





مكرر

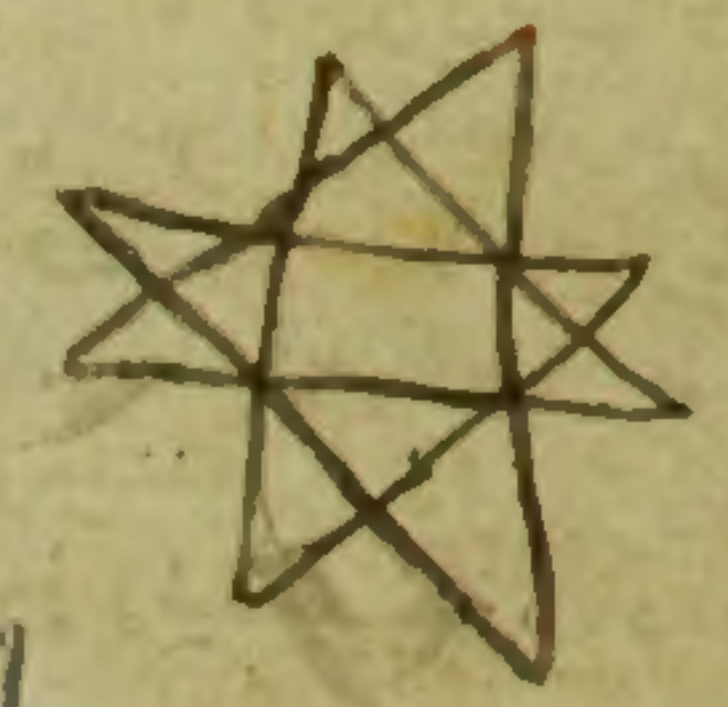
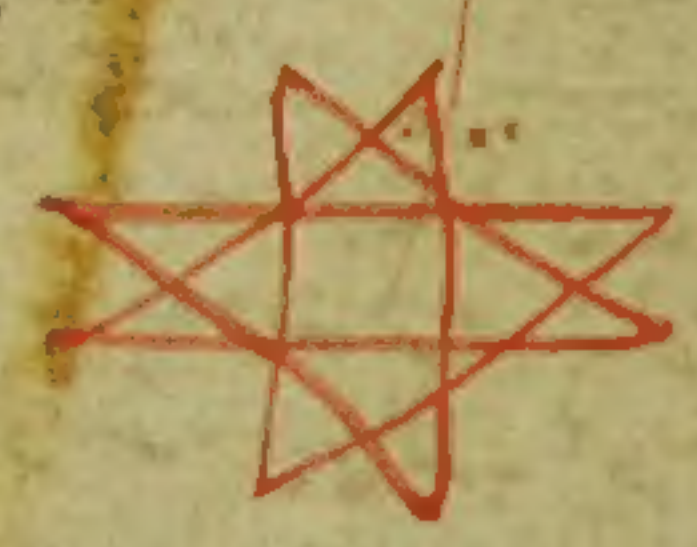
ما كتبه

1

هذه حاشية العالم العلامة الشيخ  
 علي بن أحمد الفخاري الشافعي الشيرازي  
 على جميع الجوامع وشرحها  
 للحقق المجلد عمت بركاته  
 في امين  
 في امين

من بين الواحد الاحد  
 على خبر واحد السائر المالك  
 من مد الله بطفه  
 الخفي

في امين  
 في امين  
 في امين  
 في امين



Süleyman Ağa U. Müftühanı  
 Hasan Hüsnî Paşa  
 Eski  
 355



بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اما بعد فيقول العبد الفقير العرجى بالعين والتقصير على بن احمد  
الحجاري الشافعي الشراعي عفي الله عنه هذه حواشي على الشرع المشهور بفتح  
جمع الجوامع لعمدة المحتقين وخاتمة المدققين الجلال المحلى نعمه الله بالرحمة  
والرضوان واسكنه اعلى فرديس الخان ارجو ان يعظمها الله هو  
الصمد الجواد لكل مراد **قوله** الحمد لله على فضله اي احسانه **قوله** هذه الاشكالية  
موجوده هي سوا كان وضع الخطبة قبل وضع الشرايع بعده لان المشار اليه  
هو المعاني لا هي المقصودة بالذات واما النقوش والمباريات فوسايل اليها  
ولا يخفى ان المعاني امور ذهنية لاحارجية كما حقت ذلك بعض فاضل  
المناظرين **قوله** المتهمين اي المحصلين للثبوت شيئا **قوله** من شرح بيان  
بكل الفاظه اي مقروءاته المعقدة المخلقة **قوله** ويبين مراده اي كانه  
ويحقق مسأله اي احكامها بالادلة **قوله** ويجرد لايه  
اي يخلصها عما يغفل بوجه الدلالة من التقرير الذي هو التخليص الرقي  
وجمل الشخص حرا وبالقدر يحصل التدقيق الذي هو تطبيق الدليل  
وهذا اسلوب بديع اذ كل من يبين المراد والتحقيق  
عن سابقه ومناخر عنه في الوجود **قوله** وكل من صفاته وهو  
بالجمل يعجزان الوصف بالجمل الذي هو مفهوم الجذر كل يصدق اليه  
وبعضها والمعين ارادة الكل هو المقام اذ القرض بحدك  
الهم هو التعظيم ورعاية جميع الصفات ابلغ في التعظيم **قوله** اذ المراد  
ان مراد التعظيم **قوله** ايجاد الجدي كسبا اذ يصح اسناده الى ايجاد  
من سابقه ومن قديمه في الوجود **قوله** وان اختلف المراد به فاندفع ما قيل ان  
لا يناسب اصول السنة **قوله** لا الاخبار بانه سيوجد كما كان الجدي  
كونه ثنائيا غايبا في بالسان استحال الاخبار عنه في حال التلبس به اذ كل  
الذي هو الجدي ومن الاخبار قول فلذا قال سيوجد دون وجود  
في ذلك وكذا القول في قوله سيوجد ان الصلاة كونه عاذا والقرعة  
في ذلك وكذا القول في قوله سيوجد ان الصلاة كونه عاذا والقرعة

كوتنا

هذا هو الجدي  
في ذلك وكذا القول في قوله سيوجد ان الصلاة كونه عاذا والقرعة

لكن غاية السؤال يستحيل الاخبار عنها في حال التلبس بها اذ كل منها  
ومن الاخبار قول ويستحيل ايجاد قولين من قابل واحد في وقت واحد فلا  
يد من تاض من الخبر عنه عن زمن الاخبار الذي هو الحال فاندفع ما قيل  
ان المضارع صالح للمحال والاشتغال فالمعنى للاستقبال **قوله** واي بنون  
العظيمة لما كان اللازم ههنا مساويا للزوم الاعم مع اثبات المزوم به  
**قوله** من تعظيم الله بيان المزوم وقوتها هيله متعلق بتعظيم وقوله  
امثالا علة اظهار **قوله** وقال ما تقدم اي محمد كالمهم دون حمد الله  
الاخص منه مع ان غرضه الاختصار ما امكن للتلفيد بكتاب المستند  
من الكافي ونذايه المستند من المهم لكن على قوله الاختصار واخذة من جهة  
ان من الداخلة على فعل التفضيل لا جامع الالف واللام واجب بان من  
متعلقة باخصر مقدرا لا بالالاخصر المذكور كما في قوله ولست بالاكثريهم  
حصى **قوله** اذ القصد عما تعليل كونه صيغة الجذر والمعدول يعني ان  
وجه المعدول كون المعدول عنه ثنائيا بصفة واحدة والمعدول اليه ثنائيا  
بجميع الصفات برعاية الابلية كما هو **قوله** لجمع اخذه من اللام الجنسية  
مع لام الله لا فادة اللام مع هذه الصيغة قصر جميع افراد الجذر على الله تعالى  
اذ لو ثبت فرد منه لغيره لوجد الجنس فيه فلا يصح انه مالك الجنس الجذر  
والواقع خلافه واخر بقوله من الخلق عن حمد الخالق فانه قد علم متعال  
عن الاتصاف بالملوكية **قوله** لا الاعلام بذلك اي بانه مالك جميع الجذر  
الحق وقوله الذي هو وصف للاعلام بذلك وقوله من جملة الاصل اي فرد  
من افراد تلك الجملة وقوله من الاعلام بضمونه بيان للاصل المذكور يعني  
ان الاصل في المعاني التي تقصد بالخبر هو الاعلام بضمونه وخلاف الاصل  
هو الاعلام بان الخبر عالم بضمونه فالقصد بعلامتين والاصل يختص  
به الاول ثم ان الاول اعني الاعلام بضمونه الخبر كلى تحت افراد منها الاعلام  
بانه مالك جميع الجذر من الخلق **قوله** برعاية الابلية اي لا يوضع اللفظ **قوله**  
بان يراد الثنائيات بعض الصفات او رد عليه انه اذا انتفت رعايته الارادة

هذا هو الجدي  
في ذلك وكذا القول في قوله سيوجد ان الصلاة كونه عاذا والقرعة



ان

[illegible]

三

[illegible]

و جازي قدره و  
او مله الا مولده و  
التميم في السحب و  
عولده التي تملكه  
تلك عبد زياده  
عامه كذا و هو عبد



على القول الاول اعم من النبي على القول الثاني لانه على القول الثاني على القول  
على القول الاول **قوله** وقال نبيك دون رسولك اي مع ان الرسول اشرف  
لجميع بين الوصفين النبوة والرسالة والمقام مقام تعظيم والجواب ظاهر  
**قوله** لان النبي مخبر عن الله يصح ضبطه بنفع الباطن وكسر هالان فعلا  
يرد بمعنى اسم الفاعل وبمعنى اسم المفعول لانه مباح للناس عن الله  
ما اوحى اليه ومخبر بالوحي اليه على لسان الملك او دونه والفتح اظهر  
لاطراده على الاقوال الثلاثة في تعريف النبي والكسر لا يطرده على القول الاول  
في جميع افراد النبي وان اشتمل الضبط على الله وقال بعضهم الاخبار عن الله  
نعم لا يتخصص في الشرع الوحي اليه به بل يعبر عن الاخبار عن الله بانه  
وغير ذلك لا يخبر عن الله ببعض وقايعة في خلقه ونحو ذلك لغرض  
من الاغراض المحودة فيكون مناط التسمية بوجوده على الكسر كالفتح  
في جميع الاقوال **قوله** قيل انه مخفف المهور فيساوويه في ما خالفه اتفاق  
**قوله** وقيل انه الاصل لا يخفى ان التذكير اظهر لا يماز التعريف انه اصل  
المهور وليس مراد ابل المراد انه اصل مستقل براسه وان امكن ان  
يتكلم في الاعتذار عنه بان التعريف للمهد الذي اذا اصل المقرر في  
الاذهان عدم القلب **قوله** من النبوة فاصله نبيا وجمعت الواو واليا  
وسبقت اهداهما بالسكون فقلت الواو يا واذ غممت في البافصار  
نبيا **قوله** منقول اي الى العلمية من اسم مفعول الفعل المضعف :  
والضعيف ههنا للتكثير في الفعل كما اشار الى ذلك الشرب بقره يانه يكلم  
حمد الخلق له **قوله** لكثرة فضاله الحميدة عليه بانه يكلم حمد الخلق له وتعالى  
وهذا اقرب **قوله** كما روي في السير سند كون التناول عليه حاصلة  
على التسمية **قوله** وقد حقت الله رجاءه اي موجه لموافقته لما سبق  
به علم الله القديم كما اشار الى ذلك بقوله كما سبق في علمه **قوله** هادي  
الامة نعت الحمد وان كان من اضافة لمفعول ظاهرا الا ان القصد منه  
الدوام والاستمرار كما صرح به في الكشاف وغيره في ما ذكره يوم الدين **قوله**

اي

هذا القول هو الذي عليه الجمهور في تعريف النبي  
بانه مخبر عن الله بانه يوحى اليه  
والجواب ظاهر لان النبي مخبر عن الله  
بانه يوحى اليه بانه يوحى اليه  
والجواب ظاهر لان النبي مخبر عن الله  
بانه يوحى اليه بانه يوحى اليه

اي دالها بلفظ اعتبر هذا القيد في مفهوم الهداية لنقل الراجح لذلك  
عن اهل اللغة والواد بالامة امة الدعوة لان الهداية بهذا المعنى  
لا تختص بامة الاجابة اما الهداية بمعنى خلق الاهتداء في القلب المختصة  
بالله عز وجل فتختص بامة الاجابة ولا تطلق الهداية بهذه المعنيين  
مع نفيها عن النبي صلى الله عليه وسلم قارة وانما هي ارضي فالمستغنية  
خلق الاهتداء والمثبنة الدالة الى الطريق الموصل الى المطلوب **قوله** يعني  
لدين الاسلام الرشاد سلوك طريق يوصل الى المطلوب او الوصول  
الى المطلوب والغنيضه فهو سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب او الوصول  
الى غير المطلوب وهذا اولى من تفريعه بعدم سلوك طريق يوصل الى المطلوب  
او عدم الوصول الى المطلوب وان كان مودى التفسيرين واحدا لان  
الاول هو المناسب للضدية المصريح بها في كلام الله لان الضدين وصفان  
وجوديان والمراد بالرشاد ههنا دين الاسلام من اطلاق اسم السبب  
على المسبب كما اشار الى ذلك الشرب بقوله الذي هو لتمكنه في الوصول به  
الى الرشاد وهو ضد الف كانه نفسه **قوله** وعلى اله كسر الجار رعاية للائدة  
لان تكرير المتعلق يستلزم تكرير المتعلق فيدل على ان الصلاة على الاله  
نوع اخر ولا يخفى ان افراده صلى الله عليه وسلم بصلاة تخصه ابلغ في ذلك  
من التسريكة بينه وبين اله في صلاة واحدة **قوله** لانه صلى الله عليه وسلم  
قسم سهم ذوي القربى الى طريق الاستدلال من هذه الاحاديث ان  
يقال اقاربه الموصون من بني هاشم والمطلب تحريم عليهم الصدقة  
لاختصاصهم دون بني عمهم سهم ذوي القربى وكل من تحريم عليه  
الصدقة اله فاقاربه المذكورون اله ودليل الصغرى الحديث الاول  
والاخر حيث افاد الاول اختصاص السهم المذكور بهم وافاد الثالث  
حرمة الصدقة عليهم ودليل الكبرى الحديث الثاني والثالث ايضا **قوله**  
ولا غسالة الابدي عطف نفي **قوله** والصحيح جواز اضافة الاله الى  
النفي لعل شبهة المانع ان الاله انما يستعمل في الاشراف وذوي الخلق  
لانه لا يشارك في اهل البيت وهم غير

هذا القول هو الذي عليه الجمهور في تعريف النبي  
بانه مخبر عن الله بانه يوحى اليه  
والجواب ظاهر لان النبي مخبر عن الله  
بانه يوحى اليه بانه يوحى اليه  
والجواب ظاهر لان النبي مخبر عن الله  
بانه يوحى اليه بانه يوحى اليه



والنفع عن ذلك هو الظاهر لا الضمير والجواب منع الحصر فحكم الضمير  
حكم مرجعه دلالة وعدم ما **قوله** اسم جمع لصاحبه صرح بالاضافة في  
الفرد للتفريق عما في اسم جمعه اذ الفرض هنا صاحب مخصوص وهو  
الصحابي كما اشار اليه ذلك التثنية بقوله عني الصحابي **قوله** ما قامت الطروس  
اي وجدت **قوله** اي الصفوف اي مجموع الورق والكتابة كما اشار اليه قوله  
من عطف الجز على الكل **قوله** صرح به اي مع اغناء التصریح بالكل عنه دلالة  
على اللفظ الدال على المعنى لان الكتابة تدل على الالفاظ الدالة على المعنى  
ما تقرر في اصول الدين ان للشي وجودات اربعة وجود في الاعيان  
بالتحقق ووجود في الازدهان بالتحيل ووجود في العبارة باللفظ الدال  
ووجود في الكتابة بالتعويض الدالة بالكتابة تدل على العبارة والعبارة  
تدل على ما في الازدهان وما في الازدهان يدل على ما في الاعيان وللرا د  
بالاعيان للوجودات الخارجية واما تفسيرها بالوجود الخارجي فلا يخلو  
عن تسمع اذ لو اريد الحقيقة لم يصح كونها ظرفا للوجود الخارجي ضرورة  
ان الشيء لا يكون ظرفا لنفسه وبالجملة فلما كان المقصود من الضمير  
السطور صرح بما شرفها لكونها الجزء الاهم اي للمعاني فاطلاق العيون  
التي هي حقيقة في العيون الباصرة على المعاني استدعاء نصريحة كاطلاق  
الاسد على الرجل الشجاع والقريبة اضافة العيون الى الالفاظ وهذا معنى  
صحيح وان اختلفت عبارة المصنف وجوها اخر منها ان تكون اضافة العيون  
الى الالفاظ قبيل جرس الماء والمعنى للالفاظ التي هي كالعيون في الاهتداء اذ  
الالفاظ يستدي بها الى المعاني **قوله** كما يستدي بالعيون الباصرة بيان لوج  
المناسبة بين المعنى الحقيقي والمجازي والباصرة اسم نسب اي ذات البصر  
والالفاظ الباصرة **قوله** مدة قيام تفسير لكون ما معددية ظرفية وكتب  
العلم هي الطروس والسطور والعلم عبارة عن عيون الالفاظ **قوله**  
المذكور اي العلم المبعوث به النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** قيام بياضها فيه  
اشارته الى ان مقام مصدر ميمي والاصل ما قامت الطروس والسطور

عيون

هذا هو المقصود من قوله  
العيون الباصرة اي العيون  
التي هي حقيقة في العيون  
الباصرة على المعاني  
استدعاء نصريحة كاطلاق  
الاسد على الرجل الشجاع  
والقريبة اضافة العيون  
الى الالفاظ وهذا معنى  
صحيح وان اختلفت عبارة  
المصنف وجوها اخر منها  
ان تكون اضافة العيون الى  
الالفاظ قبيل جرس الماء  
والمعنى للالفاظ التي هي  
كالعيون في الاهتداء اذ  
الالفاظ يستدي بها الى  
المعاني قوله كما يستدي  
بالعيون الباصرة بيان لوج  
المناسبة بين المعنى الحقيقي  
والمجازي والباصرة اسم نسب  
اي ذات البصر والالفاظ  
الباصرة قوله مدة قيام  
تفسير لكون ما معددية  
ظرفية وكتب العلم هي  
الطروس والسطور والعلم  
عبارة عن عيون الالفاظ  
قوله المذكور اي العلم  
المبعوث به النبي صلى الله  
عليه وسلم قوله قيام  
بياضها فيه اشارته الى  
ان مقام مصدر ميمي  
والاصل ما قامت الطروس  
والسطور

لعيون الالفاظ قياما مثل قيام بياضها وسوادها في التابيد ببقا الدنيا  
فهو مصدر مبين لنوع عاملة الذي هو مصدر ايضا كما في قوله تعالى  
فان جهنم جزا من جزا موثورا ثم حذف الوصف اعني قياما واقامت صفته  
مقامه لم حذف واقيم ما اضيفت اليه مقامها لم ابدل بموادته وهو مقام  
**قوله** اللازمين فيه اشارة الى ان وجه تبايد الطروس والسطور بياضها  
وسوادها كون البياض والسواد لازمين لهما لكونهما عرضيين قايمين  
بهما لازمين لهما وللزوم وجوده موقت بوجود لازمه اذ التباين لازم  
يستلزم انتفاء اللزوم **قوله** وقيامها اي الكتب بيان لمدة التابيد **قوله**  
لاخذهم يعني ان قيام اهل العلم مستلزم لاخذه لكون الاخذ سببا  
له عادة والاخذ مستلزم لقيام الكتب لكونه سببا للاخذ **قوله**  
اي انواع من الاسانيد **قوله** لا تزال عطف بيان لحديث المصنفين **قوله**  
اي الابتداء بيان لسند البخاري في تفسير الطائفة باهل العلم **قوله**  
من يرد الله به خير يغفره في الدين اي والغفر في الدين هم اهل العلم  
المبعوث به النبي صلى الله عليه وسلم لم يسمو لهم لعلم الحديث والتفسير  
والفقه وتخصيصهم بالاخير عرف طائر **قوله** المبدع بما هي منه اي بالخطبة  
التي الصلاة منها **قوله** من كتب ما يفهم به ذلك العلم اذ كتب الاصول في  
جملة الالات التي يفهم بها ذلك العلم المبعوث به النبي الكريم اذ الاصول  
لقب على القواعد التي ينوصل بها الى استنباط الاحكام الشرعية  
الفرعية المروا لاستنباط طريق العلم المذكور فيلزم من تبايد كتب  
العلم ودوامها تبايد كتب ما يفهم به اذ دوام المتوقف يستلزم دوام  
المتوقف عليه وتبايد هذا الكتاب الذي هو من جملة المتوقف عليه  
يستلزم تبايد الصلاة ثم لا يخفى ان المراد بدوام الكتب دوامها  
بالنوع **قوله** بضبط العلم اي لا يتوقف المعنى عليه اذ يصح نفع  
بالتشديد بل هو ابلغ **قوله** اي تخضع وتدل بيان لمعناه لغة اذ الفراغة  
لغة الذلة والخضوع والتخضع **قوله** في منع اي في طلب  
العلم

هذا هو المقصود من قوله  
العيون الباصرة اي العيون  
التي هي حقيقة في العيون  
الباصرة على المعاني  
استدعاء نصريحة كاطلاق  
الاسد على الرجل الشجاع  
والقريبة اضافة العيون  
الى الالفاظ وهذا معنى  
صحيح وان اختلفت عبارة  
المصنف وجوها اخر منها  
ان تكون اضافة العيون الى  
الالفاظ قبيل جرس الماء  
والمعنى للالفاظ التي هي  
كالعيون في الاهتداء اذ  
الالفاظ يستدي بها الى  
المعاني قوله كما يستدي  
بالعيون الباصرة بيان لوج  
المناسبة بين المعنى الحقيقي  
والمجازي والباصرة اسم نسب  
اي ذات البصر والالفاظ  
الباصرة قوله مدة قيام  
تفسير لكون ما معددية  
ظرفية وكتب العلم هي  
الطروس والسطور والعلم  
عبارة عن عيون الالفاظ  
قوله المذكور اي العلم  
المبعوث به النبي صلى الله  
عليه وسلم قوله قيام  
بياضها فيه اشارته الى  
ان مقام مصدر ميمي  
والاصل ما قامت الطروس  
والسطور



منع وهو من اضافة الصد والمفعول كما اشار اليه الشر **قوله** اي نسلك غاية  
السؤال اي نماينه واعلاه في تبين غاية السؤال التي هي من انواع الحق  
والذلة من البالغة مالا يخفى فليشدة ما اشتمل عليه من الخضوع والذلة  
صار كانه عين الخضوع والذلة فيبين بهما **قوله** اي نعوق فيه اشارة  
الى ان الموانع انما عدي بعين لتضمنه معنى العوائق **قوله** هذا الكتاب  
في تقدير هذا الكتاب وجعل جمع الجوامع بدلا منه او عطف بيان اشارة  
اليه انه لقب على هذا الكتاب وليس المراد به معناه لغة **قوله** تخبرني  
لا تالينا بقرينة السياق وهو قوله الا في من في الاصول الى قوله مع مزيد  
كثير لظهور ذلك فانه كان اكلمه تالينا وانما يمكن حمل الاكمال على احوال  
التأليف بناء على تصويره في الذهن كاملا متصفا بما وصفه به في الخطبة  
لكنه خلاف الظاهر وبالجمل فالمراد على حذف هذا التفسير بخصوص  
القرينة المذكورة **قوله** لكثرة الانتفاع به علة لغوله خور كثيرة قدمت  
عليه للاهتمام **قوله** فيما امله حال من كثرة وفائدة الجواب عما يقال  
من ان كثرة الانتفاع مع عدم تحققها حين السؤال فاجاب بانها ان  
لم تحقق خارجا لكنها تحققت رجاء **قوله** وعلى كل خير مانع بيان للسهم  
في تعدد الموانع **قوله** واشار بتسميته المراد به ان دلالة على هذا  
الجمع انما هي بطريق الاشارة ولحق المعنى الاصلي الاضافة اذ دلالة العلم  
من حيث الوضع العلمي على اكثر من الذات من حيث هي وفي قوله الى  
جمع الخ اشارة الى ان ال في الجوامع للاستغراق والعموم وفي قوله  
كل مصنف جامع اشارة الى ان افراد الجمع المحل باللام الاستغراقية  
احاد لا جموع بدليل صحة استئنا الفرد منه وقوله كل مصنف جامع  
اي لا تفوق من المسائل فيما هو فيه من في الاصول وتوضيحه ان في  
الغالب مصنفات جامعة لما تفوق فيهما من المسائل وهذا الكتاب  
جامع لما في تلك الجوامع **قوله** فضلا عن كل مختصر لا يخفى انه كان في حق  
الغالب ان يغالب الجامع بغير الجامع لا بالمختصر اذ الاختصار لا يستلزم

هذا الكتاب جامع لما في تلك الجوامع  
ولا يخفى انه كان في حق الغالب ان يغالب  
الجامع بغير الجامع لا بالمختصر اذ الاختصار  
لا يستلزم

قوله هذا الكتاب جامع لما في تلك الجوامع

عدم الجمع لان الجمع باعتبار المعاني لا باعتبار اللفاظ لكنه نظر الى الغالب  
والغالب في ان الجمع من شأن المبسوطات لا المختصرات ثم ان فضلا  
يتوسط به بين في الادب والاعلى تسميها بنفي الادب واستبعادها على  
نفي الاعلى واستجائنه خوف لا يعطى الدرهم فضلا عن الدينار وههنا  
التم استعماله في عكس ذلك فجعله متوسطا بين الثبات الاعلى والادب  
منه ما الاعلى تسميها بثبوت الاعلى على ثبوت الادب وهو استعمال صحيح  
لا ياباه المعنى ولا القياس **قوله** يعني اي بكل مصنف لما فسر اللفظ بحسب  
مفهومه لغة اشارة الى بيان المراد بقوله يعني **قوله** وهو اوضح لان  
التشبيه نص في المقصود بخلاف الفرد لانه وان كان اسم جنس والاعلى  
الماهية بلا قيد من وحدة او غيرها فيصدق بالاثبات لكنه ليس نصا  
في ذلك فاحتاج الى قرينة تعين المقصود **قوله** اي في الاصول الفقه الخ  
اشارة الى ان اللام في الاصول لتعريف العهد والمهود هو اصول الفقه  
واصول الدين **قوله** المختتم بما يناسبه الجواب عما يقال ان هذا الكتاب  
ات بالقواعد القواطع من فنون ثلاثة فكل من حصره في اثنين فاجاب  
بان الفن الثالث لما ناسب الفن الثاني من حيث انه علم يبحث عن  
احوال النفس واخلاقها الباطنة وتبليغ الاحسن منها عن غيره كان  
الفن الثاني علم يبحث عن العقائد الدينية الحقة وغيرها من  
الفاسدة جعل جزءا من الفن الثاني لشدة هذه المناسبة كما اشار  
الى ذلك بقوله المختتم اذ خاتمة الشيء جزء منه فصع حصره في اثنين **قوله**  
وفن كذا لما كانت هذه الاضافة تتضمن اشكالا لوقوع كل من المضاق  
والمضاد اليه على ذات واحدة اشار اليه دفع هذا الاشكال بان  
المواد من المضاق الذات ومن المضاق اليه اللفظ الموضوع بازائها  
ومنهم من دفعه بانها من اضافة الاعم الى الاخص قصد الى الاجمال  
ثم التفصيل وعلى كل فالغاية حاصلة فلا اشكال **قوله** ومن وما بعدها  
فيه نساخ اذ البيان هو ما بعدها خاصة **قوله** قدم جواب عما يقال في  
الشيء ولا يخفى مدخلية من ذلك انما  
الدالة على ان ما بعدها هو حقيقة  
ذلك الشيء وتفسيره

هذا الكتاب جامع لما في تلك الجوامع  
ولا يخفى انه كان في حق الغالب ان يغالب  
الجامع بغير الجامع لا بالمختصر اذ الاختصار  
لا يستلزم



في النسخ لان النسخ اذا اورد مجرلا على النفس تطلعت ونشوت لبيان  
 فاذا اورد عليها البيان كان اوقع عندها لان الحاصل بعد الطلب اعز  
 من المنساق بلا تعجب **قوله** والقاعدة التي هي مفرد القواعد قضية اي  
 قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب **قوله** والقاعدة  
 كلية في القضية التي حكم فيها على كل فرد من افراد موضوعها **قوله** يتعرف  
 منها احكام جزئياتها اي جزئيات موضوعها وهذا بيان للغرض من  
 الكلية وكيفية التعرف بان تجعل الكلية كبرى لصغري سميلة الحصول  
 فتتبع للطلب كان يقال فاعوا الصلاة امر وكل امر للوجوب حقيقة  
 فاعوا الصلاة للوجوب حقيقة واللام في قوله نحو الامر للوجوب  
 للاستغراق والمراد بالامر ههنا اللفظ وهي صيغة افعال فان  
 الجمهور على انها حقيقة في الوجوب واما لفظ امر فهو موضوع للتركيب  
 المشترك بين الوجوب والندب وهو الاقتضا **قوله** والعلم ثابت لله  
 تعالى لما مثل للقاعدة الكلية بمثال من اصول الفقه مثل لما بمثال من  
 اصول الدين ولا يخفى ان التمثيل بذلك للقاعدة الكلية فيه تسامح  
 باطلاق العلم على المتعلق اذ التكرار اغا هو في المتعلقات واما العلم  
 فصفة واحدة لا تعدد فيها ولا تكثر وترتيب هذه القاعدة على  
 ما تقر بان يغفل انكشاف ريد علم وكل علم ثابت لله انكشاف ريد  
 ثابت لله وبالجملة فهذه القضية كلية باعتبار التعلق وفي التحقيق  
 هي مسألة من اصول الدين **قوله** والفاطمة اي التي هي مفرد القواعد  
 وقوله بمعنى المنطوق بما بيان لمعناها في الواقع لا تفسير لمذلولها  
 حتى يكون المحار في الافراد فينا في نصريح بان المجاز في الاسناد حيث  
 قال من اسناد الخ لا اذ ذلك تخلط بجل عنه منصب العلم فتأمل **قوله**  
 للابسة الفعل اي كالقطع والرضي بهما اي للفاعل بمصدوره عنه  
 او قيامه به والفعل به بوقوعه عليه **قوله** والقطع بالقواعد اي

لجزم

في قوله من اصول الدين  
 ما هو المنطوق في قوله من اصول الدين  
 في قوله من اصول الدين  
 في قوله من اصول الدين

للجزم بمضمونها **قوله** والنصوص تطلق في النصوص قارة على اللفاظ الواردة  
 في الكتاب والسنة سواء كانت قطعية الدلول ام لا وفارة على ما هو  
 للنصوص في الدلول لا بحقل غيره والمراد بما ههنا مجموع الامرين **قوله**  
 الثبوت نعت النصوص والاجماع وقوله للبعث الهادي لفهمون قولنا كل  
 مخلوق سبوح وكل مكلف محاسب واسناد ذلك الى النصوص والاجماع  
 دون العقل لانه لا حظ للعقل في الحكم واعاظة الحكم بامكانه واما وقوعه  
 فمكول الى النصوص السمعية والاجماع القطعي المستداليا ولما كانت  
 اصول الدين على قسمين عقلية وكسبية مثل الاول بالعقل والثانية  
 بالنصوص والاجماع ولما كان قوله وكما جاع الصحابة دليلا على ما يتلوه  
 باصول الفقه ادخل الكاف اشارة الى ان هذه انواع اخر **قوله** لجمعية القياس  
 اي في قولنا كل قياس محتم وقوله وخبر الواحد عطف على القياس وقوله  
 حيث تعليل لقوله وكما جاع الصحابة المثبت لجمعية القياس وخبر الواحد  
 وفيه اشارة الى ان الاجماع على الجمعية كوني لا مخرج به وقوله الذي هو  
 في مثله كذا في المذكور من القياس وخبر الواحد وقوله العامة اي لكل  
 مكلف وقوله وفاق عادة خبر الذي **قوله** فان من اصول الفقه ليس  
 بقطع الخ فالاعتليب بالنسبة لاصول الفقه في القواعد خاصة اذ كل  
 قواعد كما ان الاعتليب بالنسبة الى اصول الدين في القواعد خاصة اذ كل  
 قواعده **قوله** كعقيدة ان الله موجود فان هذه قضية غير كلية اذ الحكم فيها  
 على ذات معين وهو الله عز وجل وقوله كعقيدة بمعنى معتقده وضافته  
 ببيان **قوله** لم يغفل الاصوليين الذي هو الاصل لان الغرض تفتية للوع الذي  
 هو اصول المفرد الذي هو اصل وقوله ايشا اي يعني انما عدل عن الاصل في  
 التفتية الى غيره ايتار التحقيق الذي هو جهة مرجحة على غيره ولما ورد  
 عليه ان في هذا الايشا رابعا سالما به ان الاصلين تفتية اصل مفرد  
 لا تخفف اجاب بانه لا الباس لان الالف واللام في الاصلين للبعد الذكر  
 والمهور ذكر هو اصول الفقه واصول الدين **قوله** اي بلوغ فيه اشارة الى

في قوله من اصول الدين  
 في قوله من اصول الدين  
 في قوله من اصول الدين

في قوله من اصول الدين  
 في قوله من اصول الدين  
 في قوله من اصول الدين



ان مبلغ مصدر مبين للنوع بمعنى بلوغ والاصل بلوغا مثل بلوغ الخ  
 فخذ في الموصوف واقبمت الصفة مقامه لم حذف ايضا واقيم ما اضيفت  
 اليه مقامها وعبر عنه بمرادفه وهو مبلغ وقس على ذلك نظائره **قوله**  
 والتشبيه من عطف اللازم غالبا على ملزومه اذ الغالب ان المحدث  
 اثوابه ويكون اذباله والمراد به هنا ازالة ما يعوق ويشغل عن الحد  
**قوله** من تلك الاحاطة متعلق ببلوغ وفيه اشارة الى مقدار الكلام  
 حذف من الثاني لدلالة الاول عليه لان المعنى على التشبيه ومن في قوله  
 من تلك الاحاطة وفي قول المصنف من الاحاطة بالاصلين يحتمل ان تكون بمعنى في كذا  
 في اورد في ما عطفوا من الارض اي في الارض وان تكون للفاية ويمكن  
 ان يكون مبلغ اسم مكان فيكون مفعولا به للبالغ وقوله من الاحاطة  
 بالاصلين بيان مبلغ قدم عليه ولا حاجة الى الحذف في الثاني اذ لا  
 تشبيه **قوله** اي الحاي يطلق الورد بمعنى ياتي احدهما مطلق المجي  
 والثاني الورد المقابل للصدور وهو رورودا وما ورد ما  
 مدين ويمكن حمل الورد على المعنى الثاني على الاستعارة فيكون الورد  
 اسم فاعل من ورد المثل ومنه لا مفعولا به للوارد واقعا على زهاية  
 مصنف ومن زهاية ان كنهلا قدم عليه رعاية للسمع والمعنى ان جمع  
 الجوامع ورد منه لا فروى منه وامناز شتمت الكتب التي استمد  
 منها جمع الجوامع بمنه لا بروي وغير من ورده وشبه جمع الجوامع  
 لكثرة ما حوى ما تضمنه من تلك الكتب من ورد منه لا فروى وامناز  
 فاطلق عليها المثل والوارد استعارة وذكر الورد كترين ولا يخفى ان  
 حمل الورد على المعنى الاول كما ذكرنا ابلغ لان كونه منه لا بروي ويغير  
 ابلغ من وروده منه لا بروي منه ويختار تقديره على ما ذكره الشارح ان جمع  
 الجوامع لكثرة ما تضمنه من قواعد الفقيه التي يتفرع منها ما لا يكاد يحصى  
 كثرة كالمثل الظاهرة التي في كثرة النفع ودوامه فاستعمل المثل لم يثبت  
 الاستعارة بذكر الارواح الاشارة الى منهل لا كسابر المناهل فتلك من وردها

قوله في قوله من تلك الاحاطة بالاصلين يحتمل ان تكون بمعنى في كذا في اورد في ما عطفوا من الارض اي في الارض وان تكون للفاية ويمكن ان يكون مبلغ اسم مكان فيكون مفعولا به للبالغ وقوله من الاحاطة بالاصلين بيان مبلغ قدم عليه ولا حاجة الى الحذف في الثاني اذ لا تشبيه قوله اي الحاي يطلق الورد بمعنى ياتي احدهما مطلق المجي والثاني الورد المقابل للصدور وهو رورودا وما ورد ما مدين ويمكن حمل الورد على المعنى الثاني على الاستعارة فيكون الورد اسم فاعل من ورد المثل ومنه لا مفعولا به للوارد واقعا على زهاية مصنف ومن زهاية ان كنهلا قدم عليه رعاية للسمع والمعنى ان جمع الجوامع ورد منه لا فروى منه وامناز شتمت الكتب التي استمد منها جمع الجوامع بمنه لا بروي وغير من ورده وشبه جمع الجوامع لكثرة ما حوى ما تضمنه من تلك الكتب من ورد منه لا فروى وامناز فاطلق عليها المثل والوارد استعارة وذكر الورد كترين ولا يخفى ان حمل الورد على المعنى الاول كما ذكرنا ابلغ لان كونه منه لا بروي ويغير ابلغ من وروده منه لا بروي منه ويختار تقديره على ما ذكره الشارح ان جمع الجوامع لكثرة ما تضمنه من قواعد الفقيه التي يتفرع منها ما لا يكاد يحصى كثرة كالمثل الظاهرة التي في كثرة النفع ودوامه فاستعمل المثل لم يثبت الاستعارة بذكر الارواح الاشارة الى منهل لا كسابر المناهل فتلك من وردها

قوله في قوله من تلك الاحاطة بالاصلين يحتمل ان تكون بمعنى في كذا في اورد في ما عطفوا من الارض اي في الارض وان تكون للفاية ويمكن ان يكون مبلغ اسم مكان فيكون مفعولا به للبالغ وقوله من الاحاطة بالاصلين بيان مبلغ قدم عليه ولا حاجة الى الحذف في الثاني اذ لا تشبيه قوله اي الحاي يطلق الورد بمعنى ياتي احدهما مطلق المجي والثاني الورد المقابل للصدور وهو رورودا وما ورد ما مدين ويمكن حمل الورد على المعنى الثاني على الاستعارة فيكون الورد اسم فاعل من ورد المثل ومنه لا مفعولا به للوارد واقعا على زهاية مصنف ومن زهاية ان كنهلا قدم عليه رعاية للسمع والمعنى ان جمع الجوامع ورد منه لا فروى منه وامناز شتمت الكتب التي استمد منها جمع الجوامع بمنه لا بروي وغير من ورده وشبه جمع الجوامع لكثرة ما حوى ما تضمنه من تلك الكتب من ورد منه لا فروى وامناز فاطلق عليها المثل والوارد استعارة وذكر الورد كترين ولا يخفى ان حمل الورد على المعنى الاول كما ذكرنا ابلغ لان كونه منه لا بروي ويغير ابلغ من وروده منه لا بروي منه ويختار تقديره على ما ذكره الشارح ان جمع الجوامع لكثرة ما تضمنه من قواعد الفقيه التي يتفرع منها ما لا يكاد يحصى كثرة كالمثل الظاهرة التي في كثرة النفع ودوامه فاستعمل المثل لم يثبت الاستعارة بذكر الارواح الاشارة الى منهل لا كسابر المناهل فتلك من وردها

روي فقط وهذا من ورده روي وامناز اي حمل الميرة وهي الطعام الذي من  
 شأنه ان يتبع ثم ان ارواه واشباعه عام لكل من ورد عليه لا يخص بوارد  
 وروى واردة كما يدل على ذلك حذف المفعول مع قرينة السياق وهو المدح وكون  
 الكلام مبنيا على الاستعارة على الوجهين صرح به الكمال بن ابي شريف والظاهر  
 ان منه لا تشبيه ببلغ حذف الازالة اذ من شرط الاستعارة على الصحيح ان لا  
 تشتمل على التشبيه وذلك مقتود ههنا **قوله** حكاه ابي الزهاية هذا الضبط  
 وبهذا التفسير **قوله** اي ما هو فيه اشارة الى ان العطش ههنا بالمعنى المجازي  
 الاستعاري وهو الشوق الى العلم الذي صنف فيه هذا الكتاب وكذا الجوع  
**قوله** بمعنى يشبع اي يعني اشارة الى ان يبر ليس مستعلا في حقيقته التي لا يتا  
 بالميرة بل في لازمه الغالب وهو الاشباع فهو تغير مراد لا تغير مفهوم اللفظ  
 وفي قوله اي الطعام الما اشارة الى ان العلاقة بين المعنى الحقيقي والمجازي هو لزوم  
 الغالب **قوله** بقرينة السياق اي وفي مدح الكتاب غلة كون الحذف للنعم **قوله**  
 عين ما من اضافة الاعم الى الاخص لان العين اعم من الما وفي قوله نورد اشعار  
 بانه لا بد في المنهل من اعتبار الورد فالعين التي لا نورد لا تشتمل منه لا **قوله** وصف  
 بالارد والمكان الغرض من قوله بروي وصف المنهل بالارواح حقيقة وفي قوله  
 يبر وصفه اللازم المير وهو الاشباع لا حقيقة وهو الاتيان بالمير  
 لم يقل كما في جانب الدواب بل صرح بالاشباع للمقصود **قوله** ووصفه بالمشكاة  
 الى ما تقرر من ان هذا المنهل لا كسابر المناهل لان تلك تروي فقط وهو يروي  
 وغيره وما ورد عليه ان الاشباع من صفة الطعام لا الما كلفن بوصف به  
 المنهل احاب بانه لا بدع في ذلك اذ الاشباع ثابت للما في الجملة لثبوته لبعض  
 اصنافه كالمزوم والفا في كانه تعليله **قوله** وعطشت الى لقائك اي اشتقت  
 ان قيل لم اورد كلاهما بالتفسير ولم لم يجمع بينهما في تفسير واحد بان يقال  
 عطشت وجمعت الى لقائك اي اشتقت مع محافظته على الاختصار احيى  
 فائدة ذلك التخصيص على استعمال كل منهما في الاشتقاق وهذا انما يحصل بما ذكر  
 ليجمعهما في تفسير واحد لا بما ذكر ان التفسير راجع الى الجوع من حيث هو

اي وفع لوصف العباد للكون اي عطشت وجمعت الى لقائك واقعة من العرب بمذمة القولا مع ان ليس كذلك كذا في قوله



هذا هو المقصود من قوله  
فانما هو المقصود من قوله  
فانما هو المقصود من قوله  
فانما هو المقصود من قوله

مجموع الصادق باحدهما فقط كما يصدق بكل منهما فلا يكون فيه تنصبص  
على المقصود والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **قوله** المحيط ايضا الاقرب  
لنظا وجوع ايضا الى قوله البالغ من الاحاطة بالاصلين والاقرب مع رجوعه  
الى قوله الوارد من زها الخ اذا معناه المحيط بما في الزها **قوله** اي خلاصة اي  
فيكون استعارة تخفية حيث شبه خلاصة الشرحين بالزبدة للتحفة  
من اللبن ثم اطلق اسم الزبدة عليها **قوله** على المختصر لما كان الله مستعليا على  
الشيء مشتملا عليه عداه بعلي وان كان الظاهر تعديه باللام **قوله** وناهيك  
بكثرة فوايدهما صفة مدح مع تأكيد مثل حبسك من رجل وناهيك من رجل  
قال الجوهر ي يقال فاهيك من رجل ونهيك منه ونهيك منه وتاويله انه  
يحدده وغنايه بنهيك عن تطلب غيره انه فاطمخ انها بكثرة فوايدهما بنهيك  
عن تطلب غيرها فاخذ الله هذا من المقام ان الغرض مدح جمع الجوامع  
بكثرة الفوايد حيث احاط بتلك الزبدة **قوله** بالتشوين يصح من جهة المعنى  
اضافة مزيد الى ما بعده فيكون بمعنى زيادة وتنوينه كما هو الرواية  
فيصح على كونه اسم مفعول **قوله** على تلك الزبدة راجع الى قوله مزيد لكن اخره  
بيان الضبط **قوله** ويخصر جمع الجوامع اي احصار الكل في امر **قوله** يعني  
للمعنى المقصود منه اوجه الى هذه العناية ورود بطلان المحصر بنحو  
القطعة فاجاب بان المراد جمع الجوامع المعنى المقصود منه واما كان مقصودا  
بالذات وهو الكتب السبعة او بالغير وهو المقدمات ولهذا الى بيعة  
للاشارة الى انه تفسر مراد لا تفسر مفهوم اللفظ كما هو عادته في هذا  
من قدم المنعدي لانها تقدم الناطر فيها على غيره وقوله ومنه المادة في لغة  
المنعدي في من الجيش وقوله من قدم المنعدي اي بواسطة مجتمعة وهو  
قدم وقوله اي في امور متقدمة معنى مقدمات وقوله متقدمة راجع  
الى الكسر وقوله او مقدمة راجع الى الفتح وقوله على المقصود بالذات  
قد بذلك لانها وان كانت مقصودة لكن لا بالذات بل بالغير **قوله** مع توفقه

هذا هو المقصود من قوله  
فانما هو المقصود من قوله  
فانما هو المقصود من قوله  
فانما هو المقصود من قوله

هذا هو المقصود من قوله  
فانما هو المقصود من قوله  
فانما هو المقصود من قوله  
فانما هو المقصود من قوله

هذا هو المقصود من قوله  
فانما هو المقصود من قوله  
فانما هو المقصود من قوله  
فانما هو المقصود من قوله

علي بعض اشارة الى ان هذه الامور من قبل مقدمات الكتاب على ما اشار  
اليه بعض المحققين كالسعد التتار في المطول وغيره حيث فرق بين مقدمة  
العلم ومقدمة الكتاب بان مقدمة العلم تقال لما يتوقف عليها مسائل  
العلم كعقوبة حده وموضوعه وغاياته ومقدمة الكتاب لما يتوقف عليها مسائل  
امام المقصود لارهاطها وانتفاعها سواء توقفت عليها ام لا وان  
نارعه في هذه التفرقة السيد **قوله** اذ يشتمل اي الحكم وقسمه الاصولي  
نارة كان يقول الافعال بعد البعثة لا تخلوا عن حكم وينبغي اخري كان  
يقول الافعال قبل البعثة لاحكامها لم ان قوله اذ يشتمل الخ دليل التوقف اذ  
اثبات الشيء وتبينه فرع تصور ويرد عليه انه لا حاجة في تصورهما  
الى التعريف المفيد ولكنه والخيفة بل يكفي فيه كونها بوجه ما يمكن الجواب  
بان التصور بالتعريف من ما صدقات التصور بوجه ما فالنصور بالتعريف  
متوقف عليه بوجه ما **قوله** في التعادل والتراجع لما كان التعادل الذي هو  
النساي بين الادلة المتعارضة شيئا واحدا والترجح مختلفا اذ قد يكون  
نارة من جهة المعنى جمعه وان كان مصدرا لقصد التشويج وقوله من هذه  
الادلة عند تعارضها اشارة الى انه لما كان معنودا لما هو من احوال  
الادلة ناسب ابراده عقب دلالة فان قيل ينبغي ان يزيد بعد قوله  
عند تعارضها الفظة تكونها ظنية كما افصح به في شم الورقات جوابا عما يقال  
كلام السارح يحل عن التناقض فكيف يتصور التعارض فيه اجاب والتمسك عليه اذ من الممكن  
بان التعارض انما جاز من كون الادلة ظنية معناه ودلالة فلا يتصور  
التعارض في القطعيات منها فالجواب انه انما استغنى عن زيادة هذه  
اللفظة هنا كمنعرج المص في الكتاب السادس بانه لا تعارض بين  
قاطعين **قوله** الرابطة لها بدلولها اي عند المجتهد لا في نفس الامر فانما  
بحسب نفس الامر من سلطة بدلولها نظر فيها المجتهد او لم ينظر  
وفي قوله الرابطة اشارة الى بيان ما سببه ايراد الاجتهاد عند  
ما تقدم **قوله** وما يشعه من التقليد فالبحث في الاجتهاد مقصود

هذا هو المقصود من قوله  
فانما هو المقصود من قوله  
فانما هو المقصود من قوله  
فانما هو المقصود من قوله



در کمال تعجب، بر حده و در بدین اسلایدهای مختلف، با تعجب و شگفتی، این کمال

الفن

[illegible]

قوله لا  
قول الا  
التي  
جزء ٥٥

الفن المسمى بهذا اللقب اعلم ان اصول الفقه قد يعتبر من حيث منفاه الا  
ضاح فينبو فق على معرفة اجزائه الثلاثة المضاد والمضاد اليه والاضافة  
وقد يعتبر من حيث المعنى اللغوي فلا يتوقف على شيء منها ويعرف بالقواعد  
الكلية او ادراكها كما جرى عليه المص و اشار اليه المص وفي كلامه اشارة الى  
ان اصول الفقه علم للفن لا اسم جنس وفي قوله المشعر مدح بيان كونه  
لقبا فان اللقب علم يشعر بمدح او ذم باعتبار معناه الاصلي واصول الفقه  
معناه الاصلي الاضاح ما يستني عليه الفقه في الدين وهو وصف مدح وقوله  
اذا الاصل اي لفظة ما يستني عليه غيره وهذا على كونه مشعر بمدح  
وان مدحه باعتبار الابتداء **قوله** اي غير المعينة تغيير باللازم اذ معنى الجملة  
لفظة الاختلاط وعرفا عدم الجمع والاتساح وكل منهما مستلزم لعدم الثبوت  
ولا يخفى ان القواعد الكلية قد مشتركة بين افرادها لا دلالة فيما عكس  
تعيين فرد من فرد **قوله** المطلق الامر من اضافة الصفة الى الموصوف  
او الاعم الى الاخص وقوله والنهي اي وكطلق النهي وكذا القول في الباقي  
ثم ان المراد بالامر والنهي صيغتهما لا اقتضا الفعل والكلف للخصوصين  
او القول للقطعة لذلك فان ذلك حقيقة في الانجاب والندب والنجيم  
والكرهية كما ينبغي ان شاء الله تعالى **قوله** المبحرث عن اولها الى كما مثل  
الشم رحمه الله تعالى للطرق المذكورة التي هي قواعد كلية مدونة بمطلق  
الامر والنهي الخ ورد عليه ان هذه مفردات لا قواعد فاشارة الى دفع هذا  
الاغراض بان القواعد الكلية ليست في الامر والنهي وما بعدهما من حيث  
ذاتها ومفهومها بل من حيث انها موضوعات لمحاولات مخصوصة كالوجوب  
من قولنا الامر للوجوب والحرمة من قولنا النهي للحرمة وحجة من قولنا  
فعل النبي صلى الله عليه وسلم حجة اي دال على جواز الفعل وهكذا فلا يراد  
**قوله** وغير ذلك عطف على مطلق واسم الاشارة راجع الى الادلة المذكورة  
اي وغير الادلة المذكورة من الادلة التي تاتي كالظاهر والودول والمطلق  
والقييد **قوله** وقيل يعرف ان اسما المعلوم كالاصول والفقه والنحو

10  
 اي حال اليد للعلم مثلا بالمكان على  
 لا دخله لا تنفع الخفية فانه يردود  
 بان مدخل الامر حفظ اصول بين  
 اضافته وليس هذا العلم انما العلم الرب  
 الاضاحي ولا ندخل الامر على الخفية  
 ان القسط الاصول بعد استعماله على الثاني  
 استعمال كما هو الباني المعروف في القسط  
 فاللام فيه لعدم لا يجوز الباني  
 وقد كان في بعض النسخ بان هذا  
 على ان هذا غايته في نفسه  
 على المعية كما هو غايته في نفسه  
 على الجازي في بعض النسخ بان هذا  
 إعادة الخفية كما تقدم

[illegible][illegible]



يطلق كل منها تارة على المعلومات المتخصصة وتارة على مداركها والتعريف  
الاول بيني على الاول والثاني على الثاني فاطلاق المعرفة على الادراك  
الجازم المتعلق بالقواعد الكلية جار على مذهب من لا يرى التفرقة بين  
المعرفة والعلم **قوله** اذا اصول لغة الادلة لا يخفى ان الاصل لغة ما ينبغي  
عليه غيره واما اصطلاحا فقد يراد به الدليل وقد يراد به المستقرب  
الي غير ذلك من الاطلاقات المعروفة فالادلة من جملة ما يطلق عليه  
الاصول اصطلاحا فكيف يدعي ان هذا معناه لغة على وجه الحصر كما اذا  
الصفة ويمكن ان يقال ان الادلة من جملة ما صدقات معنى الاصول  
لغة لا بتنا المدلولات عليها والحصر نسبي لا حقيقي اي اذا اصول لغة  
الادلة لا المعرفة **قوله** كما في تعريف جميع الفقه بالعلم بالاحكام اي  
والعلم المذكور فهم خاص لتعلقه بالاحكام المتخصصة فيسنة وبين للفتح  
القوي مناسبة بالكلية والجزئية فالمناسب ان يعرف الاصول بالتخصص  
الكلية المتخصصة التي هي ادلة جزئية من حيث تعلقها بجزئي وهو  
الفقه لما سبقتها المعنى الاصول لغة الذي هو مطلق الادلة مناسبة  
الجزئي لكلية فلا منافاة بين وصف احكام الفقه واصوله بالكلية والجزئية  
اذ وصفها بالكلية من حيث انما لا تخص مسألة بعينها ووصفها  
بالجزئية من حيث تعلقها بجزئي ثم ان قوله كما في تعريف جميعهم لم قد  
يعارض بانهم فسروا الاصول بالمقتبس بالاصول ولا يخفى ان التلبس  
بالشيء هو التصف به ومن المعلوم ان الاصولي متصف بالمعرفة لا بالادلة  
وهذا يدل على ان اسمي اصول الفقه هو المعرفة لا الادلة الا ان يقال بلغ  
في نسبة التلبس اذ في ملازمة **قوله** يعني الوجهات لما كان منهم العرق  
لغة المسالك التي يعني اشارة الى انه تغير مراد وكذا القول في قوله  
مع صفات الجتهد **قوله** وطرق استفدها اطلق العرف على صفات  
لجتهد لانه يتوصل بها الى استنباط الاحكام من الادلة **قوله** اي يعرفها فهي  
فالاستفادة من معرفة الوجهات لا من وصف اخر قائم بها وكذا القول

مطابق الحاشية

في قوله اي بقيامها بالمركب كاستنباطه عليه **قوله** اي ما يدل عليه من جملة  
دلائل اي من بين افراد تلك الجملة المتعارضة لتوجهه عليها بمرجح  
فما ساء في الكتاب السادس فذلك الافراد كلها ادلة تفصيلية له  
لكن الدال في الحقيقة منها عند التعارض واحد لوجهائه وتسمية  
الباقية ادلة اما مجازا وجميعه ان من شأنها ان تكون ادلة للملاحة  
لذلك لولا وجود الدليل الرابع فن قوله من جملة لم تبعضية **قوله** اي  
قيامها بالمركب يقل بالمجتهد لانها انما تقوم به قبل الاجتهاد لان  
المجتهد هو المستفرغ وسعه في تحصيل ظن بحكم وهذا فرع عن الوقوف  
على الادلة بعد الاتصاف بتلك الصفات **قوله** اي اهلا لاستفادتها  
التي ليس المراد الاستفادة بالفعل اذ لا يلزم من مجرد قيامها به ذلك  
بل لابد في كونه اهلا لاستفادته بعد قيام تلك الصفات به من معرفته  
بالمرجحات كما يشير الي ذلك **قوله** اي اهلا لاستفادتها بالمرجحات **قوله**  
فيستفيد الاحكام منها بالنسب عطفا على استفادتها اي اهلا لان يستفيد  
الادلة فيستفيد الاحكام منها **قوله** ولتوقف علة ذكرها قدمت عليه  
للاختصاص اي ليس الذكر الا لهذه العلة **قوله** التي هي الفقه نوعا مستقاة  
وفيه تجوز حيث اطلق الفقه الذي هو العلم بالاحكام المراد على الاستفادة  
التي هي سببه ومنشأه هكذا قيل ويمكن ان يقال انه لا معنى لاستفادة  
الاحكام الا العلم بها فلا تجوز توطيع ذلك ان الاستفادة هي الادراك وهو  
عين العلم **قوله** على الوجه السابق هو اعتبار المعرفة في المرجحات والقيام  
في الصفات **قوله** ذكرها في تعرف في الاصول فقالوا اصول الفقه دلائل  
الفقه الاجمالية والمرجحات وصفات المجتهد اي على الوجه المذكور  
وقيل معرفة ذلك **قوله** دون التفصيلية اي وان شاركت الاجمالية  
في توقف الفقه عليها وفيه على حكمة اضرابا من معنى الاصول مع  
مشاركتها للاجمالية في التوقف بقوله لكثرة ما جدا فلا يحسن جعلها  
برمتها جزا من العلم وفي الاجمالية غنية عنها كقولنا كليتها فيعلم

لان الاموال والادوية للوجوب لما ثبت به وجوب الادوية  
فوقها الغلة التي هو دليل تفصيل وهو التفصيل  
الوجوب الحاصل ان الجنيد قد اخذته



من حكم الكليات حكم الجزئيات مثلا يعلم من حكم مطلق الامر حكم جزئي  
 من جزئياته وهكذا **قوله** ومن الوجحات وصفات المجتهد عطف على قوله  
 من ادلته وبهذا يتلخص ان سمي الاصول مولف من ثلاثة اجزالات  
 الاجمالية والوجحات وصفات المجتهد **قوله** واستقطبها الماستيناق والغير  
 للوجحات وصفات المجتهد ولعل شيمته في الاستقاط ان سمي الاصول  
 عنده الادلة الاجمالية وهذه ليست من الادلة وانما جعلها القوم من الاصول  
 لان سمي الاصول عندهم مباح في الفقه وهو ما يتوقف عليه وهذا يصدق  
 بالوجحات وصفات المجتهد على ما ذكره **قوله** في تعريف الفقيه يعني قولهم  
 هو ذو الدرجة الوسطى الخ بناء على ان الفقيه الذي هو صدر التعريف  
 راجع الى الفقيه او الى المجتهد الذي جعل تعريفنا للفقيه وتعريف التعريف  
 تعريف **قوله** وما قالوا الفقيه العالم بالاحكام اي الذي هو من مبرم  
 الفقيه لان الفقه هو العلم بالاحكام الخ ولو قالوا ذلك لجرأ على منواله هنا  
 فقالوا الاصولي العارف بالادلة الاجمالية **قوله** الموافق لظاهر المتن انما قالوا  
 لظاهر لان المتن يحتمل تقدير مضاف قبل ضمير استفادتها ومستفيدها  
 وهو جزئيات اي استفادة جزئياتها ومستفيد جزئياتها **قوله** كما قال اي في  
 منع الموانع فانه قال فيه جعل المعرفة اي بطريق استفادتها جزئياتها من مدلول  
 الاصول دون الاصول لم يستثنى اليه احد فذكره في معرض المدح واخذه  
 للتعقوب في معرض الذم **قوله** وكان ذلك اي ما ذكره من ان الوجحات  
 وصفات المجتهد طريق للدلائل الاجمالية سري اليه من كون التفصيلية  
 جزئيات الاجمالية وجزئيات الكليات عينه بالذات ككونها مجموعا وصادقا  
 عليها فثبت لها ثبت له وقد ثبت لها التوقف فثبت له **قوله** وهو اي  
 ما سري اليه من دفع بان توقف التفصيلية على ما ذكر من الوجحات  
 وصفات المجتهد لان حيث كونها جزئيات الاجمالية بل من حيث  
 تفصيلها اي تعيينها وخصوص موادها المفيدة للاحكام لانه مناط  
 الدلالة وهذا القدر خاص بما لا يتعداها الى الكلي فمناط الدلالة على وجوب

قوله وذو شراحي اي  
 جنى اذ لم ينشئ عن الاصول  
 ج

الصلاة

الصلوة لا من كون مطلق الامر للوجوب اذ العام لا يستلزم الخاص **قوله** على  
 ان

12 الصلاة لا من كون مطلق الامر للوجوب اذ العام لا يستلزم الخاص **قوله** على  
 ان **قوله** لا يعني لو تسرنا وفولنا ان توقف التفصيلية على الوجحات وصفات  
 المجتهد من حيث كونها جزئيات الاجمالية فتوقف الاجمالية ايضا على ذلك  
 فلا يصح اعتبار الامر من جميعا في سمي الاصول لان توقفها على صفات  
 المجتهد من حيث حصولها للمول لا معرفتها والمعتبر في سمي الاصول معرفتها  
 لا حصولها وتوضيح ذلك ان المعتبر في مفهوم الاصول هو معرفة القواعد  
 المفيدة لتلك الصفات كقولك المجتهد هو العارف بكذا فمعرفة القواعد هي التي  
 ينصف بها الاصولي وهي بهذا المعنى لا يصح توقف اصول الفقه عليها وانما  
 يتوقف على الصفات من حيث قيامها بالمجتهد والصفات من حيث قيامها  
 بالمجتهد ليست قواعد يعرفها الاصولي فلا يصح قولهم انهم ذكروا في  
 تعريف الاصولي ما يتوقف عليه الاصول **قوله** من ذلك اي حال كون صفات  
 المجتهد بعض فلك اي بعض ما ذكر من الوجحات وصفات المجتهد **قوله** لكونها  
 من الاصول عللة المفود **قوله** وطرق استفادة ومستفيد جزئياتها  
 طرق الاستفادة والاستفيد لجزئيات الاجمالية لانفس الاجمالية كما فعل للم  
**قوله** واما قولهم للتقدم الجواب عما يقال كيف تنبغ الحاجة الى تعريف الاصول  
 مع ان الم قد سلك في تعريفه مسلك القوم في تعريف الفقيه حيث اخذوا  
 في تعريفه ما يتوقف عليه كما تقدم والجواب ظاهر **قوله** لان مفهومها مختلف  
 اذ مفهوم الفقيه العالم بالاحكام الشرعية العملية الكائن من ادلتها  
 التفصيلية ومفهوم المجتهد المستفرغ وسعه في تحصيل ظن حكم فلا يصح  
 تعريف احدهما بالآخر لان التعريف يستلزم اتحاد المفهوم **قوله** اي انما قال  
 ذلك لان المص لم يذكر فيما نقل عنه الشئ تمام التعريف **قوله** لذلك اي للعلم به  
 من تعريف الفقه والاجتهاد **قوله** على ان بعضهم الخ رد لقوله ما قالوا على  
 وجه السلب الكلي بنصهم به وهو ايجاب جزئي ولا يخفى ان الاحتياج  
 الجزئي يناقض السلب الكلي وفي قوله نصهم بما علم التزاما جواب عما يقال  
 ما الفائدة في نصهم بعضهم به مع العلم به من تعريف الفقه والاحتكام وتسا

فلا شك ان الفقيه سمي لانفسه لان سمي الاصول  
 لان سمي الاصول عندهم مباح في الفقه وهو ما يتوقف عليه وهذا يصدق  
 بالوجحات وصفات المجتهد على ما ذكره **قوله** في تعريف الفقيه يعني قولهم  
 هو ذو الدرجة الوسطى الخ بناء على ان الفقيه الذي هو صدر التعريف  
 راجع الى الفقيه او الى المجتهد الذي جعل تعريفنا للفقيه وتعريف التعريف  
 تعريف **قوله** وما قالوا الفقيه العالم بالاحكام اي الذي هو من مبرم  
 الفقيه لان الفقه هو العلم بالاحكام الخ ولو قالوا ذلك لجرأ على منواله هنا  
 فقالوا الاصولي العارف بالادلة الاجمالية **قوله** الموافق لظاهر المتن انما قالوا  
 لظاهر لان المتن يحتمل تقدير مضاف قبل ضمير استفادتها ومستفيدها  
 وهو جزئيات اي استفادة جزئياتها ومستفيد جزئياتها **قوله** كما قال اي في  
 منع الموانع فانه قال فيه جعل المعرفة اي بطريق استفادتها جزئياتها من مدلول  
 الاصول دون الاصول لم يستثنى اليه احد فذكره في معرض المدح واخذه  
 للتعقوب في معرض الذم **قوله** وكان ذلك اي ما ذكره من ان الوجحات  
 وصفات المجتهد طريق للدلائل الاجمالية سري اليه من كون التفصيلية  
 جزئيات الاجمالية وجزئيات الكليات عينه بالذات ككونها مجموعا وصادقا  
 عليها فثبت لها ثبت له وقد ثبت لها التوقف فثبت له **قوله** وهو اي  
 ما سري اليه من دفع بان توقف التفصيلية على ما ذكر من الوجحات  
 وصفات المجتهد لان حيث كونها جزئيات الاجمالية بل من حيث  
 تفصيلها اي تعيينها وخصوص موادها المفيدة للاحكام لانه مناط  
 الدلالة وهذا القدر خاص بما لا يتعداها الى الكلي فمناط الدلالة على وجوب







المقل بادراكه وورد به الشرع ايضاً كالنوحيد وقسم حظ العقل منه  
 الحكم بالامكان واما وقوعه فيكون على النفل كروية الله في الاخرة والى  
 ذلك اشار الشرح رحمه الله تعالى في المثالين **قوله** وبقيد المكتسب علم الله  
 وجبريل الخ اما علم الله تعالى فتماليه عن الانصاف بالضرورة هو  
 والاكتساب اذ الانصاف باحدهما يستلزم الحدوث فان الضروري  
 هو الحاصل بغير قدرة واختيار والاكتساب هو الحاصل بالقدرة  
 والاختيار وعلم الله تعالى منزله عن الحدوث لثبوته ازلا وابد واما  
 علم جبريل والنبى فيقارن للدليل حاصل معهما والمراد بالنبى الجنس  
 واما علم الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم الحاصل بالاجتهاد بناء على  
 القول بذلك فما عتبار حصوله عن دليل شرعي بمعنى ان يسمى فقهما  
 بالاصطلاح قال الكمال بن ابي شريف وتسميته فقهما هو الذي اقتضاه  
 كلام البرماوي في شرح الفيتة اهـ لكن ليقال ان يقول المعبر في معنى  
 الفقه هو العلم بمعنى الظن لا بمعنى العلم حقيقة الا ان يقال هذا الاعتناء  
 بالنظر الى اكثر الافراد وهذا الجواب بمعنى تجري في الحكم المجمع عليه  
**قوله** وبقيد التفصيلية العلم بذلك المكتسب للخلاف في الاقال كمال بن  
 ابي الشرف رحمه الله تعالى هذا اذا قلنا ان الخلافة يستفيد علما بثبوت  
 الوجوب او انتفايه من مجرد تسلم من الفقه وجود مقتضى والثاني  
 اجمالا وانه يمكنه مجرد ذلك حفظه عن ابطال الخصم والحق انه  
 لا يستفيد علما ولا يمكنه الحفظ المذكور حتى يتعين المقتضى والثاني  
 فيكون هو الدليل المستفاد منه ذلك فان كان اهلا للاستفادة منه  
 كان فقهما فالصواب ان قيد التفصيلية ليس لا يخرج علم الخلافة بل  
 هو تضمن باللازم فهو للبيان دون الاحتراز كقوله من ادلتها  
 فانه للبيان ادلاكتساب الامن الدليل والى ذلك يشير صريح النص حيث  
 ذكر الاحتراز عما قبله من الشك والى بعده وسكت عنه وفي قوله  
 والى ذلك يشير صريح الشرح الخ اي يكون من ادلتها للبيان دون الاحتراز

لا عن الدليل

فانما الكلام في ان يكون  
 العلم بالامكان والى ذلك  
 اشار الشرح رحمه الله تعالى  
 في المثالين **قوله** وبقيد  
 المكتسب علم الله وجبريل  
 الخ اما علم الله تعالى  
 فتماليه عن الانصاف بالضرورة  
 هو والاكتساب اذ الانصاف  
 باحدهما يستلزم الحدوث فان  
 الضروري هو الحاصل بغير  
 قدرة واختيار والاكتساب  
 هو الحاصل بالقدرة والاختيار  
 وعلم الله تعالى منزله عن  
 الحدوث لثبوته ازلا وابد  
 واما علم جبريل والنبى فيقارن  
 للدليل حاصل معهما والمراد  
 بالنبى الجنس واما علم  
 الانبياء صلوات الله وسلامه  
 عليهم الحاصل بالاجتهاد بناء  
 على القول بذلك فما عتبار  
 حصوله عن دليل شرعي بمعنى  
 ان يسمى فقهما بالاصطلاح  
 قال الكمال بن ابي شريف  
 وتسميته فقهما هو الذي  
 اقتضاه كلام البرماوي في  
 شرح الفيتة اهـ لكن ليقال  
 ان يقول المعبر في معنى  
 الفقه هو العلم بمعنى الظن  
 لا بمعنى العلم حقيقة الا ان  
 يقال هذا الاعتناء بالنظر  
 الى اكثر الافراد وهذا  
 الجواب بمعنى تجري في  
 الحكم المجمع عليه **قوله**  
 وبقيد التفصيلية العلم  
 بذلك المكتسب للخلاف في  
 الاقال كمال بن ابي الشرف  
 رحمه الله تعالى هذا اذا  
 قلنا ان الخلافة يستفيد  
 علما بثبوت الوجوب او  
 انتفايه من مجرد تسلم من  
 الفقه وجود مقتضى والثاني  
 اجمالا وانه يمكنه مجرد  
 ذلك حفظه عن ابطال الخصم  
 والحق انه لا يستفيد علما  
 ولا يمكنه الحفظ المذكور  
 حتى يتعين المقتضى والثاني  
 فيكون هو الدليل المستفاد  
 منه ذلك فان كان اهلا  
 للاستفادة منه كان فقهما  
 فالصواب ان قيد التفصيلية  
 ليس لا يخرج علم الخلافة  
 بل هو تضمن باللازم فهو  
 للبيان دون الاحتراز كقوله  
 من ادلتها فانه للبيان  
 ادلاكتساب الامن الدليل  
 والى ذلك يشير صريح النص  
 حيث ذكر الاحتراز عما  
 قبله من الشك والى بعده  
 وسكت عنه وفي قوله  
 والى ذلك يشير صريح  
 الشرح الخ اي يكون من  
 ادلتها للبيان دون  
 الاحتراز

فالضماير في قلبه وبعده وعنه ترجع اليه **قوله** وعبروا اي الاصوليون  
 عن الفقه هنا اي عند صريفه بالعلم الموضوع للادراك الجازم القابض  
 والواو في قوله وان كان الحال وتقديم الحلة في قوله لظنية ادلته لا  
 للاختصاص ولا يرد على قوله لظنية ادلته العلم بالاحكام الالهي كالمسئلة  
 اذ هو لمصلحة من الدين بالضرورة لا بالاستدلال ليس من سمي الفقه  
 في شيء فيخرج بقوله المكتسب من ادلتها التفصيلية **قوله** ميانا التعبير  
 به اي بالظن عنه اي الفقه في كتاب الاجتهاد حيث قال هناك الاجتهاد  
 استقراغ الفقيه الواسع في تحصيل ظن حكم اذ الظن المحصل هو الفقه  
 وهذا التعبير الواقع في كتاب الاجتهاد هو مفهوم الظن في قوله هنا  
**قوله** لانه ظن المجتهد الخ جواب عما يقال قد تلخص ان الفقه من قبيل  
 الظن لا العلم فكيف ساغ استعمال العلم فيه في التعريف مع ان التعريف  
 ينافى عن المجازات ونحوها لا بغربية وابن القروينة وحاصل الجواب  
 انه سوغ التعبير عنه بذلك كونه ظن المجتهد الذي هو لقوته  
 بالاضافة الى المجتهد قريب من العلم فساغ استعمال العلم فيه لعلاقة  
 المجاورة فيكون مجازا موسلا او المشابيه فيكون استعارة والفرونية  
 على كلا الوجهين هو التعبير عنه بالظن في كتاب الاجتهاد وصرح القصد  
 بما يقتضيه ان العلم يستعمل في معناه الحقيقي لان المجتهد اذا وقف على  
 الحكم بامارة جزم بوجوب العمل عليه وعلى مقلديه بما ادى اليه ظنه  
 من اجاب ام تحريم ام غيرهما لا يجاب الشارع عليه وعلى مقلديه ذلك  
 فهو ظن يفضي الى علم ولا يخفى انه لا يخرج بذلك عن الظن لان للعلوم  
 هو وجوب العمل بذلك الظن المستند للامارة وذلك لا يستلزم انتقال  
 الظن علما نعم يتمشى ذلك عند المصوبة القاطنة بان كل مجتهد في  
 الفروع مصيب ومن هنا اقتصر الشرح رحمه الله على الجواب الاول **قوله**  
 وكون المراد بالاحكام جميعا اي كما صرح به في قوله اي بجميع النيب  
 التامة وهذا جواب عن سوال مشهور وهو انه اذا المراد بالاحكام

كان

والضماير في قلبه وبعده وعنه ترجع اليه **قوله** وعبروا اي الاصوليون  
 عن الفقه هنا اي عند صريفه بالعلم الموضوع للادراك الجازم القابض  
 والواو في قوله وان كان الحال وتقديم الحلة في قوله لظنية ادلته لا  
 للاختصاص ولا يرد على قوله لظنية ادلته العلم بالاحكام الالهي كالمسئلة  
 اذ هو لمصلحة من الدين بالضرورة لا بالاستدلال ليس من سمي الفقه  
 في شيء فيخرج بقوله المكتسب من ادلتها التفصيلية **قوله** ميانا التعبير  
 به اي بالظن عنه اي الفقه في كتاب الاجتهاد حيث قال هناك الاجتهاد  
 استقراغ الفقيه الواسع في تحصيل ظن حكم اذ الظن المحصل هو الفقه  
 وهذا التعبير الواقع في كتاب الاجتهاد هو مفهوم الظن في قوله هنا  
**قوله** لانه ظن المجتهد الخ جواب عما يقال قد تلخص ان الفقه من قبيل  
 الظن لا العلم فكيف ساغ استعمال العلم فيه في التعريف مع ان التعريف  
 ينافى عن المجازات ونحوها لا بغربية وابن القروينة وحاصل الجواب  
 انه سوغ التعبير عنه بذلك كونه ظن المجتهد الذي هو لقوته  
 بالاضافة الى المجتهد قريب من العلم فساغ استعمال العلم فيه لعلاقة  
 المجاورة فيكون مجازا موسلا او المشابيه فيكون استعارة والفرونية  
 على كلا الوجهين هو التعبير عنه بالظن في كتاب الاجتهاد وصرح القصد  
 بما يقتضيه ان العلم يستعمل في معناه الحقيقي لان المجتهد اذا وقف على  
 الحكم بامارة جزم بوجوب العمل عليه وعلى مقلديه بما ادى اليه ظنه  
 من اجاب ام تحريم ام غيرهما لا يجاب الشارع عليه وعلى مقلديه ذلك  
 فهو ظن يفضي الى علم ولا يخفى انه لا يخرج بذلك عن الظن لان للعلوم  
 هو وجوب العمل بذلك الظن المستند للامارة وذلك لا يستلزم انتقال  
 الظن علما نعم يتمشى ذلك عند المصوبة القاطنة بان كل مجتهد في  
 الفروع مصيب ومن هنا اقتصر الشرح رحمه الله على الجواب الاول **قوله**  
 وكون المراد بالاحكام جميعا اي كما صرح به في قوله اي بجميع النيب  
 التامة وهذا جواب عن سوال مشهور وهو انه اذا المراد بالاحكام







كالتبعية ومحبة الله ورسوله وقوله وغيره اي غير القول من افعال الجوارح الظاهرة  
**قوله** والكف عطف على الفعل فالمراد بالفعل في عبارة التارح القرفي وفي  
 المن ما يعبر العرفي وغيره **قوله** والمكلف الواحد الخ لان المكلف اسم جنس  
 يصدق بالانفراد والتعبير به اظهر من التعبير بالمكلفين لظهور المفرد في  
 النفس دون الجمع وفيما دخل الكاف في قوله كالتبعية صلى الله عليه وسلم في  
 خصايصه ادخل التحريفة في جعل شهادته بشهادة اثنين **قوله** والمتعلق  
 اي والخطاب متبعا باوجه اي انواع المتعلق فالبا للملابسة لا صلة  
 للمتعلق بالخطاب متعلق بالافعال في حال التباسه بالاول ولا بالوجه  
**قوله** من الاقتضا الجازم الخ بيان للاوجه وقوله من الاقتضا اي للفعل والكف  
 وقوله الجازم يشمل الاحكام والقرم وغير الجازم يشمل التدبب والكراهة وقوله  
 الانية نعم للاوجه **قوله** لتناول جسيبة التكليف للاخرين منها اي للاقتضا  
 غير الجازم والتخير وقوله كالاول اي الاقتضا الجازم الظاهر تناول  
 جسيبة التكليف له بخلاف الاخرين فان في تناول الجسيبة المذكورة لها نوع  
 خالف عدم الالتزام فيها فان معنى التكليف على الراجح الزام مافيه كلفة لا طلبة  
 مافيه كلفة ولا يخفى ان الاقتضا الجازم هو غير الالتزام ووجه تناول النوني  
 للمكلف بساير انواعه ان قوله من انما مكلف للتعليل اي المتعلق بفعل  
 المكلف لا اجل الزامه بما فيه كلفة فيدخل بساير انواعه وفيه نظرين وجهين  
 الاول انه يخرج الالتزام نفسه اذ العلة غير المعلوم والثاني ان الجسيبات  
 من شأنها الاخراج لا الادخال فلو حمل المكلف في الموضوعين على البالغ العاقل  
 لكان اظهر ويتم بدايض الاحتراز عن خطاب الوضع اذ لم يتعلق بالفعل  
 من حيث التكليف بل من حيث وجود السبب المربوط به الحكم ويمكن  
 الجواب عن الاول بان تعلق الخطاب بالفعل صادق بالمتعلق على  
 وجه الالتزام وبالمتعلق على غير وجه الالتزام وصدقه بالمتعلق الاول اظهر  
 واويع من صدقه بغيره فاذا تعلق الخطاب بالفعل لا اجل الالتزام بشموله  
 للالتزام كما اشار اليه ذلك التبريق كالاول الظاهر الخ وعن الثاني يتفدير

نسليم

اي والفعل العرفي هو ما قابلا للكف وهذا جازم سئل تندر ان الكف فعل كاسا في انشاء التكليف  
 الا بفعل تكليف يعطف الشئ على الفعل مع انه مشروط بالاجازم ان المراد بالالفعل العرفي وهو ما قابلا للكف تامل

قوله والكف عطف على الفعل فالمراد بالفعل في عبارة التارح القرفي وفي المن ما يعبر العرفي وغيره قوله والمكلف الواحد الخ لان المكلف اسم جنس يصدق بالانفراد والتعبير به اظهر من التعبير بالمكلفين لظهور المفرد في النفس دون الجمع وفيما دخل الكاف في قوله كالتبعية صلى الله عليه وسلم في خصايصه ادخل التحريفة في جعل شهادته بشهادة اثنين قوله والمتعلق اي والخطاب متبعا باوجه اي انواع المتعلق فالبا للملابسة لا صلة للمتعلق بالخطاب متعلق بالافعال في حال التباسه بالاول ولا بالوجه قوله من الاقتضا الجازم الخ بيان للاوجه وقوله من الاقتضا اي للفعل والكف وقوله الجازم يشمل الاحكام والقرم وغير الجازم يشمل التدبب والكراهة وقوله الانية نعم للاوجه قوله لتناول جسيبة التكليف للاخرين منها اي للاقتضا غير الجازم والتخير وقوله كالاول اي الاقتضا الجازم الظاهر تناول جسيبة التكليف له بخلاف الاخرين فان في تناول الجسيبة المذكورة لها نوع خالف عدم الالتزام فيها فان معنى التكليف على الراجح الزام مافيه كلفة لا طلبة مافيه كلفة ولا يخفى ان الاقتضا الجازم هو غير الالتزام ووجه تناول النوني للمكلف بساير انواعه ان قوله من انما مكلف للتعليل اي المتعلق بفعل المكلف لا اجل الزامه بما فيه كلفة فيدخل بساير انواعه وفيه نظرين وجهين الاول انه يخرج الالتزام نفسه اذ العلة غير المعلوم والثاني ان الجسيبات من شأنها الاخراج لا الادخال فلو حمل المكلف في الموضوعين على البالغ العاقل لكان اظهر ويتم بدايض الاحتراز عن خطاب الوضع اذ لم يتعلق بالفعل من حيث التكليف بل من حيث وجود السبب المربوط به الحكم ويمكن الجواب عن الاول بان تعلق الخطاب بالفعل صادق بالمتعلق على وجه الالتزام وبالمتعلق على غير وجه الالتزام وصدقه بالمتعلق الاول اظهر واويع من صدقه بغيره فاذا تعلق الخطاب بالفعل لا اجل الالتزام بشموله للالتزام كما اشار اليه ذلك التبريق كالاول الظاهر الخ وعن الثاني يتفدير

نسليم اعليه لا كلفي **قوله** لم الخطاب المذكور الخ جواب عما يقال لا اطلاع لنا على  
 الكلام النسخ اثنانا ولا نفي الاخر وجا ولا دخول لانه صفة قائمة بذاته  
 تعالى فالطريق الى ذلك فاجاب بان الطريق اليه الالفاظ القرآنية والسنة  
 لدلالة عليها كما تنور في اصول الدين من ان للشئ وجودات اربعة  
 وجود في الاعيان بالتحقق ووجود في الازهان بالتجمل ووجود في المبدأ  
 باللفظ الدال ووجود في الكتابة بالنقش والكتابة تدل على العبارة وهي  
 على ما في الازهان وما في الازهان على ما في الالفاظ تدل على العبارة وهي  
 الفصحى عما هو عن الالفاظ الدالة على الكلام النسخ كونهما ادلة الاحكام على  
 النسخية فلا التارح يدل عليه الكتاب والسنة ولم يفعل الالفاظ الكتاب  
 والسنة **قوله** وذوات المكلفين اي من الشفيع والملازمة وفيه بالمكلفين  
 والجمادات لان المقصود التعرض لاجل الخطاب الازمنة على التعريف  
 وهي خاصة بمن ذكر كدلول الله لا اله الا هو فالله لا اله الا هو ادل على خطاب  
 اي كلام نفسي قائم بذات الله تعالى معناه حصر اللوهمية فيه سبحانه وتعالى  
 ونفيها عن غيره وظاهر كلام الشرح ان هذا راجع لذاته تعالى اوله  
 وصفاته وقوله خالف كل شئ راجع الى صفاته اي الفعلية وقد علم ان الاول  
 راجع الى صفاته لدلالته على الوحدةانية ويمكن ان يكون راجعا لذاته  
 تعالى وصفاته والدلالة على الذات مستفادة من الاسم الذي هو الاسم  
 الدال على الذات المستجمع لجميع الصفات والحكم باختصار اللوهمية فيه  
 يرجع الى صفة الوحدةانية وباجملة فدلالته على الذات من لفظ الله ودلالته  
 على الصفات من الحكم بالوحدةانية واذا قال كدلول لان الكلام كروجا وقولا  
 في الكلام النسخ **قوله** ويوم نسير الجبال فمذ الخطاب تعلق بذات الجبال  
 من حيث تسميتها **قوله** وما تبعه اي وهو قوله من حيث انه مكلف  
**قوله** مدلول وتعلمون فان هذا المدلول وان تعلق بفعل المكلف لكن لا من  
 حيث انه مكلف بل من حيث انه مخلوق لله تعالى **قوله** ولا خطا  
 يتعلق بفعل غير البالغ الخ يقال عليه قد تعلق الخطاب بفعل غير البالغ

قوله والكف عطف على الفعل فالمراد بالفعل في عبارة التارح القرفي وفي المن ما يعبر العرفي وغيره قوله والمكلف الواحد الخ لان المكلف اسم جنس يصدق بالانفراد والتعبير به اظهر من التعبير بالمكلفين لظهور المفرد في النفس دون الجمع وفيما دخل الكاف في قوله كالتبعية صلى الله عليه وسلم في خصايصه ادخل التحريفة في جعل شهادته بشهادة اثنين قوله والمتعلق اي والخطاب متبعا باوجه اي انواع المتعلق فالبا للملابسة لا صلة للمتعلق بالخطاب متعلق بالافعال في حال التباسه بالاول ولا بالوجه قوله من الاقتضا الجازم الخ بيان للاوجه وقوله من الاقتضا اي للفعل والكف وقوله الجازم يشمل الاحكام والقرم وغير الجازم يشمل التدبب والكراهة وقوله الانية نعم للاوجه قوله لتناول جسيبة التكليف للاخرين منها اي للاقتضا غير الجازم والتخير وقوله كالاول اي الاقتضا الجازم الظاهر تناول جسيبة التكليف له بخلاف الاخرين فان في تناول الجسيبة المذكورة لها نوع خالف عدم الالتزام فيها فان معنى التكليف على الراجح الزام مافيه كلفة لا طلبة مافيه كلفة ولا يخفى ان الاقتضا الجازم هو غير الالتزام ووجه تناول النوني للمكلف بساير انواعه ان قوله من انما مكلف للتعليل اي المتعلق بفعل المكلف لا اجل الزامه بما فيه كلفة فيدخل بساير انواعه وفيه نظرين وجهين الاول انه يخرج الالتزام نفسه اذ العلة غير المعلوم والثاني ان الجسيبات من شأنها الاخراج لا الادخال فلو حمل المكلف في الموضوعين على البالغ العاقل لكان اظهر ويتم بدايض الاحتراز عن خطاب الوضع اذ لم يتعلق بالفعل من حيث التكليف بل من حيث وجود السبب المربوط به الحكم ويمكن الجواب عن الاول بان تعلق الخطاب بالفعل صادق بالمتعلق على وجه الالتزام وبالمتعلق على غير وجه الالتزام وصدقه بالمتعلق الاول اظهر واويع من صدقه بغيره فاذا تعلق الخطاب بالفعل لا اجل الالتزام بشموله للالتزام كما اشار اليه ذلك التبريق كالاول الظاهر الخ وعن الثاني يتفدير



العاقل نفي في قوله صلى الله عليه وسلم رفع العلم الا ينال الكلام في الخطاب  
 المتعلق باوجه التعلق من الاقتضا وهذا مختص بفعل المكلف لا ينال  
 نقول برده هذا تعرضه لا حارج للخطاب المتعلق بذات الله تعالى وصفا  
 الخ فان هذا يدل على ان التعلق على وجه الاطلاق وقد يجاب بان المنع  
 عن الصبح هو الخطاب المخصوص وهو الخطاب المتقضي والخبر واما  
 تعرضه للخطاب المتعلق بذات الله تعالى وصفا فليان هو وجه من  
 تعريف الحكم الشرعي الذي هو الخطاب المخصوص واما قوله صلى الله عليه وسلم  
 رفع العلم الا فهو بيان لعدم تعلق الخطاب المتعلق باوجه التعلق عن  
 فعل الصبي والجنون لا متعلق بفعلهما على وجه النفي اذ المتعلق بفعلهما  
 على وجه النفي هو لا يفعل الصبي والجنون كذا ويكون نفيا بمعنى النهي  
 فليان لم يلم ان قوله ولا خطاب يتعلق الجواب عن سوال وهو انه  
 ههنا ثلاث قيود المضاق اعني فعل واضافته الى المكلف ومن حيث انه  
 مكلف وقد بينت محترز الاول والثالث دون الثاني فواجهه فاجاب  
 بانه لا خطاب يتعلق بفعل غير البالغ حتى يحتاج الى الاحتراز عنه  
 بالاضافة **قوله** وولي الصبي والجنون الجواب عن سوال وارد على  
 قوله لا خطاب يتعلق الا وتقريره ان الخطاب قد تعلق بفعل غير البالغ  
 العاقل وهو ان خطاب الزكاة وعدم الانفاق في ماله فاجاب بان هذا  
 الخطاب انما يتعلق بفعل الولي لا بفعل **قوله** بادا اي برفع وقوله  
 ما وجب اي من مثل او قيمة ومعنى وجب ثبت او وجب شرعا والمنع  
 ما وجب اداه شرعا على الولي والمراد بالزكاة القدر المخرج فهو مثال  
 لما وجب في مالهما وبالضمان غرم البذل فهو عطف على الزكاة فهو مثال  
 لما وجب في مالهما ايضا وما يدل على ان المراد بالضمان غرم البذل قوله كما  
 يخاطب صاحب البعثة بضمان الخ فان المراد به غرم البذل قطعاً **قوله**  
 حيث ظرف خرج مخرج الشرط حيث ظرف الخ وقوله التثنية الوعد بخاطب  
 وقوله في هذه الحالة اي حيث **قوله** وصحة عبادة الصبي الجواب

عما

عما يقال قد ورد ان عبادة الصبي كصلاته وصومه صحيحة مثاب عليها  
 والصحة والا ثابته يستلزم ان الامر اذ هما فرجه والامر نوع من الخطاب  
 المذكور وقد نفي الخطاب المذكور ايجابا ونهيا عن فعله **قوله** ليس  
 اي ما ذكر من الصحة والا ثابته اي حتى يلزم تعلق الخطاب بفعله قوله  
 كما في البالغ الذي يظهر من كلامه ان الصحة في عبادة البالغ لا جمل ان  
 ما مورد بها خلاف الصبي وهذا يخالف ما سياتي من ان الخطاب الوارد  
 يكون الشيء صحيحا من قبيل خطاب الوضع لا التكليف ويمكن الجواب  
 بان الصحة تستلزم الامور اما على تعريف ابن الحاجب لها من انما هو  
 امر الشرع فظاهر واما على تعريف المص فلا ان الصحة في العبادة هي  
 تستلزم الامر **قوله** ولا يتعلق الخطاب بفعل كل مكلف الزم ان اللام  
 في المكلف للعموم في اشخاص المكلفين المستلزم للعموم في الاحوال  
 والافمنة والامكنة مع ان المص صرح بان لا يشمل الغافل وتاليه على  
 ما سياتي من ان الصواب امتناع تكليف الناعلي الخ فيكون الحد غير  
 مطرد له قول ما ليس من افراده فيه وتقرير الجواب من وجهين  
 الاول وهو مبني على الظاهر ان اللام في المكلف للجنس لا للعموم والثاني  
 وهو مبني على التحقيق انما للعموم لكن في الاشخاص لا في الاحوال اما على  
 مذهب القراء في من ان للعموم في الاحوال فظاهر واما على ما سنع عليه  
 المص من الاستلزام فللقضية الانية الصارفة عن الاستلزام هذا  
 هو الظاهر في تقرير كلامه ويحمل وجه اخر وهو ان يكون جواب  
 اياد تقريره ان اللام في المكلف للاستغراق والتعمول فلا يدل في  
 شيء من افراد المحدود اذ لا يتعلق شيء بفعل كل مكلف فيفسد عكس  
 التعريف فاجاب بجوابين الاول بناء على الظاهر وهو ان اللام للجنس  
 الصادق بالقليل والكثير لا للاستغراق فلا يفسد عكس التعريف  
 والثاني على التحقيق وهو ان لا يسلم فساد عكس التعريف على تقدير  
 كون اللام للاستغراق لان ما ذكر يرجع الى اشتراك كلف البالغ العاقل

17  
 في قوله لا ينال الكلام في الخطاب  
 المتعلق باوجه التعلق من الاقتضا  
 وهذا مختص بفعل المكلف لا ينال  
 نقول برده هذا تعرضه لا حارج للخطاب  
 المتعلق بذات الله تعالى وصفا  
 الخ فان هذا يدل على ان التعلق على وجه  
 الاطلاق وقد يجاب بان المنع عن الصبح  
 هو الخطاب المخصوص وهو الخطاب المتقضي  
 والخبر واما تعرضه للخطاب المتعلق بذات  
 الله تعالى وصفا فليان هو وجه من تعريف  
 الحكم الشرعي الذي هو الخطاب المخصوص  
 واما قوله صلى الله عليه وسلم رفع العلم  
 الا فهو بيان لعدم تعلق الخطاب المتعلق  
 باوجه التعلق عن فعل الصبي والجنون لا  
 متعلق بفعلهما على وجه النفي اذ المتعلق  
 بفعلهما على وجه النفي هو لا يفعل الصبي  
 والجنون كذا ويكون نفيا بمعنى النهي فليان  
 لم يلم ان قوله ولا خطاب يتعلق الجواب  
 عن سوال وهو انه ههنا ثلاث قيود المضاق  
 اعني فعل واضافته الى المكلف ومن حيث  
 انه مكلف وقد بينت محترز الاول والثالث  
 دون الثاني فواجهه فاجاب بانه لا خطاب  
 يتعلق بفعل غير البالغ حتى يحتاج الى  
 الاحتراز عنه بالاضافة **قوله** وولي  
 الصبي والجنون الجواب عن سوال وارد على  
 قوله لا خطاب يتعلق الا وتقريره ان  
 الخطاب قد تعلق بفعل غير البالغ العاقل  
 وهو ان خطاب الزكاة وعدم الانفاق في  
 ماله فاجاب بان هذا الخطاب انما يتعلق  
 بفعل الولي لا بفعل **قوله** بادا اي برفع  
 وقوله ما وجب اي من مثل او قيمة ومعنى  
 وجب ثبت او وجب شرعا والمنع ما وجب اداه  
 شرعا على الولي والمراد بالزكاة القدر  
 المخرج فهو مثال لما وجب في مالهما وبالضمان  
 غرم البذل فهو عطف على الزكاة فهو مثال  
 لما وجب في مالهما ايضا وما يدل على ان  
 المراد بالضمان غرم البذل قوله كما يخاطب  
 صاحب البعثة بضمان الخ فان المراد به  
 غرم البذل قطعاً **قوله** حيث ظرف خرج  
 مخرج الشرط حيث ظرف الخ وقوله التثنية  
 الوعد بخاطب وقوله في هذه الحالة اي حيث  
**قوله** وصحة عبادة الصبي الجواب



في بعض احواله على منوال حلق في الجواب عن الجواب الاول **قوله** واما خطا  
الوضع الا في فليس الخ لان الخطاب انما يتناول الخطاب المتعلق بفعل  
المكلف على وجه الالتزام او على وجه ينشأ عن الالتزام ولا كذلك خطاب الوضع  
فيكون الحد ثانيا فلا يخرج شي من افراد الحكم المتعارف ولا يدخل فيه  
شي من افراد غيره **قوله** لكنه لا يشمل الخ اي يكون غير تام والله اعلم  
**قوله** واستعمل المصنفه ثم للمكان المجازي اللام بمعنى في او على حقيقته  
بضمين استعمل بمعنى استعمار والقربينة ههنا على التجوز الاشارة  
بما في ان الحكم خطاب الله **قوله** وبين عطف على استعمل اي وبين  
المكان الذي على وجه التبيين في كل محل بما يناسبه على ما سياتي  
او كالتيبين الذي سياتي في هذا الموضع وفي قوله وبين الاشارة الى ان  
ثم لا دلالة فيما على اريد من مشاربها اليه لوحظ فيه كونه مكانا  
واما بيان ذاته وحقيقته فقربينة خارجية يختلف باختلافها  
**قوله** فتقوله في بالناس المشحونة بتقريب ما بعدها عما قبلها لان ثم ههنا  
جزى من جزيات تلك الكلية وقوله اي من هنا خبر قوله لقيام اي  
مقام معناه واعلم ان ثم حقيقة في المكان الحقيقي البعيد وقد استعمل  
ههنا في المكان المجازي القريب فبينما تجوز من وجهين فتقوله اي من  
هنا اشارة الى التجوز عما عن المكان البعيد الى القريب وقوله ان الحكم  
خطاب الله اشارة الى التجوز عما عن المكان الحقيقي الى المكان المجازي  
على ان كان الحكم لا يستعمل في قول اي من اجل ذلك اشارة الى ان من التعليل ويمكن ان تكون لا ابتدا  
في الجواب لان ما بعدها من الحكم نشأ عن هذا المكان وهو ان الحكم خطا  
**قوله** تقول زاد نقول لان هذا القول ثابت في نفس الامر غير  
معلول لجعل الحكم خطاب الله بخلاف قولنا لا حكم الا لله فانه يصح كونه  
معلولا لذلك من حيث اخذنا الخطاب جنسيا يتناول المحدود وغيره  
وباضافته الى الله تعالى خرج خطاب من سواه فلا حكم الا خطابا  
وفي زيادة نقول اشارة ايضا الى العامل في ثم والفائدة في تقديم القول

الاختصاص

هذا هو الوجه في الجواب عن الجواب الاول قوله واما خطا  
الوضع الا في فليس الخ لان الخطاب انما يتناول الخطاب المتعلق بفعل  
المكلف على وجه الالتزام او على وجه ينشأ عن الالتزام ولا كذلك خطاب الوضع  
فيكون الحد ثانيا فلا يخرج شي من افراد الحكم المتعارف ولا يدخل فيه  
شي من افراد غيره قوله لكنه لا يشمل الخ اي يكون غير تام والله اعلم  
قوله واستعمل المصنفه ثم للمكان المجازي اللام بمعنى في او على حقيقته  
بضمين استعمل بمعنى استعمار والقربينة ههنا على التجوز الاشارة  
بما في ان الحكم خطاب الله قوله وبين عطف على استعمل اي وبين  
المكان الذي على وجه التبيين في كل محل بما يناسبه على ما سياتي  
او كالتيبين الذي سياتي في هذا الموضع وفي قوله وبين الاشارة الى ان  
ثم لا دلالة فيما على اريد من مشاربها اليه لوحظ فيه كونه مكانا  
واما بيان ذاته وحقيقته فقربينة خارجية يختلف باختلافها  
قوله فتقوله في بالناس المشحونة بتقريب ما بعدها عما قبلها لان ثم ههنا  
جزى من جزيات تلك الكلية وقوله اي من هنا خبر قوله لقيام اي  
مقام معناه واعلم ان ثم حقيقة في المكان الحقيقي البعيد وقد استعمل  
ههنا في المكان المجازي القريب فبينما تجوز من وجهين فتقوله اي من  
هنا اشارة الى التجوز عما عن المكان البعيد الى القريب وقوله ان الحكم  
خطاب الله اشارة الى التجوز عما عن المكان الحقيقي الى المكان المجازي  
على ان كان الحكم لا يستعمل في قول اي من اجل ذلك اشارة الى ان من التعليل ويمكن ان تكون لا ابتدا  
في الجواب لان ما بعدها من الحكم نشأ عن هذا المكان وهو ان الحكم خطا  
قوله تقول زاد نقول لان هذا القول ثابت في نفس الامر غير  
معلول لجعل الحكم خطاب الله بخلاف قولنا لا حكم الا لله فانه يصح كونه  
معلولا لذلك من حيث اخذنا الخطاب جنسيا يتناول المحدود وغيره  
وباضافته الى الله تعالى خرج خطاب من سواه فلا حكم الا خطابا  
وفي زيادة نقول اشارة ايضا الى العامل في ثم والفائدة في تقديم القول

الاختصاص اي لم نقل ذلك الا لاجل ان الحكم خطاب الله **قوله** فلا حكم للعقل  
بشيء معنى حكم العقل عندهم على ما نقل ادراكه حكم الله تعالى في الافعال  
قبل البعثة كما يشير الى ذلك قول الله قريبا ينسبها حسنة او قبحه عند الله  
وقوله اي لا يوجب الا من ذلك ولا يدرك الا به وليس العقل مستبدا  
بالحكم كما يوهمه ظاهر المتن فان قيل فعلى هذا لا حكم لعقل الله ما تنافى هو  
القريبين فما وجه ترتيب قوله لا حكم الا لله على حمل الحكم خطاب الله اجيب  
بان الغرض انه لا طريق الى ادراك الحكم الا اخبار الله تعالى بواسطة  
الرسول وليس للعقل في ادراكه مدخل وان لم تنصح عن ذلك عبارة المصنف  
لكن من المعلوم ان المراد لا بدفع الايراد لا يقال يمكن جعل ادراك الحكم حكما  
فيصح الاختلاف في اختصاص الحكم بالله تعالى لا ما نقول فيكون ادراكه  
بالقياس مثلا حكمه باقتناع القريبين فلا يصح الاختصاص باقتناعه ولا  
يخفى منه **قوله** ما سياتي عن المسترلة قال العلامة الكمال بن المكي  
اي من ترتب المدح والذم عاجلا والثواب والعقاب اجلا على الفعل  
ومن وجوب شكر النعم عند هم ومن الخطر والاباحة والوقف عنهما  
لهم فيما قبل ورود الشرع ويعبر عن بعض ذلك وهو ترتب المدح  
او الذم والثواب او العقاب على الفعل بالحسن والقبح المعنويين  
فتقوله المعبر عن بعضه نعم لما في قوله ما سياتي **قوله** ولما شاركه  
اي هذا البعض في التعبير اي في مطلق التعبير بما اي بالحسن  
والقبح عنه اي ذلك البعض وقوله ما يحكم به العقل وفاقا فاعل  
شاركه وقوله بوايه اي بما يحكم به العقل وفاقا فاعل العقل  
وهنا جواب عما يقال ما الفائدة في تفهم الحسن والقبح الى المعاني  
الثلاثة مع ان النزاع انما وقع في المعنى الثالث والجواب ظاهر  
**قوله** والحسن والقبح للشي لا يقال الا حسن ان يقال والحسن للشي  
والقبح للشي اخر لا خلاف في الموضوع في الحسن والقبح لا ما نفع لخلق  
الموضوع دائما بل قد يرد الحسن والقبح على شي باعتبار من مختلفين



كما سيضع ذلك في تقرير الكذب النافع والصدق الضار **قوله** بمعنى  
 ملائمة الطبع اي ملائمة ذكر الطبع للطبع ومنافرته له ثم ان قوله  
 ملائمة يصح ان يكون بالهمز على الاصل لانه من الايتام اي الانظام  
 والتوافق وان يكون بالياء كـ **قوله** وبمعنى صفة الكمال والنقص  
 اي بمعنى كون الشيء صفة الكمال او النقص لان صفة الكمال والنقص  
 هو المعنى القائم بالشيء المفيد لكمال كماله او لنقصه كالجمل ولا يخفى  
 ان ذلك المعنى منصف بالحسن او القبح لانه نفس الحسن او القبح  
 فلا بد من تقدير الكون **قوله** اي يحكم به العقل اتفاقا اي من جميع  
 العقل والشرع بوبد العقل في ذلك **قوله** وبمعنى ترتيب المرح الى اي  
 من الشارح واعاد الجار لاجل ان هذا النوع الاخر خالف النوعين  
 السابقين **قوله** عاجلا ظرف للمدح والذم وقوله اجلا ظرف للثواب  
 والعقاب لا للترتيب لان الترتيب في الذم لا يكون لا يخفى ان العقاب  
 تحت المشيئة فيما عدا الشرك **قوله** لحسن الطاعة تتناول الواجب  
 والندوب للترتيب المدح عاجلا والثواب اجلا على كل منهما وقوله  
 كفتح المعصية يختص بالحرام فالكروه ليس بفتح على هذا **قوله** اي  
 لا يحكم به اي كل من الحسن والقبح ولا يخفى انه يكلف في نسبة الحسن  
 والقبح الى الشرع بهذا المعنى مجرد حكمه بما كان على وجه الحصر لا لئلا  
 لما كان غرض المصنف غيره من اهل السنة حصر الحكم بما بهذا المعنى في  
 الشرع صرح به الشارح اخذ من المتأخر وايضا فان ما يحكم به العقل  
 وفاقا لا يمنع الشرع من الحكم به ايضا بخلاف الشرعي فانه لا مدخل  
 للعقل فيه وفي قوله الا الشرع المستلزم للجواز في الاستناد دون  
 الشارح الذي هو الحاكم حقيقة مراعاة للمحافظة على ذكر المنسوبة  
 اليه في النسب ويمكن ان يكون حكم الشرع مجازا عن الاقوال والادلة  
 كما يشير الى ذلك قوله اي لا يوجد الا من ذلك في التفسير بالرسول  
 دون الانبياء اشارة تعلم مما مر في تعريف النبي والرسول **قوله** كما في

الفصل

هذا هو المعنى القائم بالشيء المفيد لكمال كماله او لنقصه كالجمل ولا يخفى ان ذلك المعنى منصف بالحسن او القبح لانه نفس الحسن او القبح فلا بد من تقدير الكون قوله اي يحكم به العقل اتفاقا اي من جميع العقل والشرع بوبد العقل في ذلك قوله وبمعنى ترتيب المرح الى اي من الشارح واعاد الجار لاجل ان هذا النوع الاخر خالف النوعين السابقين قوله عاجلا ظرف للمدح والذم وقوله اجلا ظرف للثواب والعقاب لا للترتيب لان الترتيب في الذم لا يكون لا يخفى ان العقاب تحت المشيئة فيما عدا الشرك قوله لحسن الطاعة تتناول الواجب والندوب للترتيب المدح عاجلا والثواب اجلا على كل منهما وقوله كفتح المعصية يختص بالحرام فالكروه ليس بفتح على هذا قوله اي لا يحكم به اي كل من الحسن والقبح ولا يخفى انه يكلف في نسبة الحسن والقبح الى الشرع بهذا المعنى مجرد حكمه بما كان على وجه الحصر لا لئلا لما كان غرض المصنف غيره من اهل السنة حصر الحكم بما بهذا المعنى في الشرع صرح به الشارح اخذ من المتأخر وايضا فان ما يحكم به العقل وفاقا لا يمنع الشرع من الحكم به ايضا بخلاف الشرعي فانه لا مدخل للعقل فيه وفي قوله الا الشرع المستلزم للجواز في الاستناد دون الشارح الذي هو الحاكم حقيقة مراعاة للمحافظة على ذكر المنسوبة اليه في النسب ويمكن ان يكون حكم الشرع مجازا عن الاقوال والادلة كما يشير الى ذلك قوله اي لا يوجد الا من ذلك في التفسير بالرسول دون الانبياء اشارة تعلم مما مر في تعريف النبي والرسول كما في

19 الفعل من معلة الاشارة الى ان حكم العقل به بطريق الاستفاضة والاستعداد  
 لا بطريق الغرض والا لهما **قوله** يتبعها اي احدهما فافرد الضر لان المعنى  
 باو ومعنى يتبعها يلزم **قوله** اي يدرك العقل ذلك فيه اشارة الى ما مر من  
 ان معنى حكم العقل عندهم انه مدرك لما عند الله لانه مقتضى **قوله** اي  
 يدرك العقل ذلك اي الحسن او القبح عند الله بالفردية اي لا بالنظر  
 والاستدلال ولكن ان تقول كيف يلتزم هذا مع قوله لانه في الفعل من مصلحة  
 او مفسدة والجواب ان هذا من الضروريات التي قياسا تمامها فلا  
 يحتاج الى النظر بمعنى ترتيب المقدمات **قوله** لحسن الصدق النافع لانه  
 لما اشتمل على مصلحة محضة لحسنه في ذاته وفي وصفه ادرك العقل  
 بالضرورة حسنه عند الله واما الكذب الضار فلما اشتمل على مفسدة  
 محضة لقبحه في ذاته وفي وصفه ادرك العقل بالضرورة قبحه عند الله  
**قوله** لحسن الكذب النافع لانه لما اشتمل على مفسدة بالنظر الى ذاته وعلى  
 مصلحة بالنظر الى وصفه تردد العقل في حسنه وقبحه عند الله لانه  
 على جهتين متقابلتين فحكم عليه بالحسن عند الله بالنظر الى ثمره  
 جانب النفع وتوجهها الى جهة الضرر وحكم عليه بالقبح عند الله  
 بالنظر الى دور المفسد مقدم على جلب المصالح واما الصدق الضار  
 فان لاحظ فيه ذاته حكم بحسنه عند الله وان لاحظ فيه وصفه  
 لكون دور المفسد مندما على جلب المصالح حكم بقبحه عند الله  
**قوله** فيما خفي على العقل اي من حسن الفعل او قبحه لغيره فانه من  
 مصلحة او مفسدة **قوله** وقوله كغيره عطف على اشارة الى سوا  
 احدهما لفظي والاخر معنوي تقدير الاول من شرط الخبر ان يطابق  
 مبتداه او افراده وغيره وذلك مفعول ههنا افراد الخبر وتثنية المبتدأ  
 وتقدير الثاني ان المصنف قد ترك ذكر المقابل في جانب الذم والعقاب  
 فاجابه عن الاول بان قوله شرعي وعقلي ليس خبرا عن  
 لفظ الحس والقبح بل خبر بمبدأ المحذورين مطابق لهما في الافراد لفظا







الشرع يوجب الجزاء

بها **قوله** لاحد استعمله ههنا في الالجاب وان كان لا يستعمل الا في النجاذ  
المعنى لا حكم موجود حيث لم يبعث احد من المرسل **قوله** لا تتفلا لانه ح  
حين اذ لا شرع فهو ظرف لا تتفلا غامه وانتفا لازم يستلزم انتفا للزوم  
وقوله من ترتب بيان لازم والمراد كما قال بعض المحققين ترتب  
استحقاق الثواب والعقاب لا ترتبهما بالفعل اذ قد يتخلف احدهما  
ولكن اعترض على كون الترتب المذكور لازما للحكم اذ الحكم هو المحقق  
المتقدم الذي من اقسامه الخير الذي لا يرتب عليه ثواب ولا عقاب  
ويمكن الجواب بان الخير تابع للالجاب والتحريم الذي هما مناط  
التكليف كما ان الندب تابع لما يدل على ذلك قول الشرع فاما فانه  
لولا وجود التكليف لم يوجد الا بان ترتب الثواب والعقاب  
اللازم لجنس الحكم في الجملة **قوله** بقوله تعالى متعلق بانتفا **قوله** ولا  
مستبين جواب عما يقال من شرط الدليل ان يطابق المدعي ويدل عليه  
بتمامه والمدعي ههنا انتفا الشيب والاية انما تدل على انتفا احدهما  
فاجاب بمنع دلالة الاية على احدهما للاستغناء عن ذكره بذكر مقابله  
من العذاب فحصلت المطابقة بين الدليل والمدعي **قوله** عن ذكر  
الثواب اي عن ذكر انتفايه بذكر انتفا مقابله من العذاب الذي  
هو اظهر في تحقق معنى التكليف يعني انهما وان اشتركا في ظهور  
التحقق لكن العقاب اظهر لارتباطه بالتكليف وعدم انتفاكه عنه  
بخلاف الثواب اذ قد يتحقق مع انتفا التكليف كما في صلاة الصبي  
وصومه **قوله** وانتفا الحكم جواب عما يقال كيف ينتفع الحكم الذي هو  
خطاب الله التديم المستعمل انتفاوه فاجاب بان الحكم ليس هو مجرد  
الخطاب بل مع اعتبار المتعلق التخييري الحادث فينتفي بانتفايه  
لاعتباره قيدا في ماهيته **قوله** اي الشأن في وجود الحكم الشأن هو  
الحديث المطابق للواقع يعني ان الامور الثابتة في الواقع لوجود الحكم  
كل وقت هو ان وجود الحكم موقوف فالشأن هو وقف وجود الحكم

الموقوف

والموقوف هو وجود الحكم فلا يصح الاخبار عن الامر بمعنى الشأن بقوله  
موقوف فتعين ان يكون قوله موقوف خبر هو وانما تحذفوا ولغير  
علي التدبيرين عايد علي وجود الحكم والتقدير بلا الامر في وجود الحكم  
هو وانما اي الوجود موقوف ولعل الشراغا اغفل التصريح بهذا المقادير  
لوضوحه **قوله** اشار بهذا يعني ان الوقف يقال تارة بمعنى توقف وجود  
شيء على اخر وتارة بمعنى التخير والتردد في وجود الشيء او تعيينه والامر  
به حيث اطلق في كلامنا المعنى الاول كما اشار اليه ذلك للمعنى بقوله بل  
الامر موقوف اليه وروده من غير من يعتد بان الحكم في الافعال قبل  
البعثة موقوف اراد ذلك فلا يخالف من نفي من الحكم فيما في الافعال  
قبل البعثة **قوله** ويل هذا لا يتغال من غرض الى اخر كما علمت من ان المراد  
موقف الحكم الوقف بالمعنى الاول فلو كان المراد به المعنى الثاني لكانت  
بل لا بطلان لا لا يتغال من غرض الى اخر **قوله** وان اشتمل اي الغرض الاخر  
وهو توقف وجود الحكم على ورود الشرع على الغرض الاول وهو انتفا  
الحكم قبل ورود الشرع وفي كلامه اشارة الى دفع ما يقال ان من شرط  
كونه لا يتغال للغايرة بين الفرضين وحاصل الجواب تسليم الشرط  
ولكن يكفي في المغايرة اشتغال الفرض الثاني على غير ما اشتمل عليه الاول  
وان اشتمل على الاول **قوله** وحكت المتميزة العقل اي نسبت اليه الحكم في  
الافعال اي افعال المكلفين قبل البعثة والمراد بالافعال ههنا ما يقع في  
وافعال القلوب كالنية والاعتقادات وغير ذلك وهذه المسئلة  
ليست مكررة مع مسئلة الحسن والنجع بالامر الثالث لان تلك مخصوصة  
بالواجب والمنذور والحرام كما يرشد اليه قوله بمعنى ترتب المدح واللعن  
وهذه نعم الافعال الخمسة ومثل هذا لا يعد تكرارا والى هذا اشار  
الشرع بقوله في الافعال قبل البعثة حيث اطلق الافعال ولم يقيد بها  
بالحسن والنجع وما تفرد اندفع ما يقال سبانه ان الحسن المأذون  
بعم المباح وان القبيح المنهي ولو بالعموم فدخل خلاف الاول

فان كان وقف وجود الحكم على امر غير ظاهر

فان كان الوقف على امر لا يمكن فاعلم



ووجه الاندفاع ان الحسن والتبع في المسئلة السابقة اخص من  
 الحسن والتبع بالمعنى الالهي **قوله** ضروري اي جلي تقتضيه الحيلة  
 والطبيعة كالتفنى في الهوي ومعنى الاختياري الوجود بآرادة  
 العبد واختياره **قوله** لخصوصه يتعلق بقوله قضى اي وما قضى به في شيء  
 منها اختياري لاجل ما اخص به من مصلحة او مفسدة او غيرهما  
 لا يتعداه الي غيره من الافعال الاختيارية والى ذلك الاشارة بقوله بان  
 ادرك فيه مصلحة الخ فالبالسببية فالخصوص علة للقضا وادراكه ذلك  
 علة للقضالا لاجل الخصوص **قوله** او على مصلحة فعلة اي ولم يشمل تركه  
 على مفسدة بقوينة المقابلة والعطف القضي للمغايرة وقوله  
 او تركه اي ولم يشمل فعلة على مفسدة بالقرينة المذكورة وقوله  
 اعم وان لم يشمل اي كل من فعلة وتركه لان المضارع في سياق  
 النفي بمنزلة النكرة في سياقه وهو معنى قوله فيما سبق او انتفاها  
**قوله** في بعض منها لخصوصه الخ لما كان قول المتن فان لم العقل المتناقضا  
 لقوله فيما سبق وحكت المعتزلة العقل الخ لان ذلك يقتضي ان  
 المعتزلة حكمت العقل في جميع الافعال وهذا يدل على انهم تنفوا  
 عنه الحكم في بعض الافعال والسالبة الجزئية تنافض الموجبة الكلية  
 اشار اليه التوفيق بين الكلامين بان قوله فان لم يقض ليس نفيا  
 لقضا الفعل في ذلك البعض من اصله حتى يلزم التناقض بل  
 لقضايه فيه لخصوصه فالعقل يزعمهم حاكم في كل فعل دائما لكن  
 تارة تكون حكمه في بعض لخصوصه بان ادرك فيه مصلحة الخ  
 وتارة يكون لعموم اي الامر فيه يعمه وغيره من الافعال **قوله** لخصوصه  
 علة للمعنى لا للمعنى **قوله** على اقوال متعلق باختلف وقوله ذكرها لان  
 الضير كناية عنها فلا يقال انه لم يذكرها بل ذكرنا شيئا فقط **قوله** لم  
 حال من الصريح المضان اليه القابض على الاقوال اذ الغرض بيان ان جميع  
 الاقوال لهم لا الثالث فقط **قوله** مع انه لا يخلو اشارة الى ان العقل حاكم

٢٢  
 بواحد منهما قطعا وان لم يرد تعيينه فلا خلاف في القضا وانما الخلاف في تعيين  
 المقضي به وهذا يعلم ان قوله أولا فاختلف في قضايه فيه اي في تعيين  
 جهة القضا لا في اصل القضا **قوله** لانه اي ذلك البعض في نفس الامر قوله  
 فيما جاز فالمراد بالاباحة الاباحة بالمعنى الاعم الصادق بالوجوب  
 والندب والكرهية وخلاف الاول لا بمعنى التحجير فان قيل القاعده لبوت  
 احد شقي الترديد بين النفي والاثبات قطعا فيتم مطلوب الواقف  
 من لبوت واحد من الخطر والاباحة اجيب بان تشقي الترديد المنع وعدم  
 واحدهما وهو العدم واقع قطعا لكنه لا يخص في الاباحة بل يصدق  
 بعدم الحكم من اصله وبالا باحة النجاسة هي الاذن والثابت في الواقع الاول  
 منهما فلا يتم مطلوب الواقع **قوله** وهما القولان فيه تجوز من اطلاق  
 المذموم على اللازم اذ القولان هما الخطر والاباحة لا المحذور والمباح  
 كما يشير اليه قوله ثالثا الوقف عن الخطر والاباحة **قوله** دليل الخطر كان  
 الخطر والاباحة من قبيل الاحكام والوقف ليس من قبيلها غير فجابها  
 بالدليل وفي جانبها بالوجه اذ هو كونه ليس بحكم لا دليل له وانما  
 يحتاج اليه توجبه **قوله** ان الفعل نص في ملك الله بفقر اذنه اي وكل  
 تصرف كذلك محذور فهذا الفعل محذور فاقصر على المقدمة الصوري  
 وحذف الكبرى والنتيجة للعلم بهما وقوله اذ العلم الرباني للمقدمة  
 الصوري ورد ابن الحاجب المقدمة الكبرى باثبات ان كان مستندها  
 العقل فمنوع او السمع فخرج عن محل النزاع ولم يتعرض الشر لذلك  
 لا تعرضه بيان مراد المتن من غير تعرض للدلالة قوة وضعفا بخلاف  
 ابن الحاجب فانه يصدد ذلك **قوله** ومنافعه خص المنافع من بين  
 الاعراض لقوله في دليل الاباحة ان الله خلق العبد وما ينفع  
 به ولتعلق الغرض بالمنافع خاصة **قوله** فلو لم يرج له اي ما يستفاد  
 به من الاعيان والمنافع لكان خلقها عبثا لكن خلقها ليس عبثا  
 قطعا فثبت الاباحة من ان قول بعض فقهاءنا اي معشر اهل السنة

یواحد



وقوله عن **تسبب** ذلك اي تفرعه وقوله للعلم بانهم ما اتبعوا مقاصد  
 يعني لا يقال للعلم ولا فتوا المعتزلة عن قصد لان العلم قطعاً انهم لم يتبعوا  
 المعتزلة في شيء من قواعدهم ومقاصدهم فنوله بذلك مع تسببه عن اصول  
 المعتزلة انما وقع عن الغفلة عما ذكر **قوله** فيما اي في الافعال قبل الشرع  
 وقوله مواده بسنن الحكم اي لا التوقف في عين الحكم **قوله** وهو من لا يدري  
 اي من البالغين العقل بقرينة تعريف الحكم السابق **قوله** امثالاً اي  
 قصد الطاعة الامور فان الامثال افعال من مثل بوزن ضرب اذا قام  
 وانتصب فعناه القيام والانتصاب للانيان بالامور به وذلك لا ينص  
 بدون قصد طاعة الامر **قوله** وذلك اي الاثبات به امثالاً **قوله** فيمتنع  
 تكليفه او رد عليه ان المتوقف على العلم بالتكليف به هو الاثبات لانفس  
 التكليف فلا يمتنع تكليفه حال وقت الغفلة بتسببها به وقت العلم  
 وقد يحاب بان لا تشرع للتكليف ح او بان الكلام مفرغ عما ان الخطأ  
 لا يتعلق الا عند المباشرة كما اخبره المصنف وهذا الجواب اقدم فان افعال  
 الله لا تعلل بالثمرات وان اجيب بان الثمرة تاتى بعد لا فعال الله بالنظر  
 الى المكلف لا الى الحق تعالى لتعالبه عن ذلك وعن ان يبعثه شيء على  
 شيء فان قيل قد لا يتأثر ان كان معتبراً وجب اعتباره في تعريف الحكم  
 والافسد طرده فلا يكون ما نعاوانه يمكن معتبراً لم يتم الجواب اجيب  
 بانه معتبر وقد اعتبر في التعريف باضافة الفعل فيه الى المكلف وتقييد  
 المكلف بقوله من حيث انه مكلف وقد اشار الى ذلك الله بقوله فلان  
 مقتضى التكليف انما انه يكفي اعتباره ولو في توقف الثواب عليه  
 بالنسبة الى التهيئات فلا ينافي ما صححه الله كالمص في لا تكليف الا بفعل  
 من عدم اعتبار قصد الامتثال في الخروج عن عمدة النهي او يحاب  
 بان كلام الله في الامور لان ذلك هو المتبادر من الاثبات بالشئ  
 وهذا اظهر فامل **قوله** وان وجب بعد يظننه الخ اي بكتاب الوضع  
 لا بكتاب التكليف كما اشار الى ذلك بقوله لوجود سببهما **قوله** ولا يمتنع

فان قيل قد لا يتأثر ان كان معتبراً وجب اعتباره في تعريف الحكم والافسد طرده فلا يكون ما نعاوانه يمكن معتبراً لم يتم الجواب اجيب بانه معتبر وقد اعتبر في التعريف باضافة الفعل فيه الى المكلف وتقييد المكلف بقوله من حيث انه مكلف وقد اشار الى ذلك الله بقوله فلان مقتضى التكليف انما انه يكفي اعتباره ولو في توقف الثواب عليه بالنسبة الى التهيئات فلا ينافي ما صححه الله كالمص في لا تكليف الا بفعل من عدم اعتبار قصد الامتثال في الخروج عن عمدة النهي او يحاب بان كلام الله في الامور لان ذلك هو المتبادر من الاثبات بالشئ وهذا اظهر فامل قوله وان وجب بعد يظننه الخ اي بكتاب الوضع لا بكتاب التكليف كما اشار الى ذلك بقوله لوجود سببهما قوله ولا يمتنع

له اي لا سعة ولا مخلص من نذرة الشئ اذا وسعته **قوله** وانتاع اي  
 استحالة تكليفه بالمجاليه اي الوقوع عليه او بنقيضه اي عدم الوقوع  
 عليه **قوله** لعدم قدرته على ذلك اي المجاليه ونقيضه لان القدرة صفتها  
 يتمكن من الفعل والترك وذلك مختلف في كل من الواجب الوقوع والتمتع  
 الوقوع فان قيل المجاليه واجب فكيف يوصف بالمجاليه اجيب بان وصفه  
 بالوصفين باعتبارين مختلفين فانصافه بالوجوب بالنظر الى تعلق العلة  
 الموجبة به كالاتقان شاهق وبالاتحالة بالنظر الى تعلق العلة الفاعلة  
 بالاخبار **قوله** من الاخبار بيان للفايدة **قوله** هل باخذ في المقدمات  
 كالغرم ووضع يده على الصخرة **قوله** وكذا اي ومثل المذكور من الفاضل  
 والمجاليه لعدم قدرته على امثال ذلك اي التكليف فان الفعل لا كراهه اي  
 الصادر لاجل الكراهه لا يحصل الامتثال به فان الامتثال كما علم ما هو الاثبات  
 بالمكلف به من حيث هو مكلف به اي لاجل التكليف والاثبات به لاجل الكراهه  
 بيا في ذلك **قوله** ولا يمكن الاثبات معه اي مع الفعل لا كراهه بنقيضه المألزم  
 على ذلك من امكان الجمع بين التقيضين **قوله** لمكانه تقوية للمبالغة لا قيد  
 للاحتراز اذ لا فرق بين المكالفة وغيره في اصل الحكم **قوله** لعدم قدرته عليه  
 يتبع وقوله عليه اي الترك مع الفعل واورده عليه ان هذا مع قوله ولا يمكن  
 الاثبات معه بنقيضه يقتضي كل منهما ان موقع النزاع تعلق التكليف  
 بفعل الكره حال المباشرة مع ان الخلاف في المسئلة مع المعتزلة وهم قائلون  
 بانقطاع التكليف حال المباشرة مطلقاً من غير فرق بين فعل الكره وغيره  
 فلا معنى لتخصيص فعل الكره وقد وافقهم امام الحرمين في انقطاع التكليف  
 حال المباشرة مع انه قابل بتكليف الكره وذلك يقتضي ان موضع النزاع  
 غير ما ذكر وهو ان الفعل الذي كره عليه قبل صدوره لا عي الا كراهه هل  
 يجوز عقلاً تعلق التكليف به قال الكمال بن ابي شريف بعد ان قرر الاعتراض  
 وعند هذا يظهر ثبوت الخلاف بين الفريقين وان التحقيق مع الثاني  
 لامع الاول كازم الله في الامر من انتهى **قوله** الذي خبره نفت مكانه

فان قيل قد لا يتأثر ان كان معتبراً وجب اعتباره في تعريف الحكم والافسد طرده فلا يكون ما نعاوانه يمكن معتبراً لم يتم الجواب اجيب بانه معتبر وقد اعتبر في التعريف باضافة الفعل فيه الى المكلف وتقييد المكلف بقوله من حيث انه مكلف وقد اشار الى ذلك الله بقوله فلان مقتضى التكليف انما انه يكفي اعتباره ولو في توقف الثواب عليه بالنسبة الى التهيئات فلا ينافي ما صححه الله كالمص في لا تكليف الا بفعل من عدم اعتبار قصد الامتثال في الخروج عن عمدة النهي او يحاب بان كلام الله في الامور لان ذلك هو المتبادر من الاثبات بالشئ وهذا اظهر فامل قوله وان وجب بعد يظننه الخ اي بكتاب الوضع لا بكتاب التكليف كما اشار الى ذلك بقوله لوجود سببهما قوله ولا يمتنع



هذا هو الحق في كل شيء  
ولا يجوز أن يكون غير ذلك  
ولا يجوز أن يكون غير ذلك

والضير في خيره للقاتل وفي بينهما لنفسه ومكافيه وتشتت عايدا  
لموصول المفرد كما هنا على توهم تشبيه الموصول **قوله** لدا في الشرع أي  
للا كراه **قوله** ومن توجهها يعلم انه لا خلاف بين الفريقين توجه الاول  
هو قوله لعدم قدرته الخ وتوجه الثاني هو قوله لقدرته الخ فالاول  
ناظر في امتناع التكليف حال المباشرة والثاني ناظر في ما قبل التلبس  
بالفعل فلا خلاف بين الفريقين **قوله** وإن التحق مع الاول فان القدرة  
على الفعل اذا تعلقت بالفعل حال مباشرته فلا تكليف قبلها والا كان  
تكليفا عما لا يطاق ففعل التلبس بالكره عليه لا تكليف به ولا ينقضه  
وبعد التلبس بالفعل للا كراه ينتج الاثبات به امثالا وينقضه لئلا يلزم  
الجمع بين التخصيصي هذا تقرير كلامه وقد علمت ما فيه الا ان يحاج بان  
مخالفة الاول لا ضلله لا ينافي كون الحقيقة معه فيما خالف اصله فيه  
ثم لا يخفى ان ما صححه المصنف من ان التكليف اذا بقع حال المباشرة قول  
خارج عن قولي المعتزلة والاشاعرة اذا النزاع اغاهو في مقارفة الفد  
واما التكليف فلا يتوقف عليها بل على الاستطاعة بمعنى سلامة السباب  
والالات لان المادة لم تجر بها بحاد الاسباب والالات بعد فعددها  
حيث الشروع في الفعل بخلاف الاستطاعة بمعنى القدرة التي يكون بها  
الفعل فان عادة الله تعالى اطرقت بوجودها هي الشروع في الفعل ان  
كانت الاسباب والالات سالمة فالكافر مكلف بالايمان حال كفره والاسلم  
مكلف بالتحج مثلا قبل الشروع لوجود الاستطاعة بمعنى السلامة المذكورة  
وقد صرح بذلك النسخ كغيره وقرن على ذلك السعدا التفتازاني في شرحه  
حيث قال اوصحة التكليف هذه تعتمد الاستطاعة بمعنى سلامة السباب  
والالات لا الاستطاعة بالمعنى الاول يعني القدرة بوجودها الفعل  
الطاف مشافان لزم ان لا يتوقف الشروع على ما صححه المصنف فيما سياتي  
في شرحه وانما هو في معنى الاستطاعة على ما هو عليه في الشرع  
تقدم قوله وانما هو في معنى الاستطاعة على ما هو عليه في الشرع  
بين الفريقين في هذا الموضع كلام المصنف في هذا الموضع  
ان التكليف لا يتوقف على الاستطاعة بل على السلامة المذكورة  
وهو الذي هو عليه في الشرع على ما هو عليه في الشرع

التي

التي يتوقف عليها التكليف كما اشار اليه ذلك الشارح بقوله يعني انه اذا وجد  
بشروط التكليف الواجب اعتبار في وجوده انصافه بشروط التكليف في  
عليه ان وجوده بدونها كلا وجود والمراد بالامر الطلب المقضي للطلب جازمه  
ما كان او غير جازم لصدق الطلب النفسي بالامر من حقيقة والمزاج اذا  
هو في صيغة الامر **قوله** بمعنى انه اذا وجد بشروط التكليف يكون مأمورا  
قبل عليه ان اراد يكون مأمورا على وجه التخيير لزم نفي التعلق المعنوي  
بالتعلق التجيزي وان اراد يكون مأمورا لا يفيد لزم ان لا يكون مأمورا  
حال عدمه وهو نقيض المطلوب من اثبات كونه مأمورا حال عدم  
فاللايق بالا بضا ح كما قاله الكمال بن ابي شريف تبعا للمصنف ان يقال بمعنى  
ان المعدوم الذي علم الله انه يوجد بشروط المذكورة انه وقد يحاج غير هذا  
ما يفهمه ويفعله حين وجوده بالشروط المذكورة انه وقد يحاج غير هذا  
التشكيك بان اختيار الشق الاول وهو ان يكون مأمورا على وجه التخيير  
ومعنى قوله بمعنى انه اذا وجد الخ انه رتب عليه في الازل ذلك ولا معنى  
للتعلق المعنوي الا ذلك فهو بمعنى ما ذكره المصنف **قوله** في فهم التعلق  
المعنوي ايضا كما نقوا التعلق التجيزي حالة المعدوم لفهم الكلام النفسي  
المنقسم الى الامر وغيره على الاصح وانما القسم يستلزم انتفا الاقسام  
المستلزم لا انتفا التعليل في الازل اذا انتفا التعلق مستلزم انتفا  
التعلق لكن اورد عليه ان الامر هو الايجاب والندب كما سياتي وما  
نوعان من الحكم الذي هو الخطاب المعتبر في مفهومه مجموع التعلين  
فلا يمكن تعلق الامر من حيث هو امر بالمعدوم لا انتفا التعلق التجيزي  
المعتبر في مفهومه لا اعتباره في نفسه الذي هو الحكم نعم يمكن ان يتعلق  
به من انه خطاب ويمكن ان يقال الامور ثارة من حيث كونه قسما من  
ذات الخطاب لا يفيد كونه حكما وثارة من حيث كونه قسما من الحكم الذي  
هو الخطاب باعتبار التعلين فما هو مبني على اعتبار الاول ومبني في  
من ان الامر هو الايجاب التوسعي على الاعتبار الثاني فلا تناقض ثم ان

هذا هو الحق في كل شيء  
ولا يجوز أن يكون غير ذلك  
ولا يجوز أن يكون غير ذلك

هذا هو الحق في كل شيء  
ولا يجوز أن يكون غير ذلك  
ولا يجوز أن يكون غير ذلك



هذا الكلام بغير ما نرى على ان الخطاب لا يسمى حكما بدون التعليق اما اذا قلنا ان سمي الحكم هو الخطاب النفسي الذي هو من شأنه التعلق بفعل المكلف عند وجوده بشرائط التكليف كما يدل عليه كلام ابي اهل السنة على ما نقله عنهم الكمال بن ابي شريف فلا اشكال **قوله** اي طلب كلام الله النفسي اشارة الى ان الكلام في الخطاب للمبدء المذكور ثم لا يخفى ان الاقتضا والتخيير النسبي خطاب نفسي حقيقي لا امر يرتب على الخطاب النفسي كما يثير ايه ذلك قول الله في اخر الكلام على بيان انفسهم الخطاب نعم يختص فقال الايجاب اقتضا الفعل الجازم وعلى هذا القياس انه فاساد الاقتضا الى الخطاب اسناد مجازي من اسناد الفعل او معناه الى المصدر قال شيخنا العلامة اللقاني في حاشيته اعلم ان الطلب من الله تعالى هو قوله افعل مثلاً ففهم من اعتر هذا كما بين الحاجب فقسم الحكم الى طلب وتخيير وحد الامر باقتضا فعل الخ والنهي باقتضائهم من قول الطلب اي النوع المسمى به من كلام الله تعالى منزلة الطالب فاسند الطلب اليه اسنادا مجازيا من اسناد المصدر الفعل ومعناه الى المصدر واشتق له منه اسم فاعل وحد الامر والنهي بالافعال المنقضية والخ والمم بنى على هذا الاعتبار تقسيم الحكم وعي الاعتبار الاول حد الامر والنهي بما سيأتي في بحثنا **قوله** الفصل في بيان اي الاجزاء فنوله من المكلف متعلق بالفعل وكذا قوله لشيء **قوله** كانه في حديث الصحيحين نهي مخصوص بالجلوس قبل التيمم وفي حديث ابن ماجه وغيره نهي مخصوص بالصلاة في الاعطاء **قوله** وهو النهي عن ترك المندوبات قال شيخنا العلامة اللقاني في حاشيته اي بالنهي بفردا متعلقا بالترك المضاق للمندوبات ليكون نهيًا واحدًا عامًا فطابق المثال ما مثل له به ثم قال السرخسي في جمع الامر وايراد النهي تعدد متعلقات الامر وهي الافعال المتنوعة واتحاد متعلق النهي وهو الكيف عن ترك المندوبات كما يثير ايه ذلك لفظه **قوله** بفعل النهي عن تركه

هذا الكلام المذكور هو على سوال قوله استفاد من امرها وقالها بنيد وسنفاذ وفي بحث الامر ان الامر بالشئ عين النهي عن تركه او يتضمنه لان المراد بالامر والنهي هنا اللفظيان وفيما سياتي في التماسان وفي الاولين تنتفي العينية والتنصيص وفي الاخرين تستفي الافادة التي هي الدلالة والله سبحانه اعلم **قوله** اي فالخطاب المدلول عليه بغير الخصوص يسمى خلافاً الاول في اطلاق خلاف الاول في الخطاب سناعة ظاهرة قال الكمال بن ابي شريف في حاشيته اعلم ان المعروف للاصوليين تقسيم الاحكام الى الخمسة وهي ما عدا خلاف الاول فان الكراهة عندهم طلب الترك طلباً غير جازم وعليه فيقال في التسميم او غير جازم فالكراهة كما نبه عليه الشرح فتعلق الكراهة بطلب عندهم على ذي النهي المخصوص وغيره ولما كانت الكراهة في الاول وهو ذو النهي المخصوص كدونها في الثاني وهو ذو النهي غير المخصوص ووقع الخلاف في اشياء هي من الاول والثاني فخص بعض الفقهاء الثاني باسم وهو خلاف الاول في تمييزه كما قال امام الحرمين في النهاية التفرص للفصل بينهما بما احده المتأخرون وقد ظهر بذلك ان مقابلة الكراهة بخلاف الاول وجعله اسمًا لتوع من الخطاب النفسي امر اخترعه المصنف وانه مع مخالفته لطريقة الاصوليين مخالف لطريقة البعض المذكورين فقهاء اهل الان هو انما سمو بخلاف الاول متعلق الحكم لا الحكم بل تسمية الطلب التمسع القائم بالذات المقدسة بخلاف الاول في صادر عن غفلة عن ما فانه الاول وبالله التوفيق **قوله** كما يسمى متعلقه بذلك فعلا كان الخوان قلت الغرض ان متعلقه الترك خاصة فكيف يقع تقسيمه اليه والى الفعل قلت المتعلق هو الترك المقابل للفعل المطلوب حصوله لا مطلق الترك فيصدق بالفعل المطلوب تركه بل هو في هذا القسم متعلق بالترك وان كان بواسطة الفعل فنام **قوله** بين قسمي المخصوص اي قسمي الخطاب المدلول عليه بالنهي بالمخصوص وغيره **قوله** اخذ اعلة

قال شيخنا العلامة اللقاني في حاشيته اعلم ان الطلب من الله تعالى هو قوله افعل مثلاً ففهم من اعتر هذا كما بين الحاجب فقسم الحكم الى طلب وتخيير وحد الامر باقتضا فعل الخ والنهي باقتضائهم من قول الطلب اي النوع المسمى به من كلام الله تعالى منزلة الطالب فاسند الطلب اليه اسنادا مجازيا من اسناد المصدر الفعل ومعناه الى المصدر واشتق له منه اسم فاعل وحد الامر والنهي بالافعال المنقضية والخ والمم بنى على هذا الاعتبار تقسيم الحكم وعي الاعتبار الاول حد الامر والنهي بما سيأتي في بحثنا **قوله** الفصل في بيان اي الاجزاء فنوله من المكلف متعلق بالفعل وكذا قوله لشيء **قوله** كانه في حديث الصحيحين نهي مخصوص بالجلوس قبل التيمم وفي حديث ابن ماجه وغيره نهي مخصوص بالصلاة في الاعطاء **قوله** وهو النهي عن ترك المندوبات قال شيخنا العلامة اللقاني في حاشيته اي بالنهي بفردا متعلقا بالترك المضاق للمندوبات ليكون نهيًا واحدًا عامًا فطابق المثال ما مثل له به ثم قال السرخسي في جمع الامر وايراد النهي تعدد متعلقات الامر وهي الافعال المتنوعة واتحاد متعلق النهي وهو الكيف عن ترك المندوبات كما يثير ايه ذلك لفظه **قوله** بفعل النهي عن تركه

قال شيخنا العلامة اللقاني في حاشيته اعلم ان الطلب من الله تعالى هو قوله افعل مثلاً ففهم من اعتر هذا كما بين الحاجب فقسم الحكم الى طلب وتخيير وحد الامر باقتضا فعل الخ والنهي باقتضائهم من قول الطلب اي النوع المسمى به من كلام الله تعالى منزلة الطالب فاسند الطلب اليه اسنادا مجازيا من اسناد المصدر الفعل ومعناه الى المصدر واشتق له منه اسم فاعل وحد الامر والنهي بالافعال المنقضية والخ والمم بنى على هذا الاعتبار تقسيم الحكم وعي الاعتبار الاول حد الامر والنهي بما سيأتي في بحثنا **قوله** الفصل في بيان اي الاجزاء فنوله من المكلف متعلق بالفعل وكذا قوله لشيء **قوله** كانه في حديث الصحيحين نهي مخصوص بالجلوس قبل التيمم وفي حديث ابن ماجه وغيره نهي مخصوص بالصلاة في الاعطاء **قوله** وهو النهي عن ترك المندوبات قال شيخنا العلامة اللقاني في حاشيته اي بالنهي بفردا متعلقا بالترك المضاق للمندوبات ليكون نهيًا واحدًا عامًا فطابق المثال ما مثل له به ثم قال السرخسي في جمع الامر وايراد النهي تعدد متعلقات الامر وهي الافعال المتنوعة واتحاد متعلق النهي وهو الكيف عن ترك المندوبات كما يثير ايه ذلك لفظه **قوله** بفعل النهي عن تركه

قال شيخنا المذكور هو على سوال قوله استفاد من امرها وقالها بنيد وسنفاذ وفي بحث الامر ان الامر بالشئ عين النهي عن تركه او يتضمنه لان المراد بالامر والنهي هنا اللفظيان وفيما سياتي في التماسان وفي الاولين تنتفي العينية والتنصيص وفي الاخرين تستفي الافادة التي هي الدلالة والله سبحانه اعلم **قوله** اي فالخطاب المدلول عليه بغير الخصوص يسمى خلافاً الاول في اطلاق خلاف الاول في الخطاب سناعة ظاهرة قال الكمال بن ابي شريف في حاشيته اعلم ان المعروف للاصوليين تقسيم الاحكام الى الخمسة وهي ما عدا خلاف الاول فان الكراهة عندهم طلب الترك طلباً غير جازم وعليه فيقال في التسميم او غير جازم فالكراهة كما نبه عليه الشرح فتعلق الكراهة بطلب عندهم على ذي النهي المخصوص وغيره ولما كانت الكراهة في الاول وهو ذو النهي المخصوص كدونها في الثاني وهو ذو النهي غير المخصوص ووقع الخلاف في اشياء هي من الاول والثاني فخص بعض الفقهاء الثاني باسم وهو خلاف الاول في تمييزه كما قال امام الحرمين في النهاية التفرص للفصل بينهما بما احده المتأخرون وقد ظهر بذلك ان مقابلة الكراهة بخلاف الاول وجعله اسمًا لتوع من الخطاب النفسي امر اخترعه المصنف وانه مع مخالفته لطريقة الاصوليين مخالف لطريقة البعض المذكورين فقهاء اهل الان هو انما سمو بخلاف الاول متعلق الحكم لا الحكم بل تسمية الطلب التمسع القائم بالذات المقدسة بخلاف الاول في صادر عن غفلة عن ما فانه الاول وبالله التوفيق **قوله** كما يسمى متعلقه بذلك فعلا كان الخوان قلت الغرض ان متعلقه الترك خاصة فكيف يقع تقسيمه اليه والى الفعل قلت المتعلق هو الترك المقابل للفعل المطلوب حصوله لا مطلق الترك فيصدق بالفعل المطلوب تركه بل هو في هذا القسم متعلق بالترك وان كان بواسطة الفعل فنام **قوله** بين قسمي المخصوص اي قسمي الخطاب المدلول عليه بالنهي بالمخصوص وغيره **قوله** اخذ اعلة

هذا الكلام المذكور هو على سوال قوله استفاد من امرها وقالها بنيد وسنفاذ وفي بحث الامر ان الامر بالشئ عين النهي عن تركه او يتضمنه لان المراد بالامر والنهي هنا اللفظيان وفيما سياتي في التماسان وفي الاولين تنتفي العينية والتنصيص وفي الاخرين تستفي الافادة التي هي الدلالة والله سبحانه اعلم **قوله** اي فالخطاب المدلول عليه بغير الخصوص يسمى خلافاً الاول في اطلاق خلاف الاول في الخطاب سناعة ظاهرة قال الكمال بن ابي شريف في حاشيته اعلم ان المعروف للاصوليين تقسيم الاحكام الى الخمسة وهي ما عدا خلاف الاول فان الكراهة عندهم طلب الترك طلباً غير جازم وعليه فيقال في التسميم او غير جازم فالكراهة كما نبه عليه الشرح فتعلق الكراهة بطلب عندهم على ذي النهي المخصوص وغيره ولما كانت الكراهة في الاول وهو ذو النهي المخصوص كدونها في الثاني وهو ذو النهي غير المخصوص ووقع الخلاف في اشياء هي من الاول والثاني فخص بعض الفقهاء الثاني باسم وهو خلاف الاول في تمييزه كما قال امام الحرمين في النهاية التفرص للفصل بينهما بما احده المتأخرون وقد ظهر بذلك ان مقابلة الكراهة بخلاف الاول وجعله اسمًا لتوع من الخطاب النفسي امر اخترعه المصنف وانه مع مخالفته لطريقة الاصوليين مخالف لطريقة البعض المذكورين فقهاء اهل الان هو انما سمو بخلاف الاول متعلق الحكم لا الحكم بل تسمية الطلب التمسع القائم بالذات المقدسة بخلاف الاول في صادر عن غفلة عن ما فانه الاول وبالله التوفيق **قوله** كما يسمى متعلقه بذلك فعلا كان الخوان قلت الغرض ان متعلقه الترك خاصة فكيف يقع تقسيمه اليه والى الفعل قلت المتعلق هو الترك المقابل للفعل المطلوب حصوله لا مطلق الترك فيصدق بالفعل المطلوب تركه بل هو في هذا القسم متعلق بالترك وان كان بواسطة الفعل فنام **قوله** بين قسمي المخصوص اي قسمي الخطاب المدلول عليه بالنهي بالمخصوص وغيره **قوله** اخذ اعلة

قال شيخنا العلامة اللقاني في حاشيته اعلم ان الطلب من الله تعالى هو قوله افعل مثلاً ففهم من اعتر هذا كما بين الحاجب فقسم الحكم الى طلب وتخيير وحد الامر باقتضا فعل الخ والنهي باقتضائهم من قول الطلب اي النوع المسمى به من كلام الله تعالى منزلة الطالب فاسند الطلب اليه اسنادا مجازيا من اسناد المصدر الفعل ومعناه الى المصدر واشتق له منه اسم فاعل وحد الامر والنهي بالافعال المنقضية والخ والمم بنى على هذا الاعتبار تقسيم الحكم وعي الاعتبار الاول حد الامر والنهي بما سيأتي في بحثنا **قوله** الفصل في بيان اي الاجزاء فنوله من المكلف متعلق بالفعل وكذا قوله لشيء **قوله** كانه في حديث الصحيحين نهي مخصوص بالجلوس قبل التيمم وفي حديث ابن ماجه وغيره نهي مخصوص بالصلاة في الاعطاء **قوله** وهو النهي عن ترك المندوبات قال شيخنا العلامة اللقاني في حاشيته اي بالنهي بفردا متعلقا بالترك المضاق للمندوبات ليكون نهيًا واحدًا عامًا فطابق المثال ما مثل له به ثم قال السرخسي في جمع الامر وايراد النهي تعدد متعلقات الامر وهي الافعال المتنوعة واتحاد متعلق النهي وهو الكيف عن ترك المندوبات كما يثير ايه ذلك لفظه **قوله** بفعل النهي عن تركه



زاده وقوله من متاخري الفعيا اي من كلام متاخري الفعيا فنوله حيث  
 طرق كلام المقدور **قوله** بخلاف الاولي في مقابلته بالكرهه فربيه على ان  
 المراد متعلق الخطاب وهذا بوجه ما سبق في كلام الكمال بن ابي شريف  
**قوله** وفرقوا عطف على قابلو اي وحيث فرقوا وقوله في النهاية اي  
 فارقا في النهاية بالنهي المقصود الخ قال فيها والمراد بالنهي المقصود  
 ان يكون مصرها به كقوله لا تفعلوا كذا او تبسكتم عن كذا بخلاف ما اذا كان  
 مستحب فان تركه لا يكون مكرها فان الامر بالشئ وان كان نهيا  
 عن ضده الا انما استفدناه باللازم وليس بمقصود **قوله** اي العام  
 تغير لغير المخصوص وقوله نظرا الى جميع الاوامر الندية يعني لان  
 النهي النفسي المتعلق بخلاف الاولي انما يستفاد من الامور الندية  
 اللغوية او الفعل الدال عليه بواسطة الاوامر الندية وذلك الدليل  
 هو ان الامور النفسية بالشئ هي عن ضده فهذا النهي غير مخصوص  
 ببعض الاوامر الندية بخلاف النهي النفسي المتعلق بالكرهه  
 فانه مستفاد من نهى لفظي مخصوص بتعلقه هكذا قرر العلامة  
 الكمال بن ابي شريف **قوله** كما يقال في قسم المندوب اي قسم المندوب  
**قوله** ذكر التخيير سهوا جيب بان الاقتصار لا يخص في الطلب بل شاع  
 في كلامهم بمعنى الحكم والقضا ومنه قولهم هذا اللفظ يقتضي كذا  
 ومقتضاه كذا اي يقتضي الحكم به الاقتصار بهذا المعنى يمنع على الفعل  
 والترك والتخيير مجاز في الاسناد كما شاع فيه بمعنى الطلب لما مر من  
 انه مطالب حقيقة والحاصل ان الاقتصار كما انه ليس بمطالب حقيقة  
 فاسناد كل من الطلب والتخيير اليه اسناد مجازي **قوله** وان ورد  
 الخطاب النفسي قد فسر الخطاب فيما سبق بكلام الله النفسي هو  
 فتعبده هنا بالنفس صفة كاشفة اول دفع توهم ارادة اللفظي  
 بسبب اسناد الورد اليه اذ شاع وصف اللفظي به دون النفس  
 وان كان اساده الى كل منهما مجازا لان حقيقة الورد المجازي والاتصال

من

فان الباطن ما هو بمرور جازا في خلافه  
 وقد سيجر نفيها ولا يفتقر في الخارج مالا  
 يفتقر في الباطن الى كونه

من كان له مكان وذلك من صفات الاجسام وقد نبه الله على ذلك وهي  
 فيه احواد لانها مطلق للجمع فتفيد اجتماع الانقسام في المقسم بخلاف اقسامها  
 لاحد الشئيين او الاشياء فقد توهم ان المراد واحد منها فقط **قوله** اي كون  
 الشئ اقصر على المجزوء وان كان المقدر مجموعا للمجزوء لان المقدر  
 اولا وبالذات هو المجزوء ومن هنا كثيرا ما سمعهم يقولون الظرف  
 والمجزوء **قوله** للمعلم به معنى اي من جهة المعنى اذ من المعلوم ان  
 السبب وما عطف عليه اقسام الشئ لا للخطاب **قوله** وغير فعله صادق  
 بالشيء بفعل اصلا وبفعل غير المكلف وقد نبه الله على ذلك بالمثالين **قوله**  
 لوجوب الضمان المراد بالوجوب المضاف للضمان الثبوت وبالمضاف  
 الى ادا الويل الوجوب بالمعنى الشرعي قال بعض المحققين وهو قريب من  
 الشكر في معنیه وانما قال قريب ولم يقل من المشترك في معنیه لاختلاف  
 الوضعين اذ الوجوب الاول بالمعنى اللغوي والثاني بالمعنى الشرعي كما  
 علمت **قوله** ويسمي خطاب وضع فله اسمان مفرد ومركب وكذا التسميتين  
 حقيقة **قوله** كما تقدم اي من انه الخطاب المتعلق بفعل المكلف من حيث  
 انه مكلف **قوله** ومن خطاب كرم من للاشارة الى ان الذي عرفت حدوده  
 من التقسيم السابق اقسام خطاب التكليف وخطاب الوضع  
 نفسه لا اقسام خطاب الوضع **قوله** وسيا في حدود السبب وغيره  
 من اقسام متعلق خطاب الوضع في اطلاق المتعلق على الشئ المنقسم  
 الى السبب وغيره يجوز حيث اطلق المتعلق على متعلق المتعلق اذ  
 المتعلق حقيقة هو الكون وفي قوله وسيا في الاشارة الى انه يؤخذ  
 من حدود السبب وغيره حدود اقسام متعلق خطاب الوضع  
 لكون السبب وغيره متعلقات تلك الانقسام فيؤخذ من حد السبب  
 ان جعل الشئ سببا معناه جعل الشئ بحيث يلزم من وجوده الوجود  
 ومن عدمه عدم لذاته ومن حد الشرط ان جعل الشئ شرطا  
 معناه جعل الشئ بحيث يلزم من عدمه عدم ولا يلزم من وجوده وجود

هذا على وجهين  
 اوله ما عرفت في الاقسام  
 اذ هو عين الواقع في التخصيص لا يكتفي  
 عليه التخصيص لان الشئ لا يكتفي  
 ان يكون مثل الشئ بل من كل وجه



والا عدم لذاته وهكذا **قوله** الدافع للاعتراض وجه الدفع ان  
 الحد عند الاصوليين اعم منه على اصطلاح المناطقة والاعتراض  
 انما يتوجه على المناطقة وفي حد الاصوليين له بالجامع المانع  
 الصادق بالحد والرسم عند المناطقة اشارة الى ذلك كما قاله الكمال  
 ابن ابي شريف ونصرهم بان الحد ينقسم الى حقيقي ورسمي ونظري  
 لان المميز فيها خارج عن الماهية اذ لا يخفى ان الاقتضا والتخيير  
 خارج عن ذات الخطاب **قوله** نعم يختص اسندراك على قوله الدافع  
 للاعتراض يعني لكن على كلامه اعتراض من وجه اخر وهو ان ما  
 ذكره في تعريف اقسام خطاب التكليف قابل للاختصار فينا في  
 ما ذكره في الكتاب من ان اختصار هذا مستعذر وروم النصان  
 منه متعسر **قوله** المجازم نعم اقتضا **قوله** فالعبر عنه هنا بما عدا  
 الاباحة الى هذه العبارة لا تقتضي الاختصار المعبر عنه هنا بما عدا  
 الاباحة في المعبر عنه بما سياتي بالامر والنهي وذلك لا يستلزم  
 دعوى الترادف بل حصر الذات في الذات وهذا لا يستلزم حصر  
 المفهوم في المفهوم فلا اعتراض **قوله** مترادفان تثنية مترادف  
 ويصح اطلاقه على الواحد بغير مع فيقال مترادف مع الاخر فينطبق  
 حد التثنية على المترادفين فلا يقال ان المثني يعتبر في مفهومه  
 صلاحيته للتجرد وعطف مثله عليه وذلك بنقود **قوله** لمان  
 لعني واحداي اصطلاحا فلا ينافي في اختلافهما في الماخذ اللغوي كما  
 سياتي **قوله** بدليل قطعي اي متنا وان كان ظني الدلالة **قوله** الثابتة  
 نعم قرأه اي الثابت طلبها على وجه المجزم **قوله** لا صلاة الا بدليل من  
 حديث الصحيحين او عطف بيان له او خبر مبني على محذوف اي  
 وهو لا صلاة الا **قوله** وما ثبت بظني ساقط من قسم المعلوم اي  
 وما ثبت بقطع عكسه **قوله** والخلاق لفظي اذ لا نزاع في ان الثابت  
 بدليل قطعي لا يندرج في حقيقة ما ثبت بدليل ظني وكذلك العكس

وانما

وانما النزاع في اللفظ والتسمية كما قرر في العلم **قوله** وكل من المقدور والثابت  
 الخ لان الفرض بمعنى التقدير لا يختص لفظه بالقطعي بل يعم الظني وكذا  
 الثابت لا يختص لفظه بالظني بل يعم القطعي ايضا فتصح الاصطلاح في  
 اللغة في عدم التخصيص وحكم بالترادف في الفرض والجواب فاطلف كل  
 منهما على الفعل المطلوب طلبا جازما سواء ثبت بدليل قطعي وظني بخلاف  
 الفرض على ما خذ اي حقيقة فانما اعتبر في مفهومه لفظ القطع فالتساوي  
 تخصيصه اصطلاحا بما ثبت بدليل قطعي كان الواجب اعتبر في مفهومه  
 لفظ السقوط فالتساوي ان يخص اصطلاحا بما ثبت بدليل ظني لكونه  
 ساقط من قسم المعلوم اذ العلم لا يجامع الظن والحاصل انه لا بد  
 من مناسبة بين المنقول والمنقول عنه فكل من الماخذ من له وجه  
 ولكن لما كان ما خذنا اكثر استعمالا من ما خذنا اعتبرناه **قوله** ووجه  
 لانه امر فقي لان الفساد والفسحة من متعلقات خطاب الوضع  
 واللفظ باحث عن الخطا بين التكليفي والوضعي لانه يبحث عن افعال  
 المكلف من حيث نخل ونحر او تفصح وتفسد **قوله** لا مدخل له في  
 التسمية او رد عليه ان ظنية الدليل لما كانت سببا للتسمية  
 بالواجب اي الساقط ولعدم الفساد بالترك وكانت قطعية  
 الدليل سببا لصدق ذلك كان لعدم الفساد مدخل في التسمية باعتبار  
 سببه وان لم يكن له مدخل باعتبار نفسه وقد يجاب بان الشر لم  
 يعتبر السبب والعللة في كلامه تشير الى الجواب **قوله** اي القاضي وغيره  
 اي البغوي تلميذ القاضي والحوارزمي تلميذ البغوي **قوله** اولم يفعل اي  
 لم يقتصر على طلب اصله **قوله** ولم يتعرضوا اي القاضي وغيره **قوله** اي  
 عابدا الى اللفظ والتسمية اي تسمية المندوب بكل منهما **قوله** من الافاسم  
 الثلاثة اي المسحوب والنطوع والسنة كما يسمى باسم من الاسماء  
 الثلاثة اي باتفاق **قوله** اذ السنة الطل يف والمادة اي وما فعل مرة  
 او مرتين ليس بعادة **قوله** والاكثر نعم اي يسمي كل من الاقسام الثلاثة

اجابا والذي اشتهر الاقسام الثلاثة  
 على النبي والذي فعله اجابا وذكر  
 اليه سميت ذلك العمل الذي وظف

قوله الشكر كان فاعلموا ان من يتقن ذلك الكافي  
 القاطع ما لم يشك في احد المذاهب وشيئا من الكلام  
 في غاية الوضوح والاطمئنان

قوله لا صلاة الا بدليل من حديث الصحيحين  
 او عطف بيان له او خبر مبني على محذوف اي  
 وهو لا صلاة الا



باسم من الاسماء الثلاثة **قوله** ط بقة وعادة في الدين لاستمرار فعله في الدين وان لم يتكرر فعله من الشارع **قوله** ومحبوب للشارع بطلبه اي وقد طلبه بالفعل وان لم يفعل وقوله بطلبه اي ولو بالعموم **قوله** اي لا يجب اقامة اشارة اليه ان قوله ولا يجب المندوب مجاز من اطلاق الكل على البعض والتبرية قوله بالشروع اذا الجز الذي به الشروع غير واجب بل هو سبب في الوجوب فلا يكون المندوب مجزئاً واجاب بل اقامة **قوله** لان المندوب به يجوز تركه الخ قال بعض المحققين هذه في معنى كبري قياس من الشكل الاول صفه قوله وترك اقامه وتقديره ترك اقام المندوب المبطل لما فعل منه ترك له وتركه جائز فترك اقامه جائز وهو المراد من نفي وجوبه وعورض بان ترك الاقام المبطل لما فعل ترك ما لم يفعل وابطال لما فعل لا مجرد ترك فلم يحد الوسط واتحاد شرط لا تحتاج اهولا يخفى ان هذه المعارضة مستندة الى الآية وهي قوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم فان الاعمال فيها جمع مضاف فيعم كل عمل فرضا كان ونظرا فعمل شرعا الفرق بين الترك المجرد والترك المحرك بالابطال والجواب ان الآية مخصوصة بالحديث وهو انه صلى الله عليه وسلم افطر ثمارا من صوم ليل كما ورد في الصحيح ولا فرق بين الصوم وغيره فاخرج الحديث النفل من الآية وكذا لا فرق في ترك النفل بين ان يكون الترك مجردا او على وجه الابطال وبالجملة فالابطال من ماصدقات الترك وقد دل الحديث المخصص للآية على انه لا فرق في الترك بين ان يكون على وجه الابطال او لا فالتحد الوسط الذي اتخذه شرط في الانتاج فلا غبار على كلام الشر **قوله** وعورض في الصوم المعارضة ان يورد الخصم في مقابلة دليل استدلاله لا على نقيض مطلوبه **قوله** بحديث الصيام الخ وجه الدلالة ان قوله ان شاصام يدل على انهم لم يشرع في الصوم

وقوله

باسم من الاسماء الثلاثة قوله ط بقة وعادة في الدين لاستمرار فعله في الدين وان لم يتكرر فعله من الشارع قوله ومحبوب للشارع بطلبه اي وقد طلبه بالفعل وان لم يفعل وقوله بطلبه اي ولو بالعموم قوله اي لا يجب اقامة اشارة اليه ان قوله ولا يجب المندوب مجاز من اطلاق الكل على البعض والتبرية قوله بالشروع اذا الجز الذي به الشروع غير واجب بل هو سبب في الوجوب فلا يكون المندوب مجزئاً واجاب بل اقامة قوله لان المندوب به يجوز تركه الخ قال بعض المحققين هذه في معنى كبري قياس من الشكل الاول صفه قوله وترك اقامه وتقديره ترك اقام المندوب المبطل لما فعل منه ترك له وتركه جائز فترك اقامه جائز وهو المراد من نفي وجوبه وعورض بان ترك الاقام المبطل لما فعل ترك ما لم يفعل وابطال لما فعل لا مجرد ترك فلم يحد الوسط واتحاد شرط لا تحتاج اهولا يخفى ان هذه المعارضة مستندة الى الآية وهي قوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم فان الاعمال فيها جمع مضاف فيعم كل عمل فرضا كان ونظرا فعمل شرعا الفرق بين الترك المجرد والترك المحرك بالابطال والجواب ان الآية مخصوصة بالحديث وهو انه صلى الله عليه وسلم افطر ثمارا من صوم ليل كما ورد في الصحيح ولا فرق بين الصوم وغيره فاخرج الحديث النفل من الآية وكذا لا فرق في ترك النفل بين ان يكون الترك مجردا او على وجه الابطال وبالجملة فالابطال من ماصدقات الترك وقد دل الحديث المخصص للآية على انه لا فرق في الترك بين ان يكون على وجه الابطال او لا فالتحد الوسط الذي اتخذه شرط في الانتاج فلا غبار على كلام الشر قوله وعورض في الصوم المعارضة ان يورد الخصم في مقابلة دليل استدلاله لا على نقيض مطلوبه قوله بحديث الصيام الخ وجه الدلالة ان قوله ان شاصام يدل على انهم لم يشرع في الصوم

28 وقوله وان شاصام يدل على انه شرع فيه ويترجح الثاني بابقا الصام على حقيقته واقادة حملنا حكما شرعيا فدل على ان المراد بقوله ان شاصام اتم الصوم لا انشأ الصوم كما يقوله الحنفى قال الكمال بن اليماني ولو عورض استدلال اي حصة بالاستدلال بانه صلى الله عليه وسلم افطر ثمارا من صوم التطوع كما ثبت في مسلم لسلم عن المعارضة **قوله** فلا تتناولها الاعمال اي حكما ففي العبارة مجوز لانه لو تناولت الاعمال لهما لفظا لم يخرجها لعدم تناول الاعمال مجاز عن خروج حكمها عنها **قوله** المندوب اشارة الى ان الحج مقيد بصفة محدوفة مطلوبة من المقام لان المورد نقضا للقاعدة الكلية يتعين ان يكون مندوبا واما الغير في لان نفعه هو عايد على مطلق الحج لا على الحج المندوب ضرورة ان المضاف غير المضاف اليه كما اشار اليه بقوله اي الحج **قوله** والعمره كالحج فيما ذكر يعني من وجوب الاقام لان نفعها كالفرضانية وكفارة وغيرها **قوله** بشرطه اي المذكور في محله بان يكون فرضا رمضان اذا وان يكون الفساد بجماع الم به بسبب الصوم **قوله** ودون الصلاة مطلقا اي فرضا ونظرا **قوله** فتاخر في الحج والعمره غيرهما من باق المندوبات فهذا هو السبب في مخالفة الشافعية ومن قال بقوله باصلا فيهما وبهذا يعلم ان قوله ووجوب اقام الحج الخ خرج مخرج الجواب عما يقال ما بالكم قد فرجتم عن اصلكم في الحج والعمره والوجبة الجزئية تناقض السالبة الكلية وحاصل الجواب ان ذلك لمعني يخص الحج والعمره وهوان الشرع اعتبر مساواة نقل كل منهما لفرضه في امور ولم يعتبر تلك المساواة في غيرهما من العبادات فان النقص غير وارد لان اتمام الحج والعمره لم يجب بمجرد الشروع فيهما بل لوحظ مع ذلك مشابته نفعهما لفرضهما في الامور المذكورة **قوله** والسبب الذي هو احد متعلقات خطاب الوضع فاللام فيه للتعهد التكري وكذا اللام في الحكم **قوله** كذا الكاف بمعنى مثل مبتدأ وقوله في المستصفي خبره **قوله** زاد المصنف بيان



او يضاف اليه  
او يضاف اليه  
او يضاف اليه

جهة الاضافة اي لبيان سببها الذي هو من قبله وهو قوله للتعلق  
به من حيث انه معرفي الخ ولولا هذه الزيادة لكان الحد غير مانع  
لصدفه على الافعال المكلف بها لاضافة الحكم اليها ولا تدخل في قوله وغيره  
لان معناه غير مخصوص وهو بقية الاقوال الانية في معنى العلة كما  
اشار اليه الشارح بقوله اي موثوقا منه **قوله** الاقوال بالرفع بدل  
او عطف بيان لقوله معرف او غيره او خبر مبتدأ محذوف **قوله** اي  
حينما اطلقت على معنى اي في كلام ائمة الشرع كما صرح به الشرح في بحث  
الناس احترازاً عن الحكم فان معناه عندهم الموت قطعاً واثبات  
بقوله حينما الى ان هذه الاقوال نشأت من اختلاف الافهام في مراد  
من اطلقها من الانية اي هل مراده بالعلة المعرف او الموت الخ لا انما  
اصطلاحان متخالفان لثابتها بمعنى ان بعضهم اصطلاح على انما بمعنى  
المعرف الخ والفرق بين المعنيين ظاهر **قوله** لوجوب الجدل مثال لا قد  
لا يقال بل هو قيد لان علة الترخيم ليس مجرد الزنا بل هو مع الاحصان  
لانا نقول الاحصان شرط في العلة لا شرط منى وفي التعبير عن الحكم  
في هذا وما بعده بالوجوب والحرمة دون الاجاب والتخريم كالمقتضى  
اشارة الى ان الحكم الذي هو الخطاب السابق باعتبار انه وصف  
له تعالى اجاب وتحرّم وما عتار تعلقه بالنسبة وجوب وحرمة  
فما متحدان ذاتاً مختلفان اعتباراً كما صرح به المعتمد وغيره من  
المحققين ومثل الاجاب والتخريم بقية الاحكام وان اتحد لفظاً فختلف  
بالاعتبار فالندب والكراهة والاباحة باعتبار انما اوصاف له  
ثابتة تكون بمعنى جعل الفعل مندوباً ومكروهاً وباعتماد  
تعلقها بالعمل فتكون بمعنى كون الفعل مندوباً ومكروهاً وباعتماد  
**قوله** واضافة الاحكام اليها مبتدأ خبره كما يقال الخ يعني المراد بالاضافة  
اللفظية اي التعلق والاستئناس وتختلف الجار والمفعول للمعية  
والسببية كاللام والسا باللفظ **قوله** نظر الى اشترط المناسبة اي

او يضاف اليه  
او يضاف اليه  
او يضاف اليه

او يضاف اليه  
او يضاف اليه  
او يضاف اليه

وهي منتفية في السبب الوقتي لانها كما سيا في ملائمة الوصف لافعال  
العقلا والاقوات لا مدخل لافعال المعتلا فيها نفيها ولا اثباتها **قوله** الذي  
هو الحق اي كما يفهم من اضافة لاهل الحق اي فيما سيا في باب التمسك  
**قوله** وسيا في انما لا تشترط فيها ذكر ذلك في الايمان من سائر العلة **قوله**  
لخاصته في بعض النسخ بالبا الموحدة وفي بعضها باللام والاول هو  
الظاهر لانا البيان للماهية بالخاصة لا للخاصة وانما كان مبيناً بالخاصة  
لانا اضافة الحكم الى السبب امر خارج عن ماهية السبب **قوله** مبين  
لمفهومه اي لذاته وحقيقته ولا يخفى ان الرسم مبين ايضاً للمفهوم  
وان كان البيان بالعرضيات **قوله** والشرط ياتي اي تعريفه **قوله** اهـ  
الي هناك استيفاء في بيانه لانه جواب عن سؤال اقتضته الجملة الاولى  
اي ما السبب في تاخيره الي هناك والجواب ظاهر **قوله** لان اللغوي من  
اقسامه اذ الشرط كلي ينقسم بحسب جاعله الي لغوي وشرعي وعقلي وعرفي  
**قوله** مختص خبران ومن اقسامه حال **قوله** وسأيله الانية الخ اي ذكره  
في بحث المختص بحسب ذاته مناسب وبحسب سألها متعين  
**قوله** المناسب خبر الشرعي وقوله كالطارة مثال ويصح ان يكون كالطارة  
خبر الشرعي ويكون المناسب نعت **قوله** المراد عند الاطلاق اي في الاضافة  
فيكون ان اطلق لفظاً لكنه مقيد بمعنى فلا يقال ان التعريف غير جامع  
لخروج مانع السبب والعلة منه لان التعريف لما منع مخصوص لا لمطلق  
المانع **قوله** الوجودي احتراز عن العدمي وقوله الظاهر احتراز به عن  
الخبر كالمقتضى وقوله المنضبط اي المتفاوت بحسب الاشخاص والاهول  
كالمشقة في السفر وقوله المعرف تقتضي الحكم اخرج به السبب **قوله** كالاوبة  
في باب التماس قول الذي هو امر اضافي لم يقل نسبي اذ الاضافة اخص  
من النسبة لانا نسبة يتوقف تعقلها على تعقل نسبة اخرى والنسبة  
امر يتوقف تعقله على تعقل غيره نسبة كان او غيرها والاوبة من القبيل  
لان الاول لانما يتوقف تعقلها على تعقل نسبة اخرى وهي النبوة **قوله** وان قال  
السبب كالمدين في الزكاة اذ قلنا ان مانع من وجوبها فان حكمه  
السبب وهو الفقير بواسطة الفقر من فضل مال الزكي وليس مع  
الدين فضل يوجب به وجوب ما قاله انه خرج بلفظه الاخير  
لان لا يعرف يقتضي الحكم على اتقان السببية وان استلزم تقتضي الحكم وسبب اللام

او يضاف اليه  
او يضاف اليه  
او يضاف اليه

او يضاف اليه  
او يضاف اليه  
او يضاف اليه







على هذا الصنيع العطف على معمولين لعاملين مختلفين لان العبادة  
 عطف على المعتد العامل فيه صحة واجزاؤها عطف على ترتيب العامل  
 فيه الابتداء ويمكن دفع اللزوم بتقدير صحة كما اشار اليه الله فكيف  
 من عطف العمل لامن عطف المفردات والتقدير لا ينافي الاختصار  
 لان مرجع الاختصار الى اللفظ لا التقدير **قوله** ليتقدم مرجح  
 الضر عليه اي لكونه الاصل وان كان الضمير عند عدم التغيير  
 عايدا على متأخر لفظا لا رتبة لان رتبة المبتدأ وما كان في متعلقا  
 التقديم **قوله** لا يتجاوزها الى المعتد اشارة الى ان الضمير المقصود  
 والى ان الباء داخل على المقصور عليه لا على المنصور الذي هو الكثير  
 السابع **قوله** كالمعتد اي كما لا يتجاوزها الى المعتد باتفاق القولين  
**قوله** والمعنى ان الاجز الخ اشارة الى ان هذا المقصر من باب قصر  
 الصفة على الموصوف **قوله** مثلا حال من حديث ابن ماجه وفيه  
 اشارة الى انه منشا الخلاف لا ينحصر في هذا الحديث لو ردد عدة  
 احاديث في ذلك كما في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبرء ولن تجزي  
 عن احد بعدك على ضبطه بقسم الشافعي اجزا لا يفتحها مضارع  
 جري بمعنى قضا وغير ذلك من الاحاديث **قوله** فاستعمل الاجزاء الاضحية  
 لا يخفى ان الاجزاء والوجوب انما تورد على الافعال حقيقة دون الاعيان  
 فاستعمل ذلك في الاضحية مجازا والمعاني الحقيقية اجزا وجوب  
 او نداء به **قوله** اتفاقا حال من الواجب لان الاضحية في الاول تختلف  
 في وجوبها **قوله** لا تجزي صلاة الى اخره لا يخفى ان صلاة تكرر في  
 سباق النفي فتعم الفريضة والنافلة او افراد الفريضة وعلى كل  
 فالأصل مستعمل في الواجب اتفاقا اما على الثاني فظاهر واما على  
 الاول فظاهر فلان الاستعمال في الفريضة والنافلة يستلزم  
 الاستعمال في الفريضة فقط لهذا والتحقيق ان المراد بالواجب  
 ما يتوقف عليه صحة الفعل ولا يخفى ان الصلاة مطلقا تتوقف على

هذا هو الوجه في قوله لا يتجاوزها الى المعتد اشارة الى ان الضمير المقصود هو المعتد العامل فيه صحة واجزاؤها عطف على ترتيب العامل فيه الابتداء ويمكن دفع اللزوم بتقدير صحة كما اشار اليه الله فكيف من عطف العمل لامن عطف المفردات والتقدير لا ينافي الاختصار لان مرجع الاختصار الى اللفظ لا التقدير

النافلة  
 على الثاني حال من الواجب لان الاضحية في الاول تختلف في وجوبها

النافلة فريضة كانت او نافلة **قوله** فهو مخالفه الفعل ذي الوجهين اي  
 عبادة او عقدا وقوله وقوعا تميز عن النسبة في ضمير ذي الوجهين  
 اي ان الفعل له وجهان من حيث الوقوع لامن حيث ذاته واسرار  
 بقوله فهو مخالفه الى ان التقابل فيه من تقابل الضدين كما ان التقابل  
 في الثاني من تقابل العدم والمكة **قوله** الذي علم انه مخالفه ذي الوجهين  
 تحريم محل النزاع اذ النساد بمعنى عدم اسقاط الفضل لا يجري فيه  
 قول حنيفة لان الفساد عند سقاط كما سياتي في كلامه فلا يتصور  
 عنده الفساد بمعنى عدم اسقاط القضاء فلا ينصب الخلاف فيه بهذا  
 المعنى **قوله** بان كان منهيما عنه متعلق بمخالفة والبالسببية **قوله**  
 كما في الصلاة بدون بعض الشروط والاركان لا يخفى ان عدم الشروط  
 كالطهارة من قبيل الاوصاف فتكون المخالفة للمهي عنها لوصفها  
 لا لاصليها اللهم الا ان يراد بالاصل ما يتوقف عليه وجود الشيء ذاتيا  
 كان كالركن او خارجيا كالشرط **قوله** اي المبيع تفسير للركن لتركيب  
 البيع منه ومن العاقدين والصيغة **قوله** فياثم به للمهي عنه وينفذ  
 بالقبض المثل الخ حيث لانه مبشروع في اصله والمواد بكونه حيث  
 انه مطلوب التفاسيح شرعا للمعصية **قوله** نذره اورد عليه من  
 قبل المخالف ان الالتزام المضاف الى المحرم محرم والتعليل ممنوع اذ لا يتم  
 انحصار المعصية في الفعل وكانهم نظر للصوم من حيث هو صوم  
 لامن حيث اضافته الى يوم النحر **قوله** ويوم عطما على صح وقوله  
 ليخلص عن المعصية راجع الى يوم ينظره وقوله وينبغي بالنذر راجع  
 لقوله وقضايه وقوله ولو صامه خرج عن عمدة نذره اي التكليل  
 بنذره وقوله لانه ادي الصوم اي فعله **قوله** فقد اعتد اي ابو  
 حنيفة وقوله بالناسد اي من اعتد وعبادة ولتأيل ان يقول بظاهر  
 من تنزع الاعتداد على الناسد دون الباطل ان الخلاف في معنى  
 لا ينظر كما قال الشرح الا ان يقال ان هذا امر فقهي لا مدخل له في التسمية

اي من العطف والبطون فيه في هذا القول  
 الاول من العطف موافقة للفعل  
 والبطون موافقة للفعل وتوابعها ان التعليل  
 في الثاني اي التعليل الثاني من ان الصفة  
 في العبادة اسقاط القضاء والبطون  
 بعبادة اسقاط القضاء







وحاصل الجواب انه اطلق الكل وسكت عن البعض الذي هو دون  
ركعة فلم يضمن اليه للعلم به مع قصد التقابل بين الاداء والقضا  
ويروى عليه ما سبق **قوله** والفرق بين هذه اي الخارج بالتقدير  
وبين ذي الركعة اي وبين الفعل ذي الركعة ان الركعة تشتمل على  
معظم افعال الصلاة اذ الغايته منها التحية والجلوس لها **قوله** والما  
عريف المصدر اي الاداء والقضا والمفعول اي المودي والمقتضى  
المستغنى باحدهما اي بتعريف احدهما عن تعريف الاخر **قوله** اشارة  
عنه عروق او قايلا وقال اعتراض بين العلول وعلمه وفائدة هذا  
الاعتراض التبري من مبدء هذا القول لما صرح به ابو عبد الله  
البرماوي في علم الغنية الاصول من ان اطلاق الاداء والقضا في عبارة  
الاصوليين والفقهاء من اطلاق المصدر على المفعول الذي صار لشمه  
وتكوارره حقيقة محو فيه **قوله** في ذلك اي التصديق وقوله المخرج فثبت  
ذلك وقوله اليه تاويل المصدر صلة المخرج **قوله** اي بكلمة اشارة اليه  
ان الاخصرية باعتبار الكلمات دون الحروف **قوله** كالجزء من مدخولها  
اي معها اذ من المعلوم انما جزء من المجموع لا من المدخول **قوله** فلان تعد  
فيه اي مع كلمة بل بعد مجموعها كلمة **قوله** وزاد سبلة البعض الى  
فيه تجوز اذ المسئلة حكم وهو من قبيل التصديقات والبعض واقع  
في التعريف وهو من قبيل الضرورات وقد يجاب بان المسائل  
كثيرا ما تطلق والمواد بها المباحث اهم من ان تكون تصديقية  
او تصورية **قوله** جريا على زاد **قوله** الواضحين لذات الركعة  
اي للصلاة صاحبة الركعة في الوقت بالاداء والقضا **قوله** وبعض  
الفتا حقيق اي نظر لما في نفس الامر فوصف ما في الوقت منها اي من  
ذات الركعة **قوله** الذي فرضه الواجب تبويض اي فلغزارة من ذلك  
وصد الجميع اما بالاداء او بالقضا **قوله** وعلى هذا اي بتحقيق بعض  
الفتا والقضا اي القول بالقضا **قوله** وكذا اي بانم على الاداء اي القول

وہام



بکلی





الذي السجل عليه التغير فلا يجمع اسناد التغير اليه الا باعتبار  
تعلقه بالحادث المعتبر في مفهومه كما مر **قوله** من صعوبة فيه اشارة  
الي ان التغير منه محذوف لدلالة التغير اليه عليه وفي قوله اشارة  
الي ان الصعوبة والسهولة من اوصاف الحكم لا الفعل ليناسب ما جري  
عليه للمصنوع الجماعة من الرخصة والعزيمة من انقسام الحكم لا الفعل  
الذي هو متعلق الحكم **قوله** كما تغير من الحرمة فيها صعوبة على المكلف لما  
فيها من الزجر والمنع واما فيه سهولة لما فيه من الاذن وعدم التعجيز  
تكن سيا في ان المراد بالحل المعنى الاعم وهو الاذن في الفعل الصادق  
بالوجوب وبما في الكلام فيه **قوله** الي الحل له اي الفعل او الترك وا فرد  
الضمير لان العطف با **قوله** لعذر علة تغير وقوله مع قيام السبب  
اي وجوده وفي قوله المتخلف عنه الذي دفع لما يقال كيف يستفي الحكم الاصل  
مع وجود سببه والجواب انه يتخلف لما منع وهو وجود العذر  
فقوله المتخلف بكسر اللام نعت للحكم الاصل **قوله** اي فالحكم المتغير الي السهل  
اشار بهذا التحريك الي دفع ما يتوهم من ظاهر المتن من ان الرخصة  
هي الحكم المتغير اذ هو المحدث عنه لكن صرفي عنه لفظ الرخصة فانها  
لفظ السهولة كما اشار اليه الله والمتصف بالسهولة هو المتغير اليه  
لا المتغير ثم لا يخفى ان المطابق لعبارة المتن كون المتغير اليه هو السهل  
لا السهل تكن سهل ذلك انه التغير من حيث الوصف فلا فرق بين ان  
يضاف الي الوصف او محله **قوله** يسمى رخصة اشارة الي ان هذه التسمية  
طارئة للحكم من الاصطلاح الشرعي **قوله** وفي لغة السهولة اي مطلقا  
فتقل اصطلاحا الي سهولة خاصة وفي السهولة في الحكم كما اشار اليه  
الله بالتعبير بالسهولة العرفية بلام العهد **قوله** كما كل الميتة مثل لكل  
من الفعل والترك بمثاليين فمثل للفعل باكل الميتة والسلم والترك  
بالنقص وفطر رمضان ولم يقل في الفطر الذي هو ترك الصوم كما  
قال في الفصل انه يعلم بالغايصة **قوله** اي اكل الميتة تفسير للضمير

للمتن

انهم

هذا هو الوجه في قوله المتخلف عنه اي وجوده وفي قوله المتخلف عنه الذي دفع لما يقال كيف يستفي الحكم الاصل مع وجود سببه والجواب انه يتخلف لما منع وهو وجود العذر

المستتر في واجبا ولذا رفع على انه فاعل بواجبا وقس على ذلك البقية  
**قوله** لكن في سفر اي لكن ندبه في سفر الخ فهو تحريم للندبة **قوله**  
خروجها من قول اي حصة اي من خلاف اي حصة **قوله** واي بهذه  
الاحوال اي على وقت ذواتها الاولى للاول وهكذا والكثير كون الاولى  
للاخر خولفت لهذا مصعدة متحدا وقوله اللازمة اي التي لا تستقل  
عن اصحابها **قوله** يعني الرخصة كحل المذكورات اشارة الي ان في له  
كامل وما عطف عليه على تقدير مضاف هو حل اذ الرخصة الحكم  
المتغير الي السهل كما مر واكمل وما عطف عليه متعلق بالحكم المذكور  
لا نفسه وفي بيان حل المذكورات بقوله من وجوب اشارة الي ان  
المراد بالحل الاذن في الفعل الصادق بالوجوب والندب والاباحة  
لا استواء الطرفين الصادق بالاباحة فقط **قوله** وهي اي اسبابها قامة  
اي موجودة **قوله** واعذاره اي للحل وقوله الاضطراب انفسه وقوله  
مشقة السفر اي في الصلاة والصوم **قوله** وكهولة الوجوب الجواب  
عما يقال الوجوب لا سهولة فيه اذ هو الزام وتكليف فاجاب  
بان سهولته من حيث موافقة لفرض النفس في بقاها فان كان فرض  
النفس والوجوب طالب لابقاها فاشتركا في متعلق واحد وهو  
بقاؤها ومن نظر اليه من حيث هو الزام قال انه عزيمة كما اشار الي  
ذلك بقوله وفيه انه عزيمة **قوله** ومن الرخصة اي ومن افرادها  
وهذا بابا في زيادة الكافي في قوله كان تغير من الحرمة الي الحل اذ الكافي  
تشعر بان مدخولها فرد من افراد الرخصة لانها ما هي **قوله** المحل  
ترك الجماعة من اضافة المصدر الي المفعول وقوله في الصلاة بحتم  
انه متعلق باباحة وترك وهو اظهر **قوله** لمرض يجمع تعلقه  
بالاباحة وبالترك **قوله** وحكمه اشارة الي انطبق حد الرخصة على  
ما ذكر والضمير في حكم ترك الجماعة وفي قوله الصعبة اشارة الي الجواب  
عما يقال كيف توصف الكراهة بالصعوبة مع انما الزام فيها وحاصل

هذا هو الوجه في قوله المتخلف عنه اي وجوده وفي قوله المتخلف عنه الذي دفع لما يقال كيف يستفي الحكم الاصل مع وجود سببه والجواب انه يتخلف لما منع وهو وجود العذر



الجواب ان صعوبتها وان لم تكن ذاتية لكنهما نسبة الى الكراهة اقتضا  
الترك اقتضا ينزب عليه اللوم على الفعل دون الاثم والا باحة تخيير  
لا لوم في متعلقه لا فعلا ولا تركا **قوله** والا اي وان لم يحصل التخير  
بقوده السابقة بان اتبع من اصله او اتبع فيه من قبوده السابقة  
والي هذا اشار الله بقوله اي وان لم يتغير الحكم كما ذكر على الوجه المذكور  
**قوله** لن لم يحدث اي في حق من لم يحدث واللام فيه متعلقة بالحل او  
بالترك المضاف اليه الحل **قوله** بمعنى انه خلاف الاول في دفع لما ينوهم من  
ان الحل استواء الطرفين **قوله** لما كثروا ان قبل المسئلة في الشايات لا تنفيذ  
بحال الكثرة لثبوتها قبلها فالجواب منع ذلك لاولا المصاهرة المذكورة لضعف  
الدين ولا يخفى سهولة المصاهرة لحفظ الدين بخلاف ما بعد الكثرة هو  
للمندوحة عن المصاهرة **قوله** او السهل المذكور اندرج فيه طيان  
السهل لاسع عذرا ولا مع قيام السبب **قوله** لانه اي الحكم المذكور عزم  
امره اي قصد قصد المصمما وقوله امره اي طيانه هو بنبوته وختمه  
على المكلف صعب عليه او سهل وفي قوله اي قطع وحتم اشار الى ان  
عزيمة فعلة بمعنى مفعولة **قوله** واورد على التعريفين الذي تعريفي  
الرخصة والعزيمة الماخوذتين من التخييم **قوله** فانه عزيمة ويصدق  
عليه تعريف الرخصة اي فينتقض به حد العزيمة عكس حيث كان  
من افرادها ولم يدخل فيه وحد الرخصة طرذا حيث دخل فيه  
وليس من افرادها ووجه الدخول ان الخفض عذر في الترك فيصدق  
ان الحكم تغير من صعوبة الى سهولة لعذر **قوله** وبجواب منع الصدق  
اي صدق تعريف الرخصة عليه وحاصل الجواب ان الخفض عذر لكن  
من حيث الترك وما يقع من حيث الفعل ففيه اعتباران ومن ما يقع  
نشا وجوب الترك لا من عذريته فلم يتغير الحكم فيه من صعوبة  
الى سهلا ويتغير بتسليم انه تغير الى سهولة من حيث موافقة  
الوجوب المذكور لغرض النفس والتغير لا لعذر بل لما منع **قوله** اقرب

والا لكونه جوب العزيمة فان كان العزيمة في حق من لم يحدث واللام فيه متعلقة بالحل او  
بالترك المضاف اليه الحل قوله بمعنى انه خلاف الاول في دفع لما ينوهم من  
ان الحل استواء الطرفين قوله لما كثروا ان قبل المسئلة في الشايات لا تنفيذ  
بحال الكثرة لثبوتها قبلها فالجواب منع ذلك لاولا المصاهرة المذكورة لضعف  
الدين ولا يخفى سهولة المصاهرة لحفظ الدين بخلاف ما بعد الكثرة هو  
للمندوحة عن المصاهرة قوله او السهل المذكور اندرج فيه طيان  
السهل لاسع عذرا ولا مع قيام السبب قوله لانه اي الحكم المذكور عزم  
امره اي قصد قصد المصمما وقوله امره اي طيانه هو بنبوته وختمه  
على المكلف صعب عليه او سهل وفي قوله اي قطع وحتم اشار الى ان  
عزيمة فعلة بمعنى مفعولة قوله واورد على التعريفين الذي تعريفي  
الرخصة والعزيمة الماخوذتين من التخييم قوله فانه عزيمة ويصدق  
عليه تعريف الرخصة اي فينتقض به حد العزيمة عكس حيث كان  
من افرادها ولم يدخل فيه وحد الرخصة طرذا حيث دخل فيه  
وليس من افرادها ووجه الدخول ان الخفض عذر في الترك فيصدق  
ان الحكم تغير من صعوبة الى سهولة لعذر قوله وبجواب منع الصدق  
اي صدق تعريف الرخصة عليه وحاصل الجواب ان الخفض عذر لكن  
من حيث الترك وما يقع من حيث الفعل ففيه اعتباران ومن ما يقع  
نشا وجوب الترك لا من عذريته فلم يتغير الحكم فيه من صعوبة  
الى سهلا ويتغير بتسليم انه تغير الى سهولة من حيث موافقة  
الوجوب المذكور لغرض النفس والتغير لا لعذر بل لما منع قوله اقرب

ان الذي يكون مائعا  
فان كان كلامه فخرط الاخذ في التوفيق

اي

36 الى اللغة اي الى المعنى اللغوي لان المعنى اللغوي للرخصة وهو السهولة  
وصف للحكم المسمى بما كما تقدمت الاشارة اليه في كلام الله والمعنى  
اللغوي للعزيمة وهو القصد المصمم متعلق بالحكم المسمى بما كما  
اشار الله بعد تغيرها لغة بالقصد المصمم بقوله لانه عزم  
امره اي قطع وحتم بخلاف الفعل الذي هو متعلق بالحكم فانه ليس  
موصوفا ولا متعلقا لذلك تكن لما كان متعلقا بالحكم الموصوفا والمتعلق  
كان بينه وبين المعنى اللغوي للرخصة والعزيمة نوع من القرب  
فهذا عبر بصيغة التفضيل **قوله** والدليل اي الذي هو واحد الادلة  
الواقعة في تعريف اصول الفقه والفقه **قوله** اي الوصول بكلفة اخذه  
من صيغة تفعل فانما ترد للنكث ومعناه كما قال الجار برودي ان الفاعل  
يتعاطى ذلك الفعل لتشجع اذ معناه استحصال النجاعة وكلف نفسه  
ايها لتفعل له ان قال بعض المحققين ولا يخفى ان كثير من الادلة  
كالعالم للصانع يسهل الوصول فيه الى مطلوبه فالاولى ان تكون  
الصيغة للعمل المتكرر اي ليدل على ان اصل الفعل حصل مرة بعد  
مرة كترجعه اي شربه جرعة بعد جرعة قال الجار برودي ومنه فهمه كانه  
حصل له فهمه شيئا بعد شيئا وحمل الصيغة هنا على التدرج وان كان  
صحيحا لكن يمكن الجواب عن الاول بان من شأن الوصول بالدليل  
الى المطلوب الكلفة او انما ثابتة لجنس الدليل وان المراد الكلفة  
النسبية **قوله** ان يستغل الذهن اي العقل بما اياها للنسبية والادلة  
وقوله الى ذلك المطلوب اي المطلوب علما لوطنه **قوله** المسامات نفت ثان  
للجهة اي المسامات عند الاصوليين والمناطق وجه الدلالة الى كسها  
**قوله** ومعنى الوصول اليه بما ذكر اي صحيح النظر على اوطنه لان العلم  
والظن من قبيل الادراك النفس بوصول التفسير الى المعنى بتمامه  
كما سبأ **قوله** فالنظر هنا اي في هذا الحد الفكر لا بقيد المودي في العلم  
للتوضيح ان النظر هو الفكر المودي الى علم اوطن كاسبأ والمرواد

فان كان كلامه فخرط الاخذ في التوفيق  
فان كان كلامه فخرط الاخذ في التوفيق



به هذا الفكر لا يفيد المودي حذرا من التكرار إذ يصير المنع الدليل  
ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه المودي إلى علم الوطن بطلوب خبري  
فاطلت اسم المفيد على المطلق مجازا للتقريب المذكورة وهي لزوم الفكر  
لواراد الحقيقة فنقول كما سيأتي متعلق بالمنع وهو قيد **قول** الدليل  
القطعي أي المفيد للقطع والظني أي المفيد للظن **قول** كالنار لوجود النار  
استدلالا بالعلّة على المعلول وما قبله استدلال بالمعلول على العلة  
وأما كانت دلالة النار على الدخان ظنية لأنها قد تخلو عن الدخان إذا لم  
تخالط شمس الأحرار **الترابية قول** وأقيم الصلاة لوجوبها إشارة إلى

246

37  
 جامعة من مظاهر المنطقيين والاصوليين حيث ذهبوا الى ان النظر والترتيب  
 بمعنى واحد قائم عرفوا النظر بمعنى الفكر بانه ترتيب امور حاصلة للتأدي  
 بما اليه مجهول **قوله** دون يتوصل اليه مع انه اخضر وقوله لان الشيء يكون  
 دليلا لان الدليل كما قال السعد التفتازاني معروض الدلالة وهي تكون  
 الشيء بحيث يفيد العلم او الظن عند النظر فيه وهذا حاصل نظر فيه  
 او لم ينظر فيه **قوله** وان لم ينظر فيه النظر المتوصل به اليه بان لا ينظر فيه  
 اصلا او ينظر فيه من غير وجه الدلالة او منه لامع الترتيب المذكور  
 وانما ادخل الشرع في النظر دون التوصل مع انه المجاري على سنن  
 ما سبق لئلا تصدق العبارة بصورة باطلة من جملة ثلاث صور الاول  
 ما اذا لم ينظر فيه بالكلية الثانية ما اذا انظر فيه نظر فاسدا الثالثة ما اذا  
 نظر فيه نظرا صحيحا لكن لم يتوصل به اليه المطلوب وهذه الصورة الثالثة  
 باطلة فلا فلما ادخل الشرع في النظر لم تدخل **قوله** وان ادي اي افضح كما عبر  
 به السعد التفتازاني قال فان قيل الا فضا اليه المطلوب يستلزم امكان  
 التوصل اليه لا محالة قلنا ممنوع فان معنى التوصل يقتضي وجه دلالة  
 بخلاف الا فضا انه من قال انه لان الفاسد لا يمكن التوصل به اليه المطلق  
 لا نتجا وجه الدلالة عنه وان ادي اليه بواسطة اعتقاد او ظن **قوله**  
 ممن اعتقد ان العالم بسيط اي كحيث العموم لا بالنظر اليه كل فرد منه اذ  
 منه المواليد الثلاثة التي هي الحيوان والمعدن والنبات وهي مركبة  
 من العناصر الاربعة والبسيط كالاجسام الفلكية والعمول والنوكة  
 عند الحكماء **قوله** ومن ظن ان كل مسخى له دخان فيه اشارة الى ان الخطا  
 في اعتقاد البساطة من وجهين الاول الثبوت لقيام الدليل على تركيب  
 العالم اما من الجواهر الفردة كما هو الحق او من البهائم والصورة على  
 زعم الفلاسفة والثاني استلزام الصانع والخطا في اعتقاد النسخ  
 من وجه واحد وهو استلزام النسخ لوجود الدخان فلذا اسلم الله  
 الاعتقاد في البساطة على الجهلانيين والظن على الثانية فقط **قوله** بان يتصور

والسلطنة والاملاية بين السلطنة  
والصانع والالمانية بين الصانع



متعلق يتوصل **قوله** وسياج هذا الحد جواب عما يقال ما حقيقة  
الشيء هذا **قوله** الشامل لذكر أي الحد الإنسان وغيره **قوله** واختلف  
اختلفا هل العلم أي اختلفوا في جواب هذا الاستفهام وفي قول الش  
بالمطلوب إشارة إلى أن اللام في العلم للبعد الذكري إذ سبق له  
فكر تقدمه في قوله في مطلوب خبري وقوله الحاصل بالرفع نعت  
العلم وفي التفسير به إشارة إلى أن العامل في الظرف وهو عقيب  
محدوف لدلالة المعنى عليه **قوله** عادة أي جرت به عادة الله  
المستمح فلا يتخلف العلم عنه إلا في العادة **قوله** كوجود الجوهر فإنه  
لازم عقلا لوجود العرض لا يمكن انفكاك العرض عنه **قوله** مكتسب  
أي حاصل بالكتسب والاختيار ويقابل الضروري لحصوله بغير  
قدرة واختيار كما أشار إلى ذلك الش في تعليل المقابل بقوله لأن حصوله  
أي بعد النظر اضطراري لا قدرة على دفعه أي عند حصوله ولا  
الانفكاك عنه أي بعد حصوله **قوله** فلا خلاف إلا في التسمية لأن كلا  
من التوجيهين متفق عليه بين الخصمين إذا دللنا على السبب  
والثاني ناظر إلى حصوله في نفسه **قوله** وهو بالكتسب السبب  
لأن للكتساب مدخلا في الجملة لتعلقه بسببه فتسميته بالكتسب  
اسبب وفعال توهم أنه ضروري لا يحتاج إلى نظر أصلا في نفسه  
ولا في سببه **قوله** قد يزيل المعارض أي أخرج من السبب أو مساو  
له **قوله** أو لظهور خلاف المظنون نفسه إذ الظن لا يجامع العلم **قوله**  
يولد العلم قسرو التوليد بأن يوجب الفعل لتأخذه فعلا آخر كما يجازي  
حركة اليد حركة المفتاح بناء على أن أفعال العباد مخلوقة لهم أما بطريق  
المباشرة أو بطريق التوليد وعند الكل بخلق الله تعالى فمع كون  
العلم مكتسبا أو ضروريا أن الله تعالى يخلق بعد مباشرة العبد هو  
لا سببه بطريق اختياره أو بغير مباشرة وأما المعتزلة فيزعمون أنه  
ما يجاد العبد كالنظر وإن كان إيجاد النظر بطريق المباشرة وإيجاد العلم

بطريق

مظهر ظهور المظنون

بطلان التوليد وبالحجة فلا يتأتى اختلافهم في أنه مكتسب أو ضروري  
مع قولهم بالتوليد وفي قول الله عنهم إشارة إلى دفع ما توهم من نظير  
توليد العلم بتوليد حركة اليد المفتاح أن التوليد في النظر به  
متفق عليه **قوله** وعلى وزانه أي وزان قولهم في تولد العلم عن النظر  
والجواز والحرور متعلق بيقال بعده قدم عليه للاهتمام **قوله** وإن لم يجب  
عنه لما مر من أنه لا ارتباط بين الظن وبين أمورنا وأعرض ما ذكره الله  
بأنه إنما يتجه كونه دليلا على عدم إثبات الظن بعد حصوله لا على انشأ  
حصوله عقب النظر الصحيح فإن النيات إذا كان صحيح الصورة  
لا يتخلف عنه حصول الظن للناظر المرتب للقياس عقب نظره فيكون  
مرتبطا به عادة أو لزوما وأما تخلفه بعد حصوله فتشخص **قوله** والحد  
عند الأصوليين إشارة إلى أن اللام في الحد للبعد الذهني **قوله** ولا يجوز ذلك  
أي الشيء عما عداه إلا ما لا يخرج عنه شيء من أفراد الحدود إذ لو خرج عنه  
شيء منها لكان التمييز قاصرا على البعض الداحل ولو دخل فيه شيء من غيرها  
لا اختلطت أفراد الحدود بغيرها فلا يحصل التمييز **قوله** والاول أي ما لم يميز  
الشيء عما عداه بين مفهوم الحد أي الحقيقة كونه حدا بالذاتيات والثاني  
وهو ما لا يخرج عنه شيء من أفراد الحدود ولا يدخل فيه شيء من غيرها بين  
الخاصة للمفهوم وحقيقته كونه تعريفيا بالعرضيات ويعبر عنه  
بالرسم عند المناطقة **قوله** أي الذي كلما وجد وجد الحدود فلو وجد  
ولم يوجد الحد ولم يكن مطردا ولا مانعا لانا اللفظ الوضعي لا يخلو  
عن دلالة فإذا لم يتناول الحدود تناول غير الحدود فلا يكون مانعا  
**قوله** أي الذي كلما وجد الحدود وجد هو فاذا وجد الحدود ولم يوجد  
الحد بأن صدق الحدود على فرد لم يصدق عليه الحد لم يكن منعكسا ولا  
جامعا لجميع أفراد الحدود والخروج ذلك الفرد عنه وفي إثبات الشيء  
للمعصية بالذات التفرقة بعد تفرق كل من المنعكس والمطرد تنبيه  
على أن المنعكس وصف غير الأطلال لكنه لازم للأطلال والجمع وصف غير  
استدلال على أنه لا ارتباط بين الظن وبين أمورنا وأعرض ما ذكره الله  
بأنه إنما يتجه كونه دليلا على عدم إثبات الظن بعد حصوله لا على انشأ  
حصوله عقب النظر الصحيح فإن النيات إذا كان صحيح الصورة  
لا يتخلف عنه حصول الظن للناظر المرتب للقياس عقب نظره فيكون  
مرتبطا به عادة أو لزوما وأما تخلفه بعد حصوله فتشخص **قوله** والحد  
عند الأصوليين إشارة إلى أن اللام في الحد للبعد الذهني **قوله** ولا يجوز ذلك  
أي الشيء عما عداه إلا ما لا يخرج عنه شيء من أفراد الحدود إذ لو خرج عنه  
شيء منها لكان التمييز قاصرا على البعض الداحل ولو دخل فيه شيء من غيرها  
لا اختلطت أفراد الحدود بغيرها فلا يحصل التمييز **قوله** والاول أي ما لم يميز  
الشيء عما عداه بين مفهوم الحد أي الحقيقة كونه حدا بالذاتيات والثاني  
وهو ما لا يخرج عنه شيء من أفراد الحدود ولا يدخل فيه شيء من غيرها بين  
الخاصة للمفهوم وحقيقته كونه تعريفيا بالعرضيات ويعبر عنه  
بالرسم عند المناطقة **قوله** أي الذي كلما وجد وجد الحدود فلو وجد  
ولم يوجد الحد ولم يكن مطردا ولا مانعا لانا اللفظ الوضعي لا يخلو  
عن دلالة فإذا لم يتناول الحدود تناول غير الحدود فلا يكون مانعا  
**قوله** أي الذي كلما وجد الحدود وجد هو فاذا وجد الحدود ولم يوجد  
الحد بأن صدق الحدود على فرد لم يصدق عليه الحد لم يكن منعكسا ولا  
جامعا لجميع أفراد الحدود والخروج ذلك الفرد عنه وفي إثبات الشيء  
للمعصية بالذات التفرقة بعد تفرق كل من المنعكس والمطرد تنبيه  
على أن المنعكس وصف غير الأطلال لكنه لازم للأطلال والجمع وصف غير



الانعكاس لكنه لازم للانعكاس **قوله** فانه غير جامع وغير منعكس  
 اي وان كان مانعا مطردا اذ كلما وجد وجد الانسان **قوله** فانه غير  
 مانع وغير مطرد اي وان كان حاصلا منعكسا اذ لا يخرج عنه فرد من  
 افراد الانسان **قوله** وتفسير المنعكس مبتدأ خبره قوله اظهر في المراد  
 وقوله المراد بالجر نعت للمنعكس وعكس موقوف بالمراد على انه  
 نائب الفاعل وقوله بما ذكر متعلق بتفسير والمأخوذ والموافق كل منهما  
 مجرور نعتا لما ذكر ويصح رفع كل منهما على انه نعت لتفسير والاول  
 اظهر **قوله** الموافق في اطلاق العكس عليه للعرف اي اللغوي فان  
 العكس اللغوي هو تبديل الجزين مع بقا الكم والكيف بحال كما اشار  
 اليه ذلك بقوله حيث يقال كل انسان ناطق وبالعكس اي وكل ناطق  
 انسان وكل انسان حيوان ولا عكس اي وليس كل حيوان انسان بخلاف  
 العكس الاصطلاحي وهو المنطقي فانه تبديل الجزين مع بقا الكيف  
 بحال دون الكم **قوله** اظهر في المراد اي الموافق للعرف بخلاف تفسير  
 ابن الحاجب فانه لا يوافق العرف ولا الاصطلاح **قوله** اي معنى  
 الجامع تغير المراد بالمنعكس **قوله** اللازم لذلك التفسير اي لكونه  
 عكس نقيضه فانه اذا كان وجود المحدود مستلزما لوجود  
 المحد بحيث لا يوجد المحدود في صورة ما بدون وجود المحد لزم من  
 ذلك انه كلما انتفى المحد انتفى المحدود ضرورة ان انتفا الالام يستلزم  
 انتفا اللزوم **قوله** نظرا على تفسير ابن الحاجب **قوله** حقيقة بيان  
 محل النزاع واستغنى المص عن التفسير بذلك لانه المتبادر عند  
 الاطلاق **قوله** اذ ذاك اي اذا الازل موجود فذالك اشارة الى الازل  
 والخبر محذوف لان اذا انما تضاعف الى الجمل **قوله** حقيقة حال من تاسماه  
 العائدة الى الخطاب **قوله** عند وجود من يفهم واسما عاياه اي  
 وعند اسماء عاياه فيعتبر في كون التسمية حقيقة ثلاثة امور  
 الاول كون التسمية فيما لا يزال لا في الازل والثاني وجود من يفهم

والثالث

في قوله فانه غير جامع وغير منعكس  
 اي وان كان مانعا مطردا اذ كلما وجد وجد الانسان  
 مانع وغير مطرد اي وان كان حاصلا منعكسا اذ لا يخرج عنه فرد من  
 افراد الانسان  
 وتفسير المنعكس مبتدأ خبره قوله اظهر في المراد  
 وقوله المراد بالجر نعت للمنعكس وعكس موقوف بالمراد على انه  
 نائب الفاعل وقوله بما ذكر متعلق بتفسير والمأخوذ والموافق كل منهما  
 مجرور نعتا لما ذكر ويصح رفع كل منهما على انه نعت لتفسير والاول  
 اظهر  
 قوله الموافق في اطلاق العكس عليه للعرف اي اللغوي فان  
 العكس اللغوي هو تبديل الجزين مع بقا الكم والكيف بحال كما اشار  
 اليه ذلك بقوله حيث يقال كل انسان ناطق وبالعكس اي وكل ناطق  
 انسان وكل انسان حيوان ولا عكس اي وليس كل حيوان انسان بخلاف  
 العكس الاصطلاحي وهو المنطقي فانه تبديل الجزين مع بقا الكيف  
 بحال دون الكم  
 قوله اظهر في المراد اي الموافق للعرف بخلاف تفسير  
 ابن الحاجب فانه لا يوافق العرف ولا الاصطلاح  
 قوله اي معنى الجامع تغير المراد بالمنعكس  
 قوله اللازم لذلك التفسير اي لكونه عكس نقيضه فانه اذا كان وجود المحدود مستلزما لوجود  
 المحد بحيث لا يوجد المحدود في صورة ما بدون وجود المحد لزم من ذلك انه كلما انتفى المحد انتفى المحدود  
 ضرورة ان انتفا الالام يستلزم انتفا اللزوم  
 قوله نظرا على تفسير ابن الحاجب  
 قوله حقيقة بيان محل النزاع واستغنى المص عن التفسير بذلك لانه المتبادر عند الاطلاق  
 قوله اذ ذاك اي اذا الازل موجود فذالك اشارة الى الازل والخبر محذوف لان اذا انما تضاعف الى الجمل  
 قوله حقيقة حال من تاسماه العائدة الى الخطاب  
 قوله عند وجود من يفهم واسما عاياه اي وعند اسماء عاياه فيعتبر في كون التسمية حقيقة ثلاثة امور  
 الاول كون التسمية فيما لا يزال لا في الازل والثاني وجود من يفهم

والثالث اسماء عاياه واقصر الشئ في الاستدلال على عدم الحقيقة  
 بانعدام الامر الثاني فقط لانه كان في انتفا الحقيقة كالايجع **قوله**  
 خرقا على وقع **قوله** على خلاف ما هو العادة اي وهو السماع من جهة  
 واحدة **قوله** وعلى كل اختصاص بان كليم الله اما على الاول فظاهر واما  
 على الثاني فتكونه سمعة من جميع الجهات وغيره انما سمعه بواسطة  
 فيكون من جهة واحدة فان قيل قد وقع ذلك لغيره من الانبياء عليهم  
 الصلاة والسلام ليلة الاسري فما وجه الاختصاص اجيب بان وجه  
 التسمية لا يلزم اطراده ولعل في قوله الله وعلى كل اشارة الى هذا  
**قوله** بتزويل المعلوم الخ يعنى ان الخطاب للمعروف واقع في الازل  
 حقيقة لانه لما كان موجودا في العلم بعينه ان الله تعالى علم انه موجود  
 فيما لا يزال ولا يد نزل منزلة الموجود في الخارج فالمجاز انما هو  
 في التزويل لا في الخطاب وهذا اندفع ما يقال ان التزويل يناه  
 الحقيقة لانه من اطلاق ما بالفعل على ما بالقوة او من قبيل مجاز الاول  
 وهذا قريب مما قاله المضد كابن الحاجب في المنتهى من ان مبنى الخلاف  
 تغير الخطاب فان قلنا ان الكلام الذي علم انه يفهم كان خطايا اي  
 حقيقة وان قيل انه الكلام الذي افهم لم يكن خطايا **قوله** لعدم من  
 تتعلق به هذه الاشياء ذاك يعنى وعدمه يستلزم عدم عدمها  
 واورد عليه ان عدم التعلق ان اريد به عدم مجموع التعلق المعنوي  
 والتجيزي صح قولنا وعدمه يستلزم عدم تعلقها اذ لا يوجد مجموع  
 التعلقين الا بوجوده يعنى من تتعلق به هذه الاشياء والوجود  
 عند عدمه هو المعنوي فقط وبطل قولنا وعدم تعلقها يستلزم  
 عدمها لثبوت الامر منها مع التعلق المعنوي فقط فلم يستلزم  
 عدم مجموع التعلقين عدمها وان اريد به عدم جميعها اي كليهما  
 انفس الامور اي صح قولنا وعدم تعلقها يستلزم عدمها لانه اذا  
 لم يوجد تعلق معنوي ولا تجيزي لم يتصور وجود تلك الانواع

فان قيل لا بد من ان يكون الكلام الذي افهم لم يكن خطايا

تعلقها وعدم تعلقها يستلزم



لا تها لا تتعلق به بحرف  
الوجود بل ذو وجود بشروط  
التعليق م

40  
كالعلم وغيره من الصفات القديمة والتعدد والتكرار إنما هو بحسب  
التعلقات العارضة الخارجية عن حقيقة الكلام فيجوز خلوه  
عنها **قوله** كما ان تنوعه اليها على الثاني اي الاصح لكن الفرق بين القولين  
انه لا يجوز انفكاكه ولا خلوه عنها على الثاني بخلاف الاول **قوله** فمن  
حيث اي فالكلام من حيث تعلقه في الازل على الاصح او فيما لا يزال  
على القولين يشيخ على وجه الاقتضا لفعله اي ايجادها فالمراد بالشئ  
الفعل بمعنى الحركات والسكنات الحاصلة بالمصدر وبالفعل اليجاد  
واو في قوله او فيما لا يزال للتشويح والاضافة في قوله على وجه الاقتضا  
بيانية او من اضافة الاعم الى الاخص عند من يمنع الاضافة  
البيانية **قوله** وقدم هاتين المسيلتين اي تسميتهن خطابا وتنوعه  
**قوله** المتعلقتين بالمدلول في الجملة لان المدلول هو المطلوب الخبري  
وهو اعم من الكلام لصدقه وبغيره كنبوت الصانع ووجه بعضهم  
قوله في الجملة بان تعلقا بالكلام ليس من حيث كونه مدلول بل من حيث  
تسميته خطابا ومن حيث تنوعه الى الامور والنهي والخبر وغيرها  
ويمكن توجيهه ايضا بان الكلام بعد العلم به دليل لا مدلول لكن لما كان  
مدلولاً عليه بالالفاظ القوانية مثلاً صدق عليه انه مدلول في الجملة  
**قوله** المتعلق بالدليل اي لو تنوع في الدليل **قوله** الاستنباع ما يطول  
اي الاستنباع النظر ما يطول من تقسيم الادراك الى تصور وتصديق  
ثم التصديق الى علم واعتقاد وظن وهم وشك ومن الكلام في تعريف  
العلم والجهل والسهو **قوله** اي حركة النفس في العنولات اي التفانها  
اليها **قوله** او تصوري في العلم فيها إشارة الى ان النظر اعم من الدليل  
موقفاً اذ الدليل كما علمت لا يقع الا في مطلوب خبري بخلاف النظر  
فانه كما يقع في المطلوب الخبري يقع في المطلوب التصوري **قوله**  
فانه اي النظر الفاسد يودي الى ما ذكر اي من العلم والظن الى اما  
تادية النظر الفاسد بواسطة الظن الى الظن قطاهر واما تاديبه

[illegible]



في العلم بواسطة اعتقاد فيه اشكال لان العلم ثابت لا يزول  
بالاشكالك والحاصل بالنظر الفاسد يزول بتبين فساد النظر وان عمل  
كلامه على الساحة والتجور باطلاق العلم على الاعتقاد كان موهبا من جهة  
ان ما ذكرناه في العلم والظن اذ هو المتقدم ويمكن الجواب كما  
اشار اليه بعضهم بان الاعتقاد الواقع في النظر قد يكون طريقا في  
الوقوف على موجب العلم من عقل او حس او عادة فيحصل العلم  
بالنظر الى ذلك الموجب وصح اسناد التادية الى النظر المذكور  
بواسطة الاعتقاد لكونه طريقا في الوقوف على موجب المذكور  
سبب للعلم في الجملة وبالجمل والكلام لا يخلو عن تسمي **قوله** والادراك  
الذي هو قدر مشترك بين العلم والظن الذي هو نتيجة النظر فالغرض  
الاصل بيان حقيقة العلم والظن واما تقيم الادراك الى الاقسام  
المذكورة فلكونه طريقا في معرفتها **قوله** اي وصول النفس الى  
العنصر الزمان لمعنى الادراك اصطلاحا واما معناه لفتق البلوغ  
مطلقا من ادركت الشيء بلفظ دركه اي معناه والمراد ما يشتمل  
الذات والباقي بنماه للملازمة **قوله** بلا حكم معه اي مع الادراك  
وقوله من ايقاع النسبة الزمان للحكم وهذا بناء على ان الحكم فعل  
من افعال النفس لا ادراك كما يشير الى ذلك قوله فيما سياتي قريبا  
وقل ان الحكم ادراك ان النسبة الخ واما تفسير الحكم في كلام المصنف  
بذلك لانه تابع للرازي مختصر الكلام **قوله** وبسمي اي الادراك  
بلا حكم **قوله** فيسمي شعورا من الشعار الذي يلبس فوق الشعر  
وما يليه بسمي ذارا وهو في الغالب انفس من الشعار لكونه  
يلبس للتعجل ومن هنا قال صلى الله عليه وسلم الناس شعار والار  
نصار ذارا وكما قال فان كانت الرواية بعكس ذلك فلما في الشعار  
من شدة الغروب والملازمة **قوله** يعني والادراك للنسبة وطريقها  
مع الحكم اشارة بذلك الى ان الحكم متوقف الوجود على ادراك النسبة وطريقها

قوله والادراك بل  
عنه الى تحتها ثلاث  
في سبعة في الاول  
في الثاني في الاول

جما

41  
جما فلا بد من حمل الادراك المصاحب للحكم على ادراك الثلاثة  
بخلاف الادراك لاسع الحكم فان المراد بجنس الادراك المصادق  
بادراك كل منها على حدة وبادراك المجموع واليه اشارة بقوله المسبوق  
بالادراك لذلك **قوله** وايضا ان الكاتب الخ عطف على ادراك **قوله**  
المصادقين في الجملة يشير الى ان التصديق هو النسبة الى الصدق  
والخبر وان احتمل الصدق والكذب لكن مدلوله هو الصدق ليس الا  
واما الكذب فاحتمال عقلي كما صرح به السعد التتاراني في المطول وغيره  
واما القول بانه لا مدخل للتصديق في الصدق ففيه نظر **قوله** قال بعضهم  
وهو الخفيف هو القطب الرازي قال في شئ المطالع ان التحقيق انه ليس  
لنفس هنا اي في سمي التصديق تأثير وفعل بل اذعان وقبول للنسبة  
وهو ادراك ان النسبة واقعة وليست بواقعة قال والحكم وايضا  
النسبة والا سناد كلها عبارات والفاظ اي توهم بحسب اللفظ ان  
لنفس بعد تصور النسبة وطريقها فلا ولا عورة يا بماها فان  
هذه الالفاظ موضوعة للفعل لفة لكن لم يرد بها حقاقتها **قوله** كما  
قل ان مسماه اي التصديق ذلك اي الحكم وحده على القولين في معنى  
الحكم هل هو ايقاع الواو ادراك الوقوع او الا وقوع وما ضمنه  
الشم هنا هو الذي اختاره جمع من المحققين كشارح المطالع والبيد  
وغيرها قال السيد في حاشيته ثم التسمية للقطب هذا هو الحق  
لان تقيم العلم الى هذين القسمين انما هو لامتنياز كل منهما عن الآخر  
بطريقة خاص يستخلص به ثم الادراك المسمى بالحكم ينفرد بطريق  
خاص بوصول اليه وهو الوجه التسمية الى اقسامها وما عدا هذا  
الادراك له طريق واحد بوصول اليه وهو القول الشارح فنصور  
المحكم عليه ونصور المحكوم به ونصور النسبة الحكيمة يشارك  
سائر النصورات في الاستحصان بالقول الشارح فلا فائدة في  
ضمها الى الحكم وجعل المجموع قسما واحدا من العلم مسمى بالتصديق

في هذا القول وهذا الحكم ادراك  
لنفس في النفس حاشية المطالع  
وهو ان الحكم ايقاع النسبة  
الاعيان بمعنى النفس بعد الشعور  
للضيق والنسبة فلا



لان هذا المجموع ليس له طريق خاص **قوله** اذ هو اي الحكم المنقسم  
 الى جازم وغيره اذ ما عداه لكونه من قبيل التصورات لا يتصور فيه  
 غير الجزم وهذا من باب الاستحسان حيث اطلق التصديق اولا على  
 المعنى المركب من التصورات الثلاث والحكم واعاد ضربه الى التصديق  
 بمعنى الحكم مجازا من اطلاق اسم الكل على الجزء بقرينة تقسيمه الى جازم  
 وغير جازم وقوله اي الحكم الجازم فيه اشارة الى انه من اضافة الصفة  
 الى الموصوف **قوله** بان كان الموجب اي الامر يقتضيه ويحصل عادة  
 بمعنى ان الله عز وجل اجري عادة بان يخلق العلم المفيد عنده لا بمعنى  
 الشا نير كما هو رأي المعتزلة في العلة وقوله من حسن البيان لانواع الوجوب  
 ثم ان الحسن في كلامه يشمل الظاهر كما في الحكم بان الشمس مضيئة والباطن  
 كما في الحكم بان لنا جوعا وعطشا وفي قوله فيكون مطابقا للواقع اشارة  
 الى ان المص استغنى بقيد عدم التغير عن قيد المطابقة لاستلزامه اياه  
 وقوله كالتصديق اي الحكم الخ امثلة للأنواع الثلاثة على طريق التسوية  
 والنشر المرتب وانما قدر التصديق ثم لسه بالحكم ولم يقتصر على الحكم لان  
 القسم في كلام المص هو التصديق بمعنى الحكم فاجب بعبارة ثم فسرهما على  
 مراده **قوله** اي الحكم الجازم قيد الحكم بالجازم لا اعتبار القسم في كل من  
 اقسامه **قوله** بان لم يكن لوجب لما كان السبب في عدم قبول التغير هو  
 الموجب كان السبب في قبول التغير عدم ذلك الموجب **قوله** طابق الواقع  
 ام الاشارة الى ان هذا احد لمطلق الاعتقاد واما المطابقة وعدمها فمفروض  
 خارج عن الماهية **قوله** اذ يتغير الاول اي المطابق بالتشكيك اي خاصة  
 اما الاطلاع على ما في نفس الامر فيصير علم **قوله** والثاني اي غير المطابق  
**قوله** وهو اعتقاد الخ اشارة الى ان هذا ابتدأ تقسيم لمطلق الاعتقاد  
 لاسي غام التعريف **قوله** ان طابق الواقع المطابقة ههنا بمعنى الموافقة لا بمعنى  
 الصدق والحق فلا يرد انه لا يجمع حمل الادراك على الواقع الذي هو النسبة  
 الخارجية **قوله** كما اعتقاد الفل ان الفل من دابة ورد عليه ان الاعتقاد اعم

من

في قوله بان لم يكن لوجب لما كان السبب في عدم قبول التغير هو  
 الموجب كان السبب في قبول التغير عدم ذلك الموجب  
 في قوله بان لم يكن لوجب لما كان السبب في عدم قبول التغير هو  
 الموجب كان السبب في قبول التغير عدم ذلك الموجب

من الظن فكيف يكون موجب التقليد اعلى من موجب الاجتهاد مع  
 ضعف التقليد لكونه قابعا للاجتهاد واجيب بان الظن المجتهد لكونه  
 ناشيا عن الامارات قريب من العلم فهو اقوى من مجرد الاعتقاد الخالي  
 عن الامارة وبانه ظن يود به الى العلم بوجوب العمل عليه بما ادى اليه  
 اجتهاده **قوله** اي الواقع لم يحد اي لا يتغير نظم المتن بكسر القاف  
 الساكنة ومن شرط المرجح ان لا يتغير المتن **قوله** بان كان معه احتمال  
 نقيض المحكوم به اي عند الذكر لو قدره فان الظن كما قاله البعض  
 اعتقاد بسيط وقد لا يخل بتقيضه باليال ولكن ينبغي ان يكون  
 بحيث لو اخطأ بتقيضه باليال لجوز ان يكون تبينه في القوة  
 بحيث لو قدر نقيضه لنعاهه من وقوع النسبة الخ بيان للمحكم  
 عليه **قوله** المرجحان المحكوم به اي من حيث الحكم لرجحان دليله  
**قوله** لنقيضه اي باللام دون على لان على للاستعلاء وهذا موجود  
 في الرجحان دون المرجوحية **قوله** من كل من النقيضين اي الوقوع  
 والا وقوع وقوله على البديل متعلق بالمحكوم به يعني ان الحكم  
 بكل منهما انما يتصور على وجه البديلية لا استحالة الحكم بذكر  
 على سبيل المعية **قوله** بخلاف ما قيل اغتراض بين البيند والخم  
**قوله** اعتقاد ان المراد بالاعتقاد هنا مطلق الادراك وقوله يتفهم  
 اي يتعادل وقيل ليس الوهم والشك من التصديق اي من افراد  
 التصديق بمعنى الحكم او من اجزاء التصديق بالمعنى المركب من  
 التصورات الثلاث والحكم **قوله** اذ الوهم ملاحظة الطرق المرجوح  
 اي عند الحكم بالراجح من غير حكم بذلك المرجوح وانما لوحظ عند  
 الحكم بالراجح لكونه تقيضا والتقيض اسرع خطورا بالبال من  
 النظير **قوله** والشك التردد في الوقوع والا وقوع اي من غير حكم  
 باحدهما **قوله** قال بعضهم وهو التحقيق بعين السعد التفتار  
 والسيد فانهما صرحا بذلك **قوله** والمساوي اي من كل من الجانبين

فان قيل لو كان الحكم بالراجح من غير حكم بذلك المرجوح  
 لان الحكم بالراجح من غير حكم بذلك المرجوح لان الحكم بالراجح  
 من غير حكم بذلك المرجوح لان الحكم بالراجح من غير حكم بذلك المرجوح



في قوله ما مر قوله اي التسمي بالعلم اشارة الى ان اللام لتعريف العلم  
 المذكور في قوله من حيث تصويره بحقيقته اي لا من حيث تصويره بوجه ما  
 وقوله بفرينة الباقى سند لهذه الحكيمة **قوله** اي يحصل اي يحصل  
 وتذكر حقيقته مجرد التثبات النفس اليه وقوله من غير نظر وانما  
 نصريح بنفي ما يقوله الخصم والا فتقوله مجرد التثبات النفس اليه يعني  
 عنه اذ هو اخص من مطلق الضروري الحاصل بغير نظر واستدلال  
 ثم اعلم ان الضروري يطلق تارة على العلم الحاصل بالضرورة وتارة  
 على متعلقه والمراد به هنا الثاني اذ المعنى ان حقيقة العلم معلومة  
 بالضرورة كما اشار اليه الله بقوله من حيث تصويره بحقيقته **قوله**  
 بجميع اضرابه لان التصديق عند الامام موكب **قوله** ومنها تصور  
 العلم الخ فانه قوله لان علم كل احد الخ يحل كما قال الكمال بن ابي شريف  
 في ان كل احد يحكم بان علمه بوجوده معلوم له فان عبر عن ذلك قال  
 علي بانه موجود معلوم في ففوله علمي بانه موجود محكوم عليه  
 فلا بد من تصويره وقوله معلوم في محكوم به فلا بد من تصويره  
 ونصورها وتصور النسبة بينهما والحكم كل منها ضروري ومثل ذلك  
 حكم كل احد بان علمه بانه ملتزم او بانه متالم معلوم له ففوله ومنها  
 اي ومن اجز التصديق المذكور تصور العلم بانه موجود او ملتزم  
 او متالم لانه تصور المحكوم عليه وبني الجواب على ان الحكم لا  
 يتوقف على تصور المحكوم عليه بالحقيقة الذي هو محل النزاع بل  
 يتوقف تصويره بوجه ما **قوله** فيكون تصور مطلق العلم التصديق  
 بالحقيقة ضروريا لانا الخاص يتضمن المطلق **قوله** حكم الذهن  
 اي العقل والحكم في الحقيقة هي النفس الناطقة لكن لما كان الله  
 للحكم نسب اليه مجازا وقوله المجاز نفى الحكم والجزم عدم احتمال النفيض  
 وخرج بالمطابق الاعتقاد الفاسد وبفوله الموجب الاعتقاد الصحيح  
**قوله** لكن بعد الخ استدراك على قوله مع قوله انه ضروري لا يماه ان هذا

في قوله ما مر قوله اي التسمي بالعلم اشارة الى ان اللام لتعريف العلم  
 المذكور في قوله من حيث تصويره بحقيقته اي لا من حيث تصويره بوجه ما

القول

القول قبل حده كما في عبارة **قوله** فتم هذا للترتيب المذكور في  
 فالترتيب بين المذكورين لا بين مفهوميهما **قوله** اذ لا فائدة في حد  
 الضروري لان فائدة الحد تصور المحدود والعلم به من الحد والفرد  
 حاصل بدون الحد فيستحيل حصوله من الحد لا سحالة تحصيل  
 الحاصل لحدده عبثا **قوله** لخصوله اكد في النفس **قوله** وان كان سياق  
 للمصليح الامام بخلافه **قوله** عما ورد على حدودهم اي من الاعتراضات  
 القوية **قوله** اختيارا منه للقول بانه ضروري **قوله** اختلفوا في حد  
 العلم اي في العبارة المحدود بها لا تهل بخلافه لا لقوله وعندى انه يدعي  
 فان فيه اشارة الى ان من عداه لا يخالف في انه نظري حتى يخالف في  
 الحد اذ تقدم الظرف يفيد الاختصاص كما صرح به البيانون **قوله** اي  
 ضروري فسر البديهي بذلك مع انه من انواع الضروري بل لا يمتنع قد  
 يجد الضروري **قوله** لا فائدة العبارة عنه اي لا فائدة تصويره بحقيقته  
 وحاصله ان الشخص قد يعلم حقيقة الضروري ويعجز عن التعبير عما  
 في نفسه فاذا وقع على الحد افاده التعبير عما في نفسه وهذا يخص به  
 عموم قوله سابقا فلا يجد اذ لا فائدة في حد الضروري **قوله** وقال الامام  
 الحسين هو اي العلم من حيث تصويره بحقيقته والفايدة في قوله نظري  
 ان المقابلة انما تتم بين الضروري والنظري لا بين الضروري والعسر **قوله**  
 اي لا يحصل الا بنظر دقيق وواقع موقع التعليل لقوله نظري عسري  
 لانه لا يحصل الا بنظر دقيق وحاصله مع الايضاح ان النظر الدقيق  
 عسري النفس ويسري العسر منه الى تصور العلم بحقيقته وفي قوله  
 بسبب عسره اشعار بان الفاسية **قوله** المبوق بذلك التصور  
 العسر اذ المتوقف على العسر عسر وقوله صونا علة الامس **قوله** من  
 اقسام الاعتقاد اطلق الاعتقاد هنا على مطلق الادراك كما هو  
 مصطلح الحكماء **قوله** فليس هذا اي الميز حقيقته عند هابل هو عارض  
 من عوارض الخاصة **قوله** ثم قال المحققون لا يتفاوت العلم في مراتبه

43

في قوله ما مر قوله اي التسمي بالعلم اشارة الى ان اللام لتعريف العلم  
 المذكور في قوله من حيث تصويره بحقيقته اي لا من حيث تصويره بوجه ما

القول



في قوله لا من قيل للشكل وقوله وانما التناوت فيها  
بكثره المتعلقات فالتناوت فيه بالنظر الى امر خارج عنه وهو المتعلق  
واجب باعمالها لغة والتاكيد **قوله** واجيب عن القياس بانه حال  
عن الجامع لان علم الحكم بانه وتعالى في قديم وعلم المخلوق حادث  
**قوله** وعلى هذا لا يقال يتفاوت العلم بما ذكره اذ لا يتعلق العلم عليه  
الا بعلوم واحد فلا يتصور التفاوت بكثرة المتعلقات نعم التفاوت  
على هذا يكون بقلّة الغفلة عن معلوم دون غيره وهذا هو المراد  
بالنفس احد المعلومات دون الاخر كما ذكره الله في الجواب **قوله**  
اقر في الجزم بالتفاوت راجع الى حقيقة العلم **قوله** بان لم يذكر اصلا  
الجزم في اشارة الى ان التعريف الاول يشا ول يسمى الجمل البسيط  
والركب والتعريف الثاني يختص بالركب **قوله** لانه اي ادر ان الشئ على  
خلاف هيئته جمل المركب المدرك بما في الواقع مع الجمل بانه جاهل  
به فهو مركب من جهلين جهله وجهله بجهله فلهذا يسمى بالركب **قوله**  
اي ادر ان ما من شأنه ان يعلم بينه وبين ما من شأنه ان يتقصد  
ليعلم عموم وخصوص من وجه فيجتمعا في ما من شأنه ان يعلم  
ان يقصد كالمعلومات الشرعية مثلا ويفارق ما من شأنه ان يعلم  
فيما من شأنه ان يقصد ليعلم فيما من شأنه ان يعلم وليس من شأنه  
ان يعلم كذا انه تعالى فان من شأنه ان يقصد ليعلم وشأنه ان لا يعلم  
لتعد اسباب علمه في الدنيا او في الدنيا والاخرة بناء على التحقيق  
من انه لا يمكن العلم بذاته تعالى في الاخرة **قوله** لا يخرج الجاد الزعلة  
في قول غيره وقوله لان انتفا العلم الزعلة استغنى وقوله  
انما يقال اي لغة فيما من شأنه العلم لا شمار الانتفا عن محل يقول  
ذلك المحل فلا تصان بالشئ **قوله** واستعمال اي المص في القول الغفيف

اي فهو من قيل التواطى لان قيل للشكل وقوله وانما التناوت فيها  
بكثره المتعلقات فالتناوت فيه بالنظر الى امر خارج عنه وهو المتعلق  
واجب باعمالها لغة والتاكيد **قوله** واجيب عن القياس بانه حال  
عن الجامع لان علم الحكم بانه وتعالى في قديم وعلم المخلوق حادث  
**قوله** وعلى هذا لا يقال يتفاوت العلم بما ذكره اذ لا يتعلق العلم عليه  
الا بعلوم واحد فلا يتصور التفاوت بكثرة المتعلقات نعم التفاوت  
على هذا يكون بقلّة الغفلة عن معلوم دون غيره وهذا هو المراد  
بالنفس احد المعلومات دون الاخر كما ذكره الله في الجواب **قوله**  
اقر في الجزم بالتفاوت راجع الى حقيقة العلم **قوله** بان لم يذكر اصلا  
الجزم في اشارة الى ان التعريف الاول يشا ول يسمى الجمل البسيط  
والركب والتعريف الثاني يختص بالركب **قوله** لانه اي ادر ان الشئ على  
خلاف هيئته جمل المركب المدرك بما في الواقع مع الجمل بانه جاهل  
به فهو مركب من جهلين جهله وجهله بجهله فلهذا يسمى بالركب **قوله**  
اي ادر ان ما من شأنه ان يعلم بينه وبين ما من شأنه ان يتقصد  
ليعلم عموم وخصوص من وجه فيجتمعا في ما من شأنه ان يعلم  
ان يقصد كالمعلومات الشرعية مثلا ويفارق ما من شأنه ان يعلم  
فيما من شأنه ان يقصد ليعلم فيما من شأنه ان يعلم وليس من شأنه  
ان يعلم كذا انه تعالى فان من شأنه ان يقصد ليعلم وشأنه ان لا يعلم  
لتعد اسباب علمه في الدنيا او في الدنيا والاخرة بناء على التحقيق  
من انه لا يمكن العلم بذاته تعالى في الاخرة **قوله** لا يخرج الجاد الزعلة  
في قول غيره وقوله لان انتفا العلم الزعلة استغنى وقوله  
انما يقال اي لغة فيما من شأنه العلم لا شمار الانتفا عن محل يقول  
ذلك المحل فلا تصان بالشئ **قوله** واستعمال اي المص في القول الغفيف

التصور  
التي هي في قوله لا من قيل للشكل وقوله وانما التناوت فيها  
بكثره المتعلقات فالتناوت فيه بالنظر الى امر خارج عنه وهو المتعلق  
واجب باعمالها لغة والتاكيد **قوله** واجيب عن القياس بانه حال  
عن الجامع لان علم الحكم بانه وتعالى في قديم وعلم المخلوق حادث  
**قوله** وعلى هذا لا يقال يتفاوت العلم بما ذكره اذ لا يتعلق العلم عليه  
الا بعلوم واحد فلا يتصور التفاوت بكثرة المتعلقات نعم التفاوت  
على هذا يكون بقلّة الغفلة عن معلوم دون غيره وهذا هو المراد  
بالنفس احد المعلومات دون الاخر كما ذكره الله في الجواب **قوله**  
اقر في الجزم بالتفاوت راجع الى حقيقة العلم **قوله** بان لم يذكر اصلا  
الجزم في اشارة الى ان التعريف الاول يشا ول يسمى الجمل البسيط  
والركب والتعريف الثاني يختص بالركب **قوله** لانه اي ادر ان الشئ على  
خلاف هيئته جمل المركب المدرك بما في الواقع مع الجمل بانه جاهل  
به فهو مركب من جهلين جهله وجهله بجهله فلهذا يسمى بالركب **قوله**  
اي ادر ان ما من شأنه ان يعلم بينه وبين ما من شأنه ان يتقصد  
ليعلم عموم وخصوص من وجه فيجتمعا في ما من شأنه ان يعلم  
ان يقصد كالمعلومات الشرعية مثلا ويفارق ما من شأنه ان يعلم  
فيما من شأنه ان يقصد ليعلم فيما من شأنه ان يعلم وليس من شأنه  
ان يعلم كذا انه تعالى فان من شأنه ان يقصد ليعلم وشأنه ان لا يعلم  
لتعد اسباب علمه في الدنيا او في الدنيا والاخرة بناء على التحقيق  
من انه لا يمكن العلم بذاته تعالى في الاخرة **قوله** لا يخرج الجاد الزعلة  
في قول غيره وقوله لان انتفا العلم الزعلة استغنى وقوله  
انما يقال اي لغة فيما من شأنه العلم لا شمار الانتفا عن محل يقول  
ذلك المحل فلا تصان بالشئ **قوله** واستعمال اي المص في القول الغفيف

التصور بمعنى مطلق الادراك اي الشامل للتصور الساذج والتفصيلي  
كما اشار اليه بقوله ويقسم ج اي حين اذ يستعمل بمعنى مطلق  
الادراك الى تصور ساذج الخ وقوله خلاف ما سبق اي من استعماله  
في التصور الساذج خاصة وبه يعلم ان للتصور استعمالين وان  
استعماله في مطلق التصور الساذج كما اشار اليه ذكر بقوله وان  
كان قليلا **قوله** اي الغفلة لما كان حقيقة الذهول عدم التصور  
بسبب الجيرة والدهش كما في قوله تعالى يوم ترونها تذهل كل مرضعة  
عما أرضعت اشار الى ان المراد به ما هو اعم من ذكر وهو مطلق  
الغفلة **قوله** بخلاف النسيان الفرق بينهما ان النسيان وال الصورة  
عن المدركة مع بقائها في الحافظة فيستبى بانه في نسيان خلاف النسيان  
فانه زوال الصورة عن المدركة والحافظة جميعا فيحتاج ج في  
حصول الصورة الى سبب جديد فقوله الحاصل اي في الحافظة  
بعد انتفاله عن المدركة **قوله** المادون فيه اي فلما حذف الجار ارتفع  
الضمير واستتر في المادون وفي تفسير الحسن والتبجح هنا بالمادون  
والمنهي ولو بالعموم وفيما سبق بما يترتب عليه المدح والذم الخ  
الاخص من الاول للتبجيه على ان لهما اطلاقين كما نبه على ذلك بعض  
المحققين وقد تقدم التنبية على ذلك فيما مر **قوله** احوال لازمة اي  
للمادون بمعنى انه لا يخلو عن واحد منها ولا نوعه بمعنى ان كل حال  
منها لازم لنوع ونظيره ذلك قول النجاة حين المال ذهابا وفضة **قوله**  
فيل وفعل غير الملك اي وفيل ليس الحسن هو المادون فيه خاصة  
بل الحسن هو المادون فيه وفعل غير الملك كما اشار اليه ذلك الله بقوله  
ايض **قوله** والساجه الاشارة الى ان المراد بالملك هنا الملازم ما فيه  
كلية لا مجرد البالغ العاقل **قوله** نظرا لعل في **قوله** والتبجح على القولين  
في الحسن **قوله** المنهي عنه اي فلما حذف الجار ارتفع الضمير واستتر  
في المنهي على وزان تامر في المادون فيه **قوله** كما تقدم اي في تفصيل الحكم

الانتمى بالحسن على الفعل الاول كالا نتمى بالفتح فكون واسطة على هذا التقاد والتفاوت بين فعل المنهي عن نوع  
توزانه وسرقة وفي نقل اذ من بعد البعيد ذهابا احد في حسن ذلك فالوجه استنباطه ولا يفرق الفرق  
بين افعال التي يصور المصادات والتي يصور المصادات لانها مأمرون بتوجيه على الاول في اللغة وسند من الثانية  
وتاد به على جملته فلتا من ولز به بقوله عالم به عنه ما يشتمل عالم به عن نوعه ج ذكره ما اختار د فاع ذلك

في قوله لا من قيل للشكل وقوله وانما التناوت فيها  
بكثره المتعلقات فالتناوت فيه بالنظر الى امر خارج عنه وهو المتعلق  
واجب باعمالها لغة والتاكيد **قوله** واجيب عن القياس بانه حال  
عن الجامع لان علم الحكم بانه وتعالى في قديم وعلم المخلوق حادث  
**قوله** وعلى هذا لا يقال يتفاوت العلم بما ذكره اذ لا يتعلق العلم عليه  
الا بعلوم واحد فلا يتصور التفاوت بكثرة المتعلقات نعم التفاوت  
على هذا يكون بقلّة الغفلة عن معلوم دون غيره وهذا هو المراد  
بالنفس احد المعلومات دون الاخر كما ذكره الله في الجواب **قوله**  
اقر في الجزم بالتفاوت راجع الى حقيقة العلم **قوله** بان لم يذكر اصلا  
الجزم في اشارة الى ان التعريف الاول يشا ول يسمى الجمل البسيط  
والركب والتعريف الثاني يختص بالركب **قوله** لانه اي ادر ان الشئ على  
خلاف هيئته جمل المركب المدرك بما في الواقع مع الجمل بانه جاهل  
به فهو مركب من جهلين جهله وجهله بجهله فلهذا يسمى بالركب **قوله**  
اي ادر ان ما من شأنه ان يعلم بينه وبين ما من شأنه ان يتقصد  
ليعلم عموم وخصوص من وجه فيجتمعا في ما من شأنه ان يعلم  
ان يقصد كالمعلومات الشرعية مثلا ويفارق ما من شأنه ان يعلم  
فيما من شأنه ان يقصد ليعلم فيما من شأنه ان يعلم وليس من شأنه  
ان يعلم كذا انه تعالى فان من شأنه ان يقصد ليعلم وشأنه ان لا يعلم  
لتعد اسباب علمه في الدنيا او في الدنيا والاخرة بناء على التحقيق  
من انه لا يمكن العلم بذاته تعالى في الاخرة **قوله** لا يخرج الجاد الزعلة  
في قول غيره وقوله لان انتفا العلم الزعلة استغنى وقوله  
انما يقال اي لغة فيما من شأنه العلم لا شمار الانتفا عن محل يقول  
ذلك المحل فلا تصان بالشئ **قوله** واستعمال اي المص في القول الغفيف

في قوله لا من قيل للشكل وقوله وانما التناوت فيها  
بكثره المتعلقات فالتناوت فيه بالنظر الى امر خارج عنه وهو المتعلق  
واجب باعمالها لغة والتاكيد **قوله** واجيب عن القياس بانه حال  
عن الجامع لان علم الحكم بانه وتعالى في قديم وعلم المخلوق حادث  
**قوله** وعلى هذا لا يقال يتفاوت العلم بما ذكره اذ لا يتعلق العلم عليه  
الا بعلوم واحد فلا يتصور التفاوت بكثرة المتعلقات نعم التفاوت  
على هذا يكون بقلّة الغفلة عن معلوم دون غيره وهذا هو المراد  
بالنفس احد المعلومات دون الاخر كما ذكره الله في الجواب **قوله**  
اقر في الجزم بالتفاوت راجع الى حقيقة العلم **قوله** بان لم يذكر اصلا  
الجزم في اشارة الى ان التعريف الاول يشا ول يسمى الجمل البسيط  
والركب والتعريف الثاني يختص بالركب **قوله** لانه اي ادر ان الشئ على  
خلاف هيئته جمل المركب المدرك بما في الواقع مع الجمل بانه جاهل  
به فهو مركب من جهلين جهله وجهله بجهله فلهذا يسمى بالركب **قوله**  
اي ادر ان ما من شأنه ان يعلم بينه وبين ما من شأنه ان يتقصد  
ليعلم عموم وخصوص من وجه فيجتمعا في ما من شأنه ان يعلم  
ان يقصد كالمعلومات الشرعية مثلا ويفارق ما من شأنه ان يعلم  
فيما من شأنه ان يقصد ليعلم فيما من شأنه ان يعلم وليس من شأنه  
ان يعلم كذا انه تعالى فان من شأنه ان يقصد ليعلم وشأنه ان لا يعلم  
لتعد اسباب علمه في الدنيا او في الدنيا والاخرة بناء على التحقيق  
من انه لا يمكن العلم بذاته تعالى في الاخرة **قوله** لا يخرج الجاد الزعلة  
في قول غيره وقوله لان انتفا العلم الزعلة استغنى وقوله  
انما يقال اي لغة فيما من شأنه العلم لا شمار الانتفا عن محل يقول  
ذلك المحل فلا تصان بالشئ **قوله** واستعمال اي المص في القول الغفيف

في قوله لا من قيل للشكل وقوله وانما التناوت فيها  
بكثره المتعلقات فالتناوت فيه بالنظر الى امر خارج عنه وهو المتعلق  
واجب باعمالها لغة والتاكيد **قوله** واجيب عن القياس بانه حال  
عن الجامع لان علم الحكم بانه وتعالى في قديم وعلم المخلوق حادث  
**قوله** وعلى هذا لا يقال يتفاوت العلم بما ذكره اذ لا يتعلق العلم عليه  
الا بعلوم واحد فلا يتصور التفاوت بكثرة المتعلقات نعم التفاوت  
على هذا يكون بقلّة الغفلة عن معلوم دون غيره وهذا هو المراد  
بالنفس احد المعلومات دون الاخر كما ذكره الله في الجواب **قوله**  
اقر في الجزم بالتفاوت راجع الى حقيقة العلم **قوله** بان لم يذكر اصلا  
الجزم في اشارة الى ان التعريف الاول يشا ول يسمى الجمل البسيط  
والركب والتعريف الثاني يختص بالركب **قوله** لانه اي ادر ان الشئ على  
خلاف هيئته جمل المركب المدرك بما في الواقع مع الجمل بانه جاهل  
به فهو مركب من جهلين جهله وجهله بجهله فلهذا يسمى بالركب **قوله**  
اي ادر ان ما من شأنه ان يعلم بينه وبين ما من شأنه ان يتقصد  
ليعلم عموم وخصوص من وجه فيجتمعا في ما من شأنه ان يعلم  
ان يقصد كالمعلومات الشرعية مثلا ويفارق ما من شأنه ان يعلم  
فيما من شأنه ان يقصد ليعلم فيما من شأنه ان يعلم وليس من شأنه  
ان يعلم كذا انه تعالى فان من شأنه ان يقصد ليعلم وشأنه ان لا يعلم  
لتعد اسباب علمه في الدنيا او في الدنيا والاخرة بناء على التحقيق  
من انه لا يمكن العلم بذاته تعالى في الاخرة **قوله** لا يخرج الجاد الزعلة  
في قول غيره وقوله لان انتفا العلم الزعلة استغنى وقوله  
انما يقال اي لغة فيما من شأنه العلم لا شمار الانتفا عن محل يقول  
ذلك المحل فلا تصان بالشئ **قوله** واستعمال اي المص في القول الغفيف



وتعليل ذلك بان الامر بالنسي نبي عن صده **قوله** اي بالمعنى الشامل  
 بخلاف الاول في بناء ما عليه الاقدمون من ان المراد بالتركوه عندهم  
 ما يشمل خلاف الاول في باب اولي لكن دلالة المنطوق اولي  
**قوله** وان لم يورثه اي بالشاعليه بقربية قوله الحسن ما امر  
 بالشاعليه **قوله** سوا جازي الفعل الخ فيه اشارة كما قال بعضهم  
 الى ان المراد بجواز الترك سلب الوجوب عن الفعل الصادق بوجوب  
 الترك **قوله** والا لكان تمتنع الترك لما تقدم من الوجوب هو الفصل  
 المطلوب طلبا جازيا بان لم يجوز تركه **قوله** وقد فرض جازي اي  
 يكون تمتنع الترك جازيا للترك وهو اجتماع النفيضين وهذا  
 الدليل يسمى فاسي الخلف وهو اثبات المطلوب بما ظاهرا فنيضه  
**قوله** لنقول تعالى فمن شهد منكم الشراي حظه وهو بصفاة  
 التكليف بدليل توجه الامور اليه ووجه الدلالة ان الحكم وهو الوجوب  
 المستفاد من الامر قد علق بوصف وهو الشهود وتعلق الحكم  
 بالوصف مشعر بالعلية فتكون الشهود علة لوجوب الصوم  
**قوله** وجواز الترك لهم لغرض اشارة الى التخلص عن اجتماع  
 النفيضين يعني ان علة اجتماع النفيضين مشروطة بشرط وهو  
 اتحاد الجهة وذلك مفقود هنا فان الجهة هي متفكة اذ علة الوجوب  
 الشهود وعلة الجواز العذر فلا تتأقضى **قوله** المانع من الفعل اي  
 انه يجوز للترك والمراد بالمانع هنا المحرم اي سبب التحريم لا مانع الحكم  
 لان الحكم وهو الوجوب مع الجبض ثابت عند هؤلاء **قوله** واجيب عن  
 انه ليس بان نهي الشرب سبب موجب عند انتفاء العذر لا مطلقا  
 لان الشهود سبب والعذر مانع ومن شرط تأثير السبب انتفاء  
 المانع **قوله** والا لما وجب قضا الظاهر الخ اي بناء على ان علة وجوب  
 القضا وجوب الاداء على الفاضل كما يدل عليه كلامه اما على ان العلة  
 في وجوب القضا الوجوب في الجملة فلا بناء في ذلك **قوله** والمراد حاشا في

الجملة

هذا القول هو الذي عليه الجمهور في وجوب الصوم في كل يوم من ايام الشهر  
 وان لم يورثه اي بالشاعليه بقربية قوله الحسن ما امر  
 بالشاعليه قوله سوا جازي الفعل الخ فيه اشارة كما قال بعضهم  
 الى ان المراد بجواز الترك سلب الوجوب عن الفعل الصادق بوجوب  
 الترك قوله والا لكان تمتنع الترك لما تقدم من الوجوب هو الفصل  
 المطلوب طلبا جازيا بان لم يجوز تركه قوله وقد فرض جازي اي  
 يكون تمتنع الترك جازيا للترك وهو اجتماع النفيضين وهذا  
 الدليل يسمى فاسي الخلف وهو اثبات المطلوب بما ظاهرا فنيضه  
 قوله لنقول تعالى فمن شهد منكم الشراي حظه وهو بصفاة  
 التكليف بدليل توجه الامور اليه ووجه الدلالة ان الحكم وهو الوجوب  
 المستفاد من الامر قد علق بوصف وهو الشهود وتعلق الحكم  
 بالوصف مشعر بالعلية فتكون الشهود علة لوجوب الصوم  
 قوله وجواز الترك لهم لغرض اشارة الى التخلص عن اجتماع  
 النفيضين يعني ان علة اجتماع النفيضين مشروطة بشرط وهو  
 اتحاد الجهة وذلك مفقود هنا فان الجهة هي متفكة اذ علة الوجوب  
 الشهود وعلة الجواز العذر فلا تتأقضى قوله المانع من الفعل اي  
 انه يجوز للترك والمراد بالمانع هنا المحرم اي سبب التحريم لا مانع الحكم  
 لان الحكم وهو الوجوب مع الجبض ثابت عند هؤلاء قوله واجيب عن  
 انه ليس بان نهي الشرب سبب موجب عند انتفاء العذر لا مطلقا  
 لان الشهود سبب والعذر مانع ومن شرط تأثير السبب انتفاء  
 المانع قوله والا لما وجب قضا الظاهر الخ اي بناء على ان علة وجوب  
 القضا وجوب الاداء على الفاضل كما يدل عليه كلامه اما على ان العلة  
 في وجوب القضا الوجوب في الجملة فلا بناء في ذلك قوله والمراد حاشا في

الجملة اي لا التفصيل وبيان ذلك كما قال الكمال بن ابي شريف رحمه الله  
 ان المربيع قد تمتنع منه الصوم لجزءه عنه وقد يمكنه لكن مع  
 مشقة نبيح الفطر فاذا قيل انه عاجز حاشا على الاجمال صحيح ذلك  
 نظر الى مجزئه في احدي حالتيه وان كان لا يصح نسبة العجز اليه  
 تفصيلا بالنظر الى الحالة الاخرى **قوله** مبني على ان امره متعلق  
 الحروف اي هذه المادة والمراد المصدر **قوله** او في القدر المشترك  
 اشارة الى ان الاشتراك معنوي لا لفظي اقله بوضع لكل منهما بخصوصه  
 وقوله اي طلب الفعل تغير القدر المشترك بينهما **قوله** ووجه الامدي  
 على هذا جري للمص والشارح في تعريف الامر النفس بقوله اما اقتضا فعل  
 غير كمن مدلول عليه بغير كمن جازيا كان الطلب او غير جازم **قوله** اما كونه  
 مامورا الا اشارة الى بيان السر في تغير المامور بقوله اي مسمى بذلك **قوله**  
 اي من هنا قد تقدم الكلام على نظيره من غير حاجة الى اعادة **قوله** وهو  
 ان للمندوب الا اشارة الى ان هذا التفريع على حكم المندوب لا على حكم  
 المباح ايضا اذ لا مدخل له في المدول عن تعريف التكليف بالطلب  
 الى تعريفه بالالزام **قوله** اي من اجل ذلك مقتضاه ان انتفاء التكليف  
 بالالزام مع ان الامر بالعكس كما مشي عليه المص في ضم المختص كالمعذر  
 وغيره **قوله** فمعه ظرف مكلف بما قدم عليه للاختصاص **قوله** كالواجب  
 والحرام قال بعض المحققين ذكرها وان كانا متفعا عليهما مع المندوب  
 ولكونه اي بالمعنى الشامل لخلاف الاول ليرجع الى الاربعة الاشارة  
 بقوله على ذلك فيعلم ان هذه الاربعة والمباح هو المراد بقوله تنبها  
 للاقسام **قوله** بفصل المنع اضافة بيان **قوله** على السوا اي في  
 جواز الفعل والترك **قوله** وترك الحرام واجب قال بعض المحققين  
 ههنا صغري مطوية والتقدير فاما المباح لا يتم الجواب الابه وما لا  
 يتم الواجب الابه فهو واجب كما سبأ في المباح واجب وهو عين  
 الدعوى المفسرة بما ذكر ولما كانت الصغري بنوقد اثباتا على

في الشرب او ولا في قضاءه ونفسه  
 ان كونه الاخر قضا محال وفاق  
 فيه نظر فالظاهر انه  
 من نفسه وان عذرهم

45  
 هذا القول هو الذي عليه الجمهور في وجوب الصوم في كل يوم من ايام الشهر  
 وان لم يورثه اي بالشاعليه بقربية قوله الحسن ما امر  
 بالشاعليه قوله سوا جازي الفعل الخ فيه اشارة كما قال بعضهم  
 الى ان المراد بجواز الترك سلب الوجوب عن الفعل الصادق بوجوب  
 الترك قوله والا لكان تمتنع الترك لما تقدم من الوجوب هو الفصل  
 المطلوب طلبا جازيا بان لم يجوز تركه قوله وقد فرض جازي اي  
 يكون تمتنع الترك جازيا للترك وهو اجتماع النفيضين وهذا  
 الدليل يسمى فاسي الخلف وهو اثبات المطلوب بما ظاهرا فنيضه  
 قوله لنقول تعالى فمن شهد منكم الشراي حظه وهو بصفاة  
 التكليف بدليل توجه الامور اليه ووجه الدلالة ان الحكم وهو الوجوب  
 المستفاد من الامر قد علق بوصف وهو الشهود وتعلق الحكم  
 بالوصف مشعر بالعلية فتكون الشهود علة لوجوب الصوم  
 قوله وجواز الترك لهم لغرض اشارة الى التخلص عن اجتماع  
 النفيضين يعني ان علة اجتماع النفيضين مشروطة بشرط وهو  
 اتحاد الجهة وذلك مفقود هنا فان الجهة هي متفكة اذ علة الوجوب  
 الشهود وعلة الجواز العذر فلا تتأقضى قوله المانع من الفعل اي  
 انه يجوز للترك والمراد بالمانع هنا المحرم اي سبب التحريم لا مانع الحكم  
 لان الحكم وهو الوجوب مع الجبض ثابت عند هؤلاء قوله واجيب عن  
 انه ليس بان نهي الشرب سبب موجب عند انتفاء العذر لا مطلقا  
 لان الشهود سبب والعذر مانع ومن شرط تأثير السبب انتفاء  
 المانع قوله والا لما وجب قضا الظاهر الخ اي بناء على ان علة وجوب  
 القضا وجوب الاداء على الفاضل كما يدل عليه كلامه اما على ان العلة  
 في وجوب القضا الوجوب في الجملة فلا بناء في ذلك قوله والمراد حاشا في



ثلاث قضايا وهي ان كل ما يحقق به ترك الحرام وتارك الحرام واجب  
وما يتحقق به الشيء لا يتم الا به حذف الصغرى لقيامها مقامها طلبا فان تحقق  
للاختصاص اه تكتفى على الصغرى منع ظاهرا لان ترك الحرام لا يخص في الشرع  
التلبس بالمباح بل يتحقق بعدم التلبس من اصله وتعتب بانه  
لا يخرج بذلك عن اصل الوجوب بل عن الوجوب العيني للوجوب  
الخبر اذا حصل ان المباح احد الامور التي لا يتحقق ترك الحرام الا بها  
فمن هنا اعترف المصنف في عدم الاختصاص بحقيقة ما قاله الكعبى لكن باعتبار  
العمى وقد اشار بعض المحققين الى التخلص عن دليل الكعبى بان  
ترك الحرام الذي يوصف بالوجوب هو الكف على الوجه المخصوص  
المتضمن للتقصير وهو فعل مغاير لسائر الافعال الوجودية التي هي  
اضداد للحرام فمن سكت جوارحه عن الحرام او تركها في مباح او غيره  
من غير ان يخطر بباله الحرام ولا دغنه النفس اليه لا يوجد منه كف فلا  
يكون انبيا لترك الواجب وان كان غير المأكل كتنا بالانتفاغ الاصل في هذه  
**قوله** كما اشار اليه المصنف الى ان غيره لا يخالفه في ذلك فان مفهوم قوله  
من حيث هو انه من حيث عارضه ما موربه ولما كان عدم المخالفة  
به موافقة الغير في صريح قوله وكون المباح غير ما موربه صريح قولهم  
وكونه ما موربه صريح قوله اسند المخالفة المنفية اولا الى ضمير  
الكعبى ونا بيا الى ضمير الغير ذكره بعض المحققين **قوله** اذ هي التخييل  
في قول وبالاقتناع في قول يودي الى ان الخلق لفظ **قوله** من الاذن في الفعل  
بيان الجواز وقوله بما اي مع فصل اخر غير فصل الوجوب يقوم  
بمحصله وقوله من الاذن في الترك بيان ما يقوم **قوله** من الاباحة  
نعم لعدم الحرج فمن بيان الانقسام اي بين واحد منها لا بعينه  
كما اشار اليه ذلك بقوله اذ لا دليل على نفي واحد منها لا بعينه  
البا في يقوم بين هذه التفسيرات ان هذه القول وما بعده خلاف في  
تفسير الجواز الباقى على القول الاصح لا مقابل الاصح اذ مقابله هو

ما انفله عن الغزالي **قوله** اذ بارترتقاع الوجوب يستلزم الطلب يعني ان  
الوجوب طلب خاص مشتمل على جنس وهو مطلق الطلب وفصل  
وهو الجزم فاذا رفع ارتفع بجنسه وفصله والقابل بمقتضى الجواب  
يقول لا يلزم من ارتفاع قيد الوجوب ارتفاع الطلب من اصله  
فثبتت الطلب الغير الجازم اذا اصل عدم ارتفاعه ولما كان ارتفاع  
الوجوب في التحقيق يتحقق برفع منع الترك ذهب القائل بالاصح  
الى ان الباقى بعد نسخ الوجوب هو الجواز **قوله** لان في انهما الامرين  
تعد بوالا صريحا لان لفظ الالبه خبر **قوله** بوجوب واحد منها اي بدل  
علي وجوبه فان الكلام في الامر اللفظ لا النفس والالكان غير  
الاجاب فيتحقق الموضوع والمحمل فلا يصح **قوله** وهو القدر  
المشترك في اشارة اليه انه ليس المراد بالهم حقيقة بل القدر المشترك  
والغرض بينهما ان الهم واحد منها معنى في نفسه وان انهم عليهما  
امره بخلاف القدر المشترك فانه امر كلي داير بينهما يوجد في ضمن اي  
معنى منها فالاعتناق مثلا واجب من حيث كونه واحدا من الثلاثة  
لان من حيث كونه اعتناقا وكذا القول في الباقى **قوله** فثبت  
ثواب واجبات الخ فيه اشارة الى ان المراد الكل الجعبي لا الكل المجموعي  
**قوله** حيث اقتصر عليه اما اذا فعل الكل فالامر ظاهر **قوله** لان الامر  
تعلق بكل منهما تعلق لوجوب الكل وسقوطه بواحد **قوله** ان سلم  
ذلك اي لا سلم اولا ان الامر تعلق بكل منهما بخصوصه على الوجه  
المذكور بل تعلق بالقدر المشترك وهو واحد منها من حيث كونه  
احدها لان من حيث خصوصه سلبا ذلك لكن لا يلزم منه وجوب الكل  
المرب عليه ما ذكر من انه يثبت بفعله ثواب واجبات ويعاقب  
بتركها عقاب ترك واجبات **قوله** اذ يجب اي عقلا ان يعلم الامر  
**قوله** فان فعل الخ تفريع على الثالث **قوله** بل يكفي في علمه الخ يعني ان  
العلم الذي لا يتحقق الاجاب بدونه هو ان يعلم الامر الواجب

الاشكال لان التمسك باللفظ لا ينافي مع التمسك بالمعنى  
او يثبت الاجاب باحد بعينه ويثبت بغيره عدمه  
فان قيل لا يلزم من ارتفاع قيد الوجوب ارتفاع الطلب من اصله  
فثبتت الطلب الغير الجازم اذا اصل عدم ارتفاعه ولما كان ارتفاع  
الوجوب في التحقيق يتحقق برفع منع الترك ذهب القائل بالاصح  
الى ان الباقى بعد نسخ الوجوب هو الجواز **قوله** لان في انهما الامرين  
تعد بوالا صريحا لان لفظ الالبه خبر **قوله** بوجوب واحد منها اي بدل  
علي وجوبه فان الكلام في الامر اللفظ لا النفس والالكان غير  
الاجاب فيتحقق الموضوع والمحمل فلا يصح **قوله** وهو القدر  
المشترك في اشارة اليه انه ليس المراد بالهم حقيقة بل القدر المشترك  
والغرض بينهما ان الهم واحد منها معنى في نفسه وان انهم عليهما  
امره بخلاف القدر المشترك فانه امر كلي داير بينهما يوجد في ضمن اي  
معنى منها فالاعتناق مثلا واجب من حيث كونه واحدا من الثلاثة  
لان من حيث كونه اعتناقا وكذا القول في الباقى **قوله** فثبت  
ثواب واجبات الخ فيه اشارة الى ان المراد الكل الجعبي لا الكل المجموعي  
**قوله** حيث اقتصر عليه اما اذا فعل الكل فالامر ظاهر **قوله** لان الامر  
تعلق بكل منهما تعلق لوجوب الكل وسقوطه بواحد **قوله** ان سلم  
ذلك اي لا سلم اولا ان الامر تعلق بكل منهما بخصوصه على الوجه  
المذكور بل تعلق بالقدر المشترك وهو واحد منها من حيث كونه  
احدها لان من حيث خصوصه سلبا ذلك لكن لا يلزم منه وجوب الكل  
المرب عليه ما ذكر من انه يثبت بفعله ثواب واجبات ويعاقب  
بتركها عقاب ترك واجبات **قوله** اذ يجب اي عقلا ان يعلم الامر  
**قوله** فان فعل الخ تفريع على الثالث **قوله** بل يكفي في علمه الخ يعني ان  
العلم الذي لا يتحقق الاجاب بدونه هو ان يعلم الامر الواجب



[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والعقاب اصحاب الايمان عليهم السلام



نقيا ولا اثباتا لان ذلك من وظيفة الشرع لكن لما كانت واردة بطريق الاحكام من الانساق الدالة عليها الجري الشريعة المطهرة على استلزامها نسب عدم ورود تخريم ما ذكرنا اليها والفرض في الوردية بطريق ذلك **قوله** قلنا الاجماع مستنده اي لا من حيث ذاته فانه لا بد له من مستند من كتاب او سنة فلذا صرف الامة عن ظاهرها **قوله** مطلق الفرض هو الذي لا يكون باعتبار شيء ولا باعتبار عدم طبع وقوله المتقدم نعت الفرض او مطلق الفرض **قوله** مام المام ما بهتم بشأنه **قوله** يقصد اي بطلب من اطلاق اسم السبب على السبب بفريضة قول الشارع ولم يقيد القصد بالجزم اذ الطلب هو الموصوف بالجزم وغيره ولو كان القصد مستعملا في معناه الحقيقي الذي هو الارادة لم يتخلل الواجب عن الوجود اذ الكلام في قصد الشارع **قوله** اي يقصد حصوله عبر بالحصول دون التحصيل لان الحصول مقصودا ولا وبالذات والتحصيل مقصودا ثانيا وبالعرض لانه سبب الحصول وان كان الذي يتوجه اليه الطلب هو التحصيل لكون الطلب انما يتعلق بفعل ويمكن ان يكون الحصول اسم مصدر بمعنى التحصيل **قوله** في الجملة هو معنى قوله من غير نظر بالذات اليه فاعله **قوله** كالحرف جمع حرفه وهم تافاك بعضهم العمل بالبد والصنابع جمع صنعة وهم العلم بالحاصل من التمرن على العمل **قوله** اي واحد من الكلفين فيه اشارة الى ان المراد بالعين الذات **قوله** كالنبي صلى الله عليه وسلم تناول الكاف حزيمة وقصته مشهورة **قوله** اخترازا على النفي وهو يقيد **قوله** الكاف نعت القيام وقوله عن عهدته اي التكليف وقوله جميع الكلفين ناب الفاعل ببيان **قوله** وان لم يتعرضوا له اي صريحا والضمير للاصوليين **قوله** في الاغلب اخرج الخصائص **قوله** ولما رضى هذا الدليل وهو شدة اعتنا الشارع به وقوله وان اشار بالفظة على اشارة المص

**قوله**

قوله وسقط مفعول المفعول اي ما  
اللفظون ثم ان هذا الفرض هو العلم  
فانما انكسر من هذا الفرض بكسرة  
التي هي اجزاء من هذا الفرض

قوله وسقط مفعول المفعول اي ما  
اللفظون ثم ان هذا الفرض هو العلم  
فانما انكسر من هذا الفرض بكسرة  
التي هي اجزاء من هذا الفرض

قوله وسقط مفعول المفعول اي ما  
اللفظون ثم ان هذا الفرض هو العلم  
فانما انكسر من هذا الفرض بكسرة  
التي هي اجزاء من هذا الفرض

**قوله** ويدل لما اخترناه اي الدلالة من التبيينية على ذلك كما انه قال ليفعل بعضكم وقد استدل بالاية لقول الجمهور لانه خاطب للجمع بالامر على وجه الاكتفاء بفعل البعض كما ذكره البضاوي في تفسيره على ان القائل بانه على البعض يكتب بالواحد ان حملت به الكناية ولا يشترط في البعض ان يكون جماعة كما يشعر به ظاهر الاية اذ الامة الجماعة ومن هنا عدل المص عن على المشعرة بالاسيلا والاحاطة حسا او حكما الى اللام الدالة على الاختصاص الذي هو عدم مجاوزة المنصور للمقصود عليه وان كان منصورا على بعض افراده اشارة الى ان الاستدلال استيناسي لا يصلح للزام الغير لا مكان معارضته بما ذكره **قوله** فانه اهل لذلك اي لان ينوي به قول الجمهور **قوله** لم مداره اي مدار فرض الكفاية من حيث التعلق او السقوط كما اشار الى ذلك اشر بالتفريع **قوله** ومن لا فلا يشمل من ظن ان غيره فعله ومن لم يظن شيئا اصلا اذ الاصل براءة الذمة **قوله** فانما ومن لا فلا صادق بمن ظن ان غيره لم يفعله ومن لم يظن شيئا اصلا ولا يخفى مناسبة السقوط لقول الكل والوجوب لقول البعض كما عبر بذلك **قوله** اي يصير بذلك فرض عين بيان للمفهوم اللغوي وفيه اشارة الى ان يتفعل هنا للصيرورة ولما كان هذا التفسير يستلزم انقلاب الخفايف الحال اذ رفته بالمقصود منه بقوله يعني مثله **قوله** كما يجب الاستمرار في صف الفاعل اي في لكون في صف الفاعل او الفرض هو لكون لا الصف الا ان يراد به الاصطفا كما ذكره بعض المحققين **قوله** بالنظر الى الاصول افعلا لان عرض الاصول البحث عن الكليات فالمتأ سبب لذلك ان يجعل النعين بالشروع اصلا واخراج فعل العلم لمعنى يخصه **قوله** وان كان اي ما ذكره البارزي بالنظر الى الفروع اضبط اي من جهة افادته ما ينعين وما لا ينعين على وجه الحق **قوله** لسقوط الطلب بقيام البعض

قوله وسقط مفعول المفعول اي ما  
اللفظون ثم ان هذا الفرض هو العلم  
فانما انكسر من هذا الفرض بكسرة  
التي هي اجزاء من هذا الفرض

قوله وسقط مفعول المفعول اي ما  
اللفظون ثم ان هذا الفرض هو العلم  
فانما انكسر من هذا الفرض بكسرة  
التي هي اجزاء من هذا الفرض



قول

49

[illegible]



في جوابه عن قوله في قوله  
في قوله في قوله في قوله

شرط الوجوب فوق ادائه عنده اي الكرخي كما تقدم عن  
الحنفية من ان وقت الوجوب ما اتصل به الاداء من الوقت  
والا فلا **قوله** وان طالعهم فيما شرطه اي من السقا وقوله فذكره  
اي ما شرطه دون الاول اي ما تقدم عن الحنفية وقوله المعلوم  
ما قدمه اي لكونه من الحنفية فنوله قوام ولما انفرد عنهم  
بالشرط تعرض له **قوله** فالجمهور قالوا اشارة الى ان خبر الجمهور  
مخذوف وقوله اذا خبر لبسنا مخذوف اي فعله فهو كغيره من  
مقول القول لان مقول القول لا بد ان يكون عين المبتدأ والاداء  
ليس عين الجمهور **قوله** وجواز التاخير مشروط بسلامة العاقبة  
اغترض بان سلامة العاقبة متاخرة عن جواز التاخير فلا يصح  
ان يكون مشروطا بها وان كان المراد العلم بسلامة العاقبة كان  
تكليفا بالمحال اذ لا سبيل الى العلم بها وان اريد ظن سلامتها  
فلا وجه للعصيان بنا خبر الحج الى الموت عند حصول ظن عدمه  
قبل الفعل وهو اشكال قوي يحتاج الى حله بالجواب عنه فلتأمل  
**قوله** والالم يتحقق الوجوب لا يتحققه يستلزم تحقق العصيان  
بالترك ونفي اللازم يستلزم نفي اللزوم وهذا الدليل لا يجري  
في غير الحج لان له وقتا سندا لا يتحقق العصيان باخراجه عنه  
من غير عذر فلا يلزم من انتفا العصيان مع الموت انتفاؤه  
مطلقا والمستلزم لانتفا الوجوب هو الثاني لا الاول **قوله** الذي  
لا يتم الواجب المطلق الا به اي لا يوجد مع عدمه وان توقف  
وجوده على غيره ايضا فالعص في قوله الا به ايضا في اي بالاضافة  
الى عدم ذلك الشيء لا مطلقا **قوله** واجب بوجوب الواجب  
تحرير محل النزاع اذ لا خلاف في وجوب ذلك المقدور في نفسه  
واذا النزاع في ان وجوبه بوجوب الواجب او بوجه ما **قوله**  
اذ لو لم يجب لمجاز ترك الواجب الخفيه بحث لبعض المحققين

جملة والسري تنقو  
بشر الخزان الجرح لا بد ان  
يختصرون

وهو  
بما لا يخفى  
في قوله  
في قوله  
في قوله  
في قوله

وهو ان الوجوب الذي وقع مقدما ان كان هو المقيد بوجوب الواجب  
كما هو موضوع المسئلة فانما لا يلزم اذ لا يلزم من عدم ايجابه  
بوجوب الواجب ترك الواجب اذ قد لا يجب بوجوب الواجب  
وجب بوجه ما وهو غير محل النزاع **قوله** لا استناد المسبب  
اليه اي في الوجود فيوجد الواجب المتوقف عليه وان كان هو  
لمطلق الوجوب بوجه ما **قوله** وهو اي السبب مطلقا شرعا كان  
او عقليا لا استناد المسبب اليه في الوجود كالذي تنفاه وهو  
الشرط المعنى والعادي اما ما عدا السبب الشرعي فظاهر واما  
الشرعي فالفرق بينه وبين الشرط الشرعي استناد المسبب اليه  
في الوجود فايجاب به ايجاب له ضرورة فلا حاجة الى ايجابه بايجابه  
بخلاف الشرط الشرعي **قوله** يوجب المنع ان السبب ينقسم كالشرط  
وظاهر كلام المصنف انحصار في الشرعي **قوله** نعم قال بعضهم ان قصد  
يطلب المسببات الخ استند ذلك على القاعدة المذكورة وهي ما لا يتم  
الواجب المطلق الا به الخ فان مقتضاها ان الواجب بالنسبة الى  
السببية هو المسببات وهل يجب الاسباب بوجوبها ام لا وحاصل  
الاستدراك ان هذا كلام ظاهري فان الواجب في الحنفية في الاسباب  
لانما اليه في وسع المكلف كالنظر للابان وحر الرقبة للموت  
والتكليف تابع للاستطاعة وقوله قال بعضهم يعني المولى سعد  
الدين **قوله** عن المقيد وجوبه الخ فالفرق بين الواجب المطلق والمقيد  
ان المطلق واجب في حد ذاته لا يتوقف وجوبه على المقدور المذكور  
بل يتوقف فعله عليه والمقيد يتوقف بنفس وجوبه على المقدور  
فالجمعة بالنسبة الى الحضور بعد تمام العدد واجب مطلقا  
وبالنسبة الى وجود العدد واجب مقيد فلا يجب تحصيل العدد  
لنفي الجمعة ونفس على ذلك **قوله** الا بترك غيره استثناء مفرغ منقول  
وشرطه ان يكون بعد نفي او شبهه وتعدر بمعنى تنفي اي لم يكن

في قوله في قوله في قوله  
في قوله في قوله في قوله

في قوله في قوله في قوله  
في قوله في قوله في قوله



وشاهدته وياي الله الا ان يتم نوره **قوله** اي اشتبهت بغير الاختلاط  
هو داخل في غيره بحيث لا يتميز كما في اختلاط المايعات والحيوان  
المختلطة النوع والصفة ولا يخفى ان هذا مقصود في الزوج والجنس  
لان كلاهما متميز في حد ذاتهما وانما حصل الاشتباه بينهما لكن لما  
كان الاختلاط يستلزم الاشتباه اطلق الملتزم واريدها **قوله**  
اي حرم قربانها عليه اشارة الى ان التكليف انما يتعلق بالافعال  
كالقربان لا بالذوات ونظير ذلك قوله تعالى حرمت عليكم  
امهاتكم اي نكاحهن **قوله** فلم يتعد في ذلك الحق توجب له عطف لخطئ  
وطلق على تعذر فان العطف يقتضي المغايرة وعدم دخول  
المعطوف في المعطوف عليه والعاية **قوله** فلم يتعد للسببية  
اي لا يتعد بسبب ظهور الحال هذا تفريغ الكلام واورده عليه انه  
اذا انتفى التعذر بسبب ظهور الحال خرج عن موضوع المسئلة  
وهو ما لا يتم الواجب الالهي فهو واجب ولا يحسن تفريغه عليه  
بقوله فلو وقد تجاب بان الواجب يتوقف عليه في الجملة ضرورة  
ان التوقف حاصل حال الاشتباه ولا يشترط استمرار التوقف  
على انه ينتفرج في التابع ما لا ينتفرج في المتبوع فتأمل **قوله** لا يحتاج  
الى ذكر ما ردتته اي وهو قوله من زوجته مثلا ليعلم تصوير  
الثانية ولطابق الضرب في المسلمين المرجع في التثنية **قوله** بما  
بعض جن يباينه فيه تلويح كما قال بعضهم بما سجي في بحيث  
الامر من انما لطلب الماهية **قوله** بان كان منها عنه سبب في الكراهة  
بالمعنى الشامل للحرمة **قوله** لا يتناول الامر المكروه منها اي لا يتعلق  
به اي لا يتعلق بالماهية في ضربه **قوله** فلا تصح الصلاة في الاوقات  
المكروهة او رده عليه انه انما يتمشى على تعريف ابن الحاجب للصحة  
بأنها موافقة امر الشرع لا على تعريف المصنف بانها موافقة الشرع  
لصدقها بالاباحة فلا يصح استنتاج نفيها من نفي الامر وقد يجاب

بأنها  
قوله اي لا يتعلق  
بالمعنى الشامل للحرمة  
قوله لا يتناول الامر المكروه منها اي لا يتعلق  
به اي لا يتعلق بالماهية في ضربه قوله فلا تصح الصلاة في الاوقات  
المكروهة او رده عليه انه انما يتمشى على تعريف ابن الحاجب للصحة  
بأنها موافقة امر الشرع لا على تعريف المصنف بانها موافقة الشرع  
لصدقها بالاباحة فلا يصح استنتاج نفيها من نفي الامر وقد يجاب

بأنها في العبادات تستلزم الامر فيصح الاستنتاج **قوله** اي التي  
كوهت فيها الصلاة اشارة الى ان اسناد الكروية الى الاوقات  
مجاز عطف من اسناد ما للشيء الى طرفه **قوله** وصححه النووي  
في بعض كتبه اي التحقيق وفي كتاب الطهارة من شئ المذهب  
وفي الروضة وشئ الوسيط انما كراهية تحريم وقد اشار الشافعي  
ذلك بقوله ايضا **قوله** بان تناولها الامر اي تكون الصلاة في العبادات  
كما عرفت فلا يرد ان موافقة الشرع اعلم من تناول الامر لوجودها  
في العقود المباحة فلا يصح تفريغها به **قوله** لزم التناقض اي  
بين الفعل والنزول **قوله** دل على ذلك اي على رجوع النهي لاسر خارج  
عنها حديث مسلم اي حيث قال فيه فانما اي الشمس تطلع حين  
تطلع بين قرني شيطان وح سجودها الكفار **قوله** انفصل الحنفية  
اي عن الالتزام السابق وهو قولنا كان الشئ الواحد مطلوب  
الفعل والترك الخ ووجه الاتصال ان رجوع النهي يستلزم تعدد الجملة  
في الامر والنهي فلا تناقض وقوله ايضا اي كما انفصل هذا القول الضعيف  
**قوله** اما الصلاة اي فرضا ونظرا في الامكنة وهذا مفهوم قولهم في  
الافاق **قوله** وكل من هذه الامور اي المعرض بها بشغل القلب  
عن الصلاة ويشوش الخشوع اي يذهب او يضعفه **قوله** فالنهي في  
الامكنة ليس لنفسها اي الصلاة بخلاف الارضنة على الاصح وان النهي  
عنها لنفس الصلاة فيما لا يخرج عنها فافترقنا اي الصلاة في الامكنة  
والصلاة في الارضنة واعترض بان هذا ان سلم في غير ساعة الطلوع  
والغروب فهو فيها ممنوع بناء على ان النهي فيها لا يخرج وهو موافقة  
عباد الشمس كما مر عن الحنفية لا لنفس الزمان فان الاقتران  
واجب بان موافقة عباد الشمس في سجودهم عبارة عن ايقاع  
الصلاة في هذا الزمان الخاص من حيث هو ايقاع فيه بخلاف الصلاة  
في الحام مثلا فان متعلق النهي فيها والتعرض لوسوسة الشياطين

قوله اي التي كوهت فيها الصلاة اشارة الى ان اسناد الكروية الى الاوقات مجاز عطف من اسناد ما للشيء الى طرفه قوله وصححه النووي في بعض كتبه اي التحقيق وفي كتاب الطهارة من شئ المذهب وفي الروضة وشئ الوسيط انما كراهية تحريم وقد اشار الشافعي ذلك بقوله ايضا قوله بان تناولها الامر اي تكون الصلاة في العبادات كما عرفت فلا يرد ان موافقة الشرع اعلم من تناول الامر لوجودها في العقود المباحة فلا يصح تفريغها به قوله لزم التناقض اي بين الفعل والنزول قوله دل على ذلك اي على رجوع النهي لاسر خارج عنها حديث مسلم اي حيث قال فيه فانما اي الشمس تطلع حين تطلع بين قرني شيطان وح سجودها الكفار قوله انفصل الحنفية اي عن الالتزام السابق وهو قولنا كان الشئ الواحد مطلوب الفعل والترك الخ ووجه الاتصال ان رجوع النهي يستلزم تعدد الجملة في الامر والنهي فلا تناقض وقوله ايضا اي كما انفصل هذا القول الضعيف قوله اما الصلاة اي فرضا ونظرا في الامكنة وهذا مفهوم قولهم في الافاق قوله وكل من هذه الامور اي المعرض بها بشغل القلب عن الصلاة ويشوش الخشوع اي يذهب او يضعفه قوله فالنهي في الامكنة ليس لنفسها اي الصلاة بخلاف الارضنة على الاصح وان النهي عنها لنفس الصلاة فيما لا يخرج عنها فافترقنا اي الصلاة في الامكنة والصلاة في الارضنة واعترض بان هذا ان سلم في غير ساعة الطلوع والغروب فهو فيها ممنوع بناء على ان النهي فيها لا يخرج وهو موافقة عباد الشمس كما مر عن الحنفية لا لنفس الزمان فان الاقتران واجب بان موافقة عباد الشمس في سجودهم عبارة عن ايقاع الصلاة في هذا الزمان الخاص من حيث هو ايقاع فيه بخلاف الصلاة في الحام مثلا فان متعلق النهي فيها والتعرض لوسوسة الشياطين



من حيث انها ما يشغل القلب ويخل بالخشوع عام كتعلق النهي  
 عن الصلاة في الغصوب وهو يشغل ملك الغير وقد يفرق ايضاً  
 بان الزمان اشد لزوماً للفعل من المكان لعدم انفكاكه عن الفعل  
 بخلاف المكان ولا يجزئ على المتأمل ان الايراد اقوي من الجواب  
 بوجهه **قوله** لا لزوم بينهما زاده انما كالمضد دفعا للمنفذ يوم  
 يوم الخرفانه لا يصح مع انه ذو جهتين مطلق الصوم والصوم  
 للمضاف فلا يقال انه ما مور به من حيث هو صوم من عنده  
 من حيث انه مضاف الى يوم الضربان المضاف يستلزم للطلق  
 بخلاف الصلاة والغصب لا مكان كل منهما بدون الآخر **قوله** التي  
 هم واحد بالشخص اشارة كما قال بعض المحققين الى ان الكلام  
 في الواحد بالشخص من حيث هو لكن الجمهور فرضوا المسئلة  
 في الصلاة في الغصوب وليس ذلك بخصوصها بل كونها واحداً  
 بالشخص فتعدي الصلة منها الى الافعال الشاركة لها كونها  
 واحداً بالشخص فيحصل امر كل يحكم عليه بالصحة وهو  
 الواحد بالشخص **قوله** والاول تقرب اي للفهم لا قصاره على  
 واحد من الاحتمالات **قوله** رادع اي راجح حيث ذكر الاحتمال  
 الخفيف وهو حرمان كل الثواب دون غيره وهو احتمال ان كتمان  
 اصلاً وان يعاقب بغير حرمان الثواب او حرمان بعضه فقط  
 وحاصله ان القولين متفقان على جريان الاحتمالات المذكورة  
 فالشأن في قرر الامر على ما هو عليه كما اشار اليه الشرح بقوله وهذا  
 هو التحقيق والاول اقتصر من الاحتمالات على بعضها تنويهاً للفهم  
**للقوله** اي ناد ما الخ لا يجزئ ان التوبة به الندم والافلاع والزم  
 على ان لا يعود والش قد اقتصر في تفسيرها على ما عدا الافلاع  
 لان الافلاع قد تحققت بالخروج على الوجه المذكور فلواريد بالنوبة  
 حقيقة المناولة للافلاع لزوم كون الشئ قديماً في جزية **قوله** من

فان كان الزمان اشد لزوماً للفعل من المكان لعدم انفكاكه عن الفعل بخلاف المكان ولا يجزئ على المتأمل ان الايراد اقوي من الجواب بوجهه قوله لا لزوم بينهما زاده انما كالمضد دفعا للمنفذ يوم يوم الخرفانه لا يصح مع انه ذو جهتين مطلق الصوم والصوم للمضاف فلا يقال انه ما مور به من حيث هو صوم من عنده من حيث انه مضاف الى يوم الضربان المضاف يستلزم للطلق بخلاف الصلاة والغصب لا مكان كل منهما بدون الآخر قوله التي هم واحد بالشخص اشارة كما قال بعض المحققين الى ان الكلام في الواحد بالشخص من حيث هو لكن الجمهور فرضوا المسئلة في الصلاة في الغصوب وليس ذلك بخصوصها بل كونها واحداً بالشخص فتعدي الصلة منها الى الافعال الشاركة لها كونها واحداً بالشخص فيحصل امر كل يحكم عليه بالصحة وهو الواحد بالشخص قوله والاول تقرب اي للفهم لا قصاره على واحد من الاحتمالات قوله رادع اي راجح حيث ذكر الاحتمال الخفيف وهو حرمان كل الثواب دون غيره وهو احتمال ان كتمان اصلاً وان يعاقب بغير حرمان الثواب او حرمان بعضه فقط وحاصله ان القولين متفقان على جريان الاحتمالات المذكورة فالشأن في قرر الامر على ما هو عليه كما اشار اليه الشرح بقوله وهذا هو التحقيق والاول اقتصر من الاحتمالات على بعضها تنويهاً للفهم لقوله اي ناد ما الخ لا يجزئ ان التوبة به الندم والافلاع والزم على ان لا يعود والش قد اقتصر في تفسيرها على ما عدا الافلاع لان الافلاع قد تحققت بالخروج على الوجه المذكور فلواريد بالنوبة حقيقة المناولة للافلاع لزوم كون الشئ قديماً في جزية قوله من

فان كان الزمان اشد لزوماً للفعل من المكان لعدم انفكاكه عن الفعل بخلاف المكان ولا يجزئ على المتأمل ان الايراد اقوي من الجواب بوجهه قوله لا لزوم بينهما زاده انما كالمضد دفعا للمنفذ يوم يوم الخرفانه لا يصح مع انه ذو جهتين مطلق الصوم والصوم للمضاف فلا يقال انه ما مور به من حيث هو صوم من عنده من حيث انه مضاف الى يوم الضربان المضاف يستلزم للطلق بخلاف الصلاة والغصب لا مكان كل منهما بدون الآخر قوله التي هم واحد بالشخص اشارة كما قال بعض المحققين الى ان الكلام في الواحد بالشخص من حيث هو لكن الجمهور فرضوا المسئلة في الصلاة في الغصوب وليس ذلك بخصوصها بل كونها واحداً بالشخص فتعدي الصلة منها الى الافعال الشاركة لها كونها واحداً بالشخص فيحصل امر كل يحكم عليه بالصحة وهو الواحد بالشخص قوله والاول تقرب اي للفهم لا قصاره على واحد من الاحتمالات قوله رادع اي راجح حيث ذكر الاحتمال الخفيف وهو حرمان كل الثواب دون غيره وهو احتمال ان كتمان اصلاً وان يعاقب بغير حرمان الثواب او حرمان بعضه فقط وحاصله ان القولين متفقان على جريان الاحتمالات المذكورة فالشأن في قرر الامر على ما هو عليه كما اشار اليه الشرح بقوله وهذا هو التحقيق والاول اقتصر من الاحتمالات على بعضها تنويهاً للفهم لقوله اي ناد ما الخ لا يجزئ ان التوبة به الندم والافلاع والزم على ان لا يعود والش قد اقتصر في تفسيرها على ما عدا الافلاع لان الافلاع قد تحققت بالخروج على الوجه المذكور فلواريد بالنوبة حقيقة المناولة للافلاع لزوم كون الشئ قديماً في جزية قوله من

طلب  
 في هذا اليوم الخاص بخلافه  
 في المعصية قال ما هي المعصية  
 والمعصية هي ما نهى الله عنه  
 ولا يشترط ذكره في صوم يوم  
 اجتمع من امره في غلبته

طلب الكف بيان لتكليف النهي وقوله بخروجه متعلق بانقطاع  
 والباسبية قوله فاعبر في الخروج جهة معصية اي وهي الضرر  
 بشغل ملك الغير بغير اذنه وجهة طاعة وهي تقوية ملك الغير  
 امثالاً للامر **قوله** وان لزمت الاولية الثانية اذ الخروج ثانياً يلزمه  
 شغل ملك الغير بغير اذنه واما الثانية فلا تلزم الاولية اذ الشغل  
 المذكور لا يستلزم الخروج ثانياً **قوله** يحتمل اي يمكن بكل من المقالات  
 الثلاث **قوله** لا يتخلل سلب كلي وهو سلب سلب نعماته الاحباب  
 الكلي اي الله في كل واقعة حكم **قوله** ولا ينافي اي اختباره الثالثة **قوله**  
 لان مرادها بالحكم فيه الخواي مرادها الحكم اللغوي المعروف بنسبة  
 امر الى اخر ايجاباً او سلباً فهو اعم من الشرع لصدقه بانتفايه  
 ايضاً والاولية ان يجاب بان قوله حكم الله ان لا حكم اي فيما يظهر لنا وقوله  
 لا يتخلل واقعة عن حكم اي عند الله تعالى وان لم تطلع نحن عليه والا  
 فلا نسبة بين علمنا بالاحكام وبين علمه سبحانه بها حتى ينفج حكمه تعالى  
 في بعض الافعال عند مجزئنا عن ادراك الحكم فيه كما افاد ذلك بعض  
 المحققين من المتعقبيين لامام الحرمين **قوله** اي سوا كان محالاً لادائه  
 الخ المستحيل لذاته هو المتعقبات عقلاً وعادة بالنظر الى نفس مفهومه  
 كالجمع بين الضدين وقلب الحقائق والمستحيل لغيره هو الممكن في  
 نفسه لكن لا تتعلق به القدرة الحادثة عادة سوا امتنع لا  
 لنفس مفهومه كخلق الاجسام لم يمنع كمال الجبل والطيران الى السما  
 من الانسان **قوله** او عقلاً لا عادة كايما من علم الله انه لا يوم من لان  
 العلم بعدم وقوعه لا يخرج عن كونه ممكناً في حدة انه لان العلم  
 لا يغير المعلوم فلا يخرج الممكن عن كونه ممكناً فالعادة لا تحيل الايمان  
 ممن لا يكره بالنظر الى نفس الايمان لا بالنسبة الى صدوره عن كونه  
 فان العادة لم تجر بصدور فرد منه والعقل لا يخالف العادة فما  
 ذكر ومن هنا اعترض على اشرف في اثبات هذه النعم فان كل ما يحيله

فان كان الزمان اشد لزوماً للفعل من المكان لعدم انفكاكه عن الفعل بخلاف المكان ولا يجزئ على المتأمل ان الايراد اقوي من الجواب بوجهه قوله لا لزوم بينهما زاده انما كالمضد دفعا للمنفذ يوم يوم الخرفانه لا يصح مع انه ذو جهتين مطلق الصوم والصوم للمضاف فلا يقال انه ما مور به من حيث هو صوم من عنده من حيث انه مضاف الى يوم الضربان المضاف يستلزم للطلق بخلاف الصلاة والغصب لا مكان كل منهما بدون الآخر قوله التي هم واحد بالشخص اشارة كما قال بعض المحققين الى ان الكلام في الواحد بالشخص من حيث هو لكن الجمهور فرضوا المسئلة في الصلاة في الغصوب وليس ذلك بخصوصها بل كونها واحداً بالشخص فتعدي الصلة منها الى الافعال الشاركة لها كونها واحداً بالشخص فيحصل امر كل يحكم عليه بالصحة وهو الواحد بالشخص قوله والاول تقرب اي للفهم لا قصاره على واحد من الاحتمالات قوله رادع اي راجح حيث ذكر الاحتمال الخفيف وهو حرمان كل الثواب دون غيره وهو احتمال ان كتمان اصلاً وان يعاقب بغير حرمان الثواب او حرمان بعضه فقط وحاصله ان القولين متفقان على جريان الاحتمالات المذكورة فالشأن في قرر الامر على ما هو عليه كما اشار اليه الشرح بقوله وهذا هو التحقيق والاول اقتصر من الاحتمالات على بعضها تنويهاً للفهم لقوله اي ناد ما الخ لا يجزئ ان التوبة به الندم والافلاع والزم على ان لا يعود والش قد اقتصر في تفسيرها على ما عدا الافلاع لان الافلاع قد تحققت بالخروج على الوجه المذكور فلواريد بالنوبة حقيقة المناولة للافلاع لزوم كون الشئ قديماً في جزية قوله من



العقل لا تجوزه العادة اذ الممكن العادي ما اعتيد وجوده وما  
هو كذا لا يمنع العقل والايان ممن ذكر بالنظر الى مجرد الايمان  
ممكن عقلا وعادة وبالنظر الى صدوره ممن ذكر محتج عقلا  
وعادة اذ لا يوجد فرد منه وغاية يقتضي الجواب ان يقال  
ان السارح لحظ في الاستحالة العادية مجرد الايمان بنقطع النظر  
عن صدوره ممن ذكر والعادة قد اضطررت بوقوع الايمان  
وفي الاستحالة العقلية الصدور ممن ذكر ادخل على سبحانه  
بحال **قوله** لا فائدة في طلبه هذا ظاهر على فواعد المنزلة والافعال  
تعالى لا تتعلق بالاعراض **قوله** اي المحال يعني لغبر تعلق العلم المحال  
له على اعادته على مطلق المحال وتقييده بالمحال لغبر تعلق  
العلم ولم يعبه على قوله ما ليس متممنا في توسط المحال لذاته  
بينهما فلا يصح عود الضمير عليه لعدم صحة المعنى ولا على ما ليس  
متممنا في الفصل فتعين عوده لمطلق المحال وتقييده بما ذكر  
لان المعنى عليه وانما لم يدرج الامام مع اصحاب هذا القول  
ليلا تفوت الاشارة الى الترتيد بدكما سيقل الشئ **قوله** من قبل  
تعلق بمنع اي حكم بالامتناع الكاين من قبل نفسه اي حكم  
بمنع طلب المحال المذكور من اجل انه محال وهو يعني قول الشئ  
اي لاستحالة وتوضيحه ان الطلب مع العلم بالاستحالة لا  
يتصور كونه طلبا حقيقيا اذ طلب الشئ حقيقة فرع عن  
امكان حصوله والا لكان عبثا **قوله** فاختلغا الخ اي لان ما خذ  
قول المعتزلة من مفهوم قوله لانه لظهور امتناعه الخ وما خذ  
امام الحرمين الاستحالة والحاصل انهما اتفقا على الحكم بالمنع واختلفا  
في المآخذ **قوله** كما في قوله تعالى كونوا فردة فانما صيغة طلب لكونهم  
فردة وصدور هذا الكون منهم محال لا قدرة لهم عليه فالمراد  
اهايتهم ومن هنا قال في الكشاف في سورة الاعراف ان هذا الطلب

عبارة

عبارة عن مستحتم فردة **قوله** والامام ربه الخ اي بقوله كما نقله  
المص عنه في شئ المختصر ان اريد من التكليف بالمحال طلب الفعل  
فهو محال من العالم باستحالة وقوع المطلوب وان اريد ورود  
الصيغة وليس المراد بها طلبا مثل كونها فردة خاسين فغير ممنوع  
**قوله** الى اختلاف المآخذ هو بصيغة الافراد والمقصود بالرفع  
صفة الاشارة **قوله** اما وقوع التكليف بالاول اي المتمنع بالغير  
فلانه تعالى كلف التعلق بالايمان الخ اعترض بان التكليف بالمحال  
لتعلق العلم واقع بالاتفاق والكلام في غيره من بقية اقسام  
المحال لغيره ولا يحسن اثبات محل النزاع محل الوفاق **قوله** اي  
لا يصدق النبي في شئ جملة على السلب الكلي لئلا ياتي له دعوي  
التناقض اذ لو حمل على الايمان الشرعي وهو تصديق النبي  
عليه الصلاة والسلام في جميع ما علم بالضرورة بحجية بلم يتناقض  
تصديقه في انه لا يصدق هذا التصديق **قوله** وفي هذا التصديق  
يق الاشارة لا قرب مذكور اي تصديقه في خبره عن الله الخ  
وقوله حيث اشتمل على اثبات التصديق في شئ وهو انه لا يصدق  
في شئ مما جابه عن الله ونفيه في كل شئ اي وهو الذي تعلق  
به هذا التصديق والموجبة الجزئية تناقض السالبة الكلية  
**قوله** عدم وقوعه بواحد منهما اي المتمنع للذات والمتمنع للغير  
ثم استثنى من الثاني قوله الا في المتمنع لتعلق **قوله** الا لثبوت  
حصول الشرط الشرعي الخ اورد عليه انه يقتضي كون وجوب  
الصلاة على المحدث من محل النزاع والذي يفهم من اصول الحنفية  
ما نبه عليه المولى السعد الدين في حواشيه انه لا نزاع لهم في ذلك  
ونحوه انما نزاعهم في تكليف الكافر بالعبادات بل قد حكى المع  
المسند في الاجماع على تكليف المحدث بالصلاة بمعنى وجوب الايمان  
بها وبالطهارة قبلها **قوله** والا اي والا يكن شرطا فيها فلا يمكن

هذا القول لا يثبت في غير هذا الموضع  
فانما هو مقتضى قوله تعالى ولا يصدق النبي في شئ جملة  
على السلب الكلي لئلا ياتي له دعوي التناقض اذ لو حمل على الايمان الشرعي وهو تصديق النبي عليه الصلاة والسلام في جميع ما علم بالضرورة بحجية بلم يتناقض تصديقه في انه لا يصدق هذا التصديق

قوله الاكثر ان حصول الشرط الشرعي الخ  
هذا يخالف ما ذكره المص في السبلة  
الاية من ان المتمنع ان الامور  
لا يتعدى ما لا يعد الجائز و قد  
جاء بان هذا لا يرد عليه اذ ليس  
في كلامه هنا ما يدل على اعتماد  
ما نقله عن اكثر وورد بان قوله  
الاية والصحيح هو في اعتماد  
قوله انهم



امثاله ان اراد حالا فسلم ولا يضربا اذا كان الامتثال يتحقق ولو  
 مع التراخي وان اراد مع التراخي فممنوع كما اشار اليه الشافعي  
 واجيب بان كان امثاله بان يوتي بالمشروط بعد الشرط اي بعد  
 الاتيان بالشرط وقد وقع هذا الامتثال الممكن في حق المحدث للكل  
 بالصلاة لكن قد علمت ان هذا ليس من محل النزاع **قوله** يعني من  
 الأكثر هنا وهم القائلون بصحة التكليف بالمشروط ووقوعه حال  
 عدم الشرط فريقان الاول وهو اكثرهم القائلون بوجوب الشرط  
 بوجوب المشروط والثاني لا يقولون بذلك فمعنى الاجاب المشروط  
 عند عدم الشرط عند هؤلاء اجاب الاتيان به عند وجود الشرط واما  
 خلاف الأكثر هنا وهم القائلون بعدم الصحة والوقوع فلا ينصرون  
 منهم القول بوجوب الشرط بوجوب المشروط لاذ ذلك فرع التكليف  
 بالمشروط حال عدم الشرط لتقدم السبب على المسبب ولو بالذات  
**قوله** وفي مفروضة في تكليف الكافر بالفروع يعني ان محل النزاع  
 امر كل وهو صحة التكليف بالمشروط ووقوعه حال عدم الشرط  
 لكن فرعن العلماء ذلك في امر جزئي وهو تكليف الكافر بالفروع تقريبا  
 للفهم وكثيرا ما يفعلون ذلك عند اشتراك جميع الجزئيات في  
 المآخذ **قوله** مع انتفا شرطها في الجملة انما قال في الجملة لان المتوفى  
 على النية هو بعض المأمورات كالصلاة ونحوها دون البعض  
 الآخر كالعتق والجهاد ونحو ذلك ودون المنهيات مطلقا ولان  
 الايمان شرط الشرط فهو شرط في الجملة **قوله** والذين لا يدعون مع  
 الله الهاض وجه الدليل ان قوله تعالى ولا يغفلون أنفسهم  
 عطف على صلة الذين فيشاركه في الحكم وهو لفي الانام ومصلحة  
 العذاب فيكون ذلك من قوله تعالى ومن يفعل ذلك اشار به الى الصلاة  
 وفيه الاشارة وما عطف عليها **قوله** وتفسير الصلاة في الآية  
 الاولى بالايان لانها شاعرا اي علامته والزكاة بكلمة التوحيد لانها

توكي

توكي قابله اي نظيره وذلك اي وتفسير ذلك من قوله تعالى ومن  
 يفعل ذلك لا فراده اي يكونه موضوعا للاشارة الى مفرد بالشر  
 فقط خلاف الظاهر اما تفسير الصلاة بالايمان فلان قوله تلو ولم  
 تدركهم المكين بنفيه لان المراد به الاطعام الواجب وهو  
 الزكاة واما تفسير الزكاة بكلمة التوحيد فلان قوله ولم تدركهم  
 المكين يقتضي تفسيرها بحقيقة الشرعية واما تفسير لفظ  
 ذلك بالشر خاصة فلا فاته يصح بالنسبة الى الوعيد ذكر  
 القتل والزنا **قوله** مطلقا اي مأمورات ومنهيات **قوله** اد  
 المأمورات منها يعني المتوقعة على النية كما يرتد اليه قوله  
 فيما سبق لتوقفها على النية وقوله هذا لا يمكن مع القول  
**قوله** والمنهيات محمولة اي مقيسة عليها **قوله** تكون الطلاق  
 سببا لحرمة الزوجة مثال لما يرجع اليه من الوضع وفي  
 العبارة يجوز وحقيقة الكلام ان يقال كالحطاب الوارد يكون  
 الطلاق الحركية العربية في تعريف الوضع ومع رجوعه اليه يكون  
 متحد احد ذاتا وان اختلفا بالاعتبار اذ الحطاب بان الطلاق  
 سبب التحريم الاستمتاع هو الحطاب بتحريم الاستمتاع بسبب  
 الطلاق كما اوضح ذلك بعض المحققين **قوله** لا ما لا يرجع اليه بان  
 يكون متعلقة سببا لغير حطاب التكليف كالحطاب يكون  
 الاطلاق سببا للضمان **قوله** وترتب آثار العمود هو مثال ابطم  
 فسمي اذ الترتيب مسبب عن صحة العقد التي هي من متعلق  
 الوضع كما مر ولا يخفى ان متعلق المتعلق متعلق **قوله** وذلك  
 ظاهر في الامور اي فلا يحتاج الى بيان لكون متعلقه الفعل  
 ولا يخفى ان هذا بحسب الاصل الاغلب والا فقد يكون متعلقه  
 الكف ان يضر في نحو كوفي ودع وذر **قوله** وذلك اي الكف المفسر  
 بالانها فعل يحصل بفعل العبد اي بعينه من اضرار المنهي عنه

قوله تعالى ومن يفعل ذلك لا فراده اي يكونه موضوعا للاشارة الى مفرد بالشر  
 فقط خلاف الظاهر اما تفسير الصلاة بالايمان فلان قوله تلو ولم  
 تدركهم المكين بنفيه لان المراد به الاطعام الواجب وهو  
 الزكاة واما تفسير الزكاة بكلمة التوحيد فلان قوله ولم تدركهم  
 المكين يقتضي تفسيرها بحقيقة الشرعية واما تفسير لفظ  
 ذلك بالشر خاصة فلا فاته يصح بالنسبة الى الوعيد ذكر  
 القتل والزنا قوله مطلقا اي مأمورات ومنهيات قوله اد  
 المأمورات منها يعني المتوقعة على النية كما يرتد اليه قوله  
 فيما سبق لتوقفها على النية وقوله هذا لا يمكن مع القول  
 قوله والمنهيات محمولة اي مقيسة عليها قوله تكون الطلاق  
 سببا لحرمة الزوجة مثال لما يرجع اليه من الوضع وفي  
 العبارة يجوز وحقيقة الكلام ان يقال كالحطاب الوارد يكون  
 الطلاق الحركية العربية في تعريف الوضع ومع رجوعه اليه يكون  
 متحد احد ذاتا وان اختلفا بالاعتبار اذ الحطاب بان الطلاق  
 سبب التحريم الاستمتاع هو الحطاب بتحريم الاستمتاع بسبب  
 الطلاق كما اوضح ذلك بعض المحققين قوله لا ما لا يرجع اليه بان  
 يكون متعلقة سببا لغير حطاب التكليف كالحطاب يكون  
 الاطلاق سببا للضمان قوله وترتب آثار العمود هو مثال ابطم  
 فسمي اذ الترتيب مسبب عن صحة العقد التي هي من متعلق  
 الوضع كما مر ولا يخفى ان متعلق المتعلق متعلق قوله وذلك  
 ظاهر في الامور اي فلا يحتاج الى بيان لكون متعلقه الفعل  
 ولا يخفى ان هذا بحسب الاصل الاغلب والا فقد يكون متعلقه  
 الكف ان يضر في نحو كوفي ودع وذر قوله وذلك اي الكف المفسر  
 بالانها فعل يحصل بفعل العبد اي بعينه من اضرار المنهي عنه

قوله تعالى ومن يفعل ذلك لا فراده اي يكونه موضوعا للاشارة الى مفرد بالشر  
 فقط خلاف الظاهر اما تفسير الصلاة بالايمان فلان قوله تلو ولم  
 تدركهم المكين بنفيه لان المراد به الاطعام الواجب وهو  
 الزكاة واما تفسير الزكاة بكلمة التوحيد فلان قوله ولم تدركهم  
 المكين يقتضي تفسيرها بحقيقة الشرعية واما تفسير لفظ  
 ذلك بالشر خاصة فلا فاته يصح بالنسبة الى الوعيد ذكر  
 القتل والزنا قوله مطلقا اي مأمورات ومنهيات قوله اد  
 المأمورات منها يعني المتوقعة على النية كما يرتد اليه قوله  
 فيما سبق لتوقفها على النية وقوله هذا لا يمكن مع القول  
 قوله والمنهيات محمولة اي مقيسة عليها قوله تكون الطلاق  
 سببا لحرمة الزوجة مثال لما يرجع اليه من الوضع وفي  
 العبارة يجوز وحقيقة الكلام ان يقال كالحطاب الوارد يكون  
 الطلاق الحركية العربية في تعريف الوضع ومع رجوعه اليه يكون  
 متحد احد ذاتا وان اختلفا بالاعتبار اذ الحطاب بان الطلاق  
 سبب التحريم الاستمتاع هو الحطاب بتحريم الاستمتاع بسبب  
 الطلاق كما اوضح ذلك بعض المحققين قوله لا ما لا يرجع اليه بان  
 يكون متعلقة سببا لغير حطاب التكليف كالحطاب يكون  
 الاطلاق سببا للضمان قوله وترتب آثار العمود هو مثال ابطم  
 فسمي اذ الترتيب مسبب عن صحة العقد التي هي من متعلق  
 الوضع كما مر ولا يخفى ان متعلق المتعلق متعلق قوله وذلك  
 ظاهر في الامور اي فلا يحتاج الى بيان لكون متعلقه الفعل  
 ولا يخفى ان هذا بحسب الاصل الاغلب والا فقد يكون متعلقه  
 الكف ان يضر في نحو كوفي ودع وذر قوله وذلك اي الكف المفسر  
 بالانها فعل يحصل بفعل العبد اي بعينه من اضرار المنهي عنه



هذا هو الكلام الذي هو في الحقيقة  
 في الكلام الذي هو في الحقيقة  
 في الكلام الذي هو في الحقيقة  
 في الكلام الذي هو في الحقيقة

**قوله** وذلك اي الانتفاء عند وركه الكلف عن الدليل على بطلان  
 منه هب اي هاشم ونفوره لو كان المكلف به في النهي الانتفاء كان مقدور  
 للمكلف ولا يتصور ذلك لانه عدم وعدم غير مقدور واذ هو مستخرج من الازل  
 فلا يصلح ان يكون القدرة الحادثة ونفوره الجواب لان سلم ان عدم غير مقدور  
 للمكلف كيف ونسبة الطرفين الى القدرة سواء استمرار عدم مقدور  
 للمكلف لانه قادر على ان يفعل ذلك الفعل فيزول استمرار عدمه وهذا  
 معنى قول الله وذلك مقدور للمكلف بان لا يشاء فعله الذي يوجد بتعيينه  
 ومن ههنا قالوا القادر من اذا شاء فعل واذا لم يشاء لم يفعل اي فيستمر  
 عدم الفعل بعدم مشيئة الفعل ولم يقولوا وان لم يفعل اذا لا تتعلق  
 المشيئة بعدم الفعل الا على معنى تعقلها بالفعل **قوله** فيه اي السكون  
 يخرج عن عمدة النهي على الجميع اي على جميع الاقوال لكن بشرط تقدم  
 الداعية على القول الاول اذ لا اعتداد بالمشروط بدون شرطه فلذا سكت  
 الشر عن التنبية على ذلك ومبدأ الله في ما يقال انه لا يخرج عن العمدة  
 على القول الاول بمجرد السكون بل بالكلف الذي يحصل بالسكون بعد  
 الداعية **قوله** مع الا تماثل في بشرط وقوله امثالا على الترتيب **قوله**  
 وانما بشرط اي فيه قصد الترك **قوله** الحديث الصحيح المشهور انما  
 الاعمال بالنيات في الاستدلال بالحديث اشكال لان هذا انما يتمشى  
 على قواعد الحنفية لا على قواعد الشافعية ومن قال بقولهم اذ الجاري  
 على قواعدهم انما هو صحة الاعمال بالنيات وهو اقرب الى الحقيقة  
 اللغوية اذ الحنفية اللغوية انما وجود الاعمال بالنيات وهي توجد  
 صورة بدونها فتنى الصحة قرب الى نفي الوجود من نفي الثواب  
 فلا استدلال بطريق المدعي واجيب بان الحديث انما نص على الاعمال  
 بالنيات في الافعال دون التروك فثبت التروك على الاصل  
 من عدم اشراط النية للاعتداد بما فطلب النية فيها لمجرد الثواب  
 وبود هذا الجواب ترجيحهم التروك لكلف النفس الذي من قبل الافعال

واجيب

هذا هو الكلام الذي هو في الحقيقة  
 في الكلام الذي هو في الحقيقة  
 في الكلام الذي هو في الحقيقة  
 في الكلام الذي هو في الحقيقة

واجيب عن الاشكال اي بالاعتداد بشمل الاعتداد ولو من جهة  
 الثواب ولا يخفى انه خلاف الظاهر من الاعتداد وايضا فلا يفتي  
 فرق بين تقدير الاعتداد وتقدير الثواب في الحديث **قوله** بعد  
 دخول وقته الزمان وقبله اعلاما فنعني الازام ظاهر ومعنى الاعلام  
 الفعل اذا دخل الوقت فان هذا الفعل واجب اذا دخل وقته ولا يخفى  
 ان هذا خاص بما هو الاجاب اما امر الله بالوقت لم يخرج عن هذه  
 العبارة كما ان امر الله بالغير الوقت ونهي الكراهة والتجيز خارجة  
 عن قوله لا تكلف الا بفعل اعتدادا على العلم بذلك فيها من تعريف الحكم  
 السابق كما ذكره بعض المحققين **قوله** وانما يحصل بالفروع منه واما الاجز  
 في المفعولة فلا يعتد بما شرع الا بعد فراغ الفعل كما اشار الى ذلك  
 بقوله لا تنافيه بان شأنا منه **قوله** الاح اذ القدرة التي يكون بها  
 الفعل مقارنة عند الاشاعرة لا سابقة اذ العرض عند الامامية  
 زمانين **قوله** وما قيل من انه يلزم عدم العصيان بالترك لان  
 المأمور قبل المباشرة على تقدير ان الامور لا يتوجه الاعتدال بها تارك  
 لما لم يكلف به فلا يلزم عليه واللازم منتف لتوجه الملام قبل  
 المباشرة وتحقق العصيان بالترك **قوله** بان ترك الفعل الى اللوم  
 حال الترك دفع لما يتوهم من ظاهر العبارة من تحقق اللوم ولا  
 والمباشرة ثانيا وهو فاسد اذ اللوم انما هو مع الترك **قوله** ذلك  
 الكلف موقوف على انه نأى الفعل بالنهي وفيه تنبيه على ان في  
 استعمال النهي بدون الجار والمجرور توسعا حيث عومل مع انه  
 موقوف على الفعل المتعدي بمعنى معاملة المصوغ من المتعدي  
 بنفسه بجذ في الجار والمجرور تحفيضا لكثرة الاستعمال **قوله** لان الامور  
 بالشئ يفيد النهي عن تركه اعترض بالنهي عن ترك الشئ المأمور به  
 فرع عن الامور به وهذا القول يمنع الامر قبل المباشرة فلا يفتي  
 الجواب **قوله** مسألة يصح التكليف انما اعلم ان ههنا مقامين الاول  
 فيكون قوله اول قدرة لاح من حذف

هذا هو الكلام الذي هو في الحقيقة  
 في الكلام الذي هو في الحقيقة  
 في الكلام الذي هو في الحقيقة  
 في الكلام الذي هو في الحقيقة







الى انه صار علمه بالعلية في عرف اهل الشرع اما في عرف اهل  
 العربية فالكتاب عندهم علم بالعلية على كتاب سبويه **قوله**  
 اي في اصول الفقه لان بحثه عن اللفظ كونه المستعمل به على  
 الاحكام الشرعية بخلاف اصول الدين فان بحثه عن الصفة الشخصية  
 القائمة بذات الله تعالى لان غرضه البحث عن المقاييد الدينية  
 ومنها اثبات الصفات الشخصية كما اشار اليه الله **قوله** يعني ما  
 يصدق عليه هذا الشارة الى ان اللفظ المنزل المعلوم كلي  
 مختص في هذا الفرد الخارجي كالشمس والمراد به هذا الفرد  
 الصادق عليه ذلك المعلوم لا نفس المعلوم **قوله** وانما هذا  
 القرآن مع تشخيصه اي والحد انما هو للكليات لا للشخصيات  
 وهذا جواب سوال مرتب على قوله يعني ما يصدق عليه الخ  
**قوله** ليشير اي لا لتصوير ما هيته وقوله مع ضبط كثرته اي اطلاقه  
 اشارة لتأنيده اذ في تحده مع تشخيصه **قوله** فخرج عن ان يسمى قرآنا  
 اشارة الى ان المراد اخرج ما ذكر عن التسمية لا عن الحقيقة **قوله** مجازا  
 عن اظهار عجز المرسل اليهم التحقيق كما في غير المقاصد ان حقيقة  
 الاعجاز انبأت العجز استعير لظهوره من اطلاق اسم المعلوم على  
 لان اظهار اللازم ثم استعير للآزم اللازم الذي هو اظهار صدق النبي صلى  
 الله عليه وسلم في دعواه الرسالة فاستعماله في اظهار صدق النبي  
 صلى الله عليه وسلم لم يجاز عن مجاز لا عن حقيقة كما قد يتبادر من  
 الشئ والداعي الى المدول عن الحقيقة الى المجاز كونه المقصود  
 بالذات من العجزة **قوله** وان اتزل القرآن لغيره اي من الاحكام  
 والتدبر لا يانه والتذكير بوعظ وغير ذلك **قوله** حكاه لافها وقع  
 به الاعجاز فانه وقع بكل القرآن للتخدي به في قوله تعالى قل لئن  
 اجتمعت الانس والجن الالية وبعثت سور من للتخدي بها في  
 قوله تعالى فانوا بعثت سور مثله الالية وبسورة منه للتخدي بها

في آخر

في قوله تعالى فانوا بعثت سور مثله الالية وبسورة منه للتخدي بها  
 في قوله تعالى فانوا بعثت سور مثله الالية وبسورة منه للتخدي بها  
 في قوله تعالى فانوا بعثت سور مثله الالية وبسورة منه للتخدي بها

في قوله تعالى فانوا بعثت سور مثله الالية وبسورة منه للتخدي بها  
 في قوله تعالى فانوا بعثت سور مثله الالية وبسورة منه للتخدي بها  
 في قوله تعالى فانوا بعثت سور مثله الالية وبسورة منه للتخدي بها

في نحو قوله تعالى فانوا بسورة من مثله الالية فاقبل ما وقع به الاعجاز  
 سورة وفي تصديق باقصر سورة منه وهي الكوثر وقوله اقصر  
 سورة بدل من الكوثر **قوله** ومثلها فيه قدرها من غيرها اي  
 ولو اية فان تفاوت البلغ لا يظهر عما دون ذلك كما اشار اليه الله  
 بقوله بخلاف ما دونها **قوله** اي ابدأ اعرض عليه بان التفسير  
 بالابدية مضى اذ يلزم عليه انه لا يعلم ان شيئا من المنزل قرآن في  
 حياته صلى الله عليه وسلم لجواز النسخ ومن ههنا تبرأ الله من ذلك  
 بنفسه اليه وقد حجاب بان الابدية معتبرة في حياته صلى الله عليه  
 عليه وسلم بحسب الاصل الظاهر اذ الاصل عدم النسخ وبعد  
 وفاته صلى الله عليه وسلم بحسب التحقيق وبان الحد للقرآن  
 بعد وفاته صلى الله عليه وسلم وبعد استقرار الاحكام والايات  
 المتعبد بتلاوته فخرج عن الحد ما سخط تلاوته **قوله** والحاجة  
 في التمييز الى اخرج ذلك اي ما سخط تلاوته زاد المص على غيره  
 المتعبد بتلاوته وان كان من الاحكام فان التعبد هو الطلب للنقل  
 او الكف وذلك من قبيل الاحكام **قوله** وفي اي الاحكام لا تدخل الحدود  
 لان الحد لا فائدة النصور والحكم على الشئ فرع عن تصويره فلو  
 توقف تصور عليه لزم الدور وحاصل الجواب كاقال بعض المحققين  
 ان الحد كما يقصد به افادة النصور قد يقصد به الالتفات الى  
 تصور حاصل ليعلم انه المراد من اللفظ من بين التصورات والله  
 والمقصود من تحديد القرآن هو تمييز مسماه عما عداه بحسب  
 الوجود واعترض بان لا حاجة في التمييز الى ذلك خروج ما سخط  
 تلاوته بقوله سورة **قوله** حتى النقط عطف على ما **قوله** ليست منه  
 في ذلك اي في اول كل سورة غير رواية **قوله** لا يند الكتاب الا للاعجاز  
**قوله** ومنه الضمير للعادة يتناولها بالاعتقاد او لا يند الكتاب  
**قوله** المناسبة للرحمة والوفاء اي ومناسب المنايا من **قوله** لا ما نقل

والمراد هنا فان تحدد القرآن باللفظ المنزل الى حد لا يميزه  
 عما ليس بقرآن بالنسبة اليه من غير التزال والاعجاز مع بلية  
 القيود ولم يعلم عين القرآن شيخ الاسلام

في قوله تعالى فانوا بعثت سور مثله الالية وبسورة منه للتخدي بها  
 في قوله تعالى فانوا بعثت سور مثله الالية وبسورة منه للتخدي بها  
 في قوله تعالى فانوا بعثت سور مثله الالية وبسورة منه للتخدي بها



الجمعي بان الهبة لا يكن ضبطها من قرانه صلى الله عليه وسلم  
بخلق اصل الامالة **قوله** بان يحي اي يقصد وقوله على وجه القرب  
منها هي المحضة وقوله او من الفتحة فهو بين بين وقوله نفا حار  
من تخفيف الهمزة **قوله** في ادا الكلمة دفع لما يوهه العطف من  
التعابير وقوله يعنى غير ما تقدم اي كما يقتضيه العطف **قوله**  
زيادة حال من الفاظهم اي ملتبسة وقوله من مبالغة الجريان  
زيادة **قوله** والمهم وافق اي ابن الحاجب واباشامة على عدم تواتر  
الاول هو المدرك **قوله** في تواتر الثاني هو الامالة وجرم تواتر  
الثالث هو التحقير وقال في الرابع هو اللفاظ المختلف فيها بين القراء  
وفي قوله والمهم الاشارة الى ان المهم انما ضعف كلام ابن الحاجب من حيث  
محموم مفهوم قوله مالميس من قبل الادا فانه يقتضي نفي تواتر كل  
ما هو من قبل الادا مع ان بعضه متواتر عند المصنف ما جزم ما وتروى  
**قوله** تلك الزيادة خبر مقصوده **قوله** على ان ابا شامة الاشارة  
الى ان كلامه الى شامة مخالف لما نقله عنه المصنف من وجهين الاول  
ان كلامه خاص بما اختلف فيه الطرق ونقل المصنف يعموله  
لما اختلف فيه وما انفقت عليه الثاني انه يعم بظاهره مالميس  
من قبل الادا ونقل المصنف يقتضي اختصاصه بما هو من قبل الادا  
وعلى الشمول يكون بينه وبين كلام المصنف عموم وخصوص من وجه  
**قوله** المصنف الامام اي المصنف العثماني لانه امام المصاحف  
وقد وثقها **قوله** وان حكى البغوي الاتفاق اي فانه يحسب ما وصل  
اليه فلا يكون حجة على القائل بان الشاذ ما ورا السبعة **قوله** لانه  
انما نقل قرانا اي لم ينقل خبرا قرانا حجة يقال لا يلزم من اتساخ الاخص  
التي هي القروانية اتساخ الاعم التي هي الخبرية بل انما نقل الاخص  
فقط **قوله** فسقطت متاهان اي سقطت تلاوة وحكاها سقطها  
بدون نسخ لا ينصون لتكفل الله تعالى بحفظ كتابه قال تعالى انما نحن  
نملي من قبل الادا واختلفت فيه فان ظاهره انه  
غير متواتر واجتماعها على ما هو من قبل الادا  
واختلفت فيه الطريق فان ظاهره انه غير متواتر  
من خط سبي الحساد

احاد عطف على البسمة **قوله** لا يحازه علة لتوفر قدمت عليه  
للاختصاص ومعنى تنو فر كثر وضمنه معنى تمنع فعدها بعلى  
والدواعي البواعث وقوله تنو فر الداعي على نقله تواتر في كل  
عصر له اخصار **قوله** المعروفة للقراء السبعة اشارة الى ان  
التعريف للعهد الذهبي **قوله** من النبي البنا اشارة الى انه تواتر نام  
لكونه في جميع الطبقات واستاده في الطبقة الاولى الى محسوس  
وهو السماع من النبي صلى الله عليه وسلم واغرض تواتر القراءات  
السبعة بان اسانيد الرواة اليهم واسانيدهم اليه صلى الله  
عليه وسلم احاد فمن اين جات التواتر واجب بان التواتر لم يخص  
فيهم وانما نسبت القراءات اليهم لتصد لهم لضبط الحروف وحفظ  
شيوخهم فيها ومع كل منهم في طبقته ما يبلغ التواتر **قوله** اي نقلها  
تفسير لمفهوم التواتر اصطلاحا وامالفة فهو السابع **قوله** يمنع  
اي يستحيل عادة اي بحمل العقل بالنظر الى العادة تواترهم ارب  
نوافهم في الكذب سواء كانت الموافقة قصدا او على سبيل  
الاتفاق فعلى معنى في كما في قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة  
اي في حين غفلة اما العقل مجردة بقطع النظر عن العادة فلا يحمل  
ذلك ولا ينافي ذلك حصول العلم العادي لان مجرد التجويز  
العقل لا يندرج في العلوم العادية **قوله** قبل فيما ليس من قبل الادا  
اي نوع التادية وقوله بان كان هبة للفظ الى اخره تفسير لما هو  
من قبل الادا **قوله** كالمثل به باعتبار ما زيد لا بحسب اصل  
المداد هو متواتر ولعل في قول الشر الذي زيد فيه ايمالي ذلك **قوله**  
او واحد اي الف او واو او يا وقوله او اثنين اي فيكون قدرا ربعة  
وقوله طرق اي هي طرق **قوله** من الفتح بيان الاصل وقوله محضة  
يشير به الى ما ذكره بعضهم من ان مواد ابن الحاجب والي شامة  
ان اصل الامالة متواتر وان كلاما من كتبها غير متواتر ووجهه

الجمعي

الجمعي بان الهبة لا يكن ضبطها من قرانه صلى الله عليه وسلم  
بخلق اصل الامالة قوله بان يحي اي يقصد وقوله على وجه القرب  
منها هي المحضة وقوله او من الفتحة فهو بين بين وقوله نفا حار  
من تخفيف الهمزة قوله في ادا الكلمة دفع لما يوهه العطف من  
التعابير وقوله يعنى غير ما تقدم اي كما يقتضيه العطف قوله  
زيادة حال من الفاظهم اي ملتبسة وقوله من مبالغة الجريان  
زيادة قوله والمهم وافق اي ابن الحاجب واباشامة على عدم تواتر  
الاول هو المدرك قوله في تواتر الثاني هو الامالة وجرم تواتر  
الثالث هو التحقير وقال في الرابع هو اللفاظ المختلف فيها بين القراء  
وفي قوله والمهم الاشارة الى ان المهم انما ضعف كلام ابن الحاجب من حيث  
محموم مفهوم قوله مالميس من قبل الادا فانه يقتضي نفي تواتر كل  
ما هو من قبل الادا مع ان بعضه متواتر عند المصنف ما جزم ما وتروى  
قوله تلك الزيادة خبر مقصوده قوله على ان ابا شامة الاشارة  
الى ان كلامه الى شامة مخالف لما نقله عنه المصنف من وجهين الاول  
ان كلامه خاص بما اختلف فيه الطرق ونقل المصنف يعموله  
لما اختلف فيه وما انفقت عليه الثاني انه يعم بظاهره مالميس  
من قبل الادا ونقل المصنف يقتضي اختصاصه بما هو من قبل الادا  
وعلى الشمول يكون بينه وبين كلام المصنف عموم وخصوص من وجه  
قوله المصنف الامام اي المصنف العثماني لانه امام المصاحف  
وقد وثقها قوله وان حكى البغوي الاتفاق اي فانه يحسب ما وصل  
اليه فلا يكون حجة على القائل بان الشاذ ما ورا السبعة قوله لانه  
انما نقل قرانا اي لم ينقل خبرا قرانا حجة يقال لا يلزم من اتساخ الاخص  
التي هي القروانية اتساخ الاعم التي هي الخبرية بل انما نقل الاخص  
فقط قوله فسقطت متاهان اي سقطت تلاوة وحكاها سقطها  
بدون نسخ لا ينصون لتكفل الله تعالى بحفظ كتابه قال تعالى انما نحن  
نملي من قبل الادا واختلفت فيه فان ظاهره انه  
غير متواتر واجتماعها على ما هو من قبل الادا  
واختلفت فيه الطريق فان ظاهره انه غير متواتر  
من خط سبي الحساد

الجمعي بان الهبة لا يكن ضبطها من قرانه صلى الله عليه وسلم  
بخلق اصل الامالة قوله بان يحي اي يقصد وقوله على وجه القرب  
منها هي المحضة وقوله او من الفتحة فهو بين بين وقوله نفا حار  
من تخفيف الهمزة قوله في ادا الكلمة دفع لما يوهه العطف من  
التعابير وقوله يعنى غير ما تقدم اي كما يقتضيه العطف قوله  
زيادة حال من الفاظهم اي ملتبسة وقوله من مبالغة الجريان  
زيادة قوله والمهم وافق اي ابن الحاجب واباشامة على عدم تواتر  
الاول هو المدرك قوله في تواتر الثاني هو الامالة وجرم تواتر  
الثالث هو التحقير وقال في الرابع هو اللفاظ المختلف فيها بين القراء  
وفي قوله والمهم الاشارة الى ان المهم انما ضعف كلام ابن الحاجب من حيث  
محموم مفهوم قوله مالميس من قبل الادا فانه يقتضي نفي تواتر كل  
ما هو من قبل الادا مع ان بعضه متواتر عند المصنف ما جزم ما وتروى  
قوله تلك الزيادة خبر مقصوده قوله على ان ابا شامة الاشارة  
الى ان كلامه الى شامة مخالف لما نقله عنه المصنف من وجهين الاول  
ان كلامه خاص بما اختلف فيه الطرق ونقل المصنف يعموله  
لما اختلف فيه وما انفقت عليه الثاني انه يعم بظاهره مالميس  
من قبل الادا ونقل المصنف يقتضي اختصاصه بما هو من قبل الادا  
وعلى الشمول يكون بينه وبين كلام المصنف عموم وخصوص من وجه  
قوله المصنف الامام اي المصنف العثماني لانه امام المصاحف  
وقد وثقها قوله وان حكى البغوي الاتفاق اي فانه يحسب ما وصل  
اليه فلا يكون حجة على القائل بان الشاذ ما ورا السبعة قوله لانه  
انما نقل قرانا اي لم ينقل خبرا قرانا حجة يقال لا يلزم من اتساخ الاخص  
التي هي القروانية اتساخ الاعم التي هي الخبرية بل انما نقل الاخص  
فقط قوله فسقطت متاهان اي سقطت تلاوة وحكاها سقطها  
بدون نسخ لا ينصون لتكفل الله تعالى بحفظ كتابه قال تعالى انما نحن  
نملي من قبل الادا واختلفت فيه فان ظاهره انه  
غير متواتر واجتماعها على ما هو من قبل الادا  
واختلفت فيه الطريق فان ظاهره انه غير متواتر  
من خط سبي الحساد



انہ

انه ليس الغرض التقييد حتى يقال لا معنى لكون الشيء قيداً في نفسه بل الغرض بيان الواقع والافصاح عن المقصود فتأمل **قوله** بان لم يتضح المراد منه البالسببية او للتصوير **قوله** اقوال خبره وفي بنها الجمل **الخ قوله** لان الله تعالى اكمل الدين وبقاؤه غير مبين بنفس **قوله** اذ الوقف هنا مبتدأ وخبر **قوله** لا يبقى المكلف بمعرفته اي وبلغ غيره كما اشار اليه الشر بنفوله بخلاف المكلف بمعرفته للحاجة اليه بانه علة لا ينبغي وكذا قوله حذر **قوله** على ان صواب العبارة بالعمل به اي بدل معرفته اشار اليه ان العبارة ناقصة لا تقصر رها على احد الشقين وهو المكلف بمعرفته ومع نفسها فصورها ابدال المعرفة بالعمل وقد تجاب بان المقصود بالمعرفة ليس مجرد التصور اذ لا فائدة فيه بل المقصود لوجوب العمل واعتقاده والتغير بالمعرفة كالعلم يشمل الشيين بخلاف العمل **قوله** ان الادلة النقلية اي السموعة من الكتاب والسنة قد تقيد اليقين بدلولها وقوله بانضمام تواتر او غيره لم يقل وبعدم العلم بالمعارض العقلي مع انه لا بد منه لان الكلام في انما هل تقيد اليقين بعدم العلم بصدقها بلها بالجزء او تصديق الصادق وهذا يستلزم عدم المعارض العقلي اذ لا وجود له مع العلم بصدق القابل ومن هنا اقتصرنا على انتفاء العلم بالمراد منها في توجيه من اطلق انما لا تقيد اليقين مع ان هذا المطلق ضم اليه انتفاء العلم بالمراد منها العلم بعدم المعارض العقلي **قوله** اي معنى العبارة اليه ان ما نكره موصوفة لانصدريه كما قاله المعتمد بناء على ان المطلق كالمفهوم من انقسام الدلالة لانه كما قال التفناز في محوحي الي تكلف عظيم في تصحيح عبارات النظم كونهما صريحة في انهما من انقسام المدلول **قوله** في محل النطق حال في غير عليه اي حال كون ذلك المعنى ثابتاً في محل النطق اي محل نطق باسمه كالشافين النطق باسمه وهو ان فنوله تعالى ولا تغافل بها اف

[illegible]







بخلاف الصحة فانهما من اوصاف المعنى المنطوق نفسه فلا اعادها  
باللام فتقوله عقلا او شرعا راجع للصحة **قوله** اي دلالة اللفظ الخ  
تحويل للمعبرة عن ظاهرها فان المنطوق كما هو المدلول الالالة  
فلا بد من تقدير مرئى البصم **قوله** على معنى متعلق بدلالة  
فاللفظ الدال على المنطوق دال على شئيين احدهما المنطوق  
والاخر معنى اللفظ المقدور **قوله** لا يصح سواها لان ذلك فرع عن  
ادراكها وفهمها وذلك مستفاد عن عرض بان سواها ممكن  
والسجيل هو اجابتها كما قيل في النفي فانه طلب ما لا يطع فيه  
ولم يعدوه محالا فان قيل ان الكلام في السؤال بمعنى طلب الافهام  
عن المبول وهذا محال اذ لم يكن المبول من شأنه الافهام  
جيب بالمتع فان السؤال والحالة هذه عبت لا محال وبينهما  
فرق عظيم **قوله** على ما لم يقصد به في تقديره به اشارة الى ان  
المعنى المذكور مقصود في نفسه ولكنه ليس مقصودا باللفظ  
**قوله** كدلالة قوله تعالى اهل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم  
الرفث الجماع وعدي بالي لتضمنه معنى الافضا وليلة طرق  
الرفث كما اشار اليه الله بقوله من جواز جماعهم في الليل **قوله** من  
حكم ومحل الواو بمعنى مع فالمرحوم مركب منهما عمل المرحوم على ذلك  
لتصح اضافة الحكم اليه وحمل المنطوق على الحكم وحده لتحصل  
الناسبة بين المتوافقين ولعمل اطلاق المرحوم على ما ذكر اطلاق  
لان المرحوم والا فيشكل على ما مر من ان المرحوم ما دل عليه  
اللفظ لا في محل النطق **قوله** ويسمى مفهوم موافقة اي اشارة  
الى ان له اسمين مفرد ومركب وقد مر نظيره في تفسير الدلالة  
ثم هو اي المفهوم المسمى بالموافقة **قوله** اي كما قال المص لا يسمى  
بالموافقة المساوي كما كان ظاهرا المتن ان مفهوم الموافقة لا يجمع  
المساوي ولا يوجد فيه صرف الشبه المصاحبة عنه هذا الظاهر وحاصله

ان هذا

قوله على ما لم يقصد به في تقديره به اشارة الى ان المعنى المذكور مقصود في نفسه ولكنه ليس مقصودا باللفظ

قوله كدلالة قوله تعالى اهل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم الرفث الجماع وعدي بالي لتضمنه معنى الافضا وليلة طرق الرفث كما اشار اليه الله بقوله من جواز جماعهم في الليل

قوله ويسمى مفهوم موافقة اي اشارة الى ان له اسمين مفرد ومركب وقد مر نظيره في تفسير الدلالة ثم هو اي المفهوم المسمى بالموافقة

ان هذا القول انما يسلب عن المساوي اسم الموافقة لا معناها  
لصدق حدتها السابق عليه **قوله** وباسمها اي اسم للمساوي المتقدم  
وهو لحن الخطاب يسمى الاول ايضا على هذا القول **قوله** وفحوى الكلام  
التوجيه للتسمية المتقدمة وقوله ولحنه معناه اي لحنه قطعاً  
اول **قوله** وعلى هذا اي اطلاق المفهوم على المحل وحده بنسبتي ما قاله  
المص لان الاول بالشيء والمساوي له فيه غير قطعاً **قوله** ثم قال  
الشافعي ثم للترتيب التكري اذ هذا مخالف لما تقدم لا مرتب عليه  
وقوله امام الائمة توجيه لوصف المص امام الحرمين والامام الرازي  
بالامام دون الشافعي امامهما وحاصل التوجيه ان شهرة الشافعي  
تفخ عن وصفه بذلك اذ هو امام الائمة من جميع اقباعه فلا يقال  
ان قوله امام الائمة جبر للمحلل الواقع في المتن من عدم وصف  
الشافعي بالامامة مع وصف من هو من اتباعه بما **قوله** اي الدلالة  
على الموافقة اشارة الى ان دلالة مضاف للمفعول وان مرجع التفسير  
الموافقة وتذكير الضمير لان الموافقة هنا هو الحكم الموافق كما شبه على  
ذلك بعض المحققين **قوله** المسمى بالجليل نعمت القياس بنفسه  
وقوله كما يعلم مما سبى في اي في خاتمة كتاب القياس من ان الجلي  
ما قطع فيه بنفي الفارق او كان ثبوت الفارق احملاً لا ضعيفاً **قوله**  
والعلم في المثال الاول اي اية الوالدين الا يذا في الشا في اية  
اليتيم الانلاق **قوله** ولا يضر في النقل عن الاولين بصيغة الشيخ  
اي الامام الشافعي وامام الحرمين **قوله** لا الحكم كما تقدم اي في قوله  
اي كما قال المص لا يسمى بالموافقة المساوي وان كان مثل الاول في  
الاحتجاج به **قوله** واما الثالث اي الامام الرازي وقوله ولا يخوه  
ما تقدم يعنى في فحوى الخطاب ولحن الخطاب **قوله** لا مدح مصدر  
يمى اي لا دخول للقياس فيها **قوله** من قايلى هذا القول اشارة  
الى ان قوله فقال الغزالي تفصيل للقول بانها لفظية وتقرىح عليه

قوله على ما لم يقصد به في تقديره به اشارة الى ان المعنى المذكور مقصود في نفسه ولكنه ليس مقصودا باللفظ

قوله ويسمى مفهوم موافقة اي اشارة الى ان له اسمين مفرد ومركب وقد مر نظيره في تفسير الدلالة



فمنه ما هو كذا في قوله  
فمنه ما هو كذا في قوله

اي ثم اختلف القائلون بانها لفظية فقال القوال في **القول** فهمت  
او رد عليه انهم قد فسروا الدلالة اللفظية بفهم المعنى من اللفظ  
فكيف تكون الدلالة مفهومة والجواب انه لا معنى لكونها مفهومة  
من السياق والقراين الا حصول العلم بها من ذلك ولا مانع من  
كون الشيء فيها ومفهومها باعتبارين مختلفين **قوله** من السياق  
والقراين اي مع اللفظ كما يرشد اليه قوله لا من مجرد اللفظ به  
والسياق ما سيفي الكلام لاجله وهو هنا طلب تعظيم الوالدين  
كما اشار اليه ذلك بقوله فلولا دلالتهما علي ان المطلوب مما هو والقراين  
تفسير للسياق **قوله** من منع التافيف اي من اجل منع التافيف  
فمن تعليلية ومثله قوله من منع اكله **قوله** والفرض الصحيح  
احترار عن الاحق وقوله لا تشتم فلانا ولكن اضر به اي تكون الشتم  
بمجرده لا يجري فيه لفظ طبعه **قوله** اي الدلالة عليه اي الموافقة ح  
اي حين ادقمت من السياق والقراين **قوله** مجازية نسبة للمجاز  
وهو اللفظ الدال وقوله من اطلاق خبر لست اخذوف اي واطلاقها  
من اطلاق **القول** وهذا بيان لعلاقة المجاز وهي الاختصية والاعمية  
**قوله** وقيل نقل اللفظ لها عرفا اي فيكون حقيقة عرفية لا مجازا كما  
قال الفريزي ومن وافقه **قوله** من منطوق الايتين لان منطوقهما كما  
قال بعض المحققين تحريم الابداء وتحريم الاندلاق ومن افرادها  
تحريم الضرب والاكل لا منطوق اي كما في القولين الاخرين **قوله**  
كما هو ظاهر صدر كلام المص راجع لقوله مفهوم وانما كان ظاهر  
صدر كلامه لان قوله فوافقة ظاهره فالمفهوم الموافقة حكم حكم  
موافقة ويحمل فحكمة الموافقة موافقة فعل الاول الظاهر يكون  
مفهوما لا قياسا وعي الثاني يكون قياسا **قوله** لان المفهوم مستكوت  
حاصلا مع الايضاح ان النباي مع هو المقس وهو مستكوت الحق  
بالمنطوق والمفهوم مستكوت وحاصل رد المص ان معنى كون

المفهوم

فمنه ما هو كذا في قوله  
فمنه ما هو كذا في قوله

فمنه ما هو كذا في قوله  
فمنه ما هو كذا في قوله

المفهوم مستكوتا انه غير مصرح به مع كون مدلول اللفظ ومعنى  
كون المقس مستكوتا انه لا اشعار للفظ به وانما يدرك  
بواسطة الجامع وقوله قال المص اي في ضم المنهاج لكنه حقق  
في ضم المختصر ان له جهتين هو باعتبار واحداهما مستند اليه  
اللفظ وباعتبار الاخرى قياس حقيقة ولا امتناع ان يكون  
للشيء اعتباران ولذلك اجمع على القول به مشبهوا القياس ومثروا  
كل نظر الوجهة ومن لم قال المولى سعد الدين في التلويح وغيره ان الخلاف  
لفظي **قوله** والمقيس غير مدلول له اي ولا يكون الشيء الواحد مدلولاً  
غير مدلول وارادوا بالقياس حكم الفرع وهو فيه مجاز عن نفس  
الفرع على المعنى الا في القياس **قوله** وان خالف حكم المفهوم الحكم  
المنطوق به هذا على منوال ما سبق من حمل المفهوم على المعنى المركب  
من الحكم ومحلّه وحمل للمنطوق على الحكم وحده لتحصل المناسبة بين  
المتماثلين كما تحصل بين المتوافقين في مفهوم الموافقة **قوله** ليحقق  
اشارة اليه ان هذه المذكورات شروط في وجود المفهوم من اصله  
لا في جيبته فلوانتفى واحد منها لم يوجد المفهوم **قوله** اي نحو الحقوق  
كالجمل اي من المتكلم وهذا كالحقوق انما يتصور في غير كلام الله  
ورسوله واليه هذا من ان الله بقوله كقولك في الغنم السائمة زكاة وانت  
تحمّل حكم الملوقة **قوله** اي تربيتهم تفسير للمراد بالجور **قوله** اي دون  
المؤمنين من كلام الله **قوله** وانما شرطوا المفهوم اي لوجوده وتحققه  
كما في **قوله** افتتأ المذكورات هي كون المستكوت ترك الحقوق وما بعده  
**قوله** لانها فوايد ظاهرة اي لقيام قراين الاحوال عليها وهو فائدة خفية  
لان استفادته بواسطة ان التخصيص بالذكر لا بد له من فائدة  
وغير التخصيص بالحكم منتف فتمين **قوله** لانها اي من بعض الشروط  
المذكورة وهو ان لا يكون المذكور خرج للغالب لكن التوجيه انما هو  
لنفي هذا الشرط لا لنفس الشرط فاما ان يفقد النفي قبل ما في نفي الشرط

فمنه ما هو كذا في قوله  
فمنه ما هو كذا في قوله



الذي نفاه او جعل ما واقعة على النفي الذي نفاه وهو نفي  
الشرط المذكور وهذا اقرب معنى والاول اقرب لفظا **قوله** وهذا  
اي القول بمفهومه وان لم يتم عليه ماكد جواب عما يقال لاجابة  
الى نفي هذا الشرط وهو ان لا يكون المذكور خرج للغالب لان مالكا  
لم يتم عليه حتى يحتاج للتعرض لنفيه وحاصل الجواب ان مالكا وان لم  
يتم عليه فقد قال به غيره من المجتهدين كداود بل على من ابي طالب  
كروم وجهه كما نقله عنه ابن عطية في تفسيره ورواه عنه بالسند ابن  
ابي حاتم وغيره وفي قوله ورواه بالسند الخ تفويها لما نقل عن علي  
اذ لا يلزم من مجرد النقل الصحة **قوله** ومراجع ذلك اي ما نقل عن داود  
وعلي **قوله** والمنصود اي ليس الغرض المنصود ان لا يعمل بما يوافق  
المفهوم وقد جعل على وفقه او مخالفة له ليل خارجي **قوله** وقدم من  
والله اي المومن مع الكافرو من لم يواله معه قوله تعالى يا ايها الذين  
امنوا لا تتخذوا الذين اتخذوا دينا ينتمون اليه قولا والكنار اوليا ولم يفعل  
الا ان تولوا معهم المومنين ليعم الامرين وفي قوله وقد عم الخ اشارة الى  
ان العلم بالموافقة في اية الموالاة دليلين الاول استفاد من المعنى  
والعلة والثاني من صريح السمع والله سبحانه اعلم بالصواب  
**قوله** ومن المعنى المعلوم به الخ يعني العلة الجامعة **قوله** او لفظية رجع  
لقوله بل قيل بعمه الخ **قوله** حكاية اي الخلاف **قوله** اي ما يقتضي التخصيص  
بالذكر وهو المذكورات من كونه ترك لحوق وما بعده **قوله** قياس  
المسكوت بالمنطوق الباطن على اوضح من القياس مع الربط  
فعده بالبا اذا التزم مروط بالاصل **قوله** لعدم معارضته له علة  
لا يمنع **قوله** اذا عارضه بالنسبة الى المسكوت المشتمل على العلة تعيل  
لقوله بعمه **قوله** المعروض اي كالغنى فان الصفة كالتسمية عارضة  
للموصوف كالغنى والغنى بعم المعلوفة المسكوت عنهما على هذه القول  
كما بعم التسمية **قوله** من صفة بيان المذكور وقوله او غيرها اي كالشرط

والاستثناء

هذا القول بمفهومه وان لم يتم عليه ماكد جواب عما يقال لاجابة الى نفي هذا الشرط وهو ان لا يكون المذكور خرج للغالب لان مالكا لم يتم عليه حتى يحتاج للتعرض لنفيه وحاصل الجواب ان مالكا وان لم يتم عليه فقد قال به غيره من المجتهدين كداود بل على من ابي طالب كروم وجهه كما نقله عنه ابن عطية في تفسيره ورواه عنه بالسند ابن ابي حاتم وغيره وفي قوله ورواه بالسند الخ تفويها لما نقل عن علي اذ لا يلزم من مجرد النقل الصحة قوله ومراجع ذلك اي ما نقل عن داود وعلي قوله والمنصود اي ليس الغرض المنصود ان لا يعمل بما يوافق المفهوم وقد جعل على وفقه او مخالفة له ليل خارجي قوله وقدم من والله اي المومن مع الكافرو من لم يواله معه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا الذين اتخذوا دينا ينتمون اليه قولا والكنار اوليا ولم يفعل الا ان تولوا معهم المومنين ليعم الامرين وفي قوله وقد عم الخ اشارة الى ان العلم بالموافقة في اية الموالاة دليلين الاول استفاد من المعنى والعلة والثاني من صريح السمع والله سبحانه اعلم بالصواب قوله ومن المعنى المعلوم به الخ يعني العلة الجامعة قوله او لفظية رجع لقوله بل قيل بعمه الخ قوله حكاية اي الخلاف قوله اي ما يقتضي التخصيص بالذكر وهو المذكورات من كونه ترك لحوق وما بعده قوله قياس المسكوت بالمنطوق الباطن على اوضح من القياس مع الربط فعده بالبا اذا التزم مروط بالاصل قوله لعدم معارضته له علة لا يمنع قوله اذا عارضه بالنسبة الى المسكوت المشتمل على العلة تعيل لقوله بعمه قوله المعروض اي كالغنى فان الصفة كالتسمية عارضة للموصوف كالغنى والغنى بعم المعلوفة المسكوت عنهما على هذه القول كما بعم التسمية قوله من صفة بيان المذكور وقوله او غيرها اي كالشرط

بالطائفة بل المفهوم  
غيره لا يستلزم في المثال  
الى المفهوم صح

والاستثناء **قوله** كما افادته العبارة اي افادت ان عدم العموم  
هو الحق حيث جزم بانه لا يمنع قياس المسكوت بالمنطوق وحكي  
العموم بفيل المشعرة بالتضعيف وقوي ذلك الضعف بحكاية  
الاجماع على عدم العموم وان سبقت بقيل **قوله** بخلاف مفهوم  
الموافقة اي فلا يقال فيه ان عدم العموم هو الحق لان المسكوت  
هنا اي في مفهوم المخالفة اذ و من المنطوق في الحكم لا في العلة  
لانه مقبس وسياتي ان من شرطه ان يساوي الاصل في تمام  
العلة وقوله بخلافه هناك اي في مفهوم الموافقة فانه مساو  
للمنطوق او اولى منه **قوله** بمعنى محل الحكم اي لينطبق عليه  
المثال المذكور **قوله** مفهوم صفة اشارة الى ان هذا التقدير معتبر  
ليصح حمل الخبر على المبتدأ **قوله** قال المص والمراعاة لفظ مقيد لا  
اي مطلق لشيوعه فلا يرد النعت لمجرد مدح او محرة كما قيل **قوله**  
لا النعت فقط اي كما هو المتبادر من الصفة **قوله** اي الصفة كالسا  
الحد فاعلايتهم من ان الصفة مجموع الغنى السامية اذ القاعدة  
ان ما بعد الكاف هو المثال **قوله** قدم اي لفظ السامية في الثاني  
واضيف الى موصوفه فسقطت منه لام التعريف وبهذا  
يندفع ما يقال الموجود في الثاني سامية بالتعكير لا السامية  
بالتعريف كما يقتضيه قوله وفي الثاني ووجه الاندفاع ان  
تعريفه بحسب الاصل **قوله** وفي صفة الغنى بيان الحد بـ  
البحار اي وقوله ثمة مبتدأ خبره في صفة **قوله** وهو معلوفة  
الغنى اشارة الى انه لم يقصد بكل من المصافين مفهومه وضافته  
الى ما بعده بل قصد مجموعهما معنى واحد هو معلوفة وضافته  
ذلك المجموع المراد به ذلك المعنى الى الغنى وكذا القول في قوله او غير  
مطلق السوايم كما اشار الى ذلك بقوله وهو معلوفة الغنى وغير  
الغنى فلا يقال ان نفي الاخص اهم من نفي الاعم وكلام السام يقتضي

63

قوله ليعرف سيرة غريبهم  
المرجع السراج وقوله او  
نحوه السراج وقوله او  
اعوذ بالله من الشيطان  
الرجس

ما ان نفي سامة في قول المص  
من ان نفي سامة في قول المص  
من ان نفي سامة في قول المص

الغنى بعمه  
الغنى بعمه  
الغنى بعمه



عكس ذلك لان محل ذلك ان يقصد بكل من المضافين مفهومه و اضافته  
الى ما بعده و هناك برز ذلك كانه عليه بعض المحققين **قوله** عن محلبة  
الركاة اي عن كونه محلا لها **قوله** لترتب الركاة عليه في غير الغنم اي في غير  
هذا الحديث **قوله** وجوز المصنف ان تكون الصفة في سائر الغنم لفظ الغنم  
قد نوقش في ذلك عن المصنف الذي قال المصنف ان القيد في المثال الاول  
الغنم بوصف السدم وفي الثاني السائمة بوصف كنهها من الغنم لا مجرد  
الغنم **قوله** على وزانها في مثل الفخ ظلم فرق بينهما بان الغنم غير  
مشتق والغنم مشتق **قوله** بالمعنى السابق هو لفظ مفيد **قوله**  
لما جته متعلق بالسائل وفوله اي المحتاج هو معنى السائل لما جته  
**قوله** اي لا اكثر من ذلك لم يقل ولا اقل لان المقام للزجر وهو بوجه اكثر  
**قوله** اي لا اقل من ذلك لم يقل ولا اكثر لان المقام لازالة القدار فمتوهم  
الاقتصار على ما يزيلها **قوله** والاله المعبود بحق لان صحة مفهوم  
المخالفة في الآية تتوقف على تفسير الاله بذلك فلواريد به مطلق  
المعبود لم يثبت ذلك **قوله** اي اعلا ما ذكرنا إشارة الى ان الضمير في اعلاه  
يعود على المفاهيم باعتبار تأويلها بما ذكرناه فيه إشارة الى الجواب عما  
يقال كان المناسب ان يقول واعلاه اذ الكلام في انواع المفاهيم  
**قوله** اي مفهوم ذلك اذ الكلام في انواع مفهوم المخالفة وقوله ووجه  
دفع لتوهم الخصوص بلا عالم الا زيد حيث لم يقل مثل او نحو او ما  
اشبه ذلك **قوله** اي صراحة وقوله لسرعة يشير به الى انه ليس  
العلة في تقدمه على باقي المفاهيم مجرد القول بالمنطوق لمشاركة بعض  
المفاهيم كفهوم انما والغاية له في ذلك وحاصله ان لا عالم الا زيد  
فيل بان منطوق صراحة لسرعة تبادره الى الادهان واما نحو  
مفهوم انما والغاية فانما فيه اصل التبادر لا سرعة التبادر اذ قيل  
فيه انه منطوق بالاشارة لا منطوق صراحة **قوله** حجة لغة اي  
باللغة فاللغة دليل الحجة كما اشار الى ذلك بقوله لقول كثير من ائمة

اللغة

قوله عن محلبة الركاة اي عن كونه محلا لها  
قوله لترتب الركاة عليه في غير الغنم اي في غير  
هذا الحديث قوله وجوز المصنف ان تكون الصفة في سائر الغنم لفظ الغنم  
قد نوقش في ذلك عن المصنف الذي قال المصنف ان القيد في المثال الاول  
الغنم بوصف السدم وفي الثاني السائمة بوصف كنهها من الغنم لا مجرد  
الغنم قوله على وزانها في مثل الفخ ظلم فرق بينهما بان الغنم غير  
مشتق والغنم مشتق قوله بالمعنى السابق هو لفظ مفيد قوله  
لما جته متعلق بالسائل وفوله اي المحتاج هو معنى السائل لما جته  
قوله اي لا اكثر من ذلك لم يقل ولا اقل لان المقام للزجر وهو بوجه اكثر  
قوله اي لا اقل من ذلك لم يقل ولا اكثر لان المقام لازالة القدار فمتوهم  
الاقتصار على ما يزيلها قوله والاله المعبود بحق لان صحة مفهوم  
المخالفة في الآية تتوقف على تفسير الاله بذلك فلواريد به مطلق  
المعبود لم يثبت ذلك قوله اي اعلا ما ذكرنا إشارة الى ان الضمير في اعلاه  
يعود على المفاهيم باعتبار تأويلها بما ذكرناه فيه إشارة الى الجواب عما  
يقال كان المناسب ان يقول واعلاه اذ الكلام في انواع المفاهيم  
قوله اي مفهوم ذلك اذ الكلام في انواع مفهوم المخالفة وقوله ووجه  
دفع لتوهم الخصوص بلا عالم الا زيد حيث لم يقل مثل او نحو او ما  
اشبه ذلك قوله اي صراحة وقوله لسرعة يشير به الى انه ليس  
العلة في تقدمه على باقي المفاهيم مجرد القول بالمنطوق لمشاركة بعض  
المفاهيم كفهوم انما والغاية له في ذلك وحاصله ان لا عالم الا زيد  
فيل بان منطوق صراحة لسرعة تبادره الى الادهان واما نحو  
مفهوم انما والغاية فانما فيه اصل التبادر لا سرعة التبادر اذ قيل  
فيه انه منطوق بالاشارة لا منطوق صراحة قوله حجة لغة اي  
باللغة فاللغة دليل الحجة كما اشار الى ذلك بقوله لقول كثير من ائمة

المعنى فمما ان الحجة نشأت من جهة المعنى وفيه إشارة الى انه  
منصوب ايضا على اسقاط الخافض ولم يرد به ان معنى تميز ليللا  
يفوت العرض المقصود اذ يصير المعنى ان معنى المفاهيم مجزئ وليس  
مواد بل المواد ان الحجة نشأت من المعنى المعنوي فبساوي قولنا بالمعنى  
لكنه تفنن في العبارة **قوله** من لسان العرب مجاز من اطلاق اسم  
الالة على الفعل المودي بها او اسم المحل على الحال **قوله** وهو انه اي  
الشان لولم ينف المذكور الحكم في اسناد بنى الحكم الى المذكور يجوز  
والحقيقة اسناده الى المتكلم **قوله** لم يكن لذكره فائدة اي واللازم  
وهو عدم الفائدة في ذكره باطل فاللزوم وهو عدم بنى المذكور  
الحكم عن المكوت مثله **قوله** وهذا اي انه لولم ينف المذكور  
الحق وقوله كما عبر عنه هنا الخ حاصله انه لا منافاة بين العبارات  
الثلاث اذ المراد بالمعنى المعقول وكل من من العقل والعرف  
العام والمعنى كناية عن المعنى المذكور لان المعنى المذكور معقول  
لاهل العرف العام وناسخ عن نظر العقل فكما يصح التعبير عنه  
يصح التعبير عنه بالعقل وبالعرف العام **قوله** علما كان او اسم  
جنس فيه إشارة الى ان المراد باللقب عند الاصوليين الاسم الجامد  
الشامل للعلم واسم الجنس فهو مغاير للقب النحوي مغايرة العام  
للخاص لشموله للعلم عند النحاة الشامل لانواعه الثلاثة الاسم  
والكنية واللقب **قوله** على زيد حجج يرجع الى العلم وقوله وفي الغنم  
ركاة الخ راجع الى اسم الجنس **قوله** اذ لا فائدة لذكره علة احتج **قوله**  
اي لم يقل بشي من مفاهيم المخالفة اورد عليه ان الموافقة لا انكار  
تفسيره بعدم شيء منها لا بعدم القول وقد حجاب بان لا معنى  
لانكار المجتهد الشيء الا عدم القول به لعدم وقوعه على دليله  
لانكاره من اصله فان المجتهد لا ينكر على مجتهد **قوله** فلا ينبغي اي

قوله عن محلبة الركاة اي عن كونه محلا لها  
قوله لترتب الركاة عليه في غير الغنم اي في غير  
هذا الحديث قوله وجوز المصنف ان تكون الصفة في سائر الغنم لفظ الغنم  
قد نوقش في ذلك عن المصنف الذي قال المصنف ان القيد في المثال الاول  
الغنم بوصف السدم وفي الثاني السائمة بوصف كنهها من الغنم لا مجرد  
الغنم قوله على وزانها في مثل الفخ ظلم فرق بينهما بان الغنم غير  
مشتق والغنم مشتق قوله بالمعنى السابق هو لفظ مفيد قوله  
لما جته متعلق بالسائل وفوله اي المحتاج هو معنى السائل لما جته  
قوله اي لا اكثر من ذلك لم يقل ولا اقل لان المقام للزجر وهو بوجه اكثر  
قوله اي لا اقل من ذلك لم يقل ولا اكثر لان المقام لازالة القدار فمتوهم  
الاقتصار على ما يزيلها قوله والاله المعبود بحق لان صحة مفهوم  
المخالفة في الآية تتوقف على تفسير الاله بذلك فلواريد به مطلق  
المعبود لم يثبت ذلك قوله اي اعلا ما ذكرنا إشارة الى ان الضمير في اعلاه  
يعود على المفاهيم باعتبار تأويلها بما ذكرناه فيه إشارة الى الجواب عما  
يقال كان المناسب ان يقول واعلاه اذ الكلام في انواع المفاهيم  
قوله اي مفهوم ذلك اذ الكلام في انواع مفهوم المخالفة وقوله ووجه  
دفع لتوهم الخصوص بلا عالم الا زيد حيث لم يقل مثل او نحو او ما  
اشبه ذلك قوله اي صراحة وقوله لسرعة يشير به الى انه ليس  
العلة في تقدمه على باقي المفاهيم مجرد القول بالمنطوق لمشاركة بعض  
المفاهيم كفهوم انما والغاية له في ذلك وحاصله ان لا عالم الا زيد  
فيل بان منطوق صراحة لسرعة تبادره الى الادهان واما نحو  
مفهوم انما والغاية فانما فيه اصل التبادر لا سرعة التبادر اذ قيل  
فيه انه منطوق بالاشارة لا منطوق صراحة قوله حجة لغة اي  
باللغة فاللغة دليل الحجة كما اشار الى ذلك بقوله لقول كثير من ائمة



هذا التركيب الخبري الملوقة عنها اي انام **قوله** لان الخبر له خارجي  
 يجوز الاخبار ببعضه فاذا كان ذلك الخارج ثابتا لزيد وغيره جاز  
 الاخبار ببعضه وهو الثابت لزيد مثلا دون البعض الاخر وهو  
 الثابت لغيره كما اوضح ذلك بالمثال واستعمل الخارج هنا في الخبر عنه  
 مجازا عنه النسبة الخارجية **قوله** فلا يتعين القيد فيه للنفي اي لنفي ذلك  
 الخارجي عن غير المذكور لجواز ان يكون لنفي الحكم اي الاخبار بذلك الخارجي  
 عن غير المذكور ولا يلزم من عدم الاخبار بشيء عن اخر نفيه عن جواز  
 ثبوته له خارجا وان لم يخبر به عنه **قوله** وما في معناه ما تقدم اي  
 كالنفي بشرط او غاية او غيرها **قوله** فلا خارجي له اذ لا يستغاد معناه  
 الا بلفظه فعناه مغاير للتلفظ فلا فائدة للنفي فيه الا النفي اي في  
 الحكم عن غير المذكور ويلزم من نفيه عنه كما قال بعضهم عنه خارجا  
 لانهم لول الانشا الذي لا يوجد الا منه **قوله** ورسوله المبلغ عنه بنا  
 على القول بانه صلى الله عليه وسلم لا يجتهد وما ينطق عن الهوى  
 ان هو الا وحي يوحى فالتعليل بقوله لانه تعالى لا يغيب عنه شيء  
 لكلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم صحيح اذ الفرض ان الكلام له تعالى  
 خاصة وليس لرسوله صلى الله عليه وسلم الا التبليغ **قوله** صفة  
 لا تناسب الحكم اي ليس بينهما وبين الحكم مناسبة عقلية **قوله** في الغم  
 العفر في الصحاح شاة غفر يعطو بياض حمر **قوله** خلاف ما تقدم  
 اي من ان الصفة لفظ مقيد لآخر لا لشموله العلة **قوله** اطلق الامام  
 الرازي عنده اي عن امام الحرمين انكار الصفة اي ومواده بها الصفة  
 غير المناسبة لان المناسبة عنده من قبيل العلة فكما ليست صفة  
**قوله** وتكون غير المناسبة في معنى اللقب اطلق ابن الحاجب عنه  
 اي عن امام الحرمين القول بالصفة اي والمراد بها المناسبة لان  
 غير المناسبة من قبيل اللقب فكما غير صفة فلا تعارض بين الم  
 والامام الرازي وابن الحاجب في النقل عن امام الحرمين **قوله** واحا

غيرها

في خبره اي الصفة مما تقدم يعني من انواع مفهوم الخالفة **قوله** وسكت  
 عن البا في وهو كما المذكور اي عند امام الحرمين قياسا **قوله** اما من  
 الموافقة هذا محترز تعيين المفاهيم بالخالفة فيما تقدم اول المسئلة  
**قوله** بتلوه الشرط اي مفهوم الشرط وكذا القول فيما بعده **قوله** اخر  
 يقل احدا انه منطوق اي لا بالصراحة ولا بالاشارة **قوله** ومثله اي  
 انما في ذلك اي في كونه في رتبة الغاية **قوله** تنلوا الشرط ذكره مع صوة  
 المعنى بدونه ليدكر علة **قوله** فطلق الصفة لما كان مطلق الصفة  
 يشمل الصفة المناسبة وغير المناسبة وتقدمت المناسبة تعيين  
 حل مطلق الصفة على غير المناسبة كما اشار اليه الله بقوله اذ لو  
 حمل على المعنى الاصح للزم تاخر الشيء عن نفسه ولا معنى له **قوله** غير  
 مناسبات بقرينة المقابلة بالصفة المناسبة بالمعنى الكامل  
 المذكورات **قوله** اخر المفاهيم السريفة ذلك ان اخر المواجب لا يرتب  
 قالنا فيه ليست للترتيب بل للاستيفان **قوله** في فن المعاني اي لا  
 في فن البيان كما قد يتبادر من اضافة الدعوي الى البيانيين  
 فاشارة الى ان البيانيين يطلق على علم المعاني والبيان **قوله**  
 في ذلك اي المذكور وهو افاذته الاختصاص **قوله** المشتمل على  
 نفي الحكم عن غير المذكور اقتصر على هذا الشق لانه هو المفهوم  
 اذ القصور ثبات الحكم للمذكور ونفيه عن غيره فالاثبات  
 منطوق والنفي مفهوم **قوله** وانما هو قصد الخاص من جهة  
 خصوصه اي ان الخاص له جهتان جهة خصوص وجهه عموم  
 مثال الخاص ضرب زيد بالنسبة الى مطلق الضرب الصادر من  
 زيد وغيره فهذا الخاص قد يقصد في الاخبار به من غير جهة  
 خصوصه بان لا يقصد من حيث وقوعه على معين كقول  
 بالقاض من الفعل والفاعل والمفعول في مرأيتها بان يقدم الفعل  
 قالنا عمل بالمفعول وقد يقصد في الاخبار به من حيث خصوصه

غيرها اي الصفة مما تقدم يعني من انواع مفهوم الخالفة **قوله** وسكت  
 عن البا في وهو كما المذكور اي عند امام الحرمين قياسا **قوله** اما من  
 الموافقة هذا محترز تعيين المفاهيم بالخالفة فيما تقدم اول المسئلة  
**قوله** بتلوه الشرط اي مفهوم الشرط وكذا القول فيما بعده **قوله** اخر  
 يقل احدا انه منطوق اي لا بالصراحة ولا بالاشارة **قوله** ومثله اي  
 انما في ذلك اي في كونه في رتبة الغاية **قوله** تنلوا الشرط ذكره مع صوة  
 المعنى بدونه ليدكر علة **قوله** فطلق الصفة لما كان مطلق الصفة  
 يشمل الصفة المناسبة وغير المناسبة وتقدمت المناسبة تعيين  
 حل مطلق الصفة على غير المناسبة كما اشار اليه الله بقوله اذ لو  
 حمل على المعنى الاصح للزم تاخر الشيء عن نفسه ولا معنى له **قوله** غير  
 مناسبات بقرينة المقابلة بالصفة المناسبة بالمعنى الكامل  
 المذكورات **قوله** اخر المفاهيم السريفة ذلك ان اخر المواجب لا يرتب  
 قالنا فيه ليست للترتيب بل للاستيفان **قوله** في فن المعاني اي لا  
 في فن البيان كما قد يتبادر من اضافة الدعوي الى البيانيين  
 فاشارة الى ان البيانيين يطلق على علم المعاني والبيان **قوله**  
 في ذلك اي المذكور وهو افاذته الاختصاص **قوله** المشتمل على  
 نفي الحكم عن غير المذكور اقتصر على هذا الشق لانه هو المفهوم  
 اذ القصور ثبات الحكم للمذكور ونفيه عن غيره فالاثبات  
 منطوق والنفي مفهوم **قوله** وانما هو قصد الخاص من جهة  
 خصوصه اي ان الخاص له جهتان جهة خصوص وجهه عموم  
 مثال الخاص ضرب زيد بالنسبة الى مطلق الضرب الصادر من  
 زيد وغيره فهذا الخاص قد يقصد في الاخبار به من غير جهة  
 خصوصه بان لا يقصد من حيث وقوعه على معين كقول  
 بالقاض من الفعل والفاعل والمفعول في مرأيتها بان يقدم الفعل  
 قالنا عمل بالمفعول وقد يقصد في الاخبار به من حيث خصوصه

في خبره اي الصفة مما تقدم يعني من انواع مفهوم الخالفة

قالنا عمل بالمفعول وقد يقصد في الاخبار به من حيث خصوصه

في خبره اي الصفة مما تقدم يعني من انواع مفهوم الخالفة **قوله** وسكت  
 عن البا في وهو كما المذكور اي عند امام الحرمين قياسا **قوله** اما من  
 الموافقة هذا محترز تعيين المفاهيم بالخالفة فيما تقدم اول المسئلة  
**قوله** بتلوه الشرط اي مفهوم الشرط وكذا القول فيما بعده **قوله** اخر  
 يقل احدا انه منطوق اي لا بالصراحة ولا بالاشارة **قوله** ومثله اي  
 انما في ذلك اي في كونه في رتبة الغاية **قوله** تنلوا الشرط ذكره مع صوة  
 المعنى بدونه ليدكر علة **قوله** فطلق الصفة لما كان مطلق الصفة  
 يشمل الصفة المناسبة وغير المناسبة وتقدمت المناسبة تعيين  
 حل مطلق الصفة على غير المناسبة كما اشار اليه الله بقوله اذ لو  
 حمل على المعنى الاصح للزم تاخر الشيء عن نفسه ولا معنى له **قوله** غير  
 مناسبات بقرينة المقابلة بالصفة المناسبة بالمعنى الكامل  
 المذكورات **قوله** اخر المفاهيم السريفة ذلك ان اخر المواجب لا يرتب  
 قالنا فيه ليست للترتيب بل للاستيفان **قوله** في فن المعاني اي لا  
 في فن البيان كما قد يتبادر من اضافة الدعوي الى البيانيين  
 فاشارة الى ان البيانيين يطلق على علم المعاني والبيان **قوله**  
 في ذلك اي المذكور وهو افاذته الاختصاص **قوله** المشتمل على  
 نفي الحكم عن غير المذكور اقتصر على هذا الشق لانه هو المفهوم  
 اذ القصور ثبات الحكم للمذكور ونفيه عن غيره فالاثبات  
 منطوق والنفي مفهوم **قوله** وانما هو قصد الخاص من جهة  
 خصوصه اي ان الخاص له جهتان جهة خصوص وجهه عموم  
 مثال الخاص ضرب زيد بالنسبة الى مطلق الضرب الصادر من  
 زيد وغيره فهذا الخاص قد يقصد في الاخبار به من غير جهة  
 خصوصه بان لا يقصد من حيث وقوعه على معين كقول  
 بالقاض من الفعل والفاعل والمفعول في مرأيتها بان يقدم الفعل  
 قالنا عمل بالمفعول وقد يقصد في الاخبار به من حيث خصوصه



اي من حيث وقوعه على معين فيندفع المفعول على الفعل والفاعل لا فائدة  
فذلك قصد الافادة الحصر والله سبحانه اعلم بالصواب **قوله** فلا تنفيد  
النفي المشتمل عليه الحصر عدم افادة النفي لكونه هو المفهوم كما تقدم  
اذ الفرض من نفي افادتها الحصر انكار افادة المفهوم كما اشار اليه ذلك الشرح  
بقوله كقول ابي حنيفة في جلة ما تقدم اي من انكار جميع النافعين المخالفة  
**قوله** المشتمل على نفي الحكم عن غير المذكور فيكون من قصر الصفة على  
الموصوف وقوله او نفي غير الحكم عن المذكور من قصر الموصوف على  
الصفة وانما صرح بالنفي في الموضعين دون الاثبات المشتمل عليه  
الحصر ايضا لكون النفي هو المفهوم فالقول بان انما تنفد الحصر قول  
بانما تنفد المفهوم الذي الكلام فيه **قوله** فيما قيل نطقا حالان من  
مفعول تنفد المحذوف الذي هو الحصر اي حال كونه مفهوما وقيل  
منطوقا وقوله لتبادر الحصر علة منطقا **قوله** وان عورض اي الحصر  
وقوله بما هو مقدم عليه اي لكونه منطقا قاصريا وقوله كما في  
حديث الربا السابق اي فانه عورض بقوله مثلا **قوله** ولا بعد في  
افادة المركب اي كانا ما لم تنفده اجزا وه اي كان وما الا ترى ان الخبر  
المتواتر يفيد العلم مع انه مركب من اجزاء كل منها على انفراد لا يفيد  
العلم قطرا تحيل المؤلف من الشعارات فانه استفاد بالتأليف قوة  
ليست في شيء من اجزائه على انفرادها وهذا جواب عما قاله الامدي  
وابو حيان **قوله** من حيث انه فرد من افراد ان اشارة الى ان الفرعية  
ثابتة لان المفتوحة من حيث هي لا تختص بالمركبة مع ما فروعية  
المركبة من حيث دخولها في عموم افراد ان **قوله** فمن الاصل عرف الاصل  
هنا وفي القول الثاني للاشعار بالحصر فان تعريف الطرفين يفيد  
الحصر كما صرح به اهل المعاني وحاصله ان الاصلية على القول الاول  
محصرة في المستور وفي القول الثاني في المفتوحة ونكر الاصل  
في القول الثالث لجعله كلاما اصلا بوايه **قوله** بخلاف المفتوحة

قوله يا هوي يدليل

ای

66  
 اي فليست اصلا لعدم استغنائها بمعوليها لانها مع معوليها بمنزلة  
 مفرد **قوله** وقيل كل اصل اي بواسطه غير مبني على غيره **قوله** لان له  
 محال يقع فيها دون الاصل لم يقل لان كلا منهما لا يقع في محال الاضربا  
 يورد عليه المحال المشتركة بينهما **قوله** اللازم له فرعبة انما بالفتح  
 لا انما بالكسر لان افراد الاصل اصل وافراد الفرع فرع كما اشار اليه ذلك  
 في تعليل افادة انما المفتوحة المحصر بقوله لان ما ثبت للاصل ثبت  
 للفرع **قوله** قوة كلامه تشير اليه لانه قال انما لقصر الحكم على الشيء  
 او لقصر الشيء على حكم كقولك انما زيد قائم وانما يقوم زيد وقد اجتمع  
 المثالان في هذه الآية لان انما يوجب الي مع فاعله بمنزلة انما يقوم  
 زيد وانما الحكم اليه واحد بمنزلة انما زيد قائم اه فحسبة القصرين  
 الي انما بالكسر وجعل انما الحكم اليه واحد مثالا للثاني ظاهر في الفرعية  
 والا ماصح التمثيل بالمفتوحة ككسورة **قوله** اي في امثاله اي في غيره  
 كالحكام والواعظ وليس المراد قصر ما يوجب اليه في امثاله على  
 الوجدانية دون غيرها من الصفات والاشياء وغير ذلك ما يتعلق  
 بالاله بل بالنسبة الي التعدد فقط كما اشار اليه ذلك بقوله اي لا يتجاوز  
 الي ان يكون الاله كغيره متعدد كما عليه المحاطون **قوله** على استئثار  
 الله تعالى بالوحدانية اي فلا يتصف بالوحدانية بل بالوحدانية بغيره فان  
 لكان ظاهرا لان الوجدانية لا يتعقل فيما تعدد اذ هي ضد **قوله**  
 كغيره اي من الكليات التي تعدد افرادها خارجا **قوله** في الاقصى  
 اي حسب الوضع والاستيعاب للحكام القريب اي الي الافهام  
**قوله** وان لم يصرحوا بذلك فيما علمت لم يحض الشيء اذ لا يلزم  
 من عدم وقوعه على التصريح عدمه في الواقع وقد صرح بذلك  
 ابو حيان كما نقله عنه السيدي في اعرابه وقوله اكتفا عليه لم يصرحوا  
 لانه بمعنى تركوا التصريح وقوله اكتفا بكونها فيها اي انما من افراد  
 ان اي فيثبت كما ما ثبت لبغية الافراد **قوله** اي لا ما انتم عليه من

وہی کہ وہ فائدہ ماقبل لوعبر بالآ



الإيمان

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰

وینا وینا

منه

اللفاظ الدالة على المعاني أي جميع اللفاظ الدال كل منها على معناه  
 إذا جمع المرفق باللام يفيد العموم وبهذا يندفع ما يقال أنه لا يؤخذ  
 من هذا التعريف أن اللفظة تطلق على اللفظ الواحد الدال على معنى  
 بخلاف تعريف ابن الحاجب اللفظة بأنها كل لفظ وضع لمعنى كمن أورد  
 على التعريف أن فيه تحديدا للجمع والحد إنما يكون للمماهية واللفظ  
 الدال عليها مفرد وأورد على صنيعه أن فيه تأخيرا للحد عن  
 الحكم بأنها أفيد من الإشارة والمثال وأيسر وأحكم على الشيء فرع  
 فقوره والجواب عن الأول أنه حد للمماهية باعتبار وجودها  
 في ضمن الأفراد لا من حيث هي بل هو أنه لم يرد بهذا الحد تعريف  
 للماهية بل هو حد لفظي للموضوعات اللغوية في قولك مثلا الموضوع  
 اللغوية توقيفية قال مع يعرف الموضوعات اللغوية بوجه  
 ما ويعرف اللفاظ الدالة على المعاني ولكن بحمل التطبيقين  
 فهذا الحد يفيد ما كان جملة وبهذا حصل الجواب عن الثاني  
 إذا فرض أن لم يحكم على الموضوعات إلا بعد معرفتها بوجهها  
**قوله** نحو الجمع المرفق بالعام مبتدأ وخبر **قوله** أي أخرج بعضه  
 تفسير للاستثناء وقوله بعضه أي بعض أفرادها وقوله بأن يضم إليه  
 متعلق يستتبع والخبر في إليه ما نقل أي بأن يضم إليه ذلك على  
 طريقة المنطقيين حتى يصرفيا سا فيقول بالجمع المرفق بال  
 الاستثناء وكل ما صح الاستثناء منه مما لا حصر فيه فهو عام فالجمع  
 المرفق بالعام **قوله** كما سأل أي في قوله في العام ومعباد العموم  
 الاستثناء وقوله للزوم تناوله الخلة عام فإن صحة الاستثناء  
 تستلزم التناول وخارج بقوله مما لا حصر فيه أسماء العدد فإنها  
 وإن صح الاستثناء منها لكن فيها حصر **قوله** إذا لا مجال له في ذلك  
 أي الموضوعات اللغوية **قوله** ما يؤخذ منه ذلك أي أن حد الحزبي  
 والكل ما ذكر وإنما قال ما يؤخذ لأن المذكور هناك هو التقسيم

يَوْمَ وَيُفْعِلُ الْاَعْيَادَ مُتَقَدِّمِينَ فَلَمْ يَكُنْ يَدْرِي مَا لَمْ يَفْعَلْ

فعل التثنية ومولد اللفظ اما معنى التثنية  
 متبع للام قد يقال عند انما ياسب اختيار  
 والده ان اللفظ موضع اللفظ في ثبوت  
 الاختيار لا مام به موضع اللفظ المذكور  
 ولا اختيار لا مام به في الكلام في  
 كانه ياسب التثنية كما في ان منها ما وقع  
 فيما يسهل التثنية ووضع اللفظ في  
 الخارج في الاختيار على اللفظ في  
 وجه فعل الاختيار فلا يصح في  
 لا يكون الاختيار في اللفظ في  
 من قول في اللفظ في اللفظ في  
 من قول في اللفظ في اللفظ في



ويؤخذ منه التعريف **قوله** يعنى كدلول الكلمة قدر ذلك لان الكلام في المدلول ولما كان مدلولها ما ذكر من القول المفرد وهو على فهو صورة ذهنية لا يصدق عليها انما قول اذا القول لفظ مخصوص وهو كيفية تعرض للنفس اردف ذلك بقوله بمعنى ما صدق فيها ليصح التمثيل **قوله** او لفظ مفرد مهمل اشارة الى ان قوله او مهمل عطف على مستعمل الواقع نعنا المفرد فكلا المستعمل والمهمل فسمان من المفرد **قوله** كدلول اسمائها بمعنى ما صدقها لكن ترك ذلك للاكتفاء بما قبله وذلك فيما بعده لئلا يوهم اختصاص ذلك بالقسم الاول فقط **قوله** او لفظ مركب اشارة الى ان قوله مركب عطف على مفرد فينقسم كنبوعه الى القسمين المستعمل والمهمل كما اشار الى ذلك بقوله مستعمل **الاقول** وسيا في ذكر الوضع في حد الحقيقة الغرض منه ان الوضع ستة اقسام ثلاثة في الحقيقة وثلاثة في المجاز وكلها مندرجة في الحد المذكور لان جعل اللفظ دليلا على المعنى يشمل الجمل الثاني كالاول ويصدق في تكوين الحاصل واضح اللفظة او التارخ او اهل العرف بنفسه بقريئة ما سياتي من ذكر الوضع في حد الحقيقة مع تقسيمها الى الاقسام الثلاثة المذكورة وفي حد المجاز مع انقسامه الى مثل ذلك ايضا **قوله** مع انقسامه الى ما ذكر لم يقل مع تقسيمه كما قال في الحقيقة لان المقصود تقسيمه الى ما ذكر بل هو منقسم بنفسه اليها اذ هو قسم الحقيقة بأنواعها فيقابل كل نوع منها منة فتقوله كما يصدق بالوضع اللغوي يعنى في الحقيقة والمجاز وقوله يصدق بالعرف والشرع يعنى فيها ايضا **قوله** انما في الحقيقة اي ضد المجاز لا نفس الامر **قوله** نعم يعرفان من المعرفة لا التعريف **قوله** بالنقل اي الاخبار لا نقل اللفظ من معنى الى اخر **قوله** الذي هو الاصل واما الاستنباط فمخلاف الاصل **قوله** على معنى ذهني خارجي اورد هاتين المعنيين لتبينها على ان المعنى شئ واحد له جهتان

68 جهة ادراكه بالذهن وجهته تحققة في الخارج وهل الوضع له باعتبار  
الجهة الاولى او الثانية او من غير نظر اليه شيء منهما الا قول الاثنية  
كما اوضح ذلك الكمال بن ابي شريف **قوله** وجود في الخارج بالتحقق  
هذا كلام ظاهري والحق كما قاله السيد انه لا يتحقق فيه لعدم  
قبول ما يتحقق فيه للاشتراك نعم يتحقق فيه جزئيات مطابقة  
له في الحقيقة **قوله** لا اختلاف المعنى اي صورة المعنى في الذهن  
وقوله لظن خبران وقوله انه اي المعنى حال كونه في الخارج  
كذلك اي كالمعنى الذي في الذهن **قوله** اي في التكررة اشارة الى ان المراد  
باسم الجنس التكررة لا بمعنى الفرد انما يع بل ما يقابل المعرفة وهو  
ما وضع لغير معين كما اشار الى ذلك بقوله لان المعرفة لا يشمل  
اسم الجنس بالمعنى المشهور وهو ما وضع للماهية من حيث هي  
هي والتكررة بمعناها المشهور وهو ما وضع للوحدة الشائعة وازاد  
في التفسير كما قال بعض المحققين لفظ في ليل يتوهم ان التكررة نعت  
لاسم الجنس فلا ينزل المحذور **قوله** ويدل عليها بالتفصيل اي باضافة  
اسم جنسها اليه محلهما **قوله** وكذلك انواع الالام يعني معظمها **قوله** منه  
ما استأثر الله بعلمه لما كان بين يمين اول التعريف واخره تناق  
لان ما استأثر الله بعلمه عن خلقه يناق اطلاق بعضهم اشار  
اليه الجواب بانه لا تناق في الحقيقة لان التشابه منه استأثر  
الله بعلمه فلم يطلع عليه بعض اصفاياه والعبارة تؤدي ذلك  
بتفديرو من لهجات اول الكلام اخره **قوله** في ثبوت نعت للآيات  
والاحاديث اي الواردة في ثبوت الصفات لله تعالى وقوله المشكلة  
نعت ثان للآيات والاحاديث وقوله بتفويض متعلق بقوله **قوله**  
وهذا الاصطلاح اي تفسير المحكم والمتشابه بما ذكره في قوله  
للاصطلاح اشعار بان هذا اصطلاح طار على المعنى اللغوي  
وهو كذلك فان معنى المحكم لغة المتقن ومعنى المتشابه احد الشبهين

اسم احاد او اولاد توبه التماس على اهل بيعة العرف  
 فانما على باصلاح الفلا فانه اسم المذكور  
 فله عقد الفلام فانه لا يجمع له  
 بخلاف العرف الفلام فانه لا يجمع له  
 على الفلام فانه لا يجمع له  
 لا يجمع على الفلام فانه لا يجمع له  
 انه لا يجمع على الفلام فانه لا يجمع له  
 مدح و هو الفلام فانه لا يجمع له  
 في اللغة اسم الفلام فانه لا يجمع له  
 ثم نقل في العرف الفلام فانه لا يجمع له  
 لا يجمع على الفلام فانه لا يجمع له



المشبه احدها بالآخر **قوله** لا يجوز ان يكون موضوع المعنى خفي اي على  
 الناس الاعيان الخواص فانه لا يخفى عليهم كما اشار الى ذلك بقوله لا يتعارف  
 مخاطب غيرهم بما هو خفي عليهم لا بدركونه فخص الخفا بغيرهم **قوله**  
 من المتكلمين حالا من الواو في مشيئوا **قوله** اي الواسطة تغير للحال  
 كالعالمية فانها لا وجود لها في الخارج مع انما ليست عدم شي فانها  
 دايرة بين الوجود والعدم **قوله** السابع نعت للمركبة اذ المراد بها الفاعل  
 اضافة المعنى اليها ولذا ذكر النعت **قوله** والمعنى الظاهر له  
 أي للمركبة وقوله تحرك الذات خبر المعنى **قوله** فغير واعن وضعه  
 بالتوقيف لان التعبير عن موضوعه تعالى بالتوقيفية يستلزم  
 التعبير بالتوقيف عن الوضع **قوله** لا دراكه اي وضعه تعالى  
 بالتوقيف فهو من اطلاق اسم السبب على متعلق السبب الذي  
 هو الادراك هنا **قوله** علم الله بالوحي التفسير لتوقيفية بالنظر  
 الى معناها الاصلية الذي هو التعريف **قوله** الى بعض انبياءه مقتضى  
 الاستدلال بالامية الانبياء ان المراد به آدم **قوله** او خلق اللغات  
 عطف على الوحي اي او خلق اللغات وفي نسخة الاصوات بدل  
 اللغات **قوله** بان تدل اي الاصوات وقوله من بعض العباد بيان  
 لمن وقوله عليها اي على اللغات او على معانيها فالاصوات للخلق على  
 الاول هو قول لفظ كذا فكذا فكون غير اللغات اذ هي معرفة لها  
 وعلى الثاني هي الالفاظ الموضوعية بقرينة اضافة المعاني اليها  
 قال بعضهم وعلى كل فلا بد من خلق العلم الضروري مع ذلك **قوله**  
 في بعض العباد متعلق بخلق وقوله بما متعلق بالعلم وفيه الفصل  
 بين المصدر وصلته باجتهدي وهو في بعض العباد **قوله** ومحتقرا  
 كلامه توجيه للضعف المشار اليه بعزى **قوله** اي الالفاظ الشاملة  
 الجواب عما يقال الدليل لا يبطال المدعى اذ المدعى وضع جميع  
 الالفاظ والدليل انما يدل على بعضها وفي الاسماء الجواب ظاهر **قوله**

اي علامة

اي علامة على سماء هذا ظاهر على ما يقوله الكوفيون ان الاسم مشتق  
 من السمة اي العلامة ويمكن بناؤه على ما يقوله البصريون من انه  
 مشتق من السمو اي العلولة اذ انوه به ورفع قد اشعر بالسمي  
 وصار علامة عليه كما ان كل ما اشعر بالسمي فقد نوه به ورفع  
 والحاصل ان كلامنا من الاشتقاقين يستلزم الدلالة على ما يدل عليه  
 الال **قوله** عوفي طر اي فلا ينزل عليه القرآن **قوله** وتعليه تعالى  
 تقرير لوجه الدلالة وحاصله ان التعليم سبوق بالوضع وقد  
 استند تعليم الاسماء الاول البشري الى صور الله عز وجل فلا يكون الوضع  
 البشري بل الله سبحانه وتعالى **قوله** واستدل لهذا القول بقوله تعالى  
 وما ارسلنا من رسول الا به وجه الدلالة ان رسول نكرة في سياق  
 النفي فيصدق باول رسول فيكون ارساله بلسان قومه اي بلغتهم  
 فتكون لغتهم سابقة على ارساله فلا تكون اللغات توقيفية اذ  
 التعليم لا يكون الا بالوحي كما هو الظاهر لانه جرت به عادة الله تعالى  
 فلو كانت توقيفية لتاخرت عن البعثة وقد فرض انما سابقة عليها  
 فيلزم الدور وهو محال وانما قال استدل بصفة النبي المجهول  
 للاشارة الى ضعف الاستدلال وسيصرح بذلك في قوله فانه لا يلزم  
 من تقدم اللغة **قوله** في التعريف للغير اي غير الواضع **قوله** يعني توقيف  
 لان القدر المذكور منسوب الى التوقيف لا دراكه به لان نفس التوقيف  
**قوله** والحاجة الى الاول اي القدر المحتاج اليه في التعريف وهذا جواب  
 عما قاله الاسناد **قوله** الذي هو اولها دفع لما ينوهم من شمول التوقف  
 لاحد شئ في قول الاستاذ وعليه فهذا الشمول غير مواد **قوله** فيجاءه  
 بانية انما الخشارة الى بيان الفائدة في ثبوت اللغة بالقياس وهو  
 الاستغناء في النبذ مثلا عن قياسه على الخمر شرعا وعن النظر في شرايط  
 القياس الشرعي هل وجدت خلافا من لا يقول بثبوت اللغة  
 قياسا فيحتاج الى ذلك دليل من السنة **قوله** ما لم يثبت تعميمه

كلامه في القياس هو ترجيح الثاني وهو ان القياس هو الذي يثبت اللغة بالقياس وهو  
 الذي لا يلزم الدور وهو محال وانما قال استدل بصفة النبي المجهول للاشارة الى ضعف الاستدلال وسيصرح بذلك في قوله فانه لا يلزم  
 من تقدم اللغة قوله في التعريف للغير اي غير الواضع قوله يعني توقيف لان القدر المذكور منسوب الى التوقيف لا دراكه به لان نفس التوقيف  
 قوله والحاجة الى الاول اي القدر المحتاج اليه في التعريف وهذا جواب عما قاله الاسناد قوله الذي هو اولها دفع لما ينوهم من شمول التوقف لاحد شئ في قول الاستاذ وعليه فهذا الشمول غير مواد قوله فيجاءه بانية انما الخشارة الى بيان الفائدة في ثبوت اللغة بالقياس وهو الاستغناء في النبذ مثلا عن قياسه على الخمر شرعا وعن النظر في شرايط القياس الشرعي هل وجدت خلافا من لا يقول بثبوت اللغة قياسا فيحتاج الى ذلك دليل من السنة قوله ما لم يثبت تعميمه



اي لجميع المعاني المشتملة على الوصف المناسب **قوله** لا حاجة في ثبوت  
ما لم يسمع اي لا ندراج ما لم يسمع منه تحت عام فهو منطوق لا مسكوت  
فلم يدخل في محل الخلاف حتى يحتاج الى اخرج **قوله** لي اعتد الكما اي  
بالنظر الى القابلين كما يدل عليه قوله خلاف قول بعضهم ان اكثر على النفع  
واما ترجيح احدهما بالنظر الى المدرك فبحث اخر **قوله** اي كان كل منهما  
واحدا دفع لتوهم ما يتبادر من لفظ الاتحاد الشان اي صار شيئا واحدا وما  
يقوي الدفع ان الاتحاد لهما سندا في كل منهما لا في مجموعهما كما مر الى  
فكذلك بقوله اي كان كل منهما واحدا **قوله** او وجد وامتنع غيره قال الكمال  
ابن ابي شريف في ذكر المناطقة هذا المثال نوع اساءة ادب كما قاله  
البرماوي وكان اللابق لاجل هذا المثال ترك هذا التقييم او لا ضرورة  
بالشم الى ابواده **قوله** وان استوي معناه في افراده الى لا يخفى ان استوي  
والتفاوت من الصيغ التي انما تسند الى متعدد وهو في الحقيقة  
ثابت للافراد في انفسها واما ثبوته للمعنى فاعتبار وجوده في افراد  
فيصح اسناد فكر اليه بذلك بهذا الاعتبار كما هنا وكما في قوله في تفاوت  
معناه واما اسناده الى المتعدد حقيقة فقد اشار اليه بقوله لتوافق  
افراد معناه وقوله نظر الى اشراك الافراد في اصل المعنى **قوله** فاحد  
اللفظي مثلا الى يشير به الى ان صيغة تفاعل تقتضي تعدد السند  
اليها ما على وجه العطف او التصريح بالاسناد في البعض وجر  
البعض باضافة مع نحو تخاصم زيد وعمرو ولا يستعمل الثاني في  
مخووظ ولا التاء في نفيه لان من حفظ حجة على من لم يحفظ **قوله** ولم  
يفعل او مجاز لان لا انه اذا اتفق كونه حقيقة فيهما لا يخص في الحقيقة  
والمجاز بل يصدق بالمجازين ايضا **قوله** فان كلا منهما وضع لمعين اي لان  
يستعمل في معين فهو معين عند المنعمل لا الواضع كما اشار الى ذلك  
بقوله وهو اي جزئي يستعمل فيه **قوله** فلا يخرج العلم العارض  
الا اشراك لانه معين من حيث الوضع وعدم ثبوته انما هو بالنظر

الى

10  
الي العروضي **قوله** اي ملاحظ الوجود فيه اي على وجه الشخص والنعين  
كما يدل عليه قوله والدال على اعتبار التعيين في علم الجنس **قوله** امر الحكم  
اللفظية عليه وجه الدلالة كما قال بعضهم ان الاحكام المذكورة تستلزم  
التعريف وثبوت الملزوم يستلزم ثبوت اللازم **قوله** ومثله اي علم  
الجنس في التعيين اي في اعتبار المعرفة بلام الحقيقة نحو الاسد اجري من  
التعريف والفرق بينهما كما اشار اليه السيد هو ان التعريف في ذي اللام  
بالالة وفي علم الجنس بحصول اللفظ **قوله** كما ان مثل النكرة بمعنى الدال على  
بعض غير معين بقوية تغير نظرها وهو المعروف بلام الجنس بذلك والفرق  
بينهما ما اشار اليه التتار في قال النكرة تفيد ان ذلك الاسم بمعنى في جملة  
الحقيقة نحو ادخل سوفاجلان المعروف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس  
الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو عام مخصوص  
بالقرينة فالجرد وذو اللام اذا بالنظر الى القرينة سواء بالنظر الى انفسها  
مختلفان ان والفرق بين المعرفة بلام الحقيقة والمعرفة بلام الجنس كما اشار  
اليه السيد ان المعرفة باللام ان يشير به الى الماهية من حيث هي فهو معرف  
بلام الحقيقة والا فهو معرف بلام الجنس **قوله** معروفا او متكررا راجع الى  
اسمه **قوله** نحو هذه اسامة او الاسد واسد اشار بالامثلة الثلاثة  
الى استعمال كل من علم الجنس واسم الجنس بتسميته في المفرد المعين  
بقريته اسم الاشارة المفيد لذلك وفي اسم الجنس بتسميته المصريح  
به مع علم الجنس كما ان الامثلة الثلاثة الاخيرة في قوله وان رايت اسامة  
الواحدة لا استعمال كل من علم الجنس واسم الجنس بتوعيه في المفرد  
المعجم بقريته قوله ان رايت **قوله** ان المطلق الدال على الماهية بلا قيد وان  
من زعم دلالة على الوحدة الشايعة الخ ان قيل الذي يوحده من ان اسم  
الجنس وضع لفرد معجم هو قوله ان من زعم دلالة على الوحدة الشايعة  
لا قوله ان المطلق الدال على الماهية بلا قيد فما العائدة في ذكره اجيب بان نظيره كما في النكرة وفي انعام  
العائدة في ذكره الاشارة الى ان الاخذ المذكور يتوقف على اتحاد المطلق

قوله اي ملاحظ الوجود فيه اي على وجه الشخص والنعين  
قوله امر الحكم اللفظية عليه وجه الدلالة كما قال بعضهم ان الاحكام المذكورة تستلزم  
التعريف وثبوت الملزوم يستلزم ثبوت اللازم قوله ومثله اي علم الجنس في التعيين اي في اعتبار المعرفة بلام الحقيقة نحو الاسد اجري من  
التعريف والفرق بينهما كما اشار اليه السيد هو ان التعريف في ذي اللام بالالة وفي علم الجنس بحصول اللفظ قوله كما ان مثل النكرة بمعنى الدال على  
بعض غير معين بقوية تغير نظرها وهو المعروف بلام الجنس بذلك والفرق بينهما ما اشار اليه التتار في قال النكرة تفيد ان ذلك الاسم بمعنى في جملة  
الحقيقة نحو ادخل سوفاجلان المعروف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو عام مخصوص  
بالقرينة فالجرد وذو اللام اذا بالنظر الى القرينة سواء بالنظر الى انفسها مختلفان ان والفرق بين المعرفة بلام الحقيقة والمعرفة بلام الجنس كما اشار  
اليه السيد ان المعرفة باللام ان يشير به الى الماهية من حيث هي فهو معرف بلام الحقيقة والا فهو معرف بلام الجنس قوله معروفا او متكررا راجع الى  
اسمه قوله نحو هذه اسامة او الاسد واسد اشار بالامثلة الثلاثة الى استعمال كل من علم الجنس واسم الجنس بتسميته في المفرد المعين  
بقريته اسم الاشارة المفيد لذلك وفي اسم الجنس بتسميته المصريح به مع علم الجنس كما ان الامثلة الثلاثة الاخيرة في قوله وان رايت اسامة  
الواحدة لا استعمال كل من علم الجنس واسم الجنس بتوعيه في المفرد المعجم بقريته قوله ان رايت قوله ان المطلق الدال على الماهية بلا قيد وان  
من زعم دلالة على الوحدة الشايعة الخ ان قيل الذي يوحده من ان اسم الجنس وضع لفرد معجم هو قوله ان من زعم دلالة على الوحدة الشايعة  
لا قوله ان المطلق الدال على الماهية بلا قيد فما العائدة في ذكره اجيب بان نظيره كما في النكرة وفي انعام العائدة في ذكره الاشارة الى ان الاخذ المذكور يتوقف على اتحاد المطلق



واسم الجنس وذلك ثابت بقوله ان المطلق الدال على الماهية بلا قيد اذا  
 قابل ان يقول الكلام فيما سياتي انما هو في المطلق لا في الجنس الذي  
 الكلام فيه **قوله** كما لا يخفى ما تقدم صدر المحقق بمعنى قوله في تعريف  
 العلم ما وضع لمعين فان سطوة كما قال بعض المحققين يدل على ان  
 المعرفة ما وضع لمعين ماهية كان او فردا او مفهوما يدل على ان  
 الفكرة ما وضع لغرض معين كذلك اي ماهية كان او فردا **قوله** من حيث  
 قيامه بالفاعل بمعنى كما قال بعض المحققين ان الاشتقاق فعل ينصنف به  
 الفاعل على جهة قيامه به والمفعول على جهة وقوعه عليه فقوله في  
 التعريف رد بحقل انه مبني من ايراد بالبناء للفاعل وانه مبني منه  
 بالبناء للمفعول فهو على الاول تعريف له من حيث قيامه بالفاعل وعلى  
 الثاني تعريف له من حيث تعلقه بالمفعول ولما كان الاحتمال الاول  
 اظهر من الثاني جزم بوجبه انه ثم اعلم ان الاشتقاق يعتبر تارة من  
 حيث العلم به وتارة من حيث فعله فمن لحظ الاعتبار الاول قال في  
 تعريفه هو ان يجد لفظا موافقا له فيما ذكر لاخر بحروفه الاصول  
 ومعناه ومن لحظ الثاني قال في تعريفه هو اقطاع لفظ من اخر  
 موافقا له فيما ذكر ولما كان تعريف المتن كما قال بعض المحققين يقتضي  
 وجود اللفظين للزود والمردود اليه قبل وجود الرد لم يكن تعريفنا  
 له باعتبار الفعل فحين ان يكون تعريفنا باعتبار العلم كما اشار اليه  
 ذلك التفسير الرد بالحكم الذي هو الادراك بنا على انه ادراك ان  
 النسبة واقعة اول واقعة كما مر انه الحق **قوله** اي فرع عنه يريد  
 الفرعية الخاصة المفيدة بالنسبة المذكورة فلا يصح في غير المشتق  
**قوله** بان يكون معنى الثاني في الاول اي لامع زيادة عليه كالقتل مصدر  
 من القتل او معهما كالضارب من الضرب كما وضع ذلك بعض المحققين  
**قوله** بان تكون فيهما على ترتيب واحد اشارة الى ان المناسبة هي  
 الترتيب المعبر في الاشتقاق الصغير المراد بالتعريف هنا كما نبه عليه

الشعر

هذا هو الوجه في تعريف الاشتقاق  
 وهو ان يجد لفظا موافقا له فيما ذكر  
 لاخر بحروفه الاصول ومعناه ومن  
 لحظ الثاني قال في تعريفه هو اقطاع  
 لفظ من اخر موافقا له فيما ذكر  
 ولما كان تعريف المتن كما قال بعض  
 المحققين يقتضي وجود اللفظين للزود  
 والمردود اليه قبل وجود الرد لم يكن  
 تعريفنا له باعتبار الفعل فحين ان  
 يكون تعريفنا باعتبار العلم كما اشار  
 اليه ذلك التفسير الرد بالحكم الذي  
 هو الادراك بنا على انه ادراك ان  
 النسبة واقعة اول واقعة كما مر  
 انه الحق قوله اي فرع عنه يريد  
 الفرعية الخاصة المفيدة بالنسبة  
 المذكورة فلا يصح في غير المشتق  
 قوله بان يكون معنى الثاني في  
 الاول اي لامع زيادة عليه كالقتل  
 مصدر من القتل او معهما كالضارب  
 من الضرب كما وضع ذلك بعض  
 المحققين قوله بان تكون فيهما على  
 ترتيب واحد اشارة الى ان المناسبة  
 هي الترتيب المعبر في الاشتقاق  
 الصغير المراد بالتعريف هنا كما  
 نبه عليه

الشعر فخرج الاشتقاق الكبير وخرج بهذا مع قوله بان يكون معنى  
 الثاني في الاول الاشتقاق الكبير **قوله** كما في قوله الحال باطمة تكذا  
 اي دالة عليه بحمل كما اشار اليه في المطول ان يكون الجاز في ذلك على  
 وجه المستارة شبيهة دلالة الحال بالمطوق في ايضا ح المعنى وايضا  
 له الدهن ثم تدخل الدلالة في جنس النطق او غا فيستعار لها لفظ  
 النطق او على وجه الجاز المرسل من باب ذكر الزوم وازدادة اللازم  
 من غير اداة تشبيه لان الدلالة لازمة للنطق **قوله** لان العلامة  
 علة لا يلزم من قول الفاعل الى وقوله لا يلزم انعكاسها اي انتقالها  
 بها كما انتقلت وقوله فلا يلزم من وجود الاشتقاق الذي هو انتقال  
 العلامة اذ في النسخ اثبات وقوله وجود الحقيقة اي الذي هو انتقال  
 الجاز المعرف بها قوله ويقال ايضا اصغر الحاصل انه يعبر عن الصغير  
 بالا صغرا ايضا وعن الكبير بالصغير والاوسط اذا عبر عن الصغير  
 بالا صغرا وعن الاكبر بالكبير اذا عبر عن الصغير بالا صغرا وعن الكبير  
 بالصغير واما اذا عبر عن الصغير عن الكبير بلفظهما فيعبر عن الاكبر  
 بلفظه ايضا **قوله** وسمي في المنهاج خمسة عشر قسما عبارة المنهاج ولا  
 بد من تغيير بزيادة او نقصان حرف او حركة او كليهما او بزيادة  
 احدهما او نقصان الاخر او بزيادة او نقصانه بزيادة الاخر  
 او نقصانه او بزيادتهما ونقصانهما قال بعضهم فالصور السابطة  
 اربع وصور التركيب الثمانية والثلاث اربع والرابعة واحدة  
 ان قوله فالصور السابطة اربع اي لان قول صاحب المنهاج ولا بد  
 من تغيير بزيادة او نقصان حرف او حركة تحته اربع صور سابطة  
 تغيير بزيادة حرف تغيير بزيادة حركة تغيير بنقصان حرف تغيير  
 بنقصان حركة وقوله وصور التركيب الثمانية ست لان قول  
 صاحب المنهاج او كليهما معناه ان التغير بكلا الحرف والحركة وتحته  
 صورتان الاولى تغير بزيادة حرف وزيادة حركة والثانية تغيير بنقصان

هذا هو الوجه في تعريف الاشتقاق  
 وهو ان يجد لفظا موافقا له فيما ذكر  
 لاخر بحروفه الاصول ومعناه ومن  
 لحظ الثاني قال في تعريفه هو اقطاع  
 لفظ من اخر موافقا له فيما ذكر  
 ولما كان تعريف المتن كما قال بعض  
 المحققين يقتضي وجود اللفظين للزود  
 والمردود اليه قبل وجود الرد لم يكن  
 تعريفنا له باعتبار الفعل فحين ان  
 يكون تعريفنا باعتبار العلم كما اشار  
 اليه ذلك التفسير الرد بالحكم الذي  
 هو الادراك بنا على انه ادراك ان  
 النسبة واقعة اول واقعة كما مر  
 انه الحق قوله اي فرع عنه يريد  
 الفرعية الخاصة المفيدة بالنسبة  
 المذكورة فلا يصح في غير المشتق  
 قوله بان يكون معنى الثاني في  
 الاول اي لامع زيادة عليه كالقتل  
 مصدر من القتل او معهما كالضارب  
 من الضرب كما وضع ذلك بعض  
 المحققين قوله بان تكون فيهما على  
 ترتيب واحد اشارة الى ان المناسبة  
 هي الترتيب المعبر في الاشتقاق  
 الصغير المراد بالتعريف هنا كما  
 نبه عليه



حرف ونقصان حركة وقوله وزيادة احدها ونقصانه او نقصان  
 الاخر معناه تغيير بزيادة احدها ونقصان ذلك الاحد او بزيادة احدها  
 ونقصان الاخر وتحت اربع صور اذا الاحد الذي حصل التغيير  
 بزيادة ونقصانه او بزيادة ونقصان الاخر اما ان يكون حرفا  
 او حركة فتضرب اثنين في اثنين فالخامس اربع صور فتقسم الى  
 الصور ثلثي السابغين المتبادرين من قوله او كليهما فالجوع ست  
 صور وقوله وصور التركيب الثلاث اربع لان قول صاحب المنهاج  
 او بزيادة ونقصانه بزيادة الاخر ونقصانه معناه او بزيادة  
 احدها مع زيادة الاخر ونقصانه او بنقصان احدها مع زيادة الاخر  
 ونقصانه فالخامس اربع صور اذا الاحد الذي حصل التغيير بزيادة  
 او بنقصانه اما ان يكون حرفا او حركة فتضرب اثنين في اثنين فالخامس اربع  
 وقوله والرابع واحد وهو الذي عناه في المنهاج بنقوله او بزيادة  
 ونقصانه اي الحرف والحركة امثلة البسايط نحو كاذب من كذب فصر  
 من نصر فعد من قعود ضرب مصدر من ضرب ما ضيا على مذهب  
 البصريين بسنن جمع سافر اسم فاعل من سفر وهو الاظهر كما قال بعض  
 المحققين وامثلة الثاني ضارب بصيغة المفاعلة من ضرب صيب  
 اسم فاعل الصبابة مخرج من مخرج مذهب البصريين ومكرم  
 من كرم على مذهب الكوفيين عادة اسم فاعل من عدد تقدم من تقديم  
 رجع من رجع وامثلة الثلاث اضراب من ضرب خان من حون عد  
 فعل امر من وعد كالاسم فاعل من كلال ومثال الرابع ارم من رمي  
 وتغويرها واضح بعد ان تعلم كما قال الكمال بن ابي شريف ان حر كانت  
 الاعراب لا اثر لها ولا مراكب البناء وان استعمل بعض الامثلة على شي  
 من ذلك فمن ضرورة التمثيل **قوله** ولو قال تغير بنشد يد اليك اناس  
 لان التغير من اوصاف اللفظ بخلاف التغير فانه من اوصاف المتكلم ولا  
 يخفى ان النظم اليه في الاستغفار في صوغ اللفظ يدل قولهم خفيقا

في قوله فبين وثلث

او تعديرا

او تعديرا او المحقق والمقدر الاثر لا التأثير ولما كانت المناسبة  
 ثابتة على كلا التعبيرين لا يستلزم التعبير للتغير اي بصفة التفضيل  
**قوله** وقد يطرأ اي فلا يتوقف على السماع **قوله** اي من لفظه لان الوصف  
 المنع قيامه هو المعنى القائم بالذات والاستغفار من لفظه لانه  
 ثم لا فرق في المشتق من لفظه بين ان يكون اسما او فعلا **قوله** اسم مثال  
 لا قيد **قوله** حيث نفوا الحاقه اشارة الى ان المعترلة لم يصح حواجا نقل  
 عنهم من مخالفة هذه القاعدة بل الزمهم ذلك من منع صفاته تعالى  
 الذاتية كالعلم والقدرة وموافقهم على انه تعالى عالم قادر مثلا وفي  
 قوله لكن قالوا بذاته الخ تورك على المشتق لا قنصا به انهم اطلقوا الاسم  
 مع انتفاء الوصف المشتق من لفظه وحاصله كما سيصرح به انهم في الحقيقة  
 لم يحالفوا فيما نهى عن ان لم يسم به وصف لم يحزن ان يشق له منه  
 اسم لانهم ما اطلقوا الاسم الا بعد الثبات الصفات اما في الكلام فلا نام  
 اثبتوه له تعالى بمعنى خلقه فيكون من الصفات الفعلية واما غيره من  
 صفات الذات فلا يسمهم انكارة لكون اضداده كالجمل والعجز صفات  
 نقص بحسب تنزيه الله تعالى عنها فقالوا بشيئته لكن جعلوا عين  
 الذات بمعنى ان وجود الذات كاف في الكشف جميع المعلومات  
 والتاثير في جميع المذورات وتخصيص جميع المراتب وهكذا  
 لا بمعنى اثبات الصفات وجعلها عين الذات لان ذلك محال بدمية  
 ومن هنا ذكر بعضهم ان الحق عند المعترلة وعند الحكماء كونه صفات  
 اعتبارية كالاكتشاف في العلم والتمكن في القدرة والتخصيص في الارادة  
 لا حقيقية كالصفات الموجبة لذلك فلم يشق مع انتفاء قيام المعنى  
 ولم يلزمهم جعل الذات معني **قوله** وبقيت الصفات الذاتية لا يخفى  
 ان التعبير ببغية بناء على معتقدا من ان الكلام صفة ذاتية واما  
 المعترلة فيجعلونه من صفات الافعال كما علمت لاسيما صفات الذاتية  
**قوله** كونه عالما قاد الخ مثال للثمرات وقوله فوايد كذا في الزم من

في قوله فبين وثلث



تعدد القدم ما ابي اللازم على زيا دما على الذات **قوله** على ان تعد  
القدم ما يعني انه لا وجه للنزاع من تعدد القدم الى اللازم بمعنى الذات  
وصفاته اذ الذات مع صفاته شي واحد وانما المخطوطة تعدد الذات  
القدم كالتزم ذلك النصاري في اثباتهم الاقاييم الثلاثة المسماة  
عندهم بالاب والابن وروح القدس حيث زعموا ان اقنوم العلم  
الذي هو الله تعالى انتقل الى بدن عيسى عليه السلام فحوزوا الانتقال عليها والانتقال  
الذي في من خواص الذوات وهذا اندفع ما قاله المعتزلة ان النصاري  
كفرت بالثلاث ثلثة فكيف بالاثبات تسعة وهي الذات مع الصفات  
الثمانية التي منها البقا والتكوين **قوله** ومن بناهم على التجوز اني تجوز  
اشتقاق الاسم من وصف معدوم **قوله** على محله منه اي محله الذبح  
من اسماعيل **قوله** اي ادحك اي امرت بذبحك بدليل افعل ما توامر  
كما اشار الله اليه ذلك بقوله الحق لا يستدل بالذبح على قوله لا امر  
الله تعالى بذبحه **قوله** واختلافهم عطف على اتفاقهم فهو من مدخول  
البناء **قوله** لكن بمعنى اي تكن الذابح بمعنى انه عمر الله اي الذبح على محله  
اي الذبح **قوله** في الحقيقة اي في القاعدة وهي ان من لم يتم به وصف  
لم يجز ان يشتق منه اسم لانه اذا اطلق الاسم على من قام به  
وصف الذبح وان كان مجازا **قوله** وما هنا النسب بالمقصود اذ  
مقصودهم اطلاق المشتق على من لم يتم به معنى المشتق منه والذابح  
منه على قول فيما هنا وما في شئ المختصر اذ هو فيه على القول بشدة  
كما قال بعضهم ثابت المعنى وهو الذبح بمعنى القطع فهو من اطلاق  
المشتق على من قام به معنى المشتق منه لا من عكسه الذي الكلام فيه  
**قوله** فهو ذابح واحد هو اتفاقهم على ان ابراهيم ممراته الذبح وان  
اسماعيل غير مذهب واختلافهم في حصول القطع **قوله** لقوله تعالى  
وفديناه بذبح عظيم اورد عليه ان الآية انما تدل على ان الفدا قبل  
الذبح اي القطع وقبل الذبح اعم من قبل التمكن لصدقه فيما بعد

التمكن

قوله لا يابى الى الله عند  
قوله ففعلهم الله وقوله  
قوله لا يابى الى الله عند  
قوله ففعلهم الله وقوله  
قوله لا يابى الى الله عند  
قوله ففعلهم الله وقوله

قوله لا يابى الى الله عند  
قوله ففعلهم الله وقوله  
قوله لا يابى الى الله عند  
قوله ففعلهم الله وقوله

التمكن باسرار الالة والاعم لا اشعار له بالاخص فلا بد من دليل  
خارجي وهو ايراد جيد يحتاج الى جواب فليسا **قوله** وعدل عن  
نفي الجواز جواب عما يقال المناسب للتعليل بالاستحالة في الجواز  
اي الامكان لا في الوجوب وحاصل الجواب ان نفي الوجوب يصدق  
بنفي الجواز فيحصل به الغرض مع المحافضة على المقابلة بين الوجوب  
وغدومه **قوله** المطلق عليه اي على المحل وقوله ان امكن شرط في شرط  
البقا وامكان بقا المعنى بان لا يكون من الاعراض السالبة كما اشار اليه  
ذلك بالتعليل بالقيام وعدم امكان البقا بان يكون من نكاح  
الاعراض كما اشار اليه ذلك بالتعليل بالتكلم وبالتعليل **قوله** فاذا لم  
يسبق المعنى او جزوه الاخير ان قيل المقام يقتضي ان يقول ولا جزوه  
اجيب بانه لا حاجة اليه ذلك لان اول التسوية فنقد الغرض المقصود  
وفي قوله فاذا لم يسبق المعنى الاشارة الى ان محل النزاع ومورد  
الاقوال هو المشتق بعد انقضاء المعنى اما حال وجود المعنى في حقيقة  
اتفاقا واما قبل وجوده كالنصارى لم يضر وسقط فحار  
اتفاقا كما اشار اليه ذلك بالتنظير **قوله** ليتنا في حكاية مقابلة اي في  
اذ لو عبر باشرط الوجود لم تثبت حكاية المقابل الا بعدم اشراط  
الوجود والمقابل لا يقول بذلك بل يقول باشرط الوجود كقولنا لا بشرط  
البقا **قوله** وانما اعتبر في القسم الثاني اي وهو عدم الامكان المشار  
اليه بقوله والاف **قوله** لتعارض دليلهما اي وهو القياس في الاول  
كما اشار اليه بقوله كالمطلق قبل وجود المعنى وبما خصنا به في الثاني  
كما اشار اليه بقوله استصحا بالاطلاق **قوله** وفي التعبير فيه اي  
في القسم الثاني بالبقا القدر للعلم به من حيث التصريح به اولا  
تسمع ووجه التسمع انه اطلق البقا وهو استمرار الوجود على  
الوجود لان اضرجه يغضي ولا يبقى **قوله** وهو اشراط ما ذكر  
اي من بقا المعنى ان امكن او بقا اضرجه منه ان لم يمكن **قوله** والاصل

قوله لا يابى الى الله عند  
قوله ففعلهم الله وقوله  
قوله لا يابى الى الله عند  
قوله ففعلهم الله وقوله  
قوله لا يابى الى الله عند  
قوله ففعلهم الله وقوله  
قوله لا يابى الى الله عند  
قوله ففعلهم الله وقوله

قوله لا يابى الى الله عند  
قوله ففعلهم الله وقوله  
قوله لا يابى الى الله عند  
قوله ففعلهم الله وقوله  
قوله لا يابى الى الله عند  
قوله ففعلهم الله وقوله  
قوله لا يابى الى الله عند  
قوله ففعلهم الله وقوله



عدم المجازي فيلزم عدم تناو لهاله اصلا **قوله** قال والاجماع على تناو لهاله حقيقة اي فيبطل قولهم انما حقيقة في الحال لكن اعترض دعوي الاجماع بقول ابن الحاجب وغيره من الاصوليين ان ما وضع لخطاب المشافهة بخوبيا بها الناس يا بها الذين امنوا ليس خطابا لمن بعدهم وانما ثبت حكمه لهم بدليل اخر من اجماع اوقياس او نص واما مجرد الصيغة فلا اه قال بعض الفقهاء وقصر الخطاب على الموجودين وقت النطق يستلزم قصر اسم الفاعل في النصوص على الموجود من اراده في زمن الخطابين لاستحالة خطاب شخصه ان انقطع مثلا من لم يدركه فمن بعدهم خارج من عموم قوله على تناو لهاله حقيقة ويتم للقرافي مطلوبة فيمن انصف بالبعد النزول في عصر الخطابين اه وفيه نظر اذ قد يفرق بين خطاب المشافهة وبين اسم الفاعل اذ اريد بالحال التلبس فان الغرض حال باسم الفاعل من انصف بالبعد بقطع النظر عن زمان معين فيشمل المتصف بذلك في كل زمان كما ان اسدا او انسانا لا اشعار له بزمان كما اوضح ذلك بعض المحققين **قوله** واجاب بان المسئلة هي قولهم المشتق حقيقة في الحال **قوله** فان كان محكما عليه كما في الايات المذكورة فحقيقة مطلقة على هذا جري المناطقة حيث قالوا واما صدق وصف الموضوع على ذاته فبالفعل عند ابن سينا **قوله** ان المعنى اي للاصوليين **قوله** فيما اذا كان محكما عليه اقتصر عليه ككونه محل النزاع ومورد السؤال والا فالمحكم به مثله كما يشير اليه قول الله فابقيا المسئلة على عمومها في المحكوم به والمحكوم عليه **قوله** وغيرها اي المقصود والده كالا سنوي سئل للمقرا في تخصيصها اي قصرها على المحكوم به **قوله** للوصف متعلق بالمحل اي محل الوصف ثم ان قوله وقيل ان طرعي المحل هو طريفة غير الطريقة السابقة **قوله** اي بالاشتق من اسمه لان المراد من الاول الوصف

هذا هو المقصود من قوله  
فانما حقيقة في الحال  
لكن اعترض دعوي الاجماع  
بقول ابن الحاجب وغيره  
من الاصوليين ان ما وضع  
لخطاب المشافهة بخوبيا  
بها الناس يا بها الذين  
امنوا ليس خطابا لمن  
بعدهم وانما ثبت حكمه  
لهم بدليل اخر من اجماع  
اوقياس او نص واما مجرد  
الصيغة فلا اه قال بعض  
الفقهاء وقصر الخطاب  
على الموجودين وقت النطق  
يستلزم قصر اسم الفاعل  
في النصوص على الموجود  
من اراده في زمن الخطابين  
لاستحالة خطاب شخصه  
ان انقطع مثلا من لم يدركه  
فمن بعدهم خارج من عموم  
قوله على تناو لهاله حقيقة  
ويتم للقرافي مطلوبة  
فيمن انصف بالبعد النزول  
في عصر الخطابين اه وفيه  
نظر اذ قد يفرق بين خطاب  
المشافهة وبين اسم الفاعل  
اذ اريد بالحال التلبس فان  
الغرض حال باسم الفاعل  
من انصف بالبعد بقطع  
النظر عن زمان معين  
فيشمل المتصف بذلك في  
كل زمان كما ان اسدا او  
انسانا لا اشعار له بزمان  
كما اوضح ذلك بعض  
المحققين قوله واجاب بان  
المسئلة هي قولهم المشتق  
حقيقة في الحال قوله فان  
كان محكما عليه كما في  
الايات المذكورة فحقيقة  
مطلقة على هذا جري  
المناطقة حيث قالوا واما  
صدق وصف الموضوع على  
ذاته فبالفعل عند ابن  
سينا قوله ان المعنى اي  
للاصوليين قوله فيما  
اذا كان محكما عليه اقتصر  
عليه ككونه محل النزاع  
ومورد السؤال والا  
فالمحكم به مثله كما  
يشير اليه قول الله  
فابقىا المسئلة على  
عمومها في المحكوم  
به والمحكوم عليه  
قوله وغيرها اي  
المقصود والده كالا  
سنوي سئل للمقرا  
في تخصيصها اي  
قصرها على المحكوم  
به قوله للوصف  
متعلق بالمحل اي  
محل الوصف ثم ان  
قوله وقيل ان طرعي  
المحل هو طريفة غير  
الطريقة السابقة  
قوله اي بالاشتق  
من اسمه لان المراد  
من الاول الوصف

الوصف الغاييم بالمحل والاشتقاق من اسمه لانه **قوله** والخلاف اي السابق من الجمهور والقول بالوقف والقول الاخر **قوله** الذي هو دال على ذات متصفه الخ يشير بدكر الى ان المشتق على قسمين منه ما وضع لذات معينة باعتبار وصف معين ويسمى اسم المكان واسم الزمان والا له كالقفل فانه يدل على خصوصية تلك الذات بانما زمان او مكان او الة ومنه ما وضع لذات مبهمه باعتبار وصف معين وهو المسمى بالصفة كما اشار اليه ذلك العلامة التفارقي وهذا القسم الثاني هو مراد المتن بالاشتق بدليل قوله وليس في المشتق اشعار بخصوصية الذات فاذ ذلك لا يتناول القسم الاول قطعاً لا شواً بخصوصية الذات كما علت ولم يقيد اسم الذات بالابهام مع انه مراد ليل يتكرر مع قوله وليس في المشتق اشعار بخصوصية الذات لان ذلك هو عين الابهام **قوله** وهو كما تقدم اللفظ المتعدد الخ اورد عليه ان المتعدد هو مجموع المترادفين فاكثر فكان ينبغي ان يقول هو اللفظ الموافق بالوضع لللفظ اخر في معناه كما قاله بعضهم ويمكن ان يقال انما تذكره الله تعالى لتبين المترادف اصطلاحاً ولا مانع ان يرد به في الاصطلاح مجموع المترادفين فاكثر **قوله** في نفيهما وقوعه مطلقاً اي في الاسماء الشرعية وغيرها **قوله** فتباين بالصفة اي لا بالذات والمعتبر في الترادف الاتحاد بالصفة والذات **قوله** فالاول اي لفظ انسان وضع باعتبار النيان فيكون وزنه افعان واصله انسيان حذف لامه التي هي الياء **قوله** اي ظاهر الجملد تغير لبادي البشرية **قوله** الحاجة اليه في النظم لا قامة الوزن والعافية وفي السجع للمعاقبة والسجع تواطى فاصلتين من الشعر على حرف واحد وفي قوله مثلاً اشارة الى ان له فوايد اخر منها الجناس فقد يقع باحد اللفظين

هذا هو المقصود من قوله  
فانما حقيقة في الحال  
لكن اعترض دعوي الاجماع  
بقول ابن الحاجب وغيره  
من الاصوليين ان ما وضع  
لخطاب المشافهة بخوبيا  
بها الناس يا بها الذين  
امنوا ليس خطابا لمن  
بعدهم وانما ثبت حكمه  
لهم بدليل اخر من اجماع  
اوقياس او نص واما مجرد  
الصيغة فلا اه قال بعض  
الفقهاء وقصر الخطاب  
على الموجودين وقت النطق  
يستلزم قصر اسم الفاعل  
في النصوص على الموجود  
من اراده في زمن الخطابين  
لاستحالة خطاب شخصه  
ان انقطع مثلا من لم يدركه  
فمن بعدهم خارج من عموم  
قوله على تناو لهاله حقيقة  
ويتم للقرافي مطلوبة  
فيمن انصف بالبعد النزول  
في عصر الخطابين اه وفيه  
نظر اذ قد يفرق بين خطاب  
المشافهة وبين اسم الفاعل  
اذ اريد بالحال التلبس فان  
الغرض حال باسم الفاعل  
من انصف بالبعد بقطع  
النظر عن زمان معين  
فيشمل المتصف بذلك في  
كل زمان كما ان اسدا او  
انسانا لا اشعار له بزمان  
كما اوضح ذلك بعض  
المحققين قوله واجاب بان  
المسئلة هي قولهم المشتق  
حقيقة في الحال قوله فان  
كان محكما عليه كما في  
الايات المذكورة فحقيقة  
مطلقة على هذا جري  
المناطقة حيث قالوا واما  
صدق وصف الموضوع على  
ذاته فبالفعل عند ابن  
سينا قوله ان المعنى اي  
للاصوليين قوله فيما  
اذا كان محكما عليه اقتصر  
عليه ككونه محل النزاع  
ومورد السؤال والا  
فالمحكم به مثله كما  
يشير اليه قول الله  
فابقىا المسئلة على  
عمومها في المحكوم  
به والمحكوم عليه  
قوله وغيرها اي  
المقصود والده كالا  
سنوي سئل للمقرا  
في تخصيصها اي  
قصرها على المحكوم  
به قوله للوصف  
متعلق بالمحل اي  
محل الوصف ثم ان  
قوله وقيل ان طرعي  
المحل هو طريفة غير  
الطريقة السابقة  
قوله اي بالاشتق  
من اسمه لان المراد  
من الاول الوصف

قال الشهاب عمير قوله اي ظاهر الجملد  
تغير لبادي البشرية  
قوله الحاجة اليه في النظم  
لا قامة الوزن والعافية  
وفي السجع للمعاقبة  
السجع تواطى فاصلتين  
من الشعر على حرف واحد  
وفي قوله مثلاً اشارة  
الى ان له فوايد اخر منها  
الجناس فقد يقع باحد  
اللفظين

هذا هو المقصود من قوله  
فانما حقيقة في الحال  
لكن اعترض دعوي الاجماع  
بقول ابن الحاجب وغيره  
من الاصوليين ان ما وضع  
لخطاب المشافهة بخوبيا  
بها الناس يا بها الذين  
امنوا ليس خطابا لمن  
بعدهم وانما ثبت حكمه  
لهم بدليل اخر من اجماع  
اوقياس او نص واما مجرد  
الصيغة فلا اه قال بعض  
الفقهاء وقصر الخطاب  
على الموجودين وقت النطق  
يستلزم قصر اسم الفاعل  
في النصوص على الموجود  
من اراده في زمن الخطابين  
لاستحالة خطاب شخصه  
ان انقطع مثلا من لم يدركه  
فمن بعدهم خارج من عموم  
قوله على تناو لهاله حقيقة  
ويتم للقرافي مطلوبة  
فيمن انصف بالبعد النزول  
في عصر الخطابين اه وفيه  
نظر اذ قد يفرق بين خطاب  
المشافهة وبين اسم الفاعل  
اذ اريد بالحال التلبس فان  
الغرض حال باسم الفاعل  
من انصف بالبعد بقطع  
النظر عن زمان معين  
فيشمل المتصف بذلك في  
كل زمان كما ان اسدا او  
انسانا لا اشعار له بزمان  
كما اوضح ذلك بعض  
المحققين قوله واجاب بان  
المسئلة هي قولهم المشتق  
حقيقة في الحال قوله فان  
كان محكما عليه كما في  
الايات المذكورة فحقيقة  
مطلقة على هذا جري  
المناطقة حيث قالوا واما  
صدق وصف الموضوع على  
ذاته فبالفعل عند ابن  
سينا قوله ان المعنى اي  
للاصوليين قوله فيما  
اذا كان محكما عليه اقتصر  
عليه ككونه محل النزاع  
ومورد السؤال والا  
فالمحكم به مثله كما  
يشير اليه قول الله  
فابقىا المسئلة على  
عمومها في المحكوم  
به والمحكوم عليه  
قوله وغيرها اي  
المقصود والده كالا  
سنوي سئل للمقرا  
في تخصيصها اي  
قصرها على المحكوم  
به قوله للوصف  
متعلق بالمحل اي  
محل الوصف ثم ان  
قوله وقيل ان طرعي  
المحل هو طريفة غير  
الطريقة السابقة  
قوله اي بالاشتق  
من اسمه لان المراد  
من الاول الوصف



المراد في دون الأرض نحو وهم يحسبون أنهم يحسنون فإنه اوقع  
من قولك وهم يتوهون ونحو ربه وجهه ولو قال واسعة لغات  
التجاسس **قوله** وذلك أي الحاجة اليه فيما ذكره من كلام الشارع  
أي وهو كلام الله تعالى ورسوله **قوله** وقد جاب بأن أي الغرض  
وما بعده اسما اصطلاحية اصطلاح عليها جملة الشريعة من غير أن  
يصنفها الشارع فلا تكون شرعية إذ الشرعية ما وضعها الشارع  
كما سبأ **قوله** أي الاسم وتابعة المراد مالا يستعمل التأكيد **قوله**  
أي اللفظ الدال عليها إذ الموصوف بالترادف وعدمه هو اللفظ  
فلا بد من تقدير مضاف **قوله** فلان التابع لا يفيد المعنى أي معنى  
متبوعه بدون متبوعه بل معه **قوله** يعني الموكد كما هو المراد  
بالتأكيد اصطلاحاً ما التأكيد لغة فهو نفس التنوية لا مفيد  
للتنوية **قوله** وكأنه أراد ما في المحصول تورك على المقصود أن  
ما ذكره المصنعي على أن مواد البضايء بقوله لا يفيد في قاعدة  
التنوية وليس مراد ابل كأنه أراد ما في المحصول أن التابع  
وحده لا يفيد أي المعنى أي معنى متبوعه بدون متبوعه فهو  
على هذا سأل عن قاعدة التنوية لانا في كافيها المص حيث  
رد عليه بقوله ولحق قاعدة التابع التنوية **قوله** أي يعنى ذلك  
أي الوقوع إشارة إلى تقدير مضاف قبل قوله وقوع أي صحة  
وقوع وقوله في كل رد يعين هو معنى اللام في قول المص رد يعين  
فهنا كما قال بعضهم عموماً أن أحدهما متعلق بالرد في مستفاد  
من كل والثاني متعلق بجموع الرد يعين مستفاد من اللام  
فالترادف يوضح وقوع كل رد في كل رد يعين مكان الرد في  
الأرض حائل الله بذلك أن النزاع إنما هو في لزوم الصحة ووجوبها  
كما صرح به المضد والتفاز في غيرهما لا في الصحة في الجملة  
قال التفاز في لا خفاء في أن المدعي لو كان نفس الصحة في الجملة

لم ينص

والمراد اللفظ الدال على الحدود حقيقته هو اللفظ

المراد اللفظ الدال على الحدود حقيقته هو اللفظ  
المراد اللفظ الدال على الحدود حقيقته هو اللفظ  
المراد اللفظ الدال على الحدود حقيقته هو اللفظ

لم ينص فيه خلاف ولم يستقم قولهم لو صح لصح خد أي أكبر  
فلهذا جعل محل الخلاف لزوم الصحة ووجوبها **قوله** وإذا عطل  
ذلك أي في الصحة أي فهمت علته وقوله أي لا مانع من ذلك إشارة  
إلى أن الاستهانة في قوله فلم لا يجوز مثله في لغة استهانة الكاري  
**قوله** في أول النظر أي لا نفس الامكان أشار إليه بقوله والثاني الحق  
**قوله** في نفي ما ذكر أي من الوقوع بمعنى صحته **قوله** عندنا أي خلافاً  
للحنفية **قوله** فلا يقوم مراد في أي لا يوضح قيامه مقامه **قوله** واقع  
في الكلام جواز أي امكان والمراد الامكان الخاص وهو سلب  
الضرورة عن الطرفين جانب الحكم ومخالفة معاً فيكون رداعلي  
قولي الوجوب والامتناع **قوله** أو متواطى هو كما تقدم اللفظ الذي  
استوي معناه في إفراده كالأشياء **قوله** وكالتقو عطف على  
كالمعين وإعاده الكافي لانه راجع إلى المتواطى كما أن الأول راجع  
إلى الحنفية والمجاز **قوله** وهو الجمع مصدر الجمع المجمل **قوله** وما هنا  
عن الثلاثة أقرب ما في شرحي المختصر لأن هؤلاء الثلاثة نفوا  
الوقوع ونفي الوقوع أهم من القول بالجواز والاستحالة ولم  
يعلم مرادهم ولكن الأقرب إلى نفي الوقوع القول بالجواز **قوله**  
فيطول بلا فائدة قيد كما شئت أن أريد الطول اصطلاحاً ومفهومه  
أن أريد الطول لغة **قوله** والقوان ينزه عن ذلك أي المذكور من  
الطول بلا فائدة وعدم الافادة **قوله** بالقرم أي الآن **قوله** الدالة  
عليها إشارة إلى أن المراد المعاني المدلول عليها بالالفاظ لا مطلق  
المعاني لما مر أنه ليس لكل معنى لفظ فاندفع ما يقال قوله يمنع  
ذلك أي أن المعاني أكثر من الالفاظ ينال ما قدمه من أنه ليس  
لكل معنى لفظ **قوله** الأول كل من معنييه مثلاً أي أو من معانيه  
**قوله** المقصود نعت لفهم المراد بغزينة قوله والمقصود من الوضع  
الفهم التفصيلي الأول لأنهم عرفوا الوضع بأنه تعيين اللفظ للدلالة على

المراد اللفظ الدال على الحدود حقيقته هو اللفظ  
المراد اللفظ الدال على الحدود حقيقته هو اللفظ  
المراد اللفظ الدال على الحدود حقيقته هو اللفظ

المراد اللفظ الدال على الحدود حقيقته هو اللفظ  
المراد اللفظ الدال على الحدود حقيقته هو اللفظ  
المراد اللفظ الدال على الحدود حقيقته هو اللفظ

15



W

ان القوي بالقرين العمد  
فكل الامم حيله في العمد  
بالقرين العمد  
عبره ايضاً

لها **قوله** مفرداً فقط زاد فقط على مفرد الان استعماله مفرداً  
لابناً في استعماله مع الاض **قوله** وزيادة النفي اي معنى اللفظ في  
النفي على معناه في الاثبات ممدودة في اللغة **قوله** وهو انسب بالاقوال  
السابقة فتجاذب الاقوال في الورد **قوله** والخلاف فيما اذا يمكن  
الجمع اي في اللفظ الواحد وقوله فان امتنع اي استحال كما في  
استعمال صيغة افعال في طلب الفعل والتمديد عليه فان التمديد  
عليه طلب الكف عنه في الخفيفة واجتماع طلب الشيء وطلب الكف  
عنه محال **قوله** على ما سياتي موجهاتها اي صيغة افعال مشتركة  
بينهما اي بين طلب الفعل إيجاباً كان او ندياً وبين التمديد **قوله**  
ولظهور ذلك اي عدم الصحة في هذا المحل سكنت المص عن التشبيه  
عليه فهو اعتذار عن سكوت المص عن تفصيل محل الخلاف بما فيه  
به غيره كما بين الحاجب من امكان الجمع بين المعنيين **قوله** او باضافة جاز  
وذهبا يشير بذلك الى ان قوله باعتبار معنييه مثال لا يفدي ومثل  
ذلك جمعه باعتبار معانيه اذ لا فرق فسكوته على ذلك للعلم به  
بطريق القايضة **قوله** في صحة اطلاقه اي المشترك المفرد على معنييه  
كما ان المنع من جمعه بذلك الاعتبار مبني على المنع من اطلاقه على  
معنييه ووجه البناء ان الجمع بمنزلة المفرد في كونه كلمة واحدة تدل  
على معان متعددة واما وجه عدم البناء فقد تكفل به الله **قوله** كان  
المنع ان الجمع مبني على المفرد صحة ومنعاً لعدم التصريح بالصحة  
والمنع في المبني عليه فكذا المبني عند القائلين بالبناء وهم الاكثر  
ويفهم من ذلك ان الاقل وهم من نفي البناء يقولون بصحة الجمع مطلقاً  
سواء صح اطلاق المشترك على معنييه ام لا فظهر استفادة الخلاف في البناء  
في جواز الجمع بينهما فمن بنا المنع على المنع فهو في العبارتين واحد  
والزيادة اصرح في التشبيه على الخلاف في جواز جمع المشترك باعتبار  
معنييه **قوله** هل يقع ان يراد امعاً باللفظ الواحد اشارة لما سياتي من

قوله اي معنى اللفظ اي نحو  
قوله يا جاني رجل فانه اعلم  
مع جاني رجل

وهم في وجهه ساج  
لنا برون الشريفة المذكورة واما  
استفادة الخلاف



ان المواد بالحقيقة والمجاز المعنى الحقيقي والمجازي **قوله** اول الالان لا يصح  
 في الوضع عن المجاز المعنى الحقيقي مطلقا على ما شئ عليه المعنى الوضع  
 الاول خاصة **قوله** لا تتأخر بين تقدير اي الموضوع له وغير الموضوع  
 له اذ لم يرد بهما معنى واحد لا اختلاف المعنيين الموصوفين بهما **قوله**  
 وهو الصيغة الراجحة اشارة الى وجه البناء على الصحة وقوله المبلغ عليها  
 الحمل تنبيه كما قال بعض المحققين على ان التوزيع ليس على الصحة  
 مجردة كما يتبادر من المتن بل لا بد من ضمنية الحمل **قوله** على ارادة  
 المجاز مع الحقيقة ولم يقل الحقيقة اشارة الى ان المعنى الحقيقي لا  
 تقتصر ارادته الى قرينة عليها بل انتفا القرينة على عدمها  
 كان فيها بخلاف المجازي **قوله** حملا للصيغة افعول الاشار بذكر ان  
 قوله عم نحو افعولوا الخير الواجب الخ من باب المجاز والاضمار اي عم  
 متعلق نحو افعولوا فان اللفظ انما يعم افراده الواجب والمنذوب  
 من افراد الخير كما ان الوجوب والندب من افراد افعولوا اي مدلولها  
 وهو الطلب **قوله** حملا للصيغة افعول على الحقيقة والمجازي المعنى  
 الحقيقي والمجازي بدليل بيا هما بالوجوب والندب **قوله** بقرينة  
 كون متعلقها بالخير لم يقل وهو الخير لان العموم في المتن كما قال  
 بعض المحققين لم يسند الى الآية بل الى نحوها وهو كلي فالمتعلق  
 انما كلي انتهى **قوله** اي مطلوب الفعل تفسير للفتحة المشتركة بين  
 الواجب والمنذوب كما ان قوله اي طلب الفعل تفسير للقدر  
 المشترك بين الوجوب والندب **قوله** فيه اي في ان يراد امعا بلفظ  
 واحد الخلاق في المشترك او تساويا اي كما تقدم ذكره عن الشافعي  
 في المشترك لفظ مستعمل يتناول القول المركب على القول بانه  
 موضوع والراجح انه موضوع بالنوع كما سيأتي ان شاء الله  
 تعالى **قوله** فيما وضع له اي من حيث انه موضوع له يخرج من  
 التعريف لفظ الصلاة مثلا اذا استعمله الشارع في الدعاء الماشهر

قوله

من ان قيد الحقيقة مراد في تعريف الامور التي تختلف باختلاف الاضافات  
 والاعتبارات خصوصا عند تعليق الحكم بالمشقة وهذا يقع عن  
 قيد اصطلاح الخطاب كما افاده التفتازاني وقوله فيما وضع له اي  
 شخصا او نوعا ليتناول المركبات ونحوها مما تكون دلالة كسب  
 الهيئة دون المادة فلا يرد المجاز وان كان موضوعا بالنوع لان  
 الوضع تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وذلك لا يتحقق في المجاز  
 شخصا ولا نوعا كما ذكره في التلويح **قوله** واللفظ خرج عما وضع له وقوله  
 والمجاز خرج بابتداء **قوله** او توقيف اي اعلام من الله تعالى بطريق ما  
 سوي بنا على انه الواضح دون غيره وفي تادية العبارة بهذا المعنى  
 فلا فقه فان ظاهرها ان الواضع هم اهل اللغة لكن بتوقيف **قوله** لكل  
 ما يدب ان قيل الاول لما يدب لان الموضوع له الماهية لا افرادها  
 اجيب بان وضعها للماهية باعتبار الدبيب يستلزم الوضع لجميع  
 الافراد **قوله** والخاص اي يقوم دون اخرين وهذه الحقيقة تسمى  
 اصطلاحية والتي قبلها تسمى عرفية عامة وغلبة العرفية عند  
 الاطلاق فيها كما اشار اليه القاض **قوله** كالفاعل للاسم المعروف  
 عند النحاة وهو في اللغة للذات التي صدر منها الفعل **قوله** بان  
 وضعها الشارع لم يقل فيه كما قبله اهل الشرع لان ما وضعه اهل  
 الشرع دون الشارع من قبيل العرفية الخاصة كما تقدم في الفرض  
 والواجب والسنة والتطوع بانه على ذلك بعض المحققين **قوله** والكثير  
 اي اللفظ الكثير اللغة الاول في فصيح الاخبار عن الكثير بالاول مع  
 اختلافهما تذكيرا او تائيدا لان المراد بهما شئ واحد وهو اللفظ  
 الموضوع اذ اللغة الالفاظ الموضوعية فيصيح التذكير بالنظر الى  
 اللفظ والتائيد بالنظر الى اللغة **قوله** بنا على ان بين اللفظ والمعنى  
 مناسبة اي طبيعية كما مر وقوله ما نفع من نقله الى غيره اورد عليه  
 ان هذا الدليل يجري في المنقول غير الشرعي فلا وجه لتخصيص الشرعي



فما على المباح وقوله لانه خلاف الشرع اي المباح **قوله** وفي شرح قوله وفي  
شواهدنا المختصر بدل المباح الواجب مستداخيره في مخرج وقوله  
بغيره من ضمير في شرح **قوله** ولا يخفى بجامعة الاول اي الاطلاق  
الاول وهو ما لم يستند اسمه الامن للشرع لكل من الاطلاقات الاساسية  
الثلاثة للشرع وهو الواجب والمندوب والمباح اذ يصدر كل واحد عن  
مصدره على ما يشترط كمال

سفلن و هو راجع لا قول

قوله الفارج لانه خلاف  
المشروع اي خلاف المباح  
ومشركا ايضا بقوله  
المجهول غير مشروع

وكان السلام على جميع  
مؤمني القارة عدل عظم  
من شأنها الثمينة  
شواهد في ضوء  
مقدسة بالعلماء  
قديرة في القارة

سبحي علي بن ابي طالب

بمعنى انه واجب او مندوب او مباح وقوله ولا يجزئ جماعة القائلين  
 الخ اي وان اتريد عنها مع طلب الترك كما في الصلاة في الحرام وصلاة  
 الخ اي اذ وصف الصحة ليس داخل في مفهوم الشرع بانه على ذلك  
 بعض المحققين **قوله** وهو المجاز في الافراد بكسر الهمزة لا ما يعم المجاز  
 في الافراد والمجاز في الاسناد حتى يرد على الحد انه اخص من المحدود **قوله** اي  
**قوله** متبع على انه لا يصح ان يواد باللفظ الخفيفة والمجاز اي المعنى **قوله** المتبع

قوله سبع على انه لا يصح ان يواد باللفظ الحفيفة والمجازي المعني  
الحقيقة والمجازي كما تقدمت الاشارة اليه **قوله** لا الاستعمال عطف  
على الوضع كما اشار الله الى ذلك بقوله فلا يجب سبقه في تحقق  
المجاز **قوله** فلا يستلزم المجاز الحفيفة كالعكس اي كما لا تستلزم  
الحقيقة المجاز اتفاقا كما اشار الى ذلك بجعل عدم استلزامها الاصلاحا  
مستتبها به **قوله** واجيب بحصولها اي الفائدة في الوضع الاول  
باستعماله فيما وضع له ثانيا اذ لولا الوضع الاول لما وجد الوضع  
الثاني كما صرح به المصنف بقوله فعلم وجوب سبق الوضع **قوله** والاصح  
تفصيل المصنف اختاره مذهبا دفع لما يتوهم من ظاهر المتن انه خلاف  
مستقول **قوله** فلا يتحقق في المصنف مجاز خرج بالمصنف الجامد  
بحوليس وعسي وبس فانها مجازات لا استعمالها في الحدث مجردا  
عن الزمان ولم تستعمل مصادرها لا حقيقة ولا مجازا ولا ترد  
**قوله** اي ذارحة دفع بهذا التفسير انه علم عليه **قوله** فمن تعنتهم اي  
مبا لغتهم في كفرهم وتوغلهم فيه حتى اطلقوا على سيلة الكذاب  
الذي زعموا بنوته ما يختص بالاله وفي قوله كما لو استعمال كافر الخ  
اشارة الى الجواب عما قيل في الاعتراض على الزمخشري ان التعنت  
لا ينافي ثبوت الاستعمال اذ غايته انه سبب في الاطلاق ومتى  
ثبت الاطلاق فقد ثبت الاستعمال في الجملة وخاصة الجواب انه  
دعوى باستعمال الخارج عن قواعد اللغة لا تربي لو استعمال كافر

شرح قوله في  
قوله في  
اي الاطلاق  
الامساك  
في كل الاماكن  
منها بعضه المسمى  
هو الموجز وال



لفظ الله تعالى في غير الباري من الهم فانه لا يعتد به لخروجه  
عن وضع اللفظ واطلاقهم الرحمان على غيره تعالى من هذا  
القبيل دعاهم اليه التعت والنجاح في الكفر **قوله** وما يظن  
بجازا نحو رايته اسدا يرمي حقيقة اي بوضع الاسد الذي  
فيتمثل الاسد المعهود والجماع **قوله** لا كذب مع اعتبار العلاقة  
اما ان كانت العلاقة المشابهة فظاهر لانه بمنزلة التفرع  
بالمشابهة ولا كذب فيه واما ان كانت غيرها فالنوع الصادق  
انما هو باعتبار المعنى الحقيقي لا المعنى المجازي فاذا اعتبر عن الانتم  
بالاصابع مثلا كما في قوله تعالى يحملون اصابعهم في اذا نهم  
الاية فكانه قيل يحملون اناملهم وهذا صادق فالكاذب  
نفيه وقس على ذلك سائر انواع المجاز المرسل وبالجملة فالعلاقة  
انما تعتبر فيما لا يقع نفيه وهو المعنى المجازي **قوله** كما تحقيق  
تجامة مفتوحة فنون ساكنة ففما مفتوحة ففما مكسوة  
بعد هاء تخنية ساكنة ثم قاف **قوله** او بلاغته ليس المراد  
البلاغة البانية اذ لا تكون في المفرد بل المراد البلاغة في الوصف  
كما نص عليه البيانون حيث قالوا ان المجاز ابلغ من الحقيقة  
لان الاشتغال فيه من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى التبيين  
وقد اشار الشرح الى ذلك بقوله فانه ابلغ من شجاع لكن تمثيله  
المجاز بنحو زبد اسد مخالف لما نص عليه البيانون من ان زبد  
اسد ليس باستعارة بل تشبيه ببلغ يحذف الاداة اذ من  
يشترط الاستعارة ان لا تشتمل على التشبيه كما في رايته  
اسدا في الحمام نعم يصح التمثيل بذكر على بحث السعد التفتازاني  
انه استعارة **قوله** في قوله انه غالب في كل لغة فيه اشارة الى  
ان ال في قوله على اللغات للاستغراق والمعنى وليس المجاز غالبا  
على الحقيقة في جميع اللغات **قوله** ولا معتمدا اي معولا عليه في القصد

والارادة

والارادة هي التي لا يكون فيها شبهة ولا شبهة في اللفظ

والارادة **قوله** حيث تسجل الحقيقة اي المعنى الحقيقي **قوله** الذي هو لازم  
البنوة لان بنوة المملوك لا لكه نستلزم عتقه فالالف واللام في بنوة  
للمهد اي بنوة المملوك للمالك وقوله صونا للكلام عن الفاعلة قال  
انه يعتق عليه **قوله** والفتناه استيفاف **قوله** اذ لا ضرورة لا يفتق  
اي الكلام بما ذكره اي من انه يعتق عليه **قوله** فانه يعتق عليه اتفاقا  
اي لا مكان للحقيقة **قوله** فاصح الوجهين مبتدأ خبره انه يعتق  
عليه **قوله** ودعوت بخبر اي سلامة منه اي من الاسد اشارة الى  
ان صليت من المثال معطوف على رايته لا مثال مستقل **قوله**  
فاذا احتمل لفظ هو حقيقة في معنى اي بلا تردد ان يكون في امر حقيقة  
اي فيكون مشتركا بين المعنى الاول وهذا الاض ومجازا اي وان يكون  
مجازا فيكون حقيقة في الاول مجازا في الاض **قوله** او حقيقة ومنقولا  
عطف على قوله حقيقة ومجازا يعني اذا احتمل لفظ هو حقيقة في معنى  
بلا تردد ان يكون في امر حقيقة اي مبتدأ فيكون مشتركا بين المعنى  
الاول وهذا الاض وان يكون منقولا الى ذلك الاض فيكون حقيقة  
في الاول منقولا في الاض وانما عطف قوله ومجازا ومنقولا بالواو دون  
اولان الاحتمال انما يتحقق بين متعدد وانما قال الله في المسئلة الاولى  
فاذا احتمل اللفظ معناه الحقيقي والمجازي الخ وفي المسئلة الثانية  
فاذا احتمل لفظ ان يكون في امر حقيقة ومجازا الخ لا اشارة كما قال بعض  
المحققين الى ان اللفظ في الاولى تحققت له الحقيقة والمجازية والاحتمال  
انما هو في كونه حقيقة فيه او مجازا في المعنى المراد وفي الثانية تحققت  
ارادة المعنى الاض به والاحتمال انما هو في كونه حقيقة فيه او مجازا  
او منقولا **قوله** فحمل اي اللفظ على المجاز والمنقول اي على انه مجاز او  
منقول وكذا القول فيما سياتي **قوله** لا افراد علة لا يمنع قدم  
عليه للاهتمام بالاختصاص وقوله لا يمنع خبر لان ان عطف  
المنقول على المجاز او العند ان لم يتم يعطف بل عطف الجملة على الجملة

في الكلام المجازي لا يشترط ان يكون  
مجازا في اللفظ بل يشترط ان يكون  
مجازا في المعنى



## الاضمار

80 الاضمار فان قيل الراجح من مذهب الكافي انه يعنى عليه مواخذه  
باللازم وان لم يثبت للزوم كما مر وذلك ترجيح للمجاز على الاضمار  
وهو مخالف لما مر من ان الراجح التسوية بينهما اجيب بان ترجيح  
المجاز هنا خارج وهو تشويق الشارع الى العطف وذلك خاص بالمحمل  
لا يطرده في سائر المحال على ان المختار في الروضة من زوايد انه لا يعنى  
بمجرد قوله بهذا ابني **قوله** ومثال الثاني اي الكلام المحتمل لان يكون فيه  
اضمار وتقل **قوله** اي اخذه اي فيكون من باب الاضمار وقوله  
وقال غيره نقل الى فيكون من باب النقل **قوله** فاذا اهتمل الكلام الى قد  
تقدم الكلام على مثله **قوله** فحمل على التخصيص اولى من حمله على المجاز  
في الاول وعلى النقل في الثاني **قوله** اما في الاول اي الاحتمال الاول وقوله  
بعد التخصيص اي لا يخرج وقوله بان يستعدداي المجاز **قوله** من نسخ  
المعنى الاول اي ازاله **قوله** مثال الاول اي الكلام المحتمل لا يكون فيه  
تخصيص ومجاز **قوله** وحض منه الناسي اي من يوح الناسي لان العموم  
فيما مر قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه **قوله** ومثال الثاني  
اي الكلام المحتمل لان يكون فيه تخصيص ونقل **قوله** فقبل هو المتبادر  
مطلقا اي بناء على ان اللام في البيع استغنى فيه **قوله** لان الاصل اي  
المتصحب **قوله** ويؤخذ ما تقدم اي في المتن والشرح اذ مساواة  
المجاز للاضمار انما تعلم من الشرح لاسيما المتن وان ضعف كون المجاز  
اولي من الاضمار لاحتمال ارادة عكسه **قوله** من اولوية التخصيص من  
المجاز استشكل هذا التركيب على قانون العربية **قوله** ان التخصيص  
اولي من الاشتراك والاضمار ضرورة ان الاول من الاول ومن  
المساوي اولي **قوله** وان الاضمار اولي من الاشتراك لمساواة الاضمار  
للمجاز الاول من الاشتراك فيكون هو اولي من الاشتراك ايضا **قوله**  
وجه الاختيار ان المجاز اولي من النقل **قوله** وقد تم بهذه الاربعة  
اي الماخوذة ما تقدم العشر التي ذكرناها في تعارض ما يحمل بالنعم

و قد ذكرنا في بعضهم و افاد السجيا و قد الحار على الزمان قال  
عجبا ان من اكل قنصل من اكله اشكره و لو اكله  
الكلاب و لكني شاكرها لانه لا يذبحها الا بعد ان  
يكون قد اكل من ثمنها و بعد ذلك



وهي على تقدم تعارض المجاز والاشتراك تعارض النقل والاشتراك  
وقد اشار الى ذلك بقوله والمجاز والنقل او في من الاشتراك تعارض  
الاضمار والمجاز تعارض النقل والاضمار كما اشار اليه بقوله قبل والمجاز  
والنقل او في من الاضمار تعارض النقل والاضمار والمجاز تعارض النقل  
والنقل والاضمار كما اشار بقوله والتخصيص او في من المجاز  
والنقل واما الاربعة المأخوذة فتعارض التخصيص والاشتراك تعارض  
المجاز والنقل **قوله** مثال الاول اي من الاربعة المأخوذة وهو ان  
التخصيص او في من الاشتراك **قوله** لما ثبت اي في اللغة **قوله** مخرج  
تخرج زوجها غيره فسرهما الزمخشري بقوله حتى تتزوج اي بعد  
عقدها على زوج غيره لم ذكر ان التقييد بالاصابة من السنة  
**قوله** بناء على تناول العقد للفاسد كالصحح او رد عليه ان هذا قول  
ضعيف عند الشافعية والراجح عندهم ان العقد لا يتناول الفاسد  
كما جزم به في الروضة كاصحها وغيرهما وان اوهت عبارة الشافعية  
ذلك لكون الصحيح عند الاصوليين ان الحقيقة العرفية موضوعة  
لطلق الماهية معيكة كانت او فاسدة **قوله** ومثال الثاني اي ان التخصيص  
او في من الاضمار **قوله** لان بها علة الاضمار الشرعية **قوله** فيكون الخطأ  
اي في كتم ما ياتي للقاتل وغيره من جميع المكلفين **قوله** بدفع شر القاتل  
متعلق بحياة والباسبية **قوله** فيكون الخطأ بختصاصهم  
اي متوجها اليهم دون غيرهم **قوله** ومثال الثالث اي ان الاضمار  
او من الاشتراك **قوله** كالابنية المجمعة اي فيكون لفظ القرية  
مشتركا بين الاهل والابنية المجمعة **قوله** نحو قولها كانت  
قرية امت اي حيث اسند الايمان الى اضمير القرية **قوله** ومثال  
الرابع اي ان المجاز اول من النقل **قوله** فقتل هي مجاز عن الدعاء  
بغير الخ هتف مخالف ما حكاه العاصم والتفتا في من الاتفاق  
على ان الصلاة والزكاة ونحوهما من الالفاظ المشدولة على

لسان اهل الشرع حقايق شرعية واما الخلاف في ان استعمال الشارع اياه  
هل هو بوضع جديد مخرج عن القرينة او غلب استعماله بعد ان  
كانت مجازات لغوية تحتاج الى قرينة حتى صارت في عرف اهل الشرع  
حقايق منقولة والاول مذهب المعتزلة والفقهاء والثاني مذهب  
القاضي **قوله** او باعتبار ما يكون في المستقبل هو المسمى بمجاز الاول  
**قوله** كالحزب للمصير اي في قوله تعالى اي اراي اعصر خمر **قوله** وبالضد  
اي المضادة والتضاد **قوله** كالمغارة للبرية اي المهلكة فان المغارة  
مكان الفوز اي النجاة فاطلاقها على البرية المهلكة اي مكان الهلاك  
تقابل لعلاقة الضدية **قوله** والمجازة اي بين المعنى الحقيقي والمجازي  
**قوله** تسمية له باسم ما يحمله فان الرواية لعمد اسم للبعير ونحوه مما يقع  
عليه اطلاق على طرف الما المعروف بملافة المجاورة **قوله** والا اي والا تكن  
زايدة فهي بمعنى مثل فيصير المعنى ليس مثل مثله شي فيكون له تعالى  
مثل وهو محال والقصد بالاية في المثل اذ القصد التنزيه عن  
ان يكون له تعالى مثل **قوله** اي توسع اشارة الى ان المجاز بالنسبة  
الى هذين النوعين لغوي لا اصطلاحي كما صرح بذلك في قوله وان لم  
يصدق على ذلك حد المجاز الباق لانه اذ الوحظ الزيادة والنقصان  
كان المنع حقيقة هو المثل والسيول حقيقة اهل القرية فيكون  
اللفظ في الايتين مستعملا فيما وضع له واما من قال بصدق الحد عليه  
فقط في الصورة الموجودة وقطع النظر عن الزيادة والنقصان وهذا  
وجه تضعيف **قوله** فاطلاق المجاز على هذين النوعين لمشابهتهما  
للمعنى الحقيقي في التغير عن الحالة الاصلية لتغير اعراب الكلمة بالزيادة  
والنقصان فهذا مع ان الذي عليه الاصوليون على ما صرح به السيد  
في حاشية المطول ان المجاز في هذين النوعين مستعمل في معناه  
المتقدم بناء على ان كثره والقرية مستعملان في مثله واهل القرية  
وان تقدير الزيادة والنقصان بيان لما يجب عند الايمان بالحقيقة

وهو المسمى بالنقل

في قوله تعالى فقتل هي مجاز عن الدعاء  
بغير الخ هتف مخالف ما حكاه العاصم والتفتا في من الاتفاق  
على ان الصلاة والزكاة ونحوهما من الالفاظ المشدولة على



بدليل انهم عرفوا المجاز بما سبق ثم قسموا علاقته الى ما ذكر من الاقسام ولا يخفى  
 ان هذا المحكي عن الاصوليين هو الذي حكاه الله بنون وقرب صدق  
 تعريف المجاز عما ذكرنا بانه استعمال في مثل المثل الخ من غير تضعيف  
 له ككن الاقرب الاول **قوله** وليس من المجاز في الاسناد لان الاسناد في  
 النفي في الحقيقة في المثل المعبر عنه بمثل المثل وفي السؤال الى اهل القرية  
 المعبر عنهم بالقرية وذلك الاسناد حقيقة لانه الى من له المسند وان  
 كانت العبارة في المسند اليه مجاز كما اوضح ذلك بعض المحققين **قوله**  
 في مسبة عن اليد لا يخفى ان القدرة صفة نفسانية قايمة بالنفس  
 والسبب عن اليد غالباً هو اثارها فتجوز باليد عن القدرة وبالقدرة  
 عن اثارها والتعبير عن اثار القدرة باليد مجاز على **قوله** يجوز جعل  
 اصابعهم في اذانهم او رد عليه ان انا ملهم جمع مضاف فيعم كل غلة وذلك  
 مساو لاصابعهم واجيب بان اصابعهم وانا ملهم من باب مقابلة  
 الجمع بالجمع نحو ركب القوم واهم اي يجعل كل منهم اصبعه اى  
 الغلة في اذنه فلا يخص كلامهم الاصبغ والغلة والغلة بعض  
 الاصبغ المعبر عنها فلا تساوي بين المجوز عنه وبه **قوله** نحو هذا  
 خلق الله فان الخلق متعلق بالخلق لثانته فيه والعلاقة التعلق  
**قوله** ورجل عدل فان الصفة متعلقة بالموصوف **قوله** كالموت  
 للمرض الشديد فيقال اصابه موت اذا اصابه مرض شديد لان  
 المرض الشديد سبب للموت عادة لا موثر فيه حقيقة لان السبب  
 الحقيقي هو الله تعالى لا غيره **قوله** نحو فلان يملك الف راس فتجوز بالرجل  
 عن ذات الالة والعلاقة البعضية وفي تشبيه بالراس اشارة الى  
 انه يشترط في اطلاق البعض على الكل ان يستلزمه كالراس والرقبة  
 وان يكون البعض مركباً تركيباً حقيقياً بخلاف الارض للسماء والارض  
 والظفر والاذن للانسان **قوله** اي الفتنة فان الفتنة متعلقة بالفتن  
 ككونها من اوصافه وسبب عادي في انصافه بكونه مفتوناً والسرفية

المبالغة

المبالغة كما انه قام بالفتون مفتون اخر وكذا القول في قوله وقم قايماً  
**قوله** وقد يكون المجاز اي التجوز في الاسناد وبسبب مجاز في التركيب  
 ومجاز في الاثبات ومجاز عقلياً ومجازاً حكماً واسناداً مجازياً هو  
 مقور في علم المعاني وانما اقتصر على الاثبات لكونه الاصل **قوله** تكون  
 الايات المتكوفة سبباً لعادة بيان للعلاقة وقوله عادة اي لا حقيقة  
 لان السبب الحقيقي هو الله تعالى لا غيره **قوله** فيما يذكر منه اي من  
 امثلة المجاز في الاسناد **قوله** فعنه زادتم على الاول ازاداد وبها  
 اي فاطلقت الزيادة على سببها كما صرح به العضد وهذا التفسير  
 بالمعنى والتفسير اللفظي تسببت في الزيادة **قوله** اطلاق الايات اي  
 لضميرها عليه تعالى اعترض على هذا القول بان فيه سواداً ب  
 من جهتين الاول ان اسماء تعالى توقيفية والاضطراح الاسم  
 الموثق عليه تعالى **قوله** اي ينادي الانسب بالبلاغة ما ذكره اهل  
 المعاني من انه نزل المستعمل لتحقيق وقوعه منزلة الماضي فاطلق  
 عليه لفظه فنادي ماضياً وبلا لا مجاز في ينادي **قوله** اي قلته  
 اي وعبر بالمضارع لا مقتضاد الصورة **قوله** ومنع الامام الحرف اي  
 مجاز الحرف اي التجوز فيه وكذا قوله والفعل والمستف **قوله** نحو قوله  
 تعالى لا صلبتكم في جذوع النخل اي عليها فان في وضعت ابتداء  
 للظرفية فاستعمل باللاستعلاء بوضع ثاب للعلاقة هي ثابتة  
 تمكنهم في الجذوع يتمكن المظنون في الظرف **قوله** وكان الامام فيما قاله  
 نظراً في الحدث اي نظراً الى انه لا تجوز فيها باعتبار الحدث مجرداً عن  
 الزمان وانما التجوز فيها باعتبار الزمان والمصدر ليس اصلاً لهما  
 باعتبارهما بل باعتبار الحدث فلا اعتراض بالتجوز فيها مع عدم  
 التجوز في اصلها لما ذكره وهذا جواب عن الشك عن الامام **قوله** لغير  
 العملية اي في غير المعنى العلمي وهو المعنى المتعين المتخصص واللام  
 في العملية المحض وراي العملية الحاضرة وهذا يخرج عن تعريف الرجل

هذا هو الوجه في قوله وقد يكون المجاز اي التجوز في الاسناد وبسبب مجاز في التركيب ومجاز في الاثبات ومجاز عقلياً ومجازاً حكماً واسناداً مجازياً هو مقور في علم المعاني وانما اقتصر على الاثبات لكونه الاصل قوله تكون الايات المتكوفة سبباً لعادة بيان للعلاقة وقوله عادة اي لا حقيقة لان السبب الحقيقي هو الله تعالى لا غيره قوله فيما يذكر منه اي من امثلة المجاز في الاسناد قوله فعنه زادتم على الاول ازاداد وبها اي فاطلقت الزيادة على سببها كما صرح به العضد وهذا التفسير بالمعنى والتفسير اللفظي تسببت في الزيادة قوله اطلاق الايات اي لضميرها عليه تعالى اعترض على هذا القول بان فيه سواداً ب من جهتين الاول ان اسماء تعالى توقيفية والاضطراح الاسم الموثق عليه تعالى قوله اي ينادي الانسب بالبلاغة ما ذكره اهل المعاني من انه نزل المستعمل لتحقيق وقوعه منزلة الماضي فاطلق عليه لفظه فنادي ماضياً وبلا لا مجاز في ينادي قوله اي قلته اي وعبر بالمضارع لا مقتضاد الصورة قوله ومنع الامام الحرف اي مجاز الحرف اي التجوز فيه وكذا قوله والفعل والمستف قوله نحو قوله تعالى لا صلبتكم في جذوع النخل اي عليها فان في وضعت ابتداء للظرفية فاستعمل باللاستعلاء بوضع ثاب للعلاقة هي ثابتة تمكنهم في الجذوع يتمكن المظنون في الظرف قوله وكان الامام فيما قاله نظراً في الحدث اي نظراً الى انه لا تجوز فيها باعتبار الحدث مجرداً عن الزمان وانما التجوز فيها باعتبار الزمان والمصدر ليس اصلاً لهما باعتبارهما بل باعتبار الحدث فلا اعتراض بالتجوز فيها مع عدم التجوز في اصلها لما ذكره وهذا جواب عن الشك عن الامام قوله لغير العملية اي في غير المعنى العلمي وهو المعنى المتعين المتخصص واللام في العملية المحض وراي العملية الحاضرة وهذا يخرج عن تعريف الرجل



ما سبق له استعمال في علمية اهري او في جنسية **قوله** او منقولة لغير  
 مناسبة كفضل فان الزيادة في فضل ليس بينهما وبين الذات مناسبة  
**قوله** فواضح اي انه لا يكون المجاز فيها لغوات العلاقة التي هي المناسبة  
 في القسم الثاني اعني الاعلام المنقولة لغير مناسبة وفوات سبق  
 التوضيح في القسم الاول اعني الاعلام المرتجلة **قوله** فكذا اي فكالمفسرين  
 الاولين في وضوح انه لا يكون المجاز فيها لغوات المصحح للتجوز وهو  
 بما المناسبة التي هي العلاقة بين المعنى الحقيقي والمجازي **قوله** خلافا  
 للفرا في مباحث الصفة اي العلم المتلخص فيه معناه الاصلي وهو  
 كونه صفة كالحارث وهذا الذي عناه الله بالعلم المنقول المناسبة  
 واحترز به عن الاعلام التي وضعت لمحض الفرق بين الذوات  
 كزبد وعمود فلا يدخلها مجاز كما صرح به الفري في المستصفى **قوله**  
 لانه لا تراد منه الصفة اي حال العلمية وقد كان قبل العلمية موضوعا  
 لها فانطبق عليه تعريف المجاز وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع  
 له اولا بوضع ثان لعلاقة والجواب ما مر من انه يشترط في  
 صحة التجوز بما المناسبة حال الاطلاق وهذا يعنى اطلاقه بعد  
 زوالها **قوله** وهذا خلاف في النسبة اي بالمجاز هل يسمى بها اولا في  
 المعنى للاتفاق على ان المنقول مناسبة لا تراد منه تلك المناسبة  
 بعد النقل وعلى ان الاطلاق بعد زوالها صحيح وعدم النسبة  
 بالمجاز او في الصحة الاطلاق عند زوالها وقد علمت ان زوالها في المجاز  
 ينفي صحة الاطلاق **قوله** اي المعنى المجازي للفظ اخذه من قوله بنبار  
 غيره وقوله وصحة النفي اذا المتصف بالمتبادر وصحة النفي هو المعنى  
 اللفظي **قوله** ومن المصحوب بما المجاز الرجوع جواب عما يقال ان هذه  
 العلامة لا تطلد لتخلها في المجاز الرجوع على الحقيقة لان المتبادر هو  
 لا غيره من غير قرينة والجواب انه لو لا القرينة ما تبادر ركن القرينة  
 هناكثرة الاستعمال وانما يمكن حقيقة فيما اشهر فيه الاعتبار العلاقة

هذا هو المعنى المجازي  
 وهو الذي لا يكون  
 في الحقيقة بل هو  
 في اللفظ فقط

مع ملاحظة الحقيقة وعدم قطع النظر عنها **قوله** وصحة النفي في  
 نفس الامر كما فهم به العضد قال وانما قلت في نفس الامر لئلا يظن  
 ما انت بانسان لصحة لفظ **قوله** فيما يدل عليه متعلق بوجوب  
 الاطراد وقوله ما لا يطرده الى تفسير لعدم وجوب الاطراد **قوله** اي  
 جمع اللفظ الدال عليه لا يخفى انه يصح عود الضمير في هذا وما بعده  
 ما عدا الضمير في توقفه على نفس لفظ المجاز ويكون ذلك من باب  
 الاستحدا م ولكن الله اعاد جميع الضمائر على المعنى المجازي لتكون  
 الضمائر راجعة اليه في واحد حذلا من التشتيت المتفرق للذهن  
 ثم انه نفى طر هذه العلامة ما لم يشرك فانه قد يختلف الجمع في  
 معنيه كالذكران والذكور في جمع الذكر ضد الانثى والمذكر في جمع  
 الذكر بمعنى الفرج على غير قياس مع ان كلا منهما حقيقة واجيب  
 بان هذه العلامة خاصة بما لم يثبت فيه الاشتراك بل علم له معنى  
 حقيقي وحصل التردد في معناه الاخر فيستدل على انه مجاز باختلاف  
 الجمع في استعماله مشترك ودفع ذلك المولى بسعد الدين بان  
 تحليل الحمل على المجاز في مثل ذلك بدفع الاشتراك كافي ولا اثر  
 لاختلاف الجمع **قوله** اي ليس الجانب تغير للذل فقط لا جناح الذل  
 اذ لا معنى لا خفض لهما لئلا يتبين الجانب ولا جناح اذ لا معنى لا خفض  
 لهما لئلا يتبين الجانب ولو فسر اخفض بدين امر او جناح الذل  
 بالجانب كان اظهر **قوله** وتوقفه اي المعنى المجازي كما اشار اليه ذلك  
 بقوله في اطلاق اللفظ عليه على السمع الاخر اي المعنى الحقيقي اي  
 وجوده في الدلالة بوجود اللفظ الدال عليه تخفيفا نحو مكر  
 ومكر الله او تغدير كما في اقاموا مكر الله اذ المعنى والله اعلم  
 اقاموا حين مكر ومكر الله اي مجاز انه لم على مكرهم هذه  
 هو المعنى في البدع بالمشاكلة وهو ذكر الشئ بلفظ غير لوقعه  
 في صحبته تخفيفا او تغدير **قوله** حيث طرف جازاهم وقوله توطبوا

في نفس الامر  
 لا يخلو عن  
 صحة الكلام

هذا هو المعنى المجازي  
 وهو الذي لا يكون  
 في الحقيقة بل هو  
 في اللفظ فقط

هذا هو المعنى المجازي  
 وهو الذي لا يكون  
 في الحقيقة بل هو  
 في اللفظ فقط



اي توافقوا **قوله** على من وكلوا بالتحقيق اي ربطوا به قوله **قوله** نحو وكيل  
القربة قد مر في كلامه ترجيح ان المجاز بالنقصان ليس من المجاز  
المعرف بما سبق والتمثيل به هنا لاطلاق المجاز على التخييل يقتضيه  
انه من افاده مع انه اذا لوحظ النقصان فلا استحالة الا ان يراد  
الاستحالة ولو بحسب الصورة **قوله** المأخوذ من ذلك اي من واسئل  
الغريب وفيما اشار الى معنى قوله واطلاق على التخييل واطلاق  
التركيب الذي فيه المجاز على التخييل **قوله** من تخيل اي حقيقة وكذا  
قوله وانما السبيل اي حقيقة **قوله** في نوع المجاز مفرد مضاعف كل  
فرد اي في كل نوع من انواع المجاز قال بعض المحققين ومن هنا يعلم  
ان المراد بالوضع في حد المجاز الوضع النوعي **قوله** بل يتكف بالعلاقة  
اي في نوع **قوله** بان لا يستعمل الا في الصورة التي استعملته العرب  
فيها اذا لا يسع احدا ان يقول لا اطلق الاسد على هذا الشجاع  
الا اذا اطلقته العرب عليه بعينه والالم يكن الا في الكلام مجاز  
لا تقراض الاشخاص التي تجوزت فيها العرب واما قول ابن الحاجب  
ولا يشترط النقل في الاحاد على الاصح فمحتمل على الاحاد الانواع  
الا اشخاص كما هو المص في شئ المختص **قوله** اذ لو كان فيه لاشتمل  
على غير عربي قال بعضهم قد تمتنع الملازمة بان العربي ما استعملته  
العرب كان من اوضاعهم او لا او بان المراد عربي الاسلوب **قوله** فلا  
يكون كله عربيا في ادراج كل اشارة الى دفع نفس الخصم بان وجود  
كلمات من غير لغات العرب في القرآن لا تمنع كونه عربيا بل هو لطلاق  
العربي على غالبه عربي ووجه الدفع كما قال بعضهم انه مجاز والحقيقة  
ان جمع **قوله** فارسية اي من اوضاع فارس **قوله** كالعابون ظاهره  
الاتفاق على اتفاق اللغتين فيه **قوله** ولا خلاف في وقوع العلم الاعجمي  
في القرآن قال العلامة التنفاز في لان النزاع في اسما الاجناس  
النسوبة الى لغة اخرى المتصرف فيها عند العرب بدخول اللام والافادة

وغير

اللفظ في اللغة العربية قد يمدح بالبيان في بعض من  
استعمل في بعض اللغات وكلام المحققين في بيان  
اللفظ في اللغة العربية قد يمدح بالبيان في بعض من  
استعمل في بعض اللغات وكلام المحققين في بيان  
اللفظ في اللغة العربية قد يمدح بالبيان في بعض من  
استعمل في بعض اللغات وكلام المحققين في بيان

84 ونحو ذلك والاعلام ليست بحسب وضعها العلمي ما ينسب الى لغة  
دون لغة ولا هي ايقن مما تصرف فيها العرب فاستعملتها في كلامهم  
**قوله** المستعمل قيد اللفظ بذلك ليصح اخصاره في الاقسام الثلاثة  
اذ لو اطلق عن هذا القيد لم يتخصص فيها لجواز ان يوضع ولا يستعمل  
فلا يكون حقيقة ولا مجازا لا اعتبار قيد الاستعمال في كل منهما وقوله  
في معنى اشارة الى ان التفسير في الاقسام الثلاثة بالنسبة للغة  
الواحد واما تفسيره فيما سبق فيا النسبة الى جملة معانيه كما انه  
على ذلك بعض المحققين **قوله** اما حقيقة فقط اي بكل اعتبار وكذا  
قوله او مجاز فقط **قوله** او حقيقة اي في معنى ومجاز اي في ذلك المعنى  
بعينه وقوله باعتبار من اي بوضعين او باعتبار واضعين  
كما يثير الى ذلك التمثيل **قوله** والدابة عطف على الصوم **قوله** كما تناله  
مبتدا وقوله حقيقة لغوية خبر اول وقوله مجاز شرعي او عرفي  
خبر ثان **قوله** وفي الخاص بالعكس اي حقيقة شرعية او عرفية  
مجاز لغوي فان قيل لا يخفى ان الاسماء الخاصة من افراد مطلق  
الخاص بالامساك والدابة المخصوصة من افراد ما يدب على الارض  
ومن المعلوم ان استعمال الاعم كالمطواطي في بعض افراد حقيقة  
اجيب بان هذا صحيح اذ لم يعتبر من حيث المخصوص اما اذا اعتبر  
من حيث المخصوص فيكون مجازا ما اعتبار قيد المخصوص المتأخر  
لقيد العموم المعتبر في الوضع الاول **قوله** ويمتنع اي يستحيل التناقض  
بين الوضع ابتداء اي المعتبر في الحقيقة وثانيا اي المعتبر في المجاز  
يعلم من وضع واحد والا فالصوم في الامساك الخاص وضع اول  
في الشرع وثانيا في اللغة ولا تناقض بينهما لا خلا في الوضع **قوله**  
قفي اي فاللفظ الوارد في خطاب الشرع اي اشارة وقوله المحمول  
عليه اي المعنى المحمول عليه مبتدا خبره المعنى الشرعي **قوله** لم اذ لم  
يكن اي يوجد **قوله** بان يكون متعارفا من الخطاب واسم اي الي



زمن الحمل **قوله** لتبينه أي حين اذ ينتهي المعيان الشرعي والعرفي  
**قوله** محمله مصدر ميمي بمعنى اسم المفعول أي المعنى الذي يحمل عليه  
**قوله** مع ارادته لان الموجب للاجمال أي الحمل على اللغوي هو النفس  
وهو مدلول النهي لا النفي لكن لما كان النهي نفسا في المعنى مع التعبير  
به عنه كما نبه على ذلك بعض المحققين **قوله** أي لم يتضح المراد منه  
أي الذي هو غير الشرعي واللغوي قطعاً لا متنازع ارادة كل منهما  
كما اشار اليه بقوله اذ لا يمكن حمله على المعنى الشرعي الخ وما يقتضيه  
ارادته لا يكون اللفظ محملاً فيه أي محتملاً له قال بعض المحققين  
ولذا لم يقل أي الشارح لم يتضح للراد به منهما **قوله** ولم يذكر أي  
من جملة الاقسام الثلاثة وهم ماله معنى شرعي ومعنى عرفي عام  
او معنى شرعي ومعنى لغوي أو له المعاني الثلاثة غير هذا القسم  
وهو ماله معنى شرعي ومعنى لغوي **قوله** ذات يوم أي طائفة  
من الزمان صالحة هذا القسم وهو اليوم **قوله** فينبغي أي بسبب  
حمله على الصوم الشرعي **قوله** ومثال النهي منه أي من هذا القسم  
**قوله** وسيا في بحث الجمل الخ تنبيه على قسم اخر زايد على ما هنا  
أي وهو ماله معنى شرعي مجازي ومعنى لغوي وقد يدعي  
اندر اجه في قول المصنف في الشرع الشرعي لان الشرعي فيه اعم من  
ان يكون اللفظ المحمول عليه حقيقة أو مجازاً **قوله** وفي تعارض  
المجاز الخ يعني المعنى المجازي والحقيقة بدليل قوله لا يحمل على احدهما  
وقوله فالحقيقة المتعاهدة للكرع منه فقوله بان غلب استعمال  
المجاز يعني استعمال اللفظ في المعنى المجازي على المعنى الحقيقي ويمكن  
ان يكون من باب الاستخدام والاو هو المجازي على ما سلف للنسب  
فما يعرف به المجاز **قوله** لرحمان كل منهما من وجه أي وهو الامالة  
في الحقيقة والغلبة في المجاز **قوله** مثاله أي التعارض **قوله** فالحقيقة  
أي المعنى الحقيقي للشرع وقوله والمجاز أي المعنى المجاز الذي غلب

استعماله

85 استعمال اللفظ فيه كما تقدمت الاشارة اليه ذلك وانما كانت الحقيقة  
المتعاهدة للكرع منه بغيره لان من كما قال بعضهم لا يتدرا  
الغاية فتقتضي ان يكون ابتداء شربه منه **قوله** فان هجرت  
الحقيقة مفهوم المرجوحة **قوله** فيجوز ان يشرها بمعنى باكل عمرها  
دون اكل خبزها الذي هو أي الاكل من خبزها الحقيقة المجردة  
فان الحقيقة المجردة هي الاكل من الخشب لا نفس الخشب كما  
يفتضيه ظاهر العبارة لولا التفسير فان الخشب نفسه معني  
حقيق للتحمل مستعمل لا محجور **قوله** بالا جماع مثلاً أي وبالانسان  
وقوله أي الحكم اشارة اليه ان يمكن نفي الحكم لا الثبوت **قوله** لكن  
استدل على يمكن وقوله لا يدل خبر ثبوت كما اشار اليه بقوله  
الثبوت المذكور **قوله** هو المراد منه أي دون المعنى الحقيقي **قوله** بل  
ينبغي الخطاب على حقيقته أي معناه الحقيقي **قوله** في قولها يدل  
أي الثبوت المذكور على ذلك أي على ان الحكم هو المراد من الخطاب  
لا معناه الحقيقي **قوله** اذ لم يظهر الحكم الثابت أي بالاجماع مثلاً غيره  
أي ذلك الخطاب **قوله** مثلاً أي الحكم الثابت بالاجماع مثلاً ويمكن  
كونه مراداً من خطاب **قوله** يمكن كونه مراداً من قوله تعالى أو لا  
ستم اقتصر على الملاسة لا بما موضع الدلالة وصرح بالحكم في قوله  
فتبهموا الاشارة اليه ان الحكم هو بحجاب النيم عند فخذ ان المأخوذ  
اشار اليه تعالى بقوله فلم نجدوا ما فاندفع ما يقال ان الخطاب الدال  
عليه هو قوله فتبهموا لا قوله أو لا مسم **قوله** اذ لا مستند أي للاجماع  
بحسب الظاهر غيرها **قوله** واجيب بأنه يجوز أي يمكن ان يكون  
المستند غيرها وهذا منع لقوله لا مستند غيرها وقوله واستغنى  
الخ منع لقوله والا لذكر وقوله كما هو العادة أي الاستغناء بذكر الاجماع  
عن المستند في المسائل المبحح عليها ككون الاجماع حجة قطعية **قوله**  
دلت جواب ان قامت والغريزة تكثير الفائدة وقوله على مسئلة



الاجماع ايضا وجوب التيمم على الجماع الفاقدهما **قوله** بدلا لهما  
 عليهما اي الحنفية والمجاز وفي نسخة عليهما اي سبيلة الاجماع **قوله**  
 استعمل في معناه اي الموضوع له ولا فاورد عليه انه لا معنى لاستعمال  
 اللفظ في معنى الا ارادته منه واطلافة عليه والجواب ان قوله مراد  
 منه لازم المعنى اي مع ارادة المعنى ايضا بقرينة قوله في الشق الثاني  
 فان لم يرد المعنى اي الموضوع له غاية الامران استعماله في غير ما وضع  
 له بطريق الاصاله وفيما وضع له بطريق التبعيه ويدل على هذا في  
 الجواب ما نقله السيد في هاشيته المطول عن صاحب كشف الكشاه  
 وارتضاه من ان الكناية اللفظ المستعمل بالاصالة فيما لم يوضع  
 له والموضوع له مراد تبعا حيث صرح بان الموضوع له مراد  
 ايضا من اللفظ وان كانت ارادته بكلم النسخ **قوله** مراد منه لازم المعنى  
 حال من غير استعمال ثم ان اللام صادق بما ينتقل اليه من الملزوم مثلا  
 واسطة كما في قوله فلان كثير كرم ما د كناية عن كرمه اذ ينتقل من  
 كثرة الرماذ الى كثرة احرار الخطب ومنها كثرة الطبخ ومنها كثرة  
 الضيفان ومنها الى الكرم واللزوم في كل ذلك عادي **قوله** وانما عبر  
 بالملزوم اي باسم الملزوم وقوله في اي حيث لم يرد المعنى **قوله**  
 اي للتوحيح فيه اشارة الى ان ليولوج مصدر موزول ونفع علة  
 لا يستعمل **قوله** بنسب الفعل اي تكبير الاصنام وقوله تلويحا علة  
 بنسب وقوله لما يعلمون علة لا تصلح وقوله من عجز كبيرها بيان لما  
 لا يعلمون **قوله** فهو حنفية ابدأ اورد عليه ان المعنى الاصلي في  
 التعريف وهو ما استعمل فيه اللفظ للتوحيح بغيره لا يخص  
 في الحقيقة بل قد يكون مجازيا وقد يكون مكنيا عنه كما حققه  
 السيد في هاشيته المطول ونقله عن صاحب كشف الكشاه واما  
 المعنى الملوح به فلا يوصف بحقيقة ولا غيرها اذ اللفظ لم يستعمل  
 فيه البنية وانما يستفاد من السياق كما صرح به السيد في الحاشية

يجوز بدلا لهما  
 كما نقل به الفتح  
 نقل اليه من الملزوم  
 بواسطة

المذكورة

المذكورة ونقله عن صاحب الكشف ايضا فان قيل لعل مفهوم  
 التعريف ما يختلف فيه اصطلاح الاصوليين والبيانين  
 اجيب بان البيانين قد صرحوا في مفهوم التعريف بما يوافق  
 تعريف الاصوليين لكن استلوا عن استنتاج كونه حنفية  
 ابدأ من التعريف كما فعل المصنف فدل ذلك على ان مفهومه مثير عند  
 الفريقين كما صرح به بعض المحققين **قوله** بخلافه في الكناية  
 اورد عليه انه متى استعمل في غير معناه لا يكون عنده كناية  
 بل مجازا الا ان يقال ان المجاز قد يجمع الكناية وقد صرح بقوم  
 كالزركشي واية زرعة بان الكناية تنقسم الى حقيقة ومجاز  
 وهو مذهب اختاره والده المصنف واليه يرشد قول انه بخلافه  
 في الكناية **قوله** التي يحتاج الفقيه الى معرفة معانيها اي الحقيقة  
 والمجازية ليتمكن من الاستدلال بذلك على مقصود من تشباه  
 الاحكام من ادلتها لكثرة وقوعها في الادلة وهذا توجب للبحث  
 عنها في اصول الفقه الموضوع لما يتوقف الفقه عليه **قوله** لكن بيان  
 منها اي من الحروف بمعنى الادوات اسما كما اذا نظر في اثنين  
 ومن وما واي بالشد **قوله** قال سبويه للجواب والحق الفرق  
 بينهما ان الجواب يتعلق بالكلام والجزء يتعلق بالمعاني **قوله** ومدخل  
 اذن فيه اي في اذن اصدق **قوله** وقد تكلف الجواب مقابل غالبا  
 وهو من تسمية قول الفارسي **قوله** لا ننفا استقباله اذ المعنى اذن  
 اصدق الا ان وقوله المشروط نفت استقبال **قوله** اي كنت قلت ذلك  
 حنفية الى ان فالشرط وهو الاستقبال المشروط في نفسها موجود  
 على هذا التأويل **قوله** وسيا في اي في القياس عندها اي اذن  
 من سلك العلة اي الطريق الدالة على علة الشيء كما سياتي وقوله  
 لان الشرط علة للجزء اي واذن تتضمن الشرط **قوله** اي لتعليق حصول  
 مضمون جملة في الجزء بحصول مضمون اخر في الشرط **قوله** اي ما تفسر

مجمع المؤلف



لان في الايتين اختصارا اي ما الكافرون الا في غرور وما اردنا  
 الالحسن **قوله** والزيادة اي مدلول الزيادة وهو التاكيد لقول ابن  
 عصفور الحرف الزايد في قوة تكرير الجملة **قوله** نحو ما ان زيد قام ما  
 ان رايت زيدا اشار بالثاني الي ان الزايدة قد دخل على الجملة  
 الاسمية والفعلية **قوله** نحو قالوا البشايوما وبعض يوم قال  
 بعضهم ان او هذا للاضراب لا للشكل **قوله** بين المعطوفين فيه  
 تغليب للمعطوف لانه اخص **قوله** او دينا راغا كانت او هذا للتخيير  
 لان الاصل في مال الغير الحرمة حتى ينص على حله او ينص في احد  
 فيمنع الجمع بينهما **قوله** وسمو الثاني ما لا باحة اي اللغوية لان  
 الكلام في مدلولات الحروف لغة قال ابو سعدي في التلويح  
 الاباحة والتخيير قد يضافان الى صيغة الامر وقد يضافان الى  
 او والتخفيف ان كلمة او لا احد الامر من او الامور وان جواز الجمع او  
 امتناعه انما هو بحسب محل الكلام ودلالة القرابين **قوله** وقد  
 زعمت الزعم هو الدعوى بلا دليل وضمني زعمت معني تحدثت  
 فعداه بالبا **قوله** تفسيم الكل الكل هو ما لا يمنع تصويره من وقوع  
 الشركة فيه والكل ما تتركب من شعبين فصاعدا وما فرق بين تفسيم  
 الكل الى جزئين انه وتقسيم الكل الى اجزائه انه يصح في تفسيم الكل  
 الى جزئين انه الاخبار بالتقسيم عن كل واحد من اقسامه بخلاف  
 تفسيم الكل الى اجزائه كما في تفسيم الكلام الى الاسم والفعل والرف  
 فانه لا يصح الاخبار بالتقسيم عن كل واحد منها فلا يصح ان يقال  
 الاسم كلام والفعل كلام والحرف كلام ادكل منها كلمة لا كلام ويصح  
 ان يقال الاسم كلمة والفعل كلمة والحرف كلمة كما اشار اليه الشارح بقوله  
 فنصدق في كل منها **قوله** ومعني الى هو انها الغاية **قوله** والآخر  
 هو الاعراض والانتقال من غرض اخر **قوله** اي بل يزيدون ظاهرا  
 كلام الكشاف وجماعة من المفسرين ان او في الآية للشك لكن بحسب

قوله والزيادة فيه  
 مستحقة مشهورة فان  
 الزايدة ليست معني  
 لها بل مقامها الثاني

87 حال الناظر والمعني انهم في مراء الناظر كذلك اي اذا نظر اليهم قال هم  
 مائة الفا او يزيدون **قوله** والتفريب اي تفريب معني من معني  
 اخر كما اشار اليه الله في تفريب المثال بقوله والمراد تفريب السلام  
 لقصر من الوداع **قوله** كالوداع فان قاصد السفر اذا ودع حاضرا  
 اسرع وذهب الى سفره عادة واعترض على قوله لمن قصر سلامه  
 بانه مستغف والصواب ان يقال لمن الرمن بين سلامه ووداعه  
 بهذا صرح الحريري في شم النجاة والجواب ان قصر السلام يستلزم  
 قصر الرمن المذكور فهو من اطلاق اللزوم وازادة اللازم فيكون  
 كناية والامر في ذلك سهل **قوله** كالاقامة اي كالا سراع في الاقامة التي  
 هو شأنها **قوله** بنحو المراد به هنا ما ليس جملة ولا شبه جملة  
**قوله** او بدل اي بدل كل من كل وهذا على مذهب البصريين واما  
 الكوفيون فقالوا انه عطف نفس ويعدونما حرف عطف **قوله**  
 او جملة لا محل لها من الاعراب كما هو مقرر في محله **قوله** وتقليدني اي  
 تبغضيني او تتركبني **قوله** فانت مذنب تغيب لما قبله فيه يجوز  
 او هو تغيب لسبب الرمي بالظن لا لنفس الرمي كما يشير الى  
 ذلك قوله ولا يكون ذلك نظر المغضب الا عن ذنب **قوله** ولند  
 القريب اي الذي لم ينزل بعيدا وقوله او البعيد اي تخفتا او  
 تنزيلا وعلى هذا القول منيع ابن مالك تبع الجماعة من البصريين  
 والكوفيين والاول ذهب المبرد والآخر ابن بريهان **قوله**  
 وادناهم اي احضهم وهو عطف على اخر **قوله** فيقول هذا هو  
 ما في الحديث فهو بدل ما في الحديث او عطف بيان عليه والفا  
 من جملة المحكي وقوله اي رب يعني يارب **قوله** لجواز ندا القريب  
 بما للبعيد اي بالاداة التي صنعت لند البعيد توكيد لانه كثيرا  
 الند **قوله** بالفتح اشارة الى ان الواو في قول المتن وبالتشديد للعطف  
 على مقدر اي بالفتح وبالتشديد وترك التنوين بالمعطوف عليه



للعلم به اختصار **قوله** اسم خبر مبتدأ محذوف أي وهو اسم وضع  
 للشرط أي التعليق وفي قوله اسم إشارة إلى أن عدوها في جملة  
 الحروف تعليل كما تقدمت الاشارة اليه **قوله** وموصولة عطف  
 على الشرط **قوله** على معنى الكمال الاضافة ببيان **قوله** او بعالم أي عالم  
 فيه اشارة إلى ان الصفة اعم من الجامعة والشمولية **قوله** أي  
 كامل في صفات الرجولية في زيادة صفات اشارة إلى ان الزيادة  
 والنقص باعتبار الصفات لان الرجولية في حد ذاتها لا تزيد  
 ولا تنقص لان ماهيتها واحدة لا تتفاوت في افرادها كما لا  
 ونقصا من حيث ذاتها بل من حيث صفاتها **قوله** او العلم عطف على  
 صفات وهو مدح بالكمال في صفة معينة **قوله** ووصلة أي  
 متوصل بها إلى نداء ما فيه ال وهذا مبني على ان النادى هو المعرف  
 بال لا نفس أي واما من جعل أي نفس النادى والمعرف نعتا  
 له فلا **قوله** ومفعولا به اختبار لما ذهب اليه طائفة من النكاح  
 عن الظرفية والاكثر من اية الخو على ملازمتها للظرفية واولوا  
 ما ظاهره بوجه الزوج عن الظرفية بما برده اليها كما هو مقرر في  
 كتب الاعراب والتفسير **قوله** محو اذكروا نعمة الله عليكم من الذكر  
 السابق او التعليق والثاني هو الاصل والسا في فرع له ومترجم  
 عنه **قوله** أي اذكروا النعمة أي الانعام بدليل قوله الخ هي الجمل  
 المذكور والبدل ههنا بدل اشتمال لا اشتمال الانعام على الجمل  
 المذكور والتباسه به وظاهر عبارة الله انه بدل كل من كل  
 لتفريده النعمة بالجمل المذكور ولا مانع من ذلك لا يفال نعمة  
 الله عليهم لا تنحصر في الجمل لا تقول النعمة هي الجمل وما عطف  
 عليه فنقول الله الخ هي الجمل أي الخ **قوله** ومضافا اليها اسم زمان  
 لا يخفى انها لا تخرج بذلك عن الظرفية غايته الى موافقها ظرفية متقدمة  
 لكن يتلوه ذلك في تعدد المعنى **قوله** وقبل ليست للمستقبل الزاخر

انما

انما فلا تخرج متقدمة كونها ظرفا لهذا  
 واجب بان الراد الظرفية الاصطلاحية  
 بان تخرج الكلمة من غير ان تكون  
 مستندة الى الية المذكورة

88 انما دأبنا لما فيه لكن اما حقيقة دامنا وبلا وهي في الية المذكورة لما فيه  
 تاويله وان كان مستقبلا في الواقع لتحقق وقوعه كالمصنف **قوله**  
 وظهر من تنمة الثاني القابل بانها ظرف وهذا ايضا لقوله والتحليل  
 مستفاد من قوة الكلام **قوله** بان يكون أي اذ بعد بينا قبل ان بينا هي  
 بين اشيعت فتحة النون فتولدت عنها الف وبينما هي بينا زيد فيها  
 لفظه ثم ناكدا وقبل خبر ذلك **قوله** مر فاحا من فاعل ترد فالماضي هو  
 ما بعدها خاصة ولا محل له وهي انما دللت على المفاجاة فقط **قوله** وقبل  
 ظرف مكان أي وقبل ترد للمفاجاة حال كونها ظرف مكان **قوله** أي فاجا  
 مجيئه هذا على انما ظرف دال على المفاجاة وقوله او مكانه او زمانه  
 عطف على مجيئه أي افاجا مكان مجيئه او زمانه وقوله وهذا على  
 القول بانما ظرف مكان او زمان مع افادتها للمفاجاة **قوله** وقبل  
 ليست للمفاجاة مقابل قوله والمفاجاة الخ وقوله وهي في ذلك أي المثال  
 ونحوه من الامثلة زائدة والمعنى جازي بين امر زمان ونوفي  
**قوله** ظرف مكان حال او خبر **قوله** ومن قدر على القولين الاخيرين  
 أي قول المبرد ومن وافقه وقول الزجاج ومن وافقه وقوله ففي  
 ذلك المكان مفعول قدر **قوله** اقتصر على بيان الطرف الخ أي واما  
 تقدير السارح فتكفل ببيان المعنيين **قوله** وهل النافيا زائدة  
 الاولى هو الظاهر كما قال بعضهم وقوله او عاطفة أي من غير  
 تعقيب **قوله** مضمنة حال ثانية **قوله** معنى الشرط أي التعليق هو  
 والاضافة بيانية الا ان يقدر بعد المعنى اداة أي معنى اداة الشرط  
 وقوله فنجاب أي بسبب التضمن **قوله** فان الفتيان مقارن للبدل  
 أي في زمن حصوله وهذا تعليل كونها في الية الحال واعتراض  
 عليه بان كل ظرف مدلوله مقارن لمدلول عامله فجوابه مقارن  
 لشرطه وقال في التلويح ان اذا قد تستعمل لجزء الظرفية من غير  
 اعتبار شرط وتعليل كقوله تعالى والليل اذ يغشي اي وقت غيائه

انما دأبنا لما فيه لكن اما حقيقة دامنا وبلا وهي في الية المذكورة لما فيه  
 تاويله وان كان مستقبلا في الواقع لتحقق وقوعه كالمصنف **قوله**  
 وظهر من تنمة الثاني القابل بانها ظرف وهذا ايضا لقوله والتحليل  
 مستفاد من قوة الكلام **قوله** بان يكون أي اذ بعد بينا قبل ان بينا هي  
 بين اشيعت فتحة النون فتولدت عنها الف وبينما هي بينا زيد فيها  
 لفظه ثم ناكدا وقبل خبر ذلك **قوله** مر فاحا من فاعل ترد فالماضي هو  
 ما بعدها خاصة ولا محل له وهي انما دللت على المفاجاة فقط **قوله** وقبل  
 ظرف مكان أي وقبل ترد للمفاجاة حال كونها ظرف مكان **قوله** أي فاجا  
 مجيئه هذا على انما ظرف دال على المفاجاة وقوله او مكانه او زمانه  
 عطف على مجيئه أي افاجا مكان مجيئه او زمانه وقوله وهذا على  
 القول بانما ظرف مكان او زمان مع افادتها للمفاجاة **قوله** وقبل  
 ليست للمفاجاة مقابل قوله والمفاجاة الخ وقوله وهي في ذلك أي المثال  
 ونحوه من الامثلة زائدة والمعنى جازي بين امر زمان ونوفي  
**قوله** ظرف مكان حال او خبر **قوله** ومن قدر على القولين الاخيرين  
 أي قول المبرد ومن وافقه وقول الزجاج ومن وافقه وقوله ففي  
 ذلك المكان مفعول قدر **قوله** اقتصر على بيان الطرف الخ أي واما  
 تقدير السارح فتكفل ببيان المعنيين **قوله** وهل النافيا زائدة  
 الاولى هو الظاهر كما قال بعضهم وقوله او عاطفة أي من غير  
 تعقيب **قوله** مضمنة حال ثانية **قوله** معنى الشرط أي التعليق هو  
 والاضافة بيانية الا ان يقدر بعد المعنى اداة أي معنى اداة الشرط  
 وقوله فنجاب أي بسبب التضمن **قوله** فان الفتيان مقارن للبدل  
 أي في زمن حصوله وهذا تعليل كونها في الية الحال واعتراض  
 عليه بان كل ظرف مدلوله مقارن لمدلول عامله فجوابه مقارن  
 لشرطه وقال في التلويح ان اذا قد تستعمل لجزء الظرفية من غير  
 اعتبار شرط وتعليل كقوله تعالى والليل اذ يغشي اي وقت غيائه



على انه بدل من الليل اذ ليس المراد تعليق القسم بفشيان الليل  
وتقييده بذلك الوقت **قوله** اي الصفت مورو روي البيان للنجور  
وحاصله ان الالصاق حقيقة بالكان القريب من زيد لا بنفس  
زيد وفي قوله يقرب منه اشارة الى انه لا حاجة لقول بعضهم  
يقرب مكان زيد لان القرب من مكانه قريب منه **قوله** كالنمر  
اشارة الى ان المراد بالتعددية هنا التصيير وبالا مرون يعبر  
الصرفيون والهمزة اصل في ذلك والبا معاقبة لها فيه اما التعددية  
بمعنى اتصال معاني الافعال للاسماء فمشاركة بين حروف الجر الى  
ليست بزيادة ولا في حكم الزايدة **قوله** بان تدخل على الالف الفعل اي  
اللفوي **قوله** والسببية اي بان تدخل على سبب الفعل **قوله** والما  
هو الملازمة **قوله** نحو قد جاءك الرسول بالحق من ربك فيصح كما  
قال بعضهم ان تكون الباء هنا للتعددية اي صير الحق جانيا لكم  
لكن ما قاله الساموي لعدم التكلف فيه **قوله** المكانية او الزمانية  
اشارة الى ان اللام في الظرفية للجنس فتعطف في المكان والزمان  
ومعنى الظرفية الاستفرا **قوله** والبدلية بان يصلح مكانها  
لفظ بدل والفرق بينهما وبين المقابلة كما قال بعضهم ان البدلية  
اخذ شيء بدل شيء بوجوه ايضا فليس الاخذ افعالا شيء بدل ما  
ياخذه بل اخذ شيء من شئين يمكن اخذ كل منهما بخلاف المقابلة  
فانما اخذ شيء في نظريته بدفعه ثمنا كان كما مثل او ثمن كقولك  
قابلت احسانه بضعفه **قوله** لتقريب المنزلة اي المرقبة  
اي منزلة عمر منه صلى الله عليه وسلم **قوله** اي الى اي جعلني  
منتميا الاحسان **قوله** او كنت موجبا اي مثبتا واشارة بالامثلة  
الى ان الموجب يشمل الخبر والامر وغير الموجب يشمل النفع والنهي  
**قوله** تفرد حكم المعطوف عليه الخ في اسناد التقدير والنقل  
اليها تجوز **قوله** فالجاء بالحق لا جنون به اشارة الى ان الجنة

بمعنى

بمعنى الجنون **قوله** تعالى ولد يينا كتاب ينطق اي يدل عليه وهم  
لا يظلمون اي لا يعاقبون على غير ما كتبوا بل قلوبهم في غمرة  
اي شدة وسر من هذا اي عن هذا المذكور من لد يينا كتاب  
ينطق بالحق **قوله** فما قبل بل فيه اي الى قوله في غمرة من هذا **قوله** بجمع  
غير اي الاستثنائية وقوله وعليه اي هذا المعنى حديث انا  
افصح من نطق بالصاد الاضافة ببيان **قوله** اما افصح العرب  
لان النطق بالصاد بدون عسر من خواص لغة العرب فهو  
من اطلاق المزموم واردة للالزام فيكون كناية **قوله** الى اخر  
ما تقدم هو بيد اي من فريسي **قوله** وانه من تأكيد المدح  
عائشه الذم يعني انه ليس هناك شيء يمكن استثناءه من المدح  
بالفصاحة الاكونه من فريسي ان كان ذما ومعلوم انه ليس  
بذم قطعا بل هو في غاية المدح والمعنى ليس هناك ما يمكن  
استثناءه فهو ابلغ في المدح **قوله** في الاعراب والحكم اي المحكوم  
به كالمجي مثلا **قوله** وخالف بعض النحاة في افادتها الترتيب لا يخفى  
ان هذا يستلزم المخالفة في المهلة لان الترتيب اعم ونفع الاثم  
يستلزم نفي الاخص فتقوله كما خالف بعضهم في افادتها المهلة  
يعني فقط دون اصل الترتيب وقوله قالوا اي البعض المجيبا  
لغير غيرها اي لغير الترتيب والمهلة يعني قال بعضهم البعض  
المجيبا لغير الترتيب وقال البعض الاخر المجيبا لغير المهلة مع افادتها  
اصل الترتيب وليس المراد اتفاق البعض على انها جان لغير  
المعنيين كما قد ينوهم **قوله** كفوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس  
واحدة لم جعل منها زواجا كذا وقع في الشرح تبعا للمعنى وهو  
سهو والتلاوة في سورة الزمر خلقكم من نفس واحدة لم جعل  
منها زواجا ونظم الآية في الاعراب هو الذي خلقكم من نفس  
واحدة وجعل منها زواجا بالواو لانه **قوله** والجعل قبل خلقنا فلم

قوله وعليه اي يدل عليه وهم لا يظلمون اي لا يعاقبون على غير ما كتبوا بل قلوبهم في غمرة اي شدة وسر من هذا اي عن هذا المذكور من لد يينا كتاب ينطق بالحق قوله فما قبل بل فيه اي الى قوله في غمرة من هذا قوله بجمع غير اي الاستثنائية وقوله وعليه اي هذا المعنى حديث انا افصح من نطق بالصاد الاضافة ببيان قوله اما افصح العرب لان النطق بالصاد بدون عسر من خواص لغة العرب فهو من اطلاق المزموم واردة للالزام فيكون كناية قوله الى اخر ما تقدم هو بيد اي من فريسي قوله وانه من تأكيد المدح عائشه الذم يعني انه ليس هناك شيء يمكن استثناءه من المدح بالفصاحة الاكونه من فريسي ان كان ذما ومعلوم انه ليس بذم قطعا بل هو في غاية المدح والمعنى ليس هناك ما يمكن استثناءه فهو ابلغ في المدح قوله في الاعراب والحكم اي المحكوم به كالمجي مثلا قوله وخالف بعض النحاة في افادتها الترتيب لا يخفى ان هذا يستلزم المخالفة في المهلة لان الترتيب اعم ونفع الاثم يستلزم نفي الاخص فتقوله كما خالف بعضهم في افادتها المهلة يعني فقط دون اصل الترتيب وقوله قالوا اي البعض المجيبا لغير غيرها اي لغير الترتيب والمهلة يعني قال بعضهم البعض المجيبا لغير الترتيب وقال البعض الاخر المجيبا لغير المهلة مع افادتها اصل الترتيب وليس المراد اتفاق البعض على انها جان لغير المعنيين كما قد ينوهم قوله كفوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة لم جعل منها زواجا كذا وقع في الشرح تبعا للمعنى وهو سهو والتلاوة في سورة الزمر خلقكم من نفس واحدة لم جعل منها زواجا ونظم الآية في الاعراب هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زواجا بالواو لانه قوله والجعل قبل خلقنا فلم







متسبب عن الشرط **قوله** للظرفين المكانية والزمانية اذ الكلام  
 في عدم المعاني ولا يخفى ان المعنى هو الظرفية لا الظرف كما نبه عليه  
 بعض المحققين **قوله** نحو ولا تصلحكم في جذوع النخل اي عليها  
 جعلها البيضاء كالزيتوني في هذه الآية للظرفية المجازية  
 كان الجذوع ظرفا للمصلوب فتمكنه عليها تكن المظروف من الظرف  
**قوله** والاصل اركبوها هذا اذ لم يضمن اركبوا معن خلو اما اذا  
 ضمن ذلك فلا تأكيد اذ لا زيادة كما افاده بعضهم **قوله** والاصل  
 زهدت ما رغبت فيه لان زهد متعدد بنفسه فحذف لفظة  
 في الثانية وعوض عنها في الاولى **قوله** اي يكثرتم بسبب هذا الجمل  
 جعل في الكسوف في هذا للظرفية المجازية حيث قال جعل هذا  
 السد يركب السبع والمعدن للبحث والتكثير مثل وكم في القصص  
 حياة قال صاحب المعنى بعد حكاية كونها للسببية الاظهر قول  
 الزمخشري اي لانه ابلغ **قوله** خوفردوا ايدهم في افواههم  
 قال بعضهم الاظهر نفي من رد وامحى جعلوا **قوله** نحو هذا ذراع  
 في ثوب يعني اذا رايت قدر ذراع من ثوب فيه عيب فارك  
 تعيبه يقال لك هذا كما وضع ذلك الشر بقوله يعني فلا يعيبه  
 اي فلا يعيب ذلك الذراع المعيب الثوب لقلته **قوله** بان  
 تدخل عليها اللام اي لفظا او تقديرا القول ابن المصنف ان في  
 المجردة يعنى تقديرا للام معها فتكون مصدرية فتخرج  
 الـ باللام معها مثال لا فيد **قوله** لا استغراق اذ اذ المضى اليه  
 المتكوفيل المراد بالا فراد هنا الجز نيات كما يشير اليه تمثيل الـ  
 بغريته مقابلته بقوله ولا استغراق اجز المضى اليه المزد  
 العرف انه وفيه نظرا سيا في من ان مدلول العام كلية وهي  
 الغضبة المحكوم فيها على كل فرد لا كلي ولا كل **قوله** نحو كل العبد  
 الاشارة الى ان المراد بقوله والمعرف المجموع العرف الجموع

معنى

معنى سوا عرف لفظا كالعبد او لا مثل من قال المولى سعد الدين  
 والصحيح ان افراده احاد لا مجموع واستدل عليه بكلام الكشاف  
 في نحو قوله تعالى ان الله يحسب المحسنين اي كل محسن **قوله** والاحتقاف  
 نحو النار للكافرين والاختصاص نحو الجنة للمؤمنين في التمثيل  
 بالابن اشارة الى الفرق بين الاحتقاف والاختصاص فان  
 الكافرين لا يختصون بالنار بل يشاركون فيها من شاء الله من عصاة  
 المؤمنين لم يخرج المؤمنون ويبيح الكافرين خالد بن فيما ابدوا  
 واما المؤمنون فيختصون بالجنة وخلا وخلا واما الملك  
 فالظاهر كما قال بعضهم انه اخض من مطلق الاختصاص **قوله**  
 اي العاقبة تغير الصيرورة التي هي الانتفال بالعاقبة التي  
 هي الحال المتغير اليها تغير باللازم **قوله** وشبهه اي التملك نحو  
 والله جعل لكم من انفسكم ازواجا اي زوجات وجعل لكم من ازواجكم  
 بنين وحفدة ولهم اولاد الاولاد فتيه الزوجات والبنين  
 والحفدة بالملوكين في الحجازة والاختصاص **قوله** وما كان الله  
 ليعذبهم وانت فيهم الاشارة الى ما ذكره في المعنى من ان اللام اليه  
 للتوكيد النفي في الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقه بما كان  
 او لم يكن فافضين مستدتين لما اسند اليه الفعل المقرون باللام  
 نحو وما كان الله ليطلعكم على الغيب لم يكن الله ليغفر لهم اه  
**قوله** ويصير ضرب بقصد التعجب به لازما نحو تعجب لكونها في  
 المثال للتعجب **قوله** يتعدي الى ما كان فاعله بالهمزة لان همزة  
 النقل كما دخلت على الفعل صار الفاعل مفعولا به اسناد الفعل  
 الي غيره فلم يتعد الفعل الى ما كان مفعولا قبل التعجب بنفسه  
 لصيرورته لازما فتعدي اليه باللام **قوله** والتأكيد في كما قال  
 في المعنى اللام الزائدة ونسبي في القرآن صله ادبا وهي انواع  
 ذكرها في المعنى واقتصر الله على بعضها وهي المزيدة لتعويذ عامل

اللام ان يعلل بان لا يكون  
 سببا في كون ما قبله من  
 بان الا متخفا فلا ينافي  
 الشرطه بخلافه الاختصاص



ضعف اما بنا خيره فخوان كنتم للرويا تعبرون او يكونه فرعا في  
 العمل كما مثل له الله **قوله** نحو يجرون للاذقان سجدا حال من الواو  
 منقط **قوله** تعالى اقم الصلاة لردى الشمسى اي ميلها وقول الله  
 اي بعده الحامل له على تغييره بعد لا بع ان المراد بوقت الصلاة  
 وقت فعلها شرعا وهو بعد الزوال لامعه **قوله** اي منه من فيه  
 لا بند الغاية **قوله** بان كانت للتبليغ اي المكافاة **قوله** فزيد الشرط  
 عبارة المعنى لوط امتناع الثانية بوجرد الاولى وهو يقتضي  
 ان الشرط هو الجملة لازيد ويمكن ان يكون هذا مراد الله واقصر  
 على زيد لانه انصف بالوجود فالوجود تابع له **قوله** وهو مبتدا  
 محذوف والخبر لزوم ما بيان لقول المص الجملة الاسمية **قوله** وفي المضارعة  
 اي الجملة المضارعة وتسمية الجملة بذلك من تسمية الكل باسمه  
 اذا المضارعة ما يعي المضارعة تاويلا نحو لولا اهر تني الى اجل قريب  
 اي توضح كما صرح بذلك في المعنى ومثل التخصيص العوض كما صرح  
 به في المعنى ايضا **قوله** وهو اي الافك في الحنفية محل التوبيخ **قوله**  
 والجمهور لم يشنوا ذلك اي لولا اي ورودها في النسخ **قوله** تعالى فنفها  
 اي ما اي برفع العذاب **قوله** والاستثناء اي حين اذ هي للتوبيخ  
**قوله** لو شرط اي حرف شرط اي تعليق للماخيه وقوله وفي المستقبل  
 اي لتعلق مستقبل على مستقبل **قوله** وان اي وان يسى **قوله** وعلى  
 الاول متعلق بقال بعده **قوله** وكلام سبويه الخ لما كان ظاهر كلام  
 سبويه يفهم تعلق الوقوع بالوقوع اي لا تعلق الانتفاء بالانتفاء  
 جملة المصفاير الكلام غيره وأشار الله اليه انه لا تغاير في الحنفية  
 لان قوله لما كان سينفع ظاهر في انه لم يقع فكأنه قال لا انتفاء ما كان  
 يقع لوقوع غيره يعني ان وقوعه كان متعلقا بوقوع غيره لو  
 وقع لكن المعلق عليه لم يقع فكذلك المعلق **قوله** ومرادهم الجواز  
 عن سوال منشاوه قوله ظاهر الخ يعني كيف تدعي استمرار انتفاء

صدرها وهذا القول  
 في الباطنية والمراد  
 بالمضارعة

الاول

الاول لا انتفاء الثاني مع تخلف انتفايه عنه فيما سباني من الامثلة 92  
**قوله** والصحيح في مفاده اي بيان مفاده اي مدلوله نظرا الى ما  
 ذكر من الضممين وهما انتفاوها وانتفاء الشرط فقط دون الجواز  
 كما سباني في الامثلة **قوله** واستلزامه عطف على امتناع **قوله**  
 فالافسام اي اقسام المقدم والثاني اربعة حاصلة من ضرب  
 قسمي الشرط وهما المقتب والمفغ في قسمي الجواب كذلك **قوله** ولم  
 يخلف المقدم اي في ترتيب الثاني عليه غيره **قوله** للزوم ما في الفساد  
 له اي لعدم الاله وقوله من التمانع بيان للعادة وقوله وعدم  
 الاتفاق عليه تغير للتمانع **قوله** ولم يخلف التعدد في ترتيب  
 الفساد غيره فيه نظر لا مكان ترتيب فساد السموات والارض  
 على مجرد ارادة القادر المختار كما يوضح من شر العتائيد للعلامة  
 التفتازاني **قوله** المقاد نعت انتفاء وقوله نظر الى الاصل فيها وهو  
 الدلالة على انتفاء الثاني لانتفاء الاول وقوله اي الدلالة التفسير  
 العكس وحاصل ما يحاوله ان اللوا استعمالين اصل اللفظ وهو  
 ان تدخل على جملتين ما صنوينين لفظا فتصفيهما معنى وانتفاء  
 الثانية منهما مسبب عن انتفاء الاولى والمخاطب عالم بالانتفاءين  
 جاهل بتسبب الثاني عن الاول فاذا دخلت لواقادت ذلك  
 فالمخاطب بنحو لو جيتني اكرمتك كان قبل دخول له عالما بالا  
 كليهما ولكنه كان جاهلا بتسبب الثاني عن الاول فلما دخلت  
 لواقادت ذلك والاستعمال الثاني وهو فصيح ايضا انما يستعمل  
 في الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط من غير دلالة على  
 تعيين زمان ويكون مدخولها ايضا جملتين ما صنوينين لفظا  
 متصفيين بها معنى الا ان المخاطب ههنا يعلم انتفاء الجملة الثانية  
 ويحمل انتفاء الاولى وتكون انتفاءها مستلزما لانتفاء الثانية  
 فيورد له المتكلم جملتين مرتبطتين الثانية منهما بالاولة ارتباطا

والصحيح في مفاده اي بيان مفاده اي مدلوله نظرا الى ما  
 ذكر من الضممين وهما انتفاوها وانتفاء الشرط فقط دون الجواز  
 كما سباني في الامثلة واستلزامه عطف على امتناع قوله  
 فالافسام اي اقسام المقدم والثاني اربعة حاصلة من ضرب  
 قسمي الشرط وهما المقتب والمفغ في قسمي الجواب كذلك قوله ولم  
 يخلف المقدم اي في ترتيب الثاني عليه غيره قوله للزوم ما في الفساد  
 له اي لعدم الاله وقوله من التمانع بيان للعادة وقوله وعدم  
 الاتفاق عليه تغير للتمانع قوله ولم يخلف التعدد في ترتيب  
 الفساد غيره فيه نظر لا مكان ترتيب فساد السموات والارض  
 على مجرد ارادة القادر المختار كما يوضح من شر العتائيد للعلامة  
 التفتازاني قوله المقاد نعت انتفاء وقوله نظر الى الاصل فيها وهو  
 الدلالة على انتفاء الثاني لانتفاء الاول وقوله اي الدلالة التفسير  
 العكس وحاصل ما يحاوله ان اللوا استعمالين اصل اللفظ وهو  
 ان تدخل على جملتين ما صنوينين لفظا فتصفيهما معنى وانتفاء  
 الثانية منهما مسبب عن انتفاء الاولى والمخاطب عالم بالانتفاءين  
 جاهل بتسبب الثاني عن الاول فاذا دخلت لواقادت ذلك  
 فالمخاطب بنحو لو جيتني اكرمتك كان قبل دخول له عالما بالا  
 كليهما ولكنه كان جاهلا بتسبب الثاني عن الاول فلما دخلت  
 لواقادت ذلك والاستعمال الثاني وهو فصيح ايضا انما يستعمل  
 في الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط من غير دلالة على  
 تعيين زمان ويكون مدخولها ايضا جملتين ما صنوينين لفظا  
 متصفيين بها معنى الا ان المخاطب ههنا يعلم انتفاء الجملة الثانية  
 ويحمل انتفاء الاولى وتكون انتفاءها مستلزما لانتفاء الثانية  
 فيورد له المتكلم جملتين مرتبطتين الثانية منهما بالاولة ارتباطا

انتفاءين



المسبب بالسبب كما في قولنا لو كان العالم قد بـالكان غير متغير  
فان الخاطب فيه عالم بانتفا الخ المشاهدة تغير العالم بالضرورة  
وجاهل بانتفا الشرط المعلوم في نفس الامر من انتفا الخ فافادته  
لوما كان يجهله ان انتفا الشرط علة انتفا الخ او دليل عليه  
وانتفا المدلول المساوي للدليل او الاعم منه يستلزم انتفا الاخص  
فمن نظر الى استعمال الاول استشكل الاستدلال بالآية فان كالة  
لوي الآية لا تفيد الا الدلالة على انتفا الفساد في الزمان الماضي  
بسبب انتفا التعدد فيه ولا يخفى ان القصد بالآية الاستدلال  
بانتفا الخ على انتفا الشرط من غير دلالة على تعيين زمان والجواب  
ان اللواستمالين والآية من قبيل الاستعمال الثاني وامن الحاجب  
لما نظر الى الاستعمال الثاني وجدها تدل على انتفا الاول لان انتفا  
الثاني لا يعمي ان انتفا الثاني علة لان انتفا الاول بل يعمي انه يعلم  
بانتفا الثاني انتفا الاول فاعترض على من قال انما لان انتفا الثاني  
لان انتفا الاول بان الاول ملزوم والثاني لازم او سبب والثاني  
مسبب وانتفا الملزوم لا يدل على انتفا اللازم لاحتمال كون اللازم  
اعم وكذا انتفا السبب لا يدل على انتفا المسبب لجواز ان يكون  
للسبب اسباب متعددة بل الامور بالعكس في الآيات والحق كما  
قال العلامة التفازي ان كلا من الاستعمالين ثابت وان  
الاستعمال الثاني متفرع على الاول فان لو لم يدل على ان انتفا  
الاول علة لان انتفا الثاني فربما كان انتفا الثاني معلوما عند  
السامع دون الاول فيدل به عليه دلالة بالعلول على العلة  
وبهذا يتضح كلام الله وقوله لانه اي العكس وهو الدلالة على  
انتفا التعدد بانتفا الفساد اظهر اى كونه معلوما بطل ينف  
الحس عند السامع **قوله** فلا يلزم انتفا الثاني زاد الشر المتصرح  
باللزوم اصطلاحا لظاهر المتن فان ظاهره وجوب عدم انتفايه

**قوله**

**قوله** فالحيوان مناسب للانسان لا يخفى ان الحيوان جزا الثاني 93  
والانسان من المقدم لكن لما كانا هما المقصود من الثاني والمقدم  
اطلق على الاول الثاني وعلى الثاني المقدم من اطلاق الكل على الجز  
**قوله** للزومه اي الحيوان له اي للانسان عقلا لانه اي الحيوان  
جزوه اي الانسان لتركبه منه ومن الناطق **قوله** المفاد بلو  
نعت لان انتفا الانسان **قوله** اما امثلة بغيره الاقسام اي الاربعة  
فان ما ذكره المصنف مثال للمثبتين فيجب كونها منفيين كون الاول  
مثبا والثاني منفي عكسه وقد تكفل بذلك الله **قوله** وينبت الثاني  
بفسميه اي المثبت والمنفي كذلك على حاله من انتفا او ثبوت  
وقوله مع انتفا المقدم ظرف يثبت وقوله بفسميه اي المثبت  
والمنفي كذلك **قوله** وباسب اي الثاني او ثبوتيه وهذا اخص ما قبله  
**قوله** اما بالاويل في اشارة الى ان قوله بالاويل في تفصيل المناسبة  
**قوله** وهو بالخوف المفاد بلولاها دالة على انتفا انتفايه وانتفا  
الانتفا ثبوت **قوله** فيرتب اي عدم العصيان عليه اي على  
الخوف اي كما يترتب على عدمه وقوله في قصده اي المتكلم  
لا بمقتضى لو وقوله اجلا لاله فيه اشارة الى ان العلة في ترتب  
عدم العصيان على عدم الخوف كونه عبارة عن الاجلال الذي  
هو خلف عن الخوف في ترتب عدم العصيان عليه **قوله** وقد  
اجتمع فيه الخوف والاجلال اشارة الى ان لان انتفا المعصية كسب  
الخوف والاجلال فتوانت الخوف لم توجد المعصية لوجود السبب  
الارض وهو الاجلال فاويل ان لا توجد عند اجتماعهما وقد اجتمعا  
في صميم رضي الله عنه ثم لا يخفى ان اسباب عدم المعصية  
اربعة الخوف والاجلال والحيا والمحبة وفي الحقيقة السبب  
واحد وهو عدم تفدير المعصية وهذه ناشئة عنه وكون  
الاسباب اربعة مما افاد فيه استاذنا القطب الرباني الشيخ



عبد الوهاب الشحراني **قوله** قال اخو المص اي العلامة الشيخ بها الدين  
في شتم التخصيص **قوله** اي هذا اسم ام سلمة **قوله** صلى الله عليه وسلم  
انما اي درة وقوله في جري اي كفاية **قوله** المين نعت عدم كونها  
رئيسية يعني ان انتفا كونها رئيسية لا يصلح عدم ترتيب الحل عليه من  
حيث كونه انتفا فبين ان المراد من ذلك الانتفا ما صدق الانتفا  
مع من الخلف وهو كونها ابنة اخي الرضاع وقوله هو اي عدم  
حلمها اي كونها ابنة اخي الرضاع فيترتب اي عدم حلمها في قصده  
اي المتكلم وهو النبي صلى الله عليه وسلم على كونها اي درة رئيسية  
للعلم لعله المفاد بلونفت كونها رئيسية وانما كان معلوما بلو  
لانما لنفي ما دخلت عليه وهو هنا نفي ونفي النفي اثبات وقوله  
الناسب نعت ثانيا كونها رئيسية هو اي عدم الحل له شرعا كناسبة  
اي عدم الحل للاول هو كونها ابنة الرضاع **قوله** والمعني اي معني  
الحديث **قوله** والنساح حيث اي حين وقوله بارادته اي عليه الصلاة  
والسلام متعلق بتحدث وقوله جوزن خبر النساء **قوله** على وفق  
الاية اي في الوصف بالغالب **قوله** بانها اسمين متعلق بجمع  
والاسمان درة وبرة قبل التغير **قوله** لو انتفت اخوة النسب الح  
رتب عدم حلمها على عدم اخوتها من النسب المبين باخوة الرضاع المتكبر  
هو لها شرعا فيترتب ايضا في قصده على اخوتها من النسب المفادة  
بلو المناسب هو لها شرعا لكن فوق مناسبتها للاول لان حرمة النسب  
استد من حرمة الرضاع فانفتح ان صواب المثال ان يكون للاول  
لا الاول **قوله** بالاخوة متعلق بالرضاع اي للرضاع بين وبينهما  
المتحقق بالاخوة فانه قد يتحقق بغيرها كالاومة **قوله** انقلب  
على المص سهوا بان صار الجواب شرطا والشرط جوابا **قوله** رتب اي في  
اللفظ على الصواب **قوله** المبين باخوتها من النسب اذ لا مناسبة  
في ترتيب عدم الحل على عدم اخوتها من الرضاع لو لم يرد به الاخوة

من

94 من النسب وقوله المناسب نعت اخوتها من النسب وقوله هو  
اي عدم حلمها اي الاخوة من النسب شرعا فيترتب اي عدم الحل  
ايضا في قصده اي المتكلم على اخوتها من الرضاع المفادة بلونفيتها  
النفي الذي هو عين الشبوت على وبرة ما تقدم وقوله المناسب  
نعت ثانيا اخوتها من الرضاع وقوله هو اي عدم الحل لها اي لاخوتها  
من الرضاع شرعا لكن مناسبة عدم الحل لاخته الرضاع دون مناسبة  
للاول اي الاخوة من النسب **قوله** في الموضوعين اي هنا وفي قوله  
لو كان انسانا **قوله** لكان انساب بقسميه اي لادون والمساوي  
لكونهما وصفيين **قوله** لوافق الاستعمال اي وهو حذف الام في جواب  
لو المنفي **قوله** فيما ذكره من الامثلة اي قوله لو كان فيهما المنة لا الله  
لقد ثاب الى هنا **قوله** اما امثلة بنية هذا القسم وهو ان لم ينافي  
التالي انتفا المقدم وناسب انتفاء ومثل المص للمنفين فيغيب المنفي  
والمنفي في الشرط والمنته في الجواب وعكسه وقد تكفل بذلك المص  
**قوله** في جوابها لذلك اي للمعاني الثلاثة ويحتمل ان يكون على منسوب  
للمضارع بعد الفاء في جوابها **قوله** لو تاتيني فتجرد في الامثلة  
للمتنى وما بعده على سبيل النشر المرتب ويكون المخاطب في  
المقال الاول ما يؤمن الاثبات والتجريد للمتكلم كاليت او منصرف  
ذلك عادة كالمنفود مع حثارة المتكلم **قوله** ومن الاول اي لو في  
التمني فلو ان الناكرة اي رجعة الى الدنيا فتكون من المؤمنين فان ذلك  
محال بقوله فعالي ومن ورايم بروزخ الى يوم يبعثون **قوله** ولشكر  
الثلاثة اي التمني والعرض والتخصيص في الطلب بحث اي شدة  
وفي العرض بلي اي رفق ولطف وفي التمني لا الاطع فيه اما  
لاستحالة او اسبغاده كما تقدم ايضا **قوله** كذا اورد المص  
فكذا اورد المص ولم يقدردوا سبل الوارد في رواية النساء  
**قوله** والمراد الرد بالاعطاء اي لا بالطرده **قوله** وقيد اي انطلق في الحديث



وقوله كما هو أي الشيء عادة ثم أي العرب فيه أي الظن **قوله** حرق  
 نفي أي جزاء مدلول المضارع وهو الحدث ونصب للفظ المضارع  
 واستقبال للجزء الثاني من مدلوله وهو الزمان ونجس ذلك قول  
 الله للمضارع إذا المعنى لفظاً ومعنى **قوله** أي أفادتها ما ذكر من  
 تأكيد النفي وتأكيد **قوله** نفي المستقبل أي الحدث للمستقبل  
 وقوله على التأكيد أي على وجه التأكيد وهو متعلق بالنفي  
**قوله** والتأكيد نهاية التأكيد إشارة إلى أن نسخة **قوله** المعنى إذا  
 الشئ عند الإطلاق ينصرف إلى الكامل فيحمل التأكيد في بعض النسخ  
 على نفيته وهو التأكيد ليوافق النسخة الأخرى **قوله** وهو أي  
 التأكيد **قوله** قال في الكشف مرفوعاً أي في ما كان منه لا في موضع واحد  
 قوله بخلاف لا أفهم فليأخذ من لا لا ثم لا لن عنها بأفاده التأكيد  
 بعد اشتراكها في مطلق النفي وقوله كما في أي مقيم وإن مقيم يعني  
 ونظير ذلك في الأثبات أي مقيم فانه مقيم أخص من أنا مقيم  
 لا يفاده عنه بالتأكيد بعد اشتراكهما في مطلق الأثبات وقوله  
 في شيء أي في شأنه وقوله موكد خبر فوكد **قوله** والمعنى أي معنى فوكد  
 لن أقوله **قوله** تضعيف له أي لقول الزمخشري وقوله لما قاله غيره  
 مستند للتضعيف **قوله** لا دليل عليه أي في كلام العرب **قوله** والمتفردة  
 التأكيد مبني خبره قوله من خارج أي دليل خارج **قوله** ويكون  
 ابتداء فيه أي في لن يتموه للتأكيد **قوله** وقد نقل التأكيد عن غير  
 الزمخشري يعني أي عطية فانه قال في تفسيره على قوله فعلى لن  
 ترأى لو أبقينا هذا النفي على ظاهره لتضمن أن موكي عليه الصلاة  
 والسلام لا يراه أبداً ولا في الآخرة لكن ورد في الحديث المتواتر  
 أن أهل الأيمان يرونه يوم القيمة اه فيحمل كالأفلا بعض المحققين  
 أن يكون مراد ابن عطية أن التأكيد موضوعاً لغة كما يقول الزمخشري  
 وأن التأكيد مستفاد من كون الفعل الواقع بعدها في معنى التكرار الواقعة

95 في سياق النفي أي لا يقع منك روية في نفي كل روية ما لم يرد  
 ما يخصه وهذا أقرب **قوله** حتى قال بعضهم أن منعه مكابرة  
 هو المولى سعد الدين **قوله** ولا تأبى قطعاً أي اتفاقاً فيما إذا قيد  
 النفي وهذا مفهوم قوله وهو فيما إذا أطلق النفي **قوله** لن ترأى لكم  
 أي على ما أنتم عليه من النعمة ونهاية الحال **قوله** لا احتمال أن يكون  
 خبراً أي والمراد به أنشا المعاني لغة كان الاستحبابية قد حصلت  
 فآخبر عن وقوعها **قوله** وفيه أي احتمال كونه خبراً بعده لأنه خلاف  
 الظاهر لأن المعطوف في البيت يتم دعاء الخبر وعطف الانشائي  
 الانشائي هو اللائق بل قيل بامتناع عطف الانشائي الأخبار من غير  
 نكتة كما هو مقدر في علم المعاني ولكن لما كان في الدعاء بلفظ  
 الخبر نكتة وهي المبالغة كما عرفت لم يحكم النسخ بالامتناع بل  
 بالبعد فقط **قوله** فالأسمية ترد موصولة الإشارة إلى أن قوله  
 موصولة مع ما عطف عليه بدل من قوله اسمية بقربية الخارج  
**قوله** فما نكرة تامة أي غير موصوفة **قوله** وشرطية زمانية أي  
 بمنزلة من **قوله** نحو فما استغنا موالكم الدليل على كونها شرطية  
 وقوع الفاء في جوابها **قوله** والمرفية ترد مصدرية الم تقدم الكلام  
 على نظيره في قوله فالأسمية ترد موصولة **قوله** ونافية عاملة  
 أي عمل ليس على اللغة المجازية **قوله** نحو وما تتفنون إلا ابتغاء  
 وجه الله خبر بمعنى النهي **قوله** نحو فلما يدوم الوصال فما زائدة كافة  
 لعل عن الفاعل لا مصدرية بدليل ورود الجملة الاسمية بعدها  
 في نحو فلما وصلى على طول الزمان يدوم **قوله** أو الرفع والنصب  
 أي الرفع في اسم والنصب في اسم آخر كما أشار الشارح إلى ذلك  
 بالشاهد **قوله** لا تبدأ النافية أي المخيا كالسير **قوله** أي ورودها  
 لهذا المعنى الترييع أن الغلبة تصدق بقلة المخايل وتكرار  
 لكن دون كثرة المخايل الآخر والمراد هنا الثاني **قوله** والصاعقة



الصحة التي يموت من سببها او يغشي عليه فسرهما بذلك  
ليتضح كون من للتعليل وفي اسناد الصاعق الى الصحة  
التي هي الصحة مبالغة حتى كأنما نفس الصاعق كما في اطلاق  
الاصابع على الاناسل من المبالغة مالا يخفى حتى كأنهم من عدة  
الصواعق يجعلون الاصابع بكما لها في الاذن كما اشار الى ذلك  
الكشاف **قوله** والبديل هو اسم مصدر بمعنى الابدال لتكون من اللغات  
**قوله** من الاخرة اي الحياة الاخرة **قوله** فربيت منه اي الية فان المعنى  
عليه انه قرب منه بما ياء القرب لان ابدا القرب منه **قوله** وتقصيص  
العموم اي التخصيص على العموم وهو استفرا في كل فرد فرد  
**قوله** فهو بدون من اي نحو ما في الدار رجل ظاهر في العموم لكون  
المنع تكرة محتملا احتمالا مرجوحا للمنع الواحد فقط وعن نص  
في العموم **قوله** والفصل اي التمييز **قوله** نحو والله يعلم المسد  
من المصلح فالمعنى والله يعلم والله يميز المفد من المصلح بعلمه تعالى  
**قوله** اي لمعناها دفع لا يتوهم من ظاهر العبارة ان من موضوعه  
للالالة على المواد فية بل المعنى انما مراد فية للمبالغة في معانيها **قوله**  
نحو ينظرون من طرف خفي اي به فان الطرف الخفي الاله النظر ويصح  
ان تكون من في الآية على ما هي فان ابدا النظر هو الطرف الخفي  
وقد صرح بذلك بعضهم **قوله** نحو قد كنا في غفلة من هذا اذ ليس  
المعنى على ان هذا سبب حامل على الغفلة او مبدأ الغفلة حتى  
تكون من للتعليل ولا بندا الفاية بل المعنى جاوزنا هذا بسبب  
الغفلة **قوله** اي عنده يحتمل ان تقني مضمين معنى تدفع وشيا  
مفعول به ومن الله حال من سياتى عليه ومن ابدا مية وعلم  
هذا جماعة من اللغويين وذهب جماعة منهم الى ان من بمعنى بدل  
اي بدل طاعة من الله او رحمة الله **قوله** اي عليهم يحتمل ايضا بقا من  
في الآية على ما يأتى لتبيين النص معنى المنع اي منعنا بتأييدنا من

تسلطهم

تسلطهم عليه **قوله** فتعلل نعم مستر اي راجع الى شيء متعلل في الدهن  
وقوله ومن تميز اي المستر **قوله** وكيف اذهب امر اي اخافه وقوله  
او اراغ اي افرغ له وقد زكيات اي لحيات واستندت في المحكم  
زكا اليه استند اليه وهو بمنزلة الكاف **قوله** ونعم من كان كافا فعل  
نعم على القليل والمخصوص محذوف اي من كان كافا فعل  
لم يثبت ذلك كوننا تكرة قامة **قوله** لتضمنه معنى الفعل لانه راجع  
اليه بشر الذي هو بمعنى المشهور كما يشير اليه الله في التقدير **قوله**  
وفيه اي في هذا القول تكلف **قوله** لا للتصور اي لا لطلب التصور  
**قوله** على منواله اي طريقته وقوله اخذ اعلة التقييد واما علة  
المنع فنقوله على منواله وقوله سهواي من التقييد والتأني سري اي اليهما  
من ان هل لا تدخل على معنى اي على كلام منفي لا لتباس مدخولها  
بالمطلوب عما حجب توهم اتحادها ولا يخفى تفايرها كما نبه عليه  
الشم فانه اذا قيل في جواب هل قام زيد لا اولم يقم فالمستغنى  
نصدق سلبا وهو المطلوب مع الله لا يصح ان يقال هل لم يلم زيد  
وقوله فني تقريع على قوله سهو **قوله** ونشركها في هذا اي في هذا  
المعنى وهو طلب التصديق الهمزة وتزويد اي الهمزة عليها  
اي هل بطلب التصور اي التصوير **قوله** وبالدخول عطف على  
طلب التصور وقوله على معنى اي كلام منفي فخرج الهمزة اي غالبا  
عن الاستغناء الى التفسير وقوله اي حمل اي حيث وهو تفسير  
للتفسير **قوله** فجاب اي الهمزة **قوله** في الحديث فخر عليه جراد من  
ذهب ذكر بعض الاكابر من اهل الكشف ان المراد بالجراد الجماعة  
من الذهب وقوله فجعل ايوب يحكي في نومه اي اظهار اللطافة  
والحاجة الى الزيادة من فضل الله تعالى بدليل قوله بلي وغير ذلك  
ولكن لا غنى لي عن بركتك وعلى هذا يحمل حال من اخذ من الدنيا  
زيدا على حاجته من الاكابر فانه ياخذها اظهار اللطافة وينفقه



کفعم

كقولهم مطلق للأول المطلق حيث يصدق الأول بالمال المستعمل  
 والتغير عما خالطه من الظاهرات بحيث يسلبه اسم الماخلاق  
 الثاني إذا اطلاق هذا صفة للأمر مخصوصة كان الاستعمال والتغير  
 صفة له كذلك فيمكن أن يخرج عن أحدي الصفتين إلى الآخر بخلاف  
 الإطلاق فيما نحن فيه فإنه حينما يخرج عنه قيد واحد من الثلاثة  
 وإذا لم يخرج عنه مدد بكل منهما على أن مطلق الجمع يتناول كل جمع  
 أطلق أو قيد بترتيب أو معية أو تراخ ومهمة وليس الواو كذلك  
 فيه على ذلك بعض المحتملين من التمسك لابن الحاجب فتأمل **قوله** وسيأتي  
 أي حاداً و**جاء قوله** ويقرب بصيغة الماضي منعاً أي في الخط للإشارة  
 إلى أن المراد بها صيغة الأمر ولو لم تفكر لتبادر الذهن إلى المسمى  
 بكونه الغالب عند الإطلاق **قوله** ويعبر عنه أي القول المذكور  
 بصيغة أفعل فالإضافة بيانية وسببه التمسك على أن المراد بها  
 كل ما يدل على الأمر من صيغة قيد حل في ذلك اسم الفعل والفعل  
 المضارع المتروك باللام نحو لينفق ذو سعة من سعته وإنما  
 افتار صيغة أفعل على غيرها من صيغ الأمر كفعّل واستفعل  
 وانفعل وافتعل لخصها **قوله** أي قل لم صلوا فالمراد بالأمر في الآية  
 صيغة الأمر **قوله** أي الفعل الذي تقوم عليه أي الذي تريد التزم  
 عليه **قوله** حذرنا من الاشتراك والمجاز قد نوقش هذا التعليل  
 بأن الحمل على الوضع للتقدير المشترك أغا يكون أو لا من المجاز  
 والاشتراك إذا لم يتم دليل على أحدهما وقد قام دليل على كون  
 الأمر مجازاً في الفعل وهو تبادر القول بخصوصه وأنه ولو لم  
 يفيد بذلك لادى إلى ارتفاع المجاز والاشتراك لا يمكن حمل كل لفظ  
 على مطلق لتعيين على أنه موضوع للتقدير المشترك بينهما وهذه المنا  
 قشة مأخوذة من المقصد ولم يتعرض لها التمسك استغناء عن إتيان  
 هذا القول بصيغة التميز وقس على هذا ما أشبهه عالم يتعرض

[illegible]



لما الله استغنا عنها بابق هذا القول بصيغة التثنية وقس على هذا  
ما شبهه مما لم يتعرض اليه رده من الاقوال الضعيفة **قوله** اي لصفة  
من صفات الكمال اشارة الى ان التكثير في قوله لا من التعظيم **قوله** واجبه  
بانه فيما اى الثلاثة مجاز كما من تبادر الذهن الى القول والشيء  
علامة الحقيقة ففي غيره ما ذكر مترددا بين المجاز والاستدلال  
والمجاز اولى من الاستدلال **قوله** اي العدة اذ لا يختلف باختلاف  
الامور مع اختلاف اللفظ **قوله** فقال فيه وحده الخ اي ضمن من باب  
الاستخدام **قوله** اي عني الكفا اشارة الى ان قوله مدلول عليه نعت  
بلفظ لا الفعل **قوله** فتناول اي الحد وقوله اي الطلب المجازم وغير المجازم  
بانه يعلم ان قولهم الامر حقيقة في الوجود المراد به صيغة الامر وما  
الامر النفع حقيقة في النذب كالوجوب وقوله لما ليس بكنى متعلق  
بالاقتضا وقوله لما ليس بكنى ولما هو كفى مدلول عليه بكنى بيان لتقسيم  
الطلب بالاخر وقوله غير كفى مخرج للمعنى ولما كان الاقتصار عليه  
بمسد عكس التعريف اذ يخرج عنه الطلب بكنى ومراد به كذا ذكر  
ودع ودع مع انه امر راد المصير قوله مدلول عليه بغير كفى اي  
ونحوه كما شبه عليه الله ليدخل في الامر الطلب المدلول عليه بكنى ونحوه  
ليكون الحد جاسعا لجميع افراد الامر **قوله** ومثله اي في الدخول **قوله**  
موافقة الدال اي يوافق المدلول وهو الاقتضا الدال وهو لفظ  
كنى ونحوه في اسمه وهو الامر وان كان المطلوب به كنى **قوله** على قيا  
قول المحققين اي سننه ومثاله اذ الامر قسم من الكلام المشترك  
عند المحققين بين النفس واللفظ وذكر يستلزم كون الامر مشتركا  
بينهما ضرورة اعتبار القسم في كل من قسامته **قوله** نفسا اي وهو  
الاقتضا المخصوص او لفظيا وهو القول المخصوص وقوله حتى يعتبر  
اي ما ذكر من العلو والاستعلاء في حده اذ الحد عين المحدود وانما يختلفان  
بالاجمال والتفصيل **قوله** بان يكون الطالب على الرتبة اي في نفس

الامر

هذا القول بصيغة التثنية وقس على هذا ما شبهه مما لم يتعرض اليه رده من الاقوال الضعيفة قوله اي لصفة من صفات الكمال اشارة الى ان التكثير في قوله لا من التعظيم قوله واجبه بانه فيما اى الثلاثة مجاز كما من تبادر الذهن الى القول والشيء علامة الحقيقة ففي غيره ما ذكر مترددا بين المجاز والاستدلال والمجاز اولى من الاستدلال قوله اي العدة اذ لا يختلف باختلاف الامور مع اختلاف اللفظ قوله فقال فيه وحده الخ اي ضمن من باب الاستخدام قوله اي عني الكفا اشارة الى ان قوله مدلول عليه نعت بلفظ لا الفعل قوله فتناول اي الحد وقوله اي الطلب المجازم وغير المجازم بانه يعلم ان قولهم الامر حقيقة في الوجود المراد به صيغة الامر وما الامر النفع حقيقة في النذب كالوجوب وقوله لما ليس بكنى متعلق بالاقتضا وقوله لما ليس بكنى ولما هو كفى مدلول عليه بكنى بيان لتقسيم الطلب بالاخر وقوله غير كفى مخرج للمعنى ولما كان الاقتصار عليه بمسد عكس التعريف اذ يخرج عنه الطلب بكنى ومراد به كذا ذكر ودع ودع مع انه امر راد المصير قوله مدلول عليه بغير كفى اي ونحوه كما شبه عليه الله ليدخل في الامر الطلب المدلول عليه بكنى ونحوه ليكون الحد جاسعا لجميع افراد الامر قوله ومثله اي في الدخول قوله موافقة الدال اي يوافق المدلول وهو الاقتضا الدال وهو لفظ كنى ونحوه في اسمه وهو الامر وان كان المطلوب به كنى قوله على قيا قول المحققين اي سننه ومثاله اذ الامر قسم من الكلام المشترك عند المحققين بين النفس واللفظ وذكر يستلزم كون الامر مشتركا بينهما ضرورة اعتبار القسم في كل من قسامته قوله نفسا اي وهو الاقتضا المخصوص او لفظيا وهو القول المخصوص وقوله حتى يعتبر اي ما ذكر من العلو والاستعلاء في حده اذ الحد عين المحدود وانما يختلفان بالاجمال والتفصيل قوله بان يكون الطالب على الرتبة اي في نفس الامر

الامر **قوله** بان يكون الطلب بعظمة اي تعاضد فان الاستعلاء اظهر  
العلو كان هناك علو في الواقع ام لا **قوله** لا اطلاق الامر ونما علة  
لا يعتبر وقوله قال عمرو بن العاصي لودليل لعدم اعتبار العلو ويقال  
اي في اللغة امر فلان فلان يرفق لودليل لعدم اعتبار العلو ويقال  
وما استدلال به عليه عدم اعتبار العلو فولة تعالي ما ذاتا موبين ولا يخفى  
انه اقوي في الاستدلال واجيب بانه اطلق الامر في كلام عمرو بن  
العاصي على الاشارة قال ابن الهمام في التحرير تبعا للقول سعد الدين  
للفتح بان الصيغة في النسخ اي السؤال والتساوي لا نسيم امرا  
ان لكن دعوى الفتح كما قال بعضهم محل توقف **قوله** غير الى الحسن  
اخذه من المتن حيث ذكره في القائلين بالا استعلاء **قوله** ومن هو لاي  
المعتبرين لاحدها عني التعيين **قوله** واعتبر ابو علي اي الجاسم رول  
المعترلة وكذا شبهه ابو هاشم فقول الشرح من المعترلة يرجع اليهما  
**قوله** لانه اي اللفظ يستعمل في غير الطلب **قوله** فتناول اي في الجواب عن  
هذا الدليل **قوله** والطلب اي الذي هو الاقتضا الواقع جنسا في حد  
الامر النفس **قوله** مجرد التماثل النفس اليه تفسير للمبد بهية النسب  
اليها البدني وقوله من غير نظر تغير لقوله مجرد التماثل النفس  
اليه **قوله** فاندفع ما قيل اي اعراضا على الحد وقوله عما اي بتعريف  
يشتمل عليه اي الطلب وقوله بناء على قيل وقوله على انه اي الطلب  
**قوله** المحدود باقتضا فعل الخ اي لا اللفظ اذ لا تراعي في كونه غير  
الارادة ولا الامر بمعنى الشان والشيء ونحو ذلك اذ لا تراعي فيه **قوله**  
لذلك الفعل اما الارادة لغيره فليست بامر قطعا **قوله** لا امتناعه اي  
استحالته لغيره وهو تعلق العلم القديم بانتفايه فيستحيل وقوله  
**قوله** ولم يكن لهم انكار الاقتضا لوجوده ولا بد ضرورة عدم انكار  
التكليف **قوله** قالوا انه اي الاقتضا الارادة فراس كونه نوعا من  
الكلام النفس **قوله** هل الامر صيغة تخصه اعلم ان يخص يرد تارة

هذا القول بصيغة التثنية وقس على هذا ما شبهه مما لم يتعرض اليه رده من الاقوال الضعيفة قوله اي لصفة من صفات الكمال اشارة الى ان التكثير في قوله لا من التعظيم قوله واجبه بانه فيما اى الثلاثة مجاز كما من تبادر الذهن الى القول والشيء علامة الحقيقة ففي غيره ما ذكر مترددا بين المجاز والاستدلال والمجاز اولى من الاستدلال قوله اي العدة اذ لا يختلف باختلاف الامور مع اختلاف اللفظ قوله فقال فيه وحده الخ اي ضمن من باب الاستخدام قوله اي عني الكفا اشارة الى ان قوله مدلول عليه نعت بلفظ لا الفعل قوله فتناول اي الحد وقوله اي الطلب المجازم وغير المجازم بانه يعلم ان قولهم الامر حقيقة في الوجود المراد به صيغة الامر وما الامر النفع حقيقة في النذب كالوجوب وقوله لما ليس بكنى متعلق بالاقتضا وقوله لما ليس بكنى ولما هو كفى مدلول عليه بكنى بيان لتقسيم الطلب بالاخر وقوله غير كفى مخرج للمعنى ولما كان الاقتصار عليه بمسد عكس التعريف اذ يخرج عنه الطلب بكنى ومراد به كذا ذكر ودع ودع مع انه امر راد المصير قوله مدلول عليه بغير كفى اي ونحوه كما شبه عليه الله ليدخل في الامر الطلب المدلول عليه بكنى ونحوه ليكون الحد جاسعا لجميع افراد الامر قوله ومثله اي في الدخول قوله موافقة الدال اي يوافق المدلول وهو الاقتضا الدال وهو لفظ كنى ونحوه في اسمه وهو الامر وان كان المطلوب به كنى قوله على قيا قول المحققين اي سننه ومثاله اذ الامر قسم من الكلام المشترك عند المحققين بين النفس واللفظ وذكر يستلزم كون الامر مشتركا بينهما ضرورة اعتبار القسم في كل من قسامته قوله نفسا اي وهو الاقتضا المخصوص او لفظيا وهو القول المخصوص وقوله حتى يعتبر اي ما ذكر من العلو والاستعلاء في حده اذ الحد عين المحدود وانما يختلفان بالاجمال والتفصيل قوله بان يكون الطالب على الرتبة اي في نفس الامر



معنى ينشرو وناره بمعنى يقصر والثاني هو المراد هنا كما قلنا اشار  
الى ذلك بقوله بان يدل عليه دون غيره اذ لو اريد المعنى الاول  
لقال بان لا يشتركها غيرهما في الدلالة عليه وهذا لا يناقض دلالتها  
على غيره ايضا معه وليس مراد **اقول** والتعني اي القول بالتعني المشار  
اليه بقوله وقيل لا منقول عن الشيخ واختلف اصحابه في غلبة التعني  
ف قيل التعني لاجل الوقف بمعنى عدم الدلالة اي العلم بما وضعت له  
حقيقة ما وردت له من المعاني بمعنى انها وردت للامر والتهديد  
والارشاد وغير ذلك من المعاني ولكن المعنى الذي وضعت له  
حقيقة من تلك المعاني لا بدري عينه وقيل لاجل الاشتراك  
اي اشتراك الصيغة بين ما وردت له من المعاني والاخصاص مع  
الاشترك وظاهر هذا انما مشتركة بين معانيها الست والعشرين  
التي سردوها المص وليس المراد اذ غاية ما قيل انما مشتركة بين  
خمس معاني منها وهي الامر والنهي والتهديد والتعجيز والتكليف  
ومن هنا قال المص في شر المختصر وقد ذكرنا لصيغة افعل محامل كم  
احد بانها حقيقة فيها ان وقد يجاب بان البنية لا تقتضي  
التعميم بل الحذف انما لا يخرج في الاشتراك عما وردت له من المعاني  
وهذا اصادق باشتراكها بين بعضها **قوله** والمراد به كالميدل على  
من صيغة مما الظير كما علم واضرب وانصر واجفع وانخرج  
وليسر وصبه وانما اخيار والتعبير با فعل الحفنة وقد تقدم التنبيه  
على ذلك في **قوله** كان يقال صل لزوما فلزوما قرينة كون الامر  
للو جوب **قوله** بخلاف الزمك وامرك فانه لا خلاف في دلالتها على  
وحيث **قوله** ويصدق اي التهديد بالخروج وبالكراهة فيكون مع  
الكراهة بنقص الثواب **قوله** والمصلحة فيه اي في الارشاد دينية  
بخلاف التدب فان للمصلحة فيه اضرورية نعم قد يفترون بالارشاد النية

99 الصالحة فيجتمع فيه المصلحتان كما يترتب الثواب على المباح لخارج  
كما لا كل بقصد التغوي على الطاعة والنوم لتخصيل النشاط  
للمتجد **قوله** كقولك لا خير عند العطش سفل ما فإنه لا غرض في  
الامر بهذا الارادة الامثال قال بعضهم هذا انما ينمحص لا راد  
الامثال اذا لم يكن من السيد لعبه فان كان من السيد لعبه نصرا  
للو جوب وللمندب اي اذا دللت قرينة على عدم المنع من الترك  
**قوله** كقولك لمن طرق الباب ادخل فيه اشارة الى ان المراد بالادخ  
لها غير الاباحة لانما احكم شرعي **قوله** ويفارق اي الانذار التمهيد  
بذكر الوعيد اي المنوع به في الانذار فهو تحويز بين مخصوص  
بجلا في التمهيد **قوله** ويفارق اي الامتنان الاباحة بذكر ما يحتاج  
اي يحتاج الخلف اليه كالرزق دون الاباحة **قوله** ادخلوها بسلام  
امين فالسلام والامن قرينة على كون الصيغة للاكرام **قوله**  
والنحر اعرض بان الايف تسميته سخرية بكسر السين لا تسخيرا  
فان التسخير النعمة والاکرام قال تعالى وسخر لكم ما في السموات  
وما في الارض والسخرية الهز قال لينخذ بعضهم سخرى والجواب  
ان التسخير كما يستعمل في النعمة والاکرام كذلك يستعمل في التذليل  
والامتهان وعليه **قوله** تعالى سبحان الذي سخر لنا هذا اي ذلك لتركبه  
وقد اشار الله الى هذا الجواب بقوله اي التذليل والامتهان نحو كونوا  
لردة خاسئين اذ يستحيل طلب ذلك منهم ولا يصلح لهما شيء من المعاني  
المذكورة الا التذليل والامتهان **قوله** اي الاستجداء عن العدم اي  
بعد العدم بسرعة نحو كون فيكون والتمثيل بذلك مبني على ما ذهب  
اليه جماعة من المفسرين كالبيضاوي وصاحب الكشاف انه ليس  
هناك قول حقيقة بل تعلق القدرة والارادة بالشيء فالمراد بقوله  
تعالى كن فيكون تمثيل سرعة وجود ما تعلق الارادة والقوة  
باجادته بسرعة امثال المطيع امر المطاع فورادون توقف ودون

[illegible]



اقتضاه الى مزاولة عمل واستعمال الله **قوله** اي اظهار العجز اي  
 لا يجاده الذي هو اصل معنى التعجز **قوله** تعالى ربنا افصح اي  
 افصح بيننا وبين قومنا **قوله** الا انجلي فيه ان هه والافيه استغنية  
 كالا وفي مودة لها وقوله وما الاضاح منك يا مثل اي ليس فيه اي  
 قضا رب بل مراد في الانفعال من حال الى اخره من شدة العجز  
 وقوله ولعدا لجلاليه اي الليل عند الحب حيث كانه اي الاجل  
 لا طاعة للحب فيه **قوله** والاهتفاري في التخيير اذ ما يلقونه من  
 السحر اي من الالات السحر او كلمات السحر ويكون القوا بمعنى اوردوا  
 وفي قوله وان عظم اشارة الى الجواب عما يقال كيف يوصف السحر  
 المذكور بالاكتفاء مع وصف الحق تعالى له بالعظم وحاصل الجواب  
 انه وان عظم فهو مختف بالانظر الى معجز موسى عليه الصلاة  
 والسلام **قوله** كحدث النجاري اذ لم نسمع فاصنع ما شئت يمكن ان  
 يكون التمهيد بقوله بعضهم ولعل الفرق بينه وبين التمهيد انه  
 لا في رتبة هنا على التمهيد بخلاف قوله تعالى اعملوا ما شئتم لا اقترا  
 بقوله انه بما تعملون بصير **قوله** بمعنى ذلكم النعمة لا بمعنى اشد  
 النعمة للنعمة عليه الذي هو حقيقة الانعام لان مراد من عدم  
 الانعام من معاني صيغة الفعل وهو ما مالحزمين هو المعنى الاول  
 المجازي فتعين تفسير الانعام به ليوافق مراده لكن اورد عليه  
 انه يستلزم التكرار مع الامتنان **قوله** والتعجب اي تعجب المخاطب  
 والادف للفرص وللابة للتمسك بها وهي قوله انظر كيف ضربوا  
 كذا الامثال التعجب بالتعجب لا بالتعجب **قوله** والجهمور قالوا  
 الحامل على التدبير توقف صحة الحمل عليه **قوله** في الوجوب اعي  
 بما اي بيقين فعل لا انها الطلب الجازم وقوله فقط بيان المراد اذ المعنى على الحصر وليس  
 المحذور وهذا الجواز عبارة المتن ما يدل عليه **قوله** ان اهل اللغة يتكلمون باستحقاق  
 محذور مطلق بقوله من محال امر سيدة مثلا اورد عليه ان هذا يفيد انما حقيقة في  
 في سريده له بيقين

الوجوب

بعد ويصح عود الغير المحذور  
 اي التمهيد وتعلق الجواز المحذور  
 بيقين اي بيقين بان استحقاق  
 المحذور للعقاب بسبب اللغة ومن جملته

اي في قوله تعالى ربنا افصح اي  
 اي في قوله تعالى ربنا افصح اي

الوجوب لا انما حقيقة في الوجوب فقط وقوله مثلا راجع 100  
 الى السيد ومثله كل ذي ولاية شرعا كالزوج والحاكم الشرعي  
**قوله** والثابتة اخره اجاب وقوله لمجرد الطلب اي الطلب  
 المجرد عن التحتم فالطلب جنس وجزءه الفصل المقوم له  
 كما اشار اليه بقوله المحقق للوجوب وقوله بايزيد العقاب  
 اي استحقاق العقاب متعلق بالمحقق وقوله انما يستناد  
 خبر ان في قوله ان هزمه **قوله** لا تحمله اي الطلب على الذنب يصير  
 المعنى اي معنى الصيغة وقوله وقول اي عورض بمثله اذ المعاضة  
 هي المقابلة على سبيل الممانعة وقوله فانه اي الحمل على الوجوب  
 يصير المعنى الذي ليس هذا القيد مذكورا **قوله** لانه المتيقن من  
 قسمي الطلب اذ المحقق من الصيغة مطلق الطلب الصادق  
 بالندب كالوجوب والمتيقن هو الندب اذ الاصل عدم قيد  
 الوجوب الذي هو المنع من الترك وعورض بمثله وهو ان الاصل  
 ايضا عدم قيد الندب الذي هو تجوز الترك وبان السمع عند  
 الاطلاق ينصرف الى الكامل لكونه الاصل في الاشياء اذا الكامل  
 ثابت من كل وجه والناقض ثابت من وجه دون وجه ولا  
 يخفى ان الكامل من قسمي الطلب هو الوجوب والجواب ان هذا  
 لا يصادم الاول لان غرض الاول ان الوجوب قد راد على  
 مطلق الطلب ومن القواعد المقررة ان الاوجب بالشك **قوله**  
 وهو اي القدر المشترك الطلب وقوله حذر اعادة انما القدر  
 المشترك وقوله من الاشتراك اي ان جعلناه حقيقة في كل منهما  
 ومن الجواز ان جعلناه حقيقة في احدهما فقط **قوله** من حيث  
 انه طلب اي لا من حيث تقييده بجازم او غيره **قوله** والوجوب  
 الطلب الجازم كالاجاب اذ الوجوب والاجاب متحدان بالذات  
 مختلفان بالاعتبار فان اعتبر في الطلب الجازم الذي هو من انواع

كالكمس ولا تكسار اذ ليس لنا في الخارج  
 كسر والتكسار وان تقابوا بالنقل الى فعل الفاعل وتشتت في الراء







اوضحه بعضهم **قوله** ويرجع الامور الى الثاني والحال في الحكم **قوله**  
 وامام الحرمين علي وقف اي باق علي وقعه في مسئلة الامر **قوله**  
 اي افعل يتبر الى ان المراد بالامر الامر اللفظي وهو صيغة افعل  
 بقرينة قوله لطلب الماهية اذ المعنى انه موضوع لطلب ايجاد  
 الماهية والوضع من خواص الالفاظ **قوله** لطلب الماهية لا  
 لتكرار ولا مرة اذ لابد من ملاحظة الماهية في الوضع علي جميع  
 الاحوال لكن الاول ينول انه موضوع لطلب الماهية من غير قيد  
 والثاني يقول انه موضوع للماهية بقيد المرة والثالث انه  
 موضوع لها باعتبار التكرار وبالحلولة فلا يمكن تفكاك التكرار  
 ولا المرة عن الماهية حتى يلغى اعتبارها **قوله** والمره ضرورية  
 الخ حاصله مع الايضاح انه لا يمكن تخلف الماهية باقل من  
 مرة ومن القواعد المقررة الاقتصار علي المحقق وشرح المشكوك  
 فيه فالمره ملحوظة علي القول الاول لكونها من ضرورات وجود  
 الماهية فيه فهي مدلول الامر بطل في الالتزام علي الفعل الاول  
 وبطل في الصراحة علي القول الثاني **قوله** للتكرار مطلقا اي علق  
 بشرط او صيغة او لا **قوله** ان علق اي ربط وقوله اي بحسب تكرار  
 المعلق به اي وهو الشرط والصفة وحاصله انه ان علق  
 بشرط او صيغة يكون للتكرار الخصوص وهو التكرار بفقد ما علق  
 به من الشرط او الصفة لا التكرار علي وجه الدوام **قوله** فان لم  
 يعلق الامر ببيان لم يمتد التكرار علي هذا القول **قوله** فلا اي في  
 معنى الوقف فلا يحمل في القول اي فيه واحد من التكرار والمرة  
 الا بقرينة **قوله** ومنشأ الخلاف اي الخلاف المذكور من اول البحث  
 الي هنا **قوله** كما مر في الحج والعمرة راجع الي المراه وامر الصلاة  
 والزكاة والصوم راجع الي التكرار **قوله** فهل هو حقيقة فيهما  
 اي في المرة والتكرار فيكون مشتركا وهذا هو القول الاول من قول

الوقف

قوله بولا اي كان قال المعلق به اي  
 له صلة وهم من غير  
 تعليق

102 الوقف وقوله او في احدهما الخ هو القول الثاني من قول الوقف  
 او هو التكرار هذا مذهب الاستاذ ومن معه وقوله والمرة  
 هو المذهب الثاني **قوله** ان التعليق بما ذكر اي من شرط او صفة  
 مشعر بعليته اي لكونه علة للامر **قوله** ان التكرار حج اي حين  
 التعليق وقوله ان سلم مطلقا يعني لا نسلم اولا ان التعليق  
 بالشرط او الصفة مشعر بالعلية مطلقا بل انما يشعر بها اذا  
 ثبتت علية المعلق به بدليل خارجي مثل ان اذ في فاحله وان  
 لم تثبت عليته مثل اذ اذ دخل الشجر فاعتق عبدا من عبيدي  
 فالمختار انه لا يقتضي التكرار بتكرار ما علق به ثم ان سلم  
 اشعار التعليق بذلك مطلقا سوا ثبتت عليه المعلق به  
 من دليل خارج عن الشرط او الصفة او لم تثبت بل اقتصر  
 علي فهمها من التعليق ليس التكرار مستفادا من الامر بل  
 اما من الخارج او من التعليق المشعر بالعلية المقنضية  
 لوجود المعلوم كلما وجدت علة **قوله** حيث ظرو التكرار وقوله  
 لا بيان لامده اي غايته ونهايته وقوله يستوعب خبر التكرار  
 واحترز بقوله ما يمكن عن اوقات الضرورة كالاكل والشرب  
 والنوم ونحوها **قوله** فهم اي الاستاذ ومن وافقه **قوله** وبالتكرار  
 وفيه اي فيما يمكن من زمان العمر **قوله** اي فلماذا قال المصاي  
 مذهب الاستاذ ومن معه مطلقا **قوله** ولا لغور عطف علي  
**قوله** في اول البحث لا لتكرار الخ **قوله** في قولهم ان الامر للغور اي  
 بالوضع **قوله** ومنهم اي القوم القائلين بانه للغور القابلون  
 بانه للتكرار اذ القول بالتكرار يستلزم القول بالغور اذ التكرار  
 في جميع ما يمكن من ازمة العمر ومن جعلها الزمان الاول  
**قوله** وقيل للغور والعزم اي فهو متواطي **قوله** في الحال اي حال  
 ورود الامر وقوله علي الفعل متعلق بالعزم وقوله بعد اي بعد

قوله بولا اي كان قال المعلق به اي  
 له صلة وهم من غير  
 تعليق  
 قوله بولا اي كان قال المعلق به اي  
 له صلة وهم من غير  
 تعليق  
 قوله بولا اي كان قال المعلق به اي  
 له صلة وهم من غير  
 تعليق



الحال **قوله** والمبادر ممثل مفعول على جميع الاقوال لا على الاخير  
وهو القابل بالاشراك خاصة ومحل كونه ممثلا بالمبادرة  
ادلم تغيب الصيغة بفور ولا تراخ فان قيدت باحد هما  
فهي بحسب ما قيدت به كما نبه عليه بعضهم وهو ظاهر **قوله**  
ومشا الخلاق استعماله فيهما اي الفور والتراخي كما مر الايمان  
راجع الى الفور وامر المحج راجع للتراخي **قوله** لانه بسد اي عن  
الفور في الاجز بخلاف العكس لا متناع التقديم على الوقت  
شرعا **قوله** وهو اي القول الاخير وقوله اي طلب الماهية الخ  
تفسير للمقدار المشترك بين الفور والتراخي **قوله** الامر بشي موقت  
اي بفعل محدود بوقت يستلزم القضا اي طلب القضا وقوله  
ادلم بفعل ظرفي يستلزم وقوله لا شعرا الامراي اعلام وكاه  
اشعارا لانه دلالة اللفظ على لازم معناه وفيها خفا بالنسبة  
الى الدلالة على المعنى المطابق **قوله** فليصل اذ اذكرها فيه اكسفا  
والمعنى او استيفظ وهو من باب سربيل تفكيك الحائي والبرد  
وفيل ان الذكر يعم النوعين والمعنى اذ اذكرها بعد النسيان  
او النوم لان التام لا تذكر له **قوله** والقصد من الاموال اول  
الفعل في الوقت لا مطلقا اذ لو كان القصد الفعل دون كونه  
في الوقت المخصوص لم يفد التحديد بالوقت وقد يقال غرض  
الاول ان الفعل هو المقصود اولا وبالذات واما الوقت فبطريق  
التبع فاذا فات الوقت بغي الفعل المقصود ثم لا يخفى ان هذا الاستدلال  
بمجرد لا يستلزم كون القضا بامر جديد ويمكن ان يقال انه لم  
يذكر هنا الاستدلال فصد بل على سبيل التبع والتتمه للاستدلال  
بالحد يثنى المذكورين الدالين على ان القضا بامر جديد **قوله** اي  
بالشي على الوجه الذي امر به يعني ان تعليل الحكم بالوصف  
يشعر بان الحكم على الذات من حيث الوصف لا بالنظر الى مجرد

الذات

هذا هو الوجه الذي  
استدل به في قوله

الذات فلا يقال ان المامور به اسم لذات الفعل ومجرد الانيان  
به لا يلزمه الانيان بالمامور به **قوله** يستلزم الاجز الى حصول  
الاجز اي انصاف الماخي به بالاجز **قوله** ليس امراي من الامر  
الاول لذلك الغير **قوله** وقد تقوم قرينة الخ تقيد للشي في قوله  
ليس امرابه والحاصل ان الفهم عند قيام القرينة منها لا من  
مجرد لفظ الامر كما هو محل النزاع **قوله** مود فليراجعها الغريزة  
هنا الامر في فليراجعها اذ هو امر الغائب وانصارف له عن الوجوب  
ان الامر بالرجعة لا يريد على الامر بان بدا النكاح وهو مندوب  
منه **قوله** ما ليا كان اي فعلا متعلقا بالمال فقوله كالزكاة اي  
الاخراج وقوله او بدنيا اي فعلا متعلقا بالبدن **قوله** كما في الصلاة  
اي لا على وجه التبعية كرفع طواف الحج عن الغير بشرطه **قوله**  
لان الامر به انما هو لفهم النفس الخ قد قرر العزيز عبد  
السلام في اماليه عدم دخول النيابة في الطاعات يعني  
البدنية بان القصد بها الاحلال والاثابة ولا يلزم من  
تعظيم الوكيل تعظيم الموكل اه **قوله** الضرورة استثناس قوله  
لا تدخل البدن في قوله لما فيها من بذل المونة اي ان كانت النيابة  
باستيجار او تحمل المنة ان كانت بغير اجرة **قوله** الامر لنفسه اي  
بفعل شيء **قوله** محذوما او كراهية تعميم للمعنى كما ان قوله اجابا او ندبا  
نعم للامر وقوله واحدا كان الضد الخ تعميم للمعنى واخذ ذلك  
في الجميع من اطلاق المتن للوافق لتصريحهم **قوله** وعن القاضي  
اخر اي في قوله الاخير **قوله** ودليل القولين انه اي الشا لما لم  
يتحقق بفتح اوله اي يوجد ولا يخفى ان توقف الشيء على الشيء  
دليل على الاستلزام المقضي للغيرية لا على العينية فلا يتم  
الاستدلال به على القول بالعينية بل على التضمن بمعنى  
الاستلزام فليتنا **قوله** وتكون النفس هو المطلب للسفاد

قالا يفرق فيه عاقل فيما اذا اظهر احدي  
شئ به باعطاء فريضة لغيرها من ثم طلبها  
فيل واما حلها

قالا يفرق فيه عاقل فيما اذا اظهر احدي  
شئ به باعطاء فريضة لغيرها من ثم طلبها  
فيل واما حلها



من اللفظ الى جواب عما قيل ان الامر بالنفس لا يقول به المعتزلة  
 لفهم الكلام النفسي وبني القسم يستلزم في جميع الافسام  
 ولا يعجز النقل عن بعضهم ان الامر بالنفس يتضمن النهي عن  
 صده لان ذلك فرع القول بثبوته وحاصل الجواب ان النزاع  
 في هذه المسئلة في الطلب المستفاد من اللفظ هل يتضمن  
 النهي المذكور او لا ولا نزاع للمعتزلة في ثبوته لكن يسمونه  
 الارادة ونحن نسبه امر نفسي والنزاع في النسبة لا ينافي القول  
 بالحقيقة فساد في نقل القول بالنفس فيه عن بعضهم **قوله**  
 والملازمة في الدليل اي بين عدم التحقق وكون طلبه طلبا للكن  
 او منصرفا لطلبه ممنوعة على تقدير صحتها في العينية وقوله  
 لجواز ان لا يحضر الضد اي في نفس الامر حال الامر فلا يكون المطلوب  
 الكف عنه اذ يستحيل ان يكون الانسان طالبا لما لا شعوره به ولا  
 يخفى ان هذا انما ينصور في غير امر الشارع اللهم الا ان يراد  
 حضور الاعتبار لا الحضور في الذهن **قوله** لان الضد فيه اي في  
 امر النذب لا يخرج به اي بوقوعه فيه عن اصله اي اصل  
 الضد وبين الاصل بقوله من الجواز بخلاف الضد في امر الوجوب  
 لا اقتضاه اي الا امر الوجوب الذم على الترك فخرج به الضد  
 عن اصله من الجواز الى عدمه الذي هو مقتضى الذم **قوله**  
 لا اقتضاه الذم على الترك اي ترك الواجب المتحقق بفعل ضد  
 من اضداد **قوله** واقتصر على النظم اي على نقله ولم يذكر معه  
 العينية كالامدي وان شمل قول ابن الحاجب منهم من خص الوجوب  
 اي امر الوجوب دون النذب اي امر النذب العين ايضا فان ذكر  
 ابن الحاجب في المختصر لذلك بعد نقل العينية والنظم يشمل  
 العين كالنظم في الاختصاص بامر الوجوب دون امر النذب لكن  
 لما كان كلام ابن الحاجب يحتمل التعميم بعود الضمير في مناهي الاصول

من اللفظ الى جواب عما قيل ان الامر بالنفس لا يقول به المعتزلة  
 لفهم الكلام النفسي وبني القسم يستلزم في جميع الافسام  
 ولا يعجز النقل عن بعضهم ان الامر بالنفس يتضمن النهي عن  
 صده لان ذلك فرع القول بثبوته وحاصل الجواب ان النزاع  
 في هذه المسئلة في الطلب المستفاد من اللفظ هل يتضمن  
 النهي المذكور او لا ولا نزاع للمعتزلة في ثبوته لكن يسمونه  
 الارادة ونحن نسبه امر نفسي والنزاع في النسبة لا ينافي القول  
 بالحقيقة فساد في نقل القول بالنفس فيه عن بعضهم **قوله**  
 والملازمة في الدليل اي بين عدم التحقق وكون طلبه طلبا للكن  
 او منصرفا لطلبه ممنوعة على تقدير صحتها في العينية وقوله  
 لجواز ان لا يحضر الضد اي في نفس الامر حال الامر فلا يكون المطلوب  
 الكف عنه اذ يستحيل ان يكون الانسان طالبا لما لا شعوره به ولا  
 يخفى ان هذا انما ينصور في غير امر الشارع اللهم الا ان يراد  
 حضور الاعتبار لا الحضور في الذهن **قوله** لان الضد فيه اي في  
 امر النذب لا يخرج به اي بوقوعه فيه عن اصله اي اصل  
 الضد وبين الاصل بقوله من الجواز بخلاف الضد في امر الوجوب  
 لا اقتضاه اي الا امر الوجوب الذم على الترك فخرج به الضد  
 عن اصله من الجواز الى عدمه الذي هو مقتضى الذم **قوله**  
 لا اقتضاه الذم على الترك اي ترك الواجب المتحقق بفعل ضد  
 من اضداد **قوله** واقتصر على النظم اي على نقله ولم يذكر معه  
 العينية كالامدي وان شمل قول ابن الحاجب منهم من خص الوجوب  
 اي امر الوجوب دون النذب اي امر النذب العين ايضا فان ذكر  
 ابن الحاجب في المختصر لذلك بعد نقل العينية والنظم يشمل  
 العين كالنظم في الاختصاص بامر الوجوب دون امر النذب لكن  
 لما كان كلام ابن الحاجب يحتمل التعميم بعود الضمير في مناهي الاصول

ويحتمل

ويحتمل التخصيص بعود الضمير المذكور الى القائلين بالنفس فساد  
 كلام المص اقتصر المص على التضمن اخذ بالمحقق وطرحا للمشكوك  
 فيه فنقل العين مفعول شمل وقوله اخذ بالمحقق عليه اقتصر  
**قوله** عن المص من اشياء في الواجب المحبر فان الامر على التحير  
 قد يتعلق بالنهي وضده فلا ينافي القول بان الامر فيه بالنهي  
 عين النهي عنه او يتضمنه **قوله** اي ترك الامور به بمعنى الكف عنه  
 كما تقدم **قوله** والنظم هنا يعبر عنه بالاستلزام في العبارة قلب  
 بوضوح ذلك ان المعنى هنا على الاستلزام حقيقة والنظم مجازا  
 اذ النهي خارج عن حقيقة الامر قطعاً على القول بالنظم لاجزائها  
 فغير من الاستلزام بالنظم توسعاً لتزيله لما لزم التبع منزلة  
 الوجود في ضمنه ويمكن ان يقال ان المعنى والنظم هنا يعبر عنه  
 بالاستلزام اذ اريد الحقيقة وانما يعبر عنه بالنظم بمبالغة  
 لتزيله لما لزم منزلة الجزاء داخل في ضمن الحقيقة لكنه خلاف الظاهر  
 فدعوى القلب الواقع في كلام البلغاء محو عرضت الشاقة على الخوض  
 او في **قوله** وقبل ليس امرا بالنفس قطعاً اي اتفاقاً فيما طريقاً متافياً  
 في النقل ومن شأن الشارع في هذا التمسك ان يعبر عن الاتفاق بالقطع  
**قوله** اي النهي المحرر لنقله على الخلاف وقوله اولاً ولا اي ليس  
 امر بالنفس ولا يتضمنه **قوله** وتوجيهها اي الاقوال الاربعة **قوله**  
 فواضح اي جريان الاقوال فيه **قوله** فالكلام اي النزاع في واحد منه  
 اي منهم كما اشار اليه بقوله اياك **قوله** يقاس بالامر اللفظي اي  
 ليس عينه قطعاً ولا يتضمنه على الاصح **قوله** بمقتضى دليل او مقتضى  
 متعلق بالامر ان وقوله يعطى او ذونه متعلق بمقتضى **قوله**  
 فيعمل بها اي بالامر من جزمها اي اتفاقاً **قوله** ولا مانع شرط اول  
 وقوله من عادة او غيرها بيان لمانع وقوله والثاني غير معطوف  
 شرط فان **قوله** اي الثاني سبب اي ايجاد معنى اخر غير المعنى الاول **قوله**

لنفي

من اللفظ الى جواب عما قيل ان الامر بالنفس لا يقول به المعتزلة  
 لفهم الكلام النفسي وبني القسم يستلزم في جميع الافسام  
 ولا يعجز النقل عن بعضهم ان الامر بالنفس يتضمن النهي عن  
 صده لان ذلك فرع القول بثبوته وحاصل الجواب ان النزاع  
 في هذه المسئلة في الطلب المستفاد من اللفظ هل يتضمن  
 النهي المذكور او لا ولا نزاع للمعتزلة في ثبوته لكن يسمونه  
 الارادة ونحن نسبه امر نفسي والنزاع في النسبة لا ينافي القول  
 بالحقيقة فساد في نقل القول بالنفس فيه عن بعضهم **قوله**  
 والملازمة في الدليل اي بين عدم التحقق وكون طلبه طلبا للكن  
 او منصرفا لطلبه ممنوعة على تقدير صحتها في العينية وقوله  
 لجواز ان لا يحضر الضد اي في نفس الامر حال الامر فلا يكون المطلوب  
 الكف عنه اذ يستحيل ان يكون الانسان طالبا لما لا شعوره به ولا  
 يخفى ان هذا انما ينصور في غير امر الشارع اللهم الا ان يراد  
 حضور الاعتبار لا الحضور في الذهن **قوله** لان الضد فيه اي في  
 امر النذب لا يخرج به اي بوقوعه فيه عن اصله اي اصل  
 الضد وبين الاصل بقوله من الجواز بخلاف الضد في امر الوجوب  
 لا اقتضاه اي الا امر الوجوب الذم على الترك فخرج به الضد  
 عن اصله من الجواز الى عدمه الذي هو مقتضى الذم **قوله**  
 لا اقتضاه الذم على الترك اي ترك الواجب المتحقق بفعل ضد  
 من اضداد **قوله** واقتصر على النظم اي على نقله ولم يذكر معه  
 العينية كالامدي وان شمل قول ابن الحاجب منهم من خص الوجوب  
 اي امر الوجوب دون النذب اي امر النذب العين ايضا فان ذكر  
 ابن الحاجب في المختصر لذلك بعد نقل العينية والنظم يشمل  
 العين كالنظم في الاختصاص بامر الوجوب دون امر النذب لكن  
 لما كان كلام ابن الحاجب يحتمل التعميم بعود الضمير في مناهي الاصول



نظر الظاهر هو التأكيد **قوله** وفيل بالوقف اي فيفيد طلب  
 ركعتين في المثال وينوقف عن الاخرين **قوله** فان رجع التأكيد  
 بعادي اي بامر يمنع عادة من التكرار مثل التعريف وانذاع الحاجة  
 بمرة في مثالي **قوله** بانذاع الحاجة متعلق بالعادة بمعنى  
 الاعتياد والحاجة هي العطش في المثال المذكور **قوله** بنا على ارجحية  
 السببي حيث لا عادي فيرجح التأكيد بالعادة **قوله** لا حتم لهما  
 اي بتعارض الدليلين وتسا فلهما **قوله** وان منع من التكرار العقل  
 مفهوم **قوله** ولا مانع من التكرار **قوله** كواقتل زيدا اقتل زيدا فانه  
 يستحيل عقلا ارهاق الروح الواحدة موقفي ولا يخفى ان حكم العقل  
 بالاستحالة في ذلك ملاحظة العادة والا فمجرد العقل لا يجعل ذلك  
 اذ يمكن بالنظر في القدرة الالهية ان ترد الروح بعد زهوها  
 ثم يقتل مرة اخرى لكن العادة لم تجز ذلك **قوله** كواعتق عبدا  
 اعتق عبدا اذ يستحيل شرعا تكرار العتق الصحيح في آن واحد  
 كما يشترط اليه المثال اما في ايئين فيمكن تكرار العتق كما ذكر فيفا كما في  
 النحن بدار الحرب واسترق فانه يمكن اعتاقه مرة اخرى **قوله**  
 ويحذر اي كفاشارة الى ان الاوضح في التعريف ان يقال بغير حركتين  
 او اشارة الى ان زيادتها ليست ضرورية لوضوح ان ليس المراد  
 كف بخصوصها اذ لا وجه للخصوصية فنعين ان يرد كذا وما يشا  
 في ذلك كدع وذر **قوله** ويجدايض بالمتول المقضي الخ لان النهي النسبي  
 كالا من النسب كما ينصف بالافتقار ينصف بالفتور وبغيره عن  
 اللفظي بزيادة الدال في اللفظي لكن اسناد الاقتضا اليه مجاز  
 من اسناد الفعل او معناه الى المصدر **قوله** ولا يعتبر في سمي  
 النهي مطلقا اي نفيها كان او لفظيا **قوله** وقضية الدوام وذلك  
 لان المقصود من النهي هو الامتناع والامتناع لا يتحقق بدون  
 الدوام فانه اذا قلت مثلا لا تضرب فقد منعت المخاطب من ادخال

ماهية

105 ماهية الضرب في الوجود ولا يتحقق امتثال ذلك الا بالامتناع  
 من كل فرد فرد من افراد الضرب في جميع الزمان المخاطب وهو  
 المراد بالدوام وانما قال هنا وقضية الدوام ولم يقل وهو الدوام  
 على منوال ما سبق في الامران المراد بالامر هناك اللفظي والمراد  
 بالنهي هنا النفي **قوله** وفيل قضيته الدوام مطلقا اي قيد بالمرة  
 ام لم يفيد فالمراد بين هذا القول وبين ما قبله ان قضية النهي  
 لا تنحصر في الدوام على الاول بل تتحقق في المرة اذا قيد بها وتخص  
 فيه على الثاني والتفصيل بالمرة يصره عن قضيته **قوله** تعالى ولا تتموا  
 الخبيث منه تتفنون التمثيل به للكرهية مبني على ان الخبيث يمنع  
 الردي لا يمنع الحرام بدليل قوله تعالى ولستم باخيه الان فمضوا  
 فيه اي تمضوا ونسأ كحو المعطي باعطائه لكم بدل ما استحقونه  
 من الجيد **قوله** وللارشاد الفرق بينه وبين الكراهية كما يشترط اليه  
 التمثيل بالاية المذكورة تبعا لامام الحرمين ان المفسدة المطلوبة  
 دروها في الارشاد دينوية وفي الكراهية دينية نظرا  
 تقدم في الفرق بينه وبين الندب من ان المصلحة فيه دينوية  
 وفي الندب دينية **قوله** والدعا الفرص تعدد ما يرد له النهي  
 من المعاني المسمى بعضها بالادعاء بعض الاصطلاحات فلا يقال  
 ان هذا يتا في ما تقدم له من انه لا يشترط في النهي علو ولا عملا  
**قوله** والتفصيل اي في الكمية والمقدار والاحتساب راي في الكيفية  
 والقدر **قوله** سبف فلم الذي في اصله وهو البرهان بالناق **قوله**  
 فويل لادل الصيغة على الطلب الخ اي والصحيح انما ند له عليه  
 مع عدم الارادة **قوله** وعن متعدد جمعا غير تحول عن الصاق  
 اصله عن جمع متعدد وكذا القول في قوله فاقا اصله عن فرق  
 متعدد اي تعريفه **قوله** فهو اي ليس احدهما او نعه **قوله**  
 لينعلم جميعا فيل هذا محل الاخذ لان الامر بالتعني عن صنده



فصح قوله اخذ من الحديث وفيه نظر اذا حاجة الى الاخذ من ذلك  
مع صريح النهي في قوله لا ينبغي احدكم في نعل واحدة فانه في قوة  
النهي عن لبس واحدة فقط ونوعها لكن لما لم يصرح بذلك عبر بالاخذ  
ويؤي الى الاخذ قوله لينعلها جميعا او ليخلعها **قوله** لبسا او نزعاً  
تبيح ان عن الضمير في عنهما وقوله في ذلك اي اللبس والنزع **قوله**  
فصدق بالنظر اليهما جواب عما يقال ان الزنا والسرقة منهي  
عن كل منهما على حدته فابن النهي جميعا وحاصل الجواب ان  
النهي لما كان متعلقا بكل منهما فان نظر اليهما صدق ان النهي عن  
متحد وان نظر الى كل منهما على حدته صدق ان النهي عن واحد  
**قوله** اي عدم الاعتداد بالنهي عنه تفسير باللازم لان الفساد  
مخالفة الفعل ذي الوجهين وقوعا الشرع كما تقدم في كلامه ولا يخفى  
ان المخالفة المذكورة تستلزم عدم الاعتداد بالفعل المذكور  
شرعا وانما فسر الفساد بلازمة للاشارة الى انه المقصود من الحكم  
بالفساد **قوله** اذ لا يفهم ذلك اي الفساد من صيغة النهي من غير  
الشرع اما اللغة فلا يخفى انما تفيد الزجر عن الفعل لا عدم الاعتداد  
به اي عدم ترتب اثاره عليه واما المعنى فلان معرفة الاوصاف  
المقتضية للفساد شرعا لا مدخل للفعل فيها لولا الشرع كما هو  
الحق **قوله** فيما عدا المعاملات راجع الى الفساد **قوله** ماله مرة  
بيان غير نفاه ومثله بقوله وكالوطي زنا **قوله** اي سوا رجع النهي  
المراد عليه انه لا يظهر بين الاطلاق بهذا التفسير وبين التقييد  
بمعين المعاملات فرق عند التأمل فانه حكم بعين هذا التفسير  
على المعاملات حيث قال وفيما ان رجع الى امر داخل او لازم  
ولما قوله عند الآخر راجع الى المعاملات وما عداها كما بينه  
الشم فلا يقال يحصل الفرق بتقييد المعاملات بقوله عند الآخر  
واطلاق ما عداها **قوله** فيما ذكر هو ما عدا المعاملات وفيها بالشرط

المذكور

هذا هو الوجه في قوله لا ينبغي احدكم في نعل واحدة فانه في قوة النهي عن لبس واحدة فقط ونوعها لكن لما لم يصرح بذلك عبر بالاخذ ويؤي الى الاخذ قوله لينعلها جميعا او ليخلعها قوله لبسا او نزعاً تبيح ان عن الضمير في عنهما وقوله في ذلك اي اللبس والنزع قوله فصدق بالنظر اليهما جواب عما يقال ان الزنا والسرقة منهي عن كل منهما على حدته فابن النهي جميعا وحاصل الجواب ان النهي لما كان متعلقا بكل منهما فان نظر اليهما صدق ان النهي عن متحد وان نظر الى كل منهما على حدته صدق ان النهي عن واحد قوله اي عدم الاعتداد بالنهي عنه تفسير باللازم لان الفساد مخالفة الفعل ذي الوجهين وقوعا الشرع كما تقدم في كلامه ولا يخفى ان المخالفة المذكورة تستلزم عدم الاعتداد بالفعل المذكور شرعا وانما فسر الفساد بلازمة للاشارة الى انه المقصود من الحكم بالفساد قوله اذ لا يفهم ذلك اي الفساد من صيغة النهي من غير الشرع اما اللغة فلا يخفى انما تفيد الزجر عن الفعل لا عدم الاعتداد به اي عدم ترتب اثاره عليه واما المعنى فلان معرفة الاوصاف المقتضية للفساد شرعا لا مدخل للفعل فيها لولا الشرع كما هو الحق قوله فيما عدا المعاملات راجع الى الفساد قوله ماله مرة بيان غير نفاه ومثله بقوله وكالوطي زنا قوله اي سوا رجع النهي المراد عليه انه لا يظهر بين الاطلاق بهذا التفسير وبين التقييد بمعين المعاملات فرق عند التأمل فانه حكم بعين هذا التفسير على المعاملات حيث قال وفيما ان رجع الى امر داخل او لازم ولما قوله عند الآخر راجع الى المعاملات وما عداها كما بينه الشم فلا يقال يحصل الفرق بتقييد المعاملات بقوله عند الآخر واطلاق ما عداها قوله فيما ذكر هو ما عدا المعاملات وفيها بالشرط

المذكور **قوله** الي نفسه اي ما ذكر **قوله** كصلاة الحايض فان النهي عن  
صلاها لنفس الصلاة **قوله** وكا لصلاة عطف على كصوم يوم النحر  
وقوله لفساد الاوقات علة للنهي عنها اي للفساد الواقع في الاوقات  
وقوله للامة نعت الاوقات وقوله لها اي الصلاة **قوله** او اختم  
عطف على رجع ورجوعه واعمل الاول فصيح عطف لازم على  
**قوله** داخل **قوله** فلا سند لال الاولين اي من علماء السلف **قوله** ففسلها  
منه اخبره عرف وقوله بفوات ركن اي كعدم المبيع في بيع  
الملاقيح او شرط كعدم طهارة المبيع **قوله** ولا شئ هذا على  
لسان الغزالي والامام وقوله بمجرد النهي اي بل به مع التقييد  
للفساد المعلوم من الخارج عن النهي من فوات ركن او شرط  
**قوله** ومن غيرها عطف على دون المعاملات **قوله** فان كان مطلق  
النهي لخارج هذا فسيم لقوله فيما عدا المعاملات مطلقا وقوله  
ان رجع الى امر داخل او لازم في المعاملات **قوله** لا تلاق مال الغير  
تعليل للنهي عن الوضوء بما مقصوب فان التلاق خارج عن  
الوضوء لا يترتب له حصوله بغيره كالاراقة وقوله لتفويتها تعليل  
لنهي البيع وقت ند الجمعة فان التثويت خارج عن ماهية  
البيع غير لازم له حصوله بغير البيع ايضا كالنوم وغيره **قوله** اي  
سواء لم يكن لخارج السر في تقديم عدم الخارج هنا وتأخيره  
في قوله الي حنيفة الا في انه اولى بالحكم هناك بل اولى بالحكم  
هناك هو الخارج فان الوضوء في محل الباطل بل هو النهي لخارج  
اولي باقادة الفساد من النهي لخارج فيوض الادون حكما في كل قول  
ليكون في محل الباطل بل هو **قوله** اي سواء لم يكن لخارج اي غير لازم  
**قوله** لان ذلك اي الفساد مقتضاه اي مطلق النهي فيلبيد الفساد  
في الصور المذكورة للخارج وفي الوضوء بما مقصوب والبيع  
وقت ند الجمعة والصلاة في المكان المذكور او المقصوب وقوله لخارج

هذا هو الوجه في قوله لا ينبغي احدكم في نعل واحدة فانه في قوة النهي عن لبس واحدة فقط ونوعها لكن لما لم يصرح بذلك عبر بالاخذ ويؤي الى الاخذ قوله لينعلها جميعا او ليخلعها قوله لبسا او نزعاً تبيح ان عن الضمير في عنهما وقوله في ذلك اي اللبس والنزع قوله فصدق بالنظر اليهما جواب عما يقال ان الزنا والسرقة منهي عن كل منهما على حدته فابن النهي جميعا وحاصل الجواب ان النهي لما كان متعلقا بكل منهما فان نظر اليهما صدق ان النهي عن متحد وان نظر الى كل منهما على حدته صدق ان النهي عن واحد قوله اي عدم الاعتداد بالنهي عنه تفسير باللازم لان الفساد مخالفة الفعل ذي الوجهين وقوعا الشرع كما تقدم في كلامه ولا يخفى ان المخالفة المذكورة تستلزم عدم الاعتداد بالفعل المذكور شرعا وانما فسر الفساد بلازمة للاشارة الى انه المقصود من الحكم بالفساد قوله اذ لا يفهم ذلك اي الفساد من صيغة النهي من غير الشرع اما اللغة فلا يخفى انما تفيد الزجر عن الفعل لا عدم الاعتداد به اي عدم ترتب اثاره عليه واما المعنى فلان معرفة الاوصاف المقتضية للفساد شرعا لا مدخل للفعل فيها لولا الشرع كما هو الحق قوله فيما عدا المعاملات راجع الى الفساد قوله ماله مرة بيان غير نفاه ومثله بقوله وكالوطي زنا قوله اي سوا رجع النهي المراد عليه انه لا يظهر بين الاطلاق بهذا التفسير وبين التقييد بمعين المعاملات فرق عند التأمل فانه حكم بعين هذا التفسير على المعاملات حيث قال وفيما ان رجع الى امر داخل او لازم ولما قوله عند الآخر راجع الى المعاملات وما عداها كما بينه الشم فلا يقال يحصل الفرق بتقييد المعاملات بقوله عند الآخر واطلاق ما عداها قوله فيما ذكر هو ما عدا المعاملات وفيها بالشرط



متعلق بالمذكورة وقوله عند ظري يفيد **قوله** ولفظه اي مطلق  
 النهي حقيقة اي في مدلوله من الفساد والكف وان انتفى  
 الفساد لدليل **قوله** للا من مراجعتها فالامر بمراجعتها دليل على  
 انتفاء الفساد عن طلاقها المنهي عنه او لو لم يصح طلاقها  
 احتج الى مراجعتها **قوله** لا اي لفظ النهي لم يشتمل على  
 دليل عن جميع موجبه اي مقتضاه ومدلوله وقولتي الكف  
 والفساد بيان جميع او موجب **قوله** لما سبأ في علة لا يفيد الفساد  
**قوله** نعم المنهي عنه لعينه الخ هو اسند رآك على عموم قوله لا يفيد  
 مطلقا حيث افاد الفساد في المنهي عنه لعينه فلا يصح العموم  
 والجواب ان فساد المنهي عنه لذاته ليس للمنهى العارض  
 له مجاز عن النفي لكن لما دخله النهي مجازا عرض الفساد اي افاده  
 النهي العارض وصدق افادته للفساد ولو كان النهي مجازا  
 والحاصل ان النهي لذاته لا يفيد الفساد لكن لما استعمل مجازا  
 عن النفي في غير المشروع عرض له الفساد من خصوص كون النهي  
 غير مشروع فان غير المشروع لا يتصور وجوده شرعا  
 والمنهي عن السخيل عيب فالنهي المتعلق به ليس بحقيقة  
 بل يستعمل مجازا عن النفي الذي الاصل ان يستعمل فيه اخبارا  
 عن عدمه لانعدام محله شرعا كالبدن الطاهر والبيع في  
 الشاين المذكورين والعلاقة بين النفي والنهي المتشابهة بينهما  
 في اقتضا عدم الفعل وان كان في النهي من قبل المكلف وفي النفي  
 لعدم من الاصل **قوله** اخبار علة يستعمل وقوله عن عدمه  
 اي غير المشروع **قوله** فالنهي فيه على حاله اي باق على حاله من  
 عدم افادة الفساد حيث لم يستعمل في النفي مجازا وفساده اي  
 غير ما هو من جنس المشروع من خارج عن النهي **قوله** للاعراض  
 تغليل للنهي اي النهي عنه لا يعين الصوم بل للاعراض به عن الضيافة

هذا هو الوجه في قوله لا يفيد الفساد  
 لان النهي في مدلوله من الفساد والكف وان انتفى  
 الفساد لدليل قوله للا من مراجعتها فالامر بمراجعتها دليل على  
 انتفاء الفساد عن طلاقها المنهي عنه او لو لم يصح طلاقها  
 احتج الى مراجعتها قوله لا اي لفظ النهي لم يشتمل على  
 دليل عن جميع موجبه اي مقتضاه ومدلوله وقولتي الكف  
 والفساد بيان جميع او موجب قوله لما سبأ في علة لا يفيد الفساد  
 قوله نعم المنهي عنه لعينه الخ هو اسند رآك على عموم قوله لا يفيد  
 مطلقا حيث افاد الفساد في المنهي عنه لعينه فلا يصح العموم  
 والجواب ان فساد المنهي عنه لذاته ليس للمنهى العارض  
 له مجاز عن النفي لكن لما دخله النهي مجازا عرض الفساد اي افاده  
 النهي العارض وصدق افادته للفساد ولو كان النهي مجازا  
 والحاصل ان النهي لذاته لا يفيد الفساد لكن لما استعمل مجازا  
 عن النفي في غير المشروع عرض له الفساد من خصوص كون النهي  
 غير مشروع فان غير المشروع لا يتصور وجوده شرعا  
 والمنهي عن السخيل عيب فالنهي المتعلق به ليس بحقيقة  
 بل يستعمل مجازا عن النفي الذي الاصل ان يستعمل فيه اخبارا  
 عن عدمه لانعدام محله شرعا كالبدن الطاهر والبيع في  
 الشاين المذكورين والعلاقة بين النفي والنهي المتشابهة بينهما  
 في اقتضا عدم الفعل وان كان في النهي من قبل المكلف وفي النفي  
 لعدم من الاصل قوله اخبار علة يستعمل وقوله عن عدمه  
 اي غير المشروع قوله فالنهي فيه على حاله اي باق على حاله من  
 عدم افادة الفساد حيث لم يستعمل في النفي مجازا وفساده اي  
 غير ما هو من جنس المشروع من خارج عن النهي قوله للاعراض  
 تغليل للنهي اي النهي عنه لا يعين الصوم بل للاعراض به عن الضيافة

107 اي ضيافة الله تعالى للناس فيه بلحوم الاضاحي وكذا القول في  
 قوله لا شتماله على الزيادة اي النهي عن بيع درهم بدرهمين  
 لا يعين البيع بل لا شتماله على الزيادة **قوله** يفيد النهي فيه اي النهي  
 عنه لوصفه وعلل الافادة بقوله لان النهي عن الشيء يستند على  
 اي يستلزم امكان وجوده والا لكان النهي عنه لغوا لا فائدة فيه  
 كقولك في النهي عمالا يمكن حاله لا عمي لا تبصر واجيب بانه انما  
 يستحيل تحصيل الامتناع الحاصل ان لو كان ممتنعا بغير هذا المنع  
 وليس مراد بل المعنى انه ممتنع بهذا المنع والاستحالة في ذلك  
**قوله** فيصح صوم يوم النحر ترفع على قوله يفيد الصحة وقوله  
 عن نذره اي صوم يوم النحر لا مطلقا اي عن نذره او غيره لنفسه  
 بوصفه اللازم وهو الاعراض المذكور بخلاف الصلابة في الاوقات  
 المكروهة فتصح مطلقا نذرت ام لا لان النهي عن الصلاة في  
 الاوقات المكروهة خارج اي غير لازم وهو التشبيه بعباد  
 الشمس مثلا الحاصل بغيرها ايضا كما تقدم ويصح البيع  
 المذكور لعدم افادة النهي عنه الفساد اذا اسقطت الزيادة  
 لا مطلقا اسقطت ام لا لان النهي عن البيع بها وان كان اي البيع  
 يفيد بالقبض لا بنفسه الملك اي ملك الزيادة الخ حيث كما تقدم  
 فالنهي للاعتداد بالقبض لا البيع فهو غير معتد به **قوله** فعمل  
 به في ذلك اي الفساد او عدمه **قوله** اي نفيه عن الشيء يفيد الصحة  
 غير لا سلب للاشارة اليه ان هذه مسئلة متنازعة لا مقال في  
 المسئلة السابقة كما يوههم ظاهر المتن فلو قال اما في القول  
 فنيل دليل الصحة الخ لا ندفع الابهام **قوله** على ان الاجز اي منع  
 الاجز **قوله** وهو الراجح اي من تغير الاجز **قوله** فان ما اي الفعل  
 الذي لا يستعمله اي القضا **قوله** وقيل هو اي نفي الاجز او في  
 بالفساد اي باق افادة الفساد **قوله** لتبادر عدم الاعتداد بالقبض







الشافعية عليه اي على انه لا يعبر **قوله** اي مكمل الصاع الى تفسير ما يحل  
 وقوله حيث ظن بانها عليه وقوله حيث قال اي بعض الشافعية  
 وقوله وهو اي البعض المراد وقوله عندنا اي الشافعية **قوله** كنا  
 نرزيق هو الجمع هو نوع من التمر ردي **قوله** قيل والمعاني اي حقيقة  
 اشارة الى ان الاول انما يقع كونه من عوارض المعاني حقيقة لا مجازا  
 وفي قوله كعب الانسان اشارة الى ما ذهب اليه بعض المحققين  
 السيد وغيره ان الكلي لا وجود له في الخارج ولا في ضمن حركاته  
 لانه لو وجد في الخارج لا يحد فيه بل الوجود في ضمن  
 الجن يات صورة مطابقة **قوله** والمطر والخشب مثلا في محل غيرها  
 في ارجاب من جهة القائلين بانه من عوارض المعاني مطلقا  
 ذهنية كانت او خارجية حقيقة بان التغاير بين افراد المطر  
 والخشب مثلا للتغاير المحال لا ياتي في شمول امر واحد لها وهو المطر  
 والخشب في جميع البقاع ولا معنى للعام الا ذلك ويدفع بان مدلول  
 العام كلية لا كل وما ذكره هذا الجيب من قبل الكل **قوله** وعلى الاخرين  
 الحد السابق للعام من اللفظ فلا اعتراض عليه على الاخرين لان التبرين  
 باعتبار وضع لا بغير من عليه بعدم تساوله افراد وضع اخر **قوله**  
 ويقال اصطلاحا اي في اصطلاح الاصوليين **قوله** كما علم ما تقدم  
 اي من قوله قبل والمعاني **قوله** فيقال لمعنى الشريين اي على  
 الاصطلاح الثاني **قوله** المعلوم ما قدمه اي حيث قال من عوارض  
 الالفاظ وقوله حكايه على لم يذكر وقوله لسقي ما قبل اي جانب  
 المعنى وجانب اللفظ وان كان احد الشقي وهو مشتق اللفظ  
 معلوما مما سبق وقوله ليظهر على حكاية المراد اي بقوله للمعنى  
 اعم **قوله** ومدلوله اي العام قال بعض المحققين لما كان مدلول العام  
 اي اللفظ الذي هو صيغة عام حقيقة هو مفهوم المتقدم اعلى اللفظ  
 المستفرد الخ وكان المراد بالمدلول هنا الالفاظ التي هي ماصدقات

ذلك

في قوله حيث ظن بانها عليه وقوله حيث قال اي بعض الشافعية وقوله وهو اي البعض المراد وقوله عندنا اي الشافعية قوله كنا نرزيق هو الجمع هو نوع من التمر ردي قوله قيل والمعاني اي حقيقة اشارة الى ان الاول انما يقع كونه من عوارض المعاني حقيقة لا مجازا وفي قوله كعب الانسان اشارة الى ما ذهب اليه بعض المحققين السيد وغيره ان الكلي لا وجود له في الخارج ولا في ضمن حركاته لانه لو وجد في الخارج لا يحد فيه بل الوجود في ضمن الجن يات صورة مطابقة قوله والمطر والخشب مثلا في محل غيرها في ارجاب من جهة القائلين بانه من عوارض المعاني مطلقا ذهنية كانت او خارجية حقيقة بان التغاير بين افراد المطر والخشب مثلا للتغاير المحال لا ياتي في شمول امر واحد لها وهو المطر والخشب في جميع البقاع ولا معنى للعام الا ذلك ويدفع بان مدلول العام كلية لا كل وما ذكره هذا الجيب من قبل الكل قوله وعلى الاخرين الحد السابق للعام من اللفظ فلا اعتراض عليه على الاخرين لان التبرين باعتبار وضع لا بغير من عليه بعدم تساوله افراد وضع اخر قوله ويقال اصطلاحا اي في اصطلاح الاصوليين قوله كما علم ما تقدم اي من قوله قبل والمعاني قوله فيقال لمعنى الشريين اي على الاصطلاح الثاني قوله المعلوم ما قدمه اي حيث قال من عوارض الالفاظ وقوله حكايه على لم يذكر وقوله لسقي ما قبل اي جانب المعنى وجانب اللفظ وان كان احد الشقي وهو مشتق اللفظ معلوما مما سبق وقوله ليظهر على حكاية المراد اي بقوله للمعنى اعم قوله ومدلوله اي العام قال بعض المحققين لما كان مدلول العام اي اللفظ الذي هو صيغة عام حقيقة هو مفهوم المتقدم اعلى اللفظ المستفرد الخ وكان المراد بالمدلول هنا الالفاظ التي هي ماصدقات

ذلك المعلوم كلفظ عبيدي قال في التركيب اشارة الى ان المراد الماصدق  
 اذ هو الواقع في التركيب وانما قيده بالتركيب ومن حيث الحكم  
 اشارة الى ان الكلية انما تثبت للماصدقات اذا اعتبرت مركبة مع  
 المحكوم به واعتبر كل من الماصدق والمحكوم به مركبا واحدا الكلية  
 هي القضية التي حكم فيها على كل فرد من افراد موضوعها ولذا صح ان  
 يقول محكوم فيها اي في المدلول وصح التمثيل لذلك المدلول بكل من قوله  
 جا عبيدي وما بعده من القضايا فاما من قوله جا عبيدي راجع  
 الى قوله اثباتا خبر وقوله وما خالفوا يرجع الى سلبانها وقوله  
 فاكرمهم يرجع الى اثباتا فاكرمهم ولا يثبتهم يرجع الى سلبانها  
 وفي قوله وما خالفوا فاكرمهم ولا يثبتهم اشارة الى التمهيد العام عام  
**قوله** لانه اي المدلول في نحو جا عبيدي **قوله** وهكذا فيما تقدم  
 اي من امثلة الخبر السلب والامور التي **قوله** وكل منها اي من تلك  
 القضايا وقوله فاما هو واقع على مدلول العام **قوله** دال عليه  
 مطابقة اشارة الى طي في المتن حذف العلم به اي محكوم فيه على  
 كل فرد فردا عليه مطابقة **قوله** محكوم فيه على كل فرد فردا  
 الفرد لا اعتبار التكرير فيما هو في قوة القضايا دون كل من  
**قوله** والا اي وان لم يكن مدلول العام كلية بل كان مدلوله كالاتحاد  
 الاستدلال به اي بمدلول العام في النفي الخ واللازم مشتق كالاتحاد  
 اليه بقوله ولم يقل العلم الخ قال بعض المحققين وقوله لتعذر الاستدلال  
 به في النفي يقتضي انه لا ينعذر الاستدلال به على تقدير الكل في  
 الامر وهو صحيح لان امر المجموع يشبه طلب الفعل من المجموع ولا  
 يتحقق الفعل من المجموع الا بفعل جميعهم اذ المجموع هو المركب  
 من الافراد باعتبار الهيئة التركيبية ولو فعل البعض فقط لم  
 يمثل الاخر اذ الفاعل البعض لا المجموع وهذا بخلاف نفي المجموع  
 عن شيء اذ هو الطلب ان لا يجمعوا على ذلك التبع فتمن المجموع هو

في قوله حيث ظن بانها عليه وقوله حيث قال اي بعض الشافعية وقوله وهو اي البعض المراد وقوله عندنا اي الشافعية قوله كنا نرزيق هو الجمع هو نوع من التمر ردي قوله قيل والمعاني اي حقيقة اشارة الى ان الاول انما يقع كونه من عوارض المعاني حقيقة لا مجازا وفي قوله كعب الانسان اشارة الى ما ذهب اليه بعض المحققين السيد وغيره ان الكلي لا وجود له في الخارج ولا في ضمن حركاته لانه لو وجد في الخارج لا يحد فيه بل الوجود في ضمن الجن يات صورة مطابقة قوله والمطر والخشب مثلا في محل غيرها في ارجاب من جهة القائلين بانه من عوارض المعاني مطلقا ذهنية كانت او خارجية حقيقة بان التغاير بين افراد المطر والخشب مثلا للتغاير المحال لا ياتي في شمول امر واحد لها وهو المطر والخشب في جميع البقاع ولا معنى للعام الا ذلك ويدفع بان مدلول العام كلية لا كل وما ذكره هذا الجيب من قبل الكل قوله وعلى الاخرين الحد السابق للعام من اللفظ فلا اعتراض عليه على الاخرين لان التبرين باعتبار وضع لا بغير من عليه بعدم تساوله افراد وضع اخر قوله ويقال اصطلاحا اي في اصطلاح الاصوليين قوله كما علم ما تقدم اي من قوله قبل والمعاني قوله فيقال لمعنى الشريين اي على الاصطلاح الثاني قوله المعلوم ما قدمه اي حيث قال من عوارض الالفاظ وقوله حكايه على لم يذكر وقوله لسقي ما قبل اي جانب المعنى وجانب اللفظ وان كان احد الشقي وهو مشتق اللفظ معلوما مما سبق وقوله ليظهر على حكاية المراد اي بقوله للمعنى اعم قوله ومدلوله اي العام قال بعض المحققين لما كان مدلول العام اي اللفظ الذي هو صيغة عام حقيقة هو مفهوم المتقدم اعلى اللفظ المستفرد الخ وكان المراد بالمدلول هنا الالفاظ التي هي ماصدقات



النهي عن الاجتماع وذلك يمثل بكف بعضهم دون بعض والحاصل  
ان امر المجموع معناه اجتماعوا فافعلوا وذلك لا يتحقق بفعل  
البعض ونهي المجموع معناه لا يجتمعوا فتفعلوا وذلك يتحقق بكف  
البعض **قوله** لان النظر في العام الى الافراد على قوله ولا كلي  
**قوله** ودلالة اي العام اي ما صدقانه **قوله** من الواحد بيان  
اصل المعنى **قوله** وعلى كل فرد اي الاصل وغيره وقوله وهو ان يكون  
دلالته على كل فرد من افراده **قوله** لا حتماله اي كل فرد بخصوصه  
للتخصيص اي الاخراج من حكم العام **قوله** للزوم معلى اللفظ اي  
من حيث هو لا بقيد العام كما اشار اليه بقوله من تخصيص في  
العام او يجوز في الخاص **قوله** او غير ذلك اي كالتقيد في المطلق  
والنسخ في المحكم **قوله** على هذا اي قول الحنفية **قوله** كانت دلالة  
قطعية اتفاقا في بحث اذ قد يقال الدال على العموم هو الدليل القاطع  
وقد يجاب بان الدليل لا دل قطعا على انشا التخصيص علم ان العام  
باقي على عمومته في الدلالة على جميع الافراد قطعا **قوله** لا تلا غني  
للاشخاص عنهما اعترض هذا بان افتقار الاشخاص الى الاحوال  
وما عطف عليه لا يستلزم افتقارها الى جميع افرادها **قوله**  
وخص اي اخرج من عموم الاحوال في الآية **قوله** على اي حال كان  
اي حال الذمة والحاربة وقوله وفي اي زمان اي الاشهر الحرم  
وقوله كما صل الذمة اي والمعاهد بن والمستأمنين كما اشارت اليه  
الكافي **قوله** مطلق في المذكورات اي الاحوال والازمنة والامكنة  
**قوله** وقد تقدمت اي تقدم بيان معناها في بحث الحروف وكذا  
القول في قوله وتقدمت **قوله** واطلقها جواب عما قيل انه لا يصح  
دعوى العموم في اي وما مطلقا لان ايا اذ كانت تكرة موصوفة  
او حالا ليست من صيغ العموم وكذا ما اذا كانت تكرة موصوفة

او تعجيبه

والعموم في الجملة لا يقتضي عموم الافراد بل يقتضي عموم الاشياء في الجملة  
والعموم في الاشياء لا يقتضي عموم الافراد بل يقتضي عموم الاشياء في الجملة  
والعموم في الافراد لا يقتضي عموم الاشياء بل يقتضي عموم الافراد في الجملة  
والعموم في الجملة لا يقتضي عموم الافراد بل يقتضي عموم الاشياء في الجملة

او تعجيبه مثلا وللإطلاق في محل التقيد خطأ وحاصل الجواب انه  
مسوغ الإطلاق ظهور عدم العموم في الامثلة المذكورة لظهوره  
بانه في ثامل فيعلم ان العموم فيما عداها وذلك كاف في الإطلاق لكونه  
من جملة القوانين الظاهرة **قوله** ونحوها اي المذكورات من كل وما  
بعدها **قوله** لجمع الذي فيه يجوز **قوله** وجمع عطف على الاستفهامية  
**قوله** ونظر المص فيما ابي في جميع وقوله ولذلك اي لكونه العموم في المضاف  
اليه لانها واجيب بان اللام في المضاف اليه لا يحسن للعموم فالمفيد  
للمعوم جميع لا المضاف اليه **قوله** وقوله كالا ستوي اي اعتراضا على  
الاصوليين في عدم ثبوتها ومن الموصولتين من صيغ العموم وحاصل  
الجواب ان الصارف لها عن العموم في هذه التمثيل تربية لخصوص  
ونفي الضرر فيما فيه من قبيل العام الذي اريد به الخصوص للفرقة  
فلا ينافي كونها للعموم وضعا **قوله** للعموم خبر كل وما عطف عليها  
**قوله** لتبادره الى الذهن اي والتبادر علامة الحقيقة **قوله** لانه  
المتيقن يعني بجمل ان تكون هذه الصيغ للخصوص كما يجمل ان  
تكون للعموم وعلى كل حال فالخصوص نفو المتيقن لانه اما داخل  
في العموم او هو المراد واما العموم فيشكوك فيه لاحتمال ارادة  
الخصوص **قوله** والجمع المعروف في نصريحه بالمعرف اشارة الى ما قيل  
ان قول الاصوليين ان الجمع الثامل لجمع القلة يفيد العموم بناء في قول  
الحاجة ان جميع السلامة يفيد القلة وحاصل الجواب ان كلام الحاجة  
في الجمع المنكر وكلام الاصوليين في الجمع المعروف باللام او الاضافة  
فلم ينوارد النفي والاثبات على محل واحد وهذا الجواب لا مام  
الحرمين **قوله** ما لم يتحقق اي يوجد او يتيقن فالبا على الاول  
مفتوحة وعلى الثاني مضمومة **قوله** لتبادره اي العموم الى الذهن  
والاو مما يشهد للعموم قوله صلى الله عليه وسلم في قول المصنف في  
النشهد السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فانه اذا قال ذلك

والعموم في الجملة لا يقتضي عموم الافراد بل يقتضي عموم الاشياء في الجملة  
والعموم في الاشياء لا يقتضي عموم الافراد بل يقتضي عموم الاشياء في الجملة  
والعموم في الافراد لا يقتضي عموم الاشياء بل يقتضي عموم الافراد في الجملة  
والعموم في الجملة لا يقتضي عموم الافراد بل يقتضي عموم الاشياء في الجملة

والعموم في الجملة لا يقتضي عموم الافراد بل يقتضي عموم الاشياء في الجملة  
والعموم في الاشياء لا يقتضي عموم الافراد بل يقتضي عموم الاشياء في الجملة  
والعموم في الافراد لا يقتضي عموم الاشياء بل يقتضي عموم الافراد في الجملة  
والعموم في الجملة لا يقتضي عموم الافراد بل يقتضي عموم الاشياء في الجملة



اصاب كل عبد صالح في السموات والارض **قوله** فهو عند الحسن  
 اي من حيث هو وهو الصادق ببعض الافراد كما يصدق بالاعتراق  
**قوله** في نفيه العموم اي تحققت العموم عن الجمع المذكور **قوله** اذا عمل  
 اي امكن مهور **قوله** والاكثر احاد تلخص لما ذكره التفتازاني  
 وصححه في المصول وغيره **قوله** نعم قد تقوم قرينة التفسير للرد  
 من عموم الجمع المعروف سوا فلنا ان افراده احاد او مجموع ما اذا  
 لم تقم قرينة تصرف الى ارادة المجموع فان قامت لم يكن من قبيل  
 العام ولا يكون ذلك فادحاً في العموم لان الخروج عن العموم ح  
 لا مر خارج لا بوضع اللفظ **قوله** والاول اي الغايل بان افراده  
 مجموع يقول **قوله** لتبادره اي العموم الى الذين من اطلاق المفرد  
 المحلى باللام **قوله** وحض اي اخرج منه اي من البيع في الآية **قوله**  
 خلا فاللام الراري في نفيه العموم عنه اي عن المفرد المذكور  
 سلفاً تحققت عمداً ولم يتحقق كان واحده بانك اولى بكن تميز بالوحدة  
 او لا **قوله** كما في ان الانسان في خسر الا الذين امنوا فان الاستثناء معيار  
 العموم **قوله** كما لما طال لقوله لم يكن **قوله** ليكون اي التمييز فيما قبله  
 وهو ما لم يكن واحده بانك **قوله** كما في حديث الصحيحين الذي ذهب  
 بالذهب الى فالذهب عام وليس واحده بالنا لعدم تميز واحده  
 بالوحدة فيكون حجة للفرق في حجة على عبيد امام الحرمين واعتد  
 عنه الله بانه ما لم يمثل ما لم يكن واحده بالنا لا بما يميز واحده  
 بالوحدة كان مراده ما ذكره الغزالي فلا يكون الحديث حجة عليه  
**قوله** خوفاً يحذر الذين يكافون عن امره ضمن بحال فنون مع  
 بعد لون فعداه بعن **قوله** في سياق النفي اي معني فيم الخبر والنهي  
**قوله** بان تدل اي التكرار المذكورة عليه اي العموم بالمطابقة وهذا  
 تفسير لا لهما عليه بالوضع واخذ هذا التفسير من قوله وقيل وما  
**قوله** كما تقدم في قوله ومدلوله كلية اي يحكم فيه على كل فرد **قوله**

فيوتر

وبقي التخصيص بخلاف اكل فان النفي فيه للتحقيق  
 ضميم لا لاسم ان الاكل للتوحيد بل للتاكيد  
 فقط باتفاق النحاة ولو سلم ان لا اكل ليس  
 بعام فهو مطلق والمطلق يعنى تليده  
 اتفاقاً فاعلم ان قولنا لا اكل طعاماً عام  
 ومضاهي لاتفاق بيننا وبينهم ويشير  
 الى ذلك امر **قوله**

111

فيوتر التخصيص بالنسبة على الاول دون الثاني اذ لا يتصور  
 وجود فرد بدون الماهية فلا يمكن اخراج بعض الافراد بعد  
 نفي الماهية **قوله** اي بقرينة المثال اي فانه ليس المراد من يأتي  
 بجميع الاموال **قوله** خوفاً لتفليها في مثال للمفهوم الا وكقوله ان  
 الذين ياكلون لا مثال للمفهوم المساوي **قوله** وحرمت عطف على  
 المخوي اي وحرمت **قوله** نقله العرف من تحريم العين الى سائر في  
 محض الجمل ان خو حرمت عليكم امها متكم من الجمل استدلال للقول  
 المرجوح وجوابه بما يؤخذ منه ان حرمت عليكم امها تكم قدر  
 فيه استثناء امها تكم بوطى وخو لعدم صحة اسناد التحريم الى  
 العين وان العرف قاض بانه المراد قيل وهو غير ما هنا من دعوى  
 ان العرف نقل اللفظ الى تحريم الاستثناء فتأمل فانه اي ما ذكر  
 في الجواب هناك من باب الاضمار الذي دليل مضمون العرف والاضمار  
 ارجح من النقل كما مر وقد نبه الزركشي على هذا التفسير وترجمه  
 هنا وحذفه التتمة والجواب ان كلاماً ذكر في الموضوعين صحيح واما  
 كون احدهما ارجح فمضى امر وانما نبه على الامرين في المحلين للتنبه  
 على ان كلامهما ساين **قوله** على معنى انه كلما وجدت العلة وجد  
 المعلول اي ولا يندرج في العموم تخلف المعلول عنها لما منع وهو  
 نقض العلة الا في القياس لان ذلك قرينة صارفة عن العموم  
 فلا بنا في العموم لولا القرينة **قوله** اذا لم تجعل اللام فيه اي في المثال المذكور  
 للعموم ولا عهد الواو الحال المفيدة لتفسير الحكم اي اما اذا جعلت  
 اللام للعموم فالعموم من اللفظ لا المعنى واما اذا كان هناك عهد فلا  
 عموم لفظاً ولا معنى **قوله** وكفهوم المخالفة عطف على تركيب الحكم  
 على الوصف **قوله** ان دلالة اللفظ فيه اشارة الى تقدير مضاف قبل  
 مفهوم اي وكاللفظ صاحب مفهوم المخالفة اذ العموم من صفات  
 اللفظ وبهذا الايراد السؤال المشار الى جوابه بقوله والخلاف في



انه لا عموم له لفظي بل يستقط من اصله اذ العموم في الحقيقة للفظ الال على المفهوم لا المفهوم **قوله** على ان ما عدا هو المذكور اي المعنى المذكور وهو المنطوق بخلاف حكماء اي المذكور وقوله بخلاف خبر ان **قوله** المعبر عنه هنا بالفعل دفع لما قيل انه لم يذكر العقل فيما سبق وحاصل دفع انه ذكره بالمعنى لان المراد بالعقل هنا هو المعنى المذكور فيما سبق من اطلاق السبب تفتنا في المباحث **قوله** وهو اي المعنى انه اي الشأن لو لم ينف المذكور التحم عما عداه وهو المفهوم لم يكن لذكره اي المذكور فائدة **قوله** والخلاف من ادخله قوله لفظي **قوله** اي المفهوم مطلقا اي سوا كان للموافقة او للمخالفة وقوله بنا اي الخلاف وقوله من عوارض الالفاظ والمعاني او الالفاظ فقط لا بشرط **قوله** واما من جهة المعنى مفهوم قوله والخلاف لفظي **قوله** بما تقدم متعلق شامل والبيان للمسببية وقوله من عرف بيان ما تقدم وقوله وان صار اي المفهوم به اي بسبب العرف منطوقا لان العرف قد نقله للجمع وقوله او عقل عطف على عرف **قوله** والخلاف في ان الفخوي اي عموم الفخوي ففوله بالعرف متعلق بعموم المفرد **قوله** والمخالفة اي وعموم مفهوم المخالفة **قوله** ولو قال بدل هذا اي قوله وفي ان الفخوي بالعرف الخ **قوله** لكان اخضر واوضح اما كونه اخضر فظاهر واما كونه او ضج فلانه يعلم منه ابتداء من غير تأمل ان هذا مبني على القول المرجوح **قوله** وسبق العموم اي ميزانه الاستثناء **قوله** فكما صح الاستثناء منه فيه انكارة اليه تقدم مضاق قبل الاستثناء اي وسبق العموم في كل لفظ صحة الاستثناء منه **قوله** مما لا حصر فيه اخذ هذا القيد من المعيار اذ المعيار لغة اخبار صحة المكيال ونحوه ولا يختص بالاشياء الا فيما كان صالحا للعموم فخرج ما فيه حصر من اسماء الاعداد ونحوه عن مفهوم العام اذ لا يتصور نفي مفهوم اللفظ الا من تصور معنى

العموم

بسم الله

212 العموم احالا بما يميزه كما افاده بعضهم فاندفع ما قيل ان مقتضا قد يوجد ولا عموم فانه يدخل العدد ولا عموم فيه فلا يطرده فلا يصلح كونه خاصة للعموم اذ شرط الخاصة الاطراد **قوله** المزوم تناوله للمستثنى وان مقتضا اخرج ما لولاه لدخل في الكلام السابق ولا يخفى ان كل فرد قابل للاخراج فكل فرد واجب الدخول **قوله** وذلك حقيقة العموم **قوله** ومن نفي العموم فيما اي بالوضع **قوله** الا ان يقتضيه اي بوصف او اضافة فيعم فيما يخص به من القيد المذكور **قوله** في الاثبات اخذ هذا القيد ما سبق في بيان ان النكر في سياق النفي انما ملة الجمع كرجال في نحو رجال في الدار للعموم **قوله** فيعمل اي الجمع المنكر في الاثبات وقوله ثلاثة او اثنين بيان لاقول الجمع على الصحيح ومقابله كما يصرح به في بيان وقوله لانه المحقق اي المتيقن **قوله** وما بينهما اي بين اقل الجمع وجميع الافراد **قوله** اخذ بالاحوط على العمل **قوله** كما في رايه رجالا او لا يمكن روية كل فرد من افراد الرجال عادة **قوله** اي عايشة وحفصة رضي الله عنهما تفسير للصيرين في ان تنوبا وقلوبكم **قوله** واجب بان ذلك اي قلوبكم ونحوه مجاز لتبادر الزايد على الاثنين دونهما اليه الذهني من لفظ قلوب ونحوه من المجموع بقطع النظر عن القرينة الدالة على الاثنين كصير التثنية في الالية والتساد علامة الحقيقة **قوله** في المضاق اي قلب ومتضمن بصيغة اسم الفاعل اي المحتوي على المضاق وقوله وهما اي المضاق ومنضمه كالسبع الواحد بخلاف عباد كما لا يتضمن المضاق اليه المضاق **قوله** لكن ما متلوا به اي الاصوليون من المجموع **قوله** فلهذا لكان يكون متبيلهم محالنا للاطباق المذكور قال المصنف الخلاف بين الاصوليين في جمع القلة قال بعضهم انما يتجه ذلك بناء على ان متلوا به من صيغ جمع الكثرة مستعمل في جمع القلة مجازا لما لانه ليس لفردة صيغة فلهذا كدرهم وغير ذلك



في قوله لا يلايم ما قدمه الشارح من الابدال بقوله تعالى فقد صفت قلوبكم وجوابه لدلالة ما على ان محل الخلاف استعمال الحقيقة

لكن ذلك لا يلايم ما قدمه الشارح من الابدال بقوله تعالى فقد صفت قلوبكم وجوابه لدلالة ما على ان محل الخلاف استعمال الحقيقة **قوله** وشاع في العرف الخاي فهو حقيقة عرفية في الثلاثة وقوله كما قال الصفي المندى الكاف للتظير اي قال للمص الحلاف في جمع الفلة في هذه السبلة كما قال الصفي المندى محل الخلاف في الخ في جمع الكثرة **قوله** انتبرحين اي انتبرزين **قوله** لا استوا الواحد الخ علة المجاز **قوله** والجمع في هذا المثال على باب اي ظاهره من ان الرجال لم يطلق الا على حقيقته من الثلاثة او الاثنين لان من يوزن لرجل تبرز لغيره عادة فاللام عليه هو اللازم العادي فلم يطلق الرجال على الرجل المذكور بخصوص **قوله** والاصح تعميم العام بمعنى المدح اي الوارد بمعنى المدح الوارد في قوله بان سفلا حدها الشارة اليه ان الواو في المدح والدم بمعنى او **قوله** اذالم يعارضه شرط تعميم والضمير للعام **قوله** اذما سبق له علة تعميم **قوله** فيما عورض فيه اي من الافراد وقوله جمعا بينهما اي العامان علة لم يعم **قوله** لانه لم يسبق للتعميم اي لغرض التعميم بل للمدح او الذم **قوله** وثالثها يعم مطلقا اي عورض او لا **قوله** مثاله اي العام المسوق لاحدهما ولا معارض والواو للمحال **قوله** او ما ملكت ايمانهم فيه الشاهد فقوله فانه اي والذين هم لغرضهم حافظون الآية بالنسبة اليه ما ملكت ايمانهم **قوله** جمعا غير محمول عن المضاعف اي يعم جمع الاثنين في الواو بملك اليمين وقوله وعارضه في ذلك اي عمومه للاثنين بملك اليمين جمعا **قوله** فعمل الاول على غير ذلك اي جمع الاثنين بالملك وقوله بان لم يرد تناوله له اي ذلك على القول الاول **قوله** او اريد اي على القول الثالث **قوله** ودرج الثاني عليه بانه محرم اي والاول مباح والمحرر مقدم على المباح لان در الفاسد مقدم على جلب المصالح **قوله** يستفاد من الآية الخ هذا على ان المراد بالموس في الآية المؤمن الكامل والمتبادر من مقابلة الفاسق بالمؤمن

في قوله وشاع في العرف الخاي فهو حقيقة عرفية في الثلاثة وقوله كما قال الصفي المندى الكاف للتظير اي قال للمص الحلاف في جمع الفلة في هذه السبلة كما قال الصفي المندى محل الخلاف في الخ في جمع الكثرة

ان المراد من قوله لا يلايم ما قدمه الشارح من الابدال بقوله تعالى فقد صفت قلوبكم

في قوله لا يلايم ما قدمه الشارح من الابدال بقوله تعالى فقد صفت قلوبكم

ان المراد بالفاسق الكافر وبالمؤمن مطلق المؤمن بدليل انتفا **قوله** الفيلد للفاسق ونسبة التكذيب اليه ويحذف لا يكون في الآية حجة للمعترلة في تحليل الفاسق ولا يستفاد منها ان الفاسق لا يلى عقد النكاح **قوله** الممكن نفت لوجود وقوله لتضمن الالة نفى جميع الخاي فهو في المعنى نكرة في سياق النفي **قوله** فهو اي لا اكلت لنفي جميع المأكولات اي من حيث كونها مأكولة والباء في قوله بنفي جميع افراد الاكل سببية وقوله المتضمن نعت اول للاكل والمتعلق نعت ثان له اي ونعم المتضمن المتعلق بالكسر يستلزم تعميم المتضمن المتعلق بالفتح ويصح ضبط المتضمن بالفتح اي الذي تضمنه قوله لا اكلت واما المتعلق فهو بالكسر لا غير **قوله** فخصم تخصيص بعضها اي اخرج من العموم في السلتين اي لا اكلت وان اكلت بالنية وبصدق في ارادته تخصيص بعضها **قوله** لان النفي في لا اكلت والمنع اي في ان اكلت وهذا لتعريف لقوله لا تعميم **قوله** وان لزم منه اي المذكور وهي نفي حقيقة الاكل ومنها **قوله** حتى يحث بواحد منها اتفاقا اي اذالم يدع التخصيص على قولنا **قوله** لا المقنض اي لا تعميم المقنضي **قوله** يسمي اي احد الامور المذكورة مقتضيا بفحها **قوله** فانه اي المقنضي **قوله** لغرضها عرفا من مثله اي من مثل هذا التركيب وقوله وقيل بقدر جميعها اي وهو القول بنعم المقنضي **قوله** قلنا في الصفة اي وجوب مشاركتها له في الحكم سلم واما في الصفة فمنوع **قوله** مثاله اي العطف على العام **قوله** وخص اي اخرج منه اي من بكاف المقدر **قوله** قلت لاحاجة اليه ذكر اي بكاف بل يقدر بحرفي لحصول المقصود به بتقديره **قوله** بدون كان اخذه من العطف المقنضي للمفاودة **قوله** فلا يعي اي الفعل المثبت بوجهية **قوله** مثال الاول اي الفعل المثبت بدون كان وقوله والثاني اي الفعل المضارع المقترن بكان **قوله** وقيل

في قوله لا يلايم ما قدمه الشارح من الابدال بقوله تعالى فقد صفت قلوبكم



بخار

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God) and "والصلاة والسلام على من لا نبي بعده" (And the prayer and peace be upon the one after whom there is no prophet).

الاصح انه بنو التمددين ان



رواه الترمذي في معجمه في باب من شرطه واقرها صاحب  
الله عليه وسلم على ذلك ولانه لو قال من دخل داره فهو حر  
فدخل الا ما عتقت اجماعا **قوله** والاول ناظر الى ان المعنى من جميع  
الاموال لان اموال جميع مضاف في كل فرد من افراد الاموال واخر  
من التخصيصية وذلك يقتضي وجوب الاخذ من كل نوع **قوله**  
صد تخصص بمعنى خص يعني ان تذكر العين فيه ليس لمعنى  
زايد **قوله** بالعام المراد به الخصوص واما العام للخصوص فلا  
يستعمل في الخصوص بل في العموم ولكن اخرج من حكمه بعض الافراد  
كما سيأتي **قوله** لفظا او معنى تميزان عن متعدد وقوله كالمفهوم  
راجع لقوله او معنى وقوله بانه هذا موضع الاشارة حكم ومتعدد  
وقوله على ان الخصوص في الحقيقة الحكم اخذه من قول المتن حكم وقوله  
وان المراد بالعام هنا هو مستفاد من اطلاق **قوله** المتعدد  
وذلك لانه اطلق المتعدد واراد ما يشمل اللفظ والمعنى والمحدود  
في صدر بحث العام انما هو العام اللفظي فقط حيث قال العام لفظ  
يستغرق الصالح له الى يجب ان يكون المراد بالعام هنا اي في قول  
المتن التخصيص قصر العام ما هو اهم من ذلك المحدود لانه لا يوجد  
ما سلف خاص باللفظ وهذا شامل للفظ والمعنى **قوله** من  
يساير اي با في انواع الا بدار هذا بيان للمفهوم **قوله** ان لم يكن  
لفظ العام جمعا اي مضافا في الجمع كما يشير اليه التخصيص **قوله** وقد  
النوع الى واحد مطلقا حتى في الواحد **قوله** عموميه مستند  
ومراد تناولا احكاما خبره واجله خبر الاول وهو العام المخصوص  
**قوله** اي فرد منها اشارة الى ان المراد بالجزءي هنا الفرد حقيقة الجزئي  
التقابل للكل كما سنبه عليه الله قريبا ان المعنى سمح في قوله كل على  
خلاف ما قدمه من ان مدلول العام كلمة والحاصل ان الجزئي حقيقة  
ما يصح حمل الكل عليه وذلك مستفاد من ان المراد بالكل هنا القضية

الكلية

قوله لفظا او معنى تميزان عن متعدد  
قوله بالعام المراد به الخصوص  
قوله لفظا او معنى تميزان عن متعدد  
قوله بالعام المراد به الخصوص  
قوله لفظا او معنى تميزان عن متعدد  
قوله بالعام المراد به الخصوص

قوله لفظا او معنى تميزان عن متعدد  
قوله بالعام المراد به الخصوص  
قوله لفظا او معنى تميزان عن متعدد  
قوله بالعام المراد به الخصوص  
قوله لفظا او معنى تميزان عن متعدد  
قوله بالعام المراد به الخصوص

دونه او كما ان الباقية في باب من المدلول وهو  
محمود ولو كان المدلول في الواقع ما يدلى  
فخصص الى ان لا يتناول من الاموال مثلا صدقا  
فخصص الى ان لا يتناول من الاموال مثلا صدقا  
فخصص الى ان لا يتناول من الاموال مثلا صدقا  
فخصص الى ان لا يتناول من الاموال مثلا صدقا

الكلية ولا يخفى انه لا يصح حملها على بعض افرادها **قوله** لقيامه مقام كثير  
في تشبيته المومنين اي فلما كان قائما مقام جمع كثير في هذه القضية  
الذبيحة اطلق عليه لفظ الكثير مبالغة في تتبع حاله **قوله** الجمع في  
الناس من الخصال الجيلة اي فاطلق عليه لفظ الناس مبالغة في  
مدحه كانه جميع الناس المشتملين على جميع الخصال الجيلة التي من  
شأنها ان تصدر منهم **قوله** لبقا خاصة العموم اي وهو عدم الاختصاص  
**قوله** لان ما لا يستعمل الاي وما يستعمل ليس جزا من المقيد به فليس  
العموم بالنظر اليه فقط **قوله** باعتبار تناول البعض حقيقة لانه  
بعض ما وضع اللفظ له وباعتبار الاقتضاء عليه مجاز لانه من استنوال  
الكل في الجز **قوله** والتناول لهذا البعض جواب عما يقال كيف تكون مجاز  
بعد ان كان حقيقة فيه وحاصل الجواب انه حين لا يخصص هو من  
استنوال اللفظ فيما وضع له واما بعد التخصيص فهو من استنوال الكل  
في الجز **قوله** لانه تبين بالاستثنا الخاي واما قبل الاستثنا فيفهم انه  
اراد بالمستثنى منه جميع الافراد حتى المستثنى بعد الاستثنا  
يتبين ان اللفظ لم يستعمل في حقيقة من كل الافراد **قوله** فانه يفهم  
ابتداء يعني ان الاستثنا وغيره ما يذكر يفهم ان العموم في المقيد  
بالنظر اليه فقط لكن الاستثنا انما يفهم منه ذلك اخرا لا ابتدا واما غير  
الاستثنا فيفهم منه ذلك ابتدا فكان غيره كالصفة مثلا مع المقيد به  
لفظ واحد استفيد منه العموم في المقيد بالنظر الى افراد المقيد فقط بخلاف  
الاستثنا فانه لما لم يفهم منه ذلك ابتدا فكانه لفظ اخر مستقل **قوله** قال  
الاكثر جهة مطلقا اي خص معين او مبهم خص بمقتضى او بمقتضى  
انما العموم عن الباقي ام لا كان الباقي اقل الجمع ام لا كما يشير الى ذلك  
التفصيل في الاقوال القابلة **قوله** وفي ان خص معين قال بعض المحققين  
وهذا هو المعتمد **قوله** واجيب بانه يعمل به الى ان يقع فرد او فرد عليه  
ان الجواب غير دافع لدليل الاول اذ حاصل الدليل ان كل فرد يجوز ان

قوله لفظا او معنى تميزان عن متعدد  
قوله بالعام المراد به الخصوص  
قوله لفظا او معنى تميزان عن متعدد  
قوله بالعام المراد به الخصوص  
قوله لفظا او معنى تميزان عن متعدد  
قوله بالعام المراد به الخصوص



يتكون هو البعض المخرج فلا يجوز العمل بالعام في فرد واحد فضلا عن الكل  
لتمام الاحتمال لكل واحد فالاحتمال المانع انما هو في خصوصيات الافراد لا  
في كليتها فتناول واحد بل يتناولها الا واحد لا يرفع الاحتمال او قد يجاب  
بأنه لا تعتبر مجرد الاحتمال فلما لم يعلم عين الفرد المخرج حمل على الجزاء الاخير  
بطريق الاختصار اذ الاصل في كل فرد عدم الاخراج فاذا عمل بجميع الافراد  
الافراد منها لا يمكن الحكم عليه ايضا بعدم الاخراج لا اختصارا لا موفيه ولذا  
نظائر في كلام الفقهاء ومن هنا قال بعضهم الخلاف في صورتي لا حقيق في فن قال  
انه لا يجوز التخصيص بالمهم اذ بالهم ان يكون معينا في نفس الامر  
ولا يدري عينه ومن قال بالجواز اذ بالهم بعضا ما غير معين بان  
يفسد عدم عموم الحكم من غير نظر بالذات الى خصوص المخرج اذ على التذرع  
الاول يكون اللفظ مجمولا لانه لم تنضج دلالة على المراد منه وعلى الثاني  
لا يكون مجمولا لانفاج دلالة على المراد به وان كان مبهما بالنظر الى الذات  
التي يتحقق بها ذلك البعض ويدل على ذلك قول الله في دليل المجيز  
القابل بانه حجة بعمل به الى ان يفي فرد وقوله في دليل المقابل اذا  
من فرد الا ويجوز ان يكون هو المخرج **قوله** من الاتفاق على انه اي  
العام المخصوص وقوله الخلاف فيه اي في العام المخصوص بمهم مع  
ترجيحه اي ابن براهيم انه اي العام المخصوص حجة فيه اي التخصيص  
بمهم اي معه **قوله** وقبل هو اي العام المخصوص حجة في الباقي من  
الافراد بعد الفرد المخرج وانما قدر الباقي هنا يعود عليه الكفر  
في ان انما عند اذ لا يصلح عوده الا اليه **قوله** لاحتمال علة مقدمة على  
معلوها وهو يشك للاهتمام وقوله بغير ما ظهر اي من المخصصات  
وقوله يشك خبر لانه وقوله فيما يبراد منه اي من العام المخصوص  
**قوله** والخلاف ان لم نقل اي ثابت ان لم نقل الخ فقول ان لم نقل بشرط  
في الخبر المخذوف **قوله** ان لم نقل انه اي العام المخصوص حقيقة فيما يفي  
اي من الافراد بعد التخصيص فان قلنا ذلك اي انه حقيقة فيما يفي

اجمع

احتج به **قوله** فيما ورد خبر لان المنكس وقوله من الوقايح بيان 116  
ما ورد لاجله **قوله** وهو اي المنكس قبل البحث قول الصريح **قوله** على  
وجوب اعتقاد العموم قبل البحث عن المخصص ولا يخفى ان وجوب  
المنكس قدر زائد على ذلك فان المنكس هو وجوب العمل وفي ضمنه  
وجوب الاعتقاد **قوله** وعلى قول ابن سريج اي بعدم المنكس اي  
ينفرد عليه ما لو اقتضي العام عملا **قوله** وذلك هو هنا ولا اي بعد  
قوله خلافا لابن سريج وثالثهما ان صاق الوقت **قوله** لا بد اي في قوله  
ابن سريج من القطع بان لا يخصص **قوله** واشتهار كلام الاية اي  
على ذلك العام **قوله** اي المفيد للتخصيص فيه اشارة الى ان اسناد  
التخصيص الى اللفظ مجاز عن اقامته لذلك اذ الاتصال من صفة اللفظ  
كما اشار الى ذلك بقوله اي ما لا يستغل بنفسه من اللفظ ومن في قوله  
من اللفظ تبعية وقوله بان يقارن العام للمسبية واللفظ  
على الحصر اي لا يبرأ الا مقارنا للعام **قوله** بمعنى الدال عليه لما علمت  
من ان الاتصال من اوصاف اللفظ فالانواع الحجة ومنها الاستثنا  
من قبيل اللفظ لا اعتبار المقسم في جميع اقسامه واما الضمير العائد  
على الاستثنا فراجع على الاستثنا نفسه بقرينة تفسيره بالاخراج كما  
اشار الى ذلك بقوله اي الاستثنا نفسه وقد استفيد من ذلك ان  
للاستثنا معنيين احدهما الادوات الدالة على الاخراج وهي الا  
واخوانها والثاني الاخراج بالادوات المذكورة فذكر اولها واداه  
المعنى الاول واعيد ضميره اليه باعتبار المعنى الثاني وذلك احد  
نوعي الاستخدام المذكور في فن البديع **قوله** من متعدد لم يعلم من  
عام ليشتمل العدد **قوله** صادر ذلك الاخراج الخ فيه اشارة الى ان  
قوله من متكلم حال من اخرج لاصلة له ليكون انص على التفسير  
المقصود **قوله** كان استثنا قطعا اي لكونه من متكلم واحد وهو الله  
تعالى كما اشار الى ذلك بقوله لانه اي صلي الله عليه وسلم مبلغ عن الله تعالى

قالوا لا يجوز التخصيص بالمهم اذ بالهم ان يكون معينا في نفس الامر ولا يدري عينه ومن قال بالجواز اذ بالهم بعضا ما غير معين بان يفسد عدم عموم الحكم من غير نظر بالذات الى خصوص المخرج اذ على التذرع الاول يكون اللفظ مجمولا لانه لم تنضج دلالة على المراد منه وعلى الثاني لا يكون مجمولا لانفاج دلالة على المراد به وان كان مبهما بالنظر الى الذات التي يتحقق بها ذلك البعض ويدل على ذلك قول الله في دليل المجيز القابل بانه حجة بعمل به الى ان يفي فرد وقوله في دليل المقابل اذا من فرد الا ويجوز ان يكون هو المخرج قوله من الاتفاق على انه اي العام المخصوص وقوله الخلاف فيه اي في العام المخصوص بمهم مع ترجيحه اي ابن براهيم انه اي العام المخصوص حجة فيه اي التخصيص بمهم اي معه قوله وقبل هو اي العام المخصوص حجة في الباقي من الافراد بعد الفرد المخرج وانما قدر الباقي هنا يعود عليه الكفر في ان انما عند اذ لا يصلح عوده الا اليه قوله لاحتمال علة مقدمة على معلوها وهو يشك للاهتمام وقوله بغير ما ظهر اي من المخصصات وقوله يشك خبر لانه وقوله فيما يبراد منه اي من العام المخصوص قوله والخلاف ان لم نقل اي ثابت ان لم نقل الخ فقول ان لم نقل بشرط في الخبر المخذوف قوله ان لم نقل انه اي العام المخصوص حقيقة فيما يفي اي من الافراد بعد التخصيص فان قلنا ذلك اي انه حقيقة فيما يفي

السلام كما ان الاستثنا معنيين احدهما الادوات الدالة على الاخراج وهي الا واخوانها والثاني الاخراج بالادوات المذكورة فذكر اولها واداه المعنى الاول واعيد ضميره اليه باعتبار المعنى الثاني وذلك احد نوعي الاستخدام المذكور في فن البديع قوله من متعدد لم يعلم من عام ليشتمل العدد قوله صادر ذلك الاخراج الخ فيه اشارة الى ان قوله من متكلم حال من اخرج لاصلة له ليكون انص على التفسير المقصود قوله كان استثنا قطعا اي لكونه من متكلم واحد وهو الله تعالى كما اشار الى ذلك بقوله لانه اي صلي الله عليه وسلم مبلغ عن الله تعالى



في قوله صلى الله عليه وسلم  
لا يخلو كلام الله تعالى لا يخلو في القرآن كما اشار به ذلك  
بقوله وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى بوحى قوله بمعنى  
الدال عليه لما علمت غير مرة من ان الاتصال من صفات اللفظ  
وهذا هو النوع الثاني من نوعي اللفظ حيث اعاد الصبرين  
باعتبار المعين قوله عادة لا حقيقة وقوله فلا يصح المسبب  
عن اشتراط اتصاله عادة لا حقيقة قوله لانه اي اللفظ مراد  
لنفيه في الكلام الاول قوله لانه تعالى لا يغيب عنه اي عن علمه  
تعالى شي فهو اي اللفظ مراد له اولا بخلاف غيره قوله تعالى ولا  
تقولن كنتم اي في شأن شي اي فعله اي فاعل ذلك غدا الا ان يشا  
الله اي الاذا اراد مشيئة الله قوله اي اذا نسبت اي وقت فوكلا في  
فاعل ذلك غدا قول ان شاء الله قوله ومثله اللفظ جملة معترضة في  
كلام الله بين المعطوف وهو قوله وتذكرت وبين المعطوف عليه  
وهو نسبت وما يتم اللفظ بالابدية والجامع بين التعليل  
واخر جملة من حالتي المخلوق عليه عن الحكم كما ان اللفظ اخرج  
لبعض افراد المستثنى منه قوله ولم يعين اي تعالى وقتنا لذكر النسبة  
فاختلفت الارافيه اي في تعيين الوقت على ما تقدم من غير  
تعيين من اصحاب الاراء الوقت بنسبة مع ان الآية قيدت بالنسبة  
وانما لم يفيدوا بذلك توبه واذا كوربك الامم فرع على التفسير  
المذكور وهو قوله اذا نسبت الخ بان لا يكون اللفظ فيه الخ متعلق  
باللفظ والمنقطع والبالسببية قوله المنصرف اليه الاسم عند الاطلاق جوا  
كما يقال فيل ان المص اطلق اللفظ مع شموله للمسمى ثم عرف المتصل  
خاصة فاجاب بانه اذا انصرف عن تعريف المتصل لا يصح ان المسمى اليه  
عند الاطلاق وذلك قايما مقام التفسير بالمتصل والتعريف مخصوص  
به فلا اعتراض قوله لفظ اللفظ انما قدر لفظ لان المتواطى من قبل

اللفظ

117  
اذ هو ما اتفقت افراد معناه فيه واما ان المراد باللفظ الذي هو حقيقة  
في المتصل مجاز في المنقطع اذ وان اللفظ المركب من حروف ولفظ  
استثنائي فليس هو وكلام الله تعالى لا يحمل للاسوة من لا اختصاص له بالثاني كما قيل  
ومقتضى كلام التارح العلامة وهو القطب البرازي في شئ مختص  
ابن الحاجب ان المراد الثاني كمن انكر المولى سعد الدين في التلويح حيث  
قال قد اشهر فيما بينهم ان اللفظ حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع  
والمراد صيغ اللفظ واما لفظ اللفظ حقيقة اصطلاحية في النسخ  
لان تراعيه قوله اي موضوع للنفذ والشرك تفسير لقوله متواطى وقوله  
اي المخالفة بالالف في تفسير للنفذ والمشارك وقوله بالا اي المدلول عليها  
بالالف وقوله حذرا على متواطى وقوله الا صبح نفت الاول وقوله لانه  
اي الحقيقة الاصل اي اللفظ في استعمال وقوله ويجداي المنقطع على  
الفعل الثاني بالمخالفة المذكورة اي المخالفة بالا او احدي احوالها  
وقوله من غير اصرار اي ويزاد في الحد هذا القيد قوله المطوي نفيه  
الثاني فان المطوي شأن الاول والثاني قوله ولما كان في الكلام استثنائي  
شبه التناقض انما قال شبه التناقض لانه لا تناقض في الحقيقة  
كما يعلم عن التوجيه الثلاثة قوله العشرة خبر ان المراد وقوله الى الاح  
العشر جميعها قوله لم اسند اي المسند وهو لزيد في المثال قوله  
تقديرا يعني ان هذا الترتيب انما هو في التقدير لا في اللفظ ان  
المسند اليه في اللفظ هو المسند اليه انما هو في اللفظ المسند اليه  
اليه اولا بقوله ان المراد بعشرة الخ وقائيا بقوله وان كان اللفظ اي  
الي الجملة قبله ذكر اي في الذكر واللفظ ولكن لما كان المعنى على ما في  
التقدير والنسبة من الاسناد اليه الباقى بعد الاصرار استثنائي التناقض  
في الحقيقة واما ما يقال وان كان الاسناد اي الي الثاني قبله اي قبل  
الاصراح ذكر فلا معنى له الا ان يراد الي الباقى في ضمن الجملة قوله  
وليس في ذلك اي الذي كان قبل الايمان الخ الاسناد في الحقيقة اليه







معتبر بعينه لانه مع الثاني كالمشتا الواحد وان كان على حدته غير  
معتبر لا ستغرافه وتوضيحه ان المشتا الاول صحيح دافع للعشر  
والثاني مثبت لا ريبه من هذه العشرة اذ المعنى له على عشرة الا عشرة  
تنفصل اربعة فكانه قيل ابتداءه على عشرة الاسته **قوله** وليس سنة  
اعتبار الثاني دون الاول فالاول ما اطل كانه لم يذكر وكانه قيل ابتداءه  
عشرة الا اربعة **قوله** نحو حبست داري على اعمامى الخ فان الغرض في  
جميع هذه الجمل واحد وهو الوقف فان التسهيل والتجسس والوقف  
الفاظ مترادفة **قوله** وقيل ان عطف بالواو وهذا الذي حكاه بقيل في  
وجه النووي في المفاج والرافعي في المحرر **قوله** للاخير فقط اي مطلقا لغير  
الغرض ام لا عطف بالواو ام لا **قوله** فانه اي الامن تاب عايد الى جميع ما  
تقدمه والقريبة على ذلك انه عايد الى قوله تعالى ومن يفعل ذلك  
يلقى اثمنا الخ والاشارة فيها الى جميع ما سبق من الاشراك والقنل  
والزنا معاد في المعنى الى جميع ما سبق ويبدأ بنحو ما يقال انه لم  
يعد الى جميع ما سبق بل الى جملة قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلقى اثمنا  
وحدها انه فان قيل لو اعاده الى جلتي قوله تعالى يضاعفه العذاب  
يوم القيامة ويخلد فيه مما نال كان وجب الانطباق على ما نحن فيه  
من تعدد الجمل اذ المراد بالجمل جملتان فاكتر اجيب بان عوده الى الجملتين  
المذكورين لا يخرج من المعنى على عوده الى جملة ومن يفعل ذلك  
يلقى اثمنا لانها بدلان منها تابعا لما على ان العود الى المتبوع هو  
الاصل اللهم الا ان يقال البديل هو المقصود بالحكم وحيث يمكن  
التعدد خفيفة فلا يعدل الى التعدد ناويلا تكن الشرع يخرج على  
ذلك بل اراد بالجمل قوله تعالى والذين لا يدعون مع الله الها اخر ولا  
يقولون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون لانه لما كان المشتا  
من ذلك وهو كتابه عن المنفيات في تلك الجمل كان في الحقيقة راجعا الى  
الجمل **قوله** فانه عايد الى الجميع اي جميع الجمل في قوله تعالى ان يقولوا وما

بعده

بعده لكن في تسميتها جملا تسمي قائما مفردات لاجل لان ان المصداق  
مع الفعل في تاويل مصدر وهو مفرد وبالجمله فالقرينة على  
عوده الى الجميع ان النوبة قبل الفدر في حق قطاع الطريق لا تحق  
نوعا منهم دون **قوله** فانه عايد الى الجملة الاخيرة في تسميته ذلك  
جملا ناسا يحيط لان كلامه قوله فدية مسلمة الى اهله وقوله وتخبر  
رقبه مفرد لان الاول مبتدأ والثاني معطوف عليه **قوله** فانه  
عايد الى الاخيرة في قوله تعالى واو ليك هم الفاسقون **قوله** لان الحق  
ادى بيان القرينة عدم عوده الى الاول **قوله** الخلاف اي السابق  
فقد تأخر لاننا نقول بعود المشتا الوارد بعد جمل متعاطفة الى  
جميع الجمل بالم تتم قرينة على عدم العود في بعضها وعند الحقيقة  
لانه يخصه بالاخيرة **قوله** اما القرآن هو المسمى بدلالة الاقتران  
وعند البنايين بالوصل **قوله** بان يعطى تفسير للقران وتصويره  
**قوله** حكما تمير لغيره من الحقيقة كما في قولهم على الفرف مثلهما زيدا وان  
لنا غيرهما شأواي ذلك اشار الله رحمه الله تعالى بقوله اي فيما لم يذكر  
من الحكم المعلوم لاحداهما اي الجملتين من خارج اي من دليل خارج  
عن القران **قوله** يقتضي التسوية في ذلك اي فيما لم يذكر من الحكم **قوله** مثله  
اي القران **قوله** فالقول فيه اي الذي هو معهود الاول **قوله** كما هو  
اي التجسس معلوم اي بدليل خارج عن القران وقوله وذلك  
اي التجسس **قوله** وحالته الزني اي مع موافقته له في القول بدلالة  
القران كما تخرج ما تخرج على القران يقتضي عنده وقوله في ان  
متعلق بترجيح **قوله** بمعنى صيغته لا عرفت غير مرة ان الاتصال من  
صفات اللفظ والمراد بالصفة هنا الجملة الاولى من جملتي الشرط  
والجرا لا الاداه واي ذلك اشار الى وجه الشر في امر كلامه على التقريب بقوله  
في عدم الاكوار المأمور به بانعدام الجمل **قوله** اهترز بالفيد الاول  
هو العدم في قوله ما يلزم من عدمه العدم **قوله** وبالثاني هو وجوده في

قوله فانه عايد الى الجملة الاخيرة في تسميته ذلك جملا ناسا يحيط لان كلامه قوله فدية مسلمة الى اهله وقوله وتخبر رقبه مفرد لان الاول مبتدأ والثاني معطوف عليه قوله فانه عايد الى الاخيرة في قوله تعالى واو ليك هم الفاسقون قوله لان الحق ادى بيان القرينة عدم عوده الى الاول قوله الخلاف اي السابق فقد تأخر لاننا نقول بعود المشتا الوارد بعد جمل متعاطفة الى جميع الجمل بالم تتم قرينة على عدم العود في بعضها وعند الحقيقة لانه يخصه بالاخيرة قوله اما القرآن هو المسمى بدلالة الاقتران وعند البنايين بالوصل قوله بان يعطى تفسير للقران وتصويره قوله حكما تمير لغيره من الحقيقة كما في قولهم على الفرف مثلهما زيدا وان لنا غيرهما شأواي ذلك اشار الله رحمه الله تعالى بقوله اي فيما لم يذكر من الحكم المعلوم لاحداهما اي الجملتين من خارج اي من دليل خارج عن القران قوله يقتضي التسوية في ذلك اي فيما لم يذكر من الحكم قوله مثله اي القران قوله فالقول فيه اي الذي هو معهود الاول قوله كما هو اي التجسس معلوم اي بدليل خارج عن القران وقوله وذلك اي التجسس قوله وحالته الزني اي مع موافقته له في القول بدلالة القران كما تخرج ما تخرج على القران يقتضي عنده وقوله في ان متعلق بترجيح قوله بمعنى صيغته لا عرفت غير مرة ان الاتصال من صفات اللفظ والمراد بالصفة هنا الجملة الاولى من جملتي الشرط والجرا لا الاداه واي ذلك اشار الى وجه الشر في امر كلامه على التقريب بقوله في عدم الاكوار المأمور به بانعدام الجمل قوله اهترز بالفيد الاول هو العدم في قوله ما يلزم من عدمه العدم قوله وبالثاني هو وجوده في

قوله فانه عايد الى الجملة الاخيرة في تسميته ذلك جملا ناسا يحيط لان كلامه قوله فدية مسلمة الى اهله وقوله وتخبر رقبه مفرد لان الاول مبتدأ والثاني معطوف عليه قوله فانه عايد الى الاخيرة في قوله تعالى واو ليك هم الفاسقون قوله لان الحق ادى بيان القرينة عدم عوده الى الاول قوله الخلاف اي السابق فقد تأخر لاننا نقول بعود المشتا الوارد بعد جمل متعاطفة الى جميع الجمل بالم تتم قرينة على عدم العود في بعضها وعند الحقيقة لانه يخصه بالاخيرة قوله اما القرآن هو المسمى بدلالة الاقتران وعند البنايين بالوصل قوله بان يعطى تفسير للقران وتصويره قوله حكما تمير لغيره من الحقيقة كما في قولهم على الفرف مثلهما زيدا وان لنا غيرهما شأواي ذلك اشار الله رحمه الله تعالى بقوله اي فيما لم يذكر من الحكم المعلوم لاحداهما اي الجملتين من خارج اي من دليل خارج عن القران قوله يقتضي التسوية في ذلك اي فيما لم يذكر من الحكم قوله مثله اي القران قوله فالقول فيه اي الذي هو معهود الاول قوله كما هو اي التجسس معلوم اي بدليل خارج عن القران وقوله وذلك اي التجسس قوله وحالته الزني اي مع موافقته له في القول بدلالة القران كما تخرج ما تخرج على القران يقتضي عنده وقوله في ان متعلق بترجيح قوله بمعنى صيغته لا عرفت غير مرة ان الاتصال من صفات اللفظ والمراد بالصفة هنا الجملة الاولى من جملتي الشرط والجرا لا الاداه واي ذلك اشار الى وجه الشر في امر كلامه على التقريب بقوله في عدم الاكوار المأمور به بانعدام الجمل قوله اهترز بالفيد الاول هو العدم في قوله ما يلزم من عدمه العدم قوله وبالثاني هو وجوده في



قوله ولا يلزم من وجوده وجود ولم يتعرض للمعدم في قوله ولا عدم  
مع انه يخرج المانع اذا حاجه الى اخرج له لوجه بالقياس الاول  
**قوله** وبالثالث هو قوله لذاته وقوله من مقارنة الشرط اي من خروج  
مقارنة الشرط والاحسن كما قال بعض المحققين ان يقال من خروج  
الشرط المقارن اي فان الشرط المذكور لا يخرج عن التعريف لانطباقه  
عليه لان لزوم الوجود او العدم انما جاء من السبب او المانع لا من  
ذات الشرط كما صرح به **القول** فلزوم الوجود او العدم في ذلك  
اي المذكور من المقارنين لوجود السبب في الاول والمانع في الثاني **قوله**  
ثم هو اي الشرط المحدود **قوله** كالطهار للصلاة اي لصحتها **قوله** ولغوي  
وهو المخصص اي فهو المقصود ههنا من جملة اقسام الشرط المحدود وفي  
انطباق تعريف الشرط عليه اشكال لان الشرط اللغوي من قبيل السبب  
الجملي فان المتكلم به جعله بحيث يلزم من وجوده الوجود ومن  
عدمه العدم ومن هنا قال السيد في حاشيته المطول في بحث  
الشرط ان صدق الشرطية انما يتحقق بان تكون بحيث متى تخفف  
الشرط تخفف الجواب انه بعينه واذا كانت الشرطية كذبة الخبيثة  
لزم من عدم الشرط عدم الجواب ومن وجوده وجوده فيكون الشرط  
سببا لشرط وان حاول الشرح انطباق التعريف عليه بقوله فيعدم  
الاكوار المأمورة به الخ يعني ان الشروط هو الاكوار المأمورة به لا الاكوار  
مطلقا والاولة منعدم قطعا بانها لا تجوز والشرط بقوله ويوجد  
وجوده اذا امتثل الامر الى كماله الثاني عليه حيث جعل  
الاكوار المأمورة به متوقفا على امتثال الامر ولا يلزم من المجي وجوده  
ولا عدمه **قوله** على الاصح الية فيه اشارة الى قول المصنف على الاصح  
متعلق بالسائلين ثم ان قوله على الاصح يتعلق بما يتعلق به  
في وجوبه اي الحلال المتقدم في وجوبه هناك حاصل في وجوبه  
هنا على الاصح الا في المسئلة الثانية **قوله** من ان اصله اي الخلاف

هو في القيد  
الاي

في الاستثناء وهو خلاف ابن عباس رضي الله عنهما ومن معه في ان  
بشرائط الله وهو صيغة شرط كما اشار اليه ذلك الشرح فيما سبق وقوله ومثله  
**الاستثناء** متقدم تقدير التوقف تحقف الشروط على تحقفه  
وان نأخر في اللفظ بخلاف الاستثناء فانه متأخر في التدبير واللفظ  
لان الاخر لا يتوقف على وجود المخرج منه وضعف الفرق المذكور  
فيما به اي الشرط المتقدم على القيد به فقط فعلى تقدير تعلقه بالجملة  
الاخيرة لا يتقدم الا عليها فليس له صدر الكلام الا بالنسبة اليها فلا يتم  
الدليل على انه متعلق بجميع الجمل المتقدمة عليها تقدير **قوله** لما قدم  
من القول بانه لا بد اي في التخصيص الشامل للشرط وغيره ان يقع  
في ريب من مدلول العام وهذا لا يتحقق عند اخرج الاكوار وقوله  
الا ان يريد استثناء من قوله تسمي وقوله وفاق من حاله في الاستثناء  
فقط لا الوفاق مطلقا حتى يرد ما ذكر **قوله** فنعود الى كل المسئلة في  
الموصوفات السابقة **قوله** وقفت على محتاجي اولادي مثال للصفة  
المتقدمة كما ان قوله المحتاجين مثال للصفة المتأخرة وبالمثال الاول  
يعلم ان المراد الصفة المعنوية لا خصوص النعت النحوي **قوله** خرج  
حال بعضها ثم لما سبق من ان العموم في الاشخاص يستلزم العموم في  
الاحوال والازمنة والبتاع على الصحيح والاضافة في قوله حال بعضها  
بيان **قوله** وهي الاستثناء في تقديره وفي اشارة الى ان الاستثناء خرج عن  
مخدوق لا عن الغاية **قوله** ومثل قوله تعالى فانلوا الآية لما كان غرض  
الشر التمثيل للغاية ولما قبلها **قوله** يسميها او عدمه صرح بما قبل  
الغاية في الايتين فصدق الايضاح ولما كان غرض المص التمثيل للغاية فقط  
بنوعها اقتصر على ذكر الغاية في الايتين اختصارا فاندفع ما يقال ان  
ما ذكره المص من الاختصار على الغاية في الموضعين اقتصر مما ذكره الله  
لان التمثيل للغاية لا للعام الغيا اه ثم ان قوله حتى يعطى الجزية مثال  
لمطلق الغاية التي تقدمت بمحرم يسميها لولم تات لا يفيد ورودها

في الاستثناء وهو خلاف ابن عباس رضي الله عنهما ومن معه في ان  
بشرائط الله وهو صيغة شرط كما اشار اليه ذلك الشرح فيما سبق وقوله ومثله  
**الاستثناء** متقدم تقدير التوقف تحقف الشروط على تحقفه  
وان نأخر في اللفظ بخلاف الاستثناء فانه متأخر في التدبير واللفظ  
لان الاخر لا يتوقف على وجود المخرج منه وضعف الفرق المذكور  
فيما به اي الشرط المتقدم على القيد به فقط فعلى تقدير تعلقه بالجملة  
الاخيرة لا يتقدم الا عليها فليس له صدر الكلام الا بالنسبة اليها فلا يتم  
الدليل على انه متعلق بجميع الجمل المتقدمة عليها تقدير **قوله** لما قدم  
من القول بانه لا بد اي في التخصيص الشامل للشرط وغيره ان يقع  
في ريب من مدلول العام وهذا لا يتحقق عند اخرج الاكوار وقوله  
الا ان يريد استثناء من قوله تسمي وقوله وفاق من حاله في الاستثناء  
فقط لا الوفاق مطلقا حتى يرد ما ذكر **قوله** فنعود الى كل المسئلة في  
الموصوفات السابقة **قوله** وقفت على محتاجي اولادي مثال للصفة  
المتقدمة كما ان قوله المحتاجين مثال للصفة المتأخرة وبالمثال الاول  
يعلم ان المراد الصفة المعنوية لا خصوص النعت النحوي **قوله** خرج  
حال بعضها ثم لما سبق من ان العموم في الاشخاص يستلزم العموم في  
الاحوال والازمنة والبتاع على الصحيح والاضافة في قوله حال بعضها  
بيان **قوله** وهي الاستثناء في تقديره وفي اشارة الى ان الاستثناء خرج عن  
مخدوق لا عن الغاية **قوله** ومثل قوله تعالى فانلوا الآية لما كان غرض  
الشر التمثيل للغاية ولما قبلها **قوله** يسميها او عدمه صرح بما قبل  
الغاية في الايتين فصدق الايضاح ولما كان غرض المص التمثيل للغاية فقط  
بنوعها اقتصر على ذكر الغاية في الايتين اختصارا فاندفع ما يقال ان  
ما ذكره المص من الاختصار على الغاية في الموضعين اقتصر مما ذكره الله  
لان التمثيل للغاية لا للعام الغيا اه ثم ان قوله حتى يعطى الجزية مثال  
لمطلق الغاية التي تقدمت بمحرم يسميها لولم تات لا يفيد ورودها



بعد متعدد **قوله** كعموم البيلة لاجزائها في الابهة فاه الغاية لما كانت طلوع  
 المحرم يتصور خروج جز من اجز البيلة وقوله لا للتخصيص في الفرج  
**قوله** المحرم في التدقيق فم المراد وهو قطع ما عدا المتأخرين  
 بين قطعيهما بان ابتدأ بقطع التخصيص وختم بالتخصيص **قوله** وذكر مثالين  
 اي للغاية التي هي لتحقيق العموم لا للتخصيص لان الغاية في  
 المثال الثاني وهو قطعت اصابعه من التخصيص الى التخصيص من جنس  
 المتبني لان قطع التخصيص من جنس قطع با في الاصابع بخلافها في المثال  
 الاول وهو قوله تعالى سلام في حتى مطلع الفجر فان طلوع الفجر  
 ليس من جنس البيلة فيه بالمثلين على انه لا فرق **قوله** ما ذكره  
 اي بناء على ما ذكره ابن الحاجب **قوله** نحو اكرم الناس العلم التمثيل  
 بقوله تعالى والله على الناس خج البيت من استطاع اليه سبيلا فله  
 ليكون شاهدا ومثالا وايضا فانه ربما يتبادر من العلم ابنه  
 نعمت **قوله** اي المشاهدة بتخصيص الحسن فان الحسن عام في  
 ادراك الخواص الحسن الظاهرة والمشاهدة الاله للادراك مع انه  
 نفس الادراك تسمى الا ان جعل الاله ملازمة وانما لم يجعل  
 على انه لا مانع من ذلك ويكون التفسير مجوزا بعد جريان براد  
 بالمشاهدة الاله للمشاهدة **قوله** خلاف لشذوذ جمع شاذ كما في  
 سجود لساجد **قوله** في منع التخصيص بالعمل لم يقل والحسن  
 مع شمول عبارة المتن له بحسب الظاهر اما لانه لم يره منفردا  
 واما لان التخصيص به في الحقيقة بتخصيص بالعمل لانه لا ادراك  
 للعمل بواسطة الحسن لكن في الشق الثاني بعد عن مراد السمع  
 لقوله وبما في مثل ذلك كله في التخصيص بالحسن **قوله** لانه لا يقع  
 ارادته اي والتناول فرع عن صحة الارادة كما ان التخصيص  
 الذي هو خارج بعض الافراد عن حكم العام فرع عن التناول  
 الثاني

خاصة بحسن البصر  
 ويجوز جعل الحسن المشفر  
 بالمشاهدة في

121 الثاني عن صحة الارادة وهذا يتضح قوله في تعليل منع الشافعي  
 نظرا الى ان ما يخص بالاعتقالات الافراد لا يصح ارادته بالحكم بالاعتقالات  
 من ان التخصيص فرع عن صحة الارادة اذ هو فرع عنهما وهو  
 الدخول **قوله** وهو اي الخلاف اي بين الجمهور والشافعي مع الشذوذ  
**قوله** فعندنا اي معشر الجمهور نعم لان لفظ العام من حيث ومنه  
 للعموم صالح لتناوله **قوله** وعندهم اي الشافعي والشذوذ ولا ما مر  
**قوله** وبما في اي يخرج بما مثل ذلك كله اي ما ذكر في التخصيص بالعمل  
 من التعليل ومن كون الخلاف لفظيا في التخصيص بالحسن **قوله** لقوله  
 تعالى وانزلنا البقر الذكرا في الكتاب لتبين اي يستدل للناس ما نزل  
 اليهم **قوله** فوض البيان مصدر بمعنى التبيين ولذا قوله فيما بعدها  
**قوله** فلا يحصل الا بقوله يعلى او بفعله **قوله** الشامل نعمت قوله تعالى  
 وقوله بقوله متعلق بتخصيص **قوله** تعالى والآية الاحكام اجمل من  
 اي انقضا عدتها ان يضمن حمل من **قوله** فان قال المانع اي من  
 تخصيص الكتاب بالكتاب **قوله** قلنا الاصل اي المستصحب عدمه  
 اي غير ذلك **قوله** وبيان الرسول يعلى ان قوله تعالى لتبين ليس  
 مقصورا على البيان بالسنة كما فهم المانع بل يعنى البيان بالكتاب  
 فان قيل البيان بالكتاب للحق جل وعلا والرسول مبلغ لذلك  
 اجيب بانه يصح اسناد اليه الرسول حقيقة لنزوله عليه  
 وصدوره عن لسانه **قوله** وقد قال تعالى ونزلنا عليك الكتاب  
 تبيا لكل شيء اي ومن جملة ذلك الكتاب نفسه اذ هو شيء **قوله**  
 قصريا انه اي بيان الرسول بسنته او المعنى لتبين يستدل  
**قوله** على القرآن اي فلا يبين بالسنة الا القرآن لا السنة والقص  
 مستفاد من المفهوم اذ المعنى لتبين للناس ما نزل اليهم لا غيره  
 والجواب من قبل المجيز ان السنة من جملة المنزل ايهم قال تعالى  
 وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى غاية الامر ان القرآن



منزل لفظ ومعني والسنة منزلة معني لا لفظ ولا يحسن ان المزار  
على المعني واللفظ الاله له وسكوت الفارج عن هذا الجواب لتخرج  
به في تخصيص السنة بالكتاب **قوله** التخصيص حديث الصحيحين  
فيما سقت السماعا عشرة فانه عام في خمسة اوسف وما فيها فخرج  
منه ما دونهما كحديثهما اي الصحيحين ليس فيما دون خمسة اوسف  
صدقه **قوله** جعله مبينا اي بسنته اذ المعني لتبين بسنتك كما مر  
**قوله** لانها من عند الله قال المعني لتبين للناس بالسنة او بالكتاب  
فما نزل اليهم من الكتاب او السنة والله تعالى اعلم بحراده **قوله** قال  
تعالى وما ينطق عن الهوى اي الهوى النفس وهذا لا شاهد فيه  
بحجوده اذ الاجتهاد على القول بجوازه في حقه صلى الله عليه وسلم  
لا الهوى فيه بل تمام الشاهد في قوله تعالى ان هو الا وحى يوحى **قوله**  
ويدل على الجواز قوله تعالى ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء اي  
والسنة **قوله** وان خص اي اخرج من عموم اي يبي ما خص  
بغير القرآن اي كالعلم والحس والسنة والاجماع **قوله** بنا على  
القول الاتي اي في هذا الباب عند قوله وبفعله عليه السلام  
قانه سيد مكر في شرحه قوله بان فعله شمع في حجة وفي حقا  
بطريقا التام **قوله** قلنا محل التخصيص دلالة العام اي لا مشبه  
**قوله** وقد انما قال ابن ابي الجوزي في تخصيص الكتاب خبر واحد ان خصه  
اي الكتاب بما طوع اي تخصيصا سابقا لهذا التخصيص **قوله** اما اي  
العام الذي خص باللفظ خمسة اي فيما بقي من اراده اذ العموم هو  
بالنظر الى القيد فقط فكان لم يخص **قوله** اي ينبغي ان يقال حيث  
فرق بين القطعي والظني الخ يفي ليس عرض المقر ان الصواب  
عنه هو هذا التفصيل كما يوضحه ظاهر العبارة بل الصواب  
لمن فصل ان يفصل هكذا **قوله** يجوز اي تخصيص الكتاب بخبر الواحد  
**قوله** فالعموم في المنصل بالنظر اليه اي الى افراد المنصل فقط فكان لم يجده

فد

122 **قوله** تعالى يوصيكم الله في اولادكم في النسبية لمعني البان بسبب  
اولادكم **قوله** زيادة على امامه اي امام البيضاوي اي ان التخرج  
يؤخذ من كلام البيضاوي دون امامه فانه لا يؤخذ من كلامه  
**قوله** المستند الي نص خاص هو دليل حكم الاصل **قوله** في منعه ذلك  
اي تخصيص النص بالنسب **قوله** حذرا من تقديم النفاي  
على النص اي العام الذي هو الكتاب والسنة الذي هو اصله في  
الجملة وان لم يكن اصلا له في هذا الموضع **قوله** وسيايان اي وهوان  
الخفي مالم يقطع فيه بنفي النافق بخلاف الجلي **قوله** وقد شئنا ان  
ذلك اي على نقل التفصيل عن ابن سريج والمنع مطلقا عن الجبالي **قوله**  
اي لم يخص مطلقا اي ضمن غير اصل النفاي واصله **قوله** وقد اطلق  
اي ابن ابي الجواز اي جواز تخصيص النص بالنفاي اذا ضمن  
النص تخصيصا سابقا للتخصيص بالنفاي سواء ضمن خبر الواحد  
بالقاطع فقال او بقاطع وفيه اي الجواز في خبر الواحد بالنفاي طاع  
فقال محل جواز التخصيص خبر الواحد ما اذا ضمن النص تخصيصا  
سابقا لهذا التخصيص بقاطع لضعف دلالة بخلاف ما اذا ضمن  
خبر الواحد فانه لا يجوز لان النفاي عنده اقوي من خبر الواحد  
مالم يكن راويه فقها وجواز التخصيص بالا قوي بلا شرط  
لا يستلزم جواز التخصيص بالاضعف لذلك **قوله** بان لم يخص  
تفسير لقوله لم يكن اصله مخصصا وتصور له وايضا ان نفي  
تخصيص الاصل يصدق في صورتين اذ لا يخصص العموم اصلا  
او ضمن منه غير اصل النفاي اما الثاني فظاهر واما الاول فلان  
نفي العام يستلزم نفي الخاص **قوله** بخلاف اصله اي تخصيص  
اصله فانه يجوز التخصيص بالنفاي لان التخصيص في الحقيقة  
بصفة لا به واي ذلك الاشارة بقوله فكان التخصيص بنفسه **قوله** بان لم  
يخص اي العموم اصلا او ضمن بتصل بنا على ما مر من ان العموم في











الشاهد فانه يعبر بربطه وغيرها كما اشار اليه ذلك الشرح بقوله اي  
 ما اي الما ذكر ويحربضاعة وغيره **قوله** ويلو قيل ما ذكر اي الما ذكر  
 خاصة راجع لقوله وقيل هو مقصور على السبب المقابل لقوله الأكثر  
**قوله** ليضم السدانة اي خدمة البيت اليه السقاية اي سقاية الحاج  
**قوله** ضرورة السبب الاضافة بيا بنية **قوله** لوروده فيها اي صورة  
 السبب اي لوروده بسببها **قوله** وقال الشيخ الامام والمذاهب كغيره  
 طنية الخ اورد عليه انه ينافي ما نقله المصنف في شرحه عن القاضي  
 وغيره من الاجماع على ان صورة السبب داخله قطعا وانما عورض  
 ذلك بلال لم قول ان حيفه لا يصرح قوله على ان العلامة ابن الهمام ذكر  
 في تحريره ان ابا حيفه لم يخرج صورة السبب لان الفرائض عند  
 اي حيفه هي المنكحة وام الولد واطلاق الفرائض في الحديث على  
 وليدة زمعة بعد قول عبد بن زمعة ولد علي فرائض ابني لا يستلزم  
 كوالامة مطلقا فرائض الجوار كونها كانت ام ولد وقد قيل به وتشمريه  
 اي لفظ وليدة فعليه بمخرج فاعلة من الولادة نقل ذلك عنه فليده  
 الكمال بن ابي شريف عنده في حاشيته **قوله** ان ولد الامة مقول  
 القول وما في قوله ما لم يقرب به مصدرية ظرفية وقوله نظر على ما يلحق  
 او على قول وقوله اليه ان الاصل اي الراجح وقوله اخرج فاعل لزم اي  
 اخرج ولد الامة المستفرضه **قوله** حتى يكون فاعله الخ لولا يكون  
 ضمير يعود على خاص لانه وانما اخر عنه لفظا متقدما عليه رتبة  
**قوله** يعني وضعه اي القرآن مواضعه كوضع سورة النحر في عقب  
 البقرة والنساء عقب آل عمران وهكذا **قوله** عام فاعله تارة وقوله للملكية  
 كماله تارة في قوله تعالى الم تراي الذين اتوا اي اعطوا نصيبا من الكتاب اي من  
 حسن الكتاب يومنون به حال من الذين **قوله** وشاهدوا اي وقد شاهدوا  
 فيما سبق فلي بدر وقوله على الاخذ بتارهم اي قتل بدر **قوله** محمد اي محمد  
 فخذ منه اداة الاستفهام لقريته ام **قوله** عا في كتابهم اي التوراة وقوله

المنطبق

في قوله وليدة زمعة بعد قول عبد بن زمعة ولد علي فرائض ابني لا يستلزم كوالامة مطلقا فرائض الجوار كونها كانت ام ولد وقد قيل به وتشمريه اي لفظ وليدة فعليه بمخرج فاعلة من الولادة نقل ذلك عنه فليده الكمال بن ابي شريف عنده في حاشيته قوله ان ولد الامة مقول القول وما في قوله ما لم يقرب به مصدرية ظرفية وقوله نظر على ما يلحق او على قول وقوله اليه ان الاصل اي الراجح وقوله اخرج فاعل لزم اي اخرج ولد الامة المستفرضه قوله حتى يكون فاعله الخ لولا يكون ضمير يعود على خاص لانه وانما اخر عنه لفظا متقدما عليه رتبة قوله يعني وضعه اي القرآن مواضعه كوضع سورة النحر في عقب البقرة والنساء عقب آل عمران وهكذا قوله عام فاعله تارة وقوله للملكية كماله تارة في قوله تعالى الم تراي الذين اتوا اي اعطوا نصيبا من الكتاب اي من حسن الكتاب يومنون به حال من الذين قوله وشاهدوا اي وقد شاهدوا فيما سبق فلي بدر وقوله على الاخذ بتارهم اي قتل بدر قوله محمد اي محمد فخذ منه اداة الاستفهام لقريته ام قوله عا في كتابهم اي التوراة وقوله

المنطبق اي النعت عليه اي النبي صلى الله عليه وسلم واخذ الله  
 الموافيق عليهم اي على اليهود ان لا يكتفوه اي ذلك النعت فكان  
 ذلك النعت بسبب كونه في كتابهم واخذ الموافيق عليهم امانة  
 لارمة اي اداوها وقوله ولم يردوها عطف على كان وقوله حيث  
 ظرف النفي في لم يردوها **قوله** مع هذا القول اي مع تضمينها لهذا  
 القول التوعد عليه فان التوعد يقتضي النهي والنهي يقتضي  
 الامتناع منه اي عنه وهو معنى قوله المنيعة للامر بما يكره  
 اي بان يقولوا هو اي محمد واصحابه اهدى منكم **قوله** للثقل  
 نعت مقابل **قوله** بافاده اي المقابل **قوله** بالظرف السابق تعلق  
 ببيان **قوله** في الرسم اي الوضع وقوله مترادف خبر ثاني **قوله** والفتح  
 عطف على بدراي فتح مكة **قوله** وانما قاله ويقرب منها اي صورة  
 السبب ولم يقل ومنها لانه لم يرد العام بسببه اي الخاص بجلالها  
 اي صورة السبب فان العام ورد بسببها **قوله** عن العمل بالعام  
 اي في جميع اوقاده وقوله المعارض له اخذه من قول المتن شيخ اي  
 الخاص العام اذ لا يتصور شيخ الا عند المعارضة وفي قوله اي  
 عن وقته اشارة اليه ان في المتن مضافا محذوف قبل العمل والمراد  
 كما قال بعضهم تاخيره عن دخول وقت العمل لا عن انتفايه فانه ليس  
 بشرط **قوله** شيخ الخاص العام لم يجعل تخصيصا لان التخصيص بيان  
 المراد بالعام فاذا تأخر عن وقت العمل بالعام لزم تاخير السان عن  
 وقت الحاجة وهو ممنوع وقوله بالنسبة اليه ما تارضا فيه مأخوذ  
 من قوله في المقابل وقيل تارضا تارضا في قدر الخاص كالنهي عن وهو  
 ظاهر اذ لا شيخ الا عند المعارضة كما تقدم **قوله** قلنا الخاص اقوي الخ  
 اي فرق بين المقيس والمقيس عليه فان المعارض في المقيس  
 عليه بين خاصين وفي المقيس بين خاص وعام والخاص اقوى  
 من العام ففي المقيس عليه تكافي بين المعارضين بخلاف المقيس



**قوله** على ذلك البعض اي مدلول الخاص لانه اي ذلك البعض يجوز  
 عطلا ان لا يواد من العام بخلاف الخاص فانه نص فيه **قوله** كعكسه  
 اي اذا علم بالعام كما اشار اليه بقوله فلنا الفرق اي بين الناهضين  
 ان العمل بالعام **قوله** ان العمل بالخاص المتأخر اي عن العمل بالعام  
 لا يلغى العام بالكلية بل افراد الخاص فقط بخلاف العكس وهو العمل  
 بالعام المتأخر عن العمل بالخاص فانه يلغى الخاص بالكلية **قوله** توهم  
 التكرار اورد عليه ان التكرار عندهما على ما نقله الشرح عنها اذ عرفه  
 الامدي بالتكرار في سياق الاحكام فلا تصدق بالتكرار في سياق  
 النفي وعرفه ابن الحاجب عا دل على شائع في جنسه فلا يصدق  
 بالتشايخ في نوعه بخلاف التكرار لكن قد يقال في الجواب عن المص  
 من جانب الامدي ان التكرار في سياق النفي من قبيل العام كما  
 تقدم لا من قبيل المطلق ومن جانب ابن الحاجب انه توهم من  
 ما صدقات التكرار لكن هذا لا يخلو عن غناية **قوله** وان الفرق بينهما  
 بالاعتبار يقع اعتبار الوضع لا المتكلم كما يوضحه قوله الدال  
 على الماهية او الدال على الوحدة الشائعة لان الدلالة انما تنوف  
 على اعتبار الوضع دون اعتبار المتكلم لان اللفظ اذا اطلق دل  
 على معناه الوضع اراده المتكلم ام كان به على ذلك بعض المحققين **قوله**  
 ضرورة اورد عليه ان الحكم على الماهية قد يكون باعتبارها من  
 حيث هي كقولك اسد اجر من ثلعب لا باعتبار وجودها  
 حتى تكون الوحدة من ضرورياتها **قوله** والاول اي الدال على الوحدة  
 الشائعة **قوله** لا يلزم السابق اي الدلالة على الوحدة الشائعة  
 لانها جز من مفهومه عندنا والجز لازم للكل **قوله** كالضرب مثال  
 لمطلق الماهية لا للماهية كما اشار اليه ذلك بقوله من غير قيد **قوله** لوجود  
 الماهية بوجود جزها الذي عليه المحققون كالسيد في غير الموافق  
 وغير ان الماهية الكلية لا يمكن وجودها في الخارج مطلقا ولا في ضمن

قوله على ذلك البعض اي مدلول الخاص لانه اي ذلك البعض يجوز  
 عطلا ان لا يواد من العام بخلاف الخاص فانه نص فيه  
 اي اذا علم بالعام كما اشار اليه بقوله فلنا الفرق اي بين الناهضين  
 ان العمل بالعام ان العمل بالخاص المتأخر اي عن العمل بالعام  
 لا يلغى العام بالكلية بل افراد الخاص فقط بخلاف العكس وهو العمل  
 بالعام المتأخر عن العمل بالخاص فانه يلغى الخاص بالكلية  
 التكرار اورد عليه ان التكرار عندهما على ما نقله الشرح عنها اذ عرفه  
 الامدي بالتكرار في سياق الاحكام فلا تصدق بالتكرار في سياق  
 النفي وعرفه ابن الحاجب عا دل على شائع في جنسه فلا يصدق  
 بالتشايخ في نوعه بخلاف التكرار لكن قد يقال في الجواب عن المص  
 من جانب الامدي ان التكرار في سياق النفي من قبيل العام كما  
 تقدم لا من قبيل المطلق ومن جانب ابن الحاجب انه توهم من  
 ما صدقات التكرار لكن هذا لا يخلو عن غناية  
 قوله وان الفرق بينهما بالاعتبار يقع اعتبار الوضع لا المتكلم كما يوضحه قوله الدال  
 على الماهية او الدال على الوحدة الشائعة لان الدلالة انما تنوف  
 على اعتبار الوضع دون اعتبار المتكلم لان اللفظ اذا اطلق دل  
 على معناه الوضع اراده المتكلم ام كان به على ذلك بعض المحققين  
 ضرورة اورد عليه ان الحكم على الماهية قد يكون باعتبارها من  
 حيث هي كقولك اسد اجر من ثلعب لا باعتبار وجودها حتى تكون  
 الوحدة من ضرورياتها والاول اي الدال على الوحدة الشائعة  
 لا يلزم السابق اي الدلالة على الوحدة الشائعة لانها جز من مفهومه  
 عندنا والجز لازم للكل كالضرب مثال لمطلق الماهية لا للماهية  
 كما اشار اليه ذلك بقوله من غير قيد لوجود الماهية بوجود جزها  
 الذي عليه المحققون كالسيد في غير الموافق وغير ان الماهية الكلية  
 لا يمكن وجودها في الخارج مطلقا ولا في ضمن

جزئياتها

قوله على ذلك البعض اي مدلول الخاص لانه اي ذلك البعض يجوز  
 عطلا ان لا يواد من العام بخلاف الخاص فانه نص فيه  
 اي اذا علم بالعام كما اشار اليه بقوله فلنا الفرق اي بين الناهضين  
 ان العمل بالعام ان العمل بالخاص المتأخر اي عن العمل بالعام  
 لا يلغى العام بالكلية بل افراد الخاص فقط بخلاف العكس وهو العمل  
 بالعام المتأخر عن العمل بالخاص فانه يلغى الخاص بالكلية  
 التكرار اورد عليه ان التكرار عندهما على ما نقله الشرح عنها اذ عرفه  
 الامدي بالتكرار في سياق الاحكام فلا تصدق بالتكرار في سياق  
 النفي وعرفه ابن الحاجب عا دل على شائع في جنسه فلا يصدق  
 بالتشايخ في نوعه بخلاف التكرار لكن قد يقال في الجواب عن المص  
 من جانب الامدي ان التكرار في سياق النفي من قبيل العام كما  
 تقدم لا من قبيل المطلق ومن جانب ابن الحاجب انه توهم من  
 ما صدقات التكرار لكن هذا لا يخلو عن غناية  
 قوله وان الفرق بينهما بالاعتبار يقع اعتبار الوضع لا المتكلم كما يوضحه قوله الدال  
 على الماهية او الدال على الوحدة الشائعة لان الدلالة انما تنوف  
 على اعتبار الوضع دون اعتبار المتكلم لان اللفظ اذا اطلق دل  
 على معناه الوضع اراده المتكلم ام كان به على ذلك بعض المحققين  
 ضرورة اورد عليه ان الحكم على الماهية قد يكون باعتبارها من  
 حيث هي كقولك اسد اجر من ثلعب لا باعتبار وجودها حتى تكون  
 الوحدة من ضرورياتها والاول اي الدال على الوحدة الشائعة  
 لا يلزم السابق اي الدلالة على الوحدة الشائعة لانها جز من مفهومه  
 عندنا والجز لازم للكل كالضرب مثال لمطلق الماهية لا للماهية  
 كما اشار اليه ذلك بقوله من غير قيد لوجود الماهية بوجود جزها  
 الذي عليه المحققون كالسيد في غير الموافق وغير ان الماهية الكلية  
 لا يمكن وجودها في الخارج مطلقا ولا في ضمن

جزئياتها والوجود في الجزئيات صورة مطابقة للماهية لانفس  
 الماهية اذ كل ما يوجد في الخارج متعين متشخص لا يقبل التكرار  
 وقد اشار المص الى هذا التحقير بقوله في تنوير كلام الامدي وابن  
 الحاجب لان النقص الوجودي لا وجود للماهية وانما توجد جزئياتها  
 فيكون الامر بما امر الجزئيات وحاصله ان الامر المتعلق بالفعل  
 ضرب امر مطلق الماهية ومطلق الماهية امر كلي يستحيل وجوده  
 في الخارج فلا يكون ما موراه اذ من شرط المأمور به الامكان  
 فيصرف الامر عن مطلق الماهية لأمورها ظاهر الجزري من  
 جزئياتها لان الاصل براءة الذمة مما زاد عليه كما اوضح ذلك بعض  
 المحققين **قوله** والمعلومين اي مفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة  
**قوله** وذكر بعض جزئيات المطلق انما قال جزئيات المطلق  
 لان المطلق عند المص الدال على الماهية بلا قيد كما تقدم **قوله** وكانا  
 اي المطلق والمفيد باعتبار حكمهما مثبتين **قوله** عن وفة الخطاب  
 به قيد الناهض به لكونه في مقابلة المتأخر عن العمل بالمطلق  
**قوله** عن المفيد مطلقا اي عمل به اولا **قوله** فلنا الفرق بينهما اي  
 بين ذكر الجزئيات من المطلق وذكر المفيد من العام **قوله** وان كانا اي  
 المطلق والمفيد المتحد حكمهما وموجبهما يعني غير مثبتين يشير  
 الى ان قوله وان كانا متعينين لما وقع فيهما لقوله وكانا مثبتين عمل  
 على ما بينا بامثليتين من النفيين والتمهيدتين وان كان المتبادر  
 من المنفي مالا يشمل للنفي واوضح من ذلك ان يقال لما وقع للنفيين  
 فيما المثبتين وكان النفي نفيًا في المعنى حمل النفيين على ما بين التمهيدتين  
 اذ لا فرق في المعنى وعلى كل ما كان حمل النفيين على ما بين التمهيدتين  
 خلاف ظاهر العبارة صدراته التفسير يعني انما الى الله تشير  
 مواد **قوله** اي القابل بحجة المفهوم انما الى ان الاضافة في قابل المفهوم  
 من اضافة الناهض الى مفهوله على حد في الجار والمضاف **قوله** وفي اي

جزئياتها



السئلة خاصة وعامة اي لا مطلق ومفيد والتعبير بما جاز  
بالنسبة الى الاصطلاح **قوله** مع اتحاد الحكم لانه لما اقتصر على  
اختلاف السبب بعد اتحاد الحكم والسبب علم ان الحكم متحد  
**قوله** في ذلك اي اختلاف السبب واتحاد الحكم **قوله** وان اتحاد الموجب  
يكسر الجهم اي السبب كما تقدم **قوله** من نسخ المطلق بيان الحكم  
**قوله** كما في قوله تعالى في تضار رمضان عن المتتابع فعدة من ايام  
اي في فاطم الصيام في تضار رمضان عن المتتابع والتفريق  
وقده في كفارة الفهار بالتتابع وفي صوم التمتع بالتفريق **قوله**  
يستفح فيما اطلق فيه اولى باحد من الاخر اي المناقاة **قوله**  
لا متنازع فيه ههنا اي معانها فيما **قوله** فلا يجب اي قسب  
استغنايه عنهما لا يجب في تضار رمضان **قوله** وبين مفيدة اي  
المطلق دون المفيد الاخر في اي المطلق به اي بالاحد الاول  
**قوله** فان قيل الحمل لفظي اي ان المطلق يحل على المفيد لفظا فلا يبيد  
المطلق باحد القديمين للتنازعين لا تنافي المخرج **قوله** على المحتمل  
اي لدليل او شبهة كما يدل عليه التفصيل بعده  
فلا اعتراض **قوله** باد في دليل اي امر يدل على رجحانه كما في  
تأويل القيام في الآية بالعمم عليه اذ من المعلوم شرعائه  
لا يامر بالوضوء مع التلبس بالقيام في الصلاة والدخول  
فيها **قوله** ان الخطاب بحمله اي بحمل هذا التأويل وهو قوله عليه  
الصلاة والسلام استسك **قوله** مع حاجته الي ذلك وتأخير البيان  
عن وقت الحاجة لا يجوز ولا يخفى ان هذا كان في بعد هذا  
التأويل فقوله ولم ينقل تجد يدكاح منه الخ واقع في موقع  
العلاوة لزيادة البعد اي مع انه لم ينقل تجد يدكاح قطعه  
ولا من غيره اصلا كما صرح بذلك العبد **قوله** ومن البعيد تأويل  
اي الخفية وكذا القول في ضمير الجميع بعده **قوله** سئين مسكينا

على

قوله لا متنازع فيه ههنا اي معانها فيما  
قوله فلا يجب اي قسب  
قوله على المحتمل  
قوله على  
قوله لا يامر بالوضوء مع التلبس بالقيام في الصلاة والدخول فيها  
قوله ان الخطاب بحمله اي بحمل هذا التأويل وهو قوله عليه  
قوله مع حاجته الي ذلك وتأخير البيان  
قوله لا يجوز ولا يخفى ان هذا كان في بعد هذا  
قوله لم ينقل تجد يدكاح منه الخ واقع في موقع  
قوله العلاوة لزيادة البعد اي مع انه لم ينقل تجد يدكاح قطعه  
قوله ولا من غيره اصلا كما صرح بذلك العبد  
قوله ومن البعيد تأويل  
قوله اي الخفية وكذا القول في ضمير الجميع بعده  
قوله سئين مسكينا

على سئين مدا اي بان يكون المراد من قوله تعالى فاطعام سئين مسكينا  
ذلك وليس الغرض ان لفظ سئين مسكينا اطلق على سئين مدا لئلا  
يلزم التنازع بين المتن والشم فان نفذ المضاف يفتضح سفا  
سئين مسكينا على معناه وكان المعنى فاطعام سئين مسكينا  
والمواد بالطعام المطعوم **قوله** وتطاف قلوبهم على الدعا للحسن  
فيكون اقرب الى الحاجة **قوله** اي حمدا ولا يعفهم على الصغيرة  
الوجه اصله ان الحمل على الصغيرة وما بعدها على التدرج لا القيمة  
كما قد يتوهم من ظاهر العبارة **قوله** في حكم اللسان اي اللفظ **قوله**  
ووجه بعده اي التأويل على كل من الحامل الثلاثة **قوله** فم للعام  
المؤكد محومه بما اي وتكرير السطرات ثلاثا في بعض الروايات  
فانه عند احد وفي السنن الاربعة بلفظ فتكاهها باطل فتكاهها  
باطل فتكاهها باطل **قوله** اي الصيام من الليل اي في الليل **قوله** اي مثل  
ذكاها او كذا كما توجب له الرواية في الرفع والنصب عند الحنفية  
على طريق اللف والنشر فالرفع عندهم على حذف اللذان وهو  
مثل واقامة المضاف اليه مقامه والنصب على نزع الخافض  
وهو كاف التشبيه المجارة المتعلقة باستقرار تحذوف تعدي  
بعد حذفها الى ما كان مجردا نوسعا ويعبر عنه ونحوه كاستطاع  
الخافض والاصل كما قال بعضهم ذكالك الجنين مستفزة كذا كاه امه  
**قوله** اما على رواية الرفع الخ توجب للاستغناء عن التأويل  
المذكور على كذا الروايتين **قوله** فها ب نعر كاه الجنين خبر لما  
بعده اما تحربه خبر الان الاصل الصحيح هو كاه ام الجنين خبر له  
كما في قولهم ابو يوسف ابو حنيفة فان الاصل هو ابو حنيفة  
وان ناض لفظا وان كان المعنى هناك على التشبيه لا هنا فها هو  
الحامل للشم على هذا الاعراب وان امكن عكسه على معنى ان كاه  
الجنين المطلوب شرعا كاه امه التي احلتها احلت تبعا لها **قوله**



لعلهم بقليل لدمهم **قوله** فيكفي الصرف تقرب على النفع **قوله** اذ بين  
 للصرف لا ينافيه واورد عليه ان بيان الصرف على وجهه للحصر  
 ينافيه لما تقور في علم الحاشي من ان الحصر انما يستعمل ردا على  
 المحاطب في اعتقاده غير حكم المتكلم ولا يخفى ان المحاطب انما  
 يعتقد استحقاق غيرهم لها لا استحقاق بعضهم دون بعضهم  
 وظاهر ان هذا الايراد انما يعلم على ان النقص قصر قلب والظاهر  
 انه قصر اراد اذ الظاهر انهم لا ينفون استحقاق ما ذكره بل  
 يعتقدون مشاركة غيرهم لهم فيها **قوله** لما تقور عندنا أي  
 معشر السامعين من انه انما يعتد بمجرد الملك ما ذكره في الاصول  
 وان علوا والفروع وان سفلوا **قوله** للاصل المعقول أي القاعدة  
 للمعقولة المعنى والعلة **قوله** دل على في اجتماع الولدية والعبدية  
 وكان مقتضى ذلك انه لا يصح شر الفروع اهلا لا قضاية دخول  
 الولد في الملك لكن اغتفر واذكركونه طريقا في العتق المستوف  
 اليه الشارع **قوله** وهو خطأ بالمد وتشد يد الظاهري لشر الخطا **قوله**  
 جلا في الخفية أي فانهم يقولون بقتضاه من النعم في كل رحم محرم  
 فلا يحتاجون الى التخصيص **قوله** والسارق بالرفع استينا **قوله**  
 وترتيب القطع هو بالرفع استيناف وقوله وهذا أي التأويل  
 في الترتيب تأويل قريب **قوله** على ان يجعله شفعاه هو ما يقع  
 شافع او على بابيه فتكون اللام بمعنى مع **قوله** أي المعظم فيهما  
 تفسير كلمات الادوات وكلمات الاقامة فان في اول الاذان التكبير  
 اربعاً وفي اخره كلمة التوحيد مرة وفي اول الاقامة التكبير مرتين  
 وكذا لفظ الاقامة في اخرها **قوله** الموبد ارادته أي ما يشاء ومنه  
 من تشية الخوضج المهملة اذ لا دلالة له أي واحد انما هو بالادلة  
 لم تنفخ لكن بشكل على قاعدتهم المشهورة من ان السالبة تصدق  
 بعدم للوضع **قوله** وابانه الشارع أي قطع المعنوي الكوع

مبين

128  
 مبين لذلك **قوله** قلنا لا نسلم عدم الظهور حاصله ان الاية من قبيل الظاهر  
 والمودل لا الجمل والمبين **قوله** أي لا اجمال فيه قيل عليه انه يؤذن بان **قوله**  
 ونحوه في عبارة المتن بالرفع على انه مبتدأ محذوف الخبر وكان الشئ  
 اعتمد فيه ضبط المصروف لا فلو كان مجرورا عطفا على **قوله** اية السرفة  
 لكان طريقا او راجع ان يقال ولا اجمال في محو حرمات عليكم انه وذلك  
 ان تقول ان ما ذكره الشرع صالح للايدان بالمعطف وطريق الادراج لا يحصر  
 فيما ذكره المعترض غاية الامر ان ما ذكره تنسب في العبارة **قوله** وسبح  
 الشارع الناصية مبين لذلك أي لان المراد بعض بقدرها اذ لا يقولون  
 بعين الناصية **قوله** وسبح الشارع الناصية من ذلك أي من مطلق  
 المسبح لانه مبين لذلك مع وجوده حساي بنا على تسمية الفاسد  
 من النكاح نكاحا **قوله** على تقدير تسليم ان الشارع في منع وجود  
 حساي بان يخص النكاح بالمعجب **قوله** وهو قرينة من في الذان أي  
 الذي هو معنى النفع لغة **قوله** لا حاجة اليه جميعا له ومن هنا صرحوا  
 بعدم عموم القضي بفساد النكاح كما مر في بحث العام **قوله** بهذا  
 اللفظ أي السابق وهو رفع عن امتح الخطا **قوله** والكلام في كاتم  
 أي فهو ساو له فكان ينبغي ان يقتصر على احدهما اوية كرهها معا في  
 محل واحد **قوله** لا شراكه بينهما اذ معناه الجمع وهو موجود في كل  
 من الحيض والطمهر فان ادم الحيض يجمع في الجسد في ايام الطهر  
 وفي الرحم في ايام الحيض **قوله** صالح للعقل ونور الشمس وتخصيصه  
 بكل منهما يحتاج الى قرينة وبه آيد في ما يقال ان صلاحه لنور  
 العقل مع قرينة بخلاف نور الشمس **قوله** تشابههما بوجه هو  
 الاعتدال بكل منهما وان كانا في نور الشمس حيا وفي نور العقل  
 معنويا **قوله** صالح للسماء والارض أي مثلا لهما لهما في الجسمانية  
 وهو التركيب من جزين فصاعدا **قوله** الكسوف راجع للفاعل  
 وقوله المتوحدة راجع للمفعول **قوله** أي حرمة عليكم الميتة في تفسير

قوله لا شراكه بينهما  
 أي لا شراكه بينهما في  
 كل من الحيض والطمهر  
 فان ادم الحيض يجمع  
 في الجسد في ايام الطهر  
 وفي الرحم في ايام  
 الحيض قوله صالح  
 للعقل ونور الشمس  
 وتخصيصه بكل  
 منهما يحتاج الى  
 قرينة وبه آيد في  
 ما يقال ان صلاحه  
 لنور العقل مع  
 قرينة بخلاف نور  
 الشمس قوله تشابههما  
 بوجه هو الاعتدال  
 بكل منهما وان كانا  
 في نور الشمس حيا  
 وفي نور العقل معنويا



**قوله** ويسري الاجمال الى المستلزم منه لان الشئ المجهول  
 من المعلوم يصير الكل مجهولا **قوله** وعليه اي لا يتدما ما قدمه للم  
 الخ فان لا يتدما يقتضي استتارها تعالى بعلم المتشابه وغاية  
 الراسخين في ذلك تقوي بعض معناه الى الله تعالى بخلاف العطف  
 فانه يقتضي اعلام الله تعالى لغيره **قوله** وكل منهما منفردا  
 الاخر في بعضه اي الحديث **قوله** ويختلف المعنى باعتبارهما الفرض  
 على الاول وصفه بالمهاجر في الطب خاصة وعلى الثاني وصفه  
 بالمهاجر في الطب وغيره **قوله** بان جميع اجزائها وجميع صفاتها  
 المراد بالجميع في الموضوعين المجموع اذا فرضت الثلاثة في هذا  
 التركيب الخاص وكيسن الثلاثة فيه لكل فرد فرد من افراد  
 الاجزاء ولا من افراد الصفات **قوله** ان حمله على الثاني يوجب كذبه  
 لان صفة مجموع الثلاثة الفردية خاصة **قوله** والثاني مقرون  
 بغيره اي حرمت الخ **قوله** لانه اي الاحد محط الكلام اي ركنه الاخر  
**قوله** وان المسمى الشرعي اوضح من المعنوي اي فلا اجمال في لفظه  
 مسمى شرعي ومسمى معنوي بل يحمل على الشرعي كما اشار الى ذلك بقوله  
 فيحمل على الشرعي اذ لا اجمال مع الا وضحية **قوله** وفيه في النهي  
 اي لا يكون المسمى الشرعي اوضح في النهي بناء على ان الشرعي هو  
 الصريح والنهي يقتضي التمسك **قوله** وهو اي اللفظ يحمل **قوله**  
 بان يقال كالمصلحة الخ اي فالعجز من اطلاق لفظ المشبه به على  
 المشبه **قوله** لا احتمال الطوائف عليه توجب بصحة اطلاق علاقة  
 والالكان مجازا والفرض انه حقيقة **قوله** فلا يعتبر فيه اي الطوائف  
 ما ذكر اي من الطوائف **قوله** على السواء متعلق بمسئل او حال من  
 تارة وتارة وقوله وهذا اطلق حال من ضمير المستعمل ومعنى  
 اطلاقه تجريده عن القرينة **قوله** وقبل يفرج المعنيان اي فيحمل  
 اللفظ عليهما وقوله لانه اي المعنى الجامع للمعنيين او الحمل على المعنيين  
 المعلوم

في قوله ويسري الاجمال الى المستلزم منه لان الشئ المجهول من المعلوم يصير الكل مجهولا

المعلوم من ترجيحهما اكثر فائدة **قوله** للتردد فيه اي تردد اللفظ في  
 الاخر **قوله** والظاهر الخ من كلام الشرح **قوله** مثال الاول اي اللفظ  
 المستعمل في تارة وللمعنيين ليس ذلك المعنى احداهما تارة اخرى  
 الخ **قوله** ولا يوطا بكسر الطاء كما اشار اليه بالتفسير **قوله** وهو اي  
 المعنيان او ما ذكر من المعنيين وانما افرد الضمير على احتمال الاول  
 لان المعنيين هما معني واحد للفظ وحاصله ان المعنيين هما عقدة  
 النكاح لنفسه وعقده لغيره والفرد المشترك بينهما مطلقا العقدة  
**قوله** ومثال الثاني اي اللفظ المستعمل في تارة وللمعنيين ذلك المعنى  
 احداهما تارة اخرى الخ **قوله** لكن اذا كانت الخ اسند رآك على بعض  
 اصحابنا **قوله** ونقله يونس بن عبد السلام الا على عن الشافعي  
 رحمه الله تعالى عنه او روى عنه ان الذي نقله يونس بن عبد السلام  
 الا على انما هو انما تولى امرها رجلان زوجها واما تزوجها نفسها فانما  
 هو وجه نقله لما ورد في الخاوي **قوله** يعني التبيين البيان يودعان  
 اسم مصدر بمعنى التبيين وتارة مصدر بمعنى الظهور والمراد هنا  
 الاول كما اشار اليه في المتن بقوله اخرج التبع الخ **قوله** من جهة الاشكال  
 الخ الحيز هو المكان والمراد به في الموضوعين الصفة **قوله** اي لا تفاج  
 بنسبه يد التامنة الفوقية **قوله** لا يسمى بيانا اي اصطلاحا وان  
 سمي بيانا لغة فانه قد قيل انه يسمى بيانا ايضا اذ لا واسطة  
 فلا وجه للتقيد **قوله** وانما يجب البيان اي غفلا بمعنى انه لا بد  
 منه لمن يريد ان يبين المشكل لاجته او الغرض شرط التكليف في  
 دعوي الاتفاق اشكال على ما تقدم من قوله يجوز التكليف بالاحال  
 مطلقا ومن ثبوت الخلاف في تكليف الغافل **قوله** قلنا لا نسلم  
 امتناعه هذا على سبيل التنزل وارخا العنان والافلا نسلم او لا  
 ان الفعل اطول من القول اذ قد يطول البيان بالقول اكثر من  
 طوله بالفعل كبيان ما في الركنين من الهيئات سنا ذلك لكن لا نسلم

في قوله ويسري الاجمال الى المستلزم منه لان الشئ المجهول من المعلوم يصير الكل مجهولا



لزوم تأخير البيان اذ محل النزوم ان لا يشرع فيه عقب الامكان  
وهنا قد شرع فيه وانما الفعل هو الذي يستند عي زمانا ومثله  
لا بعد تأخير استلزاما ذلك لكن لا نسلم امتناع تأخير البيان اذا  
كان لغرض واما هنا فلغرض وهو سلوكا قوتي الطريقين في البيان  
اذ الفعل القوي في البيان من القول كونه اذ لا على المقصود استلزاما  
ذلك لكن لا نسلم امتناع تأخير البيان مطلقا انما يمنع تأخير  
عن وقت الحاجة وقد اشار الى جميع ذلك في مختصر من الحاجب  
والمراد مختصر الجواب **قوله** وان المظنون اي متناهي المعلوم  
كذلك **قوله** قلنا لوضوحه اي انما نزل منزلة وان لم يكن في درجة  
لوضوحه الذي يحصل به البيان من المعلوم وليس معارضا له  
حتى يتسرع تنزيله منزلة اذ التناهي انما يعتبر عند التعارض  
ليلا يلزم الغا الا قوتي بالاضعاف كما اوضح ذلك بعض المحققين  
**قوله** من القول والفعل اي الوارد من عقب مجمل تقدمها وكلها  
صالح للبيان وهما متفقان كما اشار الى ذلك بقوله المتفقين في  
البيان واخذ ذلك من قوله وان لم يتحقق البيانان ومن في قوله من  
القول والفعل تبعضية ويصح ان تكون ببيانية مجمل الواو  
بمعنى او **قوله** اي المبعين اشارة الى ان المصدر بمعنى اسم الفاعل  
فان القول والفعل مبني اي وال على البيان لا نفس البيان **قوله**  
قلنا هذا اي محل كون الشيء لا يوكدهما هو وانه **قوله** كان زاد الفعل  
على مقتضى القول صدر بهذا القسم رعاية لمثال المتن **قوله** بعد  
نزول اية الحج حذف هذا في المتن لظهوره اذ لا يتصور طواف  
الركن بعد الفراغ من الحج **قوله** تدب اي مندوب في حقه وحققا  
**قوله** جمعا بين الدليلين اذ لو جعل البيان هو الفعل للزم الغا  
القول لزيادة الفعل على مقتضاه فلم يكن فيه كايده ومن  
الفواعل المقررة ان اعمال الدليلين اولى من الفاظها **قوله** كما في

قوله قلنا لوضوحه اي انما نزل منزلة وان لم يكن في درجة لوضوحه الذي يحصل به البيان من المعلوم وليس معارضا له حتى يتسرع تنزيله منزلة اذ التناهي انما يعتبر عند التعارض ليلا يلزم الغا الا قوتي بالاضعاف كما اوضح ذلك بعض المحققين

قسم

قسم تقاوما الاضافة فيه بيان **قوله** ونقص الفعل عنه تخفيف  
في حقه صلى الله عليه وسلم اي فيكون خصوصية **قوله** فان كان اي  
المتقدم القول الخ هذا تفريع على قول في الحسين **قوله** حكم الفعل  
كما سبق اي من انه تخفيف او الفعل اي كان المتقدم الفعل **قوله**  
فما زاده القول عليه مطلوب اي ولا نسخ **قوله** بقرينة ما سأل  
هو قوله سواء كان للبيان ظاهرا **قوله** مثل هذا العام مخصوص هذا  
وما بعده من المعطوفين امثلة للبيان الاجمالي فيما له ظاهر ولما  
البيان التفصيلي كان يقال مخصوص بكذا او مفيد بكذا او ينسخ  
في وقت **قوله** وهذا الحكم منسوخ يعني في المستقبل والفرض تأخير  
البيان عن وقت الخطاب الي وقت الفعل والحكم المنسوخ في الحال  
لا يتغير ووقع فعله في المستقبل **قوله** بيدل مثال لا قد بدليل  
كونه في حيز التمثيل فلا يقال كان الاولي حذفه اذ يجوز النسخ بلا  
بدل كما سأل **قوله** لوجود المحذور قبله هو ايقاع التأخير الخطاب  
في فهم غير المراد **قوله** لمعارضة الاجمالي تعليل لقوله دون التفصيل  
يعني ان البيان الاجمالي كما قارن ورود الخطاب لم يمنع تأخير  
البيان التفصيلي لانفا المحذور السابق وهو ايقاع الخطاب في  
فهم غير المراد بمقارنة الاجمالي **قوله** لانه رفع الحكم وبيان لانها  
امده اي وليس ببيان المراد به اذ كل من الحكم المنسوخ والحكم النسخ  
ستل بنفسه لا تما معة بينه وبين الاخر حتى يراى ابلغ في ذلك  
**قوله** وقبل يجوز في النسخ اتفاقا فتحصل اذ في النسخ طريقين في  
طريقة قاطعة بالجواز وطريقة حاكمة للقولين **قوله** وهذا يجب  
الفعل السادس منوع على الجواز في الكل وحاصله انه يتفرع على  
بالجواز في الكل فولان في جواز تأخير البيان في البعض والاصح الجواز  
والوقوف **قوله** وما يدل في المسئلة في التمثيل بالحديث كما قال  
بعضهم مناقشة لان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل

130



في وقعة بدر في المعجزة ان الله صلى الله عليه وسلم قفي بسلب  
 اني جهل لما ذن عمرو بن الجموح **قوله** وان الآية قبله في غزوة  
 بدر في سابع عشر رمضان من السنة الثانية من الهجرة وغزوة  
 حنين في شوال من السنة الثامنة بعد الفتح **قوله** وقوله تعالى ان الله  
 يا منكم ان تدعوا بغرة يغال عليه وعلى ما بعده انه شرع من قبلنا  
 وليس شرعنا ولو ورد في شرعنا ما يفورده على ما صححه بعض  
 المتأخرين الا ان يقال انه مبني على ان شرع من قبلنا شرع لنا  
 او ورد في شرعنا ما يفورده كما ذهب اليه جماعة من اهل العلم **قوله**  
 لان وجوب التبليغ معلوم بالعقل ضرورة اي والا لا تنتف  
 فائدة الرسالة واللازم باطل فكذا المزوم **قوله** وقيل لا يجوز ذلك  
 اي لانه لا يعلم المكلف الموجود بالخصص ولا بانه مخصص **قوله**  
 وهو منتف هنا لا البيان قد وجد وان لم يستوعب المكلفين  
 ومن لم يبلغه منهم فلتقصيره بعدم البحث عنه كما ذكره الخارج  
**قوله** وقد وقع ان بعض الصحابة الخ انما استدل على المخصص  
 السمع دون العقل لكونه محل وفاق **قوله** لعموم علة طلبت  
 مخصص الجوس اي مخبرهم من عموم قوله تعالى فاقتلوا المشركين  
**قوله** اخذها من مجوس لغير هذا مخصص فعلي كما ان قوله صلى الله  
 عليه وسلم سنوهم سنة اهل الكتاب مخصص **قوله** لعموم  
 نسخ قبل التمكن فانه لا امد للتعبد بالحكم حتى يكون الخطاب  
 الثاني والا على انتهائه وما قيل ان بيان انها المنطوق يصدق  
 بانتهائه بعد التمكن من الفعل وقوله لوجود اصل التمكن بالحكم  
 الاول قبله خلاف الظاهر من اطلاق انتهائه الا امد كما يقتضيه  
 الذوق السليم فحصل الفرق بين القولين وان دفع ما قيل  
 ان مداهما واحد اذ رفع الحكم يستلزم بيان انتهائه عند  
 الله وبالعكس **قوله** اي من حيث تعلقه اي لا من حيث ذاته فانه

قوله في وقعة بدر في المعجزة ان الله صلى الله عليه وسلم قفي بسلب  
 اني جهل لما ذن عمرو بن الجموح قوله وان الآية قبله في غزوة  
 بدر في سابع عشر رمضان من السنة الثانية من الهجرة وغزوة  
 حنين في شوال من السنة الثامنة بعد الفتح قوله وقوله تعالى ان الله  
 يا منكم ان تدعوا بغرة يغال عليه وعلى ما بعده انه شرع من قبلنا  
 وليس شرعنا ولو ورد في شرعنا ما يفورده على ما صححه بعض  
 المتأخرين الا ان يقال انه مبني على ان شرع من قبلنا شرع لنا  
 او ورد في شرعنا ما يفورده كما ذهب اليه جماعة من اهل العلم قوله  
 لان وجوب التبليغ معلوم بالعقل ضرورة اي والا لا تنتف  
 فائدة الرسالة واللازم باطل فكذا المزوم قوله وقيل لا يجوز ذلك  
 اي لانه لا يعلم المكلف الموجود بالخصص ولا بانه مخصص قوله  
 وهو منتف هنا لا البيان قد وجد وان لم يستوعب المكلفين  
 ومن لم يبلغه منهم فلتقصيره بعدم البحث عنه كما ذكره الخارج  
 قوله وقد وقع ان بعض الصحابة الخ انما استدل على المخصص  
 السمع دون العقل لكونه محل وفاق قوله لعموم علة طلبت  
 مخصص الجوس اي مخبرهم من عموم قوله تعالى فاقتلوا المشركين  
 قوله اخذها من مجوس لغير هذا مخصص فعلي كما ان قوله صلى الله  
 عليه وسلم سنوهم سنة اهل الكتاب مخصص قوله لعموم  
 نسخ قبل التمكن فانه لا امد للتعبد بالحكم حتى يكون الخطاب  
 الثاني والا على انتهائه وما قيل ان بيان انها المنطوق يصدق  
 بانتهائه بعد التمكن من الفعل وقوله لوجود اصل التمكن بالحكم  
 الاول قبله خلاف الظاهر من اطلاق انتهائه الا امد كما يقتضيه  
 الذوق السليم فحصل الفرق بين القولين وان دفع ما قيل  
 ان مداهما واحد اذ رفع الحكم يستلزم بيان انتهائه عند  
 الله وبالعكس قوله اي من حيث تعلقه اي لا من حيث ذاته فانه

قديم

قوله في وقعة بدر في المعجزة ان الله صلى الله عليه وسلم قفي بسلب  
 اني جهل لما ذن عمرو بن الجموح قوله وان الآية قبله في غزوة  
 بدر في سابع عشر رمضان من السنة الثانية من الهجرة وغزوة  
 حنين في شوال من السنة الثامنة بعد الفتح قوله وقوله تعالى ان الله  
 يا منكم ان تدعوا بغرة يغال عليه وعلى ما بعده انه شرع من قبلنا  
 وليس شرعنا ولو ورد في شرعنا ما يفورده على ما صححه بعض  
 المتأخرين الا ان يقال انه مبني على ان شرع من قبلنا شرع لنا  
 او ورد في شرعنا ما يفورده كما ذهب اليه جماعة من اهل العلم قوله  
 لان وجوب التبليغ معلوم بالعقل ضرورة اي والا لا تنتف  
 فائدة الرسالة واللازم باطل فكذا المزوم قوله وقيل لا يجوز ذلك  
 اي لانه لا يعلم المكلف الموجود بالخصص ولا بانه مخصص قوله  
 وهو منتف هنا لا البيان قد وجد وان لم يستوعب المكلفين  
 ومن لم يبلغه منهم فلتقصيره بعدم البحث عنه كما ذكره الخارج  
 قوله وقد وقع ان بعض الصحابة الخ انما استدل على المخصص  
 السمع دون العقل لكونه محل وفاق قوله لعموم علة طلبت  
 مخصص الجوس اي مخبرهم من عموم قوله تعالى فاقتلوا المشركين  
 قوله اخذها من مجوس لغير هذا مخصص فعلي كما ان قوله صلى الله  
 عليه وسلم سنوهم سنة اهل الكتاب مخصص قوله لعموم  
 نسخ قبل التمكن فانه لا امد للتعبد بالحكم حتى يكون الخطاب  
 الثاني والا على انتهائه وما قيل ان بيان انها المنطوق يصدق  
 بانتهائه بعد التمكن من الفعل وقوله لوجود اصل التمكن بالحكم  
 الاول قبله خلاف الظاهر من اطلاق انتهائه الا امد كما يقتضيه  
 الذوق السليم فحصل الفرق بين القولين وان دفع ما قيل  
 ان مداهما واحد اذ رفع الحكم يستلزم بيان انتهائه عند  
 الله وبالعكس قوله اي من حيث تعلقه اي لا من حيث ذاته فانه

قديم يستجبل عليه الرفع لكونه من صفات الحادث فاضافة الرفع  
 اليه من حيث تعلقه لحدوثه وتجدده **قوله** اي الماخوذ من الشرع  
 بيان لوجه النسبة **قوله** رفع الاباحة الاصلية اي كرفع وجوب صوم  
 رجب فان الاصل براءة الذمة منه حيث لم يوجه الشرع بفتح على اصله  
 من عدم الوجوب فحكم العقل بعدم وجوبه مستند الى الشرع في  
 عدم ايجابه اياه والاصل براءة الذمة منه وهذا معنى قول المصنف  
 الماخوذة من العقل فليس مبنيا على اصول المعتزلة كما قيل ولا يحسن  
 ذلك في مقام التفسير لمحترز التعريف الجاري على الاصول الفقهية كما  
 يعرف بانه تامل **قوله** وذكرهما اي العقل والاجماع اي خصهما بالذكر  
 دون غيرهما مما خرج بقوله خطاب وقوله لقوله متعلق بذكر **قوله**  
 اي فيه دخل بسكون الخ اللمعة وقد تنفتح **قوله** المستوطعة علة لكون  
 الرفع بالعقل وفي قوله فانه مخالف للاصطلاح اشارة الى ان اشتراطه  
 على الدخول من حيث مخالفته للنسبية الاصطلاحية لا من حيث المعنى  
 او لا تراعى له في انه ليس بنسخ حقيقة غالبة الامراه لما كان  
 ايجاب غسل الرجلين فرعا عن بقاها فلا ينصور ايجاب غسلها  
 شرعا بعد سقوطها وكان العقل مدركا لذلك بالضرورة مع ذلك  
 نسخا نسحا واليه هذا اشار بقوله وكانه توسع فيه اي في جعل الرفع  
 نسخا اي فلا اعتراض عليه **قوله** للنسخ اي اللفظ الوارد عن الشارع  
 في كتاب او سنة وقوله تضمن اي يستلزم ناسخا **قوله** تلاوة وحكما  
 تميزان عن المضاف اي تلاوة بعض النوان وحكمه فان بقا الحكم  
 اللفظ اي في نسخ التلاوة فقط كما ان قوله وانتفا الحكم دون اللفظ  
 راجع الى نسخ الحكم دون التلاوة **قوله** لادل على بقائه اي كما مر عليه  
 الله عليه وسلم برحمه ما عزو غيره كما في الصحيحين وغيرهما **قوله**  
 ليس بوصف كونه مدلا له اي بل لانه فان دلالة اللفظ على  
 الحكم وضعية لا تزول **قوله** وقد وقع الاقسام الثلاثة اي رفع التلاوة

قوله في وقعة بدر في المعجزة ان الله صلى الله عليه وسلم قفي بسلب  
 اني جهل لما ذن عمرو بن الجموح قوله وان الآية قبله في غزوة  
 بدر في سابع عشر رمضان من السنة الثانية من الهجرة وغزوة  
 حنين في شوال من السنة الثامنة بعد الفتح قوله وقوله تعالى ان الله  
 يا منكم ان تدعوا بغرة يغال عليه وعلى ما بعده انه شرع من قبلنا  
 وليس شرعنا ولو ورد في شرعنا ما يفورده على ما صححه بعض  
 المتأخرين الا ان يقال انه مبني على ان شرع من قبلنا شرع لنا  
 او ورد في شرعنا ما يفورده كما ذهب اليه جماعة من اهل العلم قوله  
 لان وجوب التبليغ معلوم بالعقل ضرورة اي والا لا تنتف  
 فائدة الرسالة واللازم باطل فكذا المزوم قوله وقيل لا يجوز ذلك  
 اي لانه لا يعلم المكلف الموجود بالخصص ولا بانه مخصص قوله  
 وهو منتف هنا لا البيان قد وجد وان لم يستوعب المكلفين  
 ومن لم يبلغه منهم فلتقصيره بعدم البحث عنه كما ذكره الخارج  
 قوله وقد وقع ان بعض الصحابة الخ انما استدل على المخصص  
 السمع دون العقل لكونه محل وفاق قوله لعموم علة طلبت  
 مخصص الجوس اي مخبرهم من عموم قوله تعالى فاقتلوا المشركين  
 قوله اخذها من مجوس لغير هذا مخصص فعلي كما ان قوله صلى الله  
 عليه وسلم سنوهم سنة اهل الكتاب مخصص قوله لعموم  
 نسخ قبل التمكن فانه لا امد للتعبد بالحكم حتى يكون الخطاب  
 الثاني والا على انتهائه وما قيل ان بيان انها المنطوق يصدق  
 بانتهائه بعد التمكن من الفعل وقوله لوجود اصل التمكن بالحكم  
 الاول قبله خلاف الظاهر من اطلاق انتهائه الا امد كما يقتضيه  
 الذوق السليم فحصل الفرق بين القولين وان دفع ما قيل  
 ان مداهما واحد اذ رفع الحكم يستلزم بيان انتهائه عند  
 الله وبالعكس قوله اي من حيث تعلقه اي لا من حيث ذاته فانه



دون الحكم وعكس **قوله** لولا ان يقول الناس زاد عمر في كتاب الله الى  
استشكل بان ان جاز كتابتها في قرآن فوجب مبادرة عمر للكتابتها لان  
قوله الناس مجرد لا يصلح مانعا من فعل الواجب واجيب بان مراده  
لكتبتها من بها على ان تلاونها قد سمحت لكونها كتابتها الامن من نسخها  
لكن قد تكتب بلا تنبيه في بعض المصاحف غفلة من الناس فيقول  
الناس زاد في كتاب الله فترك كتابتها فعلا عظم المقدس باختها  
**قوله** فينقطع اي اصل التكليف به اي النسخ **قوله** واحتمال الحكاية اعترض  
والجواب ظاهر **قوله** جعله مبينا للقرآن اي بسنته فلا يكون القرآن  
مبينا بسنته لئلا يلزم الدور **قوله** لانها من عند الله تعالى فالذكر  
المنزل اعم من الكتاب والسنة ولو سلم اختصاصه بالقرآن  
فلا يناه في كون السنة ايضا منزلة اذ لا حصر غاية الامر ان الكتاب  
منزل لفظا ومعنى والسنة منزلة منزلة معنى قال تعالى وما  
ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى **قوله** وبذل على الجواز اي  
جواز نسخ السنة بالقرآن قوله تعالى والزنا على الكتاب تبيان  
لكل شي اي والسنة شي **قوله** فلنا ليس تبدلنا من تلقا نفسه اي بل  
من عند الله تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى  
**قوله** وبذل على الجواز اي جواز نسخ القرآن بالسنة قوله تعالى الذين  
لناس ما نزل اليهم باسناد البيان اليه الصادق بنبيين الكتاب  
بالسنة والنسخ تبين **قوله** فلنا لا سلم عدم توان ذلك اي حديث  
الترمذي ونحوه من الاحاديث النسخة للقرآن للمجتهدين ولان  
يتواتر عندهم اذ قد يحصل التواتر لقوم دون قوم **قوله** ولو اختلف  
الله من كلام الشافعي رضي الله عنه واخره ناسخة لسنته والمراد  
بالاحداث هنا احداث ثرولة قرآن على وجه يقتضي رفع ما تقدم  
ثبوتها بالسنة وقوله لسن رسول الله اي بسنته ما احدث الله  
اي ما انزل الله من القرآن كما قرر ذلك بعض المحققين **قوله** اذ لا شك

في موافقته اي صلى الله عليه وسلم له اي الكتاب فالإضافة في  
موافقته من إضافة المصدر الى المفعول **قوله** وقد فعله صلى الله  
عليه وسلم اي فعل تولية الوجه شطر المسجد الحرام اي جهته وفعله  
صلى الله عليه وسلم سنة فعلية عاضدة للقرآن في النسخ للسنة  
العقلية التي هي صلواته صلى الله عليه وسلم الى بيت المقدس فان  
شروعية الصلاة اليه انما ثبتت ابتداء بالسنة لان القرآن اعدل  
على المشروع عليه التي كانت قبل النسخ بقوله تعالى ما ولا هم عن قبلهم  
التي كانوا عليها وما جعلنا القبلة التي كنت عليها فقد اتفقوا على ان  
المراد بها بيت المقدس **قوله** وهذه القسم ظاهر في الفهم اي بخلاف  
القسم الاول اذ لم يقل فيه ولو احدث رسول الله صلى الله عليه  
وسلم في امر غير ما احدث الله فيه لا حدث الله فيه ما احدث رسول  
حتى يبين للناس ان له قرانا ما نسخا الكتاب قال بعضهم ولعله انما  
ترك التصريح بذلك لظاهر من الشاعة وان كان لا يشاعة في  
الحقيقة اذ المعنى ولو احدث رسول الله في امر بسنته عن الله  
غير ما احدث الله فيه من القرآن لانه صلى الله عليه وسلم لا ينطق  
عن الهوى فالمحدث في الحقيقة في الحالين هو الله تعالى فلهذا قال  
الله والاول محمول عليه في الفهم هذا على انه قد استشكل في التفسير  
كلهما من كلام الشافعي رضي الله عنه اذ ظاهر كلامه انه لا ينسخ الكتاب  
الا الكتاب ولا السنة الا السنة وان وجد لاحدهما موافق من  
الآخر فهو عاضد ولا ينسب اليه نسخ ولهذا خالفوا الله غيره من  
المصاحف في الحكاية كما بينه الله واما قول الله والوجود فظاهر  
بالمثال المذكور في كلامه وهو نسخ النوح في الصلاة الى بيت  
المقدس **قوله** ويكون المراد من صدر كلام الشافعي اي وهو  
لا ينسخ كتاب تعالى الا كتابه **قوله** وان كان ثم سنة ناسخة له اي  
للكتاب الاول **قوله** وبعض استعظم ذلك اي منع نسخ احدهما



بالاضافة وما فهم المصنف اي الشافعي رضي الله عنه من ان كلامه في الوقوع  
لا في الجواز المقتضى لارتفاع مقام مثله عن الكلام فيه ومن ان انه لا بد في  
وقوع النسخ بكل منها للاض من عاصد من الاخر يوافق النسخ دافع  
لحل الاستعظام اذ محل استعظام القول بالمنع او القول بعدم الوقوع  
مع ثبوت الوقوع ولا يخفى انه لا يقول بالمنع كون كلامه في الوقوع  
ومقابلته لا في الجواز عطلا ومقابلته ولا يقول بعدم الوقوع مطلقا حتى  
يعترض عليه بالوقوع بل عند عدم العاصد حتى لا يلزم التضييع من  
من التفتت بان الكتاب قد خالف السنة او عكسه ففرض الشافعي  
بثبوت العاصد رد التضييع **قوله** يحمل عن امراته اي يقوم عنها عجل  
اي يسبق فيامه الانزال **قوله** اذا جلس بين شعبها الأربع قبل يساقاها  
وخذائها وقبل يداها ورجلاها وقبل شعبها الأربع اي نواحيه  
وقوله ثم جهدها بفتح الجيم والها اي جامعها واصل الجهد المشقة كنيته  
عن الجمار لما يلزمه عادة من الحركة التي من شأنها المشقة **قوله** لتأخر  
هذا اي حديث الصحيحين عن الاول اي حديث مسلم وهذا على النسخ  
واسند الشافعي برواية اي داود **قوله** التي كانوا يقولون اي اصحابه رضي  
الله تعالى عنهم في زمنه عليه الصلاة والسلام **قوله** الذي هو اصله في  
الجملة اي وان لم يكن اصله في سبيلنا **قوله** قلنا يتبين به اي بما وجد بعد  
زمنه صلى الله عليه وسلم ان مخالفته كان منسوخا اي بالنسخ الذي كلف  
اليه القياس **قوله** لا نسلم لزوم دوايه اي القياس بدوام النص **قوله**  
وفرضنا نسخا اي القياس الموجود في زمنه عليه الصلاة والسلام  
كان اي ناسخا قياسا ان يكون اجلي منه اي من القياس المنسوخ  
به **قوله** لا نسخا المتأوفا اي العادلة **قوله** وعن النص المنسوخ به اي  
في المسئلة الاولى وهي نسخ النص بالقياس **قوله** اي مفهوم الموافقة  
تفسير للنجوي وقوله الاولى والمساوي عطف بيان على قسميه وقوله  
اي المنطوق تغير اصله **قوله** وقيل لافيهما اي الصورتين **قوله** لمناواة ذلك

اي

اي نسخ احدهما دون الاخر للزوم بينهما لان في اللازم يستلزم نفي  
اللزوم وفي الملزوم من حيث هو ملزوم يوجب في اللازم **قوله**  
يتمتع الاول اي نسخ النجوي دون اصله **قوله** لا امتناع بقا الملزوم اي  
كلاصلها مع نفي اللازم اي كالتجوي **قوله** في به المص بكاف التثنية  
اي المفيدة لما هو الاصل **قوله** لكن يؤخذ اسندراك على قوله ولقوله  
جواز الثاني وقوله يؤخذ مما سبغ في اي في قوله الله وقيل نسخ النجوي  
لا يستلزم نسخ الاصل بخلاف نسخ الاصل ذاته يستلزم نسخ النجوي  
اي يتمتع نسخ الاصل مع بقا النجوي وهذا القول هو عكس الثالث  
المختار لابن الحاجب اي امتناع نسخ النجوي دون الاصل **قوله** ايا كان  
اي ذلك الاحد **قوله** لان النجوي لازم لاصله وتابع له اي جامع للوصفين  
فينظر في استلزام نفيه لغير الاصل من حيث انه تابع له اي جامع للوصفين  
نفيه لغير الاصل لنفيه من حيث انه تابع وفي عدم استلزام نفي كل منهما  
لغير الاخر لعكس ذلك وفي عدم استلزام نفي النجوي للاصل لكونه  
تابع وفي عكسه لكونه لازما وقد تكفل الله ببيان ذلك **قوله** ان  
الخلاف الثاني اي الخلاف في الاستلزام الذي اقتصر عليه البضاوي  
وقوله من الاول اي من جملة الخلاف الاول وهو الخلاف في الجواز  
والامتناع الذي اقتصر عليه ابن الحاجب وقوله بل هو اي الخلاف الثاني  
المشار اليه بقول الامدي غير ان الاكثر الخ وقوله بيان لما خذ الاول  
اي الخلاف الاول حيث قال غير ان الاكثر الخ على ان نسخ الاصل يفيد  
اي يستلزم فدل على ان الاكثر على الامتناع لبنائه على الاستلزام  
الذي صرحوا به ودل على ان الاقل على الجواز لبنائه على عدم الاستلزام  
المصرح به في كلام الاقل **قوله** فلينأمل يمكن الجواب عن المص بعد  
التأمل في كلامه انه لم يسبق الخلاف في الاستلزام على وجه التوزيع  
على الجواز بل ساق قول الاكثر بعد ان مشى على نصيح الجواز اذا  
الواولا تقتضي تفريعا فامل **قوله** ويجوز نسخ المخالفة اي الحكم للمفهوم

133



بطل بين المخالفة ان لم تنحرف عن اصلها في النسخ بل نسخت معه  
 وان تجردت عن اصلها بان نسخت دونه فقوله اي يجوز نسخها مع  
 اصلها وبدونه تفسير للمفيا والغاية **قوله** في الاظهر متعلق بالثانية  
 الثانية وهي قوله لا اصل دونها وقوله من احتمالين متعلق بالاظهر ومن  
 التبعيض **قوله** لا يماي المخالفة تابعة اي في الوجود لا اصلها وهو  
 حكم المنطوق فتبعه في الارتفاع كما اشار اليه بقوله فترتفع بارتفاع  
 ولا يرتفع هو بارتفاعها اذ رفع التابع لا يستلزم رفع المنبوع  
 بخلاف العكس **قوله** من حيث دلالة اللفظ عليها مع لا من حيث ذاته  
 اي والناسخ انما يرفع ذات الحكم اي من حيث التعلق ولا مدخل  
 له في رفع الدلالة فدلالة اللفظ على حكم المنطوق لم ترتفع وان  
 ارتفع الحكم من الحيثية المذكورة لدليل منفصل واجيب عنه بانه  
 اذا ارتفع تعلق حكم المنطوق فسقط اعتبار دلالة اللفظ عليه  
 فسقط ما يترتب على اعتبارها من المفهوم **قوله** ومثال نسخهما اي  
 المخالفة واصلها ان ينسخ وجوب الزكاة في السائمة اي بحسب الفرض  
 والتقدير وقوله الدال عليها اي الوجوب والتبع الحديث السابق في  
 المفهوم اي تحت المفهوم **قوله** الى ما كان قبل اي قبل الدليل الخاص وقوله  
 مما دل بيان ما كان وبين الدليل العام بقوله من تحريم للفعل **قوله**  
 نظر الى لفظ الخبر اي فانه على صورة لفظ الخبر وان كان امر في الحقيقة  
 ولا يخفى كما قال بعضهم ضعف هذا التمسك فان العبرة بالحقيقة لا بالشبهة  
**قوله** او قيد اي الانشا بالتأبيد وغيره اي او غيره **قوله** وقيل لا يجوز  
 نسخ الانشا المقيد **قوله** والفرق يعني ان ابن الحاجب فرق بين هذا  
 وما قبله بان التأبيد فيما قبله وهو صوموا ابد الخ قيد للفعل الواجب  
 وهو الصوم الذي هو فعل المكلف وفي هذا وهو الصوم واجب  
 مستمر ابد قيد للحكم وهو الوجوب على وجه الاستمرار فلذا لم  
 يجوز نسخه بخلاف فعل المكلف فاجاب الشبهة بان هذا الفرق لا يجد

لان

لان المراد في الصور بين الانشا وانما يجد في الفرق يكون العايد  
 قيد الوجوب في هذا وما قبله ان لو كان المراد الخبر وهو محل  
 وفاق **قوله** وتقييد المصلة اي لقوله الصوم واجب الخ بالانشاء هو  
 مراده اي ابن الحاجب وان لم يصرح به اي بالتقييد وقوله لذكره  
 علمانه مراده وقوله بشي متعلق بالاخبار وقوله قبل الاخبار  
 ظني بوجوب بالنسبة لقوله بعدم قيامه **قوله** فان كان الخبر عنه  
 بيان لمحل النزاع بينا وبين العترة وفيه تنبيه كما قال بعضهم  
 على ان ما قبله محل وفاق **قوله** فسمعت العترة ما ذكر اي من نسخ  
 اجاب الاخبار **قوله** فنزه عنه الباري هذا مبني على قاعدة ثم في  
 التحسين والتجريح العفيلين فقوله في الجواب قد يدعوا الى الكذب  
 عرض صحيح جواب على سبيل التنزيل وارضا العنان والافالحق  
 سبحانه وتعالى لا يسئل عما يفعل **قوله** فلا يكون التكليف نقصا  
 الا ترى ان الله سبحانه وتعالى اباح بنص كتابه العزيز لمن اكره  
 على الكفر ان يتلفظ بكلمة الكفر وقلبه مطمئن بالايمان وهي  
 مشتملة للكذب الذي هو الاخبار بتقييد الايمان ولا يخفى كما  
 قال بعضهم ان ذلك كاف في الدلالة على جواز الوقوع عملا وكذلك  
 اجاب الكذب في الصور التي ذكرها الغني **قوله** وقيل في المتغير  
 يجوز اي نسخ الخبر اي مدلوله ان كان خبرا عن مستقبل **قوله** لجواز  
 المحول تعالى فيما يقدح اي من العلاقات المشار اليها بقوله تعالى  
 يح الله ما يشاء ويثبت لا المحتملات المشار اليها بقوله تعالى وعنده  
 ام الكتاب اي علمه تعالى الازلي الذي لا يضل المحر والانيات او  
 اللوح المحفوظ بناء على انه صور ما سبق به العلم القديم من  
 المبررات ولذا سمي محفوظا اي من المحر بخلاف الواح المحر والانيات  
 المكتوب فيها العلاقات وهي ثلاثية وستون لوحا افاده بعض  
 الاكابر من اهل الكشف وهي المعبر عنها بعبارة المتكلمين وغيرهم



بعضها في الحفظ **قوله** والاعبار بيبه اي المحو **قوله** الجواز ان يقول  
الله ليت نوح في قوله الف سنة الى ان اراد ان الاخبار بالرسنة  
الاخمين عابا لا ينافي انه ليت الف سنة لان الاخبار بالاقول  
لا ينافي الاكثر فسلم وتكن في كونه نسخا نظر وان اراد انه لم يلبث  
الا اقل بعد الاخبار ما نه ليت الف سنة فبما شكل لا يخفى لتزهر  
الحفا بجانها عن ذلك وهذا وجه الضعف في القول **قوله** وكان سقط  
من مبيضة المص لفظه وقيل بعد بجوز اي فكان صورة العبارة  
فيل سقط اللفظ وقيل بجوز وقيل ان كان عن مستقبل والمع  
وقيل بجوز مطلقا سواء كان عن ما هن او مستقبل وقيل بجوز ان كان  
عن مستقبل فيستفاد من اطلاقه حكاية الجواز في الاول وتبينها  
بالمتقبل في الثاني حكاية هذا القول المزيدي في الالف فقول المفسر  
ما قلنا في اي حين ثبوت لفظه وقيل بعد قوله بجوز **قوله** بعد تسليم  
رعاية المصلحة اي لا نسلم او لا رعاية المصلحة اذ الحق لا يسيل عما  
يفعل سن رعاية المصلحة وجوبا في الحكمة كما هو مذهب الاعتراف  
او تقضلا ان روعيت كما هو المذهب الحق فلا نسلم انتقالها اذ  
يكفي في رعاية زيادة الثواب في الانتقال المذكور **قوله** قال تعالى وعلى  
الذين يظنون فدية الى دليل النسخ التاخير وهذا ظاهر على قراءة  
الجمهور يظنون فدية الطافة لا يظنون فدية بالتشديد بل من التطويق  
اي يظنون فدية لا يستطيعون ولا يظنون فدية من الطافة لكن على  
حذف لا ويدل على قراءة الجمهور ما ورد في الصحيحين عن سلمة  
بن الاكوع لما نزلت هذه الآية وعي الذين يظنون فدية طعام  
سكين كانا من اراد ان يظن يظن ويندي حتى نزلت هذه الآية  
التي بعدها فسختها وفي رواية حتى نزلت هذه الآية فمن شهد  
منكم الشهادتين **قوله** قلنا لا نسلم رعاية ثبوتها اذ في الراحة من التكليف  
بذلك الحكم مصلحة وهي السلامة عن عدم الاخلال به او التهاون فيترتب

عليه

عليه الذم عاجلا والعتاب اجلا ان شأ الله ذلك **قوله** اذ انا جيم  
الرسول واقع موقع البديل من قوله وجوب اي شيخ اذ انا جيم  
الرسول الخ كما قال بعضهم يعني انه بدل منه باعتبار ما تضمنه  
من الامر الدال على الوجوب ولذا قال واقع موقع البديل ولم يقل  
بدل ويمكن ان يكون على حذف في الكلام دل عليه المعنى اي الثابت  
بقوله تعالى اذ انا جيم الرسول او قال اذ انا جيم بحذف قال كما هو  
عادتهم كثيرا في معرف من الاستشهاد **قوله** بل بدله الجواز اي الثابت بقوله  
تعالى فان لم تفعلوا وناب الله عليكم الآية **قوله** وخالفتم اليهود  
اورد عليه ان خلا في اليهود اذ يلبث ذكره في اصول الدين لا في  
اصول الفقه وقد يجاب بان الحامل له على ذلك تقوية الحكم بكونه  
جمعا عليه والاجماع من مباحث اصول الفقه **قوله** فنقل خالف في  
وجوده لما اشهر عندنا في مسلم انكار النسخ واردة ظاهره لا يقع  
لانه يودي الى انكار كثير من الشرايع ومن ذلك شرعنا لان كثير  
منهم يخالفون كثير من شرايع من قبلنا ولا يفعله ذلك مسلم اختلف  
في مواده من ذكر على اوجه منها ما فهمه المص واما القول بان خالف  
في وجوده فان اريد ظاهره فلا يلبث لما علمت وان اريد غير  
ظاهره فسلم ويكون الخلف لمظنا كما ذكره المص **قوله** في عده مناه  
التي تقرب لما ذكره من ان النسخ تخصيص في الازمان **قوله** وسلم اي  
المص في قوله لا يبغي من التمسح في فدية بعضهم نسخ حكم الفرع اي لانه  
ليس نسخا حقيقة حكم الفرع بل مستلزم عدم بغيه لسقوط  
الفرع بسقوط الاصل وفي قول بعضهم اشارة الى ان منهم من  
وافق المص في عبارته فلم من التمسح ايضا **قوله** اي بعض كانا  
اي سواء كان عمليا او اعتقاديا كما يظهر اليه الاحوال الالفة **قوله**  
لتوقن العلم اي التصديق من المكلفين بذلك اي شيخ جميع النسخ  
وقوله المقصود اي ذلك العلم منه اي من ذلك النسخ بتقدير اي فرض

يقين

في كلامه من قوله لا يبغي من التمسح في فدية بعضهم نسخ حكم الفرع اي لانه ليس نسخا حقيقة حكم الفرع بل مستلزم عدم بغيه لسقوط الفرع بسقوط الاصل وفي قول بعضهم اشارة الى ان منهم من وافق المص في عبارته فلم من التمسح ايضا قوله اي بعض كانا اي سواء كان عمليا او اعتقاديا كما يظهر اليه الاحوال الالفة قوله لتوقن العلم اي التصديق من المكلفين بذلك اي شيخ جميع النسخ وقوله المقصود اي ذلك العلم منه اي من ذلك النسخ بتقدير اي فرض



وهو متعلق بالمقصود والمخير في وقوعه لذلك يقع لو وقع  
 نسخ جميع التكليف لكان المقصود من وقوع ذلك علم المكلف به  
**قوله** وهو المقصد بنسخ جميع التكليف ان يقع دعوى نسخ جميع  
 التكليف تغليب فان بعضها نسخ وبعضها لم يبق التكليف به  
 فسمى الكل نسخا تغلبا فلا نزاع في المعنى فان القائل بنسخ جميع  
 التكليف مراده انه يجوز عقلا ان لا يبقى تكليف من التكليف  
 وان كان فيما عدا المعروفين بطل بقى النسخ وفيما بطل بقى الاثبات  
 والانقطاع ومراد القائل بعدم الجواز انه لا يجوز عقلا ارتفاعها  
 كلها بطل بقى النسخ وان جاز انقطاع التكليف في البعض بانتهاء به  
 وانقضائه **قوله** اي معرفة الله تعالى اي العلم بوجوده ووحده  
 وجميع ما يجب له من صفات الكمال ويستحيل عليه من صفات النقص  
**قوله** فلما الحسن باطل اي وليس حسنا الا ما حسنه الشرع **قوله** لما  
 ذكر متعلق بالوقوع فلامه مفوية لا تعليلية **قوله** بمعنى الاستعداد  
 اي تفويرو الحكم المطلوب وثبوته في الذمة لا بمعنى الامتثال اي  
 طلب الامتثال **قوله** فليست بنسخ للمزيد عليه اي لحكم المزيد عليه  
**قوله** ما يقال هل رفعت لما كان هل رفعت هو عن الخلق اشار الله  
 اليه ان في الكلام حذف مضاف وهو ما يقال وذلك عن المثار **قوله** اي  
 الزيادة اي حكمها حكما شرعيا للمزيد عليه **قوله** والمقتضى للتركيز  
 اي كالبراه الاصلية اذا انتفى توقف العبادة المشروعة على امر يزداد  
 عليها جزا او شرطا مستند الى البراه الاصلية وحكم رفع البراه الاصلية  
 ليس بنسخ **قوله** وينبغي ذلك اي على كون الزيادة نسخا اصلية  
 لا يعمل بحبر الاحاد في زيادتها على القرآن لانه قطع وفيه ظنية  
 وظن المتقن لا ينسخ مخطوطة عند فهم **قوله** البكر بالبكر اي زنا  
 البكر بالبكر والمراد بالبكر غير الحصن **قوله** عدد الاقوال المفصلة والقرع  
 المبينة الاول بصيغة اسم الفاعل اي الاقوال التي تشمل على تفصيل  
 مقابله

مقابل لا اطلاق القولين السابقين والثاني بصيغة اسم المفعول  
 من البيان كما اوضحه الله **قوله** ولا فرق بين متصله والاشارة  
 بالتمثيل اليه ان المراد بالمتصل من الشرط المقارن لجميع العباد  
 كالاستقبال وبالمفصل المتقدم على كماله **قوله** او قول  
 الراوي بهذا سابق في معنى ذلك ما لورث بينهما بتم مثلا وقوله  
 كان امر الامورين كذا **قوله** خلافا لمن زعم ذلك اي الثاني **قوله**  
 قلنا لا يلزم ذلك اي كون المخالف هو السابق **قوله** قلنا ان  
 ان الاصل ذلك لكنه غير لازم لجواز المخالفة بين الوضع والنزول  
**قوله** لما علم انه منسوخ ولم يعلم ناسخه توضيح للفرق بين صورة  
 التنكير والتعريف بان صورة التنكير فيها افادة لاصل النسخ  
 فيحتمل ان يكون ذلك عن اجتهاد بخلاف صورة التعريف فان  
 النسخ فيها معلوم ولكن لم يعلم عين النسخ فيضعف احتمال  
 كونه عن اجتهاد بخلاف صورة التنكير فان الاحتمال فيها أقوى  
 لما مر **قوله** لما عدا متعلق بالاشارة لما عدا الاجزائي الكلام على  
 الكتاب الاول حم الله لنا بالصالحات ووفقا لحسن النيات  
 نحن واخواننا ومساكيننا واولادنا وجميع المؤمنين ونشرع بعون  
 الله في الكتاب الثاني فنقول **قوله** وفي اي السنة في عرف الشرع  
 اقوال **قوله** صلي الله عليه وسلم اي الدالة على احكام شرعية  
 وافعاله الدالة على ذلك اما في اللغة فالطبيعة والعادة **قوله** ومنها اي  
 الافعال تقريرة دفع لما يقال ان التعريف غير جامع لخروج التبريد  
 عنه وحاصل الدفع ان التعريف داخل في الافعال لانه كلف عن الانكار  
 ولكن فعل كما تقدم في قوله لا تكليف الا بفعل ويؤخذ من هذا  
 التحليل كما قال بعضهم ان الافعال ايضا الكمال والاشارة فلا يخرجان  
 عن التعريف اذ المهم نفس كالكلف عن الانكار والاشارة فعل الجواز  
 فاذا هم يبي وعافه عنه عايقا وشار يبي كان ذلك الفعل مطلوبا  
 والاستدلال كما هو

في كتاب النسخ

والاستدلال كما هو  
 او فعل بغير ان يطلع عليه  
 ولا يستدل كما هو



شرعاً لانه لا يهمل ولا يثبر الا بحق وقد بعث صلى الله عليه وسلم  
ليبان الشرعيات وانما اقتصر الله على التفرير بنبأ للمصنف لتفريعه  
انما تفريعه صلى الله عليه وسلم احدا على ما طل للمصنف في الاقوال  
والافعال ومثل اللهم صلى الله عليه وسلم جعل اسفل الرداء  
اعلاه في الاستسقاء ففضل عليه فتركه كما رواه ابو داود والنسائي  
وغيرها فند استدل به اصحابنا على استحباب ذكره ومثل  
للاشارة بما شارته صلى الله عليه وسلم فكعب بن مالك ان يضع  
الشطر من دينه على علي بن ابي طالب كما في الصحيحين **قوله** من  
الامر والنهي البيان الاقوال المذكورة **قوله** ولتوق في حجة السنة  
اي كونها حجة يجب العمل بمقتضاها **قوله** ذكرا جميع الانبياء اي  
الرسول وغيرهم لزيادة الفائدة وان كان المقصود هنا بيان عظمة  
نبينا صلى الله عليه وسلم في الاقوال وغيرها بالاحتج بها واخذ العموم  
في الانبياء عليهم الصلاة والسلام من الالف واللام في قول المتن  
الانبياء **قوله** اي لا يصدر عنهم ذنب اصلا اخذ العموم من التكرار  
في سياق النفي وفي قوله لا صغيرة ولا كبيرة لا عمدا ولا سهوا الشعار  
بان قوله سهوا لا يختص بالصغيرة فنية اشارة الى انه ليس من  
تمام المبالغ به حتى يختص بالصغيرة بل هو مبالغ فيه فمع الصغيرة  
والكبيرة فكانه قال لا يصدر عنهم ذنب اصلا ولو صغيرة ولو كانوا  
وفي قوله لا يصدر عنهم ذنب الا اشارة الى ان العصمة عدم خلق  
الذنب في العبد كما هو الصحيح عند اهل السنة لا ملكة تلي في عدم  
الوقوع في الذنب كما هو المشهور عند المعتزلة او لو كان كذلك لم يحتج  
الى تكليف الانبياء مع انهم اشد الناس في التكليف ومن هذا  
قال ابو منصور الماتريدي العصمة لا تزيل المحنة **قوله** وقال الكشي  
الخ ونظله في زوايد الروضة عن المحققين وحكاها ابن برهان في  
الوجيز عن اتفاق المحققين واختاره في الاوسط وقال القاصي

الحسين

هذا هو الوجه في قوله لا يصدر عنهم ذنب اصلا  
لانهم لو كان لهم ذنب لم يكن لهم عصمة  
لان العصمة لا تزيل المحنة  
وقوله لا يصدر عنهم ذنب الا اشارة الى ان  
العصمة عدم خلق الذنب في العبد  
كما هو الصحيح عند اهل السنة  
لانهم لو كان لهم ذنب لم يكن لهم عصمة  
لان العصمة لا تزيل المحنة  
وقوله لا يصدر عنهم ذنب الا اشارة الى ان  
العصمة عدم خلق الذنب في العبد  
كما هو الصحيح عند اهل السنة  
لانهم لو كان لهم ذنب لم يكن لهم عصمة  
لان العصمة لا تزيل المحنة

الحسين في اول الشهادات من تعليقه انه الصحيح من مذهب اصحابنا  
ونظله ابن حزم عن مجاهد وغيره وصححه جمع من المتأخرين **قوله** علي  
ان يصدر عنهم ذنب متعلق بقوله لكرامتهم على تفريغ معنى  
منزلهين **قوله** والتطيف اي الزيادة عند الاخذ المتضمن عند دفع  
كادل عليه قوله تعالى ويل للمطففين الذين اذا اكتالوا على الناس استوفوا  
واذا اكالوهم او وزنوا هم يخسرون **قوله** وينهون شرط في الجواز  
معطوف على مقدم قبل الاستثناء اي فتقع الصغيرة سهوا وينهون  
عنها الا الدلالة على الحسنة لا يمكن وقوعها منهم **قوله** فاذا لا يقع  
صلى الله عليه وسلم احدا على باطل اي من قول او فعل **قوله** وسكونه  
مبتدأ خبره قوله دليل الجواز للفاعل **قوله** ولواي ولو كان عليه  
المصلاة والسلام غير مستشرا في سرور عاراي او سمع وقول علي  
الفعل متعلق بسكونه اي عن الانكار على الفعل وقول الشبان  
علم به متعلق ايضا بسكونه والبا سببية **قوله** اي رفع الحرج  
تفسير للجواز اي ليس المراد به الاباحة بمعنى استواء الطرفين  
بل ما يعم الاحكام الخمسة ما عدا الحرام وقوله لان سكونه على  
دليل الجواز اي لان سكونه صلى الله عليه وسلم على الفعل تقويمه  
وهو صلى الله عليه وسلم لا يفور على باطل **قوله** لان السكون ليس  
بخطاب حتى يعم اي لما مر ان العموم من عوارض الالفاظ لا المعاني  
واجاب بانه كالخطاب فيعم اذ هو لفظ بالقوة **قوله** وفعله اي كل  
فعله حية الكروية في حقا بالمعنى الفاعل لخلو الاول لانه واجب  
في حقه صلى الله عليه وسلم لم يحصل بيان الجواز به والجواز كما يقع بالقول  
يقع بالفعل بل هو ابلغ **قوله** فكيف منه اي فكيف صلى الله عليه وسلم  
وسلم مع ندرا وقوعه من التبع من امته وليس المعنى فكيف لا يندر  
منه وان كان ظاهر العبارة **قوله** او بياناً لنص جمل او مواد به خلاف  
ظاهر كقطع السارق من الكوع وبهذا اندفع ما يقال ان التمسك  
بما هو عليه من مذهب اصحابنا

هذا هو الوجه في قوله لا يصدر عنهم ذنب اصلا  
لانهم لو كان لهم ذنب لم يكن لهم عصمة  
لان العصمة لا تزيل المحنة  
وقوله لا يصدر عنهم ذنب الا اشارة الى ان  
العصمة عدم خلق الذنب في العبد  
كما هو الصحيح عند اهل السنة  
لانهم لو كان لهم ذنب لم يكن لهم عصمة  
لان العصمة لا تزيل المحنة  
وقوله لا يصدر عنهم ذنب الا اشارة الى ان  
العصمة عدم خلق الذنب في العبد  
كما هو الصحيح عند اهل السنة  
لانهم لو كان لهم ذنب لم يكن لهم عصمة  
لان العصمة لا تزيل المحنة







القول اي الاخير من الاقوال الخمسة بحمل الفعل على كل منهما على ما حمل  
 عليه سواء ظهر قصد القرية ام لا **قوله** فينا بعلية هذا القصد اي كما  
 يثاب على القرية بنفسها التي هي الفعل **قوله** ملحقا بدله الاول اي ان  
 ظهر **قوله** اي تحالفا لما كان المتعارض هو التقابل على سبيل التمايز  
 بحيث لا يمكن الجمع بين المتقابلين وكان المراد منه التخالف الا ان  
 لا يمكن الجمع فيه بين المتقابلين فهو التخالف بالقول بان  
 تغير التعارض بالتقابل على سبيل التمايز يرجع الى تغير التعارض  
 بالتخالف من كل من الجانبين فيه **قوله** من القول والفعل ان كانت  
 من التبعيض فالواو على ما بها وان كانت للبيان فالواو بمعنى مع  
**قوله** بان علم اخذه من مقابلة المظاهر بقوله فان جهل **قوله** وذلك اي  
 النسخ في حقه عليه الصلاة والسلام ظاهر في ناسخ الفعل لظهور  
 دلالة القول السابق على الوجوب المستمري وكذا في تقدم دلالة  
 الفعل على الجواز المسمى فاذا تكرر القول عند كماله ناسخا **قوله** لكن اي  
 عدم النسخ محله في ناسخ الفعل لدلالة الفعل المظاهر على ان غاية  
 القول وفوق الفعل لعدم دليل يدل على تكرار مقتضى القول بخلاف  
 ما اذا تقدم الفعل فانه قد يكون منسوخا بالقول لما تقدم من  
 دلالة الفعل على الجواز المستمري فاذا اورد بعده القول المتأخر  
 لمقتضاه كان ناسخا ووجه منافاته له في مقتضاه مع عدم  
 دليل على تكرار مقتضى القول دلالة على انقطاع الاستمرار ولو  
 لو قرع مقتضاه مرة **قوله** فالثالث الاصح الوقف اي التوقف **قوله**  
 والفعل انما يد بغيره لكونه لم يوضع للدلالة فله محامل ولا بد  
 في الدلالة من اقران ما يعين بعض تلك المحامل **قوله** بدليل انه  
 بين به القول اي ما اشكل به معناه كما في خطوط الهندسة  
 ونحوها من التشكيل والانغارات والحركات التي جرت العادة  
 بان يستعان بها في التعليم اذ المرين القول به ودفع بان غايته

انه

139 انه وجد البيان بالفعل لكن البيان بالقول اكثر فيكون راجحا وتقدم  
 نسيم النساوي فالبيان بالقول ارجح لكونه موضوعا للدلالة كما  
 ذكره الله ولما تقدم في بحث الموضوعات اللغوية من ان القول  
 اعم دلالة اذ يعبر المعذوم والموجود والمفقود والمحسوس **قوله** الى اخر  
 ما تقدم اي من قوله في كل سنة واقطر فيه في سنة بعد القول وقبله  
**قوله** وفي الامم اي وفي حق الامم **قوله** لنيل ما تقدم اي من علل الاقوال  
 الثلاثة **قوله** والما اختلف التفسير في المسكين اي حيث رجع الوقف  
 في حقه والعمل بالقول في حقه **قوله** لا ناسخا **قوله** لا ناسخا اي  
 في الفعل الذي يتعلق بها **قوله** بالعلم بحكمه لنعمل به بخلاف ما يتعلق  
 بالشيء عليه ولم فلسنا متعبدون بالعلم بحكمه اذ لا ضرورة  
 الى الترجيح فيه **قوله** تقدم عليه او ناسخا اي بان علم ذلك كما يشتم اليه  
 قوله او صهل **قوله** لان التخصيص اهلون منه لان التخصيص رفع الحكم  
 عن بعض الافراد بخلاف النسخ فانه رفع الحكم عن جميعها **قوله** زيادة  
 للفايدة علة للافتتاح بتقسيم مطلق المركب مع ان المقصود  
 بالذات هو البحث عن المركب الخبري خاصة وحاصله انه لما كان  
 تقسيم مطلق المركب يجر الى الكلام في المركب الخبري لكونه من اقسامه  
 كان ذلك محصلا للغرض من زيادة الفائدة **قوله** اي من اللفظ  
 اي لا المعنى واحذ ذلك من تقسيمه الى المهمل والمستعمل وهما من  
 اقسام اللفظ كما هو ظاهر **قوله** بان لا يكون له معنى اي وضع **قوله**  
 وهو اي المركب المهمل موجودا كقول لفظ الهديان يعينكما  
 صدقات مدلوله فان مدلوله بهذا المعنى لفظ مركب لا معنى له  
 بالوضع **قوله** فراجع خلافه الى ان مثل ما ذكر لا يسمى مركبا اي لا  
 له نفيه من اصله اذ الامام لا ينكر وجود لفظ ضم بضمه الى بعض  
 لا معطيل ولكن لما اعتبر التركيب الضم للافادة فثبت انتفاء  
 انتفي رجع خلافه الى ان مثل ما ذكر لا يسمى مركبا واما من لم يعتبر



في التركيب الافادة فاطلف التركيب عليه كغيره وقوله لا يسمى  
 مركبا اي كما لا يسمى مفردا فهو واسطة وعليه تكون الاقسام  
 في ثلاثة **قوله** وليس اي المركب المهمل موضوعا نصريح بالوقوع  
 لمجرد الايضاح والا فذلك معلوم من كونه ميملا **قوله** واختار انه  
 اي المركب المستعمل **قوله** اي بالنوع اي الحقيقة بان قصد الواضع  
 بوضع بعض المركبات وضع حقيقة المركب من حيث لا يتغير  
 استخاص تلك الموضوعات فلما لم يوضع لشخص من سائر المركبات  
 لا شتماله على الحقيقة الموضوعية وليس مفسدا على ما وضع  
**قوله** والمتميز عنه بالكلام اي في الجملة والا فمعلوم ان المركب اعم  
 من الكلام لا اعتبار بالفايدة التامة في مفهوم الكلام دون المركب  
 لصدقه بنحو الاضافة ونحو جملة الشرط وحدها وكذا اجمل **قوله**  
 اي كلمتان فصاعدا كالتارة الى ان من في قوله من الكلام هو  
 تبيينية **قوله** اسنادا خارج المركب للزجي والاضافي وسكت الم  
 عن ذلك لظهور **قوله** لان فيه بياننا بعد ايهام الاحتمال ان يكون  
 المتكلم امرا **قوله** مقصودة لا يضاف معناه اي لا لذهاتها **قوله**  
 بما تقدم اي من قوله ما تضمنه الك و قوله لتبادر الى حلة حقيقة  
**قوله** الفاييم بالنفس كان ينبغي التعبير بالذات بدل النفس لانه  
 يطلق على كلام الله الذي ولكن اشهر اطلاق النفس عليه  
 اصطلاحا والنصوص معلوم واما اطلاق النفس على انه تعالى  
 في قوله عز وجل تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك فمن باب  
 المشاكلة كما ذكر في محله **قوله** المعبر عنه بما صدقات اللسان في اي  
 المركبات الخاجة **قوله** وعليه اي الاشتراك المحققون من ان الاش  
**قوله** وبجواب على القولين اي في قوله الا شعر من ثبات اللسان  
 الذي هو سند المعتزلة في كونه حقيقة في اللسان بانه اي  
 الشان فديكرا استعمال اللفظ في معناه المجازي جواب على القول

الاول

قوله في ان حقيقة في لسانه  
 لا يستلزم ان يكون له حقيقة في لسانه  
 لا يستلزم ان يكون له حقيقة في لسانه  
 لا يستلزم ان يكون له حقيقة في لسانه  
 لا يستلزم ان يكون له حقيقة في لسانه

الاول وقوله او في احد معنييه الحقيقيين جواب على القول الثاني  
**قوله** للدلالة على العظمة اي عظمة الكلام المنسوب **قوله** لان بحسب  
 في ذلك اذ هو مورد الاستدلال الذي هو غرض الاصولي لا في المعنى  
 النفس لان محله علم الكلام للبحوث فيه عن الذات المقدسة  
 وصفاته **قوله** اي ما صدق اللسان في دفع لغوهم عود الفير الى مطلق  
 المركب و اشار الى ان تقسيم اللسان الى الاقسام المذكورة باعتبار  
 الما صدق لا باعتبار المفهوم **قوله** فطلب ذكر الماهية اي صفة او موصوفة  
 على وجه التبيين لبعض افرادها ودون ذلك كما اجاب بذلك بعض  
 الحقيقين عن الاشكال الوارد على تعريف الاستفهام بذكر بعض  
 ان تعريف الاستفهام بانه اللفظ المفيد لطلب ذكر الماهية كما هو  
 من هذا التقسيم غير جامع لان الاستفهام كما يفيد طلب ذكر  
 الماهية قد يفيد تبيين فرد من افرادها نحو من ذا الزيد ام عمرو  
 وقد يفيد طلب وصف من اوصافها نحو هل استغفر الله وهل  
 اخفد الزرع **قوله** او طلب تحصيلها اي ولو في ضمن فرد غير  
 بمره بخلاف تحصيل الكف عنها فان لا يتحقق الا بترك جميع الافراد  
**قوله** فيما دل عليه متعلق بالصدق والكذب وما وافقه على  
 النسبة **قوله** ام افاد طلبا باللازم اي لا بالوضع كالتمني والترجي فان  
 التمني كعود الشباب غير ممكن عادة فمع تلبية التلمني على  
 فوائده وذلك يستلزم كونه مطلوب بالواقع والترجي كعفو الله  
 محبوب متوقع الحصول فيستلزم ترجيه وتوقع حصول طلبه  
**قوله** من حيث هو اي من حيث كونه خيرا لا تنفر من ان الخبيات  
 معتبرة في التعارض فدخل في التعريف الاخبار الواجبة الصدق  
 والاخبار الواجبة الكذب فان القطع بصدق الاو كما في قولنا  
 لا اله الا الله محمد رسول الله للدلالة القطعية بالوحدة لله  
 والرسالة لمحمد صلى الله عليه وسلم لا مجرد النظر الى خبرتها والقطع

قوله في ان حقيقة في لسانه  
 لا يستلزم ان يكون له حقيقة في لسانه  
 لا يستلزم ان يكون له حقيقة في لسانه  
 لا يستلزم ان يكون له حقيقة في لسانه  
 لا يستلزم ان يكون له حقيقة في لسانه







والاعتقاد وصرح بان ما اتبع فيه الوصفان واسطة **قوله** اي مجموعهما الخ و دفع لما قيل ان كلام المص غير مطابق لكلام الراغب انا بناء على فقد احدها لا كليهما واصل الرفع منح الحاصل بناء على ما يشمل الامرين فيصدق بالفسرين **قوله** في الاثبات اخذه من قوله لا يثبتها ويعلم حكم النسخ بالمقايضة كما صرح به **قوله** كقيام زيد يشير به الى ان المراد بالنسبة المنسوب كقيام **قوله** وقد اتفق العقلان من الخبر كذا باي وهذه موجبة جزئية بطل السالبة الكلية **قوله** واجب بان كذب الخبر الى قوله ليس مدلول انشائه الى ما صرح به الرضي في شرح الحاشية وارتضاه المولى محمد الدين ان مدلول ما صدق الخبر هو الصدق خاصة وان الكذب ليس من مدلوله وانما هو احتمال عقلي **قوله** لان دلالة وضعيفة لا عقلية اي والدلالة الوضعية تجوز فيها تخلف المدلول عن الدليل بخلاف العقلية كما في دلالة الاثر على المورق **قوله** ونفس الخبر اخذنا من تنبيه الجواب **قوله** سالم عن هذا التخلل لان الحكم بالنسبة لا يتم الا بالخبر لا يتخلل عنه وكلامه يشير بترجيحه وعورض باننا نقطع بان نسبة القيام لزيد لا حكمنا بذكر وبان الذي يفهمه من هذا الاخبار مثل ذلك وقد نص على ذلك في المطول ورد قول الامام بان لا يورث افعال النسبة لما كان لا نكار الحكم مع لا متناع ان يقال انه لم يوقع النسبة **قوله** باعتبار ما تضمنته من النسبة لا باعتبار مدلوله **قوله** اوضح كما قال من عبارة المحصول الاول ان عبارة التي سالبة كلية بخلاف عبارة المحصول والخصم فان كلامها سالبة مبهمة وفيه قوة الجزئية وان كان المراد منها العموم قال في العبارتين للجنس لا للعموم لئلا يكون من سلب العموم والمراد عموم السلب **قوله** ومورد الصدق والكذب في الخبر

142 النسبة التي تضمنها يعلم النسبة الاسنادية كالنسبة التي تضمنها قائم في زيد بن عمرو قائم لا ما يقع في احد الطرفين من النسب التقييدية كبنوة زيد لعمرو في المثال المذكور **قوله** اي التوكيل لان الوكالة وصف الوكيل ولا تتم الا بالقبول والشهادة في الحقيقة انما هي بالتوكيل الذي هو وصف الموكل المتحقق بالاحتجاب فقط ووجه قوله ووجه بناءه اي قول ما ذكر وبعض اصحابنا على ما ذكر من ان المراد بالنسبة الاسنادية ليس غير ان متعلق الشهادة وهو ان فلان بن فلان وكل فلان اخر فلا يورد الا على النسبة الاسنادية لا على ما يقع في احد الطرفين من النسب التقييدية كما مر اما نفس الشهادة وهو اشهد بذلك فهو انشا **قوله** اي الراجح لما قابل المذهب بقول مالك وبعض اصحابنا لا يقول ما ذكر فقط فسر المذهب بالراجح عندنا **قوله** بالنسبة للموكل ضمنا اي استلزاما والوكالة اي التوكيل اصلا اي قصد **قوله** تضمن اي استلزام وهو علة لضمنا وقوله لثبوت متعلق بضمين فاللام مقبوضة وقوله لغيبته علة تضمن والضمير للموكل قال الكمال بن ابي شريف يشهد لذلك اي الراجح استدلال الشافعي وغيره من الائمة على صحة النكحة هو الكناز بقوله تعالى وقاتل امرأة فرعون وما في التجاري مرفوعا انه يقال اي للنصاري ما كنتم تصدون فيقولون كنا نعبد المسيح بن الله فيقال كذبتم ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولد **قوله** بالنظر الى امور خارجة عنه اما بالنظر الى نفس فهو مبهمة فقد تقدم انه يحمل الصدق والكذب **قوله** كما المعلوم خلافه اي خلاف مدلوله **قوله** اي الذهن يعني العقل **قوله** فكذب الوهم كذب الخبر واصله كذب فيه ما يزيل الوهم اي لفظ يزيل الوهم **قوله** وقد دل العقل اي الدليل العقلي القاطع **قوله** ارايتكم

والا فاعلم ان النسبة الاسنادية هي التي تضمنها قائم في زيد بن عمرو قائم لا ما يقع في احد الطرفين من النسب التقييدية كبنوة زيد لعمرو في المثال المذكور

والا فاعلم ان النسبة الاسنادية هي التي تضمنها قائم في زيد بن عمرو قائم لا ما يقع في احد الطرفين من النسب التقييدية كبنوة زيد لعمرو في المثال المذكور



النافع الفاعل والكاف صرح بال على حال المخاطب والمعنى هبوط  
 والنقص بذلك النفع وليستكم مفعول وقوله فان على راس اي  
 ارض واسم ان ضمير الشأن محذوف وقوله منها نعت مائة ومن  
 لا يند اي مائة سنة مبتدأة من هذه الليلة وقوله لا يقع خبر  
 فان وقوله من حال اي احد وقوله اليوم خبر عن هو وان كان جنة  
 لكونه عاما هذا ان كان قوله على ظهر الارض متعلق بيسق اما ان  
 كان هو الخبر عن قوله هو فاليوم منصوب على ظرفية والعامل  
 فيه متعلق قوله على ظهر الارض وهو الاستفراق **قوله** فوهل  
 الناس في مقالته لفظ رواية البخاري فوهل الناس في مقالة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ما يحدون من هذه الاحاديث  
 عن مائة سنة يعني احاديث كانت معروفة عند المخاطبين  
 من قولهم كسب ما فهموا ان العالم يتفرض بعد المائة وكذا ذلك  
 مما ليس مواد او افعال المراد انكرام ذلك القرون كما يشير الى ذلك لفظ  
 اليوم ومنها الغلط في فهم المراد عدم سماع لفظ اليوم كما ذكره  
 الله **قوله** وبواقته فيما اي لفظة اليوم **قوله** لا ياتي مائة سنة  
 اي ارض مائة سنة وقوله اليوم ظرف منقوصة **قوله** ان ذلك  
 اي القول الذي نقله بن عمر **قوله** بان يكذب على النبي صلى الله  
 عليه وسلم اشار الى ان الوضع لا يختص بالكذب تعمد او قول  
 بان يكذب على النبي صلى الله عليه وسلم مبني للمفعول والمخار  
 والمجور ونايب الفاعل **قوله** او افترا في جملة الافترا سبب للوضع  
 نظرا للافترا من اقسام الوضع لان اقسام سببه فلو ابدله  
 بقوله او تنفير كان اولى كما قال بعضهم لان التنفير من اسباب  
 الوضع وتحسن في المقابلة بينه وبين النسيان لا اعتبار  
 الممدية في مفهوم التنفير وتحسن ايضا قول المصنف وغيره والا  
 فاسباب الوضع لا تخرج عن هذه الثلاثة **قوله** عن شريعته للظن

اي عن

اي عن مضمون تلك الاحاديث وعن كل رجس **قوله** كانه وضع  
 بعضهم احاديث في الترييب التي فيه نظر فان هذا من اقسام  
 الافترا فلا وجه لعدده من غيره **قوله** او نصدق الصادق او يمين  
 الواو **قوله** لتجوير العقل صدقه هذا لا ينافي فيه الاول لان  
 انما عمل بالعادة والتجوير العقلي لا يقع في العلوم العادية كما  
 هو مفرد في محله **قوله** اي الا يتحا اليه فقط الى دون الامر بالتبليغ  
**قوله** فلا ينقطع بكذب به اي لان العادة لم تجرب ان يكون معه دليل ثم لا  
 يخفى ان هذا بالنظر الى محض العقل مجردا عن ملاحظة الشرع اما  
 مع ملاحظته فهو مفيد بالزمن الذي يصح فيه شرع عوي  
 النبوة وهو ما قبل بعثة نبينا صلى الله عليه وسلم ونزول قوله  
 تعالى وحاتم النبيين واما بعد ذلك فالقطع بكذب به اي مدعي  
 النبوة فقط فضلا عن مدعي الرسالة معلوم من الدين بالضرورة  
**قوله** فيما تنو قراي تكلف فيه الدواعي اي البواعث وقوله على نقله  
 متعلق بالدواعي او بتوفر على تصفيه مع جعل **قوله** من المنطوق  
 بكذب به خبر والمنقول وقوله الخ الفتن للعادة اي من الفعل توافر  
 دليل **قوله** وقد قالوا بصدق ما رويته منه الخ هذا الخص من اجل  
 الضمير في منه المنقول احاد فيما تنو الدواعي على نقله **قوله** في ايامه  
 على اي في شأنا وقوله مشبهين حال من فاعل قالوا والغير في له  
 ما رويته منه **قوله** فلما اي في الجواب عن التشبه **قوله** واستفتني  
 عن تواريخها اي عن استمراره وقوله بنو ان القرآن اي المسمى على  
 تعاقب الازمان **قوله** فافاء لا يعرف اي يعرفه اهل الحديث فضلا  
 عن تواريخه **قوله** ولو كان اي وجد وقوله اي الصحابة الذين يلحقوا  
 تفسير لاهل بيعة السقيفة وقوله من الخروج حال من بني ساعدة  
**قوله** لم يابعه عن رضي الله عنهم اي بعد مبايعة الصحابة المذكورين  
 ولو كان لا يستحق الامانة لما روي في ذكر رضي الدين والامانة **قوله** اي

143

قد من ان لا خلاف في الفقه  
 بين النوازل



الله تعالى لترهه عن الكذب ورسوله لعصته عن الكذب لم  
يذكر خبر اهل الاجماع اما لانه لا يخرج عن خبر الله تعالى وخبر  
رسوله صلى الله عليه وسلم اولانه مختلف في قطعته **قوله**  
والتواتر بمعنى اي بان لا يكون التواتر هو القدر المشترك وان  
اختلفت التفاصيل كحود حاتم وشجاعة علي وان عم التواتر اللفظ  
والمعنى فهو المشار اليه بقوله اولفظا كما اوضح ذلك الشرح **قوله** وهو  
اي التواتر خبر جمع يمتنع اي ينجل عادة نواظهم على الكذب  
اي نوافهم فيه اما قصد او على سبيل الاتفاق فعلى معنى في كافي  
**قوله** تعالى ودخل المدينة على حين غفلة وفي قوله عادة اشارة  
الي ان هذا مراد من قال عقلا يعنى ان العقل يحكم بالاستحالة  
بالنظر الى العادة التي لا تبدل لاما بالنظر الى التجويز المعلى مجردا  
عن العادة لانه لا يرتفع وان بلغ العدد ما عسى ان يبلغ لكن  
ذلك لا يندرج في حصول العلم العادي كما عرفت **قوله** عن محسوس  
اي للطبقة الاولى **قوله** من طهر متعلق بحصول باجماع وقوله اي  
الامور المحققة له اي الموجدة لماهية التواتر فيه اشارة الى ان المراد  
بالشرائط هنا الاجماع **قوله** طلعة اي لتطلع اخبارهم وهو حال  
من واو يمشوا **قوله** ليخرجهم تعالى اي الكتمان بين وقوله الذي لا يرب  
اي لا يكيف ليقيموا على قائلهم الامور به **قوله** ليس الا اي ليس الامر  
من الامور الا لذلك فهو مستثنى من اعم عام في باب العقل وكذا  
القول في نظايره **قوله** بانهم كانوا نبهة هذا بناء على ان ومن تبطل  
عطف على الله اما اذا عطف على الكاف فلا ينافي هذا الاستدلال  
**قوله** اي للاعتذار بتفسير ميفات وفيه اشارة الى ان المضافات  
بمعنى الوقت اي لما وقتناه له وهو الاعتذار اي التسهيل والتبري  
**قوله** والبضع بكسر الباء وقد تفتح على فلة كما يشير اليه قد اخلت  
على المضارع اما البضع بمعنى القطع فلا يستعمل الا بفتحها **قوله** واربعة

عشر

عشر هذا وما بعده الي قوله تسعة عشر اقول معينة للمضع  
**قوله** اعز الله بهما السلام اي صيرهما عزيزا غالبا **قوله** ولذا كراي وكلمتهما  
البطشة الكبرى الي اعز الله بهما السلام او لغزة السلام **قوله** في  
اي في الحديث الذي رواه الشيخان البخاري ومسلم **قوله** وهذا  
اي قوله عليه الصلاة والسلام لعمر رضي الله عنه وقوله يستند في  
خبر هذا وقوله التفتيح اي التفتيش والبحث عنهم لعرف فوا  
فيحذر موا **قوله** واغا يعرفون باخا رهم الحصر ممنوع كما اشار اليه  
في ضمن الجواب عن السيات **قوله** واجيب اي عن ادلة الاقوال  
الضعيفة التي وقع في توجيهها كلمة ليس بمنع اللسبة هي  
**قوله** ليس الا **قوله** كان بخرا هل فسططينية التمثال للكتا  
من اهل بلد واحد وهي اصطبول قبل فتحها **قوله** لان الكثرة  
مانعة من التواطى اي التوافق في الكذب سوا كان قصد او على  
وجه الاتفاق كما تقدم التنبيه على ذلك **قوله** وقيل لا يجوز ذلك  
اي ان يكونوا كفارا وان يجوز لهم بلده **قوله** ان العلم فيه في من المتن  
والشر سببية بمعنى الباطن **قوله** الحصول اي العلم عند سماعه  
**قوله** اي فسر كونه نظريا نحويل للمتن عن ظاهره المقتضي لعود  
الضمير على النظري والحاصل على التجويز التعبير بالتوقف المطابق  
للكون لا للنظري اذ كل من كونه نظريا ومن التوقف وصف الخبر  
والنظري هو نفس الخبر وايد التفسير عما افصح به الغزالي التابع  
لامام الحرمين في التعبير او في الموافقة على ما ذهب اليه في ذلك  
وبين مراده بالتعبير فيكون التعبير خاصا بالغزالي على هذا  
الاختمال دون الاول **قوله** حاصلة عند السامع اي معلومة عنده  
**قوله** من كونه جرح الخ بيان للمقدّمات **قوله** اي عقيب سماع  
التواتر اشارة الى تقديم مضاف **قوله** في انه اي العلم الحاصل  
بالتواتر **قوله** من حصوله هذا وما عطف عليه من قوله ونوقعه







ان ما هنا محله في الكافر المعاند الذي لا ينفع فيه الانكار وما  
 تقدم محمول على خلافه **قوله** بخلافه بنى اي لجواز ان يكون النبي  
 صلى الله عليه وسلم بينه وارض ببيانته بخلاف ما اخبر به الخبر كما  
**قوله** وفيه من المحتمل عكس هذا التفصيل اي وهو انه يدل على  
 صدقه ان كان عن امره بنى لادنيوي لجواز ان يكون النبي صلى  
 الله عليه وسلم لا يعلم حاله كما يوحي من التوجيه السابق **قوله**  
 من حيث تضمنه لان قولهم تشهد اننا نؤمن خبرا **قوله** ومنه سمح اي  
 حين اذ يفسر عالم بنسبه الى حد التواتر **قوله** من حيث عدد روايه  
 رجع لتوهم ان الاقلية من حيث تعدد الروايات باختلاف وجوها  
 ولا يرفع الوهم صيغة التذكير في اثبات الاحتمال وقرعه على  
 الخبرين وعبارته ابن الحاحب صريحه في المراد **قوله** وقال الاكثر  
 لا يفيد مطلقا اي ولا مع قرينة وقوله وقال احمد يفيد مطلقا  
 اي وان لم تكن قرينة **قوله** لقوله تعالى ولا تقف اي تتبع وقوله  
 ان يتبعوا اي ما يتبعون **قوله** ما اي تعالى عن اتباع غير العلم  
 اي بقوله ولا تقف الخ وقوله وذم على اتباع اي بقوله ان يتبعوا  
 الا الظن **قوله** واجيب بان ذلك اي النهي والذم **قوله** لما ثبت المنع  
 المحرم المستند من قوله بان ذلك فيما الخ **قوله** وكذا على الرابع فيما يظهر  
 اي الظاهر ان الاستاذ وابن فورك يعبران مع العدد العدالة ويحمل  
 ان تاويلها على العدد الذي عند الاستفاضة **قوله** اي يجب العمل  
 بما يفني به المنع اشارة الى ان قوله في الفتوى متعلق كالمحذوف  
 من خبره اي وادخل في الفتوى لا بالعمل اذ ليس المنع انه يجب  
 عمل المنع به في فتواه والشاهد به في شهادته لان ذلك مع  
 كونه غير مراد ليس بمصحح في الشهادة بل المنع انه يجب العمل  
 بما يفني به المنع ولو واحدا وكذا الشاهد في بعض الاحوال وتمام  
 الشهادة من مواقع الخبرين حيث المشهود به لا ينافي انما انشا بالنظر  
 الى

الى نفسها **قوله** بشرطه اي الشاهد المقترن في محله **قوله** لانه صلى الله عليه  
 وسلم كان يبعث الاحاد الخ ان قيل هذا مصادره على المطلوب  
 لان المستدل به اخبار احاد ايضا اجيب بان التناضيل الواردة  
 ببعثه صلى الله عليه وسلم الاحاد وان كان احاد افعالها يفيد  
 التواتر المقنوني كالاخبار بالدالة على شجاعة على وجودها ثم  
**قوله** اي من جهة العقل لم يقل مثل ذلك في السمع لانه محل السمع  
 على الدليل السمي المنقول عنه صلى الله عليه وسلم قول اوله فلا  
 وحمل العقل على حقيقته التي هي القوة المدركة وان امكن اطلا  
 على الدليل العقلي ايضا لكن لم يثبت فيه اشهر السمع في الدليل  
 السمع ومعلوم ان الدليل العقلية من جهة العقل لا عينه **قوله**  
 لتعطلت اي خللت وقايح الاحكام عن احكام **قوله** ولا سبيل  
 الى القول بذلك اي اللازم وهو التعطل **قوله** على ما هو المعتمد  
 اي المعتمد عليه لكونه المذهب الحق من ان الحكم بالسمع لا بالعقل  
**قوله** وقالت الظاهرية لا يجب العمل به اي بخبر الواحد من هذا  
 القول وما بعده من الاقوال بنى الوجوب في الجواز لان قوله  
 في كل منها انما ينطبق على ذلك وانما عبر فيها بنى الوجوب  
 من نفع الجواز لمقابله ما قبلها **قوله** تقدم جواب ذلك في باب اي  
 في قوله واجيب بان ذلك فيما المطلوب فيه العلم الخ **قوله** وقال  
 قدم لا يجب العمل به في ابتدا النصيب هو اول مقدار يجب  
 فيه الزكاة والنصيب جمع نصيب وهو النذر الذي يجب فيه  
 الزكاة وثوابها في ما زاد على الاول مقدار يجب فيه الزكاة  
 فرضا او قضا والوقف من ما بين الفرضين **قوله** لانه فرع يعم  
 فيفتقر فيه كونه تابعا لا يفتقر في المتبوع **قوله** وقال  
 اول الخ فحصل ان له ثلاثة افعال اولها يجب الزكاة في الاولاد  
 ويجب تحصيل السن الواجب عنها من غيرها وثانيها يجب الزكاة

قوله وقال الظاهرية لا  
 صادق وهو وبقية الاحوال  
 بعد ما لا يجوز العمل به وما  
 يمنع العمل به وادلتها المذكورة  
 انما ينطبق على الثاني على الاول  
 في الدليل احسن من الثاني فهو  
 قال وقالت الظاهرية لا يجب  
 مطلقا لولي بالمراد



ويؤخذ المخرج عنها منها وتالها وهو اخرها في وجوب الزكاة  
**قوله** وقال قوم لا يجب العمل به اي خبر الواحد فيما اي فعل  
 عمل الاكثر فيه اي في ذلك الفعل بخلافه اي بخلاف خبر الواحد  
 فالصريح في قوله فيه هنا وفيما بعده يعود على موضوع  
 خبر الواحد وهو الفعل **قوله** بما يحتاج الناس اي جميع  
 المكلفين اليه اي الى ذلك الفعل الذي نعم به البلوى بالوقوف  
 فيه كثيرا **قوله** اخذ من قوله بعد وقبل من ليس فيها المشا  
 الاخذ كما قال بعض المحققين ان التفصيل بين موافقة القياس  
 ومخالفة لو كان مشتركاً بين الفقيه وغيره لم يكن لتخصيص  
 غير الفقيه بذلك معنى **قوله** ترجح ان القياس عليه لا اعتقاد  
 القياس بالاصول المعلومة المقطوع بها من الشرع وخبر  
 الواحد مطلق والمطلق لا يعارض المعلوم ونسكت  
 الشافعية بان خبر الواحد اصل بنفسه يجب اعتباره لان  
 الذي اوجب اعتبار الاصول نفس الشرع عليها وهو موجود  
 في خبر الواحد فيجب اعتباره واجابوا عن تقديم الحنفية القياس  
 للقطع بالاصول وكون خبر الواحد مطلقاً بان تناول الاصل  
 لمحل خبر الواحد غير مقطوع به لجواز استئناس محل الخبر عن  
 ذلك الاصل به **قوله** لتساوي الخبر والقياس لان الخبر كونه  
 احاداً يفيد ظن ثبوت حكمه والقياس لكون ثبوت العلة  
 فيه مطلقاً يفيد الظن بثبوت حكمه والدليل الرابع كما قال  
 بعضهم انما دل على العلية لا ثبوت العلة في الفرع ايهم **قوله**  
 فمن اتبعها بعد اي بعد النفي **قوله** ونصروا بعض التاويغ  
 الصادق بوزن تركوا **قوله** من صري اصله صرر فقلبت  
 الرايا تخفيفاً لثقل التكرير ثم ضعفت عينه **قوله** وقيل  
 بالعكس اي في الضبط بوزن ترد وامنياً للفاعل **قوله** كان

يعمل

في خبر الواحد  
 في خبر الواحد

يعمل به بعض الصحابة يعني كما قال بعض المحققين غير راويه  
 لان ابا موسى راوي حديث الاستئذان رجح ما لم ياذن له عمر  
 فروي له الحديث فطلب منه البيهقي عليه **قوله** وقال اثم عليه اي على  
 هذا الخبر البيهقي **قوله** بل للثبوت فتقول المسند ان عمر لم يقبل  
 خبر ابي موسى في الاستئذان ممنوع فان طلب التعدد اعم هو  
 للثبوت وتقوية الظن **قوله** لا بد من اربعة في الزنا اي في الاجراء  
 الواردة عنه عليه الصلاة والسلام في شأن الزنا من خروجه  
 وغيرها **قوله** ومثني عليه اي ما في الحصول وقوله وهو اي ما في  
 الحصول تقييد لاطلاق نقل الاثنى عشر عن الجبائي والفرق  
 بين الوجهين ان الاول يفيد الاطلاق بخبر الزنا اما الزنا فلا  
 بد فيه من اربعة والثاني لا يفيد الاطلاق بل يفيد حكمه قوله  
 متناقضان بالنسبة الى الزنا **قوله** فيما رواه عنه اي في رواية ما  
 رواه عنه لان التكذيب في الرواية لا في المروي كما اشار اليه ذلك  
 بقوله كان قال ما رويته له بهذا **قوله** لا يستطع المروي عن النقل  
 اي عن درجة النقل **قوله** ان احدها كاذب اي سهل كما يشير  
 اليه قوله الاية اذا كان عمداً **قوله** ويحتمل ان يكون هو الفرع يعني  
 واما ان كان هو الاصل فيثبت مرويه لانه كاذب في قوله بعد  
 روايته ما رويته **قوله** لان كلاهما يظن انه صادق اي في  
 نفسه بعد الله لا بالنظر الى خصوص الشهادة او الخبر كما افاد ذلك  
 بعض المحققين **قوله** الذي يؤول اليه الاموي الرواية عن الشيخ في  
 ذلك اي التكذيب على تقدير اي تقدير كذب الفرع دون تقدير  
 وهو تقدير كذب الاصل **قوله** ولو استوضح المص على الاول اي  
 استظهر عليه بان يقول بدليل انهما لو اجتمعا في شهادة لم ترد  
 او يوضح ذلك انهما لو اجتمعا لم يرد قوله ومن ثم ان **قوله** ليس من  
 دعوي التناهي الخ لانه بي عدم الرد على عدم الاستفاضة

مسألة

147



انه على الاستحاط برود مع انه يغفل كما تغفل عن الامدي من قبول  
 الشهادة له وفي قوله من دعوى التنازع بينهما اشار الى انه لا تنازع  
 بينهما في نفس الامر وقوله التي افهما لغت لدعوى **قوله** والاشبه  
 القول لان سهر الانسان بانه سمع ولم يسمع بعيد بخلاف  
 سهره عما سمع فانه كثير كما يشهد بذلك الحس والعادة **قوله** وان  
 لم يكن الامر كذلك اي بان انتزع الامر ان فهو نصريح بفهم قوله  
 ان كان الخوف قوله اي غير المذكور لئلا اخذه من تعميم المص السالك  
 عنها الى اضبط واي مخرج بنفيها فعمل ان المراد بالسالك من لم  
 يصرح بانها صرح بنفيها او لم يعرفها لها اثباتا ولا نفي **قوله**  
 فان اسندها وتركها اي واسند تركها فترك مصدر معطوف  
 على مفعول اسندها والمراد كما قال بعضهم انه اسند الخبر لثقل  
 على الزيادة والخبر المشتمل على تركها لانه اسند ذكر النبي صلى الله عليه  
 وسلم للزيادة وتركها لان ذلك لا يصح بالنسبة الى مجلس اذ لا  
 يصح ان يذكر الزيادة ويتركها في مجلس واحد ثم لا يخفى ان هذا  
 مستثنى من القاعدة المشهورة ان المثبت مقدم على الثاني لما قام  
 عندهم في ذلك **قوله** لا اختلاف المعنى استشكل دخول هذا القسم  
 تحت الزيادة اذ حقيقته الزيادة شي ينضمه احد الخبرين  
 زيادة على الاخر واما ههنا فالروايتان متساويتان **قوله** فنصف  
 صاع نائب الفاعل لروي **قوله** وصوابه اورد في وقوفه لان  
 الكلام في زيادة العدل **قوله** فيما تقدم اي من التفصيل وشرع  
 في التفصيل بقوله فيقال التسميما للايضاح **قوله** وحكمه في ذلك  
 اني الفعل وهو الاستناد مرة دون اخرى **قوله** اي يحصل التعلق  
 زيادة ايضاح اذ لا يصح تفسيره بغير ذلك **قوله** كان تصوير الحصول  
 التعلق او مثال للنقض الذي حصل به التعلق لان معنى  
 قوله كان يكون كذا ان يكون فلا يقال ان البعض الذي حصل

في قوله لا اختلاف المعنى استشكل دخول هذا القسم تحت الزيادة اذ حقيقته الزيادة شي ينضمه احد الخبرين زيادة على الاخر واما ههنا فالروايتان متساويتان قوله فنصف صاع نائب الفاعل لروي قوله وصوابه اورد في وقوفه لان الكلام في زيادة العدل قوله فيما تقدم اي من التفصيل وشرع في التفصيل بقوله فيقال التسميما للايضاح قوله وحكمه في ذلك اني الفعل وهو الاستناد مرة دون اخرى قوله اي يحصل التعلق زيادة ايضاح اذ لا يصح تفسيره بغير ذلك قوله كان تصوير الحصول التعلق او مثال للنقض الذي حصل به التعلق لان معنى قوله كان يكون كذا ان يكون فلا يقال ان البعض الذي حصل

به التعلق وهو نفس الغاية والمستثنى لكونه ذلك ووجه  
 الاندفاع ان تغدي يودي في مثل هذا التركيب شايع ذايع بل قال  
 السيد لا حاجة الى تغدي يودي لاننا نجد المعنى صحيحا بدون تغدير  
 عند عدم سبك ان وما بعدها بالمصدر **قوله** كما في حديث  
 الصحيحين لو قال لفرض النبي عني بيع التمر الى حين الزهوع عن  
 بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة بدون مماثلة لا مطلقا  
 فلو حدثت الغاية في الاول والمستثنى في الثاني لدل الحديثان  
 على النهي مطلقا فيختل المعنى المقصود **قوله** سواء بسواء تأكيد **قوله**  
 وقرب ههنا بالبناء للمفعول ومن عرف جرح **قوله** هو ان ظهور ما هو  
 المحل مبتدئه لا تعلق له بالعرض الاول **قوله** فالظاهر عليه  
 اي في نفس الامر **قوله** لان الظاهر انه عمل عليه لقريضة اهدت  
 على مراد الشارع ورفق بين هذا وبين حمله على خلاف الظاهر فيما  
 له ظاهر حيث لا تعتبر بان ترك المحل فيما له ظاهر يودي الى اعمال  
 المروي في ذلك الظاهر وفيما ليس له ظاهر يودي الى تعطيل  
 المروي فاغتر حمله في الثاني دون الاول **قوله** اي لاهتمال من كلام  
 الظاهر تفسير لوجه النظر **قوله** لان ظهور القريضة للمعاني اقرب  
 لمشاهدته لصاحب الشريعة ووقوفه على مواقع التزيل بلا  
 واسطة **قوله** ظهور اعله الراجح اي لظهوره اوللا احتياط **قوله** والامر  
 على الندب من عطف الخاص على العام **قوله** اي على اعتبار ظاهر المروي  
 اشارة الى تغدير مضاف واليه تاويل الظهور بالظاهر والبيان  
 معنى اللام في الظهور **قوله** وفيه قال الشافعي في اورد عليه ان  
 الشافعي لم يغفل ذلك في عمل الصفا في مرويته على غير ظاهره بخلاف  
 بل في قول الصفا في المخالف لظاهر الحديث سواء كان المخالف هو  
 الراوي ام غيره واجيب بانه اذا قال فيه وفي مثله فقد قاله  
 فيه في الجملة **قوله** اي ظنه فيه اشارة الى ان العلم ههنا يعني الظن اذ لو

في قوله لا اختلاف المعنى استشكل دخول هذا القسم تحت الزيادة اذ حقيقته الزيادة شي ينضمه احد الخبرين زيادة على الاخر واما ههنا فالروايتان متساويتان قوله فنصف صاع نائب الفاعل لروي قوله وصوابه اورد في وقوفه لان الكلام في زيادة العدل قوله فيما تقدم اي من التفصيل وشرع في التفصيل بقوله فيقال التسميما للايضاح قوله وحكمه في ذلك اني الفعل وهو الاستناد مرة دون اخرى قوله اي يحصل التعلق زيادة ايضاح اذ لا يصح تفسيره بغير ذلك قوله كان تصوير الحصول التعلق او مثال للنقض الذي حصل به التعلق لان معنى قوله كان يكون كذا ان يكون فلا يقال ان البعض الذي حصل



مسألة

كان على بابيه لكان من باب الاخبار والرواية وحيث يجب العمل  
به كما يشير اليه ذلك قوله فان ذكره ليلا اي مضاعف له **قوله**  
واثر في زمن افاقته اي خلا واما ضبط اثره بالتخفيف والمد  
بعنه زوي ونقل في حال الافاقة ما تخلف في حال الجنون فحلاف  
الظاهر وبعبارة عن المراد وان كان صحيحا في نفسه **قوله** ولم  
يصرح المصنف بالتميز للعالم به اي من نصب الحلاف كما اشار اليه  
ذلك بقوله فان غير التميز **قوله** فبلغ فادي الفاضل وفي الكافر  
والناسف لمجرد الترتيب لا بقيد التعقب اذ لا فرق في ذلك  
بين التعقيب والمهلة ومن هنا عبر بعضهم كالمصنف بالفاويعهم  
كالبضاوي بنهم حيث قال في منهاجه فان تحمل اي الضمير لم يبلغ  
فادي قبل **قوله** اذ والظرف المحفوظ وقت عدم ضبطه **قوله**  
لا منه فيه اي لا من الكذب في المستند المذكور اي الذي يدعوا  
الناس اليه بدعوه فيه اشارة الى ان الثاني في الداعية للمبالغة  
كانا في علامة لا للتأنيث **قوله** عند الاكثر ظرف للمعامل في قوله  
وكذا وهو في القول المقدر للعالم به من الاول ويقابل قوله  
الامام الرازي واتباعه وليس ظرفا لتكفير الجسم لان الاكثر  
على عدم تكفيره لا على تكفيره لما نقله في الشهادات من الغرض  
والروضة عن جمهور الفقه من اصحابنا وغيرهم لا يكتفون  
احدا من اهل القبلة والجسم من اهل القبلة ويوافقون **قوله**  
الموافق وشرحه جمهور المتكلمين والفقه على انه لا يكفر احد  
من اهل القبلة والمعتزلة الذين كانوا قبل ابي الحسن كما عرفت  
فكفروا واصحابهم فصارضه بمضنا بالمثل وقد كفر الجسم مخالفا  
من اصحابنا والمعتزلة انه وجزم النووي في مجموع في صفة  
الايمية بتكفير الجسم ومشي في موضع اخر منه على عدم التكفير  
وهو موافق لقول الاكثر وعليه الفتوى ومن هنا نقل عن الامام

اي

149  
ابي الحسن الاشعري انه قال عند موته لاصحابه اشهدكم اني رجعت  
عن القول بتكفير احد من اهل القبلة لا في رأيهم كلام يشير  
اليه معبود واحد **قوله** والامام الرازي واتباعه على قبوله  
اي وان كفر به عنه لا من الكذب فيه ولان كفره ليس بصرح  
بل لانه يستلزم الجهل بالله والجهل بالله كفر ويستلزم ايضاع  
العبادة لغير الله وهو الجسم المتعبد فيه الا لوهية على ان لازم  
المذهب ليس بذهب على الصحيح ويوافق كلام الرازي قول  
المتباح فتقبل رواية الكافر الموافق كالجسم ان اعتقد وحرمة  
الكذب اه وفضية كلام ابن الحاجب ان التكفير والقبول لا يجتمعان  
حيث قال والمبتدع عما يتضمن التكفير كالكافر عند الكفر واما  
غير الكفر فكالمبتدع الواضحة **قوله** اي والحال كذا اشارة الى  
ان الواو في قوله وان ندرت للحال لا للعطف على مقدر مضاعف  
للمعطوف والتقدير ويقتل الكثير ان كثرت مخالطة المؤمنين  
وان ندرت اذا امكن تحصيل ذلك العذر فيصير الشرط وهو  
اذا امكن الشرط في الكثير بقسميه ولا يخفى ما في ذلك من النفاذ  
كما قال بعض المحققين اذ لا شرط مع كثرة المخالطة وانما يحتاج  
اليه عند قلنا **قوله** اي هيئة الوصف في اول معرفة يسمى هيئة  
وحالا فان تكرر حتى رسيخ في النفس بحيث يستعذر زواله  
وينعس سمي ملكة **قوله** تمنع عن اقتراف الكبائر اي انفسا بها  
**قوله** اي الجائزة يتبادر اليه ليس المراد بالمباحة المستوية الطرفين  
بل الجائزة من الجواز بمعنى عدم الامتناع شرعا بقربينة القليل  
بالبول في الطريق الذي هو مكره **قوله** والمعنى عن اقتراف  
كل فرد من افراد ما ذكر اي من الاصواع الثلاثة وفي الكبائر  
وصغار الخسة والردايل المباحة واحذ عموم السلب من الجمع  
المضاد فان الصحيح ان ارادة احاد لا مجموع كما نقله الشريفي تحت



العام عن الأكثر وقال ان عليه ايماء التفسير **قوله** اي اتباعه  
 اشار الى انه لا بد على هذه النسخة من تقدير مضاف معطوف  
 على اقتراف اي تمنع من الاقتراف والاتباع وانما احيى الى ذلك  
 لان الهوى هو المحبة وهي ككوتها فخلا غير مقدور لا يتعلق  
 بها تكليف فلا بد من تقدير اتباع لان الاتباع مقدور  
 للعبد فينتقل التكليف بالاتباع عنه ويمكن ايضاً حمل  
 الهوى على الهوى فلا يحتاج الى تقدير الاتباع لصحة نسلط  
 الاقتراف على الهوى **قوله** وتفرع على شرط العدالة اي تحقيقا بالنسبة  
 الى عدم القول او طناً بالنسبة الى القول كما يستبرأ الى ذلك قوله  
 في الاول لا تنفخا تحقق الشرط وفي الثاني اكتفا بظن حصول  
 الشرط **قوله** باطنا منصوب على التمييز المحل عن باب الداعل  
 اي المجهول باطنه **قوله** بالبحث عنه اي عن حاله **قوله** قال اي امام  
 الحرمين ويجب الاكتفاء اشارة الى ان قوله ويجب الاكتفاء  
 عطف على يوقف **قوله** مع قول الاباري ان اشارة الى ان الاعتراض  
 بد كد عليهما معا والضمير في اعتراضه لوجوب الاكتفاء وكذا  
 الضمير في انه مجمع عليه **قوله** يقبى فالحل الثابت بالاصل المدفع  
 لما يقال انه لا يقين في الحل الثابت بالاصل اي البراءة الاصلية  
 او الاصل انما يقبى الظن فاشارة الى ان الصورة المعترضة  
 ليست من افراد المعترضين به بل مقبسة عليه بحاج ان الحل  
 ليس بمتيقن اصلاً ولا استصحاباً بل هو مظنون وفي قوله  
 اي استقمى اية اشارة الى ان الموجود في الصورة المعترض  
 بها انما هو استصحاب اليقين لا نفس اليقين لان اليقين  
 لا يحامى الشكل **قوله** وانما افرد اي مجهول العين عما قبله وهو  
 المجهول باطنا وظاهراً لينسب عليه اي على مجهول العين قوله  
 الخ وبذلك يعلم ان مجهول العين في قوله وكذا مجهول العين مشروط

في الاكثر وقال ان عليه ايماء التفسير قوله اي اتباعه اشار الى انه لا بد على هذه النسخة من تقدير مضاف معطوف على اقتراف اي تمنع من الاقتراف والاتباع وانما احيى الى ذلك لان الهوى هو المحبة وهي ككوتها فخلا غير مقدور لا يتعلق بها تكليف فلا بد من تقدير اتباع لان الاتباع مقدور للعبد فينتقل التكليف بالاتباع عنه ويمكن ايضاً حمل الهوى على الهوى فلا يحتاج الى تقدير الاتباع لصحة نسلط الاقتراف على الهوى قوله وتفرع على شرط العدالة اي تحقيقا بالنسبة الى عدم القول او طناً بالنسبة الى القول كما يستبرأ الى ذلك قوله في الاول لا تنفخا تحقق الشرط وفي الثاني اكتفا بظن حصول الشرط قوله باطنا منصوب على التمييز المحل عن باب الداعل اي المجهول باطنه قوله بالبحث عنه اي عن حاله قوله قال اي امام الحرمين ويجب الاكتفاء اشارة الى ان قوله ويجب الاكتفاء عطف على يوقف قوله مع قول الاباري ان اشارة الى ان الاعتراض بد كد عليهما معا والضمير في اعتراضه لوجوب الاكتفاء وكذا الضمير في انه مجمع عليه قوله يقبى فالحل الثابت بالاصل المدفع لما يقال انه لا يقين في الحل الثابت بالاصل اي البراءة الاصلية او الاصل انما يقبى الظن فاشارة الى ان الصورة المعترضة ليست من افراد المعترضين به بل مقبسة عليه بحاج ان الحل ليس بمتيقن اصلاً ولا استصحاباً بل هو مظنون وفي قوله اي استقمى اية اشارة الى ان الموجود في الصورة المعترض بها انما هو استصحاب اليقين لا نفس اليقين لان اليقين لا يحامى الشكل قوله وانما افرد اي مجهول العين عما قبله وهو المجهول باطنا وظاهراً لينسب عليه اي على مجهول العين قوله الخ وبذلك يعلم ان مجهول العين في قوله وكذا مجهول العين مشروط

بعد  
 في الاكثر وقال ان عليه ايماء التفسير قوله اي اتباعه اشار الى انه لا بد على هذه النسخة من تقدير مضاف معطوف على اقتراف اي تمنع من الاقتراف والاتباع وانما احيى الى ذلك لان الهوى هو المحبة وهي ككوتها فخلا غير مقدور لا يتعلق بها تكليف فلا بد من تقدير اتباع لان الاتباع مقدور للعبد فينتقل التكليف بالاتباع عنه ويمكن ايضاً حمل الهوى على الهوى فلا يحتاج الى تقدير الاتباع لصحة نسلط الاقتراف على الهوى قوله وتفرع على شرط العدالة اي تحقيقا بالنسبة الى عدم القول او طناً بالنسبة الى القول كما يستبرأ الى ذلك قوله في الاول لا تنفخا تحقق الشرط وفي الثاني اكتفا بظن حصول الشرط قوله باطنا منصوب على التمييز المحل عن باب الداعل اي المجهول باطنه قوله بالبحث عنه اي عن حاله قوله قال اي امام الحرمين ويجب الاكتفاء اشارة الى ان قوله ويجب الاكتفاء عطف على يوقف قوله مع قول الاباري ان اشارة الى ان الاعتراض بد كد عليهما معا والضمير في اعتراضه لوجوب الاكتفاء وكذا الضمير في انه مجمع عليه قوله يقبى فالحل الثابت بالاصل المدفع لما يقال انه لا يقين في الحل الثابت بالاصل اي البراءة الاصلية او الاصل انما يقبى الظن فاشارة الى ان الصورة المعترضة ليست من افراد المعترضين به بل مقبسة عليه بحاج ان الحل ليس بمتيقن اصلاً ولا استصحاباً بل هو مظنون وفي قوله اي استقمى اية اشارة الى ان الموجود في الصورة المعترض بها انما هو استصحاب اليقين لا نفس اليقين لان اليقين لا يحامى الشكل قوله وانما افرد اي مجهول العين عما قبله وهو المجهول باطنا وظاهراً لينسب عليه اي على مجهول العين قوله الخ وبذلك يعلم ان مجهول العين في قوله وكذا مجهول العين مشروط

150  
 بعدم العدالة اما اذا كان مجهولاً معلوم العدالة فيقبل كما في قوله  
 الشافعي اظهر في الشقة **قوله** الا وهو كذا كذا بمنه انصير الاقسام كما قال  
 بعضهم اربعة محمول العين والعدالة معلومهما مجهول  
 العدالة دون العدالة العين عكسه فالاول لا يقبل بلا خلاف  
 والثاني يقبل بلا خلاف والثالث لا يقبل على الاصح والرابع يقبل  
 على الاصح **قوله** كذا كذا يقبل لم يقبل اي فالوجه قبوله ايضاً للاشارة  
 الى الخطا رتبته مما قبله وقد صرح بذلك في قوله وان كان دونه  
 في الرتبة ولم يكتف بالاشارة فاكيد **قوله** فيكون هذا اللفظ نوتيقاً  
 تفريع على قوله كذا كذا يقبل وقاعدة التفريع الاشارة الى وجه  
 المقابلة في قوله وقال الذهبي ليس نوتيقاً وحاصله ان القول  
 يستلزم التوليف كما ان عدمه يستلزم عدمه فاقامة المقابلة  
 اللازم مقام الملزوم **قوله** وانما هو في الاثبات او رد عليه ان الاثبات  
 افتعال من الوهم وهو الطرف المرجوح ويلزم من نفيه توثيقه  
 او يلزم من نفي الجرح على وجه المرجوحية نفيه على وجه الارححية  
 والمساواة بطريق الاولي وذلك يستلزم التوليف واجيب بان  
 المراد بالاثبات ظن الجرح ولا يلزم من نفيه توثيقه او لا يلزم من  
 نفي ظن الجرح التعليل **قوله** سواء اعتقد الاباحه اي فيكون الجرح  
 بسيطاً ومن ثم قلت رواية المستدع بالشرط ان بقولان ما اقر عليه  
 من الابتداء ليس كبيرة عنده بل يعتد حقيقته في الغالب  
 فيكون جهله مركباً فقولهم في تعريف العدالة انما ملكة تمنع عن  
 اقتراف الكبائر معناه ما هو كبيرة عند المقرق فيدخل المستدع  
 بشرطه في العدل في باب الرواية كما بينه عليه بعض المحققين فلا  
 يقال كيف ينصف المستدع بالعدالة في باب الشهادة والرواية  
 مع اقترافه المفسد لان المراد انه مفسد مع العلم والظن  
 بالحرمة بدليل قولهم ويقبل من اعدام على مفسد **قوله** وقيل

150



يقبل في الظنون دون المقطوع لان الظنون قبل ان كل مجتهد  
فيه مضيق بخلاف المقطوع فانه محل وفاق لامة خل للاجزاء  
فيه ان كان من الغريبات وان كان من الاصول فالمصيب فيه واحد  
معنى اتفاقا **قوله** وهما اي الغفها الى ترجيح هذا اميل وكذا الفهم  
في قوله لا اكثرهم واما القنير في ذكره فراجع الى الاصول **قوله**  
وهو الاوقف لما ذكره عند تفصيل الكيا يراي من شيا لاحدها  
كالتمية فالوقف بمعنى الموافق لان هذا التعريف لا يوافق غير  
تلك الاشياء **قوله** ونفيا الصفا يراي قال ليس في الذنوب  
صغيرة بل كلها كيا يراي نظر الى عظمة من عصى ولا يجمع انه مخالف للظن  
كقوله تعالى ان يحسنوا كيا يراي ما نهون عنه تلفظتكم سياتكم  
وحدوه من السنة كثير لكن اذا تأملت قوله لان بعض الذنوب  
لا يقدح في العدالة اتفاقا وجدت الخلاف كما قال بعضهم راجعا  
الى النسبة لا المعنى **قوله** كل جريمة اي معصية تؤذن بفلة اكثر  
مرتكبها اي فلة اهتمامه ومبالاة به بالدين **قوله** والامام اغاضب  
به ما يبطل العدالة اي حيث قال في ارتداد كل جريمة تؤذن  
بفلة اكثر مرتكبها بالدين ورفعة الديانة فهي مبطل للعدالة  
**قوله** استرواحات الاسترواح عدم ايمان العام **قوله** ولما كان  
ظاهر كل من التعاريف انه تعريف للكبرى مع وجود الايمان اما  
الاخر فظاهر لان الايدان بفلة اكثرات ورفعة الديانة ظاهر  
في وجود اصل الدين وكذا الثاني لان الكفر لا يستلزم الحد وان  
ثوب الحد على بعض افرادة كالمروءة او من شرط التعريف لا افراد  
والانعكاس واما الاول وكلام الاستناد ومن معه فن المقام  
والا فها بحسب ظاهرهما متساو لان للكفر وجه دلالة المقام  
على ذلك ان ذكرهم اشراط العدالة بعد اشراط الكلام مؤذن  
بان المراد بالعدالة ما لا يتناول الكلام والا كان نسبتا اليه تكرارا

قوله

**قوله** الذي هو اي الكفر اعظم الذنوب **قوله** ان ندعواي نطلب الله  
لدا والله هو المثل المتأخر المضاد **قوله** فانزل الله عز وجل  
نصد بها لان الآية وان لم نصحح بالترتيب كما حدث لكن  
رتبت فيها المذكورات ذكر اولاد في الترتيب ذكر اسى حكمة وهي  
تفاوتها في الرتبة على حسب التفاوت في الذكر لكن قال بعضهم  
بغير اشكال من وجه آخر وهو ان فضيلة الحديث ان كل فرد من  
هذه الافراد الخاصة المتتالية فيه يلي ما قبله فيكون اعلى من  
فرد اخر من افراد نوع ما قبله مثلا الزنا بحليلة الجار يلي قتل  
الولد في الرتبة فيكون اعلى من قتل الاجنبى والايه تدل على خلاف  
ذلك ولا يخلص من ذلك الا بدعوى ان كل نوع تشاوي افراده  
في الرتبة وهو محل منعاه والجواب ان الادلة الخارجية تدل  
على ان القتل باعواحه مقدم في الرتبة على الزنا باعواحه وان  
تفاوت افراد كل نوع فيما بينهم هو اما الحديث فلا ينافي الآية  
لانه نص على الاشنع من كل نوع بحسب ما كانا عليه الى اهلته  
من قتل الولد بخافة ان يطعم مع احدهم والزنا بحليلة الجار ولا يخفى  
ان قتل الولد اقطع من قتل الاجنبى لما فيه مع القتل في لطيفة  
الرحم والزنا بحليلة الجار اقطع من الزنا بغيرها لما فيه من خيانة  
الجار الذي استأمنه على عماله بحقد ومثله وايضا فليتمكنه  
منها ما لا يتمكن من غيرها فلفظ عليه فيها والعطف بضم  
المقتضى للتراحى لا ينافي ان يكون بين المتعاطفين مرتبة  
اخرى اكثر ويشاهد ذلك قوله تعالى هو الذي خلقكم من  
تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم يخرجكم طفلا الا ان  
فان بين العلقة والاحراج طفلا مراتب واطوار اخر لم يصرح  
بها **قوله** لانه مضاعف لما النسل لا يخفى ان هذا جزء من تمام  
العلة تضاعف ما النسل مع اهلاك قوم لوط بسبب والا فغ

151

قوله الذي هو اي الكفر اعظم الذنوب  
قوله فانزل الله عز وجل  
قوله الذي خلقكم من تراب  
قوله ثم من نطفة  
قوله ثم من علقة  
قوله ثم يخرجكم طفلا  
قوله الا ان  
قوله فانه بين العلقة والاحراج  
قوله مراتب واطوار اخر لم يصرح  
بها  
قوله لانه مضاعف لما النسل  
قوله لا يخفى ان هذا جزء من تمام  
العلة تضاعف ما النسل مع اهلاك قوم لوط بسبب والا فغ



العزل والمناخدة للزوجة ووطيها مع الحمل تضيق لذلك **قوله**  
الصادق بالخبر أي المسكر منها دون ما لا يسكر فيه المتعاطفين  
في كلام المتن عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في المسكر  
من الخمر وينفرد الخمر في القدر الذي لا يسكر منها وينفرد مطلق  
المسكر عنها في المسكر من غيرها فلا يكون أحدهما مفعيلا عن الآخر  
**قوله** وليد جماعة الغصب أي كونه كبيرة إذا الكلام فيه وليا من  
فتاينة في القليل كالكثر **قوله** كما يقطع به أي يحزم بالتفصيل  
المذكورة السرفعة أي في كونها كبيرة فهو من القطع بمعنى الاتفاق  
لا بمعنى إبانة المصنوع كما يرشد إلى ذلك قوله أما سرفعة الشيء القليل  
فصغيرة إذا لو كان من القطع بمعنى الإبانة لكان المناسبات في  
الاحتراز أن يقول أما سرفعة القليل فلا يقطع به وتوضيحه أن  
ما ذكره في الاحتراز فرع عن تفيد كون السرفعة كبيرة بما تلحق  
قوته بضايا وذلك فرع عن كون القطع بمعنى الاتفاق وأن  
الضهر في به عايد على التفصيل عما تبليح فيمنه بضايا كما نبه  
عليه بعض المحققين **قوله** ليس بكبيرة موجهة للحج الفرض في  
كونه كبيرة لا في إيجاب الحد فقط كما هو القاعدة في سلب  
النفي على القيد لأن الكلام المفيد بنفي أكثر إذا نفي توجه النفي  
للقيد الأخير في الثاني والقيد الموجود في الأول فيصير الكلام  
صادقا بنفي غيره وثبوته وليس مرادها بابل العوض في  
القيد من أضله وأما النصرة بحج بالنفي فالكشف عن حقيقة  
الكبيرة المنفية **قوله** فيها من الإباحة بمعنى الإذن شرعا  
الصادق بالوجوب وهو المراد هنا لا الإباحة بمعنى استواء  
الطرفين **قوله** في الحديث أنهما لم يحد أي صاحبهما وقوله أما  
حدها فكان ينبغي بالنسبة قبل عليه قد تقرر أن كان يفعل  
التكرار ولا يلزم من ثوب الوعيد على تكرار النية ثوبه على

وكونه كبيرة لا في إيجاب الحد فقط كما هو القاعدة في سلب النفي على القيد لأن الكلام المفيد بنفي أكثر إذا نفي توجه النفي للقيد الأخير في الثاني والقيد الموجود في الأول فيصير الكلام صادقا بنفي غيره وثبوته وليس مرادها بابل العوض في القيد من أضله وأما النصرة بحج بالنفي فالكشف عن حقيقة الكبيرة المنفية قوله فيها من الإباحة بمعنى الإذن شرعا الصادق بالوجوب وهو المراد هنا لا الإباحة بمعنى استواء الطرفين قوله في الحديث أنهما لم يحد أي صاحبهما وقوله أما حدها فكان ينبغي بالنسبة قبل عليه قد تقرر أن كان يفعل التكرار ولا يلزم من ثوب الوعيد على تكرار النية ثوبه على

وكونه كبيرة لا في إيجاب الحد فقط كما هو القاعدة في سلب النفي على القيد لأن الكلام المفيد بنفي أكثر إذا نفي توجه النفي للقيد الأخير في الثاني والقيد الموجود في الأول فيصير الكلام صادقا بنفي غيره وثبوته وليس مرادها بابل العوض في القيد من أضله وأما النصرة بحج بالنفي فالكشف عن حقيقة الكبيرة المنفية قوله فيها من الإباحة بمعنى الإذن شرعا الصادق بالوجوب وهو المراد هنا لا الإباحة بمعنى استواء الطرفين قوله في الحديث أنهما لم يحد أي صاحبهما وقوله أما حدها فكان ينبغي بالنسبة قبل عليه قد تقرر أن كان يفعل التكرار ولا يلزم من ثوب الوعيد على تكرار النية ثوبه على

152 أصل النية حتى يكون مطلق النية كبيرة كما هو المطلوب **قوله**  
ويج ذكر الشخص أهله بما يكرهه أي في غيبته كما يشتر  
بذلك مادة الغيبة وفي قوله وإن كان اشغارا بالندراج  
الهيئتان في الغيبة لكن تعريف النووي لها في الأذكار بأنها  
ذكر الشخص بما فيه مما يكره بقتضي قباينها وتامها استند  
في ذلك إلى الحديث المشهور حيث قابل الهيتان بالغيبة ولفظ  
الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أتدرون ما الغيبة  
قالوا الله ورسوله أعلم قال ذكرنا أخاك بما يكره قال أرايت أن كان  
في أخيك ما أقول قال إن كان فيه ما تقول فقد اغتصبته وإن لم يكن فيه  
فقد بهتته واجب بان صدر الحديث يدل على أنها أعم منه فهو  
المختص نوعيا **قوله** لغوم البلوي بها المراد بالعموم الغلبة كما يرشد  
إليه قوله وقيل من يسلم منها والمغنى به إلا أنها كبيرة في حق العلماء  
والصالحين صغيرة في حق غيرهم وإن جال الوعيد فيها لما ذكره  
الشمس في عموم البلوي بها **قوله** وتباح الغيبة في مواضع  
مذكورة في محلها هي سنة وقد ذكرها في الأذكار وزوايد  
الروضة بإيضاح ونظيرها بعضهم في بيتين وهما  
الحدح ليس بغيبة في سنة مستطاع ومعرفة ومحذور  
ولم يظهر فسقا ومستفتى وإن طلب الإعانة في إزالة منكره  
ولذلك لشره لا يحتاج إلى شرح **قوله** وفي آخر من أكبر الكبار  
لا منافاة بين الحديثين لأن ما هو من أكبر الكبار من جملة الكبار  
ولا منافاة أيضا بين الحديثين الثاني وبين الحديث السابق  
الدال على أن الشرك وحده أكبر الكبار لأن الأكبر في الحديث  
السابق حقيق وفي هذا الضابط وهو أهم من الخفيف **قوله**  
واليمين الفاسدة لا يخفى أن الأدلة المذكورة في الشرع لا تدل فيها  
الوعيد على اليمين الفاسدة المقنعة بما مال أمره مسلم أو حق



من حقوقه لا على مطلق اليقين الفاجرة الا ان يقال التقييد  
عاد كرم الادلة جري مجرى الغالب **قوله** وقطبيعة الرحم  
قال ابن ابي شريف رحمه الله تعالى هل تختص القطبيعة  
بالاساة او تنعدي الي ترك الاحسان قال ابو زرعة الاقرب  
الاول انه وقد يقال بل الاقرب الثاني لان الاحاديث امره  
بالصلة امره موكد اما هبة عن القطبيعة فهي تحريم موكد  
ولا واسطة بينهما والصلة ايصال نوع من انواع الاحسان  
كما فسرها بذلك غير واحد فالقطبيعة صندها وهي ترك  
الاحسان انه وقد يقال ان ايصال نوع من الاحسان لا يقع  
في المال بل يصدق بالكلمة الطيبة ونحوها كما تصدق بالمال  
في بعض الاحوال والحاصل ان ذلك يختلف باختلاف الافاز  
يسار واعسار وزمان ومكان وبالواصل كذلك وذلك شاهد  
لا يحتاج الي تصوير **قوله** والرحم القرابية اي من قبل الابوين  
واحد هما من غير تقييد بحرمية **قوله** اي للوالدين فيه اشارة  
الي ان اللام في العقوف للمهد الذهني وفيه دفع لما ذكره  
بعض الشارحين من ان المصراغا اطلق العقوف ولم يفيد  
بالوالدين ليشمل عقوف الخالة والعم لما في الحديث الخالة  
بمنزلة الامم وفي الصحيحين عن عمر الرجل صنوا بيده اي خارجا  
من اصل واحد ووجه الاندفاع ان اللام تكونان للمهد  
تقييد التقييد بالوالدين واما التنبيه في الحديثين السابقين  
فلا يدل على انها كالا بوسن في اصل التعظيم والاحترام وان  
تفاوتت الرتبة وقد صرح الشرح بهذا الجواب في قوله واما  
حديثهما الي ولم يكتف بالاعارة المذكورة اهتماما بالمقصود  
**قوله** اي اكله لان التكليف انما يتعلق بالافعال دون الاعيان  
وانما عبر بالاكل اقتداء بالآية وفي قوله مثلا اشارة الي ان للمراقف

على

على قوله ومال اليقيم دون ذكر مضاف خاص ليصح تقدير ما تقدم 153  
اضافته من اكل وغيره من وجوه الاطلاق لكن لما كان الاكل اعم  
وجوه الاطلاق تتنازع اختاره المردون وغيره ومن هنا صرح في  
الآية به دون سائر وجوه الاطلاق **قوله** في الحديث من جمع بين  
صلاتين يشمل التقديم والتأخير فهو دليل لهما **قوله** واو في ذلك  
اي بكونه كبرية تركها اي الصلاة **قوله** والكذب على رسول الله صلى  
الله عليه وسلم اي عمدا كما صرح به الحديث ولذا استغنى الله  
عن التقييد بذلك واستغنى عن ذلك ايضا بما تقرره الشريعة من  
رفع المواخاة بالخطا والسيان **قوله** فليستوا مقعدة من النار النبوا  
اتخاذ المنزل **قوله** اما الكذب على غيره فضعفوا اي ما لم يترتب  
عليه ضرر كما اشار اليه الشرح فيما مر ثم انه يدخل في غيره سائر  
الوسل ولا ينجم عنه الكذب على احد منهم الا كبره لا سيما في نسخ  
شرعية ذلك الرسول لانه جرمية تؤذي بقله اثرات موقتها  
بالدين وليس من معاصي الخسة هكذا قال بعض المحققين مشرو  
على الشرح حيث لم ينسبه عليه وهذا الذي قاله هذا المحقق بحثا  
وان كان في غاية الادب مع الانبياء لكن العذر للشارح في عدم  
التنبيه عليه ان ظاهرا اطلاقهم شمول الرسل ومن المعلوم ان محل  
ذلك ما اذا لم يترتب على الكذب مفسدة وكان بعد نسخ شرع ذلك  
الرسول والا فيكون كبرية بلا كلام **قوله** لم ارها خير صفتان وفي  
الاستدلال بالحديث على كون مطلق الضرب المذكور كبرية شئ  
لا التوعد فيه انما هو على ضرب خاص متكرر كما يشعر به التركيب  
لان قوله يضربون يقتضي ان ذلك شأنا لهم وهو يستلزم تكرره  
من الضارب وبالجملة فالدليل لا يطابق المدعى لان الدليل انما  
يدل على ترتب الوعيد على ضرب خاص والمدعى مطلق الضرب  
**قوله** وتسب الصحابة المراد الجنس الصادق بواحد منهم **قوله** حيث



عمل بما ذكره فان التعليل يتسرع بان الساب غير صحيح مع  
 انه في الواقع صحيح لكن نزل له الذي لا يليق به منزلة  
 غير الصحيح الذي لا يبلغ انفاقه مثل احد ذهبا مداحدين  
 الصحيح ولا نصيفه فلو كان منهم لساواهم في ثواب الانفاق  
 قلة وكثرة **قوله** اي معاقب بيان للمراد بالمحارب لا استحالة  
 حقيقته على الله تعالى اذ لا يمكن المجاربة بين الحادث والقديم  
**قوله** معناه تكرر السب اي وفي تكراره اذ مان وامرار على  
 الصغيرة فيصيرها كبيرة **قوله** اي ممسوح لما كان الاثم حقيقة  
 الذنب وقد استند الى القلب وهو في الحقيقة للشخص فسر  
 الظم بمعنى يقوم بالقلب ويصح اسناده اليه وهو المسخ بمعنى  
 تحويل صورة الى اخرى افتح من الاول لكن لا يخفى ان كون الذنب  
 هنا وهو الكتمان فعلا قلبيا مصحح لاسناده الى القلب قال  
 البيضاوي اسناد الاثم الى القلب لان الكتمان يعزى به ونظيره  
 العين رائية او للمبالغة فانه رئيس الاعضاء وفعلا اعظم  
 الافعال وكأنه قيل يمكن الاثم في نفسه واشرف اجزائه وفاف  
 ساير ذنوبه اه وقال بعضهم معنى المسخ في كلام الشر التعذيب  
 تعبير بالمرور عن اللازم فان المسخ مستلزم للتعذيب  
 والتعبير بالاثم عن التعذيب من اطلاق اسم السب على  
 المسبب ولا يخفى ان هذه المحامل كلها صحيحة ودعوى التكليف  
 في بعضها ممنوعة **قوله** ليحق باطلا او يبطل حقا يقتضي ان  
 يذل المال على الاحكام المحقة لا يسمى رشوة وان كان جازما ثم ان  
 لم ينو فن الحكم على البذل كان جازما من الجانبين والا فمن جانب  
 الاخذ لا الدافع **قوله** وزاد الحاشي في روايته ايضا والرايش قال  
 لعنة الله على الرايش والمرئس **قوله** في الحديث والديون  
 ورجلة الناصب المنذر في الرجلة بفتح الراء وسراجيم وفسرها

بأنها

بأنها المرأة المشبهة بالرجال وفسر الديوث بأنه الذي يفتر أهله  
 على الزنا مع علمه ولم يرد بالاهل الزوجة **قوله** وهي ان يذهب  
 بشخص ليؤذيه عند ظالم كاف في تحقق السعاية وان يذهب  
 به اليه اه وقد يقال ان ما ذكره الله هو المعنى الاصل للسعاية  
 فلا ينبغي كون الثاني سعاية ايضا ولما قيل ان يقول البا في قوله  
 يذهب بشخص للتصيير اي يصير شخصا ذاها الى الظالم بكل  
 بما يؤذيه فيشمل المعنيين فان قيل لا فرق في المعنى بين ذهبا  
 الشخص الى الظالم وذهبا ب الظالم اليه اجيب بان الاصل هو  
 الى الظالم الذهاب الى الظالم لكونه صاحب الشوكة او يقال معنى الذهاب  
 لا يؤذي منهما اي الذهب والفضة **قوله** الا اذا كان يوم القيمة  
 اي وجد وقوله ضحكت له يحتمل انه مسند الى ضمير الذهب  
 والفضة وصفايح منصوب على الحالة وانه مسند الى صواب  
 قال بعضهم وعلى كل فانظر قوله من نار ما حكمته مع قوله فاحم  
 عليها في نار جهنم اه وقد يقال حكمته تغليظ العذاب ونفطحه  
 على مانع الزكاة اذ لا مانع من احوال النار في النار لزيادة العذاب  
 لان احوال الاخرة لا تكلف الا ان والحق على كل شيء قد يرد **قوله** قال  
 تعالى انه لا يباس من روح الله الا القدم الكافرون قيل عليه  
 الآية تدل على ان الياس كفى وهو خلاف قول الشر ان المراد  
 تعداد الكبيرة مع وجود الايمان اه وتحقق المقام ان يقال ان  
 اريد بالياس انكار سعة رحمة الله تعالى ورحمة وسعت كل شيء  
 وان اريد به استبعاد العفو عن الذنوب لا استعظام من  
 فهو كبيرة لا كفر وظهر الآية المعنى الاول اذ الاصل ان يكون  
 الكفر على حقيقته فيشكل لهند لا اذ المراد تعداد الكبيرة مع  
 وجود الايمان ويحتمل ان يراد من الآية المعنى الثاني جملة ما في



حدث ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الكبار  
 الاشرار بالله واليا من روح وانقنوط من رحمة الله والادنى  
 لكل الله رواه الدارقطني في العلل لكنه صوب وفتح على ابن مسعود  
 وجهه ان ظاهر الياس بالمعنى الثاني حيث عطف على الاشرار  
 بالله والعطف يقتضيه المعايير وان امكن انه عطف لنوع  
 من الكفر على اخر وهو اعتقاد الشراكة في الالهية وفي عنانيد  
 الحنفية ان الياس من روح الله تعالى والامن من مكر الله كقرآن  
 اراد والياس بالمعنى الاول والامن للاعتقاد ان لا مكر فالامر  
 ظاهر فان كلامهم كثر وفاقا لكونه تكذيبا للنص الصريح وان  
 اراد والياس بالمعنى الثاني والامن بمعنى غلبة الرجاء بحيث يستند  
 العذاب فيشكل اذا اقرب ان كلامهم بكرة كما هو ظاهر الحديث  
 المذكور وينبغي حمل الياس في المتن على المعنى الثاني والاعتدال  
 بالاية بما على ان الكفر فيها بمعنى ستر النعمة وتقطيعها وكذا ينبغي  
 حملا الامن من مكر الله في المتن على المعنى الثاني فيه ايضا كما يشير اليه  
 قول الله بالاسترسال في المعاصي والاشغال على العفو وحمل الخسران  
 في الاية على الخسران الاضافي وان كان حمله على الخسران الاضافي  
 كما مل **قوله** بالاسترسال في المعاصي الخ جري على الغالب من ان  
 الامن من مكر الله يسترسل في المعاصي غالبا لعدم مبالاة ولا  
 فلا يخفى ان مجرد الامن من مكر الله كبيره ولو لم يكن غاصبا  
 بغير الا من **قوله** اي تناوله لما مر غير مسرقة ان التكليف غايتها  
 بفعل والتناول الاكل كما اشار اليه قوله تعالى على طاعم يطمه  
 اي اكل باكله **قوله** ففطره يورث بطله الكثرات الخاق وليس من  
 صفات الجنة فتعين كونه كبيرة **قوله** باخافهم بالالالة او اللبس  
 وفيه اشارة الى ان المراد بالمحاربة هنا مجرد الاخافة اما اذا اقترن  
 بها قتل او اخذ مال بشرطه فكل منهما كبيرة على حدته داخل فيما سبق

**قوله**

**قوله** اي المو اظنه عليها اي ما لم تغلب طاعته على معاصيه  
 لما نقله الدارقطني عن محمد بن ابي نعيم عن ابي عبد الله عليه السلام  
 كان عدلا ومن غلبت معاصيه طاعته كان مردودا **قوله** والشبهة  
 وهذا معنى نص المختصر **قوله** من نوع الخصال من الصغيرة  
**قوله** واليمين الغموس هي الخلف على ما مضى قدوة وقوة لم  
 يقع وانما كانت كبيرة لما فيها من الحراة على الله وقوله  
 التفتيح سميت بذلك لا لئلا تفرغ من صحتها في الاثر  
 او في النار الا ان يعفو الله عن رجل **قوله** والتولي اي  
 الفرار من الكفار يورث الرجف اي الرجف حيث هم الا  
 ان يكون مخرج القتال او مخير الى فية يستمررها  
 لقوله تعالى ومن يولهم يومئذ ذبيرا الا مخرقا للقتال  
 او مستحيلا الى فية فقد با بغضب من الله وماواه  
 جهنم وبئس المصير **قوله** يعني باعتبار اصنافها  
 يعني ان الكبيرة جنس تحت انواع كالكفر والقتل و  
 والزنا وكل نوع اصناف مندرجة عنه كاصناف  
 الكفر من الاشرار ومجد النبوة الى غير ذلك وكما صنف  
 القتل من قتل الولد بخافة الطعم وقتل الاجنبي  
 وغيرهما وكما صنف الزنا من الزنا بحليلة الخمار  
 وحليلة غيره وغير ذلك فعذرهما الذي وصفه  
 ابن جرير انه اقرب الى السعيامة هو غدر واصناف  
 الانواع كما اوضح ذلك بعض المحققين **قوله** الاخبار  
 عن عامر الخرواني بنية مبتدأ وقوله الاخبار الخ خبر  
 وكذلك القول في الشهادة فهي مبتدأ وقوله خبر  
 اي الرواية هي الاخبار عن شئ عامر الخرواني  
 خلافة اذ الغرض تعريف الرواية والشهادة بالخبر

155

درة

عربا

مسئلة

خلافة



[illegible]

Handwritten signature and date: 1906

156  
التأدية عند التأخر في الخارج به أي لفظ أشهد والى متعلقة عطف على اللفظ  
فما لنظر إلى اللفظ يكون انشأ انطباق حد الانشأ وهو ما وجد مضمون  
في الخارج بلفظ عليه وبالنظر إلى المتعلق يكون جبر الانطباق حد  
الخبر وهو ما له خارج بيطاقه أو لا يطاقه عليه وهو التحقيق  
أي المطابق للواقع لأن الكلام في لفظ أشهد لا في لفظ المشهود به الذي  
هو متعلق اللفظ الأول ولا يخفى أن لفظ أشهد انشأ لا اخبار  
ولا إضافة بين كون أشهد انشأ وكون معنى الشهادة اخبار اجواب عما  
يقال انه لا معنى لكون اللفظ انشأ واخبارا لا وجود معناه في الخارج  
به أو سيق عليه ولا يخفى انه لا معنى لأشهد الا الشهادة وقد حلوا  
بان معناها اخبار لا انشأ فاجاب بأنه ليس المراد معنى الشهادة  
مجرد التأدية عند الحاكم بل ما يرب من هذا المعنى ومن متعلقة  
وهو بان لفنان علي فلان كذا ولا يخفى ان لهذا اخبار بالنظر  
إلى المتعلق لا متعلق محض انشأ فقوله بمنقولة اي مع متعلقه  
أو ملتبس متعلقه كسعت واشتريت وزوجت وتزوجت  
لما كان العقد هو اللفظ المركب من الايجاب والقود ومثل له المضاف  
بالايجاب فقط انشأ السارح الي انه اقتصر على جز المال  
نظهور المقصود في قوله انها اخبار على أصلها أو إرادة  
على وضعها إذ الأصل عدم النقل لكن لما كان صدقها متوقفا على  
وجود معناها في الخارج قيل اللفظ مع ان معناها لا يوجد الا  
لها قدر وجود معناها من البيع وخو قيل التلفظ  
لضرورة صدق اللفظ إذ لا يصدق الخبر دون هذا التقدير  
لكونها اخبارا عن ما هو والى ذلك الاشارة بقول السارح بان  
تقدر وجود مضمونها في الخارج قبيل التلفظ بها واجاب  
أنها تكون بانها انشأ بان لا ضرورة الى ذلك بل استعملت مع انها  
اخبار في الأصل في الانشأ مجازا واشتهر ذلك حتى صار حقيقة

156



عرفيه **قوله** ثبت الجرح والتعديل يعني الجرح والعدالة  
تعتبر عن المسبب مع باسم السبب **قوله** نظر الى ان ذلك  
ان المذكور من الجرح والتعديل خبر **قوله** وقيل في الرواية فقط  
هذا ما صححه النووي كابن الصلاح **قوله** التفتا بعلم الجرح  
والمعدل به اي بما ذكر من الجرح والتعديل **قوله** اذا عرف مذهب  
الجرح فهو منه انه اذا لم يعرف مذهب فلا بد من بيان  
السبب نعم قال بعضهم ان الجرح غير معروف المذهب على  
وجه الاطلاق وان لم يعتمد في اثبات الجرح لكننا نقدره  
في الوقف عن قبول خبر من قيل فيه ذلك لانه اورد عندنا  
رسمية قوية وقد ذكر ابن الصلاح مثل ذلك في معروف  
المذهب اذا اطلق الجرح حيث قال ان ذلك وان لم يعتمد في  
اثبات الجرح والحكم به فقد اقمنا في التوقف عن قبول حديث  
من قالوا فيه ذلك بناء على انه اوقع عندنا رسمية قوية  
اي لانه مجروح في نفس الامر وهو الموقوف عن ابن الصلاح  
جمع بين قوله المشافعي بعدم الاكتفاء في اطلاق الجرح مطلقا  
وبين القول في الاكتفاء في ذلك في الرواية اذا عرف مذهب  
الجرح **قوله** اي منه فعني الامر في العالم **قوله** اجماع اراج  
لمقدم **قوله** لا اطلاع الجرح على ما لم يطلع عليه المعدل يوحى  
منه انه لو اطلع المعدل على السبب وعلم ثوبته منه قدم على  
الجرح لان معه زيادة علم وبه جزم النووي في مهاجده كاصله  
ولو عين الجرح سببا فنقاه للمعدل بطريق معتبر كان قال  
الجرح قتل فلان وقت كذا فقال المعدل رايته خيا بعد  
ذلك الوقت او كان القاتل عندي في ذلك الوقت **قوله** وضا **قوله**  
في القسم اي اذا استبها ويا او كان الجرح اقل **قوله** وعلى  
رأيه اي من الترجيح بكثره العدد **قوله** ومن التعديل

منه ثم قال  
منه ثم قال

حكم

حكم مشروط العدالة في السامد بالشهادة مقيد بما اذا كان لا يربك  
الحكم بعلمه او لم يكن عالما بالواقعة فانه احتمل انه حكم لم يكن  
تعديلا كما صرح به العبدري وغيره **قوله** اي عند بيان اللام  
في التعديل **قوله** لانه الى الحد لا انتفا النصاب اي لا لفسقه **قوله**  
ولا في خوسر **قوله** لتبديد اي لقدرا الذي لا يسكر منه واما  
القدر الذي يسكر منه فالحد به محل وفاق قال بعضهم والتحقق  
ان ابا حنيفة لا يرى اذ مناط الحد الشرب الا في الخمر واما  
التبديد فنطاق الحد فيه عند السكر لا الشرب ولا شرب قدر  
مختص حتى ان من شرب قدرا كثيرا ولم يسكر به لا يحد عنه  
والشافعي يرى مناط الحد فيه الشرب كالجرح فلهذا جعل الشارع  
محل الخلاف في الشرب اسارة الى ذلك **قوله** ولا التدليس عطف  
على تركه اي وليس من الجرح لشخص التدليس وقوله بسمية  
متعلق بالتدليس وقوله حتى اي كي لا يعرف علة التدليس  
وقوله اذ لا خلل في ذلك علة ان التدليس المذكور ليس بحج مطلقا  
سواء بينه بعد السؤال عنه ام لم يبيته اظهر من الاستثنا  
الذي هو تفصيل ابن السمعاني **قوله** تنبيهها علة اعطى الي  
الاعطى للتبعية لمن يعطى بمن يروي عن صاحب الاسم الاخر  
**قوله** ولا يابها من اللقي الي اسار به بقرينة قوله بعد واما  
مدلس المتن فمخرج الى تدليس الاسناد وهو ان يسقط الراوي  
شخصا او فوقه بلفظ يحتمل توهم سماعه منه وقد مثل له النعم  
بقوله لقوله من عاصر الزهري الكافقول بعض الشارحي  
انه لم يقرض لتدليس الاسناد وهو فان لم يمارس من  
ارتقى اليه فهو صالح لا تدليس وان صرح بالسماع من لم يسمع  
منه فهو كاذب كما اوضح ذلك بعض المحققين **قوله** موها  
جيمحون يعني نهر بلخ والي الاقليم الذي وراءه ينسب كثير

157



من علماء الحنفية **قوله** لان ذلك اي التذليل ليس لخص جرحا با نواعه  
المذكورة من المعارضين جمع تقريرين على غير القياس كما في محاسن  
جمع محسن والتقريرين كلام استعمل في مقناه ليولوج بغيره **قوله**  
اي الشخص الذي يسمى صحابيا ابتداء الى ان الصحابي اسم جنس  
لا وصف وقوله اي صاحب النبي صلى الله عليه وسلم يتيان لغير النسبة  
في صحابي **قوله** ذكر ان اوائني ما خوذ من عموم من يدخل في  
ذلك غير المميز للاطفال فيكونون من الصحابة كما تصح  
جماعة من العلماء وان اختار جماعة خلافة ويقولون في مثل  
من حنك النبي صلى الله عليه وسلم من الاطفال لعبد الله بن الحارث  
ابن نوفل او مسج علي وجهه لعبد الله بن ثعلبة بن صخر اثم  
لهم رواية لا صحة **قوله** من التور والقلبي بيان اضعاف  
قدم عليه للاهتمام **قوله** ببركة طلعتة اي جبهته  
ووجهه صلى الله عليه وسلم **قوله** اي المذكوران احوده  
الى هذا التفسير ان الفعل مبني وبالفتح التختانية رواية  
**قوله** يعني قال بعضهم في تقدير التفسير يعني اشارة  
الى انه تفسير مراد اذ لا يفرق هذا التفصيل من عبارة المصنف  
لما فيها من الاجمال بل ظاهرها الاكتفاء بواحد من اطالته  
الاجتماع ومن الرواية ولم يقل احدا قاله بعضهم **قوله**  
يظهر فيه الخلق الطبع عليه الشخص اي فيرسيده صلى  
الله عليه وسلم الى اجتماع السني **قوله** التي يختلف فيها المنهج  
فربما تتحرك القوة الشهوية او الغضبية فيظهر اثرها  
من خير بان تصرف الله او شر بان تصرف لهوى النفس  
في بعض الفصول دون بعض **قوله** للاحتراز عن ذكر  
اي من مات مرتدا **قوله** والا اي بان اراد يعرفه مطلقا **قوله**  
وان كان ما اراده اي من تعريف من يسمى صحابيا بعد انقراض

الصحابة

الصحابة لا مطلقا ليس من شأن التعريف اذ من شأن التعريف  
ان يكون للماهية بحيث لا يخرج عنده شي من افرادها ولا يدخل  
فيه شي من غير افرادها واما تعريف بعض الافراد فليس من  
شأن التعريف ولكن الحامل ذلك ان القصد من تعريف  
الصحابي انما هو تمييز من يسمى صحابيا عن غيره من الرواة  
المتقربين الى صحابي وتابقي وغيرها ليست له خاصة  
الصحابي من كونه عدلا بتعديل الله لا لبحث من عدالة  
وذلك بعد انقراض الصحابة فمن مات مرتدا ليس صحابيا  
عندهم اذ قد حبط عمله واشتقت صحته لكونه صار عدو  
الله ورسوله **قوله** كما لو قال انا عدل قد فرق بينهما بان  
العدالة اذا لم تثبت فالاصل عدمها وبعد بثبوتها الاصل  
ان عدم الكذب **قوله** لانهم خير الامة التي هي خیرامة بعض  
القرآن **قوله** صلى الله عليه وسلم خير امتي قرني اي اهل عصره  
**قوله** عمل بمقتضاه اي من الحد المطهر اي ما من نفسه من  
ايقاعه عليه بعد ان يحد من ردم واقعه وعزم على ان لا  
يعود فخرج عن عهده وتبقى عدلا كما كان وفيما ذكره  
اشارة الى ان اثبات العدالة لهم لا يستلزم عصمتهم عن  
الذنوب ومن فوائد القول بعد التهم انه اذا روي عن احد منهم  
بما حديثا كان حجة كالوكان لمعينا والى ذلك اشار  
الشارح في القول المقابل لقوله فيبحث عن العدالة  
**قوله** او مقطوعا كالشيخين رضي الله عنهما **قوله** قال  
المصنف اي تعريفيا على اصطلاح المحدثين **قوله**  
ما سقط منه راوفا اكثر منها ما سقط منه واحد  
صلاحيته لسقوط اكثر فاقل ما يتحقق فيه المنقطع  
قول تابع التابقي فتخصيصه المفضل بقول من



تابع التابعي والمنقطع بقوله تابع التابعين اقتصار على اول  
 المراتب بدليل التعريف وتوضيحه ان قوله في المنقطع من  
 تابع التابعين ليس تقييداً للمنقطع لصدق تعريفه الا ان  
 على قول من بعد تابع التابعين فقوله في المنقطع اي فرد من  
 افراد المنقطع لصدق تعريفه عليه وقوله في المنقطع من  
 بعد ههنا اي بعد تابع التابعين ليس تقييداً للمفضل لصدق  
 تعريفه الا ان على قول من بعد تابع التابعين فقوله  
 لمفضل اي فرد من افراد لصدق تعريفه عليه وبهذا  
 يعلم ان المنقطع اعم مطلقاً من المفضل لصدق تعريفه بما سقط  
 منه روايات فقط بخلاف المفضل للاعتبار بالزيادة على  
 اثنين في مفهومه وان المنقطع مبين للمرسل فقوله لينفرد  
 عن المفضل اي بقوله واحد لا اعتبار بالزيادة على اثنين  
 في مفهوم المفضل كما عرفت وقوله وعن المرسل اي بقوله  
 عن الصحابي **قوله** الا وهو عدل عنده اي المسقط وقوله  
 والا كان ذلك اي الاسقاط تدليساً **قوله** واجيب بجمع ذلك  
 اي ان العدل لا يسقط الا من **قوله** قال مسلم قيل عليه  
 لم يقل مسلم ذلك الا في اثنا سوال اورده في مقدمته صحة  
 على لسان خصمه غير انه لما ورد ما عده من كلام الخصم  
 وثبت عنده كان ذلك ظاهراً في انه ارتقنا انتهى **قوله**  
 واهل العلم بالاحبار عطف على ان في رضي الله تعالى عنه  
**قوله** واي سلمة بن عبد الرحمن اي كما يشير الى ذلك  
 الكافي **قوله** يرويان عن ابي هرويرة لم يقل لا يرويان الا عن  
 ابي هرويرة لان روايتهما لا تخص في ابي هرويرة بل في الصحابي  
 لقول ابي رافع في شرح الورقات عند قول المتن الاسعيد  
 ابن المسيب فان مراسيله فليست موجودة كلها مسانيد

يرويهما

159 يرويهما له الصحابة وهو في الغالب صمد ابو هرويرة رضي الله عنه  
**قوله** وان عصفه مرسل كبار التابعين انما قدموا لكبار  
 لان غالب رواياتهم عن الصحابة فيغلب على الظن ان الساقط  
 صحابي فاذا انضم اليه عاصد كما في اقرب الى القبول  
 قال بعضهم فعلى ينبغي ضبط التابعين الكبير عن اكثر  
 رواياتهم عن الصحابة والصغير من الثر رواياتهم  
 من التابعين **قوله** بان يشتمل على ضعف تصوير لو كان  
 الاسناد العاصد ضعيفاً اذ الغرض ان العاصد باقسامه  
 ضعيف صالح للتحرير **قوله** فالأظهر الانكشاف اي وجوب  
 الانكشاف كما اشار الى ذلك الشارح في المقابل بقوله وقيل  
 لا يجب الانكشاف **قوله** ومواقع الكلام جمع موقع اي مقاماته  
 وهو ما يقع فيه الكلام من مدح او ذم او تعليق او تنقيح  
 الى غير ذلك لان ذلك مقتضى الحال فمن لم يعرف المواقع من  
 لازمه الاخلال بالبلاغة ان لم يروى باللفظ **قوله** بان ياتي  
 بلفظ الخ متعلق بنقل اي يتحقق النقل المذكور بان ياتي  
 بلفظ بدل اخر مساو له في المراد منه وفهمه اي فهم المراد  
 اي مساو له في ذلك جلا وحقا فلا يبدل المعنى بالجملي  
 ولا عكسه ليلا يودي الى تقديم ما رتبته التاخير  
 او العكس لوجوب تقديم احلى الخبرين المقارن  
 على مخالف كما سيأتي **قوله** لان المقصود علة لجوار نقل  
 الحديث بالمعنى من العارف اي لان المقصود علة لجوار نقل  
 عليه فم من الحديث المعنى واللفظ اللفظ له حيث ادرك  
 المعنى من غير احتلال باللفظ كان حصل المقصود  
**قوله** فان لم ينسب فلا تفوات الفصاحة واعتقد  
 فوقها عند نسيان اللفظ للعد **قوله** فلا يجوز في بعض

في عبارات الانكشاف انما الشهاب من المراتب  
 البدر والمبدل منه فقط وغالب الروايات  
 ووجهها انه واقف بالظواهر  
 ان يكون من مواقع مدلول اللفظ  
 الحرك ولفظ ما ياتي به بدله  
 لا ينبغي ان يدعوا لها اسم



وهو كما يشير اليه التمثيل ما اشتمل على حد من البلاغة تقصر  
 الرواية بالمعنى ولا يتصور ذلك فيما حصر كما قيل الامكان في التغيير  
 عنه ما يفيد ذلك لكن يقول الرتبة العليا من البلاغة في  
 افادة الحكم الشرعي فان افادة حصر الاختراع في الظاهر  
 والتقديم في التكميل والتحليل في التسليم وحصر الدواب  
 في الخمس وان حصلت بغير اللفاظ لكن تفوت الدرجة  
 القصوى من البلاغة في قافية الحكم المذكور ومن هنا  
 كان محل النزاع فيما ليس من حوامع الحكم فخلا ضرر ولا ضرر  
 الجراح بالضمات السنية على المدعى واليمين على من انكر  
 كل امر ليس عليه امرنا فهو رد انما ادرك الناس من كلام النبوة  
 الاولى اذ لم تسع فاصنع ما شئت الى غير ذلك مما تضمنه  
 العبارة عن تادية معناه بغير لفظ النبوة **قوله** خمس مبتدأ  
 سوغ الابتداء به وصفه بقوله من الدواب وقوله كل من  
 مبتدأ ثاني خبره فواسق والجملة خبر الاول وقوله يقتلن  
 استئناف بيان لوقوعه جوابا عن سؤال اقتضته  
 الجملة الاولى اي في حكمهن فاجاب بان حكمهن ان يقتلن  
 في الحل والحرم لخروجهن عن الحد في الادري وذلك معنى نسق  
 لان الفسق لغة الخروج يقال فسقت الرطبة اذا خرجت  
 من قشرها **قوله** مع لقا التركيب اي من فعلية واسمية  
 او تقديم بعض القولات او تأخيرها او تأكيد او تجردت  
 وموقع الكلام من ترغيب او تنفير وخود ذلك وان قامت  
 رونق لفظ النبوة لان المدار على المعنى كما مر **قوله** واجب  
 اي عتد عن هذا الدليل بان الكلام اي النزاع في المعنى لظاهر  
 لا فيما يختلف فيه وهو ما ليس لظاهر المعنى كالتمشابه  
 والمتشرك كما انه ليس الكلام فيما يقيد بالفاظه

من الاحاديث كالادان والشهد اي ولا ما هو من جوامع الكلام  
 كما مر **قوله** اي عن النبي صرح باي مع ان اسقاطها غير محل  
 لثلاث كسر النون من عن فيستغنى عن وضعه  
 لكن كان يقنى عنه اياه به برسول الله اوييني لفظ النبي **قوله**  
 لظهوره اي سمعته امر وهي وقوله لجواز ان يطلو ما اي امر وهي  
 الراوي على ما ليس مروية تسمى ويجاب بان الاصل عدم الجاز  
 مع ما فيه من ايهام غير المراد **قوله** قالته اي كانوا لا يقطعون ان  
 عايشه رضي الله عنها **قوله** ومن ذلك اي ان كل صورة دونها  
**قوله** يستفاد حكاية الخلاف الذي في الاولى وهو قول من السنة  
 في غيرها من الصور التي بعدها من باب اولي **قوله** اه في مراتب  
 التحمل والفاظ الاداء **قوله** قراءة الخ خبر مستند وقوله املا  
 اي ليكتب **قوله** بقراءة غيره على الخ اما بقراءة الخ نفسه فقد  
 تقدم **قوله** ادفع اي نسخة منقولة من اصله **قوله** الخاص اي  
 من الرواه في خاص من الرويات وكذا القول فيما بعده فدخلوا  
 في الجمع واقع على الراوي ومدخول في على الراوي كما اوضح ذلك  
 السامع **قوله** ومنع قول العامة تنها اي من الاجازة وهي  
 تشمل العامة في الراوي او المروي فقط كما تصدق بالعامه  
 فيها **قوله** ومن ذلك اي ان كل قسم دون ما يليه في الرتبة  
**قوله** منها خبر مقدم مبتدأ و املا وما عطف عليه وقوله  
 على ترتيب حال من الضمير المستتر في منها الرجوع لامي  
 وما بعده وانما بين السامع بعض لفاظ الرواية على وجه  
 الاختصار بعد حالة المصنف بيانها على الحديثين  
 لان النفس تشوفت لبيانها فلو لم يبينها السامع  
 بوجه ما كان في النفس بعض الخسر على فوات ذلك  
 في هذا الوقت والله سبحانه وتعالى اعلم

من الاحاديث كالادان والشهد اي ولا ما هو من جوامع الكلام  
 كما مر **قوله** اي عن النبي صرح باي مع ان اسقاطها غير محل  
 لثلاث كسر النون من عن فيستغنى عن وضعه  
 لكن كان يقنى عنه اياه به برسول الله اوييني لفظ النبي **قوله**  
 لظهوره اي سمعته امر وهي وقوله لجواز ان يطلو ما اي امر وهي  
 الراوي على ما ليس مروية تسمى ويجاب بان الاصل عدم الجاز  
 مع ما فيه من ايهام غير المراد **قوله** قالته اي كانوا لا يقطعون ان  
 عايشه رضي الله عنها **قوله** ومن ذلك اي ان كل صورة دونها  
**قوله** يستفاد حكاية الخلاف الذي في الاولى وهو قول من السنة  
 في غيرها من الصور التي بعدها من باب اولي **قوله** اه في مراتب  
 التحمل والفاظ الاداء **قوله** قراءة الخ خبر مستند وقوله املا  
 اي ليكتب **قوله** بقراءة غيره على الخ اما بقراءة الخ نفسه فقد  
 تقدم **قوله** ادفع اي نسخة منقولة من اصله **قوله** الخاص اي  
 من الرواه في خاص من الرويات وكذا القول فيما بعده فدخلوا  
 في الجمع واقع على الراوي ومدخول في على الراوي كما اوضح ذلك  
 السامع **قوله** ومنع قول العامة تنها اي من الاجازة وهي  
 تشمل العامة في الراوي او المروي فقط كما تصدق بالعامه  
 فيها **قوله** ومن ذلك اي ان كل قسم دون ما يليه في الرتبة  
**قوله** منها خبر مقدم مبتدأ و املا وما عطف عليه وقوله  
 على ترتيب حال من الضمير المستتر في منها الرجوع لامي  
 وما بعده وانما بين السامع بعض لفاظ الرواية على وجه  
 الاختصار بعد حالة المصنف بيانها على الحديثين  
 لان النفس تشوفت لبيانها فلو لم يبينها السامع  
 بوجه ما كان في النفس بعض الخسر على فوات ذلك  
 في هذا الوقت والله سبحانه وتعالى اعلم











كما صرح به الشارح في قوله بنا على ان شرعهم شرع لنا لكن لا يخفى  
 ان ما ذكره من انه حجة لهم في شرعهم يتوقف على البتة وظاهر  
 الحديث كما قاله الكمال ابن ابي شريف بلنا فيه لان الاجتهاد  
 المأخوذ في تعريفه لان اجتهاد المستحق اخذ بغيره ووجه  
 المنع في الجملة ان يقطع النظر عن خصوص الجواز او الوقوع والخفي  
 واجلي اذ لا يمكن تطبيق الاستدلال على كل من ذلك ان القياس  
 لكونه ظاهرا في اغلب لا يخفى ان هذا يخص الدعوى بالظني مع  
 انها شاملة للقطعي ايضا وقد اجمع على تقريره الخنزير  
 بيان للوقوع وعلم ان اتفاقهم في اي مان وافق من كان  
 يخالف بان قصد الزمان في نفسه لما قبل استقرار الخلاف  
 فان الاستقرار هو الاستمرار في الزمان يتحقق عنده بقصد  
 الزمان فان قيل اذا كان الاستقرار مستلزما لطول الزمن  
 فوجه تفسيده بطول الزمان تارة وبقصوره كما سيأتي في  
 قوله واما من غيرهم فالاصح ممتنع ان طال الزمان الى احب  
 بان الطول الواقع شرط في الاستقرار قد راد على مطلق الطول  
 الذي يتحقق به ووجه الفرق بينهما للوف كما ان المرجع في  
 القصر الواقع في محترز الطول هو العرف ايضا فانه  
 يعلم جواره ايضا فيه اشارة الى ان لو شرطية جوارها محذوف  
 للعلم به والتقدير ولو كان الاتفاق من الحوادث بعد علم  
 جوارها ايضا اذا اتفاقهم لا يقصور ان يكون من الحوادث بعد علم  
 حتى تكون لو غايبة فتبين ان تكون شرطية محذوفة الجواب  
 بعد اختلافهم الذي لم يستقر اي هل يدفن في يستعاضة  
 رضى الله تعالى عنها او في التمتع فنهو الامام الرازي مطلقا  
 اشارة الى ان تطبيق مطلقا حذف من القول الاول لدلالة  
 في القول الثاني عليه الا ان يكون مستندهم اي مستند

الفرقتين

الفرقتين الموافقتين بفتح الفاء اسم مفعول والموافق بكسرهما  
 اسم فاعل وهو ما استندوا اليه طالع الاختلاف قاطعا اي قاطع  
 المتن واجبة المانع اي مطلقة يتضمن اي يستلزم  
 وقوله علي جواز الاخذ اي اخذهم واخذ من بعدهم وقوله  
 باجتهاد او تقليد متعلق بالاخذ بان تضمن ما ذكرنا  
 تضمن اختلافهم اتفاقهم على جواز الاخذ والخلاف اي في  
 جواز اتفاقهم بعد استقرار خلافهم مبني على انه اي الشان  
 لا استقرار انقراض العصر هو الصالح فان اشترط جواز  
 الاتفاق مطلقا من غير تفصيل باستقرار الخلاف او بقطع في  
 المستند قطعا اي اتفاقا فان من اشترط الانقراض استقرار  
 محبة الاتفاق بالرجوع عنه اوجه وبالمخالفة فيكون الاتفاق  
 الذي تضمنه الخلاف وهو الاتفاق على جواز الاخذ بكل من شتى  
 الخلاف بالاتفاق على احد الشقين فان ما توازن تصوير الاستقرار  
 الخلاف من المختلفتين اذ لو انقذ اي نهض وجه اي سبب  
 وعلة في سقوطه اي الاختلاف لظهر اي ذلك الوجه  
 ضمنية ان الاصل عدم وجوب ما زاد عليه هذا يعلم ان التمسك  
 باقل ما قبل ليس من قبيل التمسك بالاجماع وان كان حقا في نفسه  
 لان هذه الضمنية غير مبررة عليها بل هي معلومة من البراءة الاصلية  
 اختلفوا في دية الذي الام فيه للعهد اي الكتابي كما هو  
 مقرر في محله الى اخر ما سيأتي اي من كون السكون مجردا عن  
 اشارة رضى ونسخط ومضى معلقة النظر عادة وكون المسألة  
 اجتهادية تكليفية ان كان اي الحكم الذي هو احد الاحكام  
 الخمسة المذكورة من البهمن فتبنا لاحكامهم به القاضي  
 فيما يفتون استداركم اي تداركم وفي تسمية اجماعا الى علم  
 من ان تكون التسمية حقيقة او مجازا بتدليل ما بعده  
 غير مضمومة كما في

غير مضمومة كما في

قوله بان ما توازن تصوير الاستقرار  
 اختلاف كما قد يتوقف لان ينافيه  
 قول المصنف ان ما توازن تصوير الاستقرار  
 بعد علم من فرضه فيما قبل الاستقرار  
 بزه تصوير للحال التي يتبني  
 فيها الاتفاق من غير فرق بعد  
 استقرار الخلاف لان  
 الاتفاق من غير علم بعد الاستقرار  
 كما يتوقف على طول الزمان  
 كما لا يخفى او ينافي  
 ان هذا الطاع وانما جاز ولا شك في ان  
 الاصل في التسمية هو الاستدلال بالظن  
 هذا الكلام فان قلت الاستدلال بالظن  
 انما هو الاستدلال بالظن فان قلت  
 انما هو الاستدلال بالظن فان قلت



وهو ما اتفق عليه القول الثاني والثالث اما الثاني فظاهر لانه  
 اثبت الاجماع فضلا عن الحجية واما الثالث فلانه وان نفاكونه  
 اجماعا لكن اثبت كونه حجة فالخلاف بين القولين في الحقيقة  
 في مجرد التسمية لاتفاقها على الحجية التي هي المقصود كما اشار  
 الى ذلك الم بقوله وفي تسميته اجماعا خلف لفظي وفي  
 كونه اجماعا حقيقة اي بحيث يصدق تعريفه عليه كما اشار  
 الى ذلك الم بقوله لصدقه تعريفه عليه كما اشار الى ذلك  
 الشارح بقوله لصدقه تعريفه عليه لان اتفاق مجتهدي الامة  
 مع الم المظنون كالمقطوع به وفي قوله وان نفى بعضهم مطلقا  
 اسم الاجماع عنه اشار الى ان عدم البصر في مطلق الاسم  
 اليه لا ينافي الحقيقة لان منبسطا ذلك غلبة الاستعمال في غير  
 السكوتي بحيث لا يصرف الاسم عند الاطلاق الا اليه وذلك  
 لا يخرج السكوتي عن كونه من افراد الاجماع لان مدركه  
 المذكور وهو قول الشارح نظر العادة في مثل ذلك وقوله مدرك  
 ذلك اي تفويض انه حجة وقد سبق بيان مدركه في قوله لان سكوت  
 العلماء في مثل ذلك يظن منه الموافقة عادة فامدرك فيهما واحد  
 وهو كون العادة تفيد ظن موافقة السالك للقائل في ذلك  
 وفي هذا الكلام يعني قوله وفي كونه اجماعا حقيقة تردد  
 الخ تخفق لحاصل الاقوال ان اي اثبات له دليله اذ الشارح  
 هو مكان الاشارة يعني المثار وهو عن الليل وبيان  
 مدركه اي ذلك الحاصل لثاني والثالث كما قاله الكمال  
 ابن ابي شريف ان السكوتي حجة ومدركه انه اجماع حقيقة  
 لان التعريف يصدق عليه بما على ان السكوتي الموصوف بما ذكره قبل  
 ظن الموافقة وحاصل الاول انه ليس بحجة ومدركه انه ليس باجماع  
 حقيقة لان التعريف لا يصدق عليه بما على ان السكوتي الموصوف

بما ذكر

قوله وقيل لا يكون اجماعا حقيقة فلا يحق به ان قلنا لم صدره بتوزيع قوله فلا يحق به على قوله فلا يكون اجماعا حقيقة وسكت  
 عن نظيره ذلك فيما قبل حيث قال قيل من فمك من اجماعا ولم يقل فمك من اجماعا لان الاحتجاج اليه فيما قبله اذا توجب لاف  
 للاجماع بخلاف نفي الحجية لانه لا ينافي لان الاجماع اخص من الحجية ولا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم

بما ذكر لا يفلح ظن الموافقة انتهى وفيما قبله هو قوله  
 والصحيح انه حجة وفي تسميته اجماعا خلف لفظي مقرر كما اتفق  
 منها وما اختلف اذ معناه ان الثاني والثالث متفقان على ان  
 الاجماع السكوتي اجماع حقيقة والخلف بينهما لفظي اذ هو في  
 مجرد التسمية لا في المعنى والاختلاف في الحقيقة انما هو بينهما وبين  
 الاول تسليم الركائز اي الحاصلة بالفصل بين السكوت  
 ومعموله وهو عن مسألة ولو قال هل يظن ان لان الظن  
 هو الطرف الراجح الغالب والرجحان فابقاع الغلبة علمه بحصول  
 للحاصل واجيب بان المراد به ها هنا مطلق التردد بقرينة  
 ايقاع الغلبة علمه لا لطف الراجح كما هو مني السؤال ويجاب  
 ايضا بان الغلبة هنا بمعنى التقوية اذ الراجح يقبل زيادة الرجحان  
 وعماد اذ لم تكن في محل الاجتهاد اي المقترن اذ قطعها  
 لا تخدجها عن اصل الاجتهاد كما في اصول الدين وفي الاولى هي  
 التي ليست في محل الاجتهاد والثانية هي غير التسمية  
 وكذا اي ومثل الخلاف في الاجماع السكوتي وقوله مما قبل بيان  
 لما اي من الاقوال ولم يعرف فيه متعلق بخلاف بعد  
 ولو خاض فيه فطف على لا يكون وقال الامام الرازي  
 ومن تبعه انه اي ما قبل بشرطه حجة فيما اي في الفصل الذي يعم به  
 البلوي اي لوقوع الناس فيه كثيرا كمنس انه كره وقوله تنقضي  
 الموضوع بمسألة كره مثال لما قبل لانه اي ما قبل مما تقدم  
 به البلوي وقوله ويكون اي خوض غير القابل بالموافقة من  
 الخاضع للقابل فيكون مراده هنا اي في جمع الجوامع الخ  
 في اصل الحجية اي لا في كونه اجماعا ولا غير ذلك والله قد  
 يكون في افتراء ينوي اي على الموضع فيجوز كتابته عليه بعضهم  
 بانه صواب ما دامت المصلحة التي ينط بها الراي قائمة فاذا

164  
 والثالث على الحجية وبخلاف الاول والآخر على اختلاف  
 في تسميته اجماعا خلف لفظي وفي تسميته اجماعا خلف لفظي  
 وفي تسميته اجماعا خلف لفظي وفي تسميته اجماعا خلف لفظي

موافق لقول الشهاب وغيره  
 قوله ولو خاض فيه فطف على لا يكون  
 الاحتجاج اليه فيما قبله اذا توجب لاف  
 فالقضية ممنوعة قاله



قد يحاط به بأنه لا ينبغي أن يكون كلام الحكماء في النسخ  
منه رواه بعض بزرگواران يكون إشارة إلى رد  
الجماعة فيه وهو ليس بحجة فيه كقصص التلخيص السابقة أيا الآثار  
ولمراجعة الصلابة له ورجوعه إليهم في بعض الآراء كمنزلة الجيش بنذر  
واجب من طرف الرابع يمنع كون قول الرسول ليس بحجة في المصاحف  
الدينية إلا أنه كما أن كان عن وجهي فظاهره وعن اجتهاد فهو  
الصواب على القول بما يحل من اجتهاده صلى الله عليه وسلم لا يخطئ  
أولاً لا يقر على الخطأ على مقابله وأما المراجعة فقد وقعت  
في اجتهاد قبل استقراءه فاستقر على الصواب كتنبيه  
الجيش أي تنبيهها في الغفيرة والمدن ونحو ذلك والحجة  
في قوله فقط وغيره تبع له فيه ترك على المتن فإن ظاهر المتن أن  
الرواية فصح يقولون بحجة الإجماع بشرط أن يوافق الجمهور  
أمام معصوم والروافض لا يقولون بذلك بل يجعلون الحجة  
في قول الإمام المعصوم وغيره تبع له في الاتفاق قال الكمال ابن  
أبي شريف وأما غير السارج بالاشتراط رعاية لعبارة المتن  
ثم عقبه بتحرير مذهبهم ولو عبر المتن بقوله وأن الحجة في الاتفاق  
لا في قول الإمام معصوم الطابق مذهبهم انتهى لاختلاف  
شبهاتهم يرجع إلى الأكل ودواعيهم يرجع إلى القول إذ جمهورهم  
على ما لا دليل جواب عن السؤال المشهور الوارد على الاستدلال  
بها المجتهدون على حكم الشرع مختلفة فما خذل مجتهد بما  
ظلمه فلا يمكن اتفاقهم على حكم واحد وحاصل الجواب أن  
اختلاف المجتهدين لدقة مسائل الأمارات لا يمنع اتفاقهم  
لامارات جنسية تتفق أنظارهم على القول بمقتضاها  
بعد إمكانه تنبيهه على أن القول بحجته فرع عن القول بإمكانه

وإذا تعلق فلا يخفى صلاح الثمرة مما ياب رباط السبيل والسير  
المنهجية التي وردت في هذه المصنفات وقوله لو لم تفعلوا العلم حق هذه  
المنهجية التي وردت في هذه المصنفات وقوله لو لم تفعلوا العلم حق هذه

كما في أن في قوله بعد حجة إشارة إلى أن القول بقطعيته فرع عن  
القول بحجته قلنا وقد دل الكتاب على حجته أي فيكون  
العمل به رداً إلى الكتاب حيث اتفق المجتهدون أي القائلون  
بحجة الإجماع كما سيرا إليه قوله لا حيث اختلفوا كما تسكون  
وما ندر مخالفه وفي قوله المجتهدون إشارة إلى أن المخالف في  
حجته غير معتبر ثم لا بد مع اتفاق المجتهدين من العلم بصدر  
من المجتهدين قطعاً بسماع منهم أو نقل عنهم بطريق مفيد  
للعلم كالتواتر كان صرح كل من المجتهدين بقوله قوت  
في المتن كالتسكوت كما أن قوله من غير أن يشذ منهم أحد يقابل  
قوله المتن وما ندر مخالفه فهو الإجماع الذي اختلف  
المجتهدون في كونه إجماعاً إنه ظني مطلقاً أي اتفقوا عليه  
أو اختلفوا لأن المجتهدين عن ظن أي ناشئ من الدليل  
وخرقه حرام شبه الإجماع بالسور المحيطة بالمجتهدين على  
الاستعارة المكنية فثبت له الخرق على سبيل التخييل فعمل  
أي من ختم خرقه وفي قول السارج في مسألة وقوله في أحداث  
التفصيل بين مسألتين إشارة إلى الفرق بين أحداث القول  
الثالث وبين أحداث التفصيل بأن متعلق الأول متحد ومتعلق  
الثاني متعده وقيل خارقاً مطلقاً أي من غير تقييد بحالة  
دون الأخرى وتفسيره بالأبدية تقبيلاً بالضرورة أو عدم التقييد  
بحالة من الحالات يستلزم عدم التقييد بزمان من الأزمان إذ الظرفية  
الزمانية كالحكائية لازمة لكل حادث والامرء ذلك سهل  
واجيب بمنع الاستلزام فيهما إذ عدم القول بالشئ ليس قولاً بعدم  
ذلك الشئ موافق لما يفرق في بعض ما قاله فيوافق القائل  
بالعلم مطلقاً في بعض ما قاله وهو السهو ويوافق القائل بالحدود  
مطلقاً في بعض ما قاله وهو العهد ما لو قيل بتوريث



العمة دون الحالة التي هي سبيل الفرض والتقدير خارق  
 للاتفاق اذا لا بد ان تكون علة التفصيل غير علة الاتفاق اي ظاهر  
 اي الاجاد في الخارج لوجوده وكونه في الدليل اذ لم يخرق ما ذكره من  
 الاحداث بخالف سبيلهم لما لم يبق ضوالة لما عرفت ان عدم القول  
 والشئ ليس قولاً بعده الذي من شأن الامة بعده ان لا يخرقوه  
 اي وهو ما اتفق عليه المعتزرون دون ما اختلفوا فيه كالسكوت وما  
 ندر مخالفه وقوله من شأن اشارة الى ان الاستحالة عادية لا عقلية  
 اذ لا ملازمة بين حرمة الحرق وبين استحالة الارتداد ضرورة  
 امكان ارتكاب الحرمة ثم لا يخفى ان الاستحالة العادية انما نشأت في الحقيقة  
 من الدليل السمعى فقوله بخرقه اجماع من قبلهم على وجوب استمرار  
 الايمان اي يعني وذلك مستحيل بالدليل السمعى والحرق يصدق  
 بالفعل والقول دفع لما يتوهم من ان الارادة اذا كانت بالفعل لا تكن  
 خرقاً للاجماع ان الله لا يجمع امتي على ضلالة اي قلوا رتدوا الزم  
 خلف هذا القول اذ الردة من اقوي انواع الضلالة وقيل  
 يجوز ان يكون ارتدادهم شرعاً بمعنى ان أدلة الشرع ليس فيها ما  
 يحيل ارتدادهم لا تنافي صدق الامة وقت الارتداد لانهم  
 بالارتداد خرجوا عن كونهم امة وقبل الارتداد لم يجمعوا على ضلالة  
 وحاصل الجواب ان اسم الامة صادق عليهم قبل الارتداد والارتداد  
 من اعلى انواع الضلالة فيمتنع وقوعه منهم كسائر انواع الضلالات  
 بان لم يبق تفسير للاتفاق على ما ذكر كالتفصيل  
 اي من الله تعالى وعدم العلم بالشئ ليس من ذلك الا بالضرورة  
 ان العاقل لا يختار الجهل لما فيه من النقص نظراً الى مجموع المسألة  
 اذ المجموع من حيث هو مجموع لم يتعلق به ادراك من كل الامة  
 ولا من بعضها بل يتعلق علم كل فرقة بمسألة من المسائل التي  
 على حدتها لا قطعي ولا ظني اخذ العموم من الدليل من كونه متكرراً

في سياق

166 في سياق التقى ومن قول المصنف اذ التقارص بين قاطعين الخ  
 اي لاف المظنون في مقابلة المقاطع والتقارص هو التقابل على سبيل  
 النكاح في التحقيق بالضرورة رتبة اي التي يستقبل العقل بادراكها  
 من غير تفكير اي ولا تأمل بجامع الجزم من كل احد من الخواص والعموم من  
 ضرر قول التشكيك لما تقدم اي من استلزام حجة تكذيب  
 النبي صلى الله عليه وسلم وكذا المشهور المنصوص يقتضي انه  
 يكفر جاحده وان لم يعلم بالدين بالضرورة واعتراض بانهم اعتبروا  
 العلم من الدين بالضرورة في مفهوم الايمان والفرج حيث عرفوا الايمان  
 بانه التصديق بما علم ضرورة انه من دين محمد صلى الله عليه وسلم ولا واسطة  
 عندهم بين الايمان والكفر **مباحث القياس**  
 وهو جهل معلوم عرف ابن الحاجب كالامدي بانه شاوأة فرع لاصل  
 في علمه حكمه وهو اظهر من تعريف المصنف بالجهل اذ الكلام في القياس  
 الذي هو احد الادلة التي بعضها الشارع نظر فيها المجتهد ام لا والمساواة  
 كذا بخلاف الجهل الذي هو الهاق في انه اثبات الحكم فيكفي بكون  
 دليله عليه وايضا لا يهاق فعل المخلوق والقياس احد الادلة التي  
 بعضها الشارع نظر فيها المجتهد ام لم ينظر كما لنه كما علمت واجيب  
 بان كونه فعل المجتهد لا ينافي ان ينصبه الشارع دليلاً اذا ما منع  
 من ان ينصبه الشارع حمل المجتهد من حيث هو اي العمل الذي  
 من شأنه ان يصدر عن المجتهد للاستواء علة الحكم دليلاً سواء  
 وقع ام لم يقع بل ولا مانع من ان ينصب الشارع حمل المجتهد الواقع  
 منه دليلاً على ان الحكم الفرع في حقه وحق مقلديه ما وقع الحمل فيه  
 من جهل او حرمة اه واورد على تعريف ابن الحاجب والامدي ان  
 معرفة الاصل والفرع الماخوذين في تعريفه تترقب على معرفة  
 القياس ضرورة توقف معرفة المشتق كالقياس وقد يجاب بانه  
 لا يلحظ في تعريف القياس وصفها بل ذاتها ولا يخفى ان ذاتها لا



تتوقف على لقياس فلا دور من العلم بمعنى المقصور اي مطلق الادراك  
 كان معه حكم اول الان المقصد بقبح الحكم الفرع موقوف على القياس  
 فلا يتصور سبقه له وايضا فان المراد بالعلوم ما يشمل المظنون  
 والاخرج عنه غالب الاحكام الشرعية بان توجد اي علة حكمه  
 يتماها في الاور الذي هو المحمول وهذا تصوير لنسب المساواة وفيه  
 الإشارة الى وجه الدور عن الاشتراك الذي عبر به البيضاوي  
 الى المساواة فان الاشتراك لا يستلزم وجود المعنى بتمامه بخلاف  
 المساواة وهو المجتهد لانه هو الحامل حقيقة واما غيره وهو  
 من يقاس على اصل امامه ففرع عنه وان حصل المحذور  
 هذا الصنيع وهو ترجيح الضمير الى القياس المحدث عنه اولى من  
 ترجيحه للتعريف المأخوذ من قوة الكلام كما صنع بعض الشافعيين  
 اي قصر عليه يشير الى ان الهاد اخلت على المقصور عليه لاجل  
 المقصور والافسد المعنى فان اتفاد القياس بالصحة لا يتنافى في شمول  
 لغوه والغرض ان المقصور عليه لا يتجاوز الى غيره على تقدير  
 حذف القيد الاخر لانصاف المساواة المطلقة اي التي لا  
 لا تقيد بما عند الحامل ولا ينقص الامر والفاسد قبل ظهور  
 فساده معور به نظرا للظاهر لانه يجب على المجتهد اتباع ظنه  
 فاذا اطلق الحكم بقياس فاسد على ما كان عليه فلا شبهة الصحيح  
 في وجوب العمل اذ رجح معه في التعريف وهو حجة في الامور  
 الدينية كالادوية كان يقاس بعضها على بعض بخلاف الحارة  
 مثلا ولا يخفى ان ذلك يرجع الى حكم الشرع باعتبار ما يرتب على  
 ذلك من النفع والضرر فلا يناقض هذا قوله فيما سبق من الادلة  
 الشرعية ولا حاجة الى ان تحمل الجملة على الجملة في الصناعة  
 ولا يتنافى ذلك معا بلها بالشرعية لان المراد بالشرعية الشرعية  
 المختصة فنفعه قوم عقلا اي بالعقل والعقل مانع من سلب

واجب ايضا بانه يكون من الادلة الشرعية  
 لاني في ان يكون من غيرها وان المقصود  
 بالذات من عقد الكتاب بيان القياس  
 الشرعي لا المصنف عنه ما لذات من القياس

فلم والقاسد قبل ان يكون من هذا الكلام  
 دفع قوم تشا من القياس فانه كما قد رآه بعض في القياس  
 انهم المساوات بحسب نفس الامر كما مظهر الى  
 يقوم ان لا يجرى العمل بالقياس حتى يتحقق حكمه  
 المساوات في نفس الامر فيكون في العمل حكمه

ذلك اي المبرر المذكور بمعنى انه مزج لتركه اي حيث لم يظن الصواب 167  
 في سلوكه لا بمعنى انه يحيل له كما ادعيت فهو نصب للدليل في غير محل النزاع  
 وكيف يحيله اذا ظن الصواب فيه قال الكمال ابن ابي شريف  
 رحمه الله فيه فحجب من هذه الدعوى لانها دعوى امر يودي الى  
 تقطع الاستدلال لانه ترتب المسببات عليها مظنون مع احتمال التخلف  
 فان الزراع مثلا يزرع على ظن ان سينقل زرع مع احتمال ان ينظر  
 عليه الافات والتاجر سافر على ظن ان يزرع وقد يعرض له الخسران  
 والتعامل بالطاعات يجر اجبا القبول مع احتمال عدمه ولو لم يعتمد  
 بالظن لتقطعت اسباب المعاش والعادات انتهى بالاسماء  
 اللغوية متعلق بتسوعب يعني اذا حملت الاسماء الواردة في النصوص  
 على معانيها اللغوية حصل الاستيعاب اما بالاسماء الشرعية  
 فلا تستوعب قلنا لان ذلك الى الاستيعاب لانها  
 اي المذكور رأت لا يدرك المعنى كغيرها لكونها تعهيدية وفيه إشارة  
 الى ان الحكم التعهيدية لا بد له من معنى لاستحالة القيد على السارح  
 لكن المعنى لدقته لا يدرك الا لمن يطلع الله تعالى عليه من الخواص  
 كقياس النباش على السارق من حرز حاصل الجواب كما قال  
 بعضهم النقض بانها المعنى في اربعة امثلة من كل نوع مثال  
 وقياس غير الحج عليه لا يخفى ان هذا من قياس ما به الرخصة  
 لا من قياس رخصة على رخصة وقد يقال انهم كثيرا ما يعطون  
 الرخصة على ما به الرخصة وان المراد بالرخصة ما يتعلق بالرخصة  
 فيع الرخص وما به الرخص وسماه اي ذلك المخرج دلالة  
 النص يعني ان جعله من اقتسام دلالة النص واخرج من ان يكون  
 استباطا بالقياس ودلالة النص عندهم هي المساواة عندنا  
 عقود الموافقة بقسمها الاولى والمساوكة وهو لا يخرج  
 بذلك اي بكونه في معنى الحج عنه اي عن القياس لانه استنباط



عامة في العلم والادب والشرع والسياسة  
والاقتصاد والعلوم الطبيعية والارضية  
والفنون والادب والشرع والسياسة  
والاقتصاد والعلوم الطبيعية والارضية

ايضا واصل التفاوت اي دليل التفاوت بين الواسع والمحدود  
فخرجها الى المذكورات عن ان تكون كذلك اي اسبابا وشروطا  
وان يكون المعنى اي العلة المشتركة بينها وبين القياس  
عليها اي في السببية والشرعية والمادية  
التي هي عليها والشرط والمادة  
من الاحكام كالصحة والبطالان  
مثاله في سبب اقتصر على  
التمثيل للسبب ومثل الشرط ينفي اشتراط الاسلام الذي لم يثبت  
الحنفي في حصان الراي على نفي اشتراطه في البكر المتفق عليه  
بينه وبين الحنفي بقوله في الجدل عقوبة وزنا ومثل المانع بقوله  
في الاحرام منع ملك القصيد ابتداء فيمنعه دوا ما كلبس المحيط  
فنفوا الصلاة بالاسماء اطلق الشارح الا بما اقتناوله الا بما بالراس  
وضعه كالعين والحاجب لكنه مقيد بما عدا الا بما بالراس لانه  
ثابت بالنص وعليه فكان الاولي ان يقول بدل قوله علي صلاة  
القاعد علي صلاة المومي براسه كما هو مقرر في كتبهم  
الجزى الحاجي جزئية القياس باعتبار خفوض محله ورفع  
بالتمثيل بالجزئي توهم اداة مطلق القياس الحاجي  
الذي هو نفي لقبحه وقوله حيث يخرج خلاف للوجوب  
وهو مثال للنسب الثاني من المسالة وهو ما تدعو الحاجة الي  
خلافه والنسب الاول هو ما تدعو الحاجة اليه وكفوا قيد  
لوقوع الصلاة على الوجه الاكمل لا الصحتها كما هو مقرر في محله  
للاستغناء عنه بعموم الحاجة فان الادلة العامة دلت على جواز  
ما نفي الحاجة اليه وعدم التصديق بالانع منه حديث البخاري  
ان الذين سر وحديت احمد بعثت بالحنيفية السمجة وغير  
ذلك فانها تدل على بياضة السريعة المظهره على رفع المخرج  
والتوسيع المنافي للتضييق واليجيز اي للقياس في الاولي

اعترض بان هذا قياس في شرط طهارة في شرط القياس شرط  
عليه شرط كما هو الغرض العلم الا ان يكون المعنى والشرط  
ابناء او فنيا تام

قوله الا ان يفسر قوله الحاجي لانه قال لا يقد يقال لو خرج كذلك اي لم يستتم التمثيل لبعثان الذي فان مقتضى  
المذهب منع القياس فيه اي منع قياسه على من غلبه من الذين المعلوم فيكون باطلا لان المذهب صحة  
فليس يعمل منع القياس فيه من وجوه تام

لكنه لا يفي بمتطلباته فيكون قياسه في القياس كقياسه في غيره  
فيكون قياسه في القياس كقياسه في غيره

قال لا مانع من ضم دليل اي كالقياس الى اخر كعموم الحاجة وفي  
الثاني قدم القياس على عموم الحاجة اي فنعضض فان الدرر كما عليه  
ابن سريج ومن اجاز قال لا مانع من ضم دليل اي كالقياس  
الى اخر كالعقل مثله ذلك قياس البار كقاي على حلقه هذا  
المثال من النوع المسمى عند المتكلمين الخاق الغالب بالشاهد  
قالوا ولا بد فيه من جامع عقلي وحضروا الجامع في امور اربعة العلة  
كما هو مقرر في محله وضمف الامام الرازي في المصنوع واتباعه  
قياس الغالب على كاشا هدا لانه لا يفيد اليقين المطلوب في المسا  
الكلامية مع ان في التفسير بالغالب آساسة ادب وان كان القصد  
منه ظاهرا اي الغالب غني العيون اي في دار الدنيا الامن نشا  
اسم من كل الرسل ومنهم اخرون في النفي الاصل اي البراة  
الاصلية وهو استمرار النفي في الحكم بعد ورود الشرع لعدم دليل  
يدل عليه بعده فيستحب انفي على ما كان وهذا معنى قوله  
الشارح اي بقا التي على ما كان عليه قبل ورود الشرع بان يفتي  
الحكم فيه اي في التي لا تنفذ مدركه اي محله دركه وهو الدليل بعد  
الورود اذ لا مانع من ضم دليل اي كالقياس الى اخر كالعقل  
الاصلي لعل كثير من الصحابة قد منع على الدليل الاتي لانه اوضح  
منه دلالة كما لا يخفى اذ الاعتبار كما يحتمل اعتبار الشئ بالشئ  
وقياسه عليه يحتمل الاعتبار بالاداة المنصوبة والانتقاط بها  
والاعتبار بقتاس الشئ بالشئ بالشئ لانه افتقار من العيون  
والمراد العبور بالفكر اي انتقال الذهن من النظر في حال  
شئ الى النظر في حال اخر وذلك موجود في القياس اي  
التي ترجع الى العادة والخلقة اشارة الى ان المراد منها واحد  
كما اشار الي ذلك ايضا بالتمثيل فلا يجوز ثبوتها بالقياس  
اي فلا قياس التماس على الحقيقة في اقله يوم وليلة او في ان  
عمارة التي خالده فلا قياس لانه تحيق عشرة ايام مثلا وينقطع  
حيثما فيق من غير ما اه

يتوقف على ادراك مضاهاته وان يقول  
ان مقتضى العلم والادب والشرع والسياسة  
والاقتصاد والعلوم الطبيعية والارضية  
والفنون والادب والشرع والسياسة  
والاقتصاد والعلوم الطبيعية والارضية











قوله لم يكن طائر الاغرض الاخر على الشايف في شرائط الاختلاف ويجوز  
بأن مراده من شرائط الاختلاف اشتراط عدم الاتفاق على حكم

سواء كان اشتراط عدم الاتفاق في غير عبارات لا في شرائط  
اختلاف الامة واختلاف الامة مع الخصم في شرائط الاختلاف

اجتماع دليلين على مدلول واحد وفيما ذكره بحث لبعض المحققين  
وتفصيله انه لا يخفى ان دليل العلة دال على حكم الاصل قطعا فاقبل في

احدها يلزم ان يقال في الاخر لا لو قيل هما مسألة واحدة ما بعد وايد  
ذلك الكلام المفسد وان المصنف بالظاهر يريد العند في جواب  
كما يقال كان المناسب ان يقول وان لا يكون دليله كحذف لفظة حكم  
اذا لم يحدث عنه هو حكم الاصل وحاصل الجواب انه من اقامة الظاهر  
مقام الضمير لكن لقال ان يقول لا بد في العند وعن مقتضى الظاهر من  
ثلاثة ولا يظهر ذلك هنا لبيان الحكم الباعث منه بوجه  
من توجيه الاقوال الثلاثة كما قال بعض المحققين ان تاتي المنع شرط  
عند الثالث ما تاتي عند الاول وغير شرط ولا مانع عند الثاني الذي  
هو الاصح لكن تاتي المنع عند اشتراطه يحصل بان يقول بعدم الحكم  
بعض من عند الخصم فلا حاجة الى اشتراط اختلاف من عداها  
من الامة اي القياس المستعمل على الحكم المذكور كتحويل للعبارة  
عن ظاهرها من نحو الضمير على الحكم لكونه المحدث عنه مع انه لا يصح  
اذ المترك هو القياس لا الحكم اي بانه قال بعض المحققين  
فباستعداد ما تتركب في مركب الاصل ومركب الوصف من التركيب  
بعض البنا اي ترتيب شي على اخر لان التركيب عند الافراد كحما  
تقتضيه عبارة العند حيث قالوا الظاهر انه انما سمي مركبا  
لاشباتها الحكم كل بقياس فقد اجتمع قيا ~~سها~~ ثم ان الاول  
اتفقا فيه على حكم وهو الاصل باصطلاح دون الوصف الذي  
يعلله المستدر فسمى مركب الاصل والثاني ان تتفقا فيه على  
الوصف الذي يعلله المستدر فسمى مركب الوصف يتميز به  
عن صاحبه فادنى مناسبة اه اي فلما وقع الاتفاق على الاصل  
في الاول وعلى الوصف في الثاني سمي الاول بمركب الاصل والثاني  
بمركب الوصف وانما قال بادي مناسبة لان التركيب في الحقيقة

لم يقع

اجيب بان المصنف في الاصل  
اشار الى عدم حكم الاصل  
من الدليل الثاني بل حكم  
الاصول مع بقائه في حكم  
الاصول

في بيان ان لا يشترط اختلاف الامة في شرائط الاختلاف  
هو المذكور بقوله ان لا يشترط اختلاف الامة في شرائط الاختلاف  
المذكور بقوله ان لا يشترط اختلاف الامة في شرائط الاختلاف

لم يقع على الاصل والوصف وانما وقع في الاتفاق من الخصم وربما  
يتوهم من قوله فقد اجتمع قيا منها ان التركيب في القياس في بعض  
بانه انما يصح تعليل التسمية القياس مركبا لا مركب الاصل  
والوصف ويمكن ان يقال ان التركيب في كلام النصارى من التركيب  
ضد الافراد انهم كما اشاروا الى ذلك يقولون على العقلين بالنظر  
الى الخصم ولا ينافي ذلك كونه بمعنى البناء لان البناء من حيث  
هو لا يستلزم التقيد بالان كان على مقتضى وفوقه بالنظر الى  
الخصم دفع لما يقال انه لا يصح بناؤه على العلتين لما بينهما من  
التناقض والجواب ان البناء عليهما بالنظر الى مجموع الخصم  
او كان الحكم متفقا عليه بينهما لعله انما اورد عليه ان القسم  
الثاني لعلتين ايضا لعلته كما هو ظاهره وتطبيق ذلك  
على المثال الذي ذكره السارح للقسم الثاني ان الخصم فيه  
اتفقا على عدم وقوع الطلاق في الاصل ولكن العلة عند المستدر  
بتعليق الطلاق قبل ملكه وعند المقر من التخيير فالمناسب  
في التقابل ان يقال بعد قوله مختلفين فان متو الخصم عليه  
علة المستدر لا وجودها في الاصل فهو مركب الاصل وان منع  
وجودها في الاصل فهو مركب الوصف قال بعض القياس  
المركب ان يستغنى عن اثبات حكم الاصل بالدليل لموافقته  
الخصم فيه مع ان الخصم يكون مانعا لكون الحكم فيه محللا لعلته  
المستدر وذلك اما لمنع لعلته او لوجودها فيه لا لورسني  
مركب الاصل والثاني مركب الوصف انتهى واورد عليه ايضا  
ان تعليل الاتفاق بقوله لعله انما ينطبق على المقار المذكور  
اذا سلم المحقق تنزلا ان علة حكم الاصل وهو عدم الوقوع بالتعليق  
لمسكوت موافقا عليها ومنع وجودها في الاصل والا فالحق  
لا يسلم ان التعليق هو العلة كما لا يخفى انتهى واجيب عن هذا

111



الايراد بان مبناه علي ان قوله لعل متعلق بمقتضا او بمكان وليس كذلك  
 بل هو متعلق بمحذوف تقديره لكن ابيته المستند لعلته  
 خلافا للخلافين جميع خلافي وهو من يحفظ مذهب امامه بالاستدلال  
 حيث اختلفا فيما اخذه من عطف قوله او سلم المناظر عليه  
 فالناظر هو العبر عنه ولا يلزم واختلاف العبارة مجرد تفنن مع وضوح  
 المقصود من حيث الحكم والعلة اخذه من قوله ولكن رام المستند  
 الى اخره ثانياً العلة بطريق عبر في جانب العلة بطريق ليجاري  
 مجازتهم وان لا ليل العلة يسمى سلكاً وطريقاً لان اثباته منزلة  
 اعتراف الخصم به يشير بذلك الى ان تصحيح القول هذا لا ينافي ما مر من  
 اشتراط اتفاق الخصمين وحاصله ان الشرط اتفاق الخصمين امامهما  
 واما لزوماً وقال بعضهم هذا لا يلزم الا القول بعدم اشتراط اتفاق  
 الخصمين واستدل عليه بكلام العقيد المستلزم لتقليله لان النص  
 علي العلة هو بيان ان علة الحكم كذا ولا يخفى ان يستلزم كونه معللاً  
 لمناسبة المحلين لان المسألة الاولى وفي عدم اشتراط الاتفاق  
 علي وجود العلة محلها الاصل لانه محل وجودها فناسب ذكرها في مباحث  
 الاصل والمسألة الثانية وفي عدم اشتراط الاتفاق علي ان حكم الاصل معلل  
 محلها حكم الاصل لكونها من مباحثه فناسب ذكرها فيه والحاصل  
 ان وجود العلة من عوارض الاصل والتعليل من عوارض الحكم فالتناسب  
 ذكر العارض عند ذكر مباحث مفروضة وجود تمام العلة  
 اي حق لو كانت ذات اجزاء فلا بد من اجتماع الكل في الفرع والابدا  
 في قياس الضرب الي اخره راجع الي قوله لعل بها وقوله كما لا يسكارا في  
 اخره راجع الي قوله من غير زيادة ففي كلامه لف ونشر مرتب  
 لاهامه ان الزيادة تصور قبل عليه ان فيه هذا الابهام هنا فليجوز في قول  
 المصنف في هذا القياس الحاق فرع باصل المساواة كما ينصرف فيه المخرج  
 القياس الاول منها فقطعي قياسها اشار بذلك مع قوله فان كان

دليله

دليله ظنياً الا الى ان المقطوع به هو القياس وهو الحاق الفرع بالاصل  
 في حكمه بصفته من كونه قطعياً او ظنياً لا الحكم اذ لا يكون الفرع اقوي  
 من اصله يوضح ذلك قوله في المحصور ان القياس العظمي يتوقف علي  
 مقدمتين فقط احدها العلم بعلة الحكم والثانية العلم بمحصول مثل  
 تلك العلة في الفرع فاذا علمها الجتهد علم نبوت الحكم في الفرع سواء كان ذلك  
 الحكم مقطوعاً به او مظنوناً ثم مثل له بقياس من تحريط الضرب علي اخره  
 التاميف فانه قياس قطعي لانا نعلم ان العلة هي الاذي ونعلم وجودها  
 في الضرب ولكن الحكم ها هنا ظني لان دلالة الالفاظ لا تنفذ الا الظن  
 الفني اي فذلك القياس ظني يعني ان المناسب في المقابلة ان  
 يقول ظني لكن لما كان قياس الادون مستلزماً لكونه ظنياً الكففي به  
 عن التسرع بذلك ويحتمل ما قيل انها العقوت او الكبراي او هي  
 او الثلاثة المشتمل علي الاوصاف الثلاثة اي كالعلة موجودة  
 فيه علي كل تقدير بخلاف التفاح فان العلة انما هي موجودة فيه علي  
 تقدير ان هذا الطعم اذ لابد من تمامها كما تقدم اذ لابد من وجود  
 الجامع الذي هو الوصف المشترك بيني مد في الفرع او في كلامه دفع لما  
 يتوهم من ان الادونية من حيث العلة باعتبار ان في الاصل اوصاف  
 كل منها صالح للعلة وليس في الفرع الا واحد منها لان ذلك ليس  
 من الادونية في العلة في شئ لان ذلك الواحد علي تقدير ان العلة  
 تعلم العلة وان كان غيره العلة لم توجد العلة من اصلها في الفرع  
 فلما تنصور ادونية لان الادونية تقتضي وجود اصل العلة بدون  
 تمام والاول اي العظمي فهم ان قياس الادون لا يشمل الاول  
 والمساوي ولو كانت العلة في فرع مقطوعاً بها بوجودها واشد  
 مناسبة فيه منها في اصله وهذا هو ظاهر المصنف وما في اخر  
 القياس من المتن كذا في العطف في الموافقة مما يدل علي ان قياس  
 الادون شامل للاول والمساوي وقد صرح المصنف في باب الفهم

حقيقتهم القياس الظني من العلوم ان الادون لا يشمل الاول والمساوي لما يرد في كلامهم  
 وكذا يقال في قوله اني علي ان قياس الادون واجب فان قياس الادون هو القياس الظني  
 كما قاله ان







يعلم ان المراد المحكوم به والظاهر ان يقال انه يجوز به عن ايجاب القصاص  
اذ لا حاجة الى العدول عن الحقيقة مع امكانها فان الولاية  
جنس لولايتي النكاح والمال ايضا احدان حقيقة ولاية النكاح غير  
حقيقة ولاية المال ومطلق الولاية جنس شامل لها بخلاف حقيقة  
القتل بمنقل مع حقيقة القتل محدد فان الاختلاف بينهما بالتعد  
والشخص دون الحقيقة فان خالف المذكور توجيه افراد  
الغير مع ان مرجعه مثنى وهو الفرع وحكمه وفي قوله ما ذكر اشارة  
الى انه حذف المفعول الذي هو الاصل وحل الاصل المكنى عنه بما ذكر  
للقلم به مع الاختصار اي لم يساوه فيما ذكر اليه فيما يقصد من  
عن او جنس وفي قوله اي لم يساوه اشارة الى ان التعبير بالمخالفة  
عن عدم المساواة للتفتت في العبارة مع ظهور المقصود فان من  
المعلوم انه ليس المراد المخالفة في الحقيقة والمالهية بل عدم المساواة  
فما ذكر بقرينة المقابلة في الاول المراد بالاول مخالفة الفرع  
للاصل وبالثاني مخالفة حكم الفرع لحكم الاصل المقصود بالذبح  
هنا بقرينة تقدمت في الذكر على المساواة في عين الحكم او جنسه وفي  
قوله المقصود دفع لما قد يتوهم من انه ذكر بطريق التبع للمساواة  
في عين الحكم او جنسه لكون الكلام في الفرع مع السلامة  
من التكرار ومن الوقوع يعني انه قد وقع في محذورين الوقوع في  
التكرار والوقوع فيما فر منه هناك من لفظ المساواة وعجابه  
ان الى اخره يعني ان ابن الحاجب لما جمع في موضع واحد بين  
المساواة في العلة وما فيه المساواة من جنس وعين سلم كلامه  
من التكرار وان وقع لفظ المساواة فعليه اعتراض من وجه واحد  
فخلاف المصنف فان عليه اعتراضا من وجهين فالحجج  
بالمخالفة معلق بالمعترض وقوله ببيان الاتحاد جواب  
اذ لا يمكنه الصور منها اي حال كونه بعض خصائصها او بعض

الحاجب  
ح

الكفارة

الكفارة اذ المراد بالكفارة المكفرة فاختلف الحكم اذ هو في الفرع حرمة  
موبدة وفي الاصطلاح حرمة غير موبدة ويصح اعتناقه عطف على  
مكنه فالحكم متحد اذا حرمة في كل منهما غير موبدة بموافق  
اي بنص موافق كما اشار اليه الشارح بقوله لا استغنا جيند بالنص  
عن القياس في عدم اشتراط ما ذكرنا من انه لا يكون الفرع منصوبا  
عليه لما جوزه اي من اجتماع دليلين وهذا علة لعدم الاشتراط  
ويصح القياس عنده معرفة العلة اي وهذه فائدة لا تستغاد  
من النص ثم لا يخفى ان المقيس في الحقيقة للعلة هو احد مسائل العلة  
ولكن لما كان القياس سببا باعنا عليه نسبت الافادة اليه  
ولا يخالف اي بنص يخالف كما اشار اليه الشارح بقوله لتقدم النص  
على القياس قال بعض المحققين وهذا تكرار مع ولا يقوم القاطع  
على خلافه وفاقا ولا خبر الواحد عند الاكثر ثم يخالف للقياس  
قد يكون متقدما في القارح على دليل حكم الاصل فيجوز حسنة القياس  
ويكون ناسخا لذلك النص المخالف كما مر في النسخ من انه يجوز نسخ  
النص بالقياس فيجب تخصيص قوله ولا يخالف هذا النص المنسوخ  
بالقياس انتهى الاختصاص النظري يعني يستلزم في القياس  
ان لا يكون الفرع منصوبا عليه بخالف للقياس الا يستلزم القياس  
نفسه لتتمتع على القياس ويترض عليه في الظهور ان  
للمكلفين اما تقدمه في وجود فلا يتصور لانه قديم اذ يجوز  
تقدمه اي حكم الفرع بحال تقدم حكم الاصل للزم بنوت حكم الفرع حال  
تقدمه من غير دليل لان دليل القياس وهو متأخر عن حكم الاصل  
المتقدم على حكم الفرع فاذا فرغ من تقدم حكم الفرع على حكم الاصل لزم  
تقدمه على القياس فيلزم بنوته من غير دليل وهو ممتنع لانه تكلف  
بالم يعلم واورد عليه ان هذا ليس بممتنع عنه لاشاعة وان كانت  
غير واقع وكان ينبغي ان يقول لانه تكليف لا يعلم انتهى



كما قال الشافعي اير الامام كما اشار الي ذلك بافراده وجمع الحنفية شبه على ذلك بعض المحققين دفعا للمخذور الذي كور وهو لزوم ثبوت حكم الفرع حال تقدمه بحسب اختلافهم فيه اي في القيس وهوانا على حرام هل حرمة حرمة الطلاق كذهب مالك وكحرمة الطهارات فتنتفى بكفارتها كما هو احد الروايتين عن احمد وكحرمة الايلا فيجب فيه كفارة يمين كما هو المخرج عند الشافعي وان لم تقع مسالته مباينة على قول تدعيه في كمال بعض المحققين ان الحاجة تدعو الى القياس عند مجرد فقد النص والاجماع سواء وقعت مسالته او لم تقع بخلاف قول ابن عريان فانها لا تدعوا اليه عنده الا عند وقوع مسالته فان ادلة القياس في الادلة الدالة على جواز القياس في كلام ائمة الشريعة يريد بهم الفقهاء احرارا من المتكلمين فانهم يطلقونها على الموتر يبنى عليها مسائل ياتي منها بثبوت الحكم بها لا بالنص ومنها جواز كونها حكما شرعيا الى غير ذلك قلنا لم ينفذ بقيد كون محله اصلا يقاس عليه يعني ان العلة مقترنة الحكم بنوطها حتى اذا وجدت بمحل اخر ثبت الحكم ايها والنص يرد الحكم من غير نظر الى ذلك فليس بمقترنين لشي واحد عندهم يجوز فقد ادلة عند اتحاد المدلول والكلام اي النزاع في ذلك اما فادة الحكم مع كون محله اصلا يقاس عليه والمفيدة له اي لذلك العلة ادله اي العلة منتزعة القدية اي مقدمة الحكم من الاصل الى الفرع بناء على انه يتبع المصلحة او المفسدة وهو قول احرار كذا في المبني على التحسين والتقبيح العقليين وعلى ان الحكم حادث بناء على نفي كلام النفس اي فلا يستمال الفصل على المصلحة او المفسدة انتزعت العلة بذاتها فيه لا شتما لها على الحكمة التي في عبارة عن جلب مصلحة او تكميلها او دفع مفسدة او تقليلها فلا يتخلف الحكم عنها وحدوث الحكم عندهم لم يستعمل عليه

قوله الموتر ان الظاهر ان المراد بالشرع في كلامهم كون العلة موقوفة على الحكم انما هي وحدها منها لا على غيره من احوالها فانها لا تظهر في الترتيب في العلة والشرع في ذلك الذي هو عند العلة على عقل لا ينفك لما في العلة من وصف ذاتي لها وهو صحتها وقيمتها فيستطاع ان لا يورث الخطر في الثاني فانما يترتب الحقيقة في خلقها على حكمه فيجب على من علم ان وجوده على حيث وجدت العلة واما على يذهب للشرع فيجوز عنده تخلف الحكم

التاثير

التاثير فيه لان الرب تعالى لا يبعثه شي على شي لان افعاله تعالى لا تقلد بالاعراض واما ما استشهد به الفقهاء من ان افعال الباري تابعة للحكم والمصالح تفضلا لا وجوبا كما يقول المعتزلة فمراهم انها مرتبطة بالحكم والمصالح لا بمعنى انها تابعة لها في الوجود بل بمعنى ترتب الحكم والمصالح على شرعيتها وانما عذرات لتعلقها بعود نفقها على العباد لا بمعنى انها علل غائية باعثة له تعالى كما يقول المعتزلة وعلى هذا يحمل ما ورد من انكوا هو الدالة على تعليل افعال الباري كقوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون الآية وغيرها من الايات وهذا بعينه يحمل من عرفها بالباعث كالاممي وابن الحاجب ومن هنا قال ابن الحاجب في شروط العلة ومنها ان تكون بمعنى الباعث اي مشتملة على حكمه مقصودة للشارع من شرع الحكم يقين او ظنا واذا كان هو المراد بالباعث لم يلزم التسليم المذكور وقد تكون العلة دافعة للحكم او رافعة له اي لتعلقه بخبر لان الحكم قد يسم يستعمل عليه الدفع والرفع فانها اي العلة تدفع حل النكاح من غير الزوج ولا ترفع اي حل النكاح كما لو كانت عن شبهة فان عدة الشبهة تنظر على نكاح الزوج ولا ترفعه ولكن تدفع حل استماعه لجواز النكاح بهذه اي من المطلق مطلقا ومن غيره بعد العلة ويكون العلة في زيادة وتكون اسارة الى ان المقسم هو العلة من حيث هي لا بقيد الدافعة او الرافعة او الدافعة الرافعة وكذا القول فيما بعده ظاهرا لا خفيا من ضبط الامتناع او وصف عرفها في زيادة وصف اسارة الى ما قوله او عرفها قسم قوله حقيقيا لا يختلف باختلاف الاوقات اذ لا يختلف باختلافها محازا ان يكون ذلك الوقت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره من الاوقات فلا يعلل به قتاله في المحصول كالمستند

175  
فيه ان قوله مقتضى الشارع الى مضاهاة افعاله افعاله شرعية وهذا هو الباعث والباري وحاصلا انه يقول ان الرب عز وجل لا يبعث شي على شي الا على ما لا يضره ولا ينافي حكمه

قوله الموتر ان الظاهر ان المراد بالشرع في كلامهم كون العلة موقوفة على الحكم انما هي وحدها منها لا على غيره من احوالها فانها لا تظهر في الترتيب في العلة والشرع في ذلك الذي هو عند العلة على عقل لا ينفك لما في العلة من وصف ذاتي لها وهو صحتها وقيمتها فيستطاع ان لا يورث الخطر في الثاني فانما يترتب الحقيقة في خلقها على حكمه فيجب على من علم ان وجوده على حيث وجدت العلة واما على يذهب للشرع فيجوز عنده تخلف الحكم



اي كما يسمى المستند بما ذكره من ان كان امرا غير به دون الوصف  
 لان المعلوم قد يكون غير وصف يلزم تحصيل المحصل هو انتفا  
 العلم فيلزم الحال وفيه نقد للمعند لم يقول بعلية السارح  
 قلنا لا نسلم انما انتفا الجزم مطلقا فحيث لا يسبق غيره  
 حاصله ان السابق هو العلة دون المسبوق فكل علة حيث لا يسبق  
 غيره من الاجز بالقتل الخ فالوصف ها هنا مركب من خمسة  
 اجزا غير ولد قتل لا حاجة اليه لخروج الولد بالمكافى اذ معنى  
 المكافاة اذ لا يفصل القاتل قتيله باسلام او امان او حرية او  
 اصلية او سيادة انتهى قال المصنف هو ان التعليل بالركب  
 وكانها تصفحت في نسخة اي الامام من شرح التبع  
 ولا عرف لهذا المصنف في نسخة وقد يقال لعله من كلام الش  
 واعترض بان الاستقراء لا يثبت على عدم وجوده الا على امتناعه  
 الذي هو المذهب وتانيث العدد اي بحذف الثاني قوله على حسن  
 مع كون المعدوم مذكرا وهو جزم اي بسبب العلة اشار بذلك  
 الى ان البالسبية لا التقدير لان العلة سبب في الالحاق لا ملحق  
 بها اذ الملحق به هو الاصل وتصلح شاهدا لاقاطة الحكم اي من  
 حيث انها عبارة عن جلب مصلحة او تكميلها او فكيلها او دفع  
 منسدة او تقليلها فانه حكم ترتب الى اخره فيه اشارة الى  
 ان المستعمل على الحكمة في الحقيقة هو ترتب الحكم على العلة لانفس  
 العلة بدليل قولهم في تعريف المناسب وصف ظاهر منضبط  
 يحصل عقلا من ترتيب الحكم عليه ما يصلح ان يكون مقصودا  
 وقوله هنا اشتمالها يعني اشتمال ترتيب الحكم عليها  
 فان من علم انه اذا قتل اقتضى مقتله ان يكون الاصل في الزجر  
 انكف عن القتل اي بحفظ نفسه ومن كان اراد قتله من

منه  
 ٨٨٢  
 فلو كان من يعلم ان من قتل اقتضى  
 القتل

القتل وقد تقدم عليه الا اشارة الى ان الحكمة هنا تفيد تقليل منسدة  
 القتل لا دفعها بالكلية وتصلح عطف على تبعث فيلحق جنة  
 اي حين يناط الوجوب بعلمته وسياق انه يجوز التعليل بها  
 لا يطلع على حكمته وبقا هذا ان لا يخلو عن حكمته وان لم يعلم  
 غيرها والعلة دائما مشتملة على حكمه فاعنته في نفسها وان خلف  
 البعث بالفعلة في بعض العلل لعدم شرطه وهو العلم فلا منافاة بين  
 ما هنا وبين ما سياتي ومن ثم كان ما فيها امرا يخل بحكمته واما  
 خصوص كونه وصفا وجوديا فانما اخذ من خارج الامام سبق  
 وهي الحكمة ولا يصير خلو المثال عن الالحاق الذي الكلام فيه اي  
 في شرط لان الغرض التمثيل للمانع باعتبار ما يقتضيه للعلة من غير نظر  
 للالحاق بسببها لعدم التباين لان مراتب السقطة لا تحصى  
 لاختلافها بحسب اختلاف الاشخاص والاحوال اختلافها كثيرا فلا يمكن  
 جعل كل مرتبة منها مناطا ولا تقيين مرتبة منها اذ لا طريق الى تغييرها  
 بنفسها فنقيط البقصر وخو من بعض السفرة بالسفرة الخاصة  
 ان لا تكون عدما في التبعث اي الحكم الشوق كما يؤخذ من الدليل وهو  
 قوله لصحة ان يقال ضرب فلا فعبء لعدم امتثاله حيث اضاف عدم  
 لامثال امر السيد وجوابه يمنع صحة التعليل بذلك فانه اشارة الى  
 عدم المذكور انما منع عدم المحض اي التعليل به اي فلا بعد في خالف  
 في عدم التقييد واجاز اي لا يملك المضاف الى التعليل به وقوله  
 الصادق بالوجودي اي كما في المثال السابق اذ يصدق عدم الامتثال  
 بكون النفس عن الامتثال وهو امر وجودي كما مر وفي قوله الصادق  
 بالوجودي دفع لعم ان الصادق بالوجودي ليس من عدم الذي هو  
 محل الخلاف بل من الوجودي المتفق عليه والخاصة به حيث جرت بالعدم  
 الاضافي فهو محل الخلاف وان صدق بالوجودي كالامام اي كما  
 اجاز الامام والاكثر وان مع ان يقال لغيره اي فحكمة هذا

١٧٦  
 وان هذا لا يقتضي ان المراد ان ما يقتضيه  
 فيكون المانع هو الجماع الذي منه الاختلال  
 وخاصة ان نفسا من هذا اخل بالاختلال  
 في المانع الذي علم في والبقا ان وجه  
 وجودي صم



لا يخرج من كون التعليل بعدم الاسلام من محل الخلاف فلا هو  
 بياسهم ان يقال فيه والاضاف في عدم اي بل المناسب لهم ان يقال  
 والاضاف في وجوده عند ضعف المنة اي العلامة لا تحقق  
 امرها من ثبوت او انتفاء والمراد هنا الانتفاء قالوا جميعا اي  
 القوم والحنفية وقد نبتها معرفة المناسبة اي فليست  
 الفائدة منحصرة في التقدير حيث تقتل على وصف منفرد  
 الى اخره جواب عما يقال ان منع الحاق معلوم من موضع القياس  
 فانه لا يتحقق بدون فرع ولا فرع هذا لقصور العلة على الاصل  
 فابن الفائدة المتعددة وتقر الجواب ان الفائدة تنور حيث  
 استل محلهما على وصف غير القاصره متعللها منتهى حاله ان يحتمل  
 ان تكون القاصره هي العلة وان يكون كل من اجزاء العلة كما يحتمل  
 استقلاله الوصف المتعدي بالعلة فالرئيسية استقلاله  
 بالعلة لا تنفي المعارضة والتعليل بالقاصره يفيد استقلالها  
 بالعلة فيفيد عدم الحاق محل معلولها بان يكون ظاهرا  
 اذ القطع لا يحتاج الى التقوية بخلاف الظاهر لقبوله التاويل  
 فيحتاج الى من يصرف عنه التاويل لزيادة النشاط على  
 لزيادة الاجر عند قصد الامتثال لاجل هو قوله بقوة الادعاء  
 لقبول معلولها على لزيادة النشاط ومن صورها البسار  
 من الى ان صورها لا تنصرف فيما ذكر وان لا يتصف به غيره  
 تفسير مراد لان اللازم ما لا يمكن انفكاكه كالفردية للثلاث  
 والزوجية للاربع ولا يخفى انه لا يستلزم الاختصاص بمفعول القصر  
 الذي هو المراد فلوايد الزلازم بالخاص كما فعل في الجزكان  
 اظهر لكونه نصا في المقصود بكونه ذهبيا فيه يجوز ان  
 محل الحكم الذهب لاكونه ذهبيا فان الكون من الاوصاف بالخروج  
 منها فانه جزء الخارج من السيلين خاص به اما الجزئية فلان

معنى

لا ينافي ذلك لعدم امكان مفارقتها كالحل فانه  
 لا ينافي ذلك لعدم امكان مفارقتها كالحل فانه  
 لا ينافي ذلك لعدم امكان مفارقتها كالحل فانه  
 لا ينافي ذلك لعدم امكان مفارقتها كالحل فانه

معنى الخارج ذات لها وصف الخروج واما الخصوصية فليد بحاوره ١٢٧  
 الخارج الى غيره كتعليل الحنفية بالنقض فيما ذكره من الخارج  
 من السيلين بخروج النجس من البدن فان خروج النجس من  
 البدن خبير بالخارج من السيلين اذ الخارج من السيلين خارج  
 من البدن نجس فالخروج من البدن جزم معناه وهو غير خاص  
 به لصدقه بعدم القصد وخو بهرد الاسم اللقب اي الحامد  
 بدليل مقابلة المشتق الماخوذ من الفعل احقر ان الماخوذ  
 من الصفة كالابيض الابي صحة التعليل اشارة الى ان  
 وفاق خبر مبتدأ محذوف ويصح ان يكون وفاق خبر المشتق  
 على تقدير مضاف الى دور وفاق فليس صوري لانه لا ينافي  
 فيه ولا قنما هو خوه كالاسوة لجلب مصلحة ولا لدرء مفسدة  
 فيكون التعليل به وخو للسم الصوري وجوز الجمهور العقل  
 بعلمين الحكم الواحد اي بالشخص اما الواجب بالنوع فيجوز تعدد  
 علمه بحسب تعدد الشواهد بلا خلاف كتعليل اناقة قنار زيد  
 بالردة وعمره وحقا صا وكذا الترتيب وهكذا مطلقا اي عن  
 القيود الانية في الاقوال المفصلة لان العلة الشرعية اشارة  
 الى ان الكلام هنا في العلة الشرعية لا في العقلية اي المؤثرة فاما  
 يمنع تعدد ما بلا خلاف لانها عن تأثير كل واحدة استقلالها  
 ويستحضر اجتماع مؤثرين كذا ذكر على اثر واحد يجوز ان يكون  
 مجموعها العلة اي وان اعتبر المحبهة كلا من اعلم براسها  
 لزم الحال الاتي اي الجمع بين النقيضين او تحصيل الحاصل  
 جمع بين النقيضين اجيب من جهة الجمهور بان شرط التناقض  
 اتحاد الجهة وهي هنا مختلف فان اضافه بالاستغناء عنها  
 باعتبار استناده اليها نفسها فلا تناقض ويلزم ايضا  
 اي مع اللام المذكور كما اشار الى ذلك في المتن بالكاف وامر الشارح

١٢٧











والثاني يقتضي عدم استحبابه هكذا قرره الكمال بن ابي شريف وهو ظاهر  
واما قوله بعضهم وليس منافيا لمقتضى المستنبطة فليس بظاهر  
وان كان هو المطلق لقول الساجي منافيا لمقتضاها لان  
الكلام اي في هذا البحث في شروط العلة نوزع بان الكلام هذا ليس  
في شروط العلة بل في شروط الالحاق بها اي بسببها والالحاق  
بسببها هو ثبات الحكم في الفرع بسببها فشرطه شروط  
كما لا يخفى انتهى ولا يقدح اي هذا الشرط في صحة العلة نفسها  
فان العلة تكون صحيحة في نفسها ولكن تخلف الحكم للمعارض  
كما ساقى اي في المتن في قوله والمعارض هنا وصف صالح  
للعلة غير منافيا او قد تعد ايضا الاشارة الى ذلك في قوله  
وتقتل المعارضة فيه بمقتضى تقييد او ضد اخلاف الحكم  
على المختار فلا يشترط انتفاؤه اي المعارض الذي لا ينافي  
ويجوز ان يكون هو الذي لا ينافي في علة الحكم المستنبطة اي  
اي كالمستنبطة بناء على جواز التقليل لعلين ان لا يخالف  
اي العلة بحسب مقتضاها وهو الالحاق وان لا يخالف الالحاق  
لان النص مقدم عليه اي في الاعتبار فنلحق القياس معه  
واورد عليه اي لا يخفى بان حاصل كلامه كغيره ان المراد ان لا ينافي  
حكمها الثابت بها في الفرع نصا او اجماعا ولا يخفى ان هذا الاقل  
فيه بعد قوله لم في شروط حكم الفرع ولا يقوم القاطع على  
خلافه وفاقا ولا حرا الواحد عند اكثر انتهى وقد يجاب بانه  
لانكرار اختلاف الاعتبار اذ ذكره في شروط حكم الفرع مع ذكره  
في شروط الالحاق بالعلة لا يعد تكرارا بقية هو ان فاق  
كالهندي تفسير للغير وانما يتجه الى الاطلاق  
منها القوية اي بقية حكم الاصل للفرع المحققة للقياس  
اي الموحدة له وهذا ظاهر على تعريف القياس بالمساواة لا بالحل

اذ العدة

180 اذا القوية نفس الحمل معنى مقدر اياه وجوده شرعا اي المقدر له  
الشرع وقوله في المحل متعلق بمقدر والمحل هو المملوك ومعنى اطلاق  
التصرفات عدم توقفها على استئذان او اجازة وكان  
ينازع في كون الملك مقدر اياه لا معلقا به للاتفاق عليه بين الفقهاء  
ويرجع كلامه الى انه لا مقدر يعقل به لان قوله لا يجوز العقل  
به كما قال بعض المحققين سألته موضعها العقل المتعلق بالمقدر  
وهي صادقة بسلب موضوعها الصادق بسلب متعلقه  
كما قصده المصنف لانه شرط في الالحاق بالعلة ان لا يكون  
وصفا مقدر او انتفا الشرط يستلزم انتفا الشرط فيلزم  
من وجود المقدر انتفا الالحاق ويرجع كلام الامام الى هذا لانه اذا  
انتفى المقدر انتفى الالحاق به وبالحمل فالكلام المصنف والامام  
اي شي واحد وهو انتفا الالحاق بالمقدر وان اختلفا في ماخذ  
الانتفا اذ ماخذ المصنف عدم اعتبار المقدر في الالحاق وماخذ  
الامام عدم وجوده شرعا وما من مقدر كالملك فهو موجود فيكون  
الالحاق بوجوده لا المقدر للاستغناء علة للاستراط  
وهو ضعيف اعتذار عن الشافعية حيث لم يقولوا بمقتضاه من يقضي  
الوضوح بالحق والرفاع والقياس انه لا يشترط في العلة المستنبطة  
القطع بحكم الاصل قد تبع المصنف ابن ابي حنيفة في ذكره في شروط العلة  
ولا خفا كما قال بعضهم في انه الحق بشرط حكم الاصل وان يكون  
دليلا قطعا الى متناه ودلالة فيما يفهم فلا يكفي اجيب  
بانه ان اراد ظاهره من احتمال حصول الاصل لا بد من كونه فلا يشترط  
الاستدلال وان اراد لزومه في كونه خلاف الظاهر ممنوع بان  
علا متعلق بخالفته وقوله هو اي الصحابي وقوله بغيرها اي  
المستنبطة وقوله يجوز خبر فذهبه وقوله ان يستند  
اي يستند اي مذهب الصحابي فيه اي التقليل بغيرها الى دليل



اخر اى اصل اخر استنبط منه الصواب ما عليه بالمعنى الاتي  
 اى لا السابق وله متعلق بالمعارض بخلافه محترز قوله  
 هنا وقوله حيث طرف فيما تقدم صالح قيدا وله وغيره مناف  
 قيد ثانيا وقوله غير مناف اى في مقتضاه وقوله بالنسبة الى  
 الاصل اى حكم الصريح الاصل فكل منها صالح لعلة الربا اى  
 في البر فكل من الوصفين المذكورين لا ينافي الاخر في مقتضاه  
 بالنسبة الى حكم الاصل وهو البر وحكم حرمة الربا ولكن  
 يؤول الامر الى الاختلاف بين المتناظرين في التفاح وعندنا هو  
 كما برجعة الطعم وعند الحكم المعارض بان العلة الكيل ليس  
 يربوي بعدنا كل من الوصفين الاخر في مقتضاه عند المتناظرين  
 بالنسبة الى الفرع اى بيان انتفاءه بين به ان النفي في كلام  
 المعنى الانتفاء فاحتاج الى لفظة بيان ولو حمل على فعل الفاعل  
 لما احتاج الى ذلك لكن لا يظن به معنى اذ ليس المعنى انه يوجد  
 نفي الوصف بعد ثبوته بل يبين الانتفاء الواقع في نفس الامر  
 مطلقا اى صريح المعترض بالفرق ام لا وقوله من هدم بيان مقصوده  
 وقوله ما جعله المستدل العلة اى على وجه المحصر كما اشار اليه  
 بتعريف العلة ان صريح بالفرق بين الاصل والفرع في الحكم  
 ويلزم من تضمنه بالفرق بينهما في الحكم الفرق بينهما في العلة  
 اى علة الربا مثلا ثابتة في الاصل دون الفرع وعارض  
 اى بالوصف الذي هو الكيل عليه الطعم فيه اى البر وانما الزم  
 البيان ان صريح بالفرق لانه يتصريح بالفرق التزمه اى  
 البيان وان لم يلزمه اى البيان المعترض ابتداء قبل التصريح  
 يشهد لما اى للوصف الذي عارض وصف المستدل وقوله  
 بالاعتبار صلة يشهد ورد هذا القول اى بانه كما قاله الكمال  
 ان اى شريف ان حاصل سؤال المعارض احد امرين اما نفي

بثوت

ثبوت الحكم في الفرع بعلة المستدل ويكفيه ان لا يثبت عليها  
 بالاستقلال ولا يحتاج في ذلك الى ان يثبت علة ما ابداه بالاستقلال  
 فان كونه جزءا علة لم يحصل مقصوده واما صيد المستدل عن التعليل  
 بذلك الوصف لجواز تأخير هذا والاحتمال كافي وهو لا يدعى علة ما  
 ابداه لاحتياج الى شهادة اصله في الاصل متعلق بقوله وجود  
 كالجواز مثال لقوله في شي وهو كما قال بعضهم مثال متكلف جدا  
 لان الجواز انما يجعل فيه اصلا ليس حكمه منصوصا ولا مجمعا عليه  
 ولكن يفرض اتفاق المتناظرين على حكمه بان كان  
 مناسبا او شبيها المناسب ملحوظ من المناسبة وهي تقييد العلة  
 في الاصل بمجرد ابدال المناسبة بين العلة وبين الحكم من ذات الاصل  
 لا بين ولا غيره واما الشبهة فحقيقته كما قال العضد ان الوصف  
 اما ان تعلم مناسبته بالنظر اليه اولا فالاول المناسب والثاني اما  
 ان يكون مما اعتبره الشارع في بعض الاحكام والوقت اليه اولا فالاول  
 الشبهة والثاني الطرد ثم قال مثال الشبهة ان يقال في زالة الخبث  
 في طهارة تراد للصلاة فيستعين بالما كطهارة الحديث فان المناسبة  
 بين كونها طهارة تراد للصلاة وبين تعين الماغرظا طهارة ولكن  
 اذا اجتمعت اوصاف منها ما اعتبره الشارع ومنها ما لم يعتبره  
 كان الغاملا لم يعتبره وخلوه عن المصلحة بخلاف ما اعتبره ائمة  
 فتوهم انه مناسبت وان لم مصلحة وقد اعتبرها حيث اعتبرها  
 كذلك فاعتبار الشارع للطهارة بالما وهو الوصف في مس الفصف  
 وفي الصلاة وفي الطواف يوههم مناسبته فيصدق عليه حد  
 الشبهة انتهى فمجرد الاحتمال قايح فيه اى لان الوصف يدخل  
 في السبب مجرد احتمال كونه مناسبا وان لم يثبت مناسبته فيه  
 ومن مثله اى منقولها بظا هراي بدليل ظاهر وقوله

181

اى العاود مذكور هو العاود  
 اى العاود مذكور هو العاود



قوله خذ ما اذا وجد هذه المستدل فيكون في الدفع ان قلنا هل هذا غير ما تقدم في قوله وبيان استقلال ما عدا  
منه من صانع الله ان غيره وقد وجد ما يتبادر من الكلام من ان ذلك صورة عادية اي المستدل استقلاله اوصافه بالدليل  
وذلك بالدليل كما يشهد ذلك قوله وتكون ظاهرا عام وهذا مضمون ما اذا وجد وصف في الصورة المدة وضمن ولم يشترط  
ولقد عرفت قوله وجد وصف المستدل فيها فان قلت فهل ما تقدم له في دفعه على امتناع التقليل فقلت قلت  
كلام الله ان ليس هذا مما ذكر وقد يوجه بان ما لا يستقل بالادلة وجب الحكم به سواء منعنا التقليل بغيره  
وهو ظاهر اخرناه لان لا بد من ان يكون هذا مقتضى الدليل وان جاز التقليل بغيره ايضا معه ويجوز خلاف ذلك

الاولى انما يتبع من شرط قوله بظاهر في صورة اي كالحبس  
فان تعرض الى المستدل فيها اي في الصورة المذكورة وقوله لا تتوكل  
اي المستدل والمعرض فيكون اي ذلك القول في الدفع بما على امتناع  
تقليل الحكم اي الواحد بعينين وقوله الذي صحح المصنف في  
امتناع قال المصنف في انتقاي في شأن انتقا فيما  
قدح هو به فيه اي من الانتقا وتقدم الانعكاس هوان  
ينبغي الحكم حيث انتقل الوصف كما اشار اليه السارح بقوله حيث  
الح والاطراد هوان توجه الحكم حيث وجد الوصف وهذا معنى  
قوله لا انعكاس التلازم في الانتقا والاطراد التلازم في الثبوت  
فمعنى الاطراد في العلة انها متي وجدت وجد الحكم ومعنى الانعكاش  
فيها انها متي انتفت انتفى ينفع على امتناع التقليل بعينين  
اما على جواره فليس بشرط لوجود العلة الاخرى حيث انتفت  
الثانية على ان عدم الانعكاس لا يترتب عليه الانقطاع  
اعترض على المصنف بمنع كون عدم الانعكاس علة للانقطاع اذا  
قد يكون المستدل بمن يري التقليل بعينين وكان ذكره  
اي عدم الانعكاس تقوية للاول اي لا تعليل مستقلا لان عدم  
الانعكاس اذا كان علة للانقطاع على القول بمنع التقليل  
بعينين يصلح مقويا للاعتراف الذي هو علة للانقطاع مطلقا  
سمى ما اذا قال سمي الايدان اوضح عليه متعلق  
بوضع واما قوله اي في تفسيره لوضع وقوله من وصف بيان ما وضع  
اي في عليه الحكم وفي قوله من وصف بعد اشارة الى انه ليس  
المراد من تعدد اجتماع الاوصاف وهذا اوضح من قول اي  
الحاجب ففسد الالف اذا الالف الوصف الاول باق على طام  
لم يفسد وابقا في المعرض بما يخلفه اعتراف منه بصحته لكنه  
هذا التوجيه لا ينبغي الا اوضحه بلا اوصافه تامه الا ان يقال يحتمل قول ان الحاجب العلة باعتبار ان المراد  
بفسد الالف من حيث فادى سم او يقدح مضاعف اي فسد فائدة الالف اي زالت هـ

الاولى انما يتبع من شرط قوله بظاهر في صورة اي كالحبس  
فان تعرض الى المستدل فيها اي في الصورة المذكورة وقوله لا تتوكل  
اي المستدل والمعرض فيكون اي ذلك القول في الدفع بما على امتناع  
تقليل الحكم اي الواحد بعينين وقوله الذي صحح المصنف في  
امتناع قال المصنف في انتقاي في شأن انتقا فيما  
قدح هو به فيه اي من الانتقا وتقدم الانعكاس هوان  
ينبغي الحكم حيث انتقل الوصف كما اشار اليه السارح بقوله حيث  
الح والاطراد هوان توجه الحكم حيث وجد الوصف وهذا معنى  
قوله لا انعكاس التلازم في الانتقا والاطراد التلازم في الثبوت  
فمعنى الاطراد في العلة انها متي وجدت وجد الحكم ومعنى الانعكاش  
فيها انها متي انتفت انتفى ينفع على امتناع التقليل بعينين  
اما على جواره فليس بشرط لوجود العلة الاخرى حيث انتفت  
الثانية على ان عدم الانعكاس لا يترتب عليه الانقطاع  
اعترض على المصنف بمنع كون عدم الانعكاس علة للانقطاع اذا  
قد يكون المستدل بمن يري التقليل بعينين وكان ذكره  
اي عدم الانعكاس تقوية للاول اي لا تعليل مستقلا لان عدم  
الانعكاس اذا كان علة للانقطاع على القول بمنع التقليل  
بعينين يصلح مقويا للاعتراف الذي هو علة للانقطاع مطلقا  
سمى ما اذا قال سمي الايدان اوضح عليه متعلق  
بوضع واما قوله اي في تفسيره لوضع وقوله من وصف بيان ما وضع  
اي في عليه الحكم وفي قوله من وصف بعد اشارة الى انه ليس  
المراد من تعدد اجتماع الاوصاف وهذا اوضح من قول اي  
الحاجب ففسد الالف اذا الالف الوصف الاول باق على طام  
لم يفسد وابقا في المعرض بما يخلفه اعتراف منه بصحته لكنه  
هذا التوجيه لا ينبغي الا اوضحه بلا اوصافه تامه الا ان يقال يحتمل قول ان الحاجب العلة باعتبار ان المراد  
بفسد الالف من حيث فادى سم او يقدح مضاعف اي فسد فائدة الالف اي زالت هـ

يزيد فائدة كما قرره بغير دعوى الخ اي بطريق غير دعوى  
او دعوى من سلم اي وبغير دعوى مستدل سلم وجوده  
المظنة ضعف المعنى فتقوله ضعف المعنى مفصول دعوى من سلم  
وفاعله من سلم وقول السارح لوجوده متعلق بالمظنة او  
متعلق بمحذوف حال من المظنة اي في حال كون المظنة ثابتة  
لوجوده والاول اظهر واقل تكلفا وكذا قال او دعوى ضعف  
معنى المظنة كانا اوضح واخصر بان لم يتعرض الى تفسير لقوله  
ما لم يبلغ الخ او تعرض له بدعوى قصوره الخ في ذلك على  
ان قصوره لا يخرج من صلاح العلية وعلى انه لا يرجح الوصف  
المتجدي على القاصر كما سياتى وعلى ان ضعف المعنى في المظنة  
لا يضر كما في ضعف المشتقة للملك الترفه في السفر وزاعم  
خلاف ما ذكرناه على خلاف ذلك بناء على الزعم في الاول  
اي الدعوة الاولى على امتناع القاصرة اي امتناع التقليل بها  
فيما اي الطويتين ما ياتي فيها يقال لم يقل ما يقال لان ما  
يقال مشتمل على حكايته لا عينه باعتبار الحرية اي اعتبارها  
جزء علة كما شبه عليه قوله بهما في العهد الماذون له اي هذه  
صورة التي فيها المستدل وصف المعرض لانه اي الاذن  
مظنة لبدل وسوء لا امته الشرع الوصف في بعض  
الاحكام ضابط الاصل والفرع والمراد بالضابط العلة السار  
الها اول البحث بقوله ومن شرطها ان تكون وصفا ضابطا للحكمة  
الاولى هذا اشار السارح بقوله بجامع ايلاج الخ حيث بين ان  
الضابط هو الجامع وفي ابداله للمصلحة بالحكمة اشعار بترادفها  
وهما اي الصيانة وتودفح الاختلاط لحذف اي الفاحص  
الاصل كالترادف في المثال بطريق اي من طرق الابطال الا في

152



مسائل المسائل

بمعناها في السبر والتقييم والا بان حاز انتقاوه اي وان انتق  
كان انتقا الحكم الى فهو من باب علالة الاقتضا لتوقف صحة الف  
على هذا التقدير ودلالة الاقتضا واقعة في الكلام الفصيح  
بلاية افصح الفصيح كثيرا وهذا يدفع ما قيل انه كان ينبغي  
ان يقول لجان ان تكون انتقا الحكم لا انتقائه اذ المفروض  
حواز الانتقا لا وقوعه انتهى لما فرض لان وجود الحكم  
يستند الى مقتضيه اولى منه الى انتقا مقتضيه اولى منه  
شرطه او وجود ما ينفق وهذا التفسير يدفع ما يقال ان  
الجمهور يجوزون التعليل بعلمين فلا يقع هذا التقى واجب  
بانه حوز ان يكون لما فرض ايضا جواز دليلي الى هذا التامش  
على جواز نقد العلم كما اختاره ان الحاحب لا على امتناعه  
كما صحه المصنف ومن هنا قال بعض المحققين هذا الجواز  
اي قوله جواز دليلي الى ان كان هو مستند القائلين بعدم  
اللزوم فقد هتفت المصنف حيث قال واصح القطع بامتناعه  
عقلا فمنع عدم اللزوم هنا عليه بنا على غير اساس فليتامر  
انتق والمناسب ان يستدل بختار المصنف ما استدلل به  
ان الحاحب من انه اذا انتق الحكم مع وجود المقتضي كان انتقاوه  
منع عدمه اجدر اي هذا بحث الطرق اشار الى ان  
مسائل خبر مستد محذوف على حذف مصداق كما هو العادة  
في التراجم وان المسائل جميع مسلك وهو الموقوف لانه محل السلوك  
وفي قوله الدالة على علمه التي اشار الى معنى الاضافه في مسائل  
العلمه كالا جماع على ان العلمه ان حكمه هذه العلمه في حديث  
الصحيحين الى والدليل على تقدير هذا المقتضى ما مر من ان

من العلم وصف

من ان العلم وصف ضابط للحكمة انفس الحكمة اذ المطابق له ان العلم  
الغضب لا التثويش وما سياتي في الايمان من ان ذكر وصف الحكم  
لو لم يكن لتقليده كان بعيدا بان العقل غير العلية يستبعد  
الى ان الصريح هنا هو اللفظ القطعي الدلالة وهو معنى انفس المقابل  
لظاهره فيما مر بدليل مقابله الصريح هنا الظاهر والمراد بالنص  
هنا مطلق اللفظ كي لا يكون آه التي دولة او متدا ولا  
وفيما عطفه المصنف اي من حيث انه معطوف بالفاء الاشارة  
في العطف لا في المعطوف والدليل على هذا الحيثية قوله يتعلق  
الحكم على الموصوف بصفة يستمر باعتبارها من حيث تلك الصفة  
تخلاف ما عطف بالواو اي فانه لا اشارة فيه الى ذلك  
وليس المراد انه ليس من ما قبله لئلا ينتقض بقوله والظاهر فانه  
معطوف بالواو وهو دون ما قبله من الصريح ان كان ذلما  
وبين علمه لقوله خلاف مهبط هاز مشا بنهم يعني ان كونه ذا  
مال وبنين حمله على الطفيان وارثا ب هذه القبايح وكان  
من حقه ان يحمله ذلك على اشكر لكونه نعمة لكنه قابل النعمة بالكران  
والمعاصي واما حمله على الاطاعة المنهى عنها فلا يخفى ما فيه من  
سؤال الادب في حق الجناح الرفيع صلى الله عليه وسلم اذ لا يليق  
بجناحه صلى الله عليه وسلم مع وصفه في السورة لانه على خلق عظيم  
ان يطيع من كان مرتكبا لهذه القبايح لاجل كونه ذامرا وبنين  
حتى ينهى عن ذلك الا ان يقال الخطاب له صلى الله عليه وسلم والمراد  
غيره كما في قوله تعالى لئن اشركت ببعضكم عملك او الخطاب  
لعامة وهو كل من صلى للخطاب كما قرره اهل المعاني في قوله  
تعالى ولو ترى اذ المجدمون ونحوه لكنه مع انه لا حاجة اليه لا يخلو  
عن تكلف ويحتاج على الوجه الثاني الى اخرج الخواص  
منعنا هم منها تعظيم فيه اشارة الى ان المراد بالخطبات

اقول ما راعى من ان الظاهر ان الامر ما ذكره من جواز ان يحل نفس التثويش هو العلم ويصدق عليه انه وصف ضابط للحكمة وهو خروف الميراث الحق في خلافه فخطا بانه  
وما يؤيد ذلك ما تقدم في عود العلم على صحتها بالتحكيم في عيشهم لذلك بعض الحديث بعينه مع جعلهم العلم فيه التثويش وقول الشيخ الامام في قوله  
العلم على الحكم بالفضل التثويش السويش للتثويش على علمه في الحديث جعل العلم الفضل المسويش فاما ما في قوله تعالى انما العلم بالفضل المسويش التثويش  
السويش على المسويش ولا ينافي ذلك وصف الضيف والتثويش واما بما على القول بالآخر انما ينافي بالانفكاك هي انفس وان جعل الامام خطا في خصوص  
والمقصود التثويش وهو ما يتباح فيه كثر لم يخلصه



المستلزمات وبالمنزلة المعنى للفوك وهو المنع اذ لو اريد بالطبيبات  
الحالات لم يجز الى وصفها بانها حلت لم واما جعله على التاكيد وان  
المعنى كانت احلت لهم فلا ف الظاهر ثم ان في عطف فقد روي بالفا  
على ظاهره السارة الى الخطا طرقت بها عنها وفي الوصف اي  
العلمة التي يترتب عليها الحكم لان قوله فانه يبعث يوم القيامة  
مليبا علمة لقوله لا تنسوها طبيا ولا خيرا وراسه فان النبي يقيد  
التحريم الذي هو من الامام الشرعية وقوله فاقطعوا صيقاته  
ايجاب والاجاب بحكم شرعي وقد دخلت الفا عليه  
وتكون في ذكاي في كلام الراوي بنفسه في الحكم فقط استبد  
عليه ذلك بان الراوي يحكي ما كان في الوجود والذي فيه تاخر  
الحكم عن الوصف بتقديم الوضو الذي هو العلمة على القول ثم  
ان المراد بالحكم الموصوف بالتاخر اما المحكوم به واما تعلق  
الحكم او ترتب الحكم لان الحكم من صفات الله تعالى المستحيل  
عليها التاخر المستلزم للحدوث لم يرد بالوصف فيه  
الذي يترتب عليه الحكم اي وهو العلمة كما في الاول وهو الوصف  
الذي ترد عليه الفا في كلام الشارع بل اراد به وصف ما وقع  
اي حكايته والمراد بهذا القابل المولى سعد الدين فالقائمة  
ذكر اي من كلام الشارع والراوي للسببية التي هي معنى العلمة  
حاول بهذا الجمع بين كلامي الخويين والاصوليين فان الفا  
عند الاولين للسببية والاصوليين عدوها من مسائل  
العلمة فانشار الشارع الى ان السببية بمعنى العلمة ولامانة  
و بما قرره الشارع اندفع ما ذكره بعض الشارحين من ان  
افادت العلمة بطريق الاستلزام اذ التعقيب يستلزم  
العلمة غالب الا لا حاجة الى ذلك مع انه من التكلف  
وانما لم يكن المذكورات من اللام والبا والفا لانهم

يذكره

يذكره الاصوليون قال بعضهم عدم ذكره هو الصواب لان استعماله في القليل 184  
انما يكون لقربية فلا يصدق تعريف الظاهر عليه لان الظاهر ما  
دل دلالة طنية اي ظاهرة بطريق الوضع كالاسد والعرف كالفا  
بان يكون موضوعا لذلك المعنى الدارج لفظة او عرفا وما يحتاج الى  
القربية موصول حيث ينسار بالوصف لا ظرف لقوله او  
نظيره الوصف المفوض الى المنصور عليه من حيث  
اقتراانه دل على هذه الحيثية فرض المسألة اذ الكلام في ترتيب  
الحكم على الوصف للفتن بالحكم لا على مجرد الوصف وبالجملة  
فموضوع المسألة هو الاقتران لتقليل الحكم به اي والتقليل  
نظيره بنظيره والضمير به لذلك المشار به الى الوصف واستغنى  
عن التصريح بهذا المقدور للعلم به من قوله او نظيره وهذا مبني  
على ان الموصوف بالاقتران هو الوصف لا نظيره وهذا هو الظاهر  
المفهوم من قول الشارع حيث ينسار بالوصف الاقتران  
ايضا فتكون الاشارة في ذلك الى الوصف او نظيره واستغنى  
عن التصريح بحكم النظر للعلم به من قوله او نظيره على انه يمكن  
ادراجه في الحكم لكن الظاهر الاول اذ الظاهر ان المراد بالحكم الثاني  
هو الحكم الاول المتعلق بقوله اقتراانه لكونها معرفتين  
يدل على انه اي الوقاع علمة له اي الامر وذلك اي الخلو بعد تحس  
الشارع وكنتفرقه اي الشارع مثال الاول اي تفرقه  
بين حكمين بصفة مع ذكرهما فتفرقه بين هذين  
الحكمين ما جعل السهمين للفرس وجعل السهم للرجل هاتين  
الصفتين هما الفرسية والرجلية ومثال الثاني  
اي تفرقه بين حكمين بصفة مع ذكر احدهما بين عدم الارث  
المذكور فيه اي الى ان الضمير في ذكرهما واحدهما للحكمين لا للصيغتين  
وان كان هو الواقع في عبارة العنصر بصفة القتل لم يقل هنا

فان قلنا ان النظر هو وصف لا اقتران  
كما فيهم من كلام الشارع الا ان في مثال النظر كان  
اسم الاشارة في حيز الوصف كذا في المثال  
على الوصف او نظيره وهو لم يقل الحكم  
اي حكم الوصف او حكم نظيره وكونه اقتراان  
في نظيره حكما وفي الاصل حيزه بقيا اه



بها بين الصفتين القتل المذكور وعدمه اذ عدمه ليس علة للارث بل علة النسب او السبب فيه على ذلك بعض المحققين اه  
المذكور نعت القتل في حديث مسلم الذهب بالذهب الجار والمجور في هذا وما بعده الجار اي الذهب يباع بالذهب وهكذا وقوله سواءا كيد وقوله فاذا اختلفت اى فيه الشاهد بين منع البيع اى الذي هو لازم الامر بالشئ متفاديا حال من البيع بمعنى البيع مجازا وبين جواره اى البيع في هذه الاشياء اى فاذا ظهرت بيان الاعتبار المفهوم وان التصريح به لا يصح في بقوة وهذا بيان الحاصل معنى الفاية وليس الفرق بين التبيين على ان هذا الشرط مقدر لتلا يخرج عن التفرق بالفاية الى التفرق بالشرط فلا شئ لهن اى من نصف ولا غيره فتفريق عدم المواخاة بالايان اى لى هو لغو عند تعقيدها اى عقدها بمبالغة فاسمعوا الى ذكر الله تعالى للمطلوب  
لمطلبة تفويتها اى لاجل كونها لتشاغل بالبيع عن السعي منظمة لتفويت الجملة العبر عنها في الآية بذكر الله لا شئ لها علم وان كان في بعضها اى لا مثله بغير الحكم والوصف كما في مشار الفاية والاستثناء وعكسه هو الوصف المستبط والحكم المفوض وفيه اعكس اثر العلة اى على الاحكام وهذه جملة معترضة بين الخبر وهو قوله وفي الوصف اى وبين المبدأ وهو قوله خلاف يختلف الترجيح بمعنى ان المخرج في اقتران الوصف المفوض بالحكم المستبط خلاف المخرج في عكسه كما افلحته اى الخلاف المختلف في جميع عبارة المصنف قال ولو مستبطا قيل انها اى اى تفصيل للخلاف بوصفه والاصح ان الاول اى هذا هو الترجيح لجواز كون الوصف اعم اى بان يوجد بدون الحكم والاعم لا يستلزم الاخص واعتراض بان

كان

الاخص لان لازم الاخص لا يكون الاخص الا بان يوجد بدون

كلام من حق العبارة ان يقول لجواز كون الحكم اعم اى من الوصف لان الحكم لازم للعلم واللازم لا يستلزم ملزومه الا اذا كان اللازم مساويا له او اخفى لا اعم قال المصنف في توجيه الاصح والثالث مبنى على ان ابحاث مستلزم الشئ يقتضى اثباته والعلة كالحل يستلزم المعلوم كالعلم فيكون بمثابة المذكور فيتحقق الاقتران واللازم حيث ليس بمثابة اى كان اعم اثباته ابحاثا الملزوم بخلاف ذلك اه قال الفتاوى في حاشيته قوله بخلاف ذلك اى لا يقتضى اثبات الملزوم فلا يكون الملزوم في حكم المذكور فلا يتحقق الاقتران اه فخلو مستلزم لهمة فخلو هو الوصف المفوض في الآية وصحته هو الحكم المستنبط منها كتحليل الرويات اى حكمها وهو الحرمة بالطهر وغيرها اى لقوت او التليل فالرويات بمعنى حرمة المفاضلة فيها هو الحكم المفوض والطهر وغيرها كالكيل هو الوصف المستنبط ومشار النظر اى نظير الوصف سألته عن دين الله على الميت فدين الادمي هو الوصف المفوض ونظيره دين الله والحكم الذي قاربه دين الادمي هو فانه يودي عنها قال الكمال ابن ابي شريف رحمه الله تعالى وهذا المشار وان ينفذ فيه على كون نظير الوصف علة لنظر الحكم فقد ينفذ فيه على ركن القياس الاربعة فالاصل دين العبادة والفرع دين الله سبحانه والحكم جواز القضا وعليه في كل منهما كونه ديناه فالسمية مجموع الاسمين واضحة لان الحصر يتضمن التقسيم كما ان ابطال ما لا ينافي من الاوصاف للعلة يتضمن السبر الذي هو الاختيار وقد يقتصر على السبر لان الحصر والابطال طريق في السبر لكونه مخرجا فيصير الاقتصار في التسمية عليه وقد يقتصر على التقسيم لكونه طريقا الى ابطال المحصل للسبر وايضا ذلك ان لنا طريقا حصرا ما بالحل من الاوصاف كان يقال العلة في البر القيس



عليه الذرة مثلا اما الطعم واما القوت واما الكيل ثم يتخير الصالح منها  
 للعلية وبطل ما عداه فيبقى هو للعلية كأن يبطل القوت لقوت لنبوت  
 الحكم في الملح مع انتفاء القوت فيه وبطل الكيل لمخالفته لظاهر حديث  
 مسلم الطعام بالطعام مثلا يمثل الى آخره فينتج عن الطعم للعلية  
 والاصل عدم ما سواها بنية قول المستدل وظاهره انه لا بد من مجموع  
 الامرين اذ الاصل في الواو ان تكون عليا بها من الجمع وقيل انها بمعنى  
 او كما هو في بعض نسخ المتن المعتمدة وهو انه لا بد من نسخ المختصر  
 وشروحه للمعتمد وغيره قال الكمال في ابن شريف وهو الاول  
 لان الواو توضع لانه من الجمع بينهما وليس كذلك اذ التعليل بعدالة  
 الناظر بوزن بالالتقاء بالاول واما الاكتفاء بالثاني فظاهرا  
 بعدالة تعلية يكفى وقوله فيندفع عنه اي بسبب الكفاية  
 اي كل منها احوجه اليه ذلك افراد خبرا كان مع تشبيه اسمها للوون  
 العطف بالواو لنفسه متعلق بالظن ومعنى كونه حجة  
 للناظر انه موجب للعمل في حقه وقاطع لخصمه يجوز بطلان  
 الباقي اي الذي ابقاه بلا ابطال يعني ويجوز كون الحكم بلا علة او  
 بعلة خفية وهي غير هذه الاوصاف الي خطا المجعول اي على انه  
 معطل فان بطلان كل الاوصاف يودي الى انه بعيد لان ظن لا يتو  
 حجة على خصمه الاول يمنع هذا التوجيه فان الاول يقول بانه حجة  
 في انقطاع الخصم على خصم المستدل متعلق بالمختصر  
 وقوله الظني نعمت خصم وصفا رائدا على اوصافه اي المستدل  
 لم يكلف اي المختصر بيان صلاحيته للتعليل باقامة الدليل  
 على الصلاحية فعلى المستدل دفعه اي بطلان الخصم بابطال  
 التعليل فان غاية ابداله اي الوصف ان لا يدفع مقدمه  
 من الدليل وهو المختصر المستدل لا ينقطع بالملح لان الملح مطالب

بالدليل

186 بالدليل ولكنه يلزمه دفعه اي الملح ليم دليله بالاثبات المقدمة الممنوعة  
 فيلزمه اي بسبب لزوم الدفع ابطال الوصف الوضحي الابطال  
 معنى الاخراج فقدها يعني واعتراض بان اخرجها عن كونه علة مقام  
 غير المقام المقترض به وهو ابطال الحصر والجواب ان اخرجها كونه  
 علة يستلزمه الجواب عن ابطال الحصر فيرجع الى المقام المقترض به  
 وقد يتفقان راجع الى قوله في التوفيق وابطال ما لا يصلح  
 فيبقى الباقي اي من جنس اي افراد جنس كما المذكور  
 والاثبات اي في العتق ذ ونعيره من الاحكام فقوله كالذكور والحي  
 راجع لقوله ولو في ذلك الحكم المحذوف عن الاعتبار اي الذي  
 القى اعتبارا بعد البحث فطرف لا تظهر بحث اي عن المناسبة  
 اي ما يوقع في الوهم دفع له وهم اذ المراد بالوهم الطرف المخرج  
 حتى يكون قاصرا على نفي المناسبة في الاحتمالات للرجوحة  
 فليس للمستدل بيان مناسبة اي اثباتها بالدليل يودي  
 الى الانتشار اي انتشار الجذر حيث يكون في طرف التفتة  
 قيد بذلك لان المناظرة قد تكون في نبوت علة حكم من غير قياس  
 على محل الحكم فان تقدير الحكم محله اي الاصل المقيس عليه  
 الخاص المناسبة والاحالة ظاهرة انها اسمان للمسلك المخصوص  
 وظاهر كلام الشارح قوله والاحالة من عطف الاسم على المحسوس  
 بان يستخرج الوصف المناسب الحاصل له على ذلك فتخرج المناظرة  
 لان المناظرة هو الوصف المناسب واصله مكان التوط وهو الربط  
 سمي به الوصف للمبالغة ولا يخفى ان استخراج الوصف المناسب  
 استخراج للمناسبة لا سيما كالمناسب على الذات والوصف الذي هو  
 المناسبة ولهذا قال الشارح بان يستخرج الوصف المناسب  
 لانه ابدأ اي اظهر ما ينطبق به الحكم اي ربط وهو الوصف وهو



اي يخرج المناط باعتبار مساواة تعيين العلة بان يقول علة الحكم  
في هذا الوصف بين المعين أي الوصف المعين للعلية والحكم  
مع الاقتزان بينهما في الوجود كالمسكار مثلا مثال للوصف  
المعين للعلية وباعتبار المناسبة في هذا المسلك يفصل  
أي يختار عن الترتيب من جملة اعتبار الأيمان بحسب  
الاعتناء بواقع أي اعتبرت قيدا في التسمية بحسب ما وقع في الحاشية  
للاحتراز والافضل مسلك لا يتم بدونها يقتضي ان يخرج  
المناط هو المسلك وهو يخالف ما تقدم صدر المبحث من ان  
المسلك هو المناسبة والاحالة لانا نقول بمشروع لان الوصف  
بالسلامة هو المسلك كما اشار اليه الله بقوله والسلامة للمعني  
غاية الامر ان يخرج المناط بفهم تعيين اوصاف العلة التي منها  
الاقتزان والسلامة عن القوادح وما صنعه الله ما قلده  
لان المناسبة والاحالة من اوصاف الوصف المناسب فلا يناسبها  
التسمية بتخرج المناط ولا التعريف بتعيين العلة لان التخرج  
والتعيين فعلا لا يستدل بهما ما سواه متعلق هو  
باستقرار محذوف صفة استقلال وبالسير متعلق يتحقق  
والمعنى ان استقلال الوصف المذكور بالعلية الثابت الاستقلال  
بعدم ما سواه انما يتحقق بالسير لان المقصود هنا الاثبات  
أي فلا يكفي فيه الاستقلال بعدم الوجود بل لا بد من تعيين  
الوصف للحكمة بأمر مناسبته الى وقوله وهناك  
التي أي فيكون فيه ذلك لان الأصل عدم ما سواه كما مر  
الملازم أي ضمه للحكم لا فعلا فعلا كما يدل على ذلك قوله كما  
نقل هذه اللوثة الا وكذا القول في قول الله فمناسبة الوصف  
لحكم المرتب عليه معناه في ضمه اليه كما يدل عليه المقهور المذكور

وقولهم

وقولهم في مهم الشئ الى ملاييه قال في المحصول وهذا قول من يعطل  
احكام الله بالصالح قال بعضهم ويمكن جريا منه على قول من يراه ويجعل  
الصالح ثمراته تابعة للاحكام لا علة حاملة عليها وقوله  
الحكم فيها هو كذا لا يتلوه عطف على القول غير قاصح لان العلة  
بتلوي القول السليمة وقيل هو وصف ظاهر مضططر قال  
بعضهم وهذا عند التحقيق بسط وايضا في التعريف الاول المخالف  
له كما اقتضاه صنيع المصنف يحصل عقلا من ترتيب الحكم  
عليه المراد بالحكم فيه وفي قوله في شرعية ذلك الحكم المحكوم  
به من حيث انه محكوم به لبطول ذلك بالتمثيل فيما سياتي للحكم  
المشروع بالبيع والعقاص كما افاد ذلك بعض المحققين  
الذي هو ظاهر من ضبط فيه ايما الى وجه اعتبار الملازم  
من شروعه بالحكم متعلق بالمقصود لا يحصل كما يبيع وقد  
تقدم ان هذا في التمثيل دليل على ان المراد بالحكم هنا وفي قوله  
من ترتيب الحكم عليه المحكوم به وانما لم يقل محل البيع واليجاب  
العقاص ليكون الحكم على ما به لان الملك يحصل من البيع لا من جمل  
اذ يحصل البيع ولا يحصل فلا يحصل الملك وكذا العقاص قد  
يجب ولا يحصل فلا يحصل الزجر قال بعض المحققين ومعنى ترتيب  
الحكم به على الوصف المناسب في البيع مثلا ان الحاجة الى التعاوض  
مثلا وهو الوصف المناسب بترتيب عليه البيع من حيث انه محكوم عليه  
بالاباحة ليحصل الملك الذي هو مقصود من شروعه ذلك البيع وفي  
العقاص ان القتل لمرء للمعد وان هو الوصف المناسب بترتيب  
عليه العقاص من حيث انه محكوم بوجوبه ليحصل المقصود  
من شروعه ذلك العقاص وهو الاثر جار وهكذا يحصل  
في المثال المقصود من شروعه ايا بآيته وشروعه العقاص بآيته فان  
المتنوعين عنه أي بعد العقاص محتملا أي على القول

وقولهم

اي يخرج المناط باعتبار مساواة تعيين العلة بان يقول علة الحكم  
في هذا الوصف بين المعين أي الوصف المعين للعلية والحكم  
مع الاقتزان بينهما في الوجود كالمسكار مثلا مثال للوصف  
المعين للعلية وباعتبار المناسبة في هذا المسلك يفصل  
أي يختار عن الترتيب من جملة اعتبار الأيمان بحسب  
الاعتناء بواقع أي اعتبرت قيدا في التسمية بحسب ما وقع في الحاشية  
للاحتراز والافضل مسلك لا يتم بدونها يقتضي ان يخرج  
المناط هو المسلك وهو يخالف ما تقدم صدر المبحث من ان  
المسلك هو المناسبة والاحالة لانا نقول بمشروع لان الوصف  
بالسلامة هو المسلك كما اشار اليه الله بقوله والسلامة للمعني  
غاية الامر ان يخرج المناط بفهم تعيين اوصاف العلة التي منها  
الاقتزان والسلامة عن القوادح وما صنعه الله ما قلده  
لان المناسبة والاحالة من اوصاف الوصف المناسب فلا يناسبها  
التسمية بتخرج المناط ولا التعريف بتعيين العلة لان التخرج  
والتعيين فعلا لا يستدل بهما ما سواه متعلق هو  
باستقرار محذوف صفة استقلال وبالسير متعلق يتحقق  
والمعنى ان استقلال الوصف المذكور بالعلية الثابت الاستقلال  
بعدم ما سواه انما يتحقق بالسير لان المقصود هنا الاثبات  
أي فلا يكفي فيه الاستقلال بعدم الوجود بل لا بد من تعيين  
الوصف للحكمة بأمر مناسبته الى وقوله وهناك  
التي أي فيكون فيه ذلك لان الأصل عدم ما سواه كما مر  
الملازم أي ضمه للحكم لا فعلا فعلا كما يدل على ذلك قوله كما  
نقل هذه اللوثة الا وكذا القول في قول الله فمناسبة الوصف  
لحكم المرتب عليه معناه في ضمه اليه كما يدل عليه المقهور المذكور



وقوله وانفتحت احتمالا مساويا لاحتمال انتفائه كحد الخمر كانه  
 حد الخمر والا فلا حد ليس مثالا للمقصود فان حصول المقصود  
 من سرعة اي الحد وقوله وهو اي المقصود وقوله وانتفائه عطف  
 على المقصود اي وحصول انتفائه بنفسه اي المتعدي اي  
 بعد حصول الحد فيما يظهر للنظر اي للمفسر والمفتي  
 لا باعتبار ما في نفس الامر من نفي الشيء بالشيء للفاعل  
 اي انتفي اشارة الى ان نفي بصفة الفعل يستعمل لازما  
 كما يستعمل متعديا وان الواقع في المتن مصدر باللام بمعنى  
 الانتفاء ويحتمل ان يكون من نفي بالشيء للمفعول كما يقوله السعد  
 التفتازاني في مثل هذا الترتيب اي المقصود المتساوي  
 المقصود هو معنى الثالث وقوله والمقصود المرجوح الحصول  
 معنى الرابع وان كانت العلة هي الوصف المناسب نظرا لان المقصود  
 بالتقليل هو ذلك المقصود وايضا في ذلك ان اذا كان التعليل  
 بالوصف المناسب من حيث اشتماله على حكمه جاز ان يستند  
 التعليل لنفس الحكم من حيث اشتماله الوصف عليها ويحتمل  
 ان يكون المعنى واللام جواز التعليل مما اشتمل على اثبات  
 والرابع من الوصف المناسب وكذا القول في الاول والثاني  
 لجواز القصر للمترتبة نظير لما قبله في الاعتبار لاجل الحصول  
 في الجملة اذا المنفقي فما قبله على السواء والرجحان هو المقصود  
 من شرع الحكم وهو المنفقي فيه قطعاً هو حكمة المنة لا المقصود  
 من شرع الحكم اذ هو التحقيق وهو حاصل كما اذا قد لا يفسد  
 المحققين كالحقوق نسب المشرق بالمغربية اي بولد  
 بالمغربية بالشرق حال من فاعل تزوج اي تزوج حالاً كونه  
 بالشرق وقد اعتبره عطف على المقصود فانت احوال  
 من الضمير في انت وقال لا عبرة بنقطة اي المقصود

قوله لا المقصود اذ هذا يحتاج الى اسناد والى الفرق بين  
 الحكم والمقصود من شرع الحكم بحيث ينضبطان كاستدراك  
 ويحتمل كل منهما معنى الاخرى

قوله لا المقصود اي وحصول انتفائه بنفسه اي المتعدي اي بعد حصول الحد فيما يظهر للنظر اي للمفسر والمفتي لا باعتبار ما في نفس الامر من نفي الشيء بالشيء للفاعل اي انتفي اشارة الى ان نفي بصفة الفعل يستعمل لازما كما يستعمل متعديا وان الواقع في المتن مصدر باللام بمعنى الانتفاء ويحتمل ان يكون من نفي بالشيء للمفعول كما يقوله السعد التفتازاني في مثل هذا الترتيب اي المقصود المتساوي المقصود هو معنى الثالث وقوله والمقصود المرجوح الحصول معنى الرابع وان كانت العلة هي الوصف المناسب نظرا لان المقصود بالتقليل هو ذلك المقصود وايضا في ذلك ان اذا كان التعليل بالوصف المناسب من حيث اشتماله على حكمه جاز ان يستند التعليل لنفس الحكم من حيث اشتماله الوصف عليها ويحتمل ان يكون المعنى واللام جواز التعليل مما اشتمل على اثبات والرابع من الوصف المناسب وكذا القول في الاول والثاني لجواز القصر للمترتبة نظير لما قبله في الاعتبار لاجل الحصول في الجملة اذا المنفقي فما قبله على السواء والرجحان هو المقصود من شرع الحكم وهو المنفقي فيه قطعاً هو حكمة المنة لا المقصود من شرع الحكم اذ هو التحقيق وهو حاصل كما اذا قد لا يفسد المحققين كالحقوق نسب المشرق بالمغربية اي بولد بالمغربية بالشرق حال من فاعل تزوج اي تزوج حالاً كونه بالشرق وقد اعتبره عطف على المقصود فانت احوال من الضمير في انت وقال لا عبرة بنقطة اي المقصود

كاستدراك جارية اي لوجوب استدراكها لرجل متعلق ببايها وقوله  
 منه متعلق باشتراكها المسوقة بالرفع خبر نعت معرفة وقوله  
 فانت خبر المقصود لا انتفاء الجهد اي السابق على المعرفة  
 كما علم في محله اي باب الاستدراك من الفقه بخلاف حقوق النسب  
 اي فانه لا يقيد والمناسب المراد به هنا المصلحة الحاصلة من ترتب  
 الحكم على المناسب بالمعنى السابق لكن باعتبار المصلحة المقصودة  
 فيه لا نفس الوصف فقط يدل على هذا قول القصد المناسب  
 تقسيمات باعتبار انتفائه الى المقصود وباعتبار السارح  
 انتهى الى حد الضرورة من اضافة الاعمال الى الاخص  
 والمراد حدها الاول لا غايتها ونهايتها بدليل تفاوت  
 الاقسام المذكورة مع اشتراكها في البلوغ في حد الضرورة فلو  
 كان المراد بها جهة الضرورة لم تصدق بغير اطلاقها  
 كحفظ الدين المشروع له قتل الكفار الى اخره فالوصف المناسب  
 هو الكفر والحكم المترتب عليه هو القتل والمصلحة المقصودة  
 من شرعه واجابه هي حفظ الدين فالتعدي فالوصف  
 المناسب قتل النفس بغير حق والحكم المترتب هو القصاص  
 والمصلحة المقصودة من شرعه واجابه هي حفظ النفس  
 فالتعدي فالوصف هو اختلاط الانساب والحكم المترتب  
 عليه هو حد الزنا والمصلحة المقصودة منه هي حفظ الانساب  
 غير الاختلاط فالوصف المناسب هو اخذ المال  
 خفية من حرز او اخذه بجاهرة بغير حق والحكم المترتب  
 عليه قطع السرقة او حد قطع الطريق والمصلحة المقصودة  
 من شرع الحكم واجابه هو حفظ المال والعرض هو  
 فالوصف المناسب هو افساد العرض والحكم المترتب  
 عليه هو حد القذف والمصلحة المقصودة من شرعه

قوله فانت خبر المقصود لا انتفاء الجهد اي السابق على المعرفة كما علم في محله اي باب الاستدراك من الفقه بخلاف حقوق النسب اي فانه لا يقيد والمناسب المراد به هنا المصلحة الحاصلة من ترتب الحكم على المناسب بالمعنى السابق لكن باعتبار المصلحة المقصودة فيه لا نفس الوصف فقط يدل على هذا قول القصد المناسب تقسيمات باعتبار انتفائه الى المقصود وباعتبار السارح انتهى الى حد الضرورة من اضافة الاعمال الى الاخص والمراد حدها الاول لا غايتها ونهايتها بدليل تفاوت الاقسام المذكورة مع اشتراكها في البلوغ في حد الضرورة فلو كان المراد بها جهة الضرورة لم تصدق بغير اطلاقها كحفظ الدين المشروع له قتل الكفار الى اخره فالوصف المناسب هو الكفر والحكم المترتب عليه هو القتل والمصلحة المقصودة من شرعه واجابه هي حفظ الدين فالتعدي فالوصف المناسب قتل النفس بغير حق والحكم المترتب هو القصاص والمصلحة المقصودة من شرعه واجابه هي حفظ النفس فالتعدي فالوصف هو اختلاط الانساب والحكم المترتب عليه هو حد الزنا والمصلحة المقصودة منه هي حفظ الانساب غير الاختلاط فالوصف المناسب هو اخذ المال خفية من حرز او اخذه بجاهرة بغير حق والحكم المترتب عليه قطع السرقة او حد قطع الطريق والمصلحة المقصودة من شرع الحكم واجابه هو حفظ المال والعرض هو فالوصف المناسب هو افساد العرض والحكم المترتب عليه هو حد القذف والمصلحة المقصودة من شرعه



وہابی

ما ذكره هذا قط ان مؤراكم ما صرنا لضرر جمني الى المعابر  
للبيع الامن الضروري المعابر المحمي والتمسحي حق  
بنياني ما ذكره المحمي حتى يحتاج لما تكلمه راجعان بل  
رفع للناس في اعني الكعابة



مطلق الحاجة لا الضرورة المتعاقبة لطلب الحاجة وكذا القول فيما  
 سياتي في قسم المعارض الملزم نعت ثان للنصب الي  
 بسبب الالتزام فهو من الاسناد الي السبب والمعارض  
 اللام فيه للبعد الذهني وكان مقتضى الظاهر التنبيه  
 لساق ما قبله لكنه لما سبق التلويح له بذكر قسمه صار به  
 تقرر في ذهن السامع فكانه قال بما في المثال المعارض فاجابه  
 بقوله والمعارض اي المعهود في ذكره ككتابته وهذا يقوي  
 الاحتمال الاخير من الاعراب وهو ان المعارض نعت للاستحسان  
 المقدرا لواقع مبتدأ اخبر عنه بقوله كما لكتابته من حيث  
 اعتباره اخذه من قوله ان اعتبر بعض واجماع وحاصل هذا  
 التقسيم انه اما ان يعلم اعتبار الشرح له او يعلم الفاوه او لا  
 يعلم واحدهما فالاول يعلل به بكتا نزع والثاني عكسه  
 والثالث لا يعلل به عند الاكثر ثم ان قوله ان اعتبر بعض  
 واجماع الخ يشكل بما تقدم من ان المناسب ما خوذ من المناسبة  
 المعرفة بانها تعين العلة بمجرد ابد المناسبة من ذاته  
 لا ينص ولا غيره فكيف ينقسم المناسب الي معتبر بعض  
 واجماع والآخر واجب بان المناسب ينقسم اعلم من  
 المناسب الماخوذ من المناسبة المصروفة عا ذكر والا حسن  
 في الجواب ان يقال ان فهم النسبة من ذات المناسب  
 لا يتاخر اعتبارها بنظر واجماع عني الوصف في غير الحكم  
 لا يحق ان المراد بالهي فيهما النوع لا الشخص كما تستر به  
 الامثلة الالفة في كلام الشارح فلو تراى فهو الوصف الي  
 بالموتير بما يقتضيه متعلق بظهور والبالسببه  
 بل اعتبر اي المناسب بترتيب الحكم علي وفقه ان اعتبر المجتهد

عني

190 عني الوصف في عين الحكم حاصل عن ترتيب الشارع الحكم علي وفق  
 الوصف اي مستفاد منه ويدخل في ترتيب الشارع ترتيب الاجماع  
 اوله للاجماع من مستفاد من كتابه او سنة حيث ظهر ترتيب  
 بقوله حيث ثبت الحكم معه تفسير للترتيب اي جنس  
 الوصف اي المناسب كما يكون اي الاعتبار بالترتيب باعتبار  
 عينه اي الوصف في جنسه اي الحكم او العكس اي اعتبار جنس  
 الوصف في عين الحكم كذا في بعض واجماع وقوله الاولي  
 نعت اعتبار عينه اي يعني ان كلام القسامين وهما اعتبار اليمين  
 في الجنس واعتبار الجنس في العمى اولى في ترتيب الحكم علي  
 من المذكور وهو اعتبار الجنس في الجنس وقوله كما اشار اليه  
 بلو اي لان ما قبل الفاية اولى بالحكم مما بعدها ولذا صدر اسم  
 الامثلة بالفتا وختمها واقسامه اي اقسام الاعتبار  
 بالترتيب بدليل قوله في الامثلة اي المناسب المعتبر كما افاد ذلك  
 بعض المحققين والحاصل ان اعتبار ترتيب عين الحكم علي عين  
 الوصف ثلثة اقسام الاول اعتبار بالترتيب بسبب اعتبار عين  
 الوصف في جنس الحكم بعض واجماع والثاني اعتبار الحكم بعض  
 واجماع والثالث اعتبار بالترتيب بسبب اعتبار جنس الوصف  
 في جنس الحكم بعض واجماع وقد مثل الن للاقسام الثلاثة  
 علي هذا الترتيب اي اعتبار العين في العين اي من المحرم  
 وقوله وقد اعتبر العين في الجنس اي من الشارع والواو والداخل  
 علي قوله قد في هذا وما بعده حاله تقليل ولان النكاح  
 بالقبض خير مثال فولاية عين الحكم والمصغر عين الوصف  
 حيث ثبتت اي الولاية معه اي الصغر وان اختلف في هذا  
 اي الولاية لم اي لاجل الصغر واللبكارة هو اولها  
 وقد اعتبر اي الصغر في جنس الولاية الشاملة لولام النكاح



ولولاية المال اي اعتبار العين في العين اي من المجتهدين بالترتيب  
وقوله وقد اعتبر اي من الشارح المجلس اي جنس الوصف في العين  
اي عين الحكم بالجرح فالجرح عين الوصف وقد اعتبر جنسه  
اي الجرح اي كشفه بآي وجه كان مطرا وسفرا وغير ذلك  
كخوف الضلال والانقطاع اي اعتبار العين في العين  
اي من المجتهدين بالترتيب حيث اعتبر في القتل بمحدد  
اي في القصاص في القتل بمحدد ليطابق قوله وقد اعتبر جنسه  
في جنس القصاص فان حاله هو الوصف المناسب  
قال التكفر ابتداء بالصوم هو الحكم كما يدل على حكم اعتبار  
اخذا من قوله فهو المرسل اذ هو المطلق عما يدل على اعتباره  
او الفاظه كما اشار الى ذلك بقوله لا رساله اي ظلاله  
اي الرساله اي لطلعه عن الالف والاعتبار  
اي قرب من موافقته ولم يوافق اخذه من كاد فانها ان  
كانت مستندة تدل على نفي خبرها في القول المشهور  
بخلاف غيرها اي فانه يتطرق فيه الى الصلحة وليس منه  
مصلحة ضرورية اي دعت الضرورة لانها مادد اي من  
المناسب الذي يدل الدليل على اعتباره واشترطنا اي  
المصلحة المذكورة للقطع بالقول به اي للاتفاق على القول  
بالمرسل لا الاصل القول به اي لا المطلق القول به الصادق  
بالقول به مع مخالفة غير القابل فيه فانهم من يقول  
به وان لم توجد المصلحة المذكورة واما اذا وجدت فيقول به  
الكل على ما قاله الفزاري فحملها اي الصلحة المذكورة  
منه اي من المرسل مع القطع بقبولها وفي قوله فحملها منه  
اشارته الى ان الفزاري في اشتراطه المذكور مخالف لما ذهب  
اليه المصنف في قوله وليس منه مصلحة وان المصنف في قوله واشترطها

الاول في قوله قد اعتبر اي من المجتهدين بالترتيب

مساق الخلاف لما قدمه في قوله وليس منه كالقطع  
فيها اي المصلحة المذكورة وكذا الضمير في مثالها  
بانهم ان لم يبرموا استاميلوا المسلمين بالقتل الخ فيه  
اشارته الى ان المصلحة الكلية في المثال هي دفع الاستيصال  
فانه كلي لتعلقه بالاستيصال الذي هو قتل كل الامة  
فيكون الاستيصال كليا فالتعلق به كلي اذ المتعلق  
بالكلي كلي بخلاف اندفاع غرق من في السفينة فانه  
ليس كليا اذ هو متعلق بغرق اهل السفينة فقط  
ورسما يقتضيه من قوله فان يحتاجهم ليس الخ ان حاجة غير  
الترس كلي وليس مراد او الا لا شكل بان من عدا الترس  
اكثر الامة لا حكم الترس وغيره يدل من المسلمين  
فهو اي انتفا الحكم عنده اي الامام لوجود المانع  
وهو المفسدة لا الانتفا المقتضي لوجود المناسبه ولكن  
لا عمل لها مع المانع وعلى الاول لا انتفا المقتضي وهو  
المناسبه من مسائل العلة ما يسمى بالشبه  
حاصله ان اسم الشبه لفظ مشترك بين المسلك وبين  
الوصف فيه المعرف بقوله الشبه الخ فان المناسبه  
والطرده من قبيل الاوصاف فتعين ان المراد بالشبه  
في التعريف الوصف لا المسلك ثم ان المسلك المسمي  
بالشبه هو كون الوصف شبيها اي ليس مناسبا  
بالذات وهو مما اعتبره الشارع في بوض الاحكام اي  
ذواته متعلقة بين مترتبتيها احوجه الى هذا التقدير ان  
المراد بالشبه الوصف كالمناسبه والطرده وكل منهما  
ذواته متعلقة لا وصف المترلة كالذكورة والانوثة مثالان  
للشبه بمعنى الوصف وقد تكاثرت التشاير في التنازع



في تعريف هذه التزلة اي صاحبها بان يشار الي قبيله  
فيه اشارة الي انه كان مقتضي الظاهر ان يقول ولا يشار  
الي قياسه ليوافق قوله مع امكان قياس العلة اذ المتقابلة  
انما تحصل بين القياسين لا بين التشبيه والقياس لكنه  
اقام المسبب مقام السبب فان الصيرورة الي قياسه  
سبب للصيرورة اليه فان تعذرت اي العلة بتعذر  
المناسبة بالذات الخ يعني كان مقتضي الظاهر ان يقول  
فان تعذر قياس العلة لكنه اقام المسبب مقام السبب  
اذ تعذر قياس العلة سبب في تعذرها واعلاه اي  
اعلا اقيسته قياس غلبة الاشباه هو بالغين المعجمة  
المفتوحة والاشباه جمع تشبه وقوله في الحكم والصفة  
متعلق بالاشباه جعل المصقياس غلبة الاشباه فيما ذكر  
نوعا من قياس التشبه الذي هو سادس مسالك العلة  
ومثله التشبه كغيره بمسئلة العبد والاقرب كما قال بوض  
المحققين ما قاله القصد من انه ليس نوعا من التشبه  
وان حاصله تعارض مناسبين كالنفسية والمالية في العبد  
رجح احدهما اي فهو من مسالك المناسبة وليس من  
للمسالك المسمى بالتشبه في شيء وان التشبه لفظ مشترك  
يطلق علي كل منهما الغالب نعت لاحدهما اي الغالب  
تشبه الفرع لذلك الاصل علي تشبهه بالآخر في الحكم والصفة  
فتقوله علي تشبهه بالآخر متعلق بالغالب مثاله  
اي هذا القياس لان تشبهه علة الاخلاق في  
الحكم والصفة اي البدنية والنفسية اكثر من تشبهه بالآخر  
فيهما اما الحكم فلكونه يباع ويشترى ويؤجر ويعار ويودع  
وتثبت عليه اليد واما الصفة فتفاوت قيمته بحسب

تفاوت

تفاوت او صافه جودة وضدها ثم القياس الصوري  
هو ما تشابه الفرع فيه الاصل في الصورة اي الهيئته  
والتشاكل لا في الوصف ليكون علة المعتمدين لقلة  
اي في علة الحكم او في مستلزمها وهو متعلق بالمشابهة  
وعبارته فيما اي حصول المشابهة فيما يظن  
كونه علة للحكم او مستلزم لها سواء كان ذلك اي الحصول  
في الصورة اي صورة العلة او صورة المستلزم لها  
ام في الحكم اي حكم العلة او حكم المستلزم لها فلم يحزم  
بالعلة ومستلزمها كما تقتضيه عبارة المصنف بل جعل  
المتشابهة فيما يظن كونه علة او مستلزم لها والاصل  
في اعتبار التشبيه الصوري يجزا الصيد الثابت بقوله  
تعالى فجزا امثلي ما قتل من النعم الا انه ففي النعامة بدنة  
وفي بقرة الوحش وحمارة بقرة وبدل القرص في التقويم  
وهو المثل صورة فقد اقترض النبي صلى الله عليه  
وسلم بكرا وورد ربا عيار وعلاه مسلم قيل لا يفيد  
تفصيل لما وقع في ذهن السامع من قوله السابع  
الدوران لانه لما عد الدوران من مسالك العلة اختلف  
في ذهن السامع ان افادته للعلية هل هي باتفاق  
او بخلاف وهل افادته قطعية او ظنية تفصيل ذلك  
بقوله قيل لا يفيد الخ وبهذا التقرير اندفع ما يقال  
كان ينبغي ان يقول وقيل لا يفيد الخ بالواو لانه مقابل  
لقوله السابع الدوران فانها دايرة مع اي مع  
المسكن من حيث الاسكار وجودا وعدما ويوجد الحكم  
وهو التحريم عند وجودها وينعدم عند انعدامها  
فالتشبه سكت عن ملازمة الحكم لها للعلم به من المتن وقدر



ملازمته للعلّة المانعة من افادة العلّية علي الاحتمال المذكور  
وبهذا يندفع ما يقال انه كان عليه ان يبين انطباق الدوران  
علي المثال فيكون ضمير معه للحكم وهو التحريم وتخلفت  
العلّية عن هذا الدوران وكان قابل هذا اي القول  
بانه قطعي قاله عند مناسبة الوصف الخ اما عند عدم  
المناسبة ففيه قطعي فاشتمل كلامه علي تفصيل لكن لا يجني  
انه علي التقدير الاول يكون من قبيل المناسب بالذات  
لتقيام الاحتمال السابق وهو قوله لجواز ان يكون  
الوصف ملازما الخ اي انتفايشير الي ان في اسم  
مصدر بمعنى الانتفاذ التوهم بتقدير اللزوم هو بيان  
انتفا ما هو اولي منه من المسالك لا بيان وقوع الشيء  
الذي هو فعل من الافعال بخلاف ما تقدم في الشبهة  
اي من انه لا يصار اليه مع امكان قياس العلة ترجيح  
جانب المستدل بالتعدية اي بنا علي ترجيح التعدية علي  
القاصرة دون مجوزها اذ يمكن عنده ان يكون  
كل منهما علة اي معرفا كما مر او الي فرع اخر طلب  
الترجيح من خارج اي من دليل خارج عن الوصفين  
لتعادل الوصفين اي حين تعدي كل الي فرع اخر وهذا  
مبني علي منع التعليل بعقلين اما عند المجوز فلا يطلب  
الترجيح عنده الا اذا اختلف مقتضي الوصفين بالحل والحرمة  
مثلا مقارنة الحكم للوصف قال بوضوح هو اعم من  
الدوران اذ لم يشترط في الطرد هيئته المقارنة ثبوت  
ولا عدمها كما اشترطت في الدوران اه وظاهر هذا  
انه اعم مطلقا كما يرشد اليه تعليله لكن اذا حققت  
النظر الي قول الشر من غير مناسبة وجدت بينهما عموما

وخصرما

وخصوصا من وجه يجتمعان فيما وجدت فيه كل المقارنة  
وجودا وعدم ما من غير مناسبة وينفرد الدوران عنه  
فيما وجدت فيه الكلية المذكورة مع المناسبة وينفرد الطرد  
عنه فيما انتفت عنه الكلية والمناسبة فتأمل  
في الحل اي في الاستدلال علي عدم التطوير به لا  
تبني القنطرة علي جنسه اي بخلاف ما المطر مثلا فان  
القنطرة تبني علي جنسه اذ القنطرة انما تبني علي  
جنس المياه بالعادة المطردة فبنا القنطرة وعدمه  
لا مناسبة فيه افرد الضمير العايد الي شيئين بتاويل  
المذكور وقوله للحكم اي المذكور من ازالة التجاسر  
وعدمها وان كان اي ما ذكره من البناء وعدمه  
مطر دمع الحكم لانقض فيه وقوله لانقض فيه وقع موقع  
التفسيخ او العلة للاطراد والاكثر من العلم  
علي رده اي الطرد اي التعليل به قياس المعنى  
المراد بالمعنى الوصف المشتمل علي حكمة وهو المناسب  
بالذات والي ذلك اشار الله مبينا الوجه الاضافة بقوله  
لاشتماله اي قياس المعنى علي الوصف المناسب اي بالذات  
كما مر فلا يفيد اي الحكم في الفرع لافادة العلّية  
منعلق بقوله تكفي قوله المناظر اي الدافع عن مذهب  
امامه دون المناظر لنفسه اي المجتهد تنقيح المنا  
التنقيح التخليص والتعذيب اي التنقية والمراد هنا  
كما قال بوضوح التخليص علي وجه خاص ومناط الشيء  
علقه لربطه بها وتقليده عليها كما تقدمت الاشارة  
اليه علي التعليل اي تقليد الحكم بوصف فيجوز  
اي يلقي خصوصه اي الوصف عن الاعتبار وقوله بالاجتهاد

193  
في ان الطرد مسلك الاصل حتي يرد التعليل به الا ان يرد به  
الوصف



متعلق بحذف في محل الحكم هو الاصل المقيس عليه كما  
 مر او تكون اوصاف اي لا حصر فيها كما افاده بوضعهم  
 يخالف السير والتقسيم وحاصله اي حاصل ما قاله  
 المصنف انه اي تنقيح المناط الاجتهاد لا الدلالة في الحذف اي حذف  
 ما لا يصلح والتفصيل لما يصلح ومثل لذلك اي لتنقيح  
 المناط بحديث الصحيحين في الواقعة في نهار رمضان  
 كما يمثل به للايمان كما مر لكن باعتبارين مختلفين كما افاده  
 بعضهم والتمثيل للايمان باعتبار اقتراح قول الشارع اعتق  
 رتبة بقول السبايل واقعت اهلي في نهار رمضان والتمثيل  
 لتنقيح المناط باعتبار اجتهاد المجتهد في الوصف الذي  
 يناط به الحكم كما لا يخفى اهـ وانما ابي ربطا وعلقا  
 الكفارة اي وجوبها بمطلق الافطار كالاكل والشرب  
 وانما الكفارة بها اي بالمواقعة فاثبات العلة من  
 التحقق وهو الثبوت والعلة هي المعبر عنها بالمناط  
 وفرق بين الثلاثة تنبيه كما قال بعضهم علي الذكوة في  
 قول المصنف وتخرجه مر خاتمة ليس تأتي القياس اي  
 علي المحل المنصوص حكمه بعلة وصف اي بسبب علية  
 يعني ان القياس علي المحل المذكور يتأتي علي تقدير كون  
 الوصف علة بان يقال اذا فرض ان هذا الوصف علة  
 تأتي القياس علي محل النص فكما في المعجزة تنظير قوله  
 فان المعجزة هناك من الخلق وهذا من الخصم اي فلا جامع  
 بين المنظر والمنظريه اذ لا يلزم من اعتبار ما عجز عنه  
 الخلق اعتبار ما عجز عنه الخصم لعلية المعجزة هناك وخصم  
 هنا فقد ينتفي المعجزة عن خصم آخر القوادح اي  
 الاصطلاحية وهي اشياء مخصوصة وقوله وهي ما يتقدح

اي

فيما نه مع علم الحصر لا يتأتى معرفة الصالح للعلة من غير حجة يحذف غير الصالح عن الاعتبار  
 اللهم الا ان يقال المراد بقوله لا حصر فيها اي ملاحظا وان كان موجودا كما يوجد من بين الا

194 اي لغة اي يوتر فلا دور منها تخلف الحكم عن العلة  
 اي منصوصة كانت او مستنبطة وسواء كان التخلف مانعا  
 او انتفا بشرط او غيرهما بدليل التفصيل الاتية في الاقوال  
 المرجوحة مثالا تنبيه كما قال بعضهم علي ان تخلف  
 الحكم في صورتين فاكثرت محل الخلاف في القدح به لكنه  
 اولي في القدح عند القابل به وقالت الحنفية اي  
 اكثرهم لا يتقدح اي التخلف فيها اي العلة وسموه اي التخلف  
 تخصيص العلة بما وجدت فيه من الصور وقيل لا يتقدح  
 في المستنبطة اي المستخرجة بالاجتهاد ولا وجود  
 له اي الاقتران في صورة التخلف فلا يدل اي الاقتران  
 لعدم علي العلية اي علية الوصف فيها اي مسورة  
 التخلف بان يوقفه عن الهل اي حين يوجد مرجح  
 وليس المراد بالابطال الالف بالكلية وقد استشكل القدح  
 في المنصوصة بانه رد للنص واجيب بانه قد يقال التخلف  
 في صورة ناسخ للعلة والحنفية تقول يخصمه اي  
 النص بغير ما تخلف فيه وهذا مقابل يبطله ويجاب  
 عن دليل المستنبطة اي دليل عدم القدح فيها  
 يدل علي علية في جميع صور الضمير ان للوصف  
 موخرا بيانه اي العام ببيان ما خزن منه الي وقت الحاجة  
 اي الي البيان بخلاف غيره اي الشارع وقوله لسده  
 اي القول المذكور الان يرد علي جميع المذاهب  
 اي الاقوال التي في العلة من الطعم والقوت والكيل البيان  
 للعلة بحسب ما فيها من الاقوال ويمكن ان يكون بسانا  
 لقوله كل قول يتاويله بالقول فلا يتقدح جواب قوله  
 الا ان يرد ونقل الاجماع اعترض هذا النقل بان



العلة علي مذهب الامام مالك رضي الله عنه الاقتنيات والادخال  
 للعيش غالبا بخلاف القاطع اي فانه يقدح فيه وفيه  
 اشكال لا يخفى اذ لا يمكن معارضة القاطع سواء كان خاضعا  
 بحمل النقض او عاماله ولفيره من المحال الا ان يثبت نسخته  
 بدليل ويمكن حمل المتن علي ذلك والا اي وان لم يكن  
 التخلف لاحد الثلاثة ولم تكن العلة منصوصة بما ذكر بل  
 كان التخلف لغيرها وكانت العلة مستنبطة او منصوصة  
 بما يقبل التأويل هو لازم قوله فيها لان محصل  
 عبارة الامدي فيها ان تخلف الحكم عن المنصوصة بما ذكر  
 لا يمكن اذ التخلف لو فرض فاما بظني ولا يمكن لعدم معارضته  
 للقطعي واما بقطعي ولا يمكن وجوده لاستلزامه تعارض  
 قطعيين وهو محال ولا يخفى ان هذا يستلزم عدم القدح  
 في المنصوصة الصادق بعدم وجود القادح وهو تخلف  
 الحكم من اصله اذ السالبة تصدق بعدم الموضوع  
 وهو اي ما يستلزم الي معنى الموشر فالتخلف اي  
 تخلف الحكم عنها قادح انها يتاتي في تخلف العلة عن الحكم  
 لان قدح تخلف العلة عن الحكم في العلية يستلزم انحصار  
 التعليل فيها اذ لو خلفها علة اخري لم يقدح التخلف ثم لا  
 يخفى ان القدح في تخلف العلة فرع عن امتناع التعليل بعليتين  
 كما يشير اليه التقرير لا عكسه كما يقتضيه ظاهر المتن  
 وتقرير الشرح ويسمع قوله هذا من تمام قوله والا فلا  
 فيحصل اي الاخذ من ان قدح التخلف اي ان قلنا  
 النقض قادح فتبطل به مناسبة الوصف للحكم فلا يصلح  
 ان يكون مقتضيا لترتيب الحكم عليه وان قلنا انه غير قادح  
 فلا تبطل به المناسبة ولكن ينتفي الحكم لوجود المانع

قوله بالرفع

وقد يجاب بان المراد ان العلة لا تخنق عند هذه الاربعة وكل منها اما مستقل بالعلية  
 والطعن والكيل او غير مستقل بل جزئية والعلة منه ومن غيره هـ

بالرفع اي عطف علي التعليل بعليتين فيمتنع ان قدح  
 التخلف والا فلا لان القدح يستلزم عدم العلية والتخصيص  
 يستلزم وجودها منع وجود العلة يعني ان الفرع  
 اي الذي ادعي المعارض وجود العلة فيه وتخلف الحكم عنه  
 يمنع وجود العلة فيه فلا تخلف فيه الحكم عن العلة لعدم وجود  
 المقتضي اي يعتبرها بالنفي اي ينفي قبولها في قدح  
 التخلف اي لا يري التخلف معها او مع شي منها قادحا كما  
 اشار اليه بقوله حتي اذا وجدت او واحد منها لا يقدح  
 التخلف عنده ببيانها خبر نسخته المحذوف لدلالة  
 ما قبله عليه والتقدير وجوابه عند من يري الموانع ببيانها  
 والجملة معطوفة علي الجملة قبلها والكتفي المص عن بيان  
 عدم الشرط ببيانات وجود المانع لان عدم الشرط له  
 داخل في وجود المانع المودي نعت الانتقال  
 وقيل له اي المعارض بالتخلف ذلك اي الاستدلال  
 وقوله من ابطال العلة بيان مطلوبه ما لم يكن  
 دليل اولي من التخلف نعت دليل ان كانت يكن تامة وخبر  
 لها ان كانت ناقصة سلم من ايها منفيها اي  
 لفظة له اذ يتوهم من استقامتها ان قوله ما لم يكن دليل  
 الي قيد في النفي اذ لم يتقدم في اللفظ ما يحال عليه غيره  
 وذلك خلاف الغرض المقصود اذ المعنى يدل علي انها  
 قيد في الاثبات كما قرره الله لم يوجد لغيره تعقب  
 بانه ذكر صاحب المقترح وغيره اي بان كان اى  
 الحكم المتخلف عقليا وكذا الضمير في ما لم يكن راجع الي الحكم  
 التخلف وقوله بان كان الخ تصوير لنفي الحكم الشرعي  
 لجواز ان يكون فيه كمانع او نوات شرط اي يجب

من يري علم منع وجود العلة فيكون خبرا عن المبتدأ المذكور باعتبار هذا القيد  
 اخري عند من يري وانما قدح هذا القيد دفعا لتوهم رجوعه بالجميع لآخره بان  
 يقول وبيان الموانع عند من يراها اي المذكورات ثم



المحل عليه جماعين الدليلين دليل الاستنباط ودليل التخلّف  
 فلا تبطل العلة بخلاف الحكم العقلي فان هذا لا يتمشي فيه هكذا  
 قرر به التقا زاني هذا القول ثم قال ولا يخفى ضعف هذا  
 الكلام اهـ والي هذا اشار المصنف بعرض هذا التعليل الي المصنف  
 والي ان الصواب ما مشي عليه العوض من ان المراد التفصيل  
 في العلة بين ان تكون هي حكما عقليا او حكما شرعيا  
 ولو دل اي استدلال المستدل على وجودها اي العلة فيها  
 عللها وقوله بوجود متعلق بدل اي دل بدليل  
 موجود اي بحسب دلالة في محل النقض وهو الصورة  
 التي تورد نقضا وقوله ثم منع عطف على دل حيث  
 وجد علة ينتقض وقوله ونها اي العلة وقوله على  
 مقتضي منعك متعلق بدونها فلو صح دلالة على وجود  
 العلة لم يوجد فيها انتفت فيه فلا يكون الانتقال  
 اليه محتجا اي لكونه ليس باجنبي بما كانا فيه لما بين  
 الدليل وللدلول من الارتباط فكانها شي واحد وفي  
 قوله الانتقال من نقض العلة الي نقض دليلها اشارة الي  
 ان موضع النزاع فيها الرخص دليل العلة بالنقض اما اذا دعي  
 مثله العوض احد الامرين فقال يلزم اما انتقاض العلة او  
 انتقاض دليلها وكيف كان فلا تثبت العلة كان مسموعا  
 بالاتفاق لان عدم الانتقال فيه ظاهر فيما اي المحل  
 الذي اعترض به اي بتخلّفه فيه المودعي نعت  
 الانتقال وقوله وقيل له اي للمعترض ذلك اي الاستدلال  
 وقوله من ابطال العلة بيان مطلوبه كما تقدم نظيره  
 وثالثه انه ذلك قد تقدم الكلام على مثله بان  
 يذكر تصوير الاحتراز وقوله في الدليل اي الدال على العلمية

قال السعداي سوا كان لازم انتقاض العلة  
 او انتقاض دليلها لم تثبت العلمية بها اما على  
 الاول فلا مران النقض يبطال العلمية واما على  
 الثاني فلا نه لا يثبت العلمية من مسلك  
 صحيح واما ما يقال انتقاض دليل العلة من مسلك  
 يستلزم انتقاض العلة فلا عبرة بطلانها

ما اي قيد يخرج محله اي التخلّف ليس له اي الدليل عن الاعتراض  
 على المناظر مطلقا اي حتى فيما اشتهر من المستثنيات  
 والمناظر مقلد يستدل لامامه ويرى عن مذهبه ويسمي  
 جدليا وخلافيا والمناظر لنفسه هو المجتهد وقيل يجب  
 عليه اي المناظر لنفسه الاحتراز منه اي التخلّف  
 فلا يجب الاحتراز عنها اي عن التخلّف فيها بالاثبات  
 البالغ للملابسة اي دعوي صورة معينة او مبهمه  
 ملتبسة بالاثبات وقوله اي اثباتها بالرفع تغسر  
 دعوي بدليل قوله او نفيها برفع نفيها بالوطف على  
 دعوي وبدليل قوله ينتقض بالاثبات الخ بدو بالاثبات  
 الراجع اي على اللزوم والنشر المعكوس لتقدمه اي بالاثبات  
 اي النفي اذا نفي الشيء فرع عن ثبوته وقوله طبعا اي  
 نيقدم عليه في الحكم اي في ينتقض بصورة معينة  
 او مبهمه منفية في الاول مثبتة في الثاني فنحو  
 زيد كاتب او انسان ما كاتب راجع لقول المان ودعوي  
 صورة معينة او مبهمه اي بالاثبات كما قرره الشر  
 وقوله ونحو زيد ليس بكاتب او انسان ما ليس بكاتب  
 راجع لقوله او نفيها ينقضه كل انسان كاتب  
 لان الموجبة الكلية تناقض السالبة الجزئية والمبهمه  
 في قوة الجزئية ولم يمثل للعكس لوضوحه والاستغناء  
 عنه بذلك اي المعلن به فسر المعنى بالعلة دون  
 الحكمة لان نقض الحكمة بدون العلة لا يقدر على الصحيح  
 بالغابوضه البال لمسيمة اي ان الغابوضه  
 سبب لنقض الباقي وحده او مع البديل كما يوضحه  
 المثال الآتي اي بان يبين انه ملغي غير موثر



في الحكم صرح بلفظ قاده ليتعلق به الجار والمجرور والضمير  
به غير متعين لا مكان تعلق الجار والمجرور بينهما اذ المعنى  
معدود منها اما مع ابداله اي ابدال المعترض الوصف  
المستقط اي اتيانه بدل الوصف بغيره المعلوم نعت  
اولا لانه عبارة عن القسم القابل وقوله من ذكر مقابله  
هو قوله مع ابداله وفي قوله المعلوم الجواب عما يقال  
ان اما للتقسيم المستلزم لتعدد الاقسام بان يكون  
هناك قسمان فالكثير ولم يذكر الاقساما واحدا والجواب  
انه استقط القسم الثاني للعلم به من مقابله وهو القسم  
الاول بيان لصوري الكسر خبر قوله في  
اثبات صلاة الخوف اي اثبات وجوب اداها فانه  
المستدل عليه فان الصلاة فيه الخ في عبارة  
الي ان قوله كالا من علي حذف مضاف اي كصلاة الامن  
فان الصلاة في الامن هي الاصل المقيس عليه لا الامن  
فيعرض اي بهذا القول ويبين اي الفاه  
ليندفع الاعتراض اي بالبحج فلا يبقى اي  
فيسبب استقاط خصوص الصلاة وعدم الاتيات  
بغيرها لا يبقى الا يجب قضاؤها فيقال عليه اي علي  
الباقي في الاعتراض وهو منطبق علي ما تقدم  
اي من قوله استقاط وصف من العلة بصورتيه وهما  
قوله اما مع ابداله اولا وتوضيح ذلك في المثال ان  
الجز الاول منه قبل الابدال منقوض بالبحج وبعده بصور  
الحايض والجز الثاني منه منقوض بصوم الحايض  
لكن يفرق بينهما بان ما تقدم اعتبر فيه الاستقاط  
وحده دون النقض وهذا اعتبر فيه الاستقاط والنقض معا

قوله

قوله ويعبر عنه اي الكسر بهذا التعريف لا اعتراضه  
المقصود اي من العلة وهو الحكمة الحكمة المشتقة اضافة  
بيانية اي تخلفه اشارة الي ان المعدود من القواعد  
هو تخلف العكس لانفس العكس اذ العكس من شروط  
العلة علي القول بامتناع التعليل بعلة في الكلام  
اضمار ونحوه والتربية علي ذلك قوله فيما سياتي وتخلفه  
قاده علي الصحيح والي ذلك الاشارة بقول الشر كما  
سياتي وهو اي العكس اشارة الي ان في عبارة المتن  
شبهه استخدم حيث اطلق العكس اولا علي تخلفه  
وثانيا علي العكس نفسه وانما قلنا شبهه استخدم امره  
ولم نقل استخدم حقيقة لانه علي احتمال الاضمار لا يتخذ  
فانه اطلق العكس اولا وثانيا علي حقيقة عبارة  
الامر انه قدر مضاف في الاول فابليغ اي بالعكس  
الذي ثبت مقابله وهو ثبوت الحكم لثبوت العلة ابدل  
المستحب بالطرد ابلغ في العكسية ما لم يثبت مقابله  
وقوله بان ثبت الحكم مع انتفاء العلة تصوير لعدم ثبوت  
المقابل الصادق بحصول الاجر اشارة الي ان مجرد  
الوطي الحلال لا يستلزم ترتب الاجر عليه بل لا بد في ذلك  
من قرنه بالنية الصالحة كان يقصد بالوطي العذول  
بوضع الشهوة عن الحرام الي الحلال كما اشار اليه  
الشه معللا لحصول الاجر بقوله حيث عدل الخ وكما ان  
يقصد بالوطي اعفاف نفسه او الموطوءة عن الحرام  
وان قصد مجرد التلذذ فلا وكذا ساير المباحات  
يمكن ترتب الاجر عليها بالنية الصالحة كالاكل بقصد  
التقوي علي العبادة باقائه اي قياس العكس



وقوله مع العكس متعلق بافادته وان كان المبحث  
في القدح يتخلفه اي فذكر التخلف لكونه المقصود بالذات  
وذكر العكس مع قياسه بطريق المناسبة والاستطراد  
لما هما من التعلق بالمقصود اي ان الوصف  
لا مناسبة فيه تفصيل لعدم التأثير وفيه اشارة  
الي ان المراد بالتأثير المناسبة لها من ان العلة عند  
اهل الحق بمعنى العرف لا الموثر ولا الباعث اختص  
بقياس المعنى اي وهو ما ثبت فيه عليه الوصف المشترك  
بين الاصل والفرع بالمناسبة كما اشار اليه التمه بقوله  
لاشتماله اي قياس المعنى على الوصف المناسب بالذات  
لا مناسبة فيه ولا شبهه ببيان لكونه طرديا  
وعدم التقديم بوجود فيما يقصر بيان لعدم  
التأثير بناء على ان التأثير يستلزم الاطراد والانكاس  
وحاصل هذا القسم اي الاول من الاربعة بابا  
علة الحكمة اي من المعارض مبيع اي هو اي الغالب  
مبيع غير مربي لا اثر لكونه غير مربي اي الذي  
هو جز العلة فلم تؤثر في الاصل الذي هو الطير في الهوي  
لعدم تأثير جزها وعدمها اي الصحة موجود  
مع الروية ببيان عدم التأثير في الاصل اي في علة الاصل  
بابا ووصف غير ما علة الاصل اي حكمه به بناء على  
جواز التعليل بعلمتين اشارة الي ان المعارض هنا غير  
مناف فان المعارض على قسمين مناف وغير مناف كما شبه  
عليه التمه في شروط الالحاق بالعلة لكن لا يخفى ان  
المعارض هنا غير مناف لعدم المعارضة به من القوادح  
ومن هنا قال في الاحكام والمنعاج ان عدم التأثير في

الاصل

198 الاصل قادم ان منعنا التعليل بعلمتين وغير قادم ان جوزناه  
اهو وهو مناف لما ذكره التمه في البناء والثالث عدم  
التأثير في الحكم اي حكم الاصل كقولهم في المرتدين  
الاي فقاموا المرتدين على الحربين في عدم الضمان  
بجامع كونهم مشتركين اتلفوا ما لا في دار الحرب  
ودار الحرب عندهم طرد اي اعتراض على الخصوم  
وكذا من نفاه منهم في ذلك اي اطلاق المرتد الي  
وزاد هو اي المهم شق الاثبات الحاصلة ان قوله اذ  
من اوجب الضمان الي علة لقوله طرد والمعول عليه  
في التعليل هو التمه الثاني وهو قوله وكذا من نفاه  
اذ هو المناسب لقوله كونهم هم القائلين بالنفي  
فكان ينبغي الاقتصار عليه في التعليل كما فعل  
غيره لكنه زاد شق الاثبات ثبوتية للاعتراض اذ  
يظهر به عدم اعتبار القيد وهو دار الحرب عند  
المثبت للضمان والثاني له ويرى بشق الاثبات  
وان كان المقصود بالذات هو النفي لتقدم الاثبات  
على النفي اذ نفي الشيء فرع عن ثبوتيه فتقدم الاثبات  
على النفي باعتبار ما تعلقا به من الثبوت والانتفاء  
والا فكل منهما حكم وارد على النسبة لا تقدم لاحدهما  
على الاخر في حد ذاته فيرجع الاعتراض في ذلك  
اي الضرب الاول وهو ان لا يكون لذكر الوصف الذي  
اشتملت عليه العلة فائدة الي القسم الاول من اقسام  
عدم التأثير او يكون له فائدة قسم لقوله ولا  
اما ان يكون لذكره فائدة لكنه مضطرا الي ذكره  
بيان لكون الفائدة ضرورية بان صح الاعتراض



بمحلها اي لا اشتغال الوصف فيه على يد يد التاثير في الاصل  
والفرع وان اضطر الي ذكره وفي قوله بان صح الاعتراض  
بمحلها اشارة الي ان معنى عدم اغتفارها للمستند  
صح الاعتراض بمحلها اذ لو اغتفرت لا غدت بها ولم  
يعترض بمحلها ومحلها هو عبارة متعلقة بالاخبار  
اذ هو محل التقيد بذلك الوصف الضروري  
مثل ان يقال في تزويج المرأة نفسها اي في بطلان  
اذ لا اثر في مثاله اي الرابع فان المدعى اي مدعي  
المستند وان كان في الاثر هذا اي في الرابع  
بالنسبة الي الفرع وهناك اي في الثاني بالنسبة الي  
الاصل ويرجع هذا اي الرابع تخصيص  
بعض صور النزاع بالحاج وذلك بان يكون النزاع في قاعدة  
يندرج تحتها جزئيات فيفرض النزاع في جزئيات خاص  
من تلك الجزئيات ويقع المجامع فيه من الجانبين بها  
يوخذ منه النزاع في غيره من باقي الجزئيات وفي جواز  
ذلك الخلاف المشار اليه في المتن بقوله والاصح جواره  
الخ وعلته المنع انه لا يستدل بمخاص على عام والمحيز مطلقا  
يقول الممنوع هو الاستدلال بالمخاص من جهة خصومه  
والاستدلال هنا ليس من هذه الجهة بل من جهة  
انه لا فرق في الاستدلال بين ذلك الجزئ وغيره من  
جزئيات القاعدة وان لم يصريح في الاستدلال بذلك  
والثالث يشترط التصريح بذلك اذ لا قاييل  
بالفرق اي بين البعض والباقي وقد قال به اي  
بالفرق الحنفية وهو دعوى المعارض الخ تفسير  
للقلب بمعناه الاعم لا بقيد الواقع في القياس المعروف

قوله في السبيلة على ذلك الوجه كان ينبغي ان  
يوضح قوله في السبيلة على ذلك الوجه في قوله  
عليه ان القصد بتقيد كونه عليه بتلك  
السبيلة وبذلك الطريق لا بتقيد استدلال  
المستند بذلك

بان يربط المعارض خلاف قول المستند على علته ثم انه لا  
يشترط في القلب ان يصريح المعارض بالدعوى المذكورة  
بل حقيقة القلب كما قال بعض المحققين ان يستنتج القلب  
من دليل المستند خلاف حكمه وذلك في المعنى هو  
الدعوى المذكورة صرح بها القالب اولا  
القالب من حيث جعله اي ما استدل به على المستند  
مسلم لصحة الخ هنا توجيه للقول الثاني وقوله ومن  
حيث لم يجعل اي ما استدل به مفسد وان كان صحيحا  
توجيه للقول الثالث ففي كلامه لف ونشر مرتب  
وعلى كلا القولين اي الاخرين لا يذكر في الحد  
له اي حد القلب قوله ان صح بخلاف القول الاول لا ارد  
في ذكرها فيه لتشير الي امكان تسليم الصحة كما مر  
من امكان بيان المختار وقوله من امكان  
التسليم اي تسليم الصحة كما مر وهو اي القلب  
مقبول خبر اول معارضة خبر ثان وقوله عند التسليم  
اي تسليم المعارض صحة وقوله قاعد خبر ثالث  
فالقلب على المختار يقع على وجهين فقيد التسليم  
يكون معارضة وعند عدمه يكون قادحا واما القول  
على الثاني فهو معارضة لا غير وعلى الثالث قاعد  
لا غير حيث سلمت فيه الدليل راجع لقوله يشهد  
عليك وقوله واستدللت به على خلاف دعوى المستند  
راجع لقوله يشهد لك على اللق والنشر المعكوس  
لتصحيح اي الاول القلب الوارد لتصحيح مذهب  
المعارض وهو القالب صريحا حال من مذهب  
المستند لا من ابطال دليل قول الشتم فيما ياتي

قوله ان صح من جهة الحد اذ لو لم يصح لم يكن صحيحا  
لذهبت المعارض ولا مبطلا لذهب المستند وليس  
لكذلك سبب والى ما ذكره في الواقع ارجح العارضي  
ولا ينافيه عدم تسليم المعارض كما سياتي لا في  
مدعي عدم التسليم ظاهرا لا دليلا على صحة



لذهب الخصم الذي لم يصرح به وان كان قوله قبله او لا مع  
الابطال صريحا يوهن انه حال من الابطال فيقول هذا  
بان التقدير او لا مع ابطال مذهب المستدل المصرح  
به بل للدلول عليه بالالتزام في بيع الفضولي اي  
في دعوي بطلان بيع الفضولي في حق الغير اي  
غير العاقد بلا ولاية من العاقد عليه اي الغير  
فلا يبيع كالشرا هذا مذهب المستدل فيصح اي  
الشرا له اي للفضولي قال بوض المحققين والسير  
في قوله هنا يصح وفيما قبله فلا يصح لمن سماه ان حكم  
اصل القياس لا بد ان يكون متفقا عليه بين الخصمين  
كما مر ولا خفا في ان المتفق عليه بين الخصمين هنا  
هو عدم صحة شرا الفضولي لمن سماه وصحة شرايه  
لنفسه لكن صحته لنفسه عند التشافعية وحده عند  
فهي متفق عليها في الجملة اي بالنظر الى هذا الوجه  
لامطلقا لان الاصح عندهم خلافا فلا يشترط  
فيه الصوم كعرفه يعني اذا كان الجامع هو اللبث  
فاللبث لا يشترط فيه هذه العبادة المخصوصة  
المتنازع فيها واما غيرها فلا تراعى فيه فتقوله اذهب  
المتنازع فيه تغليل لتصحاح انحصار العبادة المضمومة  
في الصوم والاقهى اعم منه لا يشترط الصوم  
في وقوفها اشارة الى ان في الكلام حذف مضاف  
الى عرفة كوقوف عرفة بالصراحة متعلق  
باطال لا يذهب وكذا قوله او بالالتزام وبهذا  
يصح التمثيل لهما بالمثالين المذكورين لهما والمراد  
بالصراحة الدلالة بالمطابقة كما يشير اليه المقابلة

بالالتزام

200  
بالالتزام عضو اي الراس عضو وعضو الخ فلا  
يشترط فيه خيار الروية المراد بالاشتراط الثبوت اذهب  
المتنازع فيه لا الاشتراط فيقبل اشارة الى ان هذا  
الخلافا في قبوله وعدمه لا في كونه قلبا او غير قلب  
اي الطهارة جامدة الطهارة كالتراب في التيمم وما يبعثها  
كالما في الفسل والوضو كما اشار الي ذلك التمس بقوله وقد  
وجبت النية في التيمم فتجب في الوضو والفسل  
وجه التسمية بالمساوات اشارة الى ان قوله في المتن  
قلب المساوات من اضافة المسمى للاسم وافع  
من المثال اي حيث قال فيستوي وجه استدلال  
القالب فيه غير وجه استدلال المستدل لان وجه  
استدلال القالب استولى جامد الطهارة وما يبعثها  
وجه استدلال المستدل عدم وجوب النية فيها ولا  
يجب ان هذا نتيجة القياس استدلالا وقلبا لا وجه  
الاستدلال اي كيفيته ففي الكلام مضاف مقدر في  
الوضعين والوجه بمعنى النوع اي نوع نتيجة استدلال  
القالب ونوع نتيجة استدلال المستدل ويمكن مع  
التقدير المذكور كون الوجه بمعنى الكيفية اي كيفية  
النتيجة وشاهد له لم يقل دليله لان المبحوث عنه  
هو القول بالوجوب في الاحكام الشرعية والاية ليست  
فيها اي صحيح ذلك اي الحكمي وهو يخرج الاعز  
منها الاذل لكن هم الاذل اي الفريق الاذل والله  
ورسوله الاعز وقد اخرجاهم بيان لتحقيق المتوعد  
به الغهوم من قوله والله العزة ورسوله المتضمن للتوعد  
باخراج المنافقين ولبيان التحقيق عدل عن المضارع المطابقة



لما في الآية من الحكاية عنهم ولم ينسب الاخراج الى المؤمنين  
 المذكورين في الآية لان اخرجهم لطريق القبر لا اخرجهم الله  
 ورسوله للمنافقين وهو تسليم الدليل لا يجزي ان  
 المطابق لقوله القول بالموجب ان يقول وهو تسليم  
 المدلول اذ الموجب هو المدلول والقول به قول بتسليم  
 وقد تبع المص في هذا التعبير المختص وحله العوض بهما  
 ذكرناه وهو معنى قول المنهاج تسليم مقتضي الدليل  
 اي تسليم مدلوله مع ذكر ما يظهر به عدم استلزام  
 الدليل للمدعي وهو المشار اليه بقول الثوريان يظهر عدم  
 استلزام الدليل محل النزاع وقد يقال لما كان تسليم المدلول  
 من حيث الدلالة تسليم الدليل حسن التعبير بكل منهما  
 كما يقال بين بهما مع ما بعده ان القول بالموجب  
 يقع على ثلاثة اوجه الاول ان يستنتج المستدل من الدليل  
 ما يتوهم انه محل النزاع او ملازمه ولا يكون كذلك كما اشار  
 الي ذلك بقوله كما يقال في المثلث الثاني ان يستنتج منه  
 ابطال امر يتوهم منه انه ما خذ الخصم ومبني مذهبه  
 في المسئلة وهو يمنع ذلك فلا يلزم من ابطاله ابطال  
 مذهبه والى ذلك الاشارة بقوله وكما يقال التفاوض  
 في الوسيلة الخ قال الكمال بن ابي شريف رحمه الله تعالى  
 والثر القول بالموجب من هذا القبيل لخصا ما خذ الاحكام  
 وقل ما يقع الاول لشبهة محل الخلاف وتقدم تحريمه به  
 على ذلك العوض وغيره الخ الثالثة ان يسكت عن مقدمة  
 صغرى واليه اشار بقوله وربما سكت الخ من جانب  
 المستدل اي على وجوب القصاص بقتل المقتل كالشافعي  
 سلمنا عدم المناقاة هذا دليل على ما سبق من ان

المراد

201 للراد تسليم مدلول الدليل لان قوله فلا يينا في القصاص  
 مقتضي الدليل وعمرة لا عينة وتقدم الاعتذار عن ذلك  
 ولكن لم قلت تقتضيه لان عدم منافاته لوجوب  
 القصاص لا يقتضي القصاص فتقول كما انه يقتضيه لا دليل  
 عليه لعدم استلزام الدليل له من آلات القتل ببيان  
 الوسيلة وقوله من قتل وقطع وغيره ببيان المتوسل اليه  
 ولكن لا يلزم من ابطال مانع اي كالتفاوت هنا  
 انتفا الموانع اي باقي الموانع كلها وقوله ووجود عطف على  
 انتفا متوقف على انتفا ذلك اي المذكور من انتفا جميع الموانع  
 ووجود الشرايط بعد قيام مقتضي باستدلال اي  
 بقولك قتل بها يقتل به غالبا وقوله تعريضا عنه نفية  
 في ذلك اي قوله ليس الخ وربما سكت المستدل  
 اي بتقيا منطقي عن مقدمة اي من مقدمتي دليله وهي  
 الصغرى فيرد بسكوته عنها القول بالموجب اي  
 موجب المقدمة المذكورة ورد عليه منع ذلك اي  
 انها قريبة لان المعارض براهها للنظافة وخرج ان  
 الايراد عن القول بالموجب لان القول بالموجب تسليم الدليل  
 مع بقا النزاع وهذا منع للدليل القدر في المناسبة  
 اي با بامفسدة راحة او مساوية بنا على ما مر من  
 احترام المناسبة بذلك خلافا للامام وفي صلاحية  
 افضا الحكم اي وفي كون الحكم صالحا لان يفضي اي يوصل  
 الي المقصود كما اشار الي ذلك الشافعي سيما في قريبا في مثال  
 الصلاحية المحتاجة الي البينات بقوله تحريم المحرم بالمها  
 موبدا صالح لان يفضي الي عدم الفجور وفي الانضباط  
 اي كالمشتقة للسفر والظهور اي في كونه ظاهرا لا خفيا



بان ينبغي تصوير للقدح في الاربعة اي يحقق القدح  
 في الاربعة بان ينبغي المعارض كلامنا الاربعة وجوابها  
 اي الاربعة وهي المناسبة والصلحية والانضباط والظهور  
 وفي الكلام حذف مضاف اي جواب قدحها والى ذلك اشار  
 القدح بقوله اي جواب القدح فيجوز بالبيان اي ببيان  
 سلامة الوصف عن ذلك اما القدح في المناسبة فجوابه ببيان  
 رجحان تلك المصلحة على المفسدة تفصيلا او اجمالا واما  
 القدح في صلاحية افضا الحكم الي المقصود فجوابه ببيان  
 الانضباط او ان هناك وصفا يضبطه كالسفر المشتقة  
 واما القدح في الظهور فجوابه ببيان ظهوره بصفة ظاهرة  
 تضبطه كما في ضبط الرضي بصيغ العقود موبيا حال  
 من تحرر علي مذهب سيبويه في جواز مجي الحال من المبتدا  
 الي عدم الفجور اي الزنا وقوله المقصود نعت عدم  
 بانه ليس صالحا لذلك اي الا فضا بحيث يصير  
 غير مستحاة اي عادة اي الي المعارضتين في الاصل والفرع  
 فالضمير الي المعارضتين لانها المحدث عنه ولا حاجة الي ان  
 يقال الضمير في اليه ما يعود علي الاصل والفرع بتقدير  
 مضاف اي معارضتي الاصل والفرع كما انشأ اليه التمس  
 تجعل شرطا نعت خصوصية المعارضة في الاصل  
 والراجع الي المعارضة في الفرع الطهارة بالتراب  
 فالتراب قيد في الاصل وخصوصية فيه تجعل شرطا للحكم  
 هو وجوب النية لضعف التراب وان يقول الحنفى  
 تمثيل للشق الثاني بعد الفراغ من التمثيل للشق الاول  
 وقد ذكر الامدي حاصله اعترض علي المصير بانه احوال  
 بقوله وهو راجع الي المعارضة الي علي ما لم يذكره لاسا بقا ولا

لاحقا

لاحقا بخلاف الامدي فانه قبل ذكره رجوع الفرع الي المعارضة  
 فيما ذكر بين ان مسجوب المعارضة في الاصل ايدا قيد في العلة  
 وفي الفرع ايدا مانع من الحكم فاحال هذا المجمل علي التفصيل  
 السياتق قاده اي في قياس المستدل وقيل ان  
 سوالا ان اي اعتراضا بنا علي القول الثاني القابل برجوع  
 الفرع الي المعارضتين في الاصل والفرع اذ لكل معارضة  
 سوال لانه اي الفرع يوثق في جمع المستدل اي بين  
 الاصل والفرع في العلة وهو مقصود المستدل من القياس  
 المختلفة لان الاعتراض في الاصل ايدا قيد في العلة وفي  
 الفرع ايدا مانع من الحكم وهذا المسئلة تتعلق بالفرع  
 هي قوله ثم لفرق بين الفرع منها واصل كفي اي انشأ  
 البحث في ذلك اي كل منها وان جوز علتان اي فاكتر  
 وهذا مبالغة علي يمتنع وقد لا يحصل انتشار اي  
 بان يسلم المعارض لانه يبطل جمعها المقصود  
 لان مقصود المستدل الجمع بين الفرع وبين كل اصل منها  
 في العلة وهذا يبطل بالفرق بين اصل منها وبين الفرع  
 ان قصد الالتحاق بجمعها او رجعية ان هذا  
 يخرج المسئلة عن موضعها من تعدد الاصول حيث  
 ظرف اقتصار قيل يكفي في الاقتصار لحصول  
 المقصود بالرفع هو الالتحاق بتلك الاصول في الجملة والثاني  
 يمنع ان مقصوده ذلك بل مقصوده الالتحاق بالجميع  
 بان لا يكون الدليل لم يقل بان لا يكون القياس مع ان الكلام  
 في قواعد القياس للاشعار بان فساد الوضع لا يختص  
 بالقياس وكذا فساد الاعتبار كما نبه عليه بعضهم  
 كان يكون صالحا في المثال قوله لا يكون الخ

قوله لا يبطل جمعها المقصود اي جمع تلك الاصول بان يجمع تلك الاصول  
 المنصوب في قوله بطلان هذا الجمع بالفرق المذكور فظاهر ما اذا كان الالتحاق بجمعها  
 في كل واحد وجهها ان بعد الفرق المذكور لم يبق جمع بين الفرع وبين كل منها بل بين الفرع وبين بعضها لكن  
 بطلان الجمع بينه وبين كل منها لا يظهر فيه القيد بعينه بطلان التمسك في حكم الفرع لان التمسك ببعضها  
 كاف في اثبات حكمه فكيف حكمه بالقيد على وجه الاطلاق اللهم الا ان يكون المراد بطلان التمسك بالجميع من حيث  
 الجميع فلم يستدل ان يعمد ويتمسك بالبعض



ذلك الحكم اي الذي رتبته المستند عليه كالتلقي التخييف اي  
استنباطه من دليل هو التخليط وكذا القول فيما بعده ثم اعلم  
ان التخييف والتخليط ضدان وكذا التوسيع والتضييق  
والاثبات والنفي تقيضان والي هذا اشار الله بقوله لئن  
ذلك الحكم او تقيضه وعكسه اي تلقي النفي من  
الاثبات وهو المشار اليه بقوله والرابع الاول اي  
تلقى التخييف من التخليط اي لا يجب له كفارة دفع لتوقم  
انه لا يغفر كما نقل عن ابن عباس اذ الذي عليه جمهور الجماعة  
انه كفيره من المعاصي تحت المشيئة وقيل ان ابن عباس رجع  
عن القول بخلود القاتل الماخوذ من ظاهر الآية واجاب  
الجمهور بان المراد بالخلود فيها المكث الطويل جمعا بين الأدلة  
يناسب تغليظ الحكم لا تخفيفه بعدم الكفارة اجيب  
من جهة المخالف ان عدم وجوب الكفارة من التخليط لا يقتضي  
باب التخييف اذ في عدم التكفير اشارة الي انه لفظه يحل عن  
ان يكفر والثاني اي تلقي التوسيع من التضييق  
فالترخي الموسع اي الموسع فيه لا يناسب دفع الحاجة  
المضيقة اذ المناسب له الفور والرابع لم يمثل للثالث  
قال الكمال بن ابي شريف رحمه الله تعالى ويمكن التمثيل له  
بقول من يرمي بفتح انعقاد البيع في المحقر وغيره بالمعاطات  
لم يرمي الانعقاد بها في المحقر خاصة ببيع لم توجد فيه الصيغة  
فينعقد كالمحقر فان اتفقت الصيغة يناسب عدم الانعقاد  
لا الانعقاد فالرضي الذي هو مناط البيع يناسب  
الانعقاد لا عدمه اي فتلقى النفي من الاثبات في تقيض  
متعلق باعتباره وفيه فصل مهمول المصدر مهمول غيره  
فان قوله بنه او اجماع مهمول ثبت اعتبرها الشارع

علة

203 علة للطهارة توزع من المخالف بان الامتناع ليس نصا في ذلك  
لا احتمال ان يكون لاجل ما روي ان الملايكة لا تدخل بيوتا  
فيه كلب لاجل النجاسة فقال السنور سبع هذا يدل  
عليه انتفا السبعية عن الكلب فلا تنصح جامعا في القياس  
الا ان يقال ان فساد الوضع فيما ذكر علي سبيل التفرقة في  
اعتبارها جامعا يستحب اي مسح يستحب تكراره  
كالاستنجاء جامع انه مسح فيقال المسح في الخف لا يستحب  
اجماعا اي فعمل المسح جامعا فساد الوضع لانه ثبت اعتباره  
اجماعا في نفي الاستحباب وهو تقيض للاستحباب اي  
قسم فساد الوضع القسم الاول هو المشار اليه بقوله  
بان لا يكون الدليل على الهيئة الصالحة لاعتباره في ترتيب  
الحكم عليه كالتلقي التخييف من التخليط وما بعده والقسم  
الثاني هو المشار اليه بقوله ومنه كون الجامع ثبت اعتباره  
بنه او اجماع واما ما قيل من انه كان الاولي ان يقول وجوابها  
ليعود علي اقسام فساد الوضع المذكور منها في المتن  
اربعة وان ترجيعها الي القسمين المذكورين تكلف لاداعي  
اليه فمنوع بتقرير كونه اي دليل المستدل كذا لك  
اي علي الهيئة الصالحة لاعتباره كما اشار اليه الشارع بقوله  
فيقرر كونه الدليل صالحا لاعتباره الخ ويجاب منسوب  
عطا علي يكون في قوله كان يكون في القتل اي المذكور  
بانه غلط فيه بالقصاص الخ اي فما تلقى التخليط الا من  
التخليط علي عدم الصيغة لا علي الرضي اي فما تلقى  
النفي الا من النفي وتقرر مرفوع عطا علي يقرر الاولي  
بان وجد مع تقيضه تفسير للمخالف اذ لا واسطة  
بين التقيضين فيلزم من وجوده مع التقيض عدم



وجوده مع الحكم واورد عليه ان ما ذكره من كون الخلف لما نـ  
من الحكم وهو وجود الوصف مع النقيض يندفع به فساد  
الوضع لكنه يلزمه النقص وقد قدم انه قاعد ولو لم يـ  
عليه الصوم كغيره اي من الصفات في الآية  
وذلك اي الترتيب مستلزم لمحتته اي الصوم دون  
التبديت لصدق اي فساد الاعتبار دون فساد  
الوضع وظاهر كلام الله كما قلنا ان بينهما عموم مطلقا  
ومتقضي تعريفيهما كما قاله الكمال بن ابي شريف ان  
بينهما عموم من وجه اذ يصدق فساد الاعتبار فقط  
بما ذكره الله ويصدق فساد الوضع فقط بان لا يكون  
الدليل على الهيئة الصالحة لا اعتباره في ترتيب الحكم ولا  
يعارضه نص ولا اجاع ويصدق ان معا بان لا يكون الدليل  
على الهيئة الصالحة لا اعتباره مع معارضة النص والاجاع  
له من غير مانع في التقديم والتأخير اذ لا مانع  
من تأييد العقل المانع للمقدمات بالنقل المنسند للدليل  
فلا يقال لا فائدة لمنع مقدمات الدليل بعد افساد الدليل  
جملة بفساد الاعتبار اي منع كونه العلة اي على  
وجه الحصر بنا على جواز التعليل بعلمتين اما على امتناعه  
فلا حاجة الى تسليط المنع على الحصر اي من  
المنع مطلقا اي لا يقيد اضافته لعلمية الوصف  
ينتج الناطق مشتق من التنقيح وهو التنقية يقال تحت  
اذا قطعت ما تفرق ولم يكن له في ليه وضمن الله الحذف  
معني الازالة فغداه بعن والمستدل بحقيقه  
اي فيقدم المستدل لرجحان تحقيق الناطق فانه يرفع  
التزاع وفي كونه اي كون منع حكم الاصل بمجرده

قطعا

204 قطعا للمستدل هذا هب ارجحها اخذ من التفريع الآتي  
وهو قوله فان دل المستدل عليه الخ لا يقطع ووجه  
الاخذ ان التفريع على احد الاقوال المحكية دون غيره  
منها يؤذن برجحانه يعرفه تفسير لكونه  
ظاهرا يعتبر عرف المكان فان الجدل عرفا ومراسم  
في كل مكان فان عد اهل المكان الذي فيه البحث ذلك  
قطعا للمستدل فهو كذلك والا فلا لانه اي  
المعترض او المانع لم يعترض المقصود لخروجه باعترافه  
عن المقصود اي وهو الاعتراض على حكم الاصل الا غيره  
وهو الاعتراض على الدليل واجيب من طرق المختار  
بمنع كونه خارجا عن المقصود اذ المقصود لا يتم الا به  
منوع مرتبة اذ كل منها مرتبة على تسليم المنوع  
قبلة ولا نسلم انه مما يقاس فيه اي من الاحكام التي  
يجري القياس فيها سلمنا ذلك اي انه مما يقاس فيه  
سلمنا ذلك اي انه معطل سلمنا ذلك اي  
انه علته سلمنا ذلك اي وجوده فيه  
لم لا يقال انه قاصر على الاصل سلمنا ذلك اي  
بقديه والفرع في بوضها اي وهو قوله ولا نسلم  
وجوده في الفرع وكذا قوله متعدد فان التعدد يجب  
يتعلق بالاصل والفرع ان اريد ذلك اي دفع جميعها  
وهو جوازها اي المنوعات العلوم اي بالالتزام من  
الجواب عنها اذ لا يجاب الا عن ايراد جاز اذ لا عبرة بغيره حتى  
يجاب عنه ايراد المعارضات المراد بالمعارضات متناول  
الاعتراضات والي ذلك اشار الله بقوله كالتقويض والنقص  
وجود الوصف في محل بدون الحكم وكذا يجوز ايراد



المعارضات فيه اشعار بان جواز هذا لا يعرف مما تقدم  
اي يستدعي تاليها اي التالي فيها فالإضافة علي معني في  
وجود او مساواة منصوبان علي التمييز عن  
المضاف اي لا يثبت بوجود الجامع اي فايين الجامع المتحد  
مع اختلاف الاكراه والشهادة وان اشترك اي  
الضابطان في الافضا اي الا يصل الي المقصود من ترتيب  
الحكم علي العلة كحفظ النفس فايين مساواة ضابط  
الفرع لضابط الاصل هذا راجع لعدم الوثوق بالمساواة  
وقوله في ذلك اي المساواة وجوابه اي هذا القدر  
القدر المشترك اي وهو متحد فهو جواب عن عدم  
اتحاد الجامع وهو منضبط عرفا اي فيصلح ان يكون  
مظنة يناط بها الحكم او بان الافضا هو جواب عن  
عدم المساواة ويفهم من ذلك ان كون الفرع ارجح في الافضا  
من الاصل يحصل به الجواب عن القدر في المساوات من  
باب اولي كما ذكره المصنف في شئ المختصر اي افضا الضابط  
اي كالشهادة في الفرع اي افضا ترتب القصاص عليها  
وقوله الي المقصود اي كحفظ النفس وقوله مساواة افضا  
الضابط اي كالاكراه في الاصل اي افضا ترتب القصاص  
عليه لا الفاتفاوت عطف علي انه القدر المشترك  
لان التفاوت قد يلقي اي فلا يحسن ضابطا  
والاعتراضات اي القواعد كلها راجعة الي المنع اي الي  
امر واحد وهو المنع وعند ابن الحاجب والثر الجديتين  
ترجع الي احد امرين المنع او المعارضة من اثبات  
مدعاه ببيان لفرض المستدل ولستلامته عن  
المعارض عطف علي قوله لصحة مقدماته من عدم

ذلك

205 ذلك ببيان لفرض المعارض والاشارة في ذلك المدي  
او معارضته عطف علي القدر والضمير للدليل وقوله بها  
يقاومه اي يعادله اي المتقدم راجع للكسر وقوله  
اي المتقدم راجع للفتح وقوله عليها اي باقية  
الاستفسار اي طلب التفسير فهو طليقة لها  
اي لباقيها وهو طلب ذكر معني اللفظ اي ان  
يطلب المعارض من المستدل ان يذكر معني لفظه والاستفسار  
راجع للمنع اذ المنع طلب لاثبات المنوع وهذا منه  
حيث غرابة او اجماله فلا يسمع سوال الاستفسار حيث  
لا غرابة ولا اجماله لانه تعنت مغوت لغاية المناظرة اذ  
يتاتي في كل لفظ يفسر به لفظ ويتسلسل ببيان  
لنفساوي الحامل اي اثبات تماثليها والحامل هي المعاني  
لانها امكنة حمل اللفظ حيث تبرع به دفع لتوهم  
انه واجب عليه كما يشعر به لفظ الكفاية بعد نفي التكليف  
بالبيان وقضية كلامه ان المعتبر يكفيه في البيان ان يقول  
الاصل عدم تفاوتها اي الحامل ويجوز ان يراد ان كون  
الاصل عدم التفاوت يكفي المعارض اي يغنيه عن بيان  
تماثليها الحامل لكنه خلاف ظاهر عبارة الشر وان  
عورضا اي هذا الاصل يمثل من قبل المستدل وهو ان  
الاصل عدم الاحتمال بان قيل الوضو يطلق علي النفاة  
فانه في الاصل من الوضو وهي النفاة وبهذا اندفع ما  
قيل ان الذي يطلق علي النفاة حقيقة هي الطهارة  
واطلاقة ذلك علي الوضو كانه باعتبار التعيين عنه بالطهارة  
لكونه من افراد الطهارة وما صدقاتها بمحمل منه اي  
بمعني من المعاني التي وضع اللفظ لها لغة من افراد الطهارة



بنا على ان اللغة اصطلاحية اي يضعها البشر  
ورد اي هذا القول المسوغ لتفسير اللفظ بغير محتمل  
في مقصده بكسر الصاد في الاصل اسم مكان وبفتحها مصدر  
دفعاً للاجمال يعني اذا سلم المورض عدم الظهور  
في غير مقصد المستدل فان حمل مقصده على عدم الظهور  
ايضاً لزم الاجمال الذي هو خلاف الاصل بخلاف ما اذا حمل على  
الظهور فانه يندفع الاجمال فكان ذلك مسوغاً لقبول  
دعوي المستدل بظهور اللفظ في مقتضاه فقوله دفعاً  
للاجمال علة قبول هذا حاصل ما ذكره الشرع مع الايضاح فالقصر  
في قوله لو وافق المستدل المعترض هو الفاعل والضمير في  
ادعي يعود على المستدل منزه اي بين امرين مثلاً  
اي او اكثر اي فلا بد من معين لمراد المستدل لعدم تمام  
الدليل معه اي التقسيم لتردد اللفظ بين المعنيين مثلاً  
عليه السوا فلا معين لمراد المستدل فحمله على مراده من  
غير دليل تخكم لانه لم يعترض المراد اي المعنى المراد  
للمستدل ولو عرفنا اي ولو كان وضعه عرفاً اي  
اصطلاحاً كما يكون لغة وفي قوله كما يكون لغة بيان للعيب  
الذي هو اولي بالحكم وكذا قوله كما يكون ظاهراً بغيرها  
ويبين اي المستدل في جوابه الوضع والظهور اذا لا تكفي  
الدعوي بدون بيان لمقدمة منه كما اشار الي ذلك الشر بقوله  
وهو المنع قبل التمام لمقدمة ولم لا يكون كذا تمثيل للمستدل  
وكذا قوله وانما يلزم كذا الخ اي فاحتجاجة لذلك  
اي الانتفا والثاني وهو المنع اي لمقدمة من الدليل  
بعد تمام الدليل لتخلف الحكم اي المدعي او مع  
تسليمه قسيم قوله امام مع الدليل بخلاف التفصيل

اي فان جهة النسخ فيه معينة وايضا فان المقصود بالمنع في التفصيلي  
هو المقدمة المعينة وينبغي علي منعها تخلف الحكم والاجالي  
بالعكس فالمقصود فيه تخلف الحكم وينبغي عليه النسخ والي هذا  
اشار الشربقوله في تفسيره التفصيلي الذي هو منع بعد تمام  
الدليل لمقدمة معينة منه وقول المص في الاجالي اما مع منع  
الدليل بنا علي تخلف حكم بحيث جعل المنصوب في تنقيح يعود  
علي المدلول لا الدليل لما مر من ان المعارضة للاستدلال بها  
ينافي ثبوت المدلول مع تسليم الدليل وعلي المنوع  
اي قوله او الزام المانع اي الزام المستدل المعارض كما  
اشار الي ذلك الشربقوله من جانب المستدل فاعتبر والان  
الاعتبار هو التردد بالفكر من معلوم الي مجهول ليتعرف  
حاله منه لما بيخهما من الجامع وذلك عين القياس والاعتبار  
وان صدق بالاتعاظ ايضه لكنه لا ينافي الاستدلال اذ يصدق  
علي الاتعاظ انه عبور من شيء الي شيء فالاعتبار يعي الامرين  
فيصح الاستدلال بالاية علي كل منهما فهو لها فليتا مل  
لان اسم الدين اضافته بيانية ايضا يقع علي ما هو  
ثابت اي لا منعدم مستمر لانه قد لا يحتاج اليه اب  
فلا يكون مستقرا وايضا يبين اي مفهوما واركانا وشروطا  
واحكاما من اثبات حقيقته بيان غرض الاصولي  
علي بيانه متعلق بتوقف غرضه وشعره تفسير للدين  
في هذا المقام فرض كفاية اي حيث لم تحدث حادثة  
وتعهد المجتهدون اي يصير فرض عين عليه اشارة  
الي ان الفعل في تعيين للصيرورة اي بالغاية فسر  
النفي بالالف لان الفارق لا بد من وجوده والا لاخذ الاصل  
والفرع او كان ثبوت الفارق الخ تحويل للعبارة عن ظاهرها

تو له ثابت مستعمر می‌تحتق فی الواقع غیر منقطع و قد یقال ان ذکر  
الاول مستعمر ذکر الزور و للثانی الا ان یقال ان ذکره من ذکره اشاره الی  
اعتبار و فی مضمون الدین و الذمیع توهم ان المراد بالمستعمر مال و حید  
استعمر غیر محدود بالحدود یعنی تحت و هو قولنا ان ارباب المستعمر ما یکون  
فعله مستعمر فی کل وقت فمنه الذین قطعاً ما لا یکون ان ذکره و ان ارباب  
یتکبر علیه فالتیاسر ان ذکره لانه یتکبر بتمکرر الخافیه فهو کرب و عین الاستحسان



الموهم للفساد لاقتضائه عود ضمير كان الي نفي الفارق وهو فاسد  
لان ما كان نفي الفارق فيه احتمالا ضعيفا هو الخفي فيه نظرا لما ياتي  
من تفسير الخفي لا الجاهي كما سيأتي كقياس العميل على العور  
وجه الفارق فيه ان العميل ترشد للمعري المحسن بخلاف العور  
فانها تنوكل الي بصرها وهونا قص فلا تشم وقد قال ابو  
حنيفة بعدم وجوب القصاص في الثقل وفرق بان المحدد لكونه  
مفرقا للاخر الا موضوعا للقتل بخلاف الثقل فانه موضوع  
للتأديب بالا صالة لعدم تعريفه للاخل اي الذي ذكره يعني  
ما قطع فيه بنفي الفارق او كان احتمالا ضعيفا فليقل اشارة  
كما قال بعض المحققين الي ان في صدقه بالاولي خلا لان القطع بنفي  
الفارق او يثبتونه مرجوحا غاية اذ افادة المساوات وذلك ظاهر  
في غير الاول في وجه صدقه ان معنى كونها مساوات في  
الحكم وان كانا مساوي اصل ثبوت الحكم كما يقتضونه اي في  
الهدم بجواب الدية عليهم اي الجماعة في ذلك اي القتل  
والقطع حيث كان ذلك غير عمد وهو اي وجوب الدية عليهم حكم  
للعلة التي هي القطع الصادر من غير خطا في الثانية وحاصل  
ذلك الخ اعلم ان كلامنا قتل الجماعة بالواحد في الهدم وجوب  
الدية بقطعه عليهم في الخطا امر ثابت معلوم من الشرع مقدر  
فيه واما قطع الجماعة بالواحد فمجهول حكمه من النصوص  
الشرعية فاثبتته بمعلوم وهو وجوب الدية عليهم بقطعه  
فلا يقال الاستدلال باحد الموجبين على الاخر بحكم  
من القصاص والدية بيان موجبي الجناية وقوله الفارق  
بينهما اي الموجبين الهدم على الاخر اي الموجب الاخر  
هو الجمع اي ذوالجمع لينا سب ما تقدم وهو قوله ما جمع  
فيه ويمكن بقاؤه على ظاهره بناء على ما تقدم من ان القياس

الحاق

الحاق فرع الخ فيحمل عليه الجمع الذي هو فعل بنفي الفارق اي 207  
سواء كان النفي مقطوعا به او ظاهرا كقياس البول هو  
بالمعنى الصدري والضمير في صبه عايد عليه لكنه بمعنى الوين  
ففي الكلام استخدام في مقصود المنع المقصود هو  
المعنى الذي يقصده الشارع من ترتيب الحكم على الوصف  
المعلل به وهذا المقصود هو الحكمة وهي المراد بالمعنى في قولهم  
القياس في معنى الاصل كما نبه على ذلك بعض المحققين وحكمة  
المنع هنا هي افساد الكمال فلا يقال اي اقترانا وقوله  
تعريف بالمجهول لان كلامنا انواع الدليل مساو للاخر في الجلال  
والخفا وحاصل الجواب ان محل ذلك ما اذا لم تتقدم معرفة  
البعض الماخوذ في التعريف اما اذا تقدمت فالتعريف به تعريف  
بالمعلوم للمجهول او نقيضه اي نقيض اللازم  
لزم منه لذاته لم يقل لذاته اشارة الي ان الهيئته التأليفية  
دخل في الاستلزام مذكور فيه بالفعل اي عايد الترتيب  
المذكور من النتيجة او ان كان النبيذ مباحا الخ مثال  
لما نقيض النتيجة مذكور فيه بالفعل وما قبله مثال لما عايد  
النتيجة مذكور فيه بالفعل لا سيما على حرف الاستثنا  
اي عند الناطقة لان لكن ليست من ادوات الاستثنا في  
اصطلاح النجاة لاقتزان اجزائه اي حدوده من  
الاصغر والاوسط والاكبر ويدخل فيه اي تعريف  
الاستدلال وهو اثبات عكس حكم شيء هو الاصل  
وقوله لمثله اي مثل ذلك الشيء وقوله لتعاكسها اي الشيء  
ومثله او الحكم وعكسه في حديث مسلم اي حيث قال  
عليها الصلاة والسلام وفي بعض احكام صدقه قال  
ارايتم لو وضعها اي شهوته في حرام اي يضع حرام فانيان



الشهوة في حرام اصل وحكمه الوزر وعليه كون الوضع في حرام  
وانتيان الشهوة في الحلال فرع وحكمه الاجر وعليه كون الاتيان  
في حلال ولا يجني ان الاجر عكس الوزر اذ هو ضده  
ويدخل فيه اي في تعريف الاستدلال معاشر العلماء يقل  
معاشر الاصوليين للاشارة الي ان هذا لا يختص بهم ان لا  
يكون الامر في الحكم فتبقى هي اي صورة النزاع الذي  
اقتضاه الدليل اي وهو الحكم المبرع عنه في كلامه بالامر  
لشرفها اي الثابت بقوله تعالى ولقد كرمنا بني ادم  
وهذا المعنى اي كمال العقل مفقود فيها اي المرأة  
فيه اي في تعريف الاستدلال لا انتفاء مدركه المدرك مكان  
الادراك لان الدليل محل الادراك للحكم وظاهر كلام الله انه اسم  
الذو هو صحيح اي نظر المعنى المظن المعروف فيه لغة  
المظنون لان فعله ثلاثي متعد قالوا لا يلزم من عدم  
وجود الدليل انتفاؤه اي انتفاء الدليل في الواقع علي ان  
اللازم من انتفاء الدليل هو انتفاء العلم او الظن بالدلول لا انتفاء  
الدلول كما تقدم وصورة ذلك اي انتفاء الحكم بانتفاء  
مدركه الحكم يستدعي دليلا اي يستلزم وجود دليل  
والا اي وان لم يستدع دليلا بان جاز وجوده مع انتفاء الدليل  
لزم تكليف الفاعل فانا سيرنا الادلة اي اختبارناها وتبينناها  
وكذا يدخل فيه ظاهرا ان قولهم مبتدأ خبره كذا  
وتقدير يدخل يقتضي انه فاعل وهو صحيح اي بالنسبة  
الي الاول اي وجود التقضي وقوله وعليه انتفاؤه بالنسبة لما  
بعده هو وجود المانع وفقد الشرط في قولهم ليس  
بدليل تغيير باللازم اذ يلزم من نفي دخوله في تعريف  
الاستدلال نفي الدلالة الخاصة عنه فان الاستدلال دليل خاص

الظاهر ان يقول اي انتفاء الحكم لان  
الضمير راجع اليه لا للدليل كما يدل  
عليه سياق السرا

ومن

ومن العلوم ان المدعي في هذا القول علمي تقدير دلالة هي الدلالة 208  
الخاصة اذ لا نزاع في انتفاء غيرها عنه فلا يقال لا يلزم من انتفاء  
الدليل الخاص انتفاء الدليل العام الاستقراء الجزئي ضمن  
الاستقراء معني الاستدلال فنداه بالبا او لا وعليه ثانيا  
بان تتبع جزئيات كلية كتتبع جزئيات النار ليثبت حكمها وهو  
الاحراق له وكتتبع جزئيات الجسم ليثبت حكمه وهو التحيز له  
عليه بعد اي مع بعد واجيب بانه اي هذا الاحتمال  
منزل منزلة عدم اذ الاحتمالات العقلية لا تقع في الامور  
العادية فلا يقال ان وجود الاحتمال وان بعد يمنع من القطع  
وان تنزيل الشيء منزلة عدم لا يصير مع عدمه وما والقطع  
انما يحصل بعدم الاحتمال لا بتنزيل الوجود منزلة عدم  
ويسمي الخ ومثل له بتتبع اكثر جزئيات الحيوانات  
ليثبت حكمها من تحريك فكها الاسفل له وقد تخلف ذلك في  
بعض الافراد كالمساح فاذا راينا حيوانا وشككنا في ثبوت  
ذلك الحكم له الحقناه بالاكثر ومثل له ايضا بقولنا الوتر ليس  
بواجب لانه يؤدي علي الراحلة لانا استقرينا الواجبات  
فراينا المكتوبات لا تؤدي علي الراحلة وقد اشتهدنا  
حجة عندنا دون الخنفية اي وليس علي اطلاقه وهو  
نفي ما نفاه العقل المراد بالنفي الانتفاء والافانفي اعدام واللام  
في عدم الذي هو انتفاء الاصل حيث لم يثبت الشرع كوجوب  
صوم رجب واستصحاب العوم اي في العام والنص  
اي في مدلوله من مخصص الخ بيان للمعبر اي مخصص  
للعام او ناسخ للنص وفي قوله حجة جزما في هذا وما قبله  
اشارة الي ان قوله حجة خبر عما قبله من الاستصحابات الثلاث



والخلاف المحكي بقوله وقيل في الرفع بعده خاص بالثالث المعلوم  
من تخصيص الثالث بالخلاف ان الاولين لا خلاف فيهما والخلاف  
المحكي في الثالث ليس للحنفية فمن ثم قال الله في الاولين جز ما  
وقال الله فيما ياتي فعرف الخ فيه علي ذلك بعض المحققين  
وتقدم ان اثبت سريخ خالف في الحل بالعام الخ تعييد الجزم في  
كلام الله وتعقب بقوله بعض الشارحين كالزركشي لم يختلف  
اصحابنا في انه حجة واورد عليه ان قوله الي ورود المفسر من  
مخصص او ناسخ يقتضي ان الكلام في العمل به في حيلة صلى الله  
عليه وسلم لا ينافي من المخصص وجواز العمل فيها قبل البحث  
عن المخصص محل وفاق كما قدم الشرح نقله عن الاستاذ موضح  
خلاف شريخ انها هو في عمل المجتهد به بعده صلى الله عليه  
وسلم وليس الكلام فيه هنا قال الكمال بن ابي شريف رحمه  
الله تعالى بعد ان قرر هذا الايراد وحل قوله الي ورود الغير  
علي وروده علي المجتهد اي اطلاعه عليه بعد خفاؤه  
عنه خلاف الظاهر اهـ عما ثبت اي كماله المفقود  
في الثال وقوله لما ثبت اي كعدم ارتب المفقود في المثال  
ايضا فان عدم ارتبه امر ثابت للشك في حياته المشترك  
في الارث تحققها بشرط ان لا يعارضه ظاهر مطلقا  
يعني يعتد بمعارضته الظاهر سواء كان غالبا اي غالب  
الوقوع ام لا وسواء كان الغالب ذا سبب او لا وقيل يشترط  
مع كونه غالبا ان يكون ذا سبب قيل مطلقا لا تفصيل  
للظاهر الغالب او بشرط اي من كونه الظاهر غالبا  
اما مطلقا او مفيدا لكونه ذا سبب وهذا معني قوله علي الخلاف  
وهو المرجوح من قول الشافعي الخ اي في اغلب السائل  
والتعبيد اي تعبيد الظاهر الغالب المعارض للاختصاص

قوله فاستصحاب حياة المفقود قد يقال حياة المفقود خارجة عن المستصحب  
في اقسام الاستصحاب الثلاثة السابقة اذ ليس عد ما اصلها ولا عمومها ولا زمانها  
ولا شيئا من الشئ علي ثبوت وجود سببه ويمكن ان يحاب احابا في هذا التمثيل  
مساعدة لانه المتبيل كغيره ما يسمع فيه لان المقصود به الايضاح وهو حاصل مع  
ذلك ما بان اشارة الي ان المستصحب غير مخصص فيها ذكر خلافه لا يتوهم من الافتقار الي الانقسام

بذي

بذي السبب ليخرج من عدم المعارضة الي المعارضة بول 209  
اي ليخرج ما كثير وقع فيه بول فانه استصحاب علة يخرج  
وقوله الاصل نعت طهارته تقدمت اي النجاسة علم  
الطهارة اي علم استصحاب الطهارة والحقا اي من هذا  
الخلاف التفصيل اي سقوط الاصل اي وهو الطهارة  
ان قرب العهد اي العلم بعدم تغير المامن الوقوع لان الظن  
يغلب بانه التغير من الواقع واما ان بعد منه فلا ظن لاحتمال  
ان يكون التغير موجودا قبل الوقوع لطول الملك اذا  
اجمع علي حكم اي كعدم نقض الخارج النجس من غير السبيلين  
قبل خروجه واختلف فيما يفي ذلك في حال اخري كبعد خروجه  
فلا يخرج باستصحاب ذلك الحال اي حكمها من بقاياه اي  
عدم نقضه وقوله اجمع عليه نعت بقاياه فمرف بمسا  
ذكر اي من اول المسئلة الي هنا وينصرف الاسم اي عند  
الاطلاق اليه وفيه جوابه عن سكوت الله عن تعييده  
من الاول الي الثاني متعلق بفقدان لا بالتغير اي فقدنا  
مستمر من الزمن الاول الي الزمن الثاني بالاستصحاب  
متعلق بقوله لازكاة اي بقي الزكاة فيما ذكر ثابت بالاستصحاب  
فيمستحب عدم الزكاة الثابت قبل الحول فيما بعد الحول  
للم يكن الثابت اليوم ثابتا امس الخ اعترض بان فيه  
اتحاد القدم والتالي واجيب بان اتحاد المفهوم فيه مبني  
علي ان حرف السلب لنفي ثابت امس عن الثابت اليوم وليس  
بمراد بل هو لنفي صدق الحكم به عليه يعني لو لم يصدق  
قولنا الثابت اليوم ثابت بالامس وهذا من مفهومات  
متغايران متلازمان فليتما مل ام فدل ذلك اي  
ثبوت الان ويوجد في بعض النسخ بعد انه اي بعد



قوله فدل انه وهو مفسد لان الصواب احمس كما قدره الله  
ان ادعي علما ضروريا يطلق الضروري تارة علي ما يقابل  
الاكتساب ابي الحاصل بالكسب وهو مباشرة الاستدلال بالاختيار  
وتارة علي ما يقابل الاستدلال وهو الحاصل بالاستدلال  
اي النظر في الدليل وعلي الاول فيفسر الضروري بما حصل  
من غير نظر واستدلال فالضروري بالمعني الثاني اخص  
منه بالمعني الاول فادراك الحواس عن قصد واختيار ضروري  
علي الثاني دون الاول والمراد به هذا المعني الثاني كما اشار  
اليه الله بقوله بان ادعي علما نظريا حتي يطلب الدليل  
عليه هذه العبارة لا تستلزم ان يكون للضروري دليل لانها  
مفرقة علي النبي فهي في المعني منفية والسالبة تصدق  
بعد الموضوع بان ادعي علما نظريا الخ لان قوله وان  
لم يدع علما ضروريا يصدق بانتفا الوصف فقط فيبقى اصل  
العلم وانتفا الموصوف من اصله فاشار الله الي الاول بقوله  
بان ادعي علما نظريا والي الثاني بقوله او ظنا بانتفايه  
وهل يجب الاخذ بالاخف الخ اختلاف في الكمية متعبد  
قبل النبوة بشرع اي سابق فمنهم من نفي ذلك اي فيقول  
تعبد به بفارحرا بالالهام بتعيين من نسب اليه البنا  
سببية فان تعيين المنسوب اليه سبب في تعيين المنسوب  
عن النبي والاثبات متعلق بالوقف وقوله تاصيل  
منسوب علي الطريقة المجازية وكذا تفريعا اي عن النبي  
والاثبات في التاصيل والتفريع وتفرعا علي الاثبات  
فان اصل النزاع في النبي والاثبات هل كان متعبد قبل النبوة  
بشرع سابق او لا ويتفرع التعيين علي قول الاثبات وهو  
انه كان متعبد قبل النبوة بشرع سابق تفالي خلق

لكم

210 لكم ما في الارض جميعا دليل ان اصل النافع الحل والحديث دليل ان  
اصل المضار التحريم لكن معارضة الدليلين انما تتمشي اذا كان  
معني الآية ان كل شخص خلق له جميع ما في الارض بالاصالة اما  
اذا كان المعني علي مقابلة الجملة بالجملة فلا معارضة بينهما وبين  
الحديث علي ان تعلق الاختصاص طار علي الاباحة والكلام  
فيها اي لا يجوز ذلك اشارة الي انه لا بد من تقرير الجواز  
لان الضرر في نفسه موجود بكثرة الاموال الناي المختصة  
كما اشار اليه بالاضافة وكما يدل عليه الحديث وغيره سالت  
عن هذا الاستثنا ووجه السكوت عنه ان هذا الاستثنا لا معني  
له لان المسئلة فيما لا نص فيه واموالنا فيها هذا النص ورد  
اي هذا التفسير ان تحقق بضم التا وفتحها والمعني علي  
الاول تيقن وعلي الثاني وجد ولا خلاف فيه رد لهذا  
التفسير كما اشار اليه بالتعليل او بعدوله عن الدليل  
اي عن مقتضي الدليل الي مقتضي العادة للمصلحة اي  
العادة كدخول الحمام اي يجوز دخوله ورد اي هذا التفسير  
من غير انكار منه اي عليه الصلاة والسلام في الحادثة  
في زمنه ولا من الائمة اي في الحادثة بعده صلي الله عليه وسلم  
فقد قام دليلها اي وجد وثبت من السنة او الاجماع  
بيان دليلها اي السنة التقريرية والاجماع التقريرية  
فلم يتحقق اي لم يوجد وقوله مما ذكر اي من التفاسير لانه  
بعض التفاسير مقبول وفاقا وبعضها مردد بين ما  
هو مقبول وفاقا وبين ما هو مردود وفاقا والذي استقر  
عليه راي متأخري الحنفية في تفسير الاستحسان انه  
القياس الخفي بالنسبة الي القياس الذي يفهم اليه الانعام  
وهو حجة لكن لا يخفي ان هذا من جملة انواع القياس وهو



خلاف ما اشتهر من انفراد ابي حنيفة رضي الله عنه بالقول  
بالاستحسان وخلاف ظاهر قول الشافعي رضي الله تعالى عنه  
من استحسان فقد شرع وهو علم يمتازع الخلاف لجلالته  
وقرب زعمه لما خذ فقهية ابي ادلة شرعية تفصيلية لاحكام  
علمية قول المجاهدي ابي مذهب سوا علم من قوله ام من  
فعله فقوله المجتهد تصريح بالواقع للايضاح لان قول  
المجتهد ليس بحجة في نفسه ابي من الادلة الشرعية المستقلة  
وفي قوله في نفسه اشارة الى ان له مدخلا في الحجة في الجملة  
اذ هو محقق قلده ويكون عاضدا للمرسئل فتحصل الحجة  
بمجموعها كالامام الرازي اشارة الى ان لو الدالم فيه  
سلفا وفيه دفع لما يوصفه ظاهر المات من انفراد به بذلك  
لارتفاع الثقة ابي الوثوق بمذهبه لعدم تحققه  
اذ لم يدون فعدم جواز التقليد ليس لنقص اجتماعه عن  
اجتهاد الاربعة بل لعدم الوقوف على عينه بيقينا لعدم  
تدوينه بخلاف مذهب الاربعة فان تدوينها للتمكين  
من تعاقب الانتظار سبب لظهور تقييد مطلقها وتخصيص  
عمومها مع العلم بها بيقينا وبانتفاذ كذا تنفي الثقة  
بمذهب المجاهدي وسابره من لم يدون مذهب من المجتهد من  
اي دون القياس ابي في الرتبة كما يشير اليه مقابلته  
بقوله فوق القياس والي ذلك اشارة بقوله فيقدم القياس  
عليه عند التعارض لاحتمال ان يكون ابي قوله عنه  
ابي عن القياس فهو ابي القياس الحجة لا القول ابي  
في حالتين اشارة الى ان الباب معني في وان في الكلام مضافا  
مخذونا المحتاج نعت شرطه قرب قول عثمان توجيه  
لتسميته بقياس التقريب لقياس التحقيق ابي

الحاق

الحاق بمجمل معلوم الخ وفي الكلام مضاف مخذوف ابي يقتضي  
قياس التحقيق والمعني عطف على التحقيق ابي وقياس  
المعني الجامع بين الاصل والفرع وهو العلة من انه لا يبرأ  
الخ بيان للمضاف المخذوف قبل قياس التحقيق وهو مقتضي  
فلا دليل لا تقليدا واما قول الشافعي رضي الله تعالى عنه في بعض  
مسائل الجد والاخوة هذا قول زيد وعنه قبلنا التوالف ابيض  
فمعناه انا قبلنا اقراره وقبلنا بها الصحة اذ لهما عندنا فهو  
من توافق الاجتهادين لا من باب التقليد وكفي بمذهبه  
ترجيحا قوله صلي الله عليه وسلم اعلم امتي بالفر ابيض زيد  
ابن ثابت يثلج له الصدر ابي بطيئ شبيه اطمينات  
القلب بالواردات الربانية ابي الهيبة الماحوذة من ذلك  
وسكون شبهته بحالة سكون حرارة القدر الحاصلة باصابة  
برد الثلج له وهي المسماة بالثلج فاطلق عليها لفظها في  
الكلام استعارة تمثيلية تبعية في حقه ابي في حق الملهم  
دون غيره بذلك صرح الشيخ شهاب الدين السهروردي  
في بعض اماليه وفي كلام المولي سعد الدين في بعض كتبه  
ميل له قال الكمال ابن ابي شريف رحمه الله لكنه خلاف جماهير  
العلماء لكن لا يخفى ان هذا من قبيل علم الاذواق التي لا يعرفها  
الا الفواصون من الكشف وذلك مستغرب فيما بينهم الا ان  
جماهير العلماء قصدوا بذلك سد الباب خشيته ان يدعي ذلك  
من ليس من اهله فيخالف ظاهر الشرع وينزع ان الله هو الذي  
وان كان زعمه مردودا عليه اذ الشرع هو السيف الناطع  
الذي يرجع اليه عند الاساءة وبه يزن الملهمون ما ورد  
عليهم من الواردات فان وافقه قبل والارد مبني الفقه  
ابي ولو بسايط في بعض المسائل وان ذلك باعتبار الغلب



من حيث استصحابه اي لا من حيث ذاته اذ اليقين لا يجامع  
 الشك حتي يتصور به . ورجوعه الي الاول اي وهو ان  
 اليقين لا يرفع بالشك بين الادلة متعلق بالتعادل والتراجع  
 وكذا قوله عند تعارضها وهو ايضا اذ لا يتصور التعادل والتراجع  
 الا عند التعارض ليناسب قوله تعادل مرفوع علي انه فاعل  
 يناسب والترجمة بالنصب مفعوله وتعادل محكي بالقول وكذا  
 قوله القاطعين والعقليين مفعول قوله يشمل والعقليين  
 وما بعده عطف علي العقليين في الامارتين اي الدليلين  
 الظنيين لمجي توجيهه الا في نفيها اما توجيه المانع فظاهر  
 واما توجيه الجواز فلانه لا محذور في تعادل القاطعين والعقليين  
 بنا علي مذهب المصوبة القائلين بان الحق في المسائل الاجتهادية  
 متعدد بتعدد المجتهدين اما علي غير مذهب المصوبة فلا  
 يتاتي تعادل القاطعين والعقليين كالعقليين فليتنامل  
 اي وقع في وهم المجتهدين ذهنه اي علي وجه الرجحان او علي  
 وجه الجزم بنا علي جواز التعادل في نفس الامر فليست  
 المراد بالتوهم الطرف المرجوح كما توهمه بوض الشارح  
 او التخيير بينهما في الواجبات بان يدل احدهما علي  
 وجوب شيء ويدل الاخر علي وجوب غيره متعاقبات  
 المراحبة لتعاقب التتابع لا بقيد الفورية المستمر نوجه  
 المحصر والا فال تقدم منها اي في قوله لقوته بتعدد  
 قابله اي بنا علي الترجيح بكثرة القابل والراجح انه بقوة  
 المدرك كما اشار اليه بقوله والاصح الترجيح بالنظر فما اقتضي  
 ترجيحه منها اي من الموافق لابي حنيفة والمخالف له  
 كان هو الراجح لانه قد جعل قوله يقال عليه فرق بين  
 القول الجعلي والقول الحقيقي بان ينص فيما يشبهه

رفعه

مبحث الكتاب  
السادس

ادرجها في القاطعين  
 ان لا يلزم منه اجتماع القاطعين فان ذلك  
 مستلزم لاجتماع الجواز بينهما ما ذكره

الح

واما الذين سعدوا ما زال بعين الرضي اي قريبا بعين الرضي 212  
 منه تعالي لم تثبت عنه حالة كفر اي كسجود لصنم او اعتقاد  
 لاوهية غيره تعالي والاخص غير الاعم في المواقف تفسير  
 الرضي بترك الاعتراض اي علي فعل المراد وتفسير المحبة بانها  
 ارادة لا تتبعها تبعة اي مواخضة وعلي هذا الرضي ببيان  
 المحبة والمحبة اخص من الارادة المرادة للمشيئة فلا يرضي  
 لعباده الكفر ولو شاربه ما فعلوه تقرير للمغايرة بين الرضي  
 والمشيئة بثبوت المشيئة في الكفر مع انتفاء الرضي عنه اي  
 فلا رازق غيره اخذ المحصر من تعريف الطرفين الموكد بضمير  
 الفصل ما ينتفع به في التغذي وغيره هذا التفسير هو  
 المعول عليه عند الاشاعرة كما قاله الامدي لا تفسير بعضهم اليه  
 بانه كل ما يتزني به الحيوانات من الاغذية والاشربة لسوء  
 مباشرتهم اسبابه كالغصب والسرقة والداعية اي الرغبة  
 خلق الطاعة اي لا خلق القدرة اذ لا تأثير للقدرة الحادثة  
 اي جعل الاكثة ليطابق خلق الضلالة اي كل ماهية  
 يجعل الجاعل من قال ان الماهيات مجعولة اراد انها محتاجة الي  
 الفاعل في وجودها الخارجي ولا يخفي ان المجعولة بهذا المعنى  
 من لوازم الماهية الممكنة مطلقا فانها ايها وجدت كانت  
 منصفة بهذا الاحتياج الي الفاعل في الوجود الخارجي والمجعولة  
 بهذا التفسير من لوازم الوجود لا الماهية ومن قال ليست  
 مجعولة اراد انها في حد ذاتها لا يتعلق بها جعل جاعل وتأثير  
 موثر قال في شئ المواقف فانك اذا لاحظت ماهية السواد ولم  
 تلاحظ معها مفهوما سواها لم يعقل هناك جعل اذ لا مغايرة  
 بين الماهية ونفسها حتي يتصور توسط جعل بينهما فتكون  
 احدهما مجعولة تلك الاخرى وكذا لا يتصور تأثير الفاعل في الوجود

كالوجود



بمعني جعل الوجود وجودا بل تأثيره في الماهيات باعتبار الوجود  
بمعني انه يجعلها متصفة بالوجود لا بمعنى انه يجعل اتصالها  
موجودا محققا في الخارج فان الصباغ اذا صبغ ثوبا فانه لا يجعل  
الثوب ثوبا ولا الصبغ صبغا بل يجعل الثوب متصفا بالصبغ  
في الخارج وان لم يجعل اتصافه به موجودا ثابتا في الخارج  
فليست الماهيات في انفسها مجعولة بل الماهيات في كونها  
موجودة مجعولة يعني انها بالنظر الي اتصافها بالوجود مجعولة  
واطال في ذلك وبالجملة فلا منافاة بين القولين لعدم تواردهما  
عليه محل واحد واذا فلا فرق بين الماهية المركبة والبسيطة  
اذ المجعولة بمعنى الاحتياج الي الفاعل في الوجود الخارجي  
ثابتة لهما معا ومعني جعل الماهية تلك الماهية منتفية  
عنها معانهم ان اراد الفارق بين المركبات والبسيطة ان  
المركبات بعد اشتراكها مع البسيطة في الافتقار في الوجود  
الي الموجد مقتقرة في دوائرها الي ضم بعض اجزائها الي بعض  
بخلاف البسيطة كان للفرق وجه وجيه قال في ثم المواقف  
ومن ذهب الي ان المركبات مجعولة دون البسيطة فان اراد  
بالجمولية احد المعنيين يعني السابقين فالفرق باطل  
لان المجعولية بمعنى جعل الماهية تلك الماهية منتفية  
عنها معا ومعني جعل الماهية موجودة ثابتة لهما وان  
اراد كما هو الظاهر من كلامهم ان ماهية المركب في حد  
ذاته مع قطع النظر عن وجودها محتاجة الي ضم بعض  
اجزائها الي بعض وهذا الاحتياج الذاتي لا يتصور في البسيط  
فهو المركب يتشاكل في ثبوت المجعولية بحسب الوجود  
والحاجة الي التأثير في نفي المجعولية بحسب الماهية وتبين  
بان المركب مجعول في ذاته مع قطع النظر عن وجوده دون

البسيط

213 البسيط كان هذا ايضا صوابا بل لا ريب انه  
اشارة الي ان قوله بالمعجزات متعلق بحال محذوفة لان المعني  
عليه لا يرسل لان المرسل به هو ما جاء به عن الله تعالى من  
الشرع وسائر ما يجب الايمان والعمل به وصدقهم الله تعالى  
علي ذلك بما اظهره علي ايديهم من المعجزات اي الظاهرات  
وسميت باهرة لانها تبهر العقول لخبرتها العادات المألوفة  
للعقول المبعوث الي الخلق اجمعين فظاهر ان الله مبعوث  
الي الملايكة وكلامه النشيميل الي عدمه لكن ما نقل في التفسيرين  
المذكورين من حكاية الالجاج علي انه لم يكن رسولا اليهم قطعت  
فيه بما نقله السبكي وغيره عن جماعة من العلماء انه صلي الله عليه  
وسلم مرسل اليهم واللايق بهذه المسئلة كما قال بعض  
المحققين كالكمال ابن ابي شريف التوفيق عن الخوض فيها  
علي وجه يتضمن دعوى القطع في شيء من الجانبين  
والعالمين عطف علي من بلغ فلا يشتركه غيره من الانبياء  
تفريع علي قول الماتن وخصه في قوله علي جميع العالمين  
ايها الي ما نقله الامام في تفسيره ان تفضيله عليه الصلاة  
والسلام علي جميع الخلق مجمع عليه وانهم استثنوه من  
الخلافية في التفضيل بين الملك والبشر له واما محاولة  
الترخيص في الكشف في سورة التكوين تفضيل جبريل عليه  
فهو غفلة عن الاتفاق علي تفضيله علي جميع الخلق او جعل له  
كما ذكره بعض المحققين ثم الملايكة عليهم السلام اي  
السماوية العلوية لانهم محل النزاع بيننا وبين المعتزلة اما  
السفلية الارضية فلا نزاع في فضل الانبياء عليهم كما نقله في  
المواقف فهم افضل من البشر غير الانبياء هذا ما في  
المواقف والمتاكد اذ الواقع فيها ان محل الخلاف تفضيل



الانبياء علي الملايكة من غير تقييد في شئ من الجانبيين وذلك يوزن  
بفضل الملايكة مطلقا علي غير الانبياء واما ما وقع في عقاب النسي  
من قوله ورسول البشر افضل من رسول الملايكة ورسول الملايكة  
افضل من عامة البشر وعامة البشر افضل من عامة الملايكة  
فالمراد برسل البشر في كلامه ما يعم الانبياء غير الرسل بدليل  
المقابلة بالعامة في الجانبيين ولا يخفي ان الانبياء من اعيان  
الخواص ولو لم يكونوا رسلا فلا يقال فيهم عامة فلا مخالفة  
بين كلامه وما هنا كما قد يتوهم من ظاهر تفسيره بالرسل  
المؤيد بها الرسل اشارة الي وجه التعرض لبيانها  
امراي شئ والامر يعم الفعل كفتق الجبل وفتق  
البحر وانخبار الما من بين الاصابع والترك كالامساك عن  
القوت المعتاد والقول كالقران بان لا يظهر منكم تلك  
الخارق تفسير لعدم المعارضة فان المعارضة الاتيان بالمثل  
والتحدي الدعوي للرسالة لا يخفي ان التحدي حقيقة  
هو طلب الاتيان بالمثل واصله تفعل من الحد اي تكلف الحد علي  
وجه يبارب الحادي فيه اخر لكن فسر بدعوي الرسالة  
للاشارة الي الاتيان بالمثل والخارق المتقدم علي التحدي  
هو المسمي بالارهاص نعم يمكن ان يتوصل بالكرامات والارهاصات  
الي صدق دعوي النبوة اما في الارهاصات فظاهر واما في  
الكرامات فلان الشخص لا يكون وليا الا اذا كان مصداق النبي  
في جميع ما جاء به ولو لا ذلك لما كان ما ظهر علي يديه من  
الخوارق كرامات بل استند راجع فما ظهر علي يديه كرامة  
باعتبار منجزة لنبيه تدل علي صدقه باعتبار اخر نعم لانه  
يصدق علي شئ من ذلك انه قصد به اظهار صدق مدعي  
النبوة فهذا القصد خاصه مطلق المنجزة لا يشتركها غيرها

فيه

214 فيه والرجوع في معرفة هذا القصد الي وقوع العلم الضروري  
بصدق مدعي النبوة للمشا المسترشد اذا معارضة بذلك  
اي بالسحر والشعوذة لانها لترتيبها علي اسباب مخصوصة  
ليست خارجة للعادة فالامر المترتب علي السحر كما في  
ترتيب ضرر شخص علي عقد يعقدها سحر خبيث في  
خيوط ثم ينفث عليها ليس خارقا للعادة وتوضيح ذلك  
ان السحر لترتيبه علي اسباب مخصوصة كلما باشر تلك  
الاسباب احد علي ما ذكر يخلف الله تعالى بحسب جري العادة  
الضروري المترتب عليه ليس خارقا للعادة لان الخارق  
لها هو الوجود من غير ان يعلم سببه وكذا القول في  
الشعوذة لترتيبها علي امر عادي وهو خفة في اليد وهذا  
هو الحق خلافا لمن قال انها خارقان لكنها خارجان عن حد  
المعارضة لبنايتها علي التخييل لا التحقيق لان السحر اذا  
اظهر لنا اعدا من جبل لم يكن مود ما له حقيقة بدليل انه  
اذا ازال التخييل وجد الجبل بكما له كما كان بخلاف النبي اذا  
اعد من جبل فانه يذهب بالكلمة ولا يبقى له اثر وقس علي  
ذلك ما اشبهه وهذا وان كانت اضر الا نزاع فيه لكن لا حاجة  
الي ادخال ما ذكر في الخارق للعادة ثم اخراجه بقيد المعارضة  
بل نقول انه خارج من اول وهلة بقيد الخارق وهذا ظاهر  
ضرورة متعلق بعلم والمعلوم من الدين بالضرورة  
كالوحيد والنبوة والبعث واقتراض الصلوات والخمس والزكاة  
وموم رمضان والحج ايا الادعاء والقبول له بيشير  
الي انه ليس بحقيقة التصديق ان يقع في التلبس نسبة  
الصدق الي الخبر او الخبر من غير اذعان وقبول لحصول ذلك  
لبعض الكفار مع نفي الايمان عنهم بصرح القران كما في قوله



تعالى الذين اتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون ابناءهم الابية  
وقوله تعالى وحده وابها واستيقنتها انفسهم الي غير ذلك من  
الايات بل هو اي التصديق اذعان وقبول لذلك مع الانقياد  
له وسكون النفس اليه واطمينانها به وبقبولها ترك العناد  
والجحود له وبناء الاعمال عليه بمعنى انها ثمرة واما ان  
ما هيئته ما هي الصحيح من اقوال انها عبارة عن العلم واليقين  
مع الاذعان والقبول لتلك النسبة بحيث يقع عليه اسم  
التسليم وهذا هو الحق لا ما مال اليه بعض المحققين من ان  
الظن الذي لا يوجد معه احتمال النقيض يكفي في باب الايمان  
والالزام تكفير اكثر العوام لعدم حصول اليقين لهم لانه  
يعتبر في اليقين كونه عن موجب اي دليل وايمانهم لا دليل  
بل تقليد وهذا مردود لان الايمان الذي يزول محذور  
النقيض لا عبرة به ودعوي ان ايمان اكثر العوام لا عن موجب  
ممنوعة وغاية الامر انهم لا يعلمون الادلة على وجه التفصيل  
المقرر في الكتب الكلامية واما على وجه الاجمال فيعلمونها  
وذلك كافي في حصول اليقين والتكليف بذلك وان كان  
من الكيفيات النفسانية التي قد علمت ان حقيقة الايمان  
هي العلم واليقين مع الاذعان والقبول واقتضار الشئ في  
تفسير التصديق الذي هو عبارة عن الايمان على الاذعان  
والقبول لكونها الجزء الاعظم بقربية قوله تصديق القلب  
اي بما علم اليه اذ يفهم منه اعتبار العلم الذي هو من الكيفيات  
النفسانية في مفهومه وبهذا اندفع الاعتراض بان الذي  
من الكيفيات النفسانية هو التصديق بمعنى الادراك  
اي الصورة الحاصلة عند العقل لا بمعنى الاذعان والقبول  
كما فسره بهما فانها من مقولة الانفعال اي التاثر لا من

مقولة

215 مقولة الكيف ولا مقولة الفعل اي التأثير وان فسر الاذعان  
والقبول بربطه القلب على ما علم محيي الرسول صلى الله عليه  
وسلم به فبهما من مقولة الفعل لا من مقولة الانفعال ولا  
الكيف انه ووجه اندفاعه ان التصديق بمعنى الادراك معتبر  
في مفهومه لا مجرد الاذعان والقبول كالفا الذهب  
وصرف النظر وتوجيه الحواس امثلة لاسبابه واما قوله  
ورفع الموانع فغطف على اسبابه ولم يعد العامل وهو  
التكليف بان يقول والتكليف برفع الموانع لظهور ان رفع  
الموانع ليس من الاسباب فلا يتوهم غطفه على القا الذهب  
حتي يحتاج الي التمييز باعادة العامل شرط للايمان  
او شرط منه فيه اشارة الي ان الخبر محذوف من شرط وشرط  
المبتدئين للعلم به وفي قوله شرط للايمان اشارة الي ان التلفظ  
بالشهادتين من القادر بشرط للاعتداد بالايمان لا مجرد  
اجرا احكاما الدنيا عليه كما ذهب اليه بعضهم لان الشارع  
لما جعل ذلك علامة على الايمان الخفي عننا لم يعتبر الايمان  
بدونه الا ترى ان من سجد لصنم مثلا فانما يحكم بكفره عندنا  
وعند الله تعالى وان اتصف بالتصديق القلبي واحتراز بالقادر  
عن العاجز عن التلفظ بها فليس التلفظ شرطا في الاعتداد  
بايمانه ويدخل في العاجز من امن بقلبه فاختر منه المنية  
قبل التلفظ بالشهادتين فان ذلك لا يقدح في ايمانه لعذره  
وحكي بعضهم الاجماع في ذلك وان نوزع اما من امن  
بقلبه ولم يتلفظ بالشهادتين اختيارا فليس بمومن  
على الصحيح كما علم من صدر الكلام خلافا لما ذهب اليه جماعة  
من المتأخرين من انه مومن فيما بينه وبين الله تعالى  
وان حكما بكفره في الظاهر من الطاعات تعييد الاعمال



الجوارح بتفريضة المقام وهو تعريف الاسلام بها وفي قوله  
 كالتلفظ الى اشارة الى ان الجوارح شاملة لالة القول وغيرها  
 من الآلات العملية الظاهرة حديث الصحيحين المشتمل  
 علي بيان الايمان الى اشارة الى انه دليل لما ذكره المصنف تعريف  
 الايمان والاسلام والاحسان لانها امر رواية البخاري  
 علي ترتيب الواقع فان الواقع تقديم الايمان علي الاسلام  
 وتأخير الاحسان مبتدأ خبره قوله لانه كمال بالنسبة  
 اليها وهو مراقبة الله في العبادة بان يستشعر انه  
 بين يدي الله تعالى لقوة الشهود والحضور الدائم حتي  
 كانه يرى الله تعالى ويستحضر ان الله تعالى يراه من عمرة ذلك  
 وقوع عبادته علي الكمال من الاخلاص وغيره وغلبة الحيا  
 والخوف منه تعالى عليه فحتي في قوله حتي يقع الخ تعليلية  
 بمعنى كي لانه كمال بالنسبة اليها اي الايمان والاسلام  
 اي وكمال الشيء موخر عنه الشيء اذ هو من تمامه بان  
 تركب الكبيرة اي الكبيرة المعرفة بها سبق وهي الكبيرة  
 مع وجود الايمان ومثل ارتكاب الكبيرة ان يصدر علي صغيرة  
 وقبده بعضهم بان لا تغلب طاعته علي معاصيه لا  
 يزيل الايمان لعدم اعتبار الاعمال شرطاً في مفهومه  
 او شرطاً منه كما في التلفظ بالشهادتين خلافاً للمعتزلة  
 في زعمهم ان الاعمال جزء من الايمان بمعنى انه واسطة  
 بين الايمان والكفر فمن ارتكب كبيرة فليس بمومن لانعدام  
 الحقيقة بانعدام جزئها وهو الاعمال وليس بكافر لبقا  
 التصديق عنده او بفضل اخذه من قوله مع  
 الشفاعة ومن قوله في قسميه بمجرد قوله وتردد النووي  
 وقوله لم يرد نصريح بذلك اي بالشفاعة ممن يشاء الله غير

النبي

216 النبي صلى الله عليه وسلم ولا بنفيه وزعمت المعتزلة انه اي  
 الميت مومن فاستقامت في النار اي ولكن لا يبلغ في العذاب  
 عذاب الكفار واول مشفع اي مقبول الشفاعة  
 وهو اكرم عند الله من جميع العالمين بيان لكونه اول شافع  
 شفاعات اي في القيامة فلا يرد علي المحصر شفاعته  
 في عمه اي طالب بتخفيف العذاب كما في حديث القبرين في  
 الصحيحين وغيرها اعظمها اي الشفاعة في تجريل  
 الحساب وفي الراحة من طول الوقوف وهي مختصة  
 به اي مقصودة عليه وكذا القول فيه بعده قال النووي  
 اي كالتقاضي عياض وهي مختصة به وتردد ابن دقيق العيد  
 في ذلك اي في اختصاصها به ووافقه في التردد والده المصنف وقال  
 اي والده المصنف لم يرد فيه اي في الاختصاص شي ولا يموت  
 احد الا باجله اي في اجله والاجل يطلق بمعنيين احدهما  
 مدة العمر من اوله الي اخره والثاني الوقت الذي كتب الله  
 تعالى في الازل موت العبد فيه والثاني هو المراد هنا كما بينه  
 الشر ومن الادلة علي انه لا يموت احد الا باجله قوله تعالى  
 فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون والعطف  
 في قوله ولا يستقدمون علي الجملة الشرطية مع الظرف  
 لا الجزائية اذ التقدم علي الاجل بعد مجيئه لا يتصور ومن  
 نبه علي هذا العطف المولي سعد الدين والموني والله اعلم  
 فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون عنه ساعة فما الظن بما زاد ومن  
 متمسكات المعتزلة الاحاديث الواردة بان بعض الطلعات  
 تزيد في العمر كحديث انس رضي الله عنه في الصحيحين  
 وغيرهما من احب ان يبسط له في رزقه وينسي له في امره  
 فليصل رحمه واجيب عن ذلك باجوبة منها قال بعضهم

اي في الساعة



وهو اصحها ان الزيادة مؤولة بالبركة في الاوقات بان تصرف  
في الطاعات وتصلح عن الاضاعة ومنها ان الزيادة بالنسبة  
الي صحف الملائكة التي تكتب فيها الرزق والاجل والعمل والشتاوة  
والسعادة كما دل علي كتابتها حديث الصحيحين ان احدهم  
يجمع خلقه في بطن امه الحديث ومنها غير ذلك وكذا القول  
فيما ورد من النقص جمع بين الادلة وفي فوائدها عند  
القيامة اي عند النخبة الاولى كما اشار الي ذلك الشريفي قوله  
قيل توفي عند النخبة الاولى اي كغيرها الا من ثاب الله توفيقه  
بقوله تعالى كل شي هاك الا وجهه والاول يقول هي بمن  
استثنى الله تعالى قيل وما هو يا رسول الله قال مثل  
حبة خردل منه هذه تنشا ون قال بوضوح اي يجب الذنب  
بالنسبة الي جسم الانسان كالبدن بالنسبة الي النبات  
كما نبه علي ذلك بقوله تعالى كذلك الخروج بعد قوله تعالى  
فانزلنا من السماء ماء مباركا فانبثنا به جنات وحب الحصيد  
الي قوله واحيينا به بلدة ميتا لم يتكلم عليهما اي علي  
بيانهما محمد صلي الله عليه وسلم وقد سبل عنها الواو  
للحال وهذه الحال تفيد المبالغة في عدم تكلمنا عليهما  
ولانوعر عنهما اي عن حقيقتيهما والخايعون فيهما  
اختلفوا اي في حقيقتيهما واجابوا عن الآية بوجهين الاول  
انه صلي الله عليه وسلم انما ترك الجواب عنهما تفصيلا  
لكون عدم الجواب عنهما كذلك مفعلا مات نبوته الواردة  
في كتابهم والثاني انه انما ترك ذلك لتعنتهم بالسؤال  
وقصدهم به التعجيز فان الروح مشتركة بين جميع  
وملك آخر يقال له الروح وصنف من الملائكة والقران  
وعيسى ابن مريم وروح الانسان فلو اجيب عن واحد

منها

218 منها لثالث اليهود لم يرد هذا تفصيلا منهم واذا في الجواب مجملا  
علي وجه يصدق علي كل من معاني الروح نبه علي ذلك الامام الباق  
وجاعة من المفسرين انما عرض مقابل جسم ويدل الاول  
اي قول جمهور المتكلمين وصفها في الاخبار النبوية والتردد  
اي الي الغير في البرزخ هو ما بين موت الانسان وحشره من  
الزمان والبرزخ في اللغة الحاضر ومنه وبينها برزخ لا ينبغي ان  
قائم بنفسه نضج بما علم التزاما من قوله جوهر  
وهم العارفون بالله تعالى حسب اي قدر ما يمكن اي للبشر  
من غير الانبياء وينتهي اليه علمه فليس المراد معرفة ذاته تعالى  
ومفاته علي ما هي عليه في الواقع بالكلية لان ذلك خارج عن طوق  
البشر اي المواطن اي المقيمين علي الطاعات واجباتها  
ومندوباتها حسب ما يمكن المجتنبون للمعاصي اي من  
كبار وصغار المعرضون عن الانحلال الانحلال هو الاقامة  
علي الشئ والتوغل فيه وفيه اشتغال به لا يقدر في مفهوم  
الولي الاعراض عن مطلق الذات والشهوات اي العبادة والمراد  
الاعراض بالقلب فلا يرد عليه من كان منهم كما من الاوليا بحسب  
الصورة في الذات والشهوات لان قلوبهم معرضون عنها  
بحيث يستوي عندهم وجودها وعدمها وقوله الذات  
والشهوات من اطلاق المصدر علي المفعول اي المستلذات  
والمستتهيات ويؤخذ مما هنا ان الكرامة هي الخارق المقرون  
بالعرفان والطاعة وعرفها بعض المحققين كالسيد النقاشاني  
بانها امر خارق للعادة من قبلة اي الولي فالتفسير المذكور غير  
مقارن لدعوى النبوة فيخرج الاستدلال وهو الخارق الذي يظهر  
علي يد كاذب كالدجال او الفاسق ليزداد ضلالة والعبادة بالله تعالى  
ويخرج الاهانة وهي ما يقع دلالة علي تكذيب الكذابين بحيث



نذكر كذبهم كما روي ان مسيلمة الكذاب دعي الاغور لتصبح عينه  
 المورا فعميت عينه الصبيحة ويخرج المعونة وهي ما يظهر من  
 قبل العوام تخليصا لهم عن المحن والبلايا ويخرج السحر على القول  
 بانه خارق للعادة ولا يخرج بقوله من قبله الارهاص لان النبي قبل  
 النبوة لا ينصرف عن درجة الولي ولما بقيت المعجزة داخلية في  
 التعريف اذ لا يخرج بقوله من قبله فان كل نبي ولي قطع احتياج  
 الي اخراجها بقوله غير مقارن لدعوى النبوة فالخوارق ستة  
 او سبعة على القول بان السحر له حقيقة وانه خارق للعادات  
 وجميع ما خرج بهذا التعريف يخرج بالتعريف الماخوذ من تعريف  
 التمس للولي اما خروج ما عدا المعجزة فظاهر اما خروج المعجزة  
 فانه لا تعرض فيه لدعوى النبوة المغتبر في مخموم المعجزة  
 بالمدينة حال من المنبر او من عمر حتى قال يصح ان تكون حتى  
 تعليلية وان تكون غائية اي لاجل ان قال او الي ان قال  
 محذورا حال من فاعل قال وقوله من وراء الجبل مفعول محذورا  
 وقوله لكن العدو علة محذورا وقوله هناك ظرف لكن اي  
 وراء الجبل فخر يان النيل بكتاب عمرو ورويته وهو علي المنابر  
 بالمدينة جيشه بنما وذكرا متان لعمد رضي الله عنه وسامع  
 سارية كلامه مع بعد المسافة يحتمل ان يكون كرامة لعمرو ان  
 يكون كرامة لسارية امير الجيش رضي الله عنهما وان يكون  
 كرامة لهما وكثير خاله السم عطف علي كبريان النيل  
 وغير ذلك ما وقع للصحة وغيرهم فمن ذلك قصصة  
 اصحاب الكهف وقصة مريم قال تعالى كلما دخل عليها زكريا  
 المحراب وجد عندها رزقا الآية وقصة احضار صاحب سليمان  
 وهو اصف ابن برخيا فصر بلقيس قبل ان يناد الطرقت  
 وفي الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قال بينا رجل يسوق

بقرة

218 بقرة قد حمل عليها اذ التفتت البقرة اليه فتالت اي لم اخلق لهذا  
 انها خلقت للحراثة فقال الناس سبحان الله بقرة تتكلم فقال النبي  
 صلى الله عليه وسلم فاني آمن بهذا انا وابوبكر وعمر والحديث  
 فكلام البقرة للرجل المذكور كرامة له ومن ذلك القال الاسود  
 العنسي لعنه الله لابي مسلم الخولاني في النار فلم تضره وغير  
 ذلك مما لا يحصى قالوا وقد كثرت الكرامات فيما بعد زمن الصحابة  
 والتابعين كثرة لم تقع في زمن الصحابة والتابعين وكتب  
 المناقب كالحلية لابي نعيم وغيرها متضمنة لكثير منها ولا يلزم  
 من ذلك فضل من بعدهم عليهم لان الكرامات من تواب المعجزات  
 فتؤكد الايمان بما جات به الرسل وتقوية والاوايل من الصحابة  
 والتابعين لهم باحسان كانوا مستعيزين بنور النبوة وقربهم  
 من زمنها بخلاف غيرهم فظهرت علي ايديهم الكرامات تقوية  
 لقلوب اصحابهم ومعاصريهم ممن لم يبلغ رتبهم ولا ينتهون  
 اي الاوليا في الكرامة الي نحو ولد دون والد كما وقع لعيسى  
 عليه الصلاة والسلام يعني لا تبلغ كرامته ولي اي ان يوحى  
 من غير والد وقلب جاد بهيمة اي كما وقع لصالح وموسى  
 عليها الصلاة والسلام فان صالحا اخذ الناقة من صخرة باذن  
 الله غدو جل وموسى انقلب العصي في يده حية باذن الله  
 تعالى ولما ساق المم بعض كلام القشيري كماله الشرح بقوله وقلب  
 جاد بهيمة قال المم وهذا اي ما ذكر من الاستثنا حق  
 يخص قول غيره اي يخرج من عموم هذا المستثنى  
 لا فارق بينهما اي المعجزة والكرامة الي التحدي  
 ومنع اي حال وقوله الخوارق اي ظهور الخوارق فتقوله من  
 الاوليا متعلق بظهور المقدر وكذلك اي ومثل الكثر المتفرقة  
 في النوع ابواسحاق الاسفرايين من اهل السنة قال استثنى



بيان لانه وقع جوابا عن سوال اقتضته الجملة الاولى فكانه قيل  
 ما الذي صدر عنه من القول حتي منع ذلك فقال قال لا يجوز  
 ظهور مثله الا منه باب عموم السلب او موافاة ما ابيات  
 يصادفه عند الحاجة اليه في مكان لا يتوقع منه المياه وفي قول  
 الشرح قال الله وهذا حق اشارة الي التبري من عهده فقد قال  
 النووي رضي الله تعالى عنه في باب البر والصلة ان الكرامات  
 تجوز بخوارق العادات علي اختلاف انواعها ومنعها بعضها  
 وادعي انها تختص بمثل اجابة دعا ونحوه وهذا غلط من قايال  
 وانكار الحسن بل الصواب جريانها بقلب الاعيان ونحوه هو قال  
 الكمال ابن ابي شريف رضي الله عنه ومن خالف التشييري ولده  
 الامام ابو نصر فقال في المرشد قال بعض الائمة ما وقع معجزة  
 لنبي لا يجوز تقدير وقوعه كرامة لولي كقلب العصا ثعبانا واحيا  
 الموتى والصحيح بخويز جملة خوارق العادة هو ولا تكفر  
 احدا من اهل القبلة لما كانت هذه العبارة قاصرة علي نفسي  
 التكفير من غير بيان سبب قال الله بياننا للسبب ببده عن  
 كمنكري صفات الله تعالى ايمكون الصفات زائدة علي الذات  
 قايلا ان الذات كاف في انكشاف جميع المعلومات والتاثير في  
 جميع المقدورات ولا يحتاج الي صفات اخر فيعترون بان الله  
 تعالى عالم بكل شيء قادر علي كل ممكن في اخر الصفات لكن لذاته  
 من غير صفات زائدة فلو نفوا انه عالم او قادر لمطلقا لكفروا  
 وجواز دويته يوم القيامة اي فضلا عن وقوعها  
 ومنا من كفرهم قد عزي ذلك الي الاشعري لكنه رجع عند موته  
 عن تكفير احد من اهل القبلة وقد اختلفنا في عبارات والمشار  
 اليه واحد هو نقل ذلك الامام ابو محمد ابن عبد السلام وذلك لان  
 الجهل بالصفات ليس جملا بالموصوف ولا زهر المذهب ليس

بمذهب

بمذهب علي الصحيح للاجسام تنازعه البعث والحشر  
 والعلم بالجزئيات هذا قد نقل عن بعض الفلاسفة وتقدم الجواب  
 عنهم فانهم لم ينكروا العلم بالجزئيات في الحقيقة بل ارادوا انه  
 تعالى لا يحتاج في العلم بها الي تحليلها وتفصيلها كما في المخلوق  
 بل يعلمها مفصلة في ضمن الكليات فارادوا التنزيه فخطوا في  
 التعبير هكذا اجاب به بعض المحققين لا تعزله بالجور  
 عندهم رد ذلك بان يترتب علي الجور عليه فتنة عظيمة ينشأ  
 عنها قتل النفس وذهاب الاموال ومثل ذلك مما يصفر في جنبه  
 الجور المراد تعذيبه نعت للناسف بان ترد الروح الي  
 الجسد اي ان كان باقيا او ما بقي منه ولو عجب الذنب منكر  
 وتكبير الاول بوزن مفضل من قولك انكرت الشيء اذالم تعرفه  
 والثاني بوزن فعيل بمعنى منكور من قولك نكرت الشيء بالكسر  
 اذالم تعرفه فمعها بمعنى واحد سميا بذلك لكونها علي هيئته  
 منكورة لم يبعد مثلها للمقبور خص القبور بذلك تنبها  
 الحديث والظاهر كما قال بعضهم ان ذكر القبر في الاحاديث  
 خرج بخارج الغالب فلا مفهوم له والحشر المخلوق لم يذكر  
 البعث المعبر عنه بالنشر ايضا لاندراجهم في الحشر اذ الحشر  
 لغة الجمع فكما يصدر في جمع الخلق ليوم الحساب الذي هو المراد  
 بالحشر عند قرنه بالبعث كذلك يصدر في جمع اجزا الميت  
 الاصلية ورد الروح اليها الذي هو معنى البعث والي هذا  
 الاشارة بقول الله بان يجيبهم بالاجزا الباقية من اول العمر  
 الا واحتوز بها عن المعارضة كاجزا المأكول في الاكل فلو اكل  
 انسان انسانا فالعادي في الاكل هي اجزاه الاصلية لا اجزا  
 المأكول بل تعادي في المأكول لكونها هي الاصلية له وبهذا اندفعت  
 التشبهة المشهورة وهي ما اذا اكل انسان انسانا بحيث صار

هذا الجواب بيان  
 تكثير هذه المقالة  
 219



المأكول جزاء من الأكل فلو أعاد الله تعالى ذبيك الإنسانين بعينها  
فتلك الأجزاء التي كانت للمأكول ثم صارت للأكل أما ان تعاد في كل  
واحد منها وهو محال لا استحالة ان يكون جزء واحد بعينه في ان  
واحد في شخصين متباينين او تعاد في أحدهما وحده فلا يكون  
الأخر معاد ابعينه والمقدر خلافه ووجه الاندفاع ان المعاد  
هو الأجزاء الأصلية دون العارضة فالأجزاء الأصلية التي كانت  
للمأكول انما تعاد في المأكول دون الأكل لكونها فضلة فيه فان  
العلم ان الانسان باق مدة عمره وجزاء الغذاء تتوارد عليه وتزول  
عنه كما اوضح ذلك السعد التفتازاني وغيره علي طهر جهم  
تفسير لمتنها الواقع في الحديث اذق من الشجر من الدرة  
وهي الرقة يمر عليه جميع الخلق اليه اشارة الي ان اللورد  
في الآية بمعنى اللورد علي الصراط وصحح النووي رضي الله تعالى  
عنه في ثم مسلم وفسره كثير من العلماء منهم ابن عباس رضي  
الله عنهما بالدخول فيها كمن تصير بردا وسلاما علي من لم  
يرد الله سبحانه وتعالى تؤذي به من المؤمنين وصحة البغوي في  
تفسيره يعرف به مفادير الأعمال اي الخلق اقامة الحججة  
عليهم وبهذا تندفع شبهة من انكر حقيقة الميزان من  
المعتزلة وقال المراد بذلك العدل لا حاطة علمه تعالى بكل شيء  
فلا حاجة الي وزن لانه عبت لا فائدة فيه اذ لا فائدة للوزن  
الا العلم بالوزن فاذا كان العلم حاصل لا لزوم العيب ووجه  
الاندفاع ان القصد من الوزن اقامة الحججة علي المكلفين علي ان  
أفعاله تعالى لا تغفل بالأغراض كما هو مبني الأشكال وابطه فانه  
لا يلزم من عدم اطلاعه علي الحكمة انعدامها في نفس الأمير  
وفي قوله بان توزن صحفها اي الأعمال به جواب عن إيراد آخر  
من قبل المعتزلة تقديره ان الأعمال اعراض ان امكن أعادتها

بعد

220  
بعد انعدامها لم يكن وزنها لان الوزن عبارة عن وضع الشيء في  
الميزان لاختبار مقداره والأعراض لا تنتقل عن محلها لأن  
انتقالها عنه هو نفس انعدامها وتقرير الجواب ان الوزن  
هو صحف الأعمال كما ورد في الحديث وقيل في الجواب ايضاً انه يوزن  
بالأعمال الحسنة علي صورة حسنة وبالأعمال السيئة علي  
صورة قبيحة فتوضع في الميزان والقدرة العلية صالحة لجسم  
الأعراض وقيل توزن الأشخاص يدل عليه ما روينا انه صلى الله  
عليه وسلم قال انه لياقي الرجل السمين العظيم يوم القيامة  
لا يزن عند الله جناح بعوضة ومن قال بالقولين الأولين  
يقول المراد لا يزن عمله الصالح حق خبر عن كل من  
عذاب القبر وما بعده اما الحشيش فلا يخالف في حقيقة أحد  
من أهل الملل وان اختلفوا في كيفية العادة فان منهم من قال  
ان الأجزاء الأصلية لا تنعدم برمتها وانما يزول اجتماعها  
وتأليف بعضها ببعض فيخرج جفا وتولف تأليفاً ثانياً ومنهم  
من قال انها تنعدم برمتها ثم تعاد متمسكة بقوله تعالى كل  
شيء هالك الا وجهه واجيب بان هلاك الشيء لا يقتضي انعدامه  
بالمرة اذ هلاك الشيء عبارة عن خروجه علي الوجه المنتفع  
به فيه وذلك لا يقتضي انعدامه بالكلية قال في المواقف  
والحق التوقف في ذلك اذ لم ينتهض علي واحد منهما  
مخصوصه لانفياً ولا اثباتاً والصحيح هو الثاني وهو  
انها تنعدم بالمرة اي ما عدا عجب الذنب وسيتبين التمسك  
في ثم قوله والمعاد الجسماني بعد الأعدام حق والمخالف في حقيقة  
الحشر هم الفلاسفة فانكروا حشر الأجسام واعتزفوا حشر  
الأرواح كما ياتي واما ما عدا الحشر فانكار السؤال وعذاب القبر  
ينسب لبعض المعتزلة والروافض قالوا لان الميت جاد لأحيائه



له ولا ادراك فتعذيبه وتنعيمه محال واجيب بان يجوز ان يخلق  
الله تعالى في جميع الاجزاء قدرا من الحياة قدر ما يدرك به المرء الفؤاد  
اولذة النعيم علي ان العقل ينفرد عن الحكم بوقوع ذلك  
وانما حظه الحكم بامكانه ومرجع الوقوع هو السمع وقد ورد  
به فيجب تيقينه علي ظاهره ولا يجوز تاويله وصرفه عن  
ظاهره بغير موجب واما انكار الصراط والميزان فمشهور  
عن اكثر المعتزلة اما الميزان فقد تقدم الكلام عليه ايرادا وجوبا  
واما الصراط فتقرير سبيلهم في انكاره ان العبور علي ما هو  
ادق من التشعر واحد من السيف محال عادة والجواب ان القادر  
علي ان يسير الطير في الهواء قادر علي ان يسير الانسان علي  
الصراط علي ان احكام الاخرة لا تنقل بالعوايد الدينية وفي  
الصحيح ان رجلا قال يا رسول الله كيف يحشر الكافريوم  
القيامة قال ان الذي امتشاه علي الرجلين قادر علي ان  
يمشيه علي وجهه يوم القيامة يعني قبل يوم الجزا  
اشارة الي ان المراد باليوم من الدنيا لا اليوم الذي هو فيه  
ولا اليوم المقابل لليلة والمتصود ظاهر نحو اعدت  
للمتقين اعدت للكافرين واما حال ذلك علي الاعداد في علم الله  
دون الحصول الان في الوجود الخارجي وعلي التغيير عن  
المستقبل بلفظ الماضي مبالغة في تحققه كما في قوله تعالى  
ونفخ في الصور ونادي اصحاب الجنة اصحاب النار ونحوهما فهو  
عدول عن الظاهر لا ضرورة في ارتكابه وكذا حمل الجنة التي  
كان فيها ادم وحوي علي بستان من بساتين الدنيا عدول  
عن الظاهر وليس عليه شبهة فضلا عن حجة ويجب  
اي سماعا لا عقلا خلافا لبعض المعتزلة علي الناس لا علي الله  
تعالى خلافا للامامية كما سيأتي قوله بقوم بمصالحهم اي

فعلا

فعلا واجبادا كسب الثغور جمع ثغور وهو لغة ما انشلم من  
الحايط او الصور مثلا والمراد به هنا ما يلي بلاد الاعرام من بلاد  
الاسلام وقهر المتغلبة ايم علي الامامة والملصقة اي  
السراق خفية لاجاع الصحابة ايم وكفي به دليلا قطعيا  
وقد موه علي دفنه دليل علي انهم جعلوه اهم المهمات  
ولم يزل الناس في كل عصر علي ذلك ايم فهو اجماع مستمر  
والامامية ايم وذهبت الامامية الي وجوبه اي نصب  
الامام علي الله سبحانه وتعالى فيه اشارة الي وجه المناسبة  
في تعقيب جملة وجوب نصب الامام بعدة الجملة وهي قوله  
ولا يجب علي الرب سبحانه وتعالى شي لان الامامية زعموا ان  
وجوب نصب الامام علي الحق سبحانه وتعالى بمعنى انه يجب في  
الحكمة بتركه لمخالفته للحكمة منه يجب تنزيه الله تعالى عنه  
والجواب انه الخالق للخلق والمالك لهم فكيف يجب للخلق تعين  
الملوكين علي المالك الحقيقي شي لا يسيل عما يفعل وهم يسيلون  
بان يفعل بعبادة البالسمبية او للتصوير يترتب  
الذم بتركها بمعنى ان فعلها امر يحكم العقل بصدوره من البارئ  
سبحانه بالنظر الي الحكمة ولا يجوز تركه لما فيه من النقص المتعالي  
عنه سبحانه والجواب انه لا نقص بالنسبة اليه سبحانه وتعالى  
لانه لا يسيل عما يفعل بحيث متعلق بيقرب ويبعد وقوله  
لا ينتهون اي في التقريب والابعاد وقوله الي حد الالحاق  
امانة بيانية يعني انه سبحانه وتعالى لما انزل الكتب وارسل  
الرسول ووضح الحجة لهم ببيان سبيل الرشاد فعل بهم ما  
يقربهم الي الطاعة ويبعدهم عن المعصية ونحن لاننازعهم  
في انه سبحانه فعل بخلقه ذلك لكن نقول ذلك علي وجه التفضل  
والاحسان وهم يقولون بان ذلك علي وجه الايجاب في الحكمة



فلا يلبث نزكه بالحكم العدل والجواب ان افعاله سبحانه وتعالى وان  
تخل عن الحكم والمصالح لكن لا يجب عليه تعالى رعايتها بان تكون  
باعثة له سبحانه وتعالى على الافعال بل افعاله تعالى مشتملة  
على الحكم والمصالح بمعنى انها ثمرات لها وهو المالك المطلق  
الذي لا يسبيل لها يفعل تعالى عن ان يدخل تحت التجبر وعن  
ان تكون افعاله معلولة لشيء علوا كبيرا اية عود الجسم  
بيان لوجه النسبة في جسماني وفي قوله اية عود الجسم اشارة  
الي ان المعاد مصدر ميمي بعد الاعداء اية كما اوجده  
اول مرة من العدم كما اشار اليه القم بقوله كما كان واستدل  
علي ذلك بالايات الثلاثة وقوله باجزائه اية مع اجزائه الاصلية  
كما مر تعالى هو الذي بيده الخلق ثم يعيده ذكر ثلاث  
ايات منها بها على غيرها فقد وردت الاعادة في الكتاب والسنة  
في مواضع لا تخفى بعبارة لا تقبل التأويل وصار معلوما من  
الدين بالضرورة فمن انكر جوازه او وقوعه فقد كفر بالنص  
الصريح او الاجماع بمعنى انها بعد موت البدن تعاد الي  
ما كانت عليه الخ اية لا يعني انها لا تعود ثم تعاد وقوله الي ما  
كانت عليه اية قبل التلبس بالابدان وقوله بعد الاعداء هو  
الصحيح اية كما يشهد بذلك النصوص الظاهرة من الكتاب  
والسنة قال تعالى كما بدأنا اول خلق نعيده ولا يخفى انه قبل  
الخلق كان عدما قال تعالى كل شيء هالك الا وجهه وان اجيب  
عنه بان هلاك الشيء لا يقتضي انعدامه بالمرّة كما مر وفي  
الحديث ليس شيء من الانسان الا يبلى الا عظاما واحدا وهو  
عجب الذنب منه يركب الخلق يوم القيامة وغير ذلك من  
الايات والاحاديث ونعتقد ان خير الامة بعد نبينا  
لم يقل بعد الانبياء ثم الملائكة عليهم السلام لان الكلام هنا

في

في غير الانبياء فلا يريد علي كلامه ان عيسى عليه السلام من  
الامة وهو افضل من الصديق قطعا فلا يعجز التعميم ووجه  
عدم الورد ما علمت ان الكلام هنا في غير الانبياء لما تقدم  
ويعلم من كون الصديق خيرا هذه الامة انه خير غيرها من  
مومني ساير الامة بطريق الاولي فعمد فثمان فعلي اذا بالفا  
التعقيب للاشارة الي ان مرتبة كل واحد تلي مرتبة من قبله  
من غير تراخ قوله بما كانوا يدعون به اية بعد رسول الله صلى  
الله عليه وسلم والبا متعلقة بغير لانه خلفه في امر الرعية  
اضا قال خلفه للاشارة الي انه صلى الله عليه وسلم لم يصرح  
باستخلافه في ذلك فلما اردفه بقوله مع انه استخلفه للصلاة  
بالناس الخ ويدعي كل من الثلاثة اية وكان يدعي لنزول  
القران بهر انها علة نعتقد فتلك الاشارة الي ما يلزم  
المحاربات من الدما بدليل قوله دما وان لم يتقدم لها لفظ  
علي اجتهاده اية اجر علي اجتهاده حيث امتثل واجر  
علي اصابتة لموافقته الحق ان الحاكم اية الطالب الحكم  
المستنبط له وعلي هذا فيدخل المجتهد المعهود وهو المستنبط  
للاحكام من ادلتها بطريق النص واما ان اريد بالحكم ظاهره وعن  
من كان له ولاية الحكم كالامام والقاضي فيستفاد حكم غيره من  
المجتهدين بطريق القياس علي هدي من رجع في العقائد  
وغيرها المراد بالهدي في العقائد الصواب وفي غيرها من  
الفروع اتباع ما يجب عليهم العمل به مما يظهر لهم من الادلة  
وهو من ذرية ابي موسى الاشعري الصحابي رضي الله  
تعالى عنه واسمه عبد الله بن قيس اية الطريقة المعقولة  
لما كانت السنة مشتركة بين المعني السابق في اول كتاب  
السنة وهي اقواله وافعاله صلى الله عليه وسلم وتقريراته



وبين الطريقة المعتقدة التي جري عليها جماعة الصحابة والتابعين  
ودل عليها ظاهرها السنة بالعني الاول بين الشان المراد بها  
هنا العني الثاني اذ هو المناسب في هذا المقام مقدم  
فيها علي غيره اي من ائمة السنة المشار اليه في التصدي  
للمرد علي اهل البدع كالامام ابي منصور الماتريدي والاشعري  
هم المشهورون بالسنة في دار خراسان والعراق والشام  
واكثر الاطلاق والماتريدي هم المشهورون بها في ديار ما  
وراء النهر وبين الطائفتين اختلاف في بعض الاصول كمسئلة  
التكوين ومسئلة الاستثنائي الايمان الاتية وغير ذلك قال  
في شرح المقاصد ان المحققين من كل من الفريقين الفريق  
الاخر الي البدعة والضلال خلافا للمبطلين المتعصبين الذين  
ربما جعلوا الخلاف في الفروع ايضا بدعة او سيد الصوفية  
بمعني انه هذب كلامهم ونقحه وصار العمل عليه فانه  
خال عن البدع اشارة الي ان الاعوجاج هو الابتداء فما  
عدا ما خات به السنة زايع عن طريق الحق معوج  
داير علي التسليم اي لله والتفويض لامر الله والتبري من  
النفوس اي من هوى النفس وسعوانتها الخارجية عن  
طريق الاستقامة فان رحمة الله تعالى وعنايته اذا حفت  
بعض النفوس انقلب طورها وصارت امارا بالخير بعد ان  
كانت تامر بالشر كما اشار الي ذلك قوله تعالى ان النفس لامارة  
بالسوء الا ما رحم ربي الآية الاعلي المتقنين ابي  
المتبعين اثار رسول الله صلى الله عليه وسلم عمل خفي  
اي عن اعين الناس يميزان وفيه اي فاعله وعامله يميزان  
الشريعة الموقفة لحقه ولا التفات لمن رماهم وقوله  
حتي غاية رمي فقال او شرابي اخص اذا قاموا اي

في

في امر ٢٢٥ بخلاف ما قبله وان لم يكن كل فرد من افراده يضر  
جهله اذ من جلتها قواهم والمناهية مجعولة وما اشبه ذلك  
مما لا يضر جهله لكن فيه ما يضر جهله في الجملة وتنفع  
معرفة فيها اي في العقيدة وهو ما يذكر اي من  
هنا الي الخاتمة في الخارج احتراز عن وجود الشيء  
اي ليس زائدا عليه لما كان ظاهرا للعبارة ان الوجود عين  
الموجود وهو لا يعقل اذ الوجود وصف له فكيف يكون  
عينه حول الشئ العبارة عن ظاهرها بقوله اي ليس زائدا  
عليه يعني ان معنى قولهم الوجود عين الموجود انه ليس  
هناك شئ اخر زائد علي الذات الموجودة بشار اليه اشارة  
حسية يحكم بانه وجود وليس المراد ان الوجود عين  
الموجود اذ الوجود معنى من المعاني والموجود ذات  
متصفة بالموجود في الخارج اي من المتكلمين لهم  
بفسر الضمير بالاشعرية كما هو المتبادر بل بالمتكلمين  
المقابل للمعتزلة لقوله وكذا علي الاخر عند اكثرهم لان  
مقابل الاكثر طائفة من المعتزلة ولو فسر الضمير بالاشعري  
لا فهم ان منهم من يقول بان المعدوم شئ ولا يعرف ذلك  
عن احد كما افاد ذلك العلامة الكمال بن ابي شريف رحمه الله  
تعالى وان لم يخل عنها اي عن اعتبارها اذ لا واسطة  
بينها ليس في الخارج شئ اذ لا وجود الشئ عينه  
ولا وجود للمعدوم فالشئ علي الصحيح مرادف للموجود  
ولا ذات اذ لو كان ذاتا لكان موجودا لما علمت من ان  
وجود الشئ عينه ولا ثابت لان الثابت لا يتصور بدون  
الموجود لكونه عينه كما مر اذ الثابت هو الموجود  
اي لا حقيقة له في الخارج تفسير لقول المتن ليس شئ الا



وكذا على الاخر ابي القول الذاهب الى ان وجود الشيء غيره  
اي حقيقة متغيرة اي في نفسها من غير جعلها على  
فان للماهية عند هذا البعض من المعتزلة في الوجود معرفة  
له وقد تخلوا عنه مع كونها متحققة في الخارج والاصح  
ان الاسم عين المسمى قد نبه الامام الرازي وغيره على  
انه لا يظهر في هذه السبيلة ما يصلح محلا لتزاع العلم لانه  
ان اريد بالاسم اللفظ فهو غير المسمى قطعا اذ لفظ النار  
غيرها بلا شك كيف واللفظ يتألف من اصوات هي اعراض  
غير قارة ويختلف باختلاف الاسم والاعصار ويتعدد تارة  
ويتحد اخري ومسماه ليس كذلك وان اريد به ذات الشيء  
وحقيقته فلا نزاع في انه عين المسمى وان اريد بالاسم  
الصفة كما هو رأي الاشعري انقسم عنده انقسام الصفة  
فانها عنده ثلاثة اقسام ما يرجع الي الذات وهو نفس  
المسمى وهو في اسمائه تعالى وما يرجع الي الافعال كالحالق  
والرازق وهو غير المسمى وما يرجع الي صفات الذات  
كالعليم والقدير والسميع والبصير فلا يقال انها المسمى  
ولا انها غيره فان المسمى ذاته والاسم علمه مثلا الذي  
ليس عين ذاته وهو ظاهر ولا غيره على تفسير الغيرين  
بما يجوز انفكاك احدهما عن الاخر وقد نبه الشافعي ان  
ما في المتن هو المنقول عن الاشعري لكن في اسمائه تعالى  
خاصة لان مدلول الذات باعتبار الصفة والصفة لا عين  
ولا غير والحاصل ان الله لما حكم بان الاسم عين المسمى على  
الاصح علم ان مراده بالاصح ما نقل عن الاشعري في اسم  
الله لانه قال لا ينبغي من الله تعالى سواه بخلاف غيره من  
الصفات فيفهم منها زيادة علي الذات من علم وغيره

قوله

وان اسمائه تعالى توقيفيه قد نبه السيد في شواهد  
علي ان ليس الكلام في اسمائه تعالى الاعلام الموضوع في اللغات  
انما التزاع في الاسماء الماخوذة من الصفات والافعال  
اي لا يطلق عليه اسم اي من تلك الاسماء التي توقيف اشارة  
الي ان الحكم بالتوقيف ليس علي مجموع الاسماء من حيث  
هو مجموع بل علي كل فرد فرد منها وان لم يرد بها الشرع  
مبالغة علي قوله يجوز المشتغل علي التعليق اشارة  
الي شبهة المانع وهي ان ظاهر هذا القول يناقض الجزم  
قال المولي سعد الدين لا خلاف بين الفريقين في المعنى  
لانه ان اريد بالايان مجرد حصول المعنى فهو حاصل  
في الحال وان اريد ما يترب عليه من النجاة والثمرات  
فهو في مشيئة الله تعالى ولا قطع بحصوله في الحال  
فمن قطع بالحصول اراد الاول ومن فوض المشيئة اراد  
الثاني اه والي هذا اشار المعصوم بقوله وان المراد بقوله ان  
مومن ان شاء الله تعالى خوفا من سوء الخاتمة لا شكا في  
الحال فهي نقطة يزداد بها عذابه لانها تنمله على امره  
وبقائه علي الكفر لانه يقول زني اكرمني بها ويدني بها  
ابتلا واستند راع فاصحابنا نظروا الي حقيقته باعتبار  
ما يؤول اليه الامر فحكموا بانها استند راع ونقم في  
صورة نعم والمعتزلة نظروا الي صورتها في الحال فحكموا  
بانها نعم يجب عليه شكرها المشتغل علي النفس  
اشارة الي ان المشار اليه بانا الروح مع الجسم قوله وهو  
الجزء الذي لا يتجزى اي فعلا ولاوها ولا فرضا وان  
اسم فردا وان لم ير عادة الا بانضمامه الي غيره  
اشارة الي ان ما قيل انه لا يمكن وجوده في الخارج الاخذ



جسم قول لا اصل له والصحيح امكن وجوده مستقلا لا في  
ضمن جسم وتسميته جزا لان الاجسام مركبة من الجواهر  
الفردة لا من الحيولي والصورة كما زعم الحكماء الثاين  
لوجود الجواهر الفرد اي لا واسطة تفسير حال  
ثبوت ذلك اي الحال بمعنى الواسطة كالعالمية واللونية  
للسواد مثلا فان العالمية وهي كون الذات عالما من قبيل الاعداد  
علي الاصح وقيل انها واسطة بين الوجود والعدم لا تخلص لاحدهما  
فليست معدومة لانها ليست عدم شي كما انها ليست موجودة  
وكذا القول في اللونية وعلي الاول ذلك اي ما ذكر من العالمية  
واللونية ونحوه لانه اعتباري اي يعتز به العقل ولا وجود  
له في الخارج والاضافات هي اخص من النسب لان النسبة  
ما يتوقف تعقله على تعقل غيره نسبة كان او غير نسبة  
والامانة نسبة يتوقف تعقلها على تعقل نسبة اخرى  
كالابوة والبنوة فان كلا منهما نسبة يتوقف تعقلها على  
تعقل الاخرى بالوجود الخارجي هذا القيد لا يحتاج اليه  
الامن يقول بالوجودين الخارجي والذهني وامان لا يقول  
بالوجود الذهني فلا يحتاج اليه الاعراض النسبية صدر  
بالاعراض اشارة الى وجه كونها موجودة لانها قسم من  
الاعراض وهي قسم من الموجودات المنقسمة الى الاعيان  
والاعراض فتكون موجودة ضرورة ان قسم الموجود  
موجود والجواب منع انها من قبيل الاعراض الا الاثن  
فان المتكلمين اعترفوا بوجوده وسموه بالكون وانواعه  
اربعة الحركة والسكون والاجتماع والافتراق وانكروا وجود  
ما عداه من النسب والاضافات بانها اعتبارية لا وجودية  
بالنسبة الي من اطلق كونها وجودية لا بالنظر الي كل فرد

فرد

225 فرد منها وهو حصول الجسم في المكان فالحصول المذكور  
نسبة يتوقف تعقلها على الحاصل والحصول فيه وكذا القول  
في باقي النسب السبعة ونسبتها الى الامور الخارجية  
عطى على نسبة اجزائه بعضها الى بعض وفي كلامه اشارة  
الي ان النسبتين كليهما معتبرتان في الوضع اذ لو اعتبرت  
فيه الاولى فقط لم يختلف الوضع في القيام والانتكاس الاستواء  
نسبة الاجزاء من اتصال بعضها ببعضها ذكر معناه في شره للواقع  
كالقيام والانتكاس فالقيام عرض نسبي ويسمى بالوضع  
لانه هيئية عرضت للقيام باعتبار نسبة راسه الي قدميه مثلا  
ثم نسبة راسه الي السماء ونسبة قدميه الي الارض وكل منهما  
امر خارجي فلو نكس القيام انعكس الحال فكل من الانتكاس  
والاستقامة من قبيل الوضع كالتقصم والتقصم والتقصم  
بالنسبة الي البدن هيئية عرضت للجسم باعتبار ما يحيط به  
وينتقل بانتقاله كالقصم والتقصم بالنسبة الي الراس هيئية  
عرضت للجسم باعتبار ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالهامة  
كما المسخن مادام يسخن فالمسخن عرضت له هيئية  
وهي انه يسخن مادام يسخن والمسخن كالمسخن له هيئية  
وهي انه يسخن مادام يسخن تعرض للشيء لم يقيد بجسم  
ولا غيره وكذا ما قبله اشارة الي ان العروض فيهما اعم من الجسم  
اختصاص النعت بالمنعوت بان يختص شيء باخر اختصاصا  
بحيث يصير به الاول نعتا والثاني منعوتا ويعبر عن هذا  
الاختصاص بالاختصاص الناعت وعلي الاول هما اي  
السرعة والبطو عارضان للجسم اي بتقدير كونها عرضيتين  
والا فالسرعة والبطو في الحقيقة من الامور الاعتبارية  
التي لا تحقق لها في الخارج لاختلافها بالاعتبار فانك اذا



نسبت حركة الي ما فوقها في السرعة كانت بطيئة واذا نسبتها  
الي ما دونها كانت سريعة فلو كانا من الامور الحقيقية لم يختلفا  
باختبارات فالجواب علي سبيل التناول وان العرض لا يبغي  
زمانين هذا ما ذهب اليه الاشعري ومحققوا اصحابه والحامل  
لهم علي ذلك الفرار من لزوم استغناء العالم حال بقاءه عن الصانع  
لجعلهم العلة في الاحتياج هي الحدوث فلو جعلوها الامكان  
كالجسم وبعض المتكلمين لم يحتاجوا الي ذلك من حيث  
المشاهدة لان حيث الواقع وقال الحكماء انه يبغي الا الحركة  
والزمان نقل عنهم في شرح المواقف استثنوا الاصوات ايضا  
اذ الثلاثة من الاعراض السبالة وان العرض لا يحل  
محليين اي لا في زمانين ولا في زمان واحد اما الثاني فظاهر واما  
الاول فلان العرض لا يتصور انتقاله عن محله ولا يبغي زمانين  
وان تشارك في الحقيقة والحاصل انهما مختلفان بالشخص  
متحدان بالنوع والحقيقة وقال قدماء المتكلمين كذا في  
المواقف واعترضه السيد بان المشهور في الكتب وهو  
الصحيح انه قول قدماء الفلاسفة وكذا نحو القرب مما  
يتعلق بطرفين اي متشابهين من الاضافات كالجوار والاخوة  
والابوة والاصح ان العرضين المتشابهين قبيد الشر بالعرضين  
لان مفهوم المتشابهين اعم اذ المثلان موجودان يتشاركان  
في حقيقة واحدة سواء كانا عرضيين او جسميين او جوهريين  
والقربية علي هذا القبيد ان الكلام في العرضين بان يكونا  
من نوع واحد اي كالسوادين اما ان كانا من نوعين فجمعا  
عند ان يستحيل اجتماعهما قطعا كما اشار اليه بالتنظير في قوله  
كالضدين ليسود علة الغموس وقوله يعرض خبرات  
وقوله سواد اي فرد من افراد السواد وقوله ثم اخراي مع

بقا

بقا الاول وهكذا وهما اعم من الضدين اي عموما مطلقا  
كالسواد والخلاوة اي فان فيها عموما وخصوصا من وجه  
فيجتمعا في مادة خصوصهما وينفرد كل عن الاخر في جهة  
عمومه وفي كل من الاقسام الثلاثة اي المتولية والضدية  
والخلافية يجوز ارتفاع الشيين فيجوز ارتفاع كل من الطرفين  
والضدين والخلافين عن المحل لانه اسهل وقوعا رد بان  
هذا لا ينافي الاولوية اذ اولويته بالنظر الي غيره لا تقتضي  
اولويته لذاته المفتقر في تحققه الي تحقق جميعها  
لانتفا الحقيقة المركبة من اجزا بانتفا جز منها فهي مفتقرة  
في بقاها الي كل من اجزاها وقيل الوجود اولي به عند  
وجود العلة وانتفا الشروط لا يخفي ان هذا ايضا لا ينافي مدعي  
الاول من عدم الاولوية بحسب الذات لان الاولوية عند  
وجود العلة وانتفا الشروط للعدم مستندة الي امر خارج  
عن ذات الممكن لا الي ذات الممكن يحتاج في بقاءه اي كما  
يدل عليه تعليق الاحتياج بوصف البقاء اما احتياجه اليه في  
ايجاده فمحل وفاق علي انها جزا علة اخذه من قوله او  
الامكان بشرط الحدوث لاقتضا العطف المغايرة وعدم دخول  
المعطوف في المعطوف عليه وتوضيح ذلك ان القولين انتفا  
علي ان لكل من الامكان والحدوث مدخلا في العلية لكن الاول  
منهما يجعل العلة مركبة منها وما بعده يجعل العلة الامكان  
وحده ويجعل الحدوث شرطا حتي لا يخالف التصحيح  
في المبني الصحيح في المبني عليه فان التصحيح في المبني عليه  
عند جمهور الاشعري ان العلة في الاحتياج الي المؤثر هي  
الحدوث والصحيح فيه عند الحكماء وبعض المتكلمين ان العلة في  
ذلك هي الامكان والصحيح المختار في المبني ان الممكن الباقي



يحتاج في بقاياه الى الموتر فان لم يبرح الامكان في العلية لزم مخالفة  
المبني للمبني عليه في الترجيح بخلاف ما اذا رجع الامكان  
لكن دفعت المخالفة الى يعني ان الاشعريته كما اشترطوا في بقا الجوه  
العرض والعرض لا يبقى زمانين لزم احتياج الاثر في كل زمان الى  
الموتر ستواجعلنا العلة الحدوث او الامكان في هذه الضميمة  
لا يلزم مخالفة المبني عليه في الترجيح الذي لا خفا في ان  
الجسم يتنقل عنه الى تمهيد واثارة الى وجود المكان اذ هذه  
الاوصاف من خواص الوجود ففي كلامه اشارة الى تضعيف قول  
المتكلمين ان المكان عدمي وهو الخلاء اي البعد المتوهم  
كالسطح الباطن للكرز الى فكل من الحاوي كالكرز والمحمول كالماء  
له سطحان ظاهر وباطن والسطح الباطن من الحاوي مما سب  
للسطح الظاهر من المحوي وقيل هو اي المكان بعد اي اقتداد  
بنفوذ بعده اي من طوله وعرضه وعمقه وهي الموتر  
عنها بالابعاد اي الاقتدادات الثلاث في ذلك البعد اي  
الموجود وقوله بحيث ينطبق الى مخالفة على قوله بنفوذ بعده  
الى وقوله بحيث ينطبق اي الجسم على ذلك البعد اي يتقدر  
بقدره بحيث لا يزيد عليه ولا ينقص عنه وخرج بقيل  
النفوذ بعد الجسم يعني دخل في قوله بعد موجود بعد الجسم  
وخرج بقوله النفوذ الى لان بعد الجسم نافذ والبعد الذي هو  
المكان منفوذ فيه بعد مفروض اي موهوم متقدر غير  
موجود ورده بعض الحكماء بانه يتقدر بمقدار كالثلث والرابع  
مثلا فيقال نصف مكان هذا ثلث مكان هذا وبالمساحة قدره  
ذراع مثلا ولا يقبل التقدير الا الموجودات لا المعدومات  
ولا يكون بينها قدر الشئ يكون ليناسب قوله كون الجسمين  
فهذا الكون الجائز هو الخلاء عبارة السيد تقي في ان المكان

عند

عند مولاي ما بين الجسمين المذكورين وهو اية الخلاء وهذا ظهر  
من جعله نفس الكون الا ان تحمل عبارة الثاني ذوا الكون على  
الفتور فيكون اي البعد المفروض هذا اي القول  
الاخير وهو بعد مفروض الخ بمعناه حال من المكان وقوله  
بمعناه عند هم اي وهو السطح الباطن الخ او بعد موجود الخ  
الابعد في اي هذا الثاني استقنا من منعوا وقوله فتوزوه اي  
خلوا المكان من المشاغل اي ليس بمركب لم يقل من جزيين  
فما عدا لان تعريفه بالجوه المخصوص قول الحكماء وهم لا يقولون  
بالجزئي بل يقولون بان الجسم مركب من الهيولي والصورة  
اي منطقة البروج سميت بالمنطقة لانها في وسط  
البروج فسميت باسم المنطقة التي تجعل في الوسط  
فقيل حركة معدل اي فلك معدل النهار وهي المسماة بمنطقة  
البروج منه وهي حركة كلية فلك حركة وجدت من حركاته فهي  
من جزئياتها وقيل مقدار الحركة والزمان على هذا من  
قبيل الكم وعلى الاول من قبيل الكيف لانه الخروج من القوة الى  
الفعل كما هو معنى الحركة عند الحكماء والموجود في الخارج وعلى  
الثاني ابعاض ذلك المقدار وعلى الاول جزئيات تلك الحركة  
ومنهم من عبر بحركة الفلك اي بدل معدل حركة النهار  
وهذا تعبير بالحقيقة اذ المتحرك حقيقة هو الفلك لا المعدل  
الذي هو المنطقة فاضافة الحركة الى الفلك من اضافة الشئ الى ما  
هو له بخلاف اضافتها الى المعدل فانها من اضافة ما للمضاف  
اليه اي المضاف وكذا القول في قوله ومقدارها مقارنة متجدد  
موهوم الخ الذي في متن الواقف وغيره ان الزمان متجدد معلوم  
متقدر به متجدد مجهول ولكن التعبير بالمقارنة انسب بمن يقول  
الزمان معلوم من التعبير بمتجدد اذا المقارنة امر نسبي



من الاول متعلق بازالة الالابهاام وهذا اي المختار قول  
 المتكلمين اي من اهل السنة وغيرهم والاقوال قبله للحكمي واصحابها  
 عندهم الاخير منها اي دخول بعضها في بعض اشارة  
 الي ان صيغة التفاعل هنا ليست علي بابها من التشارك في  
 الدخول بل المراد بها دخول البعض في البعض فاستعمل الصيغة  
 في غير معناها مجازا علي وجه النفوذ فيه يعني واما  
 دخول جسم في جسم اخر علي وجه الظرفية فليس محال بل  
 المحال دخول البعض في البعض علي وجه النفوذ فيه والملاقات  
 له باسره من غير زيادة في الحجم بل يكون حجم كل من الداخل والدخول  
 فيه بعد الدخول كجزء قبل الدخول وهو محال لاستلزامه  
 مساوات الكل للجزء وعبارة المواقف يمنع تداخل الجواهر  
 وهي اعم لتناولها الجواهر الفردة والمركبة والجوهر  
 المركب وهو الجسم اي كما يشعر به قوله غير مركب من الاعراض  
 لان مفهومه انه مركب من غير الاعراض والتركيب لا يتصور  
 الا في الجسم والابعاد للجوهر لما كان الجسم عند المقترلة  
 مستلزما للابعاد الثلاثة التي هي الطول والعرض والعمق  
 لان الجسم عندهم هو الطويل العريض العميق وعند اهل  
 السنة هو المركب من جزئين فصاعدا فلا يستلزم جواب  
 له اضافة الله الابعاد للجوهر بمعنى العين المصادق بالجسم  
 والجوهر الفرد حذرا من توهم استلزام الجسم للابعاد  
 عقلية كانت اي حركة اليد لحركة الفتحة او وضعية كالاسكار  
 لحركة الخمد يعقبها مطلقا اي عقلية كانت او وضعية  
 وثالثها ان كانت وضعية اي يعقبها ان كانت وضعية  
 لاعقلية فيقارنها الديونية احترازا عن الاخرية فانها  
 لذات حقيقة لا يبلغ كنهها في هذه الدار وفي الحديث فيها

ما

مالا عين رات ولا اذن سمعت ولا خطر علي قلب بشر اقرءوا ان شئتم  
 فلا تقلم نفس ما اخفي لهم من قرة اعي جزا بها كانوا يعملون  
 اي ما يعرف اي يدرك قيل عليه ان تفسير المعارف بما  
 يعرف اي يدرك خلاف الظاهر والظاهر ان المعارف جمع المعرفة  
 اي الادراك لاجمع المعروف وهو قد يقال ان في عدوله اشارة الي  
 ان المعرفة ليست موقعا للذة من حيث ذاتها بل باعتبار متعلقها  
 وهو المعروف وفي قوله يدرك اشارة الي ان المراد بالمعرفة ما  
 يعلم ادراك الكليات كالجزئيات كما في اصطلاح من يخص المعرفة  
 بادراك الجزئيات والعلم بادراك الكليات اي يقع في الوهم  
 اي الذهب اشارة الي ان المراد بالوهم العقل لا الطرف المرجوح  
 كما هو حقيقة الوهم كحب الاستعلاء اي طلب العلو ولم يقل  
 كحب العلو للاستغناء عن ذلك بالرياسة اذ الرياسة هي العلو  
 ففي كلامه اشارة الي ان اللذة الخيالية تصدق بحسب طلب العلو  
 فلهذا الاكل والشرب راجع الي شهوة البطن وقوله والجماع  
 راجع الي شهوة الفرج ودغدة المني اي ضعفه لا وعيته  
 بضده متعلق بالم كمن وقف علي مسئلة علم او كثر  
 مال كما في ادراك الدوا للمريض من حيث مرارته لا من حيث  
 ترتب الشفا عادة عليه فان ادراكه من هذه الحيثية هو  
 اللذة والحق ان الادراك اي ادراك النفس الملايئة من  
 حيث الملايئة ملزومها لا هي اما هي فارتياح وهزة للنفس  
 ترتب علي الادراك وتلزمه من مبادي التصوف  
 اي علم التصوف ويصح ان يكون مبادي حصول التصوف من  
 التصفية ففيه اشتقاق كبير كما في اشتقاق جسد من الجذب  
 وقد قيل فيه اقوال كثيرة لانكاد نخفي كثرة ذكر كثير منها  
 في الحلية لاني نعيم رضيا لله تعالى عنه مغرقا في التراجم فمن



اراد الوقوف عليها فليراجعها تخريد القلب لله واختيار ما  
 سواه ايم بالاضافة الي عظمتة سبحانه والا فلا خفا ان اختار الانبيا  
 وكذا الملائكة والاوليا والعلماء لا يجوز بل يجب تعظيمهم ويرجع  
 ذلك الي تعظيم الله عز وجل اذ تعظيمنا اياهم من حيث ان  
 الله تعالى عظمهم وامر الخلق بتعظيمهم فلا يكون ذلك خارجا  
 عن تخريد القلب لله تعالى وخبر بقوله ما سواه الصفات  
 العلية لانها ليست في ه كما انها ليست عينه ولذلك  
 ايجب ولاجل ذلك ان حاصل التصوف يرجع الي عمل القلب والجوارح  
 افتتح المصير بالعمل وهو عمل القلب فانه اس لعمل الجوارح  
 لا يصح بدونه ايم معرفة الله تعالى ايم معرفة وجوده  
 تعالى وما يجب له وما يستحيل عليه وهي كما قال بعض المحققين  
 المعرفة الايمانية او البرهانية لا الادراكية والاحاطة بكلمة  
 الحقيقة لاستحالة ذلك عقلا وشرعا كما نبه عليه ذلك بقوله  
 الآتي ومن عرف ربه بما يعرف به من صفاته لانها  
 تغلغل لكونها اول الواجبات وقوله صبي ايم اصل الواجبات  
 اذ الاصل لغة ما يني عليه غيره وقوله ساير ايم باقي  
 اذ لا يصح بدونها واجب بل ولا مندوب لان الاتيان بذلك  
 علي وجه الاقتتال وكذا الانكفاف عن المنهي عنه علي وجه  
 الانزجار لا يتاتي الا بعد معرفة الامر والناهي وذو  
 النفس مبتدأ خبره بربا بها والابية بوزن فعيلة بمعنى  
 فاعلة ايم التي تاتي الا العلوا مستتعا مفرغ في الايجاب  
 بحسب الصورة وفي النبي بحسب المعنى والحقيقة  
 ايم يرفعها اشارة الي ان البالتعددية تقول ربنا فلان ارتفع  
 فاذا عديته قلب ربنا فلان فلان ايم رفعه ويخبر بها  
 البالتعددية ايم تقول جئ فلان ايم مال فاذا عديته قلت

جئ

229 جئ فلان بفلان الي كذا ايم اماله اليه وفي قوله بربا بها عن  
 سفساف الامور ويخبر الي معاليتها اشارة الي ان التخلي  
 بالاخلاق المحمودة بعد التخلي عن الاخلاق المذمومة  
 والاول بالخ الحاملة والثاني بالحق المعجزة والاشارة من  
 حيث ذكر الاول بعد الثاني وان كانت الواو لا تقتضي ترتيبا  
 كالتواضع مقابل الكبر والمصبر مقابل الغضب وسلامة  
 الباطن مقابل الحق والزهد مقابل الحسد بها يعرف  
 به من صفاته اشارة الي ان معرفته تعالى بكفه ذاته لا يمكن  
 كما موت الاشارة الي ذلك لعينه اللام مقوية وقوله  
 با ضلاله متعلق بتبعيده وفيه اشارة الي انه ليس المراد  
 الابعاد الحسي وكذا القول في قوله بهذا ايم اشارة الي انه  
 ليس المراد التقريب الحسي لاستحالة المسافة قريبا وبعدا  
 عليه تعالى بل المراد بالتبعيد خلق الضلال وهو الكفر  
 في القلب وبالتقريب خلق الاهتداء وهو الايمان فيه  
 والمراد بالتصور في قوله تصور المعرفة المقروبة  
 بالادعان والقبول فالمراد به التصديق فخاف  
 عقابه ايم بسبب تصور التبعية ورجا ثوابه بسبب تصور  
 التقريب فارتكب ما موره واجتنب منهيه مفرغ علي  
 الاصفا المذكور فكان سعه وبصره ايم متولي هذه  
 الاعضا كلها برعايته سبحانه وتعالى فيصرفها الي ما يرضي  
 به فلا يسمع الا ما يرضي به وهكذا واتخذ وليا بمعنى  
 انه تعالى تولاه في جميع اموره تسردك بقوله ان سأل  
 اعطاه وان استغاذ به اعاده في الحديث ورجله التي  
 يمشي بها لم يذكر الله هذه اللفظة لكونه لم يستف الحديث  
 علي وجه الرواية بل اشار اليه بذكر ما يقرب من معناه تقريبا



عليه الكلام السابق واما صاحب السنة فلا يتكلم الا بوجي  
وما ينطق عن الهوي ان هو الا وحي يوحى واذا قصر العقل  
عن ادراك شيء من كلامه وجب تاويله او تفويض معناه اليه  
تعالى مع التنزيه عن ظاهره باتفاق المؤول والمفوض كما  
تقدمت الاشارة الي ذلك في تقرير مذهب السلف والخلف  
فحركاته وسكناته به اي بحفظه تعالى ورعايته  
الجم كلاة كلاة الوليد الكلاة بكسر الكاف والمد كما في الصحاح  
وغيره الحراسة والحفظ والوليد بفتح الواو والطفل الصغير  
اي احرسني واحفظني كما يحفظ الولد ابواه من الهالك  
والكلام على التثنية تقريرا للعقول والا لحفظ الله يقصر  
دونه حفظ الابوين وغيرهما كما ذكر ذلك بعض المحققين  
وهو وان كان معلوما لكن نبيه عليه من قد يفعل عنه من  
القاصرين لا يبالي ما خوذ من حديث اذا لم تستع فاع  
فعل فامنع ما شئت فيجعل الخ مسبب عن الايبالي  
ومفرع عليه وقوله فيجعل فوق جعل الجاهلين اي جعل  
فوق جعل الجاهلين اي فيصير اجعل الجاهلين ويدخل  
تحت رتبة المارقين اي الخارجين من الدين اي  
عروتهم المنقطعة اذا لا اساس لها ايها الخطاب  
اشارة الي ان الكاف كناية عن يصلح للخطاب بعد ان  
عرفت الاشارة الي معنى الفا التعقيب في فدونك  
بالنسبة الي الصلاح وما يناسبه اي من اول كل متر اوجين  
مما ذكر وافادة دونك للاغراب بالنسبة الي الصلاح وما  
يناسبه وللتخدير بالنسبة الي الفساد وما يناسبه لانه  
مشارك استعمل في معنييه ولا يخلو حاله بالنسبة  
اليك اي اذا وزن بالشرع وقوله بالنسبة اليك لا الي غيرك

من

230

من ارباب المقامات لانه قد يعلم عين الامور والمنهي من غير  
شك من حيث الطلب يعني ان حاله انما يختصر في الامور  
الثلاثة بعد السيرة بالنسبة الي الطلب لا الي مطلق الحكم  
المصادق بمطلق الجواز وحكم اشارة الي سراسناده  
الي الرحمن فان خشيت وقوعه لا ايقاعه الا يعني انك  
اذا قصدت ايقاع الفعل على وجه الاخلاص ثم خشيت ان  
يعرض لك حال ايقاعه صفة منهية كالرياء والعجب فلا اثم  
عليك ولا حرج في وقوعه عليها من غير قصد لها بخلاف  
ما اذا وقعته على تلك الصفة المنهية قاصدا لها فليكن  
اثر ذلك وفي قول فليكن اثم وقوله فاستغفر منه توطئة  
لقول المص واحتياج استغفارنا ورابعة العدوية  
منهم جواب عما يقال ان رابعة قد قالت ذلك مع انها من  
الخوارج والجواب ان صدور ذلك القول منها من باب  
العضم لنفسها رضي الله تعالى عنها اي من هنا اشارة  
الي ان ثم هنا للمكان القريب وان كانت في اصل وضعها  
للمكان البعيد وهو ان احتياج الاستغفار الخ اشارة  
الي انها طرق مجازي فنيها تجوز من وجهين من اجل  
ذلك اشارة الي ان من للتعليل ويصح ان تكون لابتداء الغاية  
اي ان قول الامام السهروردي ناشئ من هنا وهكذا  
القول في قوله ومن ثم في جميع الكتاب كما نبهنا على ذلك  
او ايل الكتاب ايضه ولكن التفسير ذلك في جميع الكتاب  
قصد للايضاح وبيان المكان المجازي في كل محل بما يناسبه  
كما ذكر ذلك في او ايل الكتاب والله اعلم صاحب  
عوارف المعارف العوارف جمع العارفة وهي النعمة يقال  
لفلان علي فلان عارفة اي يد ونعمة والمراد هنا



نعم التعليم وفي التسمية بذلك اشارة الى ان الله سبحانه  
وتعالى انعم عليه بنعم عظيمة وهي عوارف المعارف  
اي عمل مع خوف العجب الخ كناية لصورة السؤال فانه المراد  
بالاستغفار وقوله حذر اكلة النفي **اعمل مقول**  
**قال** مستغفرا ل حال مقارنة من ضمير اعمل  
اي اذا وقع الخ اشارة الى انه لا يلزم من خوف العجب وقوعه  
وعبر باذا التي من شأنها ان تدخل على المحقق الوقوع  
دون ان التي من شأنها ان تدخل على المشكوك للاشارة  
الا ان الاستغفار من العجب انها يجب عند تحقق وجود  
العجب فاياك ان تفعله اشارة الى ان المنهي  
عنه هو الفعل بمقتضى الخاطر لا نفس الخاطر لكونه  
غير مقدور الدفع فانه اي اخطاره فان  
ملت الى فعله اي بعد النهي والتحذير فاستغفر الله  
تعالى من هذا الميل فانه معصية **وحديث**  
النفس هو المسمى في اصول الدين بالكلام النفسي  
في حق المخلوق **والهم عطف على حديث النفس**  
وله تعلق بالافعال التي هي معاصي علي خمس مراتب  
الاولي الهاجسي وهو ما يلقي فيها والثانية الخاطر  
وهو ما يجول في النفس بعد القائه فيها والثالث  
حديث النفس وهو التردد ايفعل او لايفعل والرابعة  
الهم وهو قصد الفعل وهذه المراتب الاربع لامواخذه  
بها والخامسة العزم اي الجزم بقصد الفعل وهو  
مواخذه عند المحققين **حديث** الصحيحين اذا  
التقا المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في  
النار قالوا يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول

قال

قال انه كان حريصا على قتل صاحبه اه وقد اکتلي الشر  
بذكر المرتبة الثالثة والرابعة لان كلا منهما كما  
قال الجمال بن ابي شريف يستلزم الاولي والثانية  
اذ لا تردد في الشيء وهم به الا بعد القائه وجريانه  
فيها لعدم المواخذه بل كل منهما يتضمن عدم  
المواخذه بالاولي والثانية **مالم يعمل او تتكلم به**  
**اي** بحديث النفس المذكور فهو تحت المشيئة ان  
شاء الله تعالى عاقب عليه مع الكلام او العمل كما هو  
قضية الحديث ونبه عليه الشر وان شاء تعالى عفي عنه  
وقوله انفسها فاعل او مفعول انضم الى المواخذه  
بذلك اي الكلام او الفعل **وان لم تطوعك**  
النفس اشارة الى انه حذف الموصوف واقام صفته  
وهو الامارة مقامه **علي اجتناب الخاطر**  
المذكور اي المنهي عنه وتقدمة تطوعك بعلم  
لتضمنه معنى توافقت وقوله لحيها علة لم تطوعك  
والضمير للنفس الامارة بالسوء واللام في قوله  
للمنهي عنه للتقوية ومن في قوله من الشهوات  
اي المشتهيات للتبعية او للبيان وقوله فلا تبدوا  
لها شهوة الخ مسبب عن حبها لذلك بالطبع  
لانها علة اعظم والباقي يك للاصاق **فيما يؤدي**  
الي ذلك اي الهلاك الابدي والمودي اليه هو الكفر  
اعاذنا الله منه ومن هنا قالوا المعاصي تزيد اي  
تجر اليه الكفر ويشهد له حديث السنن واللفظ  
لترمذي وصححه ان المومن اذا اذنب ذنبا كانت  
مكة سودا في قلبه فذلك الران فان تاب وترع واستغفرت



صقل قلبه وان زاد زادت حتى تغلق اقلبه فذلك الرات  
الذي قال الله تعالى كلا بل ران علي قلوبهم ما كانوا  
يكسبون اهو وقد اشتهر فيما بين القوم ان جهاد  
النفس هو الجهاد الاكبر كما اشار الي ذلك الشريفة  
بل اعظم علي الفور وجوبا اخذه من الفسا  
المغيدة للتعقيب ومن الامر الذي هو حقيقة  
في الوجوب التي وعد الله بقبولها فضلا  
منه ومن هنا ذهب بعض الائمة الي ان توبة  
المومن العاصي مقطوع بقبولها كتوبة الكافر  
لان الله تعالى وعد بذلك وهو لا يخلف الميعاد فضلا  
منه لا وجوبا عليه وهذا ظاهر لكن المصحح عند  
ايماننا الشافعية ان قبولها ظني لا قطعي بخلاف  
توبة الكافر فان قبولها قطعي لقوله تعالى قل للذين  
كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ومما تحقق  
بفتح التاين اي التوبة به الاقلاع عن المعصية لكونه  
احد اركانها اي تذكر الموت تفسير لها ذم  
الذات وقوله وفجاءه تفسير لفجاة الفوات وقوله  
المغفرة للتوبة وغيرها بيان لوجه اضافتها الي  
الفوات فان تذكر ذلك اي ما ذكر من ذم  
الذات وفجاة الفوات فانه ما ذكره احد في ضيق  
اي من الدنيا الاوسعه ولا ذكره في سعة من الاما  
والدنيا الاضيقتها عليه وعقوه تفسير لرحمة  
الله لشدة علة للتقنوط اي لشدة ما فعلت  
من الذنوب والمخالفات حيث تعليل لقت اي خف  
مقت ربك لكونك اضعت الي الذين ما هو اعظم منه

وهو

وهو الياس من العفو عنه وقد قال تعالى انه لا يبش  
من روح الله اي رحمة الله الا القوم الكافرون  
وظاهر الاية ان الياس كفر فان ارى بالياس  
انكار سعة رحمة تعالى للذنوب فلا يخفى انه كفر  
وان ارى به استبعاد حصول الرحمة لكثرة المخالفات  
والمعاصي مع الاذعان بسعة رحمة الله تعالى لكل شي  
فهو كبيرة لا كفر وقد تقدم تقرير ذلك في تقرير  
الكبار اي استحضرها اشارة الي ان المراد  
الذكر القلبي وكيف تغنط توبتي اي وكيف  
تغنط مع هذا النص المستوجب لعدم خلود اهل المعاصي  
في النار ما عدا الشرك للالة الاخرى المخصصة له  
في الحديث لو لم تدنوا توبة للرجا ومبالغة في  
كرم الله عز وجل لا تخفيض علي الذنب  
اي ما تحقق به اي التوبة من الاركان والشروط  
وهي المواد بالمجاسن وهي اي التوبة الندم  
هذا التفسير يشهد بان حقيقة التوبة الندم لكن  
تحقق بالاقلاع وما بعده والمشهور ان الندم  
جزء من التوبة لكنه الركن الاعظم من الحق  
من للتبعية اي حال كونه ما يمكن تداركه بوصف  
الحق الناسي عن التوبة بتمكن مستحقه من  
اضافة المصدر الي فاعله اي تمكن القاذف مستحق  
القذف وهو المتذوف فقوله من المتذوف ببيان  
لمستحقه فان لم يكن تداركه الحق مفهوم  
قوله يمكن التدارك كان لم يكن مستحقه موجودا  
اي لا المتذوف مثلا ولا الوارث وكذا يسقط شرط



الاقتلاع الاضافة فيه بيانية فالمراد بتحقيق التوبة  
بهذه الامور قال بعضهم هذا ظاهر في الاقتلاع ان اريد  
به الاقتلاع بالفعل اما ان اريد به الاقتلاع بالقلب فلا يتحقق  
توبة بدونه اذ لا يلزم من الاقتلاع بالفعل الاقتلاع بالقلب  
اه والجواب ان عدم الاقتلاع بالقلب لا يتصور مع الندم  
فكلام الشر هو الظاهر عن ذنب متعلق بتقصها  
اي فاذا عاود الذنب لم تبطل توبته السابقة بل هي  
محكومة لها بالصحة فهو مواخذ بالذنب الثاني دون  
الاول فاذا تاب من الثاني صححت توبته منه ايضا وهلم جرا  
لان التوبة كما قال بعض المحققين ما مورجعا فهي عبادة  
واذا وقع بعد فعل العبادة ما يوجب الاتيان بمثلها  
لم يكن ذلك مبطلا بل هو ذنب يوجب توبة اخرى اه  
وقيل لا تصح بعد تقصها هو ما نقل عن القاضي ابي بكر  
الباقلاني وفي قول الترمذي وقيل لا تصح الخ اشارة الى ان ههنا  
ثلاثة مذاهب الاول هل تصح التوبة بعد تقصها الثاني  
هل تصح التوبة عن ذنب صغير مع الاصرار على اكرامه  
الثالث هل تصح التوبة عن ذنب كبير مع الاصرار على  
مثله والصحيح في الكل الصحة وغيره قال يفسد  
هذا هو المعتمد اي فعله الذي هو كاسبه تنبيه  
كما قال بعضهم علي ان المراد بالفعل الفعل الاختياري  
لانه محل النزاع دون الفعل الاضطراري كحركة المرتعش  
وان المراد بالكسب المكسوب وهو الفعل بمعنى الحاصل  
بالمصدر وقوله لا خالفه اشارة الى خلاف المعتزلة في  
قولهم العبد خالق لفعله كما صرح به فيما بعد اه  
بخلاف قدرة الله تعالى فانها لا بداع اي التأثير والايجاد

فانفعال

233 فانفعال العباد الاختيارية واقعة بقدرة الله تعالى وحدها  
وليس لقدريتهم فيها تأثير بل الله سبحانه وتعالى اجري  
عادته بان يوجد في العبد قدرة واختيارا فان لم يكن  
هناك مانع اوجد فيه فعله المقدور مقارنا له  
فيكون فعل العبد مخلوقا لله تعالى ابداعا واحداثا  
ومكسوبا للعبد ومعنى كسبه اياه مقارنته لقدرة واراثة  
من غير ان يكون هناك منه تأثير او مدخل في وجوده سوى  
كونه محلا له هكذا اوضحه العلامة الكمال بن ابي شريف  
تبع البعض المحققين كالتغذائي وغيره وهذا مذهب  
الاشعري والمحقق اتباعه مذهب اخر تطلب من الكتب  
الكلامية فيثاب ويعاقب علي مكاسبه مفرغ  
علي كونه مكاسبيا غير خالق وقوله الذي يخلق الله  
عقب قصده جواب عما يقال اذ لم يكن الفعل مخلوقا  
العبد ولا بايجاده فما عاقبه عليه ونقير الجواب ان  
الله تعالى جعل في العبد قدرة وقصدا فاذا صرف قدرته  
وارادته الى الفعل خلق الله تعالى فيه ذلك الفعل عقب  
ذلك الصرف فكان هو المضيغ لفعل الخير حيث تسبب  
في وجود فعل الشر بصرف قدرته واراثة اليه  
ان لا فعل للعبد اصلا اي لا خلقا ولا كسبا اذ لم تتوجه  
قدرته اليه بزمعهم ورد ذلك باننا نغرق بالضرورة  
بين حركة المشي والارتعاش ونعلم ان الاولي باختياره  
دون الثانية كالسكين في يد القاطع اي  
فلا ينسب اليها القطع الامجازا وانما ينسند حقيقة  
الي القاطع لكون قدرته للكسب اي كسب  
الافعال بمعنى مقارنته لقدرة واراثة الي اخر الزمان

ما مر



فلا توجد الامع الفعل اذا القدرة الحادثة عرض والعرض  
لا يبقى زمانين كما مر اي المتعلق بهما اشارة الى جنس  
مضافا الى القدرة المصروفة للفعل القارئة له كالقيام مثلا  
لا تصلح للتعهد قال بعضهم وفيه من جهة المعنى نظرا لعدم  
كونها مقارئة للضد لا ينبغي صلاحيتها له على سبيل البديل  
فلو فرض ان هذا الفعل لم يوجد ولم تتعلق به قدرة ووجد  
ضده صلح تعلق القدرة به وان اريد عدم صلاحيتها له  
حال تعلقها بالضد والخم لا يباين في ذلك انتهى  
في وجودها قبل الفعل وصلاحيتها للتعلق بالضدين  
فيه نظر على مذهب المعتزلة لانهم يعترفون بعدم بقاء  
الاعراض يقابل القدرة اي التي هي وصف وجودي  
يقابل الضدين لكونها وجوديين عما من شأنه  
القدرة له كما ان الامر في الجز كذا وهو انه عدم القدرة  
له لما نسبوا الى العباد خلق افعالهم فسر والجز بانه عدم  
القدرة عما من شأنه القدرة لئلا يرد عليهم نحو المربوط  
فعلى الاول اي وهو ان الجز صفة وجودية في  
الزمان معنى لا يوجد في الممنوع من الفعل فينتصف هو اي  
الزمان بالجز دون المربوط وعلى الثاني وهو ان الجز صفة  
عدمية لا اي لا يفرق بينهما كما ذكر بل الفرق ان الزمان  
ليس بخادر والمربوط قادر اذ من شأنه القدرة بطريق  
جري العادة والمربوط عارض اي الكف عن الاكتساب  
والاعراض بالجز عطف على الكف فسر التوكيد بذلك لتقاضي  
مقابلته بالاكتساب والمفاضلة بينه وبين نشاطه  
الاسباب من غير وقوف معها واعتماد عليها بل مع  
مشاهدة بالقلب والاعتماد عليه دونها بخلاف

234 ما ذكر اي من عدم التمييز وعدم الاستشراق قول  
مقبول لادفع لما توهمه صيغة قيل من التمريض والقول  
لسيدي الشيخ تاج الدين عطا الله في كتاب الحكم وعبارته  
اراد ترك التجريد مع اقامة الله اياك في الاسباب من الشهوة  
الخفية واراد ترك الاسباب مع اقامة الله اياك في التجريد  
الخطا ط عن المهمة العلية مع داعية الاسباب  
اي الوصف الداعي اليها والتا لله بالغة وذلك الوصف  
هو الرغبة بان يخلق الله تعالى في العبد الهريد للتجريد  
عن الاسباب الفضاغلة له عن الله تعالى الرغبة في الاسباب  
ويحييها له كما اشار الي ذلك الشرح بقوله من الله  
في مراد ذلك اي التجريد وانما كانت ارادته للتجريد  
مع ما ذكر من الشهوة لعدم وقوفه في الادب مع الله  
سبحانه وتعالى حيث اراد غير ما اقامه تعالى فيه وانما  
كانت خفية لانه لم يقصد بذلك نيل حظ عاجل وانما  
قصد بذلك التقرب الى الله تعالى بان يكون على حال  
هي اعلا بزعمه لكن فاته الادب بعدم وقوفه مع مراد  
الله سبحانه وتعالى قالوا ومن علامة اقامة الله تعالى له في  
الاسباب ان يدوم له ذلك وان تحصل له ثمرة ونتيجته  
وذلك بان يجد عند تشاغله بالاسباب سلامة في دينه  
وقطعا لطمة مما في ايدي الناس وحسن نيته في فعل  
الخيرات كصلة رحم واعانة فقير معدم الي غير ذلك وعلامة  
الاقامة له في التجريد ان يصنعوا قلبه ويشرق له النور  
ويقوي ثقله على الله تعالى بترك الاسباب وياتيه من  
الله ما يكفيه ويقطع طمعه عن الخلق ولو بالقناعة التي  
هي كثر لا ينبغي فاذا وجد الكسرة اليابسة كانت بمنزلة



من حيث له الدنيا بخلافها القوة ثقتة بالله عز وجل واذا  
اشتغل بالاسباب لا تتحيا له ولا يجد عنه داعية لها ولا يجد  
بها سلافة في دينه على العكس من اقامه الله تعالى في الاسباب  
من الله حال من داعية وقوله في مسالك ذلك اي  
التجريد فالاصح لمن قدر الله اي خلق الله فيه داعية  
الاسباب اي الرغبة فيها باطرا 2 اي الوسوسة  
باطرا 2 اي طرح وعدل عنه الى الاطرا 2 للمبالغة وكخب  
بجانب الله تعالى عن التجريد لانه يوصل الى الله تعالى  
او بالكسل والتماهن المراد بالتماهن الذلة  
والخضوع للخلق مع الوقوف معهم اما اذا لم يقف معهم بان  
كان قلبه موقفا على الله تعالى وراي الخلق اسبابا في وصول  
الرزق كالقناة الذي تجري فيها الماء فلا حرج عليه في طلب  
حوائجه معهم لانه في الحقيقة انها طلب حوائجه من الله  
لو وثقه به دونهم وشعره انه لا ينفع بايديهم ولا ضرر  
دون الله تعالى ومن هنا قال الشافعي رضي الله تعالى عنه  
ما راى احد هؤلاء الخلق ووقف معهم الا وسقطت  
عين رعاية الله عز وجل ويقول لسالك الاسباب  
اي وكان يقول لسالك الاسباب فتوكل على الله  
يصح نصبه على جواب لو بنا على انها للتمني  
فيجربه البارادة الا ان يفهم بغير معنى يفهم  
الذي هو غي اصلاح له اي لكون نفسه من شأنها التخليط  
وسوال الناس عند ضيق العيش والحاصل ان الغرض  
الاصلي للشيطان اطرا 2 جانب الله تعالى لكن ابرزه في  
صورة الاسباب او الكسل والتماهن لكن ابرزه في صورة  
التوكل والموقف يبحث عن هذين الامرين

اي

235 اي الشمينيين اي وجوده اشارة الى ان مفعول  
يريد محذوف للعلم به اي الا ما يريد كونه والي ان هذا  
الكون مصدر كان الثامنة بذلك المعلوم الذي  
ضمناه لم يجعل الاشارة في قوله بذلك الى ما قبله فقط  
من العلم به انه لا يكون الا ما يريد سبحانه وتعالى بل الى جميع  
ما تضمنه الكتاب لان القايمة في ذلك اتم لكن قال  
بعض المحققين الا ليق ببلاغة الكلام ان يكون ذلك  
اشارة الى انه لا يكون الا ما يريد يظهر بالتذوق السليم  
اي لكونه المناسب للمقام وكثيرا ما يرتكب صاحب  
الكشاف والبيضاوي مثل ذلك رعاية للمقام مع احتمال  
اللفظ للعموم بان يوفقنا متعلق بينفع اي  
بان يخلق فينا القدرة على افادة هذه المعلومات  
على وجه الاخلاص والداعية الى ذلك اي المسائل  
المقصود جمعها فيه اشارة الى ان المراد بالعلم العلوم  
لا الادراك لان الكتاب انها تتضمن المسائل كما هو  
معلوم ولا يخفى ما فيه لان جمع الجوامع صار  
علما وخرج عن اصله وقوله لا قايمة فيه ممنوع اذ جهات  
التمام كثيرة فيحتمل ان تمامه من حيث التوسيع  
لا التحرير الا في صفة ثانية لجمع الجوامع وقوله  
من احاسن المحاسن اي احسنها لغزوبة  
لفظه القليل وحسن معناه الكثير ووصف كلامه اللغز  
بوصفين القلة مع الغزوبة في اللفظ والكثرة مع الحسن  
في المعنى وناهيك بحسن ذلك فكانه يسمعه  
اي مبالغة في التيق وفي ذكر الاسماع عطف  
على قوله في ذكر التسميع اي ونية ايض على ان محالفة



اي الطيب في ذكر الاسماء للاذان حيث قال المسموع كلامه  
 اذ اناسها وحاصلها ان الص خالف اليه الطيب في امرين  
 لنكتة في كل منهما وهو التماسي بالقران في الاول  
 والعدول الي المجاز الابلغ من الحقيقة في الثاني  
 مجموعا مجموعا فيه ايها الطباق وهو الجمع بين  
 معنيين متضادين في الجملة وانما كان مجموعا لكثرة  
 جمعه من زعماء به مصنف كما مر اي كثير  
 الجمع اخذه من صيغة فعول المحول عن صيغة فاعل  
 اي جامع وهما حال الافراد بالنظر الي الجنس  
 والا فحما في الحقيقة حالان وكذا قوله وموضوعا  
 اي فانه حال من ضمير الاتي اذ المعطوف علي الحال حال  
 في المعنى ذا فضل اخذه هذا التقدير من قوله  
 لا مقطوعا فضله ولا ممنوعا عمن يقصد بقتارعه  
 كل من قوله لا مقطوعا ولا ممنوعا والاحسن تعليقه  
 بالثاني فلا ياتي احد من اهل زمانه بمثله اشارة  
 الي ان المراد بالزمان زمان المعنى لا سيما اي  
 لا مثل العبارات التي خالف الخ واياك ان تبادر  
 الخ اي باعد نفسك ونجها عن المبادرة او ان  
 تظن العطف بالواو احسن لان النهي عن كل واحد من  
 الامرين لا عن الجمع بينهما الا ان يراد النهي عن الاحد  
 الدابر الصادق بكل منهما اي فائدة نفسية  
 كالجوهرة اشارة الي ان في الكلام استعارة تصريحية  
 والمعنى فني كل ذرة منه فائدة نفسية كالذرة اي  
 الجوهرة ثم اطلق اسم التشبيه به وازيد التشبيه  
 مبالغة علي وجه لا يبين الخ اي فقرناها علي

وجه

وجه يبين ويظهر وعلي وجه لا غرابة فيه الخ  
 اي التقوي فان هذه المادة تفيد القوة ونسبي الظاهر 236  
 متبنا لقوته كبيان المدرك مثال لغير ذلك  
 وقوله الخفي اي علي غير من بينه واستخرج كما هو معلوم  
 كما مر في قوله في بحث الخبر الخ فان في قوله تعبير  
 مطابقة الخبر للخارج دون الذهن خفا فوضحه بذكر  
 علته حيث قال واللام يكن شي من الخبر كذا واللازم  
 مفتق فاللزم ومثله كما في قوله في عدم التأثير  
 اذ الغرض بالغرض اشبه يعني ان تعليل المفروض  
 بالمفروض خال عن الغرابة بخلاف تعليل المفروض  
 بالموجود فربما لم يكن القول مشهورا وعمم  
 ذكرناه اي فلو لم ينسبه الي قايله لم يدركه قوله  
 المشهور ذلك عنه فوجه نسبته اليهما  
 عدم اشتغاره عنهما بان اختصار هذا الكتاب  
 اي يستوفي ما فيه من المعاني والمقاصد بلفظ او جز  
 وروم اي طلب قد ونك تأكيد للمدح  
 السابق مختصرا لفاخذه من قرينة المقام  
 بانواع المحامد حقيقة اي حقيقة بانواع المحامد  
 وخلقها اي جدير حقيقة بانواع المحاسن وقد مر  
 الجار والمجرور نية رعاية للسمع والتعبير بخلقها  
 في الثاني دون حقيقة وان كان بمعنى للتفان في العبادة  
 والخروج عن التكرار صوة لمبالغة في الصدق  
 اي في انفسهم والتصديق اي لانبيايهم بين بذلك  
 وجه العدول عن المعاديق والمصدقين الي المصدقين  
 الدال علي الكثرة في المصدق والتصديق

هذا التفسير  
 فيه شيء غير  
 مناسب



غير من ذكر إشارة الي ان قوله والصالحين من عطف  
العام علي الخاص اي رفقا في الجنة إشارة الي ان  
فصيل بمعنى الجمع فلذا صح كونه يميز النسبة تستحق  
فيها برويتهم يشير الي انه ليس المراد بالمرافقة  
الاشتراك معهم في الجنة في المنازل والدرجات اذ لا يصح  
ذلك بالنسبة الي النبيين بل والصديقين لتفسيرهم  
بافضل اصحاب النبيين بل المراد بذلك الاستمتاع في  
الجنة برويتهم وزيارتهم وان كان مقرهم في درجات  
عالية ايفر لكن هي درجات نازلة بالنسبة الي درجاتهم  
وذهب عنه ان يعتقد انه مفضل اي وان  
كان مفضولا في الواقع واستشكله بعضهم بانه يكفي  
في انتفا الحسرة الرضية بحاله وبما هو فيه من النعيم وان  
اعتقد انه مفضل والا لزم اعتقاد خلاف الواقع  
علي ان الذي يدل عليه ظاهر الاحاديث والآثار شعور  
اهل الجنة بتفاوت مراتبهم اذ اهل الجنة يتراون الغرف  
كما تتراون الكوكب الدري الغابر في الافق او كما قال  
الحديث وفي بعض الآثار ان بعض اهل الجنة يخلق  
لهم خيل لهم اجنحة من ياقوت تطير بهم في الجنة حيث  
شاؤوا فيقول لهم من لم يبلغ درجتهم بهم نلتهم ذلك دوننا  
فيقولون لهم كنا نصورهم وانتم تقطرون وكنا نقوم وانتم  
تسهرون او كما ورد ولا يخفي ما في ذلك من الدلالة  
علي اعتقاد المفضل انه مفضل لكن هو راض بها  
هو فيه اذ لا حسرة في الجنة جعلنا الله واحبا بنا من  
اهلها وعلي قدر فضل الله علي من يشاء إشارة الي  
ان اختلاف المراتب كما يكون بقدر الاعمال يكون بمحض

الله

237  
الله تعالى من غير سابقة عمل نسأل الله تعالى ان يغفر لنا  
بفضله في الدارين نحن ووالدينا واولادنا واهلنا واهلنا  
واولادهم ووالديهم واحبا بنا في الله تعالى وان يجعل ذلك  
خالصا لوجهه الكريم انه علي ما يشاء قدير وبالاجابة  
جدير تمت بعون الله تعالى وصلي الله علي سيدنا محمد  
وعلي الوصي عليه وسلم والحمد لله رب العالمين والله اعلم



Süleymanîye Kütüphanesi  
Hacı Ali Hüsni  
Eski No: 355